

أَسْفَلِيَّة
لِنَشْرِ تَفْسِيرِ الْكُتُبِ وَالرِّسَالِ الْعِلْمِيَّةِ
دَوْلَةُ الْكُوَيْتِ

المعراج
إلى منسأ لا المنهاج
(نظم منهاج الطالين لأبي زكريا النووي)

تأليف
شمس الدين الموصلي
محمد بن محمد بن عبد الكريم بن رضوان الشافعي
(ت ٧٧٤هـ)

تحقيق
د. أحمد علي عبد المال عبد الرحمن محمد نور الدين أحمد

طبع نواب القزحوم
محمد عبد الله سيف العتيقي
غفر الله له وأهله وأصحابه يوم يردون

المُعْزِلُ

إِلَى مَسَائِلِ الْمُنْهَاجِ

(نَظْمُ مِنْهَاجِ الطَّالِبِينَ لِأَبِي زَكْرِيَّا النَّوَوِيِّ)

٣٣٣٤ هـ - ١٠١٠ م

دَوْلَةُ الْكُوَيْتِ

Twitter: @sfaar16



مَكْتَبَةُ الْأَمْلاَ الْذَهَبِيَّ لِلنَّشْرِ وَالتَّوْزِيعِ

الخط الساخن: جوال: ٠٠٩٦٥ ٩٤٤ ٠٥٥٥٩



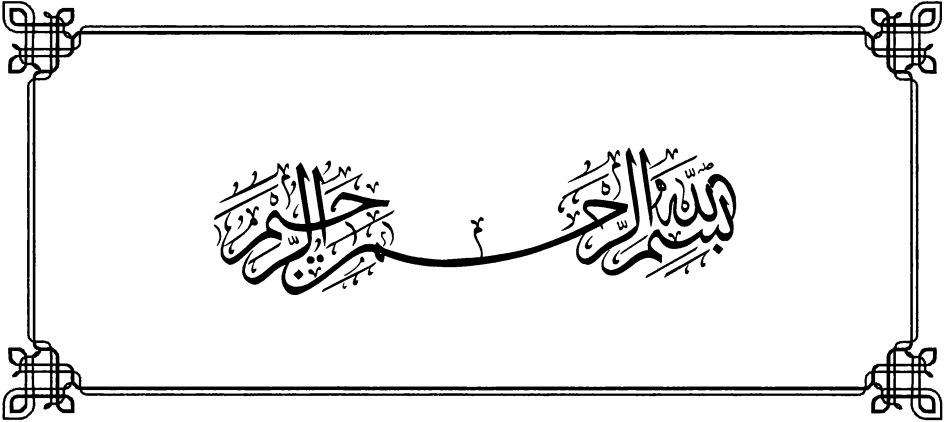
اَبْنُ فُلَيْحٍ
لِنَشْرِيفِيَسْ كُتُبِ وَالرَّسَائِلِ الْعَامِيَةِ
دَوْلَةُ الْكُوَيْتِ

المِعْرَاجُ إِلَى مَسَائِدِ الْمَنَاجِ (نَظْمُ مَنَاجِ الطَّالِبِينَ لِأَبِي زَكْرِيَّا النَّوَوِيِّ)

تَأَلَّفَ
شَمْسُ الدِّينِ الْمَوْصِلِيُّ
مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْكَرِيمِ بْنِ رُضْوَانَ الشَّافِعِيِّ
(ت ٧٧٤ هـ)

تَحْقِيقُ
د. أَحْمَدُ عَلِيُّ عَبْدِ الْعَالِ عَبْدُ الرَّحْمَنِ مُحَمَّدُ نُورُ الدِّينِ أَحْمَدُ

طُبِعَ ثَوَابًا لِلْمَرْحُومِ
مُحَمَّدُ عَبْدُ اللَّهِ سَيْفُ الْعَتِيقِي
غَفَرَ اللَّهُ لَهُ وَأَسْأَلُهُ الْبِرَّ وَرَسْنَ الْأَعْلَى



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

يسرُّ «مشروع أسفار» أن يقدم للقارئ الكريم الإصدارَ السادسَ والخمسين من إصدارات المشروع: (المعراج إلى مسائل المنهاج) لشمس الدين الموصلي (٧٧٤هـ).

إنَّ من التّصانيف ما رُزِقَ السَّعادةُ، والحظُّ والحظوةُ، والقبول بين النَّاسِ، ومن أجلِّ ما صنَّفَ في فقه الشَّافعية كتابُ: «منهاج الطَّالِبين» للفقهاء العلامَة يحيى بن شَرَف النُّوويّ (٦٧٦هـ)، وهو معتمدُ الشَّافعيّين، والمدرسةُ المستمِرَّة للدارسين؛ فكان حاوياً عِلْمَ الشَّيخين اللَّذين عليهما المَعوّلُ، ولهما الفقهُ المؤثِّلُ: «الرافعيّ والنُّوويّ» رحمهما الله.

لما كانت لشمس الدين الموصلي عنايةٌ فائقةٌ بالتَّعليم؛ قصدَ إلى ضبط المسائل العلمية بالنَّظْم تارةً، وبالاختصار أخرى: فقد نظَّم المنهاج في «المعراج» وهو كتابنا الذي نطبعه لأوَّل مرَّة، ونظَّم شرحَ غريبِ الموطأ والصَّحيحين البخاريّ ومسلم في كتابه: «لوامع الأنوار»، واختصر الصَّواعق المرسلَة على الجهميّة والمعطلَة، وغيرها من المصنَّفات النَّافعة؛ ليضبط طالبُ العلم مهمَّات الفنون بالحفظ والاستحضار، ويمهِّد له باختصار الاستبصار.

كتابنا من الأنظام الدِّرَاسية الرَّائقة، والأشعار العالية الفائقة، حافظَ على مسائل متن المنهاج بمعانيه ومبانيه، ولم يهمل دلالة المسكوت والمفهوم فيه، فسبكها في لفظ جزلٍ رشيق، وزاد عليه ما يحتاجه من القيد الوثيق، وهو من أوائل المنظومات للمنهاج فيما نعلم.

أثنى عليه العلماء بطيب عاطر، حتى قال عصره الشرف البارزي بعد
الاطلاع على نظمه: «لا يُزاد في النثر على هذا اللفظ».

وُصِفَ ناظمها بأنه «أحد أئمة الأدب» و«الإمام العلامة الأوحى المفتي»،
ألين له قرض الشعر ونظم العلوم ونثرها، حتى بز الأقران وفاق أدباء الزمان،
وولي التدريس بالجامع الأموي، وتولّى مشيخة المدرسة الفاضلية، وقد أسكنه
التاج السبكي بدار الحديث الأشرفية، وكان عالماً مرضياً عند الشافعية.

من منهجه: أن ينظم مسائل كتاب المحرّر وكتاب المنهاج، بتصحيح
الشيخين الرافعي والتّووي، ومراعاة الاختصار البعيد عن الحشو، بأوجز عبارة
والطف إشارة، مع المحافظة على عبارة أصله ما أمكن، كما نظم الزيادات التي
زادها المنهاج على المحرّر.

ودار أسفار إذ تقدّم الدرّة النفيسة «المعراج» للحفظ والمتفقهين؛ فهي
تسلط الضوء على أنظام المتون المعتمدة عند الفقهاء، وقد سبق لها شرف خدمة:
«المنظومة الفارضية» للفارضي، مع «منظومتي الخرقى وزوائد الكافي»
للصّرصري، و«نظم الوجيز» للتستري، و«تصحيح التّرجيح» للسبكي، ضمن
إصداراتها النافعة.

وختاماً؛ نسأل الله الذي لا إله إلا هو أن يغفر للنّاظم ويرحمه ويرفع درجته،
وأن ينفع بالنّظم كما نفع بأصله وينزله منازل البركة، وأن يجزي محققه خير
الجزاء، ومن سعى في نشره وتكفل بطباعته، والعاملين في هذا المشروع
المبارك، وأن يمدّهم بتسديده ومعاونته سبحانه. والحمد لله ربّ العالمين.

أَسْفَرُ
لِنَشْرِيفِيَسْ كُتُبِ وَالرَّسَائِلِ الْعَلَمِيَّةِ
دَوْلَةُ الْكُوَيْتِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمدُ لله الذي جعلَ العلمَ إلى أرفعِ الدرجاتِ معراجاً، وجعلَ لكلِّ أمةٍ شرعةً ومنهاجاً، والصلاةُ والسلامُ على سيّدنا محمدٍ الذي بعثه الله بالخيرِ ثجاجاً؛ فسلكَ بنا نحو الجنانِ سُبلاً فجاجاً، وعلى آله وصحبه الذين كانت سيرتهم لمن تبعهم واقتدى بهم سراجاً وهّاجاً.

أما بعد؛

فإن الفقهَ في الدين من أجلِّ العلوم، وأفضلِ القُرَباتِ إلى الله تعالى، ولذا قال النبي ﷺ: «مَنْ يُرِدِ اللهَ بِهِ خَيْرًا يُفْقِهْهُ فِي الدِّينِ»^(١).

قال الحافظُ ابنُ حجرٍ رحمه الله: «وفي ذلك بيانٌ ظاهرٌ لفضلِ العلماءِ على سائرِ الناسِ، ولفضلِ التفقهِ في الدينِ على سائرِ العلومِ»^(٢).

وقال ابنُ الجوزي رحمه الله: «وَمَنْ أَحَبَّ أَنْ يَعْلَمَ مَا نَصِيئُهُ مِنْ عِنَايَةِ اللَّهِ؛ فَلْيَنْظُرْ مَا نَصِيئُهُ مِنَ الْفَقْهِ فِي دِينِ اللَّهِ؛ ففِي الْحَدِيثِ: «مَنْ يُرِدِ اللَّهُ بِهِ خَيْرًا يُفْقِهْهُ فِي الدِّينِ»^(٣).

ولَمَّا أَرَادَ النَّبِيُّ ﷺ مُكَافَأَةَ ابْنِ عَبَّاسٍ ﷺ لَمَّا وَضَعَ لَهُ وَضْوءَهُ قَالَ: «اللَّهُمَّ

(١) متفق عليه: البخاري (٧١)، ومسلم (١٠٣٧) من حديث معاوية رضي الله عنه.

(٢) فتح الباري (١٦٥/١).

(٣) التذكرة في الوعظ (ص: ٥٥).

فَقَّهُهُ فِي الدِّينِ»^(١).

قال النووي رحمه الله: «فيه فضيلةُ الفقه، واستحبابُ الدعاءِ بظهر الغيب، واستحبابُ الدعاءِ لمن عملَ عملاً خيراً مع الإنسان، وفيه إجابةُ دعاءِ النبي ﷺ له؛ فكان من الفقه بالمحلِّ الأعلى»^(٢).

وعن ابن مسعود رضي الله عنه: «إذا مررتم برياض الجنة فارتعوا، أما إنني لا أعني حلقَ القصَّاص، ولكن حلقَ الفقه»^(٣).

وعن أبي هريرة رضي الله عنه: «لأن أفقه ساعة أحبُّ إليَّ من أن أُحيي ليلةً أصلها حتى أصبح، والفقيه أشدُّ على الشيطان من ألف عابد، ولكلِّ شيءٍ دِعاة، ودِعاة الدين الفقه»^(٤).

وعن مجاهد رضي الله عنه في قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يُؤْتَ الْحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِيَ خَيْرًا كَثِيرًا﴾ [البقرة: ٢٦٩]. قال: «ليست النبوة، ولكنه العلم والقرآن والفقه»^(٥).

وقال الشافعي رحمه الله: «سمعتُ ابن عُيينة يقول: لم يُعط أحدٌ في الدنيا شيئاً أفضلَ من النبوة، ولم يُعط بعد النبوة شيءٌ أفضلَ من طلبِ العلم والفقه، ولم يُعط في الآخرة أفضلُ من الرحمة»، فقليل له: يا أبا محمد، عمَّن هذا؟ فقال: «عن الفقهاء كلهم»^(٦).

(١) متفق عليه: البخاري (١٤٣)، ومسلم (٢٤٧٧)، من حديث ابن عباس رضي الله عنهما.

(٢) شرح مسلم (٣٧/١٦).

(٣) أخرجه الخطيب في الفقيه والمتفقه (٩٦/١).

(٤) أخرجه الخطيب في الفقيه والمتفقه (١٢٤/١).

(٥) أخرجه ابن أبي شيبه (٢٤٤٦٧).

(٦) مناقب الشافعي للبيهقي (١٣٩/٢).



وقال إبراهيم بن محمد الشافعي رحمه الله: «سألت أبي، قلت: يا أبت، أيُّ العلم أطلبُ؟ فقال: يا بُني، أما الشعرُ فيضعُ الرِّفيع، ويرفعُ الخسيس، وأما النحوُ فإذا بلغَ الغايةَ صارَ مؤدِّبًا، وأما الفرائضُ فإذا بلغَ صاحبُها فيها غايةً صارَ معلِّمَ حساب، وأما الحديثُ فتأتي بركته وخيره عند فناء العُمُر، وأما الفقهُ فللشَّاب وللشيخ، وهو سيدُ العلم»^(١).

وقال الإمام الغزالي رحمه الله: «نعم؛ من أنس من نفسه تعلَّم الفقه أو الكلام وخلا الصُّقْع عن القائم بهما، ولم يتَّسع زمانه للجمع بينهما، واستفتى في تعيين ما يشتغل به منهما؛ أوجَّبنا عليه الاشتغال بالفقه؛ فإن الحاجة إليه أعمُّ، والوقائع فيه أكثر؛ فلا يستغني أحدٌ في ليله ونهاره عن الاستعانة بالفقه، واعتوار الشكوك المُحوِجة إلى علم الكلام بادٍ بالإضافة إليه؛ كما أنه لو خلا البلد عن الطبيب والفقيه؛ كان التشاغل بالفقه أهمَّ؛ لأنه يشترك في الحاجة إليه الجماهير والدُّهُماء، فأما الطبُّ؛ فلا يحتاج إليه الأصحَّاء، والمرضى أقلُّ عددًا بالإضافة إليهم، ثم المريض لا يستغني عن الفقه كما لا يستغني عن الطبِّ، وحاجته إلى الطبِّ لحياته الفانية، وإلى الفقه لحياته الباقية، وشتان بين الحالتين؛ فإذا نسبت ثمرة الطبِّ إلى ثمرة الفقه علمت ما بين الثمرتين، ويدلُّك على أن الفقه أهمُّ العلوم اشتغال الصحابة رضي الله عنهم بالبحث عنه في مشاورتهم ومُفاوضاتهم، ولا يغرنك ما يهول به مَنْ يعظَّم صناعة الكلام من أنه الأصل والفقه فرعٌ له؛ فإنها كلمة حقٌّ ولكنها غير نافعة في هذا المقام؛ فإن الأصل هو الاعتقاد الصحيح والتصديق الجازم، وذلك حاصلٌ بالتقليد، والحاجة إلى البرهان ودقائق الجدَل نادرة»^(٢).

(١) أخرجه أبو نعيم في حلية الأولياء (٩/١٢٤).

(٢) الاقتصاد في الاعتقاد (ص: ١٥).

وقال ابن الجوزي رحمه الله: «أعظم دليل على فضيلة الشيء النظر إلى ثمرته ، ومن تأمل ثمرة الفقه ؛ علم أنه أفضل العلوم ؛ فإن أرباب المذاهب فاقوا بالفقه الخلائق أبداً ، وإن كان في زمن أحدهم من هو أعلم منه بالقرآن أو بالحديث أو باللغة ، على أنه ينبغي للفقيه ألا يكون أجنباً عن باقي العلوم ؛ فإنه لا يكون فقيهاً ، بل يأخذ من كل علم بحظ ، ثم يتوفر على الفقه ، فإنه عز الدنيا والآخرة»^(١).

وقال رحمه الله: «فمن كان ذا همّة ، ونصح نفسه ؛ تشاغل بالمهم من كل علم ، وجعل جُلَّ شغله الفقه ؛ فهو أعظم العلوم وأهمها ، ولمّا تشاغل بالطرق مثل يحيى بن معين ؛ فاته من الفقه كثير ، حتى إنه سئل عن الحائض: أيجوز أن تغسل الموتى ؟ فلم يعلم ، حتى جاء أبو ثور ، فقال: يجوز ؛ لأن عائشة رضي الله عنها قالت: «كنت أرجل رأس رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنا حائض» ؛ فيحیی أعلم بالحديث منه ، ولكن لم يتشاغل بفهمه»^(٢).

وقال النووي رحمه الله: «وأهم أنواع العلم في هذه الأزمان الفروع الفقهيات ؛ لافتقار جميع الناس إليها في جميع الحالات ، مع أنها تكاليف محضة ؛ فكانت من أهم المهمات»^(٣).

وقال رحمه الله: «أما بعد ؛ فقد قال الله تعالى العظيم ، العزيز الحكيم: قال تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ ٥٦ مَّا أُرِيدُ مِنْهُمْ مِنْ رِزْقٍ وَمَا أُرِيدُ أَنْ يُطْعَمُوا ﴿ [الذاريات: ٥٦ - ٥٧] . وهذا نص في أن العباد خلّقوا للعبادة ولعمل الآخرة ، والإعراض عن الدنيا بالزّهادة ؛ فكان أولى ما اشتغل به المحققون ، واستغرق

(١) صيد الخاطر (ص: ١٧٧).

(٢) صيد الخاطر (ص: ٤٤٣).

(٣) روضة الطالبين (٤/١).

الأوقات في تحصيله العارفون ، وبذل الوسع في إدراكه المشهورون ، وهجر ما سواه لنيله المتيقظون ، بعد معرفة الله وعمل الواجبات ، التشمير في تبين ما كان مصححاً للعبادات ، التي هي دأب أرباب العقول وأصحاب الأنفس الزكيات ؛ إذ ليس يكفي في العبادات صور الطاعات ، بل لا بد من كونها على وفق القواعد الشرعيّات ، وهذا في هذه الأزمان وقبلها بأعصار خاليات ، قد انحصرت معرفته في الكتب الفقهيّات ، المصنّفة في أحكام الديانات ؛ فهي المخصوصة ببيان ذلك وإيضاح الخفيّات منها والجليّات ، وهي التي أوضح فيها جميع أحكام الدين والوقائع الغالبات والنادرات ، وحرّر فيها الواضحات والمشكلات»^(١).

ولأجل ذلك صرف العلماء هممهم للتصنيف في هذا الفن الشريف ، ولكن لما كانت مسائل هذا العلم الشريف كثيرة وفروعه متعدّدة متجدّدة لا تكاد تنحصر على مرّ الأزمان ؛ كما قال العلامة الأهدل رحمته الله^(٢) : [من الرجز]

وبعد فالعلم عظيم الجدوى ❀ لا سيّما الفقه أساس التقوى
فهو أهم سائر العلوم ❀ إذ هو للخصوص والعموم
وهو فن واسع منتشر ❀ فروعه بالعد لا تنحصر

لأجل هذا كان لا بد لمن أراد ضبط هذا العلم من حفظ متن من المتون
المعتمدة ، يجمع له شتات فروعه ، ورؤوس مسائله ؛ كما درج على ذلك الأئمة
عصراً بعد عصر .

وأهمية الحفظ - لطالب العلم عامّة ولطالب الفقه خاصّة - لا تخفى ؛ ولذا

(١) المجموع (٢/١).

(٢) الفرائد البهية نظم القواعد الفقهية (ص: ٣).

نَبَّهَ الْبُخَارِيُّ رحمه الله عَلَى أَهْمِيَّتِهِ ؛ فَبَوَّبَ فِي الصَّحِيحِ : «بَابِ حِفْظِ الْعِلْمِ» ^(١) .

وَقَالَ أَبُو سَعِيدٍ الْخَدْرِيُّ رحمته الله لِلتَّابِعِينَ : «إِنْ نَبَّيْكُمْ رحمته الله كَانَ يُحَدِّثُنَا فَنَحْفَظُ ؛ فَاحْفَظُوا كَمَا كُنَّا نَحْفَظُ» ^(٢) .

وَقَالَ الْخَطِيبُ الْبَغْدَادِيُّ : «وَمَنْ لَمْ يَحْفَظْ مَا سَمِعَ وَلَا ضَبَطَ ؛ فَلَيْسَ مِثْلَ الْأَرْضِ الطَّيِّبَةِ ، وَلَا مِثْلَ الْأَجَادِبِ ، بَلْ هُوَ مُحْرُومٌ ، وَمِثْلُهُ مِثْلُ الْقِيَعَانِ الَّتِي لَا تُنْبِتُ كَلًّا وَلَا تُمَسِّكُ مَاءً» ^(٣) .

وَقَالَ أَبُو مِعْشَرٍ : [مِنْ الرِّجْزِ]

يَا أَيُّهَا الْمُضْمَنُ الصَّحَائِفَا
مَا قَدْ رَوَى تُضَارِعُ الْمَصَاحِفَا
احْفَظْ وَإِلَّا كُنْتَ رِيحًا عَاصِفَا ^(٤)

وَقَالَ أَبُو عَمْرِو بْنُ عَبْدِ الْبَرِّ : [مِنْ الْبَسِيطِ]

الْعِلْمُ وَيَحْكُ مَا فِي الصَّدْرِ تَجْمَعُهُ ❁ حَفَظًا وَفَهْمًا وَإِتْقَانًا فِدَاكَ أَبِي
لَا مَا تَوَهَّمَهُ الْعَبْدِيُّ مِنْ سَفَهٍ ❁ إِذْ قَالَ مَا تَبْتَغِي عِنْدِي وَفِي كُتُبِي ^(٥)
وَمِنْ أَشْهَرِ وَأَيْسَرَ طُرُقِ حِفْظِ الْعِلْمِ ، صِيَاغَتُهُ فِي مَنْظُومَاتٍ شَعْرِيَّةٍ ؛ لِأَنَّ
الْكَلَامَ الْمَنْظُومَ أَسْهَلَ فِي الْحِفْظِ وَأَسْرَعَ عِنْدَ الْاسْتِدْعَاءِ مِنَ الْمَنْثُورِ ؛ كَمَا قَالَ ابْنُ

(١) صحيح البخاري (٣٥/١) .

(٢) جامع بيان العلم وفضله (٢٧٣/١) .

(٣) الفقيه والمتفقه للخطيب البغدادي (١٨٠/١) .

(٤) جامع بيان العلم وفضله (٢٩٤/١) .

(٥) جامع بيان العلم وفضله (٣٨٦/١) .

عبد البر: «مِنَ النَّاسِ مَنْ يَسْرِعُ إِلَيْهِ حِفْظُ الْمَنْظُومِ وَيَتَعَذَّرُ عَلَيْهِ الْمَثُورُ»^(١). وقال الشُّيُوطِيُّ: «النَّظْمُ أَيْسَرُ لِلْحِفْظِ ، وَأَسِيرُ عَلَى الْأُنْسِنَةِ»^(٢).

وقال ابنُ أبي الحَدِيدِ^(٣): [من الرجز]

وَبَعْدُ فَالْعِلْمُ إِذَا لَمْ يَنْضَبْ ❖ بِالْحِفْظِ لَمْ يَتَفَعْ وَمَنْ مَارَى غَلَطُ
وَأَسْهَلَ الْمُحْفُوظِ نَظْمُ الشَّعْرِ ❖ لِأَنَّهُ أَحْضَرُ عِنْدَ الذِّكْرِ

وقال ابنُ عاصِمٍ الأَنْدَلُسِيُّ^(٤): [من الرجز]

وَبَعْدُ فَالْعِلْمُ أَجَلٌ مُعْتَنَى ❖ بِهِ وَمِنْهُ كُلُّ الْخَيْرِ يُجْتَنَى
وَالنَّظْمُ مُذْنٍ مِنْهُ كُلُّ مَا قَصَى ❖ مُذِلٌّ مِنْ مُمْتَطَاهُ مَا اعْتَصَى
فَهُوَ مِنَ النَّثْرِ لِفَهْمٍ أَسْبَقُ ❖ وَمُقْتَضَاهُ بِالنُّفُوسِ أَعْلَقُ

وقال السَّفَّارِينِيُّ^(٥): [من الرجز]

وَصَارَ مِنْ عَادَةِ أَهْلِ الْعِلْمِ ❖ أَنْ يَعْتَبُوا فِي سَبْرِ ذَا بِالنَّظْمِ
لِأَنَّهُ يَسْهَلُ لِلْحِفْظِ كَمَا ❖ يَرُوقُ لِلسَّمْعِ وَيَشْفِي مِنْ ظَمَا

لا سيَّما إن كان الناظم قد جمع بين المهارة في النظم وحسن الصياغة وبين

(١) جامع بيان العلم وفضله (٩٨٨/٢).

(٢) الحاوي للفتاوي (١٧٢/١).

(٣) نظم فصيح ثعلب (ص: ٧٢).

(٤) مرتقى الوصول مع شرح الولاتي (ص: ١١).

(٥) الدرة المضيئة في عقد أهل الفرقة المرضية (ص: ٩).



إِتْقَانِهِ وتَخَصُّصِهِ فِي الْعِلْمِ الَّذِي يَنْظِمُ فِيهِ ، وَمِنْ هَؤُلَاءِ الْعَلَّامَةِ الْأَدِيبِ اللَّغَوِيِّ
الْفَقِيهِ ، مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْكَرِيمِ الْمَشْهُورِ بِابْنِ الْمَوْصِلِيِّ ؛ فَقَدْ أَثْنَى أَهْلُ
الْعِلْمِ عَلَى جُودَةِ نَظْمِهِ ، وَعَذُوبَةِ لَفْظِهِ ؛ كَمَا سَيَأْتِي فِي تَرْجُمَتِهِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى .

وهذه أحدُ أبداعِ وأروعِ منظوماتِهِ ، منظومة : «المِعْراجِ إِلَى مَسَائِلِ الْمُنْهَاجِ»
نُقِّدُهَا لِلْمُتَفَقِّهَةِ عَامَةً وَلِلشَافِعِيَةِ خَاصَّةً ، مُحَقَّقَةً بِحَسَبِ الطَّاقَةِ ، وَنَسْأَلُ اللَّهَ تَعَالَى
أَنْ نَكُونَ قَدْ وُفِّقْنَا لخدمَتِهَا عَلَى مَا يَنْبَغِي ، وَأَنْ يَجْعَلَ عَمَلَنَا خَالِصًا لَوَجْهِهِ الْكَرِيمِ ،
نَافِعًا لَنَا وَلِلْمُسْلِمِينَ .



ترجمة مختصرة للإمام الرافعي

* اسمه ونسبه^(١): هو عبدُ الكريم بنُ محمد بن عبدِ الكريم، إمامُ الدِّين، أبو القاسم، الرافعيُّ، القزوينيُّ.

* مولده: سنة خمس وخمسين وخمسة مئة.

* طلبه للعلم وشيوخه: قرأ على أبيه وروى عنه، وروى - أيضاً - عن عبدِ الله بن أبي الفتوح بن عمرانَ الفقيه، وحامد بن محمود الخطيب الرازي، وأبي الخير الطالقاني، وأبي الكرم علي بن عبدِ الكريم الهمداني، وعلي بن عبيدِ الله الرازي، وأبي سليمان أحمد بن حسنيه، وعبد العزيز بن الخليل الخليلي، ومحمد بن أبي طالب الضرير، والحافظ أبي العلاء العطار - قال الذهبي: وأراه بالإجازة -، وروى إجازةً عن أبي زرعة المقدسي، وأبي الفتح بن البطي.

* تلاميذه: سمع منه الحافظ عبدُ العظيم المُنذريُّ بالموسم، وأجاز لأبي الثناء محمود بن أبي سعيد الطاووسي، وعبد الهادي بن عبدِ الكريم خطيبِ المقياس، والفخر عبد العزيز بن عبد الرحمن ابن السُّكري.

(١) ترجمته في: تهذيب الأسماء واللغات (٢/٢٦٤)، وتاريخ الإسلام (١٣/٧٤٢)، وسير أعلام النبلاء (٢٢/٢٥٢)، وفوات الوفيات (٢/٣٧٦)، والوافي بالوفيات (١٩/٦٣)، والطبقات الكبرى للسبكي (٨/٢٨١)، وطبقات الشافعية للإسنوي (١/٢٨١)، وطبقات الشافعيين لابن كثير (ص: ٨١٤)، وترجمة الإمام الرافعي للسلامي، والبدر المنير لابن الملقن (١/٣١٧)، وتوضيح المشتبه لابن ناصر الدين (٢/٩٧)، وطبقات الشافعية لابن قاضي شهاب (٢/٧٥)، وطبقات المفسرين للسيوطي (ص: ٧٠)، وطبقات المفسرين للداودي (١/٣٤١)، وقلادة النحر (٥/١١٢) والأعلام (٤/٥٥٥).

✽ ثناء العلماء عليه:

قال ابن الصلاح: «أظنُّ لم أرَ في بلادِ العجم مثله؛ كان ذا فنون، حسن السيرة، جميل الأمر».

وقال أبو عبد الله محمد الإسفراييني الصفار: «هو شيخنا، إمام الدين، ناصر السنة صدقاً، أبو القاسم، كان أوحَدَ عصره في الأصول والفروع، ومجتهد زمانه، وفريد وقته في تفسير القرآن والمذهب، كان له مجلسٌ للتفسير وتسميع الحديث بجامع قزوين، صَنَّفَ كثيراً، وكان زاهداً، ورعاً، سمع الكثير».

وقال الإمام النووي: «هو من الصالحين المُتمكِّنين، كانت له كراماتٌ كثيرة ظاهرة».

وقال: «الإمام البارِعُ المُتبحِّرُ في المذهبِ وعلوم كثيرة».

وقال الذهبي: «كان من العلماء العاملين، يذكر عنه تعبد، ونسك، وأحوال، وتواضع، انتهت إليه معرفة المذهب».

وقال التاج السبكي: «كان الإمام الرافعي مُتصلياً من علوم الشريعة تفسيراً وحديثاً وأصولاً، مُترفعاً على أبناء جنسه في زمانه نقلاً وبحثاً وإرشاداً وتحصيلاً، وأما الفقه؛ فهو فيه عمدة المُحقِّقين، وأستاذ المُصنِّفين، كأنما كان الفقه ميتاً فأحياه وأنشَره، وأقام عِمادَه بعد ما أماتَه الجهلُ فأقبره، كان فيه بدرٌ يتوارى عنه البدرُ إذا دارت به دائرته، والشمسُ إذا ضَمَّها أوجُها، وجواداً لا يلحقه الجَوَادُ إذا سلك طرقاً ينقل فيها أقوالاً، ويُخرِّج أوجُهاً».

وقال الإسنوي: «وكان إماماً في الفقه والتفسير والحديث والأصول وغيرها، طاهر اللسان في تصنيفه، كثير الأدب، شديد الاحتراز في المنقولات،



ولا يُطلق نقلاً عن أحدٍ - غالباً - إلا إذا رآه في كلامه ، فإن لم يقف عليه فيه ؛
عبر بقوله : «وعن فلان كذا» ، شديد الاحتراز - أيضاً - في مراتب الترجيح» .

* من مصنفاته :

- ١ - فتح العزيز في شرح الوجيز ، المعروف بالشرح الكبير .
 - ٢ - الشرح الصغير للوجيز .
 - ٣ - التذنيب ، وفيه فوائد على الوجيز .
 - ٤ - شرح خطبة الوجيز .
 - ٥ - الم محمود في الفقه ، لم يتمه ، وكان في غاية البسط ، وصل إلى أثناء كتاب الصلاة في ثمان مجلدات .
 - ٦ - شرح مسند الشافعي .
 - ٧ - أربعون حديثاً ، جمع فيها طرق حديث : «الراحمون يرحمهم الرحمن» .
 - ٨ - أمالي الشارحة على مفردات الفاتحة ، وهو ثلاثون حديثاً أملاها في ثلاثين مجلساً بأسانيده .
 - ٩ - المحرر ، وهو اختصار للوجيز .
 - ١٠ - التدوين في تواريخ قزوين .
 - ١١ - الإيجاز في أخطار الحجاز .
- * وفاته : قيل : إنه توفي أواخر سنة ثلاثٍ وعشرين وست مئة ، وقيل : أوائل سنة أربعٍ وعشرين ، رحمه الله وجمعنا به في الفردوس الأعلى .

ترجمة مختصرة للإمام النووي

* اسمه ونسبه^(١): هو يحيى بن شرف بن مُرِّي بن حسن بن حسين ، أبو زكريا ، محيي الدين الحزامي النووي .

* مولده: وُلِدَ في العشرِ الأوسطِ من مُحَرَّم سنةٍ إحدى وثلاثين وست مئة في نَوا - وإليها نسبته ، وهي من قرى حُورَان بالشام - .

* طلبه للعلم: سافرَ به أبوه إلى دمشق سنة تسع وأربعين وست مئة لطلب العلم ؛ فسكنَ المدرسة الرَّواحية ، وجَدَّ في الطلْبِ حتى حفظ «التنبيه» في نحو أربعة أشهر ونصف ، وحفظ ربع «المُهَذَّب» في باقي السَّنة .

سمع أمهاتِ كُتُبِ الحديث ؛ فسمع «الصحيحين» ، و«سننَ أبي داود» ، و«التَّرمذي» ، و«النسائي» ، و«ابن ماجه» ، و«مسندَ الشافعي» ، و«مسندَ أحمد» ، و«شرحَ السَّنة» للبخاري ، وأشياءَ عديدة .

وسمع ذلك من جماعةٍ ، منهم الرضويُّ بن برهان الدين ، وشيخ الشيوخ شرف الدين عبد العزيز ، والقاضي عبد الكريم ابن الحرستاني ، وأبي محمد

(١) ترجمته في: تحفة الطالبين في ترجمة الإمام محيي الدين لابن العطار ، وذيل مرآة الزمان (٢٨٣/٣) ، وطبقات علماء الحديث لابن عبد الهادي (٢٥٤/٤) ، وتاريخ الإسلام (٣٢٤/١٥) ، وفوات الوفيات (٢٦٤/٤) ، والطبقات الكبرى للسبكي (٣٩٥/٨) ، وطبقات الشافعية للإسنوي (٢٦٦/٢) ، وطبقات الشافعيين لابن كثير (ص: ٩٠٩) ، وطبقات الشافعية لابن قاضي شعبة (١٥٣/٢) ، وبغية الراوي لابن إمام الكاملية ، والمنهل العذب الروي للسخاوي ، والمنهاج السوي للسيوطي ، وقلادة النحر (٣٥٢/٥) ، والأعلام (١٤٩/٨) .



عبد الرحمن بن سالم الأنباري ، وأبي محمد إسماعيل بن أبي اليُسْر ، وأبي زكريا يحيى ابن الصيرفي ، وأبي الفضل ابن البكري ، والشيخ شمس الدين عبد الرحمن بن أبي عمر ، وجماعة .

وأخذ علم الحديث عن جماعة من الحفاظ ؛ فقرأ كتاب «الكمال في أسماء الرجال» لعبد الغني المقدسي على أبي التقى خالد النابلسي ، و«شرح مسلم» و«معظم البخاري» على أبي إسحاق بن عيسى المرادي .

وتفقه على الكمالين إسحاق المغربي وسلار الأيلي ، وعبد الرحمن بن نوح المقدسي ، وعز الدين الإربلي ، وأخذ أصول الفقه عن القاضي أبي الفتح التفليسي ؛ قرأ عليه قطعة من «المُستصفى» للغزالي .

وقد بُورِكَ له في وقته ؛ حتى كان يقرأ كل يوم اثني عشر درساً على المشايخ شرحاً وتصحيحاً ؛ منها درسان في «الوسيط» للغزالي ، ودرس في «المُهَذَّب» للشيرازي ، ودرس في «الجمع بين الصحيحين» ، ودرس في «صحيح مسلم» ، ودرس في أصول الفقه ، ودروس سواها .

✽ ثناء العلماء عليه :

قال التاج السبكي : «شيخ الإسلام ، أستاذ المتأخرين ، وحجة الله على اللّاحقين ، والداعي إلى سبيل السالفين» .

وقال ابن كثير في الطبقات : «الحافظ الفقيه الشافعي النبيل ، محرر المذهب ومُهَذِّبه ، وضابطه ومُرَبِّيه ، أحدُ العبّاد ، والعلماء الزُّهاد» .

وقال ابن قاضي شُهبة : «الفقيه الحافظ الزاهد ، أحدُ الأعلام ، شيخ الإسلام» .

مصنفاته: صنف كتباً كثيرةً مُباركة عَظُم النفع بها ، منها:

- ١ - المجموع شرح المذهب .
 - ٢ - روضة الطالبين .
 - ٣ - منهاج الطالبين .
 - ٤ - دقائق المنهاج .
 - ٥ - المنهاج في شرح صحيح مسلم .
 - ٦ - رياض الصالحين .
 - ٧ - إرشاد طلاب الحقائق .
 - ٨ - التقریب والتيسير . وهو مختصر للكتاب السابق .
 - ٩ - التبيان في آداب حملة القرآن .
 - ١٠ - تهذيب الأسماء واللغات .
- * وفاته: توفي ليلة الأربعاء رابعَ عشرَ شهر رجب سنةً ستَّ وسبعين
وستّ مئة ، ودُفِن ببلده ﷺ .



ترجمة الناظم

* اسمه ونسبه^(١): هو محمد بن محمد بن عبد الكريم بن رضوان بن عبد العزيز، شمس الدين، أبو عبد الله، المعروف بابن الموصلي الشافعي، البعلبي المولد، نزيل طرابلس، ثم نزيل دمشق.

* مولده: قال العلامة الصلاح الصفدي: «سألتُه عن مولده، فقال: سنة تسع وتسعين وست مئة»^(٢).

* طلبه للعلم وشيوخه: وقد تلقى مختلف العلوم من فقه وحديث ولغة

(١) وللتوسع في ترجمته، انظر: ألحان السواجع للصفدي (٢/٢٨١)، الوافي بالوفيات له أيضا (٢٠٣/١) - وهو أوسع من ترجم له -، المنتقى من درة الأسلاك لابن حبيب (ص: ٤٢٤)، طبقات الفقهاء الكبرى لقاضي صفد العثماني (٢/٨٧٧)، ذيل العبر للولي العراقي (٢/٣٥٥)، تعريف ذوي العلا بمن لم يذكره الذهبي في النبلا للتقي الفاسي (ص: ٢١٩)، الدر المنتخب لابن خطيب الناصرية (٥/٢٣٢٨)، المقفى الكبير للمقريزي (٧/٣٤)، درر العقود الفريدة له أيضا (٣/٣٨٦)، السلوك لمعرفة دول الملوك له أيضا (٤/٣٥٦)، طبقات الشافعية لابن قاضي شعبة (٣/١٣٣)، التاريخ له أيضا (٢/٤٢٤)، الدرر الكامنة لابن حجر العسقلاني (٥/٤٥٢)، إنباء الغمر له أيضا (١/٥٢)، عقد الجمان للعيني مخطوط (لوحه ٨٧)، المنهل الصافي لابن تغري بردي (١١/٨١)، الدليل الشافي على المنهل الصافي له أيضا (٢/٦٩٧)، وجيز الكلام في الذيل على دول الإسلام للسخاوي (١/١٩٤)، بغية الوعاة للسيوطي (١/٢٢٨)، نيل الأمل في ذيل الدول للمطلي (٢/٤٨)، الدارس في تاريخ المدارس للنعمي (١/٧١)، بدائع الزهور في وقائع الدهور لابن إياس (١/١١٦)، طبقات المفسرين للداوودي (٢/٢٤١)، قلادة النحر لبامخرمة (٦/٢٧٨)، شذرات الذهب لابن العماد (٨/٤٠٦)، الأعلام (٧/٣٩)، هدية العارفين (٢/١٦٦)، معجم المؤلفين (٣/٦٥٣).

(٢) الوافي بالوفيات (١/٢٠٣).

وغيرها على جماعة من أكابر شيوخ عصره ، ذكر بعضهم الصفدي فقال^(١):

١ - وقرأ القرآن الكريم في مسجد الحنابلة ببعلبك:

على الشيخ شجاع الدين عبد الرحمن بن عليّ ؛ خادم الشيخ شرف الدين اليونيني .

وعلي ابن أخيه الشيخ محمد الأعرج .

٢ - وسمع الحديث:

من الشيخ قطب الدين اليونيني .

وعلى الشيخ شمس الدين محمد بن أبي الفتح الحنبلي .

وعلى الشيخ عفيف الدين إسحاق بن يحيى الآمدي .

وعلى شيخ الإسلام جمال الدين يوسف المزّي .

وعلى الشيخ شمس الدين الذهبي .

وعلى الشيخ جمال الدين يوسف العزّازي بطرابلس .

وعلى الشيخ بدر الدين ابن مكي .

وعلى قاضي القضاة محيي الدين ابن جهّبل ، وغيرهم .

٣ - وأخذ الفقه:

عن شيخ الإسلام قاضي القضاة شرف الدين البارزي بحمّة .

(١) الوافي بالوفيات (١/٢٠٣) .

وعن أفضى القضاة بدر الدين محمد التبريزي قاضي بعلبك .

وعن أفضى القضاة جمال الدين الخابوري .

وعن قاضي القضاة شمس الدين محمد بن المجد البعلي .

وعن الشيخ العالم نجم الدين أحمد بن الشيخ شهاب الدين أحمد بن بابا جوك .

٤ - وأخذ العربية:

عن الشيخ شمس الدين ابن المجد البعلي .

وعن الشيخ بدر الدين ابن مكّي، وغيرهما .

* تلاميذه: هذا ولم نجد من أصحاب كتب التراجم من جمع تلامذته؛ فجمعنا منهم من وقفنا على ذكره، وهم:

١ - الحسن بن عمر بن الحسن بن حبيب الحلبي (المتوفى: ٧٧٩هـ)، صاحب كتاب «درة الأسلاك»^(١).

٢ - محمد بن عبد الرحمن العثماني قاضي صفد (المتوفى: نحو ٨٠٠هـ)، صاحب كتاب «طبقات الفقهاء الكبرى»، سمع عليه بعض مصنفاته؛ منها «نظم المنهاج» وغيره^(٢).

٣ - عماد الدين أبو بكر بن سليمان بن صالح الداديخي الحلبي (المتوفى:

(١) المنتقى من درة الأسلاك لابن حبيب (ص: ٤٢٥).

(٢) طبقات الفقهاء الكبرى (١٧٨/٢).

٨٠٣هـ^(١).

٤ - محمد بن أحمد بن محمد بن إبراهيم شمس الدين الأذري (المتوفى: ٨٠٥هـ)، أجاز له «نظم المطالع» إجازة خاصة مع غيره من تصانيفه^(٢).

٥ - عمر بن إبراهيم بن سليمان الزين الرهاوي الحلبي (المتوفى: ٨٠٦هـ)^(٣).

٦ - محمد بن محمد بن أبي بكر بن عبد العزيز بن محمد بن أبي الطاعة شرف الدين المقدسي (المتوفى: ٨٠٦هـ)^(٤).

٧ - أحمد بن ناصر بن خليفة بن فرج شهاب الدين الباعوني (المتوفى: ٨١٦هـ)^(٥).

٨ - شهاب الدين أحمد بن حجي بن موسى السعدي الحسباني (المتوفى: ٨١٦هـ)، صاحب التاريخ المشهور بـ«تاريخ ابن حجي»^(٦).

٩ - محمد بن يعقوب مجد الدين أبو طاهر الفيروزآبادي (المتوفى: ٨١٧هـ)، صاحب «القاموس المحيط»، أجاز له^(٧).

١٠ - شمس الدين محمد بن سلمان بن محمد شمس الدين الصالحي

(١) طبقات الشافعية لابن قاضي شعبة (٨/٤)، الضوء اللامع للسخاوي (٣٤/١١).

(٢) المجمع المؤسس للمعجم المفهرس (٤٩٣/٢)، الضوء اللامع للسخاوي (٣٩/٧).

(٣) إنباء الغمر (٢٨١/٢)، الضوء اللامع للسخاوي (٦٤/٦).

(٤) القول المنبي في ترجمة ابن عربي (٣٣٣/٢).

(٥) طبقات الشافعية لابن قاضي شعبة (٢٠/٤).

(٦) طبقات الشافعية لابن قاضي شعبة (١٢/٤)، إنباء الغمر (٢٠/٣).

(٧) قلادة النحر لبامخرمة (٢٧٨/٦).

(المتوفى: ٨٢٠هـ)، وهو راوي «القصيدة الفريدة في مدح خير البرية»^(١).

١١ - علي بن أحمد بن محمد بن سلامة بن عَطُوف نور الدين السُّلَمي المكي (المتوفى: ٨٢٨هـ)^(٢).

١٢ - محمد بن محمد بن محمد بن علي بن يوسف شمس الدين بن الجزري (المتوفى: ٨٣٢هـ) الإمام المشهور، صاحب «طيبة النشر في القراءات العشر» و«المقدمة الجزرية» وغيرهما^(٣).

١٣ - محمد بن عبد الله بن موسى بن رسلان السُّلَمي الدمشقي (المتوفى: ٨٣٧هـ)، وهو آخرُ الآخذين عنه موتاً^(٤).

١٤ - محمد بن محمد بن يحيى الندومي الكومي شمس الدين المغربي (كان حيّاً: ٧٩٤هـ)^(٥).

* عقيدته: كان إماماً سلفيَّ العقيدة، يُثَبِّت الصفات كما جاءت من غير تأويل ولا تعطيل ولا تشبيه ولا تمثيل، وتلخيصه لكتاب الصواعقِ المُرْسَلَةِ أوضح دليل على ذلك، ومع ذلك؛ فقد كان على علاقةٍ حسنةٍ بغيره من أهل العلم ممن يُخالفه في مسائل الاعتقاد، يدلُّ لذلك علاقته بآل السبكيِّ رحمَةُ الله تعالى على الجميع؛ كما سيأتي في كلام ابن حجر أن التاج السبكيَّ أسكنه دار الحديثِ الأشرافية، وأنه استمرَّ ساكناً بها إلى أن مات.

(١) المقفى الكبير (٣٥/٧).

(٢) فهرس الفهارس للكتاني (٤٢٠/١).

(٣) تذكرة العلماء في أصول الحديث (٧٦٦/١).

(٤) الضوء اللامع للسخاوي (١١٥/٨).

(٥) ثبت الندرومي مخطوط (لوحة ٣٨).

قال الإمام ابن ناصر الدين الدمشقي^(١): وقال الإمام أبو العباس بن حنبل: أنشدنا الشيخ الإمام البارع الحافظ الأديب الأوحى بقيّة السلف شمس الدين أبو عبد الله محمد بن محمد بن عبد الكريم الطرابلسي ابن الموصلي الشافعي من لفظه لنفسه: [من الكامل]

إن كان إثبات الصفات جميعها ❖ من غير كيف موجباً لومئ وأصير تيمياً بذلك عندكم ❖ فالمسلمون جميعهم تيمى وقال أيضاً: كتب ابن المطهر الرافضي إلى الشيخ تقي الدين ابن تيمية رحمه الله عليه: [من الكامل]

لو كنت تعلم كل ما علم الوري ❖ طراً لصرت صديق كل العالم لكن جهلت فقلت إن جميع من ❖ يهوى خلاف هواك ليس بعالم قال: فأجابه شيخنا شمس الدين الموصلي، وسمعتُه من لفظه في يوم الخميس خامس عشر ذي القعدة، سنة سبعين وسبع مئة بقاعة دار الحديث الأشرقية؛ قال: [من الكامل]

يا من يمّوه في السؤال مُفسِطاً ❖ إن الذي ألزمت ليس بِلَازِمِ هذا رسول الله يعلم كل ما ❖ علّموا وقد عاداه جلّ العالم وقد نقل عنه السخاوي فتوى في حكم من يقول بمقالة ابن الفارض وابن عربي، وفيها قوله: «وأما إنشاد هذا الواعظ شعر ابن الفارض وابن عربي وغيرهما من الاتحادية ومدح ناظمها؛ فهو جهلٌ قبيح، وخطأٌ صريح؛ ففي كلام ابن عربي

(١) الرد الوافر (ص: ٧٥). وذكر هذه الأبيات أيضاً تقي ابن فهد في لفظ الألفاظ (ص: ١٦٦).

من الكفر الصريح الذي لا يُمكن تأويله في كتبه شيء كثيرٌ يضيق هذا الوقت عن وصفه ، ومنه تغيير اسم الله تعالى «العلي» ؛ بأن قال : «العليُّ على مَنْ وليس ثمَّ غيره ؟» ... فمن مدح كلامهما مُعتقداً صحة مذهبهما في الكلمات الكُفريّة ؛ فهو مثلُهما في الكفر ، يجبُ أن يُستتابَ من ذلك ، فإن تاب ، وإلا قُتلَ كُفراً ، وإن أوردَها جاهلاً معناها مُستحسناً لرقّة ألفاظها ؛ فينبغي أن يُعرّف ما فيها من الدسائس الاتحادية ، والمعاني الكُفريّة ؛ ليتجنّب إنشادها ، ويتحقّق فسادها»^(١) .

✽ مذهبه الفقهيُّ: كان ﷺ شافعيّ المذهب ، ولا أدلّ على ذلك من أنه يُصرّح بذلك في كتبه ؛ إذ قال - مثلاً - في أولِ نظمه هذا «المِعراج إلى مسائلِ المنهاج» :

قال مُحَمَّدٌ فتى مُحَمَّدٍ ✽ الشَّافعيُّ الموصليُّ البَلَدِ

وكذا نصّ كلُّ من ترجمَ له بأنه شافعي ، وترجمه ابنُ قاضي شهبة في «طبقات الشافعية»^(٢) ، بل أثنوا عليه بأنه من أئمة الشافعية ، وممن كان يفتي على مذهبِ الشافعي - كما سيأتي - .

✽ وظائفه: وليّ العلامةُ ابنُ الموصليّ عدّة وظائف في مدارس ومساجد كبيرة ، منها وظائف الخطابة والإفادة والإعادة والتدريس والتحديث :

الخطابة: فقد وليّ الخطابة بجامع يلبغا بدمشق ، قال الصّفدي : «خطيبُ

(١) القول المنبئ عن ترجمة ابن عربي (٣٣٣/٢) تحقيق خالد بن العربي مدرك ، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير بجامعة أم القرى . وقد نقل بعض هذه الفتوى البرهان البقاعي في تنبيه الغبي إلى تكفير ابن عربي (ص : ١٧٠) .

(٢) الطبقات لابن قاضي شهبة (١٣٣/٣) .

جامع المرحوم الأمير سيف الدين يلْبغا الحيوي الناصري بدمشق
المَحروسة^(١)، وقال ابن قاضي شُهبة: «طُلِبَ إلى دمشق بسبب تولّيه خطابة
جامع يلْبغا حين شرع في بنائه، وخطب به قبل فراغه، ثم تُوفي الواقف وجرت
خطوب وصار للحنفية»^(٢).

الإعادة^(٣): تولّى الإعادة بجامع دمشق؛ قال الصفدي: «أحد معيدي جامع
دمشق»^(٤).

التدريس: تولّى ﷺ تدريس الجامع الأمويّ مدّة، قال التقيّ العثمانيّ: «قدِم
دمشق، فأقام بها دهرًا يشغل بالجامع الأمويّ، وأُعطي وظائف فعُوند فيها، فجمع
خاطرَه وقنع بما تيسّر؛ فبورك له في رزقه، واشتملت تركته على نحو ستين ألف
درهم غالبها كُتب؛ فإنه كان يتجرّ في الكُتب، ويُلَازِم الاشتغال دائماً»^(٥). وقال
ابن خطيب الناصريّة: «وتصدّر بالجامع الأمويّ بدمشق للإفادة»^(٦). وقال الوليّ
العراقيّ: «وكانت غالبُ إقامته بطرابلس، ثم انتقل إلى دمشق قبل وفاته بنحو من
بضع وعشرين سنة، وتصدّر بجامعها للإفادة»^(٧).

كما تولّى تدريس المدرسة الفاضلية بدمشق؛ قال ابن قاضي شُهبة: «ووليّ

(١) ألحان السواجع (٢/٢٨١).

(٢) طبقات الشافعية لابن قاضي شُهبة (٣/١٣٣).

(٣) وظيفة المُعيد: أن يُعيد للطلاب ما قاله الشيخ لهم في الدرس بعد انتهائه.

(٤) انظر: ألحان السواجع (٢/٢٨١).

(٥) طبقات الفقهاء الكبري (٢/٨٧٧).

(٦) الدر المنتخب (٥/٢٣٢٨).

(٧) الذيل على العبر (٢/٣٥٥).

مُشِيخَةُ الْفَاضِلِيَّةِ بَعْدَ ابْنِ رَافِعٍ»^(١). وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ: «وَرَأَيْتُ بِخَطِّهِ نَسْخَةً فِي مُجَلَّدَةٍ وَاحِدَةٍ مِنْ صَحِيحِ الْبَخَارِيِّ فِي غَايَةِ الْحُسْنِ، وَتَصَدَّرَ بِالْجَامِعِ الْأُمَوِيِّ، وَوَلِيَ تَدْرِيسَ الْفَاضِلِيَّةِ بَعْدَ ابْنِ كَثِيرٍ»^(٢)، وَكَانَ التَّاجُ السَّبْكِيُّ أَسْكَنَهُ بَدَارِ الْحَدِيثِ الْأَشْرَفِيَّةِ؛ فَاسْتَمَرَ سَاكِنًا بِهَا إِلَى أَنْ مَاتَ»^(٣).

وَلَمَّا أُخِذَتْ مِنْهُ خُطَابَةُ جَامِعِ يَلْبُغَا، كَانَ يَجْلِسُ عِنْدَ بَابِ مَنْارَةِ جَامِعِ الْعُرُوسِ يَشْغَلُ هُنَاكَ فِي الْعِلْمِ فِي تَصْدِيرِ لَهُ عَلَى الْجَامِعِ»^(٤).

وَكَانَ مَعَ انْشِغَالِهِ بِالْعِلْمِ، يَعْمَلُ فِي تِجَارَةِ الْكُتُبِ، قَالَ التَّقِيُّ الْعُثْمَانِيُّ: «وَاشْتَمَلَتْ تَرْكُتُهُ عَلَى نَحْوِ سِتِينَ أَلْفَ دِرْهَمٍ غَالِبُهَا كُتُبٌ؛ فَإِنَّهُ كَانَ يَتَّجَرُ فِي الْكُتُبِ، وَيُلَازِمُ الْإِشْتَغَالَ دَائِمًا»^(٥).

* مُحَنَّتُهُ: وَهِيَ مَا تَقَدَّمَ مِنْ أَنَّهُ كَانَ قَدْ وَلِيَ خُطَابَةَ جَامِعِ يَلْبُغَا ثُمَّ نُوزِعَ فِيهَا، وَقَدْ ذَكَرَهَا الْحَافِظُ ابْنُ كَثِيرٍ فِي حَوَادِثِ سَنَةِ (٧٥٧ هـ) فَقَالَ: «وَفِي يَوْمِ الْجُمُعَةِ خَامِسِ شَهْرِ رَمَضَانَ، حُطِبَ بِالْجَامِعِ الَّذِي أَنْشَأَهُ سَيْفُ الدِّينِ يَلْبُغَا النَّاصِرِيُّ»^(٦) غَرْبِيٍّ سَوْقِ الْخَيْلِ، وَفُتِحَ فِي هَذَا الْيَوْمِ، وَجَاءَ فِي غَايَةِ الْحُسْنِ وَالْبَهَاءِ، وَخُطِبَ الشَّيْخُ نَاصِرُ الدِّينِ ابْنُ الرَّبُوعَةِ الْحَنْفِيُّ؛ وَكَانَ قَدْ نَازَعَهُ فِيهِ الشَّيْخُ شَمْسُ الدِّينِ

(١) طبقات الشافعية لابن قاضي شُهْبَةِ (١٣٣/٣).

(٢) كَذَا فِي الْمَطْبُوعِ، وَالْمَشْهُورُ أَنَّهُ تَوَلَّاهَا بَعْدَ ابْنِ رَافِعٍ - وَلَيْسَ ابْنُ كَثِيرٍ -، كَمَا قَرَّرَهُ النَّعِيمِيُّ فِي الدَّارِسِ (٩٥/١) وَغَيْرُهُ.

(٣) إِنْبَاءُ الْغَمْرِ (٥٢/١).

(٤) طبقات الشافعية لابن قاضي شُهْبَةِ (١٣٣/٣).

(٥) طبقات الفقهاء الكبري (١٧٧/٢).

(٦) وَكَانَ نَائِبَ الْمَلِكِ النَّاصِرِ فِي الشَّامِ.

الشافعيُّ الموصليُّ، وأظهر ولايةً من واقفه يلْبُغا المذكورِ ومراسيمَ شريفةً
سُلْطانيَّةً، ولكن قد قَوِيَ عليه ابنُ الرِّبوةِ بسببِ أنه نائبٌ عن الشيخِ قوامِ الدِّينِ
الأَتْقانيِّ الحنفيِّ وهو مقيمٌ بمصرَ، ومعه ولايةٌ من السُّلطانِ متأخرةٌ عن ولايةِ
المَوْصليِّ؛ فرُسمَ لابنِ الرِّبوةِ؛ فَلَبَسَ يومئذٍ الخِلعةَ السَّوداءَ من دارِ السَّعادةِ،
وجاؤوا بين يديه بالسَّناجِقِ السُّودِ الخِلِيفَتِيَّةِ، والمؤذِّنون يُكَبِّرون على العادة»^(١).

* الثناء عليه: قال الصفدي: «الشيخُ الإمامُ الفقيهُ المُحدِّثُ الناظمُ
الناثر»^(٢).

ومَدَحَه الصفديُّ في بعضِ المراسلاتِ بينهما ضمنَ نظمٍ ونثرٍ طويلٍ
فقال^(٣): [من الطويل]

وأنتَ الذي يَمَلَأُ المَلأُ نُورَ فَضْلِهِ ❀ لَأَنَّكَ شَمْسٌ وَالْأَنامُ قَتَامُ
فليسَ لشمسٍ مُذْ أُنْرتَ إنارةٌ ❀ وليسَ لبدرٍ مُذْ تَمَمَّتْ تَمَامُ

وقال ابنُ حبيبِ الحلبيُّ: «عالمٌ علَّتْ رتبتهُ الأثيرةُ، وبارِعٌ ظهرت في أفقِ
المعارفِ»^(٤) شمسُه المُنيرةُ، وبلغُ تُثني على قلمِه ألسنةُ الأدبِ، وخطيبُ تهتُرُ
لفصاحتِه أَعوادُ المنابرِ من الطَّربِ، كان ذا فضيلةٍ مخطوطةٍ، وكتابةٍ منسوبةٍ،
وقريظٍ عقودُه فاخرةٌ، وترسُلُ بحارُه زاخرةٌ، وخبرةٌ بالفنونِ الأدبيَّةِ، ومعرفةٌ
بالفقهِ واللغةِ العربيَّةِ، أقام بالغاً من الرِّفعةِ بها مرادهُ، ثم سكن دمشقَ وتصدَّرَ

(١) البداية والنهاية (٥٧٥/١٨).

(٢) ألحان السواجع للصفدي (٢٨١/٢).

(٣) الوافي بالوفيات (٢٠٥/١)، ألحان السواجع (٢٨١/٢).

(٤) في المطبوع: «المغارب».

بجامعها للإفادة... لقيته بطرابلس ودمشق، وسمعتُ من فوائده»^(١).

وقال ابنُ كثير: «الشيخُ الإمامُ العلامة» ووصفه بأنه: «من الأعيان»^(٢).

وقال التقيُّ العثماني: «الشيخُ الإمامُ، بقیةُ المشايخِ الأعلامِ، إمامُ طرابلس وشيخها ومفتيها... وله مُصنَّفاتٌ جليَّةٌ نافعةٌ، وكتب الخطَّ الرائق الرَّطب، وكان لطيفاً»^(٣).

وقال الشهابُ ابنُ حجِّي: «الشيخُ الإمامُ العالمُ البارِعُ الحافظُ الأديبُ الأوحدُ بقیةُ السَّلف»^(٤).

وقال الوليُّ العراقيُّ: «وكان أحدَ أئمةِ الأدب، له معرفةٌ تامَّةٌ باللغةِ والعربيةِ، ونظمه ونثره في الذَّروة»^(٥).

وقال ابنُ ناصرِ الدِّين: «الإمامُ العلامةُ الأوحد»^(٦).

وقال ابنُ خطيبِ الناصريَّة: «ومهرٌ في الفنون، وقال الشعر، وصنَّف التصانيف»^(٧).

وقال المَقريزيُّ: «وكان إماماً في الفقه واللغة والعربية، ماهراً في النظم

(١) المنتقى من درة الأسلاك لابن حبيب (ص: ٤٢٤).

(٢) البداية والنهاية (١٨/٦٦١).

(٣) طبقات الفقهاء الكبير (٢/٨٧٧).

(٤) الرد الوافر (ص: ٧٥).

(٥) ذيل العبر (٢/٣٥٥).

(٦) الرد الوافر (ص: ٣١، ١٢٠).

(٧) الدر المنتخب (٥/٢٣٢٨).

والنثر؛ إنشاءً وخطباً، يكتُب الخطّ المليح»^(١).

وقال أيضاً: «برع في الأدب، وجمع أنواع الفضائل، وبز في النظم أقرانه»^(٢).

وقال أيضاً: «الأديب البارع الفقيه»^(٣).

وقال أيضاً: «العلامة»^(٤).

وقال ابن قاضي شهبة: «الإمام العالم الأوحّد المفتي... وأقام بطرابلس وصار من فضلائها، وكتب بخطّه المليح شيئاً كثيراً نسخاً، وحصل مالاً وكتباً»^(٥).

وقال أيضاً: «كان يحفظ علماً كثيراً من حديث ولغة ومذاهب العلماء، ويفتي على مذهب الشافعي، ونظمه جيّد حسن، وخطّه فائق منسوب»^(٦).

وقال ابن حجر: «وكتب الخطّ المنسوب، ونظم الشعر فأجاد»^(٧).

وقال أيضاً: «وكان يُجيد الخطّ وكتب الخطّ المنسوب»^(٨).

(١) المقفى الكبير (٣٤/٧).

(٢) درر العقود الفريدة (٣٨٦/٣).

(٣) السلوك لمعرفة دول الملوك (٣٥٦/٤).

(٤) المقفى الكبير (١٢٥/٥).

(٥) طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة (١٣٣/٣)، والتاريخ له (٤٢٤/٢).

(٦) طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة (١٣٣/٣).

(٧) إنباء الغمر بأبناء العمر (٥٢/١).

(٨) الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة (٤٥٣/٥).



وقال البدرُ العينيُّ: «الإمام... كان عالماً فاضلاً»^(١).

وقال ابنُ تغري بَردي: «وكان أديباً شاعراً مُفَنِّناً، له النظمُ الرائقُ والنثرُ الفائقُ»^(٢).

وقال البقاعيُّ: «الحافظُ الرَّحْلَةُ»^(٣).

وقال السَّخاويُّ: «أحدُ أئمةِ الأدبِ، العارفينِ باللغةِ والعربيَّةِ»^(٤).

وقال المَلطي: «الأديبُ البارِعُ الفقه»^(٥).

وقال عبدُ القادر النُّعيمي: «الإمامُ العالمُ الأوحَدُ المُفتي»^(٦).

وقال ابنُ إياس: «الأديبُ البارِع»^(٧).

وقال الشيخ مرعي الكرمي الحنبلي: «الشيخ الإمام»^(٨).

✽ مؤلفاته: قال التقيُّ العثماني: «وله مصنفاتٌ جليَّةٌ نافعةٌ»^(٩).

ومن أشهر تصانيفه كما ذكر الصفديُّ والمقرزيُّ وغيرهما:

١ - «بهجةُ المَجالسِ ورونقُ المُجالسِ» في خمسِ مجلدات، ويتضمَّن

(١) عقد الجمان للعيني مخطوط (لوحة ٨٧).

(٢) المنهل الصافي والمستوفى بعد الوافي (٨٢/١١).

(٣) تنبيه الغبي إلى تكفير ابن عربي (ص: ١٧٠).

(٤) وجيز الكلام في الذيل على دول الإسلام (١٩٤/١).

(٥) نيل الأمل في ذيل الدول (٤٧/٢).

(٦) الدارس في تاريخ المدارس (٩٥/١).

(٧) بدائع الزهور في وقائع الدهور (١١٦/١).

(٨) الشهادة الزكية في ثناء الأئمة على ابن تيمية (ص: ٤٧).

(٩) طبقات الفقهاء الكبرى (٨٧٧/٢).

الكلام على آيات كريماتٍ وغيرها.

٢ - «الذُرُّ الْمُنتَظِمُ فِي نَظْمِ أَسْرَارِ الْكَلِمِ» وهو نَظْمٌ لكتاب «فقه اللغة» للثعالبي.

٣ - «غَايَةُ الْإِحْسَانِ فِي تَفْسِيرِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ﴾»، وهو المطبوعُ باسم «حُسْنِ السُّلُوكِ الْحَافِظِ دَوْلَةَ الْمُلُوكِ».

٤ - «قَصِيدَةُ فِي مَدْحِ سَيِّدِنَا رَسُولِ اللَّهِ ﷺ»^(١).

٥ - «قَصِيدَةُ فِي وَصْفِ الْجَنَّةِ»^(٢).

٦ - «لَوَامِعُ الْأَنْوَارِ فِي نَظْمِ مَطَالِعِ الْأَثَارِ» وهو نَظْمٌ لـ «مَطَالِعِ الْأَنْوَارِ عَلَى صَحَاحِ الْأَثَارِ» لابن قُرْقُول، وهو في غريب «الموطأ» و«الصحيحين».

٧ - «الْمِعْرَاجُ إِلَى مَسَائِلِ الْمَنَهَاجِ» وهو نَظْمٌ لـ «مَنَهَاجِ الطَّالِبِينَ» للنووي، وهو كتابنا هذا.

٨ - «مُخْتَصَرُ الصَّوَاغِقِ الْمُرْسَلَةِ» للعلامة ابن القيم، ولم نَرَمْ ذَكَرَهُ مِمَّنْ تَرْجَمَ لَهُ ضِمْنَ مُؤَلَّفَاتِهِ، وَذَكَرَ مُحَقِّقُ الْكِتَابِ قَرَّائِنَ رَأَاهَا تَفِيدُ نِسْبَةَ الْمُخْتَصَرِ لِلْعَلَّامَةِ الْمَوْصِلِيِّ^(٣).

ومما يُنْسَبُ إِلَيْهِ:

١ - «إِغَاثَةُ اللَّهَاجِ فِي شَرْحِ الْمَنَهَاجِ» وهو شرح على «مَنَهَاجِ الطَّالِبِينَ»

(١) سمعها منه ونقله عنه الصفدي في الوافي بالوفيات (٢٠٦/١)، وذكر المقرئ في المقفى الكبير

(٣٥/٧) أنه سمعها من الشمس محمد بن سلمان الصالحي، سماعاً من ناظمها.

(٢) لها نسخة في مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية برقم (ب ٨٤٤٣).

(٣) مختصر الصواعق المرسل (ص: ٦٠).



لننوي ، نسبة له إسماعيلُ باشا البغدادي^(١).

٢ - «شرح نظم مطالع الأنوار» السابق ذكره ، نسبة له الحافظُ ابن حجر ، وتبعه على ذلك السخاوي^(٢).

* مدحُ أهل العلم لـ «المِعراج إلى نظم المنهاج»: قد مضى الشناء على نظمِه عموماً ، وهذا ثناءٌ على «نظم المنهاج» خصوصاً:

قال ابنُ حبيبٍ: «ونظمَ فقهَ اللُّغةِ والمنهاجَ للنواوي ، وأتى فيهما بما يُشَفِّفُ سمعَ الناقلِ والرَّاوي»^(٣).

وقال المقرئُ: «ولما اجتمعَ بالشَّرفِ البارزيُّ قال له: سمعتُ أنكَ نظمتَ المنهاجَ ، اقرأ عليَّ منه - وقد تناوله وفتحَ منه موضعاً فخرجَ بابُ الفَلَسِ ، فقرأه عليه - ؛ فتعجَّب ، وقال: لا يُزَادُ في النَّثرِ على هذا اللَّفْظِ! ثم قال له: لِمَ لا نظمتَ «التَّمييزَ»؟^(٤) فقال: يا سيدي ، ما كان عندي تمييزٌ! فاستحسنَ ذلك كثيراً ، وبألغ في إكرامِه واحترامِه»^(٥).

وللناظم رحمته الله كثيرٌ من الشعرِ والنثرِ الرائقِ ، نقلَ بعضَ ذلك الصفديُّ وابنُ

(١) هدية العارفين (١٦٦/٢).

(٢) إنباء الغمر (٥٢/١)، وجيز الكلام في الذيل على دول الإسلام (١٩٤/١). وبهامش مخطوط لوامع الأنوار نسخة الأزهرية رقم (٥٦٢٢) أنه شرح النظم شرحاً وافياً.

(٣) المنتقى من درة الأسلاك لابن حبيب (ص: ٤٢٤).

(٤) وهو متن مختصر في الفقه الشافعي للإمام الشرف البارزي ، واسمه «تمييز التعجيز». قال عنه القلقشندي في قلائد الجمان (ص: ١٨٣): «وهو مختصرٌ نفيس ، هذب فيه «تعجيزُ ابنِ يونس» الذي اختصر فيه «الوجيز» ، جاريًا على ما عليه الفتوى في المذهب».

(٥) درر العقود الفريدة (٣٨٦/٣). ونقله أيضاً ابن تغري بردي في المنهل الصافي (٨١/١١).



حبيب^(١) ، ومن عيون ما نظمَه قصيدته في مدح النبي ﷺ : [من البسيط]

جَوَانِحِي لِسَوَاكُم قَطُّ مَا جَنَحْتُ ❖ فَمَا لَهَا جُرِحَتْ مِنْ غَيْرِ مَا اجْتَرَحْتُ
 أَهَكَذَا كُلُّ صَبٍّ بَاعَ مُهْجَتَهُ ❖ فِي حُبِّكُمْ غَيْرَ بَرَحِ الشَّوْقِ مَا رِبَحْتُ
 ضَاقَتْ لِيَيْنِكُمُ الدُّنْيَا بِمَا رُحِبْتُ ❖ عَلَى حَشَى مِنْ جَوَى التَّبْرِيحِ مَا بَرِحْتُ
 فَيَا لِنَفْسٍ عَلَى جَمْرِ الْعَصَا سُجِبْتُ ❖ وَمُقَلَّةٍ فِي^(٢) بَحَارِ الدَّمْعِ قَدْ سَبَحْتُ
 قَرَّتْ بِقُرْبِكُمْ حِينًا^(٣) وَقَدْ فَرِحْتُ ❖ لَكِنَّهَا الْيَوْمَ بَعْدَ الْبُعْدِ قَدْ قَرِحْتُ^(٤)
 رَامَتْ بِرَامَةٍ كَتَمَانَ الْغَرَامِ فُمِذُ ❖ بَدَا لَهَا رِيْمُهَا^(٥) فِي دَمْعِهَا افْتَضَّحْتُ^(٦)
 رَأَتْ مَسَارِحَ غِزْلَانِ النَّفَا سَنَحْتُ ❖ بَيْنَ الرِّيَاضِ وَوُزْقِ الْأَيْكِ قَدْ صَدَحْتُ
 رَأَتْ قِيَابَ الَّذِي فِي كَفِّهِ نَطَقْتُ ❖ صُمُّ الْحَصَا وَعَيُونُ الْمَاءِ قَدْ سَرَحْتُ
 الْهَاشِمِيُّ الَّذِي لَوْ نَفْسُهُ وُزِنَتْ ❖ بِالْأَنْبِيَاءِ وَأَمْلَاكِ السَّمَاءِ رَجَحْتُ
 لَوْلَاهُ مَا طَلَعَتْ شَمْسٌ وَلَا غَرَبَتْ ❖ كَلَّا وَلَا دُحَيْثُ أَرْضٍ وَلَا سُطْحَتْ
 وَلَا السَّمَاءُ سَمَتْ وَلَا الْجِبَالُ رَسَتْ ❖ وَلَا الْبَحَارُ طَمَتْ وَلَا الصَّبَا نَفَحَتْ
 وَلَا الْحَيَاةُ حَلَتْ وَلَا الْغَيُوثُ هَمَتْ ❖ وَلَا الْجَنَانُ زَهَتْ وَلَا لَطَى لَفَحَتْ

(١) ألحان السواجع (٢/٢٨٢) ، الوافي بالوفيات (١/٢٠٦) وما بعدها ، المنتقى من درة الأسلاك لابن حبيب (ص: ٤٢٥) .

(٢) في درر العقود الفريدة (٣/٣٨٧) : «من» .

(٣) في المنهل الصافي (١١/٨٢) : «عين» .

(٤) في المنهل الصافي (١١/٨٢) : «نزحت» .

(٥) في المنهل الصافي (١١/٨٢) : «رعيها» .

(٦) في درر العقود الفريدة (٣/٣٨٧) : «انفضحت» .

أنوار غُرَّتِه لو أنها لَمَحَتْ ❖ لَوْح الدُّجَى إِذ سَجَى ^(١) مَسْوَدُهُ لَمَحَتْ
 وإن ^(٢) بدا مُطَرِّقًا للرَّاسِ مِنْ خَفَرٍ ❖ تَخَالُ عِذْرَاءٌ مِنْ فَرَطِ الْحَيَاءِ اتَّشَحَتْ
 تُبْدِي أَسَارِيرُهُ مَعْنَى سَرَائِرِهِ ❖ فِي النَّفْسِ إِنْ فَرِحَتْ يَوْمًا وَإِنْ تَرَحَّتْ
 عَوَّذَتْ بِاللَّيْلِ إِذْ يَغْشَى ذَوَائِبُهُ ❖ وَفَرَقَهُ بِالضُّحَى وَالشَّمْسِ إِذْ وَضَحَتْ
 مَنْ قَاسَ بِالْمُزْنِ جَدْوَى رَاحَتِهِ فَقَدْ ❖ أَخْطَا الْقِيَاسَ فُرُوقَ الْفَضْلِ قَدْ وَضَحَتْ
 يَدَاهُ بِالذَّرِّ تُجْدِي وَهُوَ مُبْتَسِمٌ ❖ وَالشُّحْبُ تَبْكِي وَتُجْدِي الذَّرَّ إِنْ سَمَحَتْ
 يُمْنَاهُ مَا صَفَحَتْ لِسَائِلٍ مِنْحًا ❖ وَكَمْ عَنِ الْمُذْنِبِ الْخَطَاءِ قَدْ صَفَحَتْ
 فِكْمَ فَدَتْ وَوَدَّتْ وَأَوْجَلَتْ وَجَلَتْ ❖ وَأَوْكَسَتْ وَكَسَتْ وَأُبَيَّتْ وَمَحَتْ
 وَدَارَسًا عَمَرَتْ وَعَامَرًا دَرَسَتْ ❖ وَبَائِسًا رَحِمَتْ وَفَارِسًا رَمَحَتْ
 وَكَمْ لَهَا فَتَحَتْ بِالْحَمْدِ إِذْ مَنَحَتْ ❖ لُهِىَ بِهَا سَمَحَتْ وَكَمْ نَدَى رَشَحَتْ
 وَقَيَّدَتْ نِعَمًا وَأَطْلَقَتْ نِعَمًا ❖ وَقَلَّدَتْ مِنْنًا وَمَائِنًا نَصَحَتْ
 وَكَمْ شَفَتْ عَلَاً وَكَمْ رَوَتْ غَلَاً ❖ وَكَمْ هَدَتْ سُبُلًا لَوْلَاهُ مَا فُتِحَتْ
 وَكَمْ لِأَحْمَدَ خَيْرِ الْخَلْقِ مِنْ شِيمٍ ❖ كَشَامَةٌ لُمَحَتْ فِي وَجَنَةٍ مَلُحَتْ
 عَدْلٌ وَحِلْمٌ وَإِعْضَاءٌ وَمَرْحَمَةٌ ❖ وَعَفَّةٌ وَغِنَى نَفْسٍ بِهِ مُنِحَتْ
 وَعَزَمَةٌ كَالْمَنَائَا لِلْعِدَا حَطَمَتْ ❖ وَهَمَّةٌ لِلدَّنَايَا قَطُّ مَا طَمَحَتْ
 وَكَمْ مَرِاضٍ قُلُوبٍ حِينَ عَالَجَهَا ❖ بِاللُّطْفِ صَحَّتْ وَمِنْ سُكْرِ الضَّلَالِ صَحَتْ

(١) فِي دُرَرِ الْعُقُودِ الْفَرِيدَةِ (٣/٣٨٧): «دجا».

(٢) فِي دُرَرِ الْعُقُودِ الْفَرِيدَةِ (٣/٣٨٧): «فإن».

ما قَدَرُ مَدْحِي سَجَايَاهُ وَقَدْ حُمِدَتْ ❖ لَدَى ^(١) الزُّبُورِ وَفِي الْقُرْآنِ قَدْ مُدِحَتْ
وَاللَّهُ أَقْسَمَ فِي الذِّكْرِ الْحَكِيمِ لَنَا ❖ بِالْعَادِيَاتِ الَّتِي مِنْ خِيْلِهِ ضَبَحَتْ
وَبِالْمُغِيرَاتِ صُبْحًا مِنْ مَرَائِبِهِ ❖ الْمُؤْرِيَاتِ شَرَارَ النَّارِ قَدْ قَدَحَتْ
صَلَّى عَلَيْهِ إِلَهُ الْعَرْشِ مَا عَذُبْتُ ❖ أَمْدَا حُهُ لِمُحِبِّهِ وَمَا مَلَحَتْ
ثُمَّ الصَّلَاةُ عَلَى الْأَصْحَابِ كُلِّهِمْ ❖ وَالْآلِ أَعْدَادَ قَطْرِ الشُّحْبِ إِذْ سَفَحَتْ
وَمِنْهُ مَا قَالَهُ يَمْدُحُ فِيهِ بَعْضُ أَشْيَاخِهِ ؛ ذَكَرَ ابْنُ نَاصِرٍ الدِّينِ الدِّمَشْقِيُّ أَنَّهُ
مَدَحَ الْعَلَّامَةَ عِلْمَ الدِّينِ الْبِرْزَالِيَّ بِقَوْلِهِ ^(٢): [مِنْ الْبَسِيطِ]

مَا زِلْتُ أَسْمَعُ عَنْكُمْ كُلَّ عَارِفَةٍ ❖ لِمَثَلِهَا وَإِلَيْهَا يَنْتَهِي الْكَرَمُ
وَكُنْتُ بِالسَّمْعِ أَهْوَاكُمْ فَكَيْفَ وَقَدْ ❖ رَأَيْتُكُمْ وَبَدَا لِي فِي الْهَوَى عِلْمُ
وَذَكَرَ - أَيْضًا - أَنَّهُ مَدَحَ الْعَلَّامَةَ الْمِزِّيَّ بِقَوْلِهِ ^(٣): [مِنْ الْبَسِيطِ]

مَا زِلْتُ أَسْمَعُ عَنْ إِحْسَانِكُمْ خَبْرًا ❖ الْفَضْلُ يُسْنِدُهُ عَنْكُمْ وَيَرْفَعُهُ
حَتَّى التَّقِينَا فَشَاهَدْتُ الَّذِي سَمِعْتُ ❖ أَذْنِي وَأَضْعَفَ مَا قَدْ كُنْتُ أَسْمَعُهُ
وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ ^(٤): وَهُوَ الْقَائِلُ فِي الذَّهَبِيِّ لَمَّا اجْتَمَعَ بِهِ: [مِنْ الْبَسِيطِ]
مَا زِلْتُ بِالطَّبْعِ أَهْوَاكُمْ وَمَا ذَكَّرْتُ ❖ صِفَاتِكُمْ قَطُّ إِلَّا هِمْتُ مِنْ طَرَبِي
وَلَا عَجِيبَ إِذَا مَا مِلْتُ نَحْوَكُمْ ❖ فَالنَّاسُ بِالطَّبْعِ قَدْ مَالُوا إِلَى الذَّهَبِ

(١) فِي دُرَرِ الْعُقُودِ الْفَرِيدَةِ (٣/٣٨٧): «الَّذِي».

(٢) الرَّدُّ الْوَافِرُ (ص: ٢١٨).

(٣) الرَّدُّ الْوَافِرُ (ص: ٢٢٩).

(٤) إِنْبَاءُ الْغَمْرِ (١/٥٣).

* وفاته: توفي ﷺ في ثامن جمادى الآخرة سنة أربع وسبعين وسبع مئة، عن خمس وسبعين سنة.

ووهم التقيُّ العثمانيُّ فقال: «مات سنة ثلاث وسبعين وسبع مئة»^(١).

وقد اختلف في مكان وفاته على قولين:

الأول: أنه توفي بدمشق: نصَّ على ذلك: التقيُّ العثماني، وابنُ حبيب، والوليُّ العراقي، والمقرزيُّ - في أحدِ قوليه -، وابنُ قاضي شهبة، والسَّخاويُّ، ولعلَّه هو الأرجح؛ لقولِ العثمانيِّ وابنِ حبيب، وهما من تلامذته، ولأن ابنَ حجر ذكرَ أنه بقي ساكنًا بدارِ الحديثِ الأشرفية بدمشق إلى أن تُوفي، وقد حدَّد ابنُ قاضي شهبة مكانَ دفنه، وهو تربة الباب الصغير بدمشق^(٢).

الثاني: أنه توفي بطرابلس: نصَّ على ذلك: ابنُ خطيبِ الناصرية، والمقرزيُّ - في أحدِ قوليه -، وابنُ حجر، والسيوطيُّ، وابنُ إياس، والداوديُّ^(٣).

رحمه الله رحمةً واسعة، وجمعنا به في الفردوسِ الأعلى مع النبيِّين والصديقين والشهداء والصالحين، آمين.

(١) طبقات الفقهاء الكبرى (٢/٨٧٧)، وقد نبه على هذا الوهم الحافظ ابن حجر في الدرر الكامنة (٥/٤٥٣)، وإنباء الغمر (١/٥٣).

(٢) طبقات الفقهاء الكبرى (٢/٨٧٧)، المنتقى من درة الأسلاك لابن حبيب (ص: ٤٢٥)، درر العقود الفريدة بتراجم الأعيان المفيدة (٣/٣٨٦)، ذيل العبر للولي العراقي (٢/٣٥٥)، طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة (٣/١٣٣)، إنباء الغمر (١/٥٣)، وجيز الكلام (١/١٩٤).

(٣) الدرر المنتخب في تكملة تاريخ حلب (٥/٢٣٢٨)، السلوك لمعرفة دول الملوك (٤/٣٥٦)، المقفى الكبير (٧/٣٥)، الدرر الكامنة لابن حجر العسقلاني (٥/٤٥٢)، بغية الوعاة للسيوطي (١/٢٢٨)، بدائع الزهور لابن إياس (١/١١٦)، طبقات المفسرين للداودي (٢/٢٤١). والسيوطي والداودي كلاهما ناقل عن المقفى للمقرزي.

ملاح من منهج الناظم ﷺ ، وأهمية النظم ومعلومات عنه

ملاح من منهج الناظم ﷺ: قد بين الناظم في المقدمة الدافع إلى نظمه هذا ، وأبان فيها عن شيء من ملاح منهجه ؛ فقال:

وَقَدْ رَأَيْتُ جَمْعَ شَمْلِ الْمَذْهَبِ ❀ بِمُذْهَبٍ مِنْ نَظْمِي الْمُسْتَعْدَبِ
خَالٍ مِنَ الْحَشْوِ وَحَالِي النَّظْمِ ❀ جَالٍ لِرَيْنِ الْجَهْلِ سَهْلِ الْفَهْمِ
فَيَسَّرَ اللَّهُ بِذَا الْمُخْتَصَرِ ❀ مَا شَيْنَ بِالطُّولِ وَلَا بِالْقَصْرِ
جَمَعْتُ فِي أَوْرَاقِهِ الْقَلِيلَ ❀ مُعْظَمَ مَا فِي الْكُتُبِ الطَّوِيلِ
مَسَائِلَ «الْمِنْهَاجِ» وَالْمُحَرَّرِ ❀ مُودَعَةً فِي نَظْمِهِ الْمُحَرَّرِ^(١)
مَا فَاتَهُ إِلَّا الْقَلِيلُ مِنْهُمَا ❀ وَهُوَ عَلَى الْقَوْلِ الصَّحِيحِ نَظْمًا
ذَكَرْتُ مَا خَالَفَ فِي تَصْحِيحِهِ ❀ «يَخْيَى» وَمَا نَصَّ عَلَى تَرْجِيحِهِ
فَجَاءَ مَعَ تَخْرِيرِهِ وَجِيزًا ❀ يُبْدِي لِمَنْ نَظَرَهُ التَّعْجِيزًا

فنستفيد من ذلك:

١ - أنه جمع في هذا النظم - مع قلة أوراقه - غالب مسائل المذهب المنثورة في مطولات كتبه ، وهو مع ذلك مُشتمِلٌ على غالب مسائل «المُحَرَّرِ» و«الْمِنْهَاجِ» باعتبارهما أهم متين عند المتأخرين ، ولم يُفْتَهُ منه مسائلهما إلا القليل ، وغالب

(١) بهامش (أ): «نسخة: المحرر».

هذا النظم إنما هو نظمٌ لنصّ «المنهاج»، لكن أحياناً تكون المسألة في «المنهاج» مفهوماً، وفي «المُحرَّر» منطوقاً؛ أو تكون عبارة «المُحرَّر» أسهل وأوضح؛ فينظم ما في «المُحرَّر»؛ فلذلك من أراد أن يقف على النصّ المنشور لمسألة وردت في النظم؛ فليرجع أولاً إلى نصّ «المنهاج»، فإن لم يجده كما هو في النظم، فليرجع إلى «المُحرَّر»؛ فإنه واجده بإذن الله تعالى بلفظه.

٢ - أنه جعل هذا النظم مختصراً - ليس بالقصير المُخل ولا بالطويل المُمل -، مع شموله لأمّهات مسائل الأبواب الفقهية، وذلك مع عذوبة النظم، وسهولة المعنى، والخلو من الحشو، وذلك ما حتم علينا وضع بعض علامات الترقيم؛ للفصل بين المسائل التي قد تتداخل.

٣ - أنه نظمَه على ما صحَّحه الشيخان «الرافعي» و«النووي» في «المُحرَّر» و«المنهاج»، دون ذكرٍ للخلاف ودون استعمالٍ لما يُفيدُ الخلاف من ألفاظٍ الترجيح، ولأجل ذلك لم ينظم مُقدِّمة «المنهاج»، ومع هذا؛ فقد يخالف في بعض الأحيان ويذكرُ الخلاف في بعض المسائل؛ ففي مسألة موت المَجْنِيِّ عليه بغرزٍ إبرة في الحال إن لم يظهر عليه أثرٌ، ذكر فيها الوجوه الثلاثة التي ذكرها «المنهاج»، وفي مسألة نذر اللجاج - مثلاً - ذكر الوجوه الثلاثة المذكورة في «المنهاج»، ثم ذكر أن «النووي» استظهر الأخير.

وقد ورد تنبيهٌ بهامشٍ (أ) على أنه في ذكره للخلاف قد خالف ما ذكره في المُقدِّمة من الاكتفاء بما صحَّحاه، وكذلك نبّه ناسخُ النسخة (ب) على أن المُصنّف أخلَّ بشرطه في الخطبة وذلك في نهاية كتاب الخلع.

كلُّ ما مضى فيما إذا اتَّفقا، فإن اختلفا، أو حكى «الرافعي» الخلاف بلا

ترجيح^(١) ؛ بيّن الناظم ما رجّحه أو صحّحه «النووي» في الحالتين .

٤ - أنه نظم زيادات «المنهاج» على «المحرّر» والتي تبدأ بقول «النووي» :
«قُلْتُ» وتنتهي بقوله : «والله أعلم» ولم يميّزها عن المسائل المشتركة بين
«المحرّر» و«المنهاج» .

٥ - أنه حرّره ونقّحه ، ويدلّ لذلك أنه غيّر أبياتاً كاملة ، أو بعض أبيات ، أو بعض كلمات ؛ وقد صرّح هو نفسه بذلك ؛ كما وردَ بهامش (ب) في «كتاب الكفّارة» حيث قال : «قوله : (من إصبع) قيدٌ لا بدّ منه ، وقد أهمله «النووي» في «المنهاج» ، وكنتُ نظمتُه كذلك ثم غيّرته كما ترى ؛ فإنه لو كان مقطوعاً الأنامل العليا من أصابعه الأربع ؛ أجزأه . والله أعلم» . والبيت الذي نظمه الناظم أولاً أثبتّه ناسخُ (ب) في الهامش .

٦ - أنه نظّمه على بحر الرّجز ، ولذلك قال في خاتمته : «هذا الرّجز» .

وقد يُستفاد من صنيعه أيضاً :

٧ - أنه يُعبّر عن ترجيح «الرافعي» بقوله : «الرافعي» أو «المحرّر» ، وعن ترجيح «النووي» بقوله : «يحيى ، النووي ، يحيى الشامي ، الحبر ، محيي الدين ، يحيى فقيه النفس» أو «المنهاج ، منهاج» ، وأحياناً يشير إلى «النووي» بالضمير ؛ كما في «باب شروط الصلاة» في مسألة العفو عن قليل دم الأجنبي في الصلاة ؛ فقال : «في قوله» وهو عائد إلى «النووي» ، وفي «باب تزويج المحجور عليه» ، ذكر مسألة تزويج السلطان للبالغة التي ليس لها وليّ ، وقال : «فيما صحّحه» وهو

(١) قال في النجم الوهاج (٢/٣٨٠) : «وفي المُحرّر بلا تصحيح ثمانية مواضع لا تأسع لها» .

عائد إلى «النوي» .

٨ - أنه إذا اضطرَّ إلى حشو لتكميل البيت يُشير إلى الخلاف بلفظ من ألفاظ الترجيح ، ولكنه لم يلتزم المصطلحات التي استعملها «الرافعي» في «المحرر» و«النوي» في «المنهاج» ؛ فيقول مثلاً: «على الأسد ، على الأصح ، في الأقوى ، في الأشهر ، في القول الحسن ، في الأحب ، في قول علا ، على المُشتهر ، وصح ، في القول الوفي ، على ما صُحِّح ، في الأصح الظاهر ، في المُشتهر ، في الأقوم ، أتجه في الأظهر ، على الصحيح ، في الأظهر ، في القول الأجل ، في قول ظهر ، في القول الجلي ، فيما يحسن ، في المذهب أتجه ، في الأحسن ، على القوي» .

٩ - أنه يلتزم ألفاظ «المنهاج» وعبارته قدر الطاقة في قوة وسلاسة عجيبة ، وقد كنا أثناء مقابلتنا مسائل النظم على مسائل «المنهاج» تصيينا الدهشة من قدرته على التزام عبارة «النوي» المنثورة وألفاظه .

١٠ - أنه يرتب مسائل الباب - غالباً - على ترتيب «المنهاج» ، وأحياناً يُقدِّم ويؤخر ؛ مثل ما فعل في «كتاب التيمم» ، وفي «فصل في كيفية الحلف» في «كتاب القضاء» ، بل أحياناً ينقل مسألة من فصل إلى فصل آخر ؛ كما فعل في مسألة سرقة المعاهد ، حيث نقلها من «فصل في شرط السارق الذي يُقطع» إلى أول «كتاب قطع السرقة» .

١١ - أنه يزيد بعض المسائل على «المحرر» و«المنهاج» ، وهذه الزيادات - بحسب التتبع القاصر - لا تخرج عن «الروضة» لـ«النوي» ، وقد نبّه على بعض ذلك بهوامش النسختين ؛ وذلك كمسألة إقرار أحد الابنين بعد موت أبيهما

بأخٍ لهما وإنكارِ الابنِ الآخر ؛ فجاء بهامش (أ) : «هذا البيتُ زائدٌ على ما في المنهاج ، ولو ترك هذا اللفظ ؛ لأوهم خلافَ الصواب» ونحوه بهامش (ب) ، والمسألة في «الروضة» ، وكالبيتِ الأخيرِ في «فصل في آدابِ القضاء وغيرِها» .

هذا وقد وقفنا على بعضِ مسائلٍ زائدةٍ لم يُنبّه على كونها زائدةً ؛ فنبّهنا عليها في مواضعها بفضلِ الله تعالى .

١٢ - أنه يزيدُ على «المنهاج» قيوداً لا بدَّ منها ، وقد نبّه ناسِخا النسختين على بعضِ القيودِ التي زادها ، وذلك مثل اشتراط التمييزِ في تمكينِ الصبيِّ من المُصحف ؛ ففي هامش (ب) : «قوله : (ماز منه) قيدٌ لا بد منه ؛ فقد نقلَ النووي رحمته في شرحِ المُهذَّب أن الصبيَّ إذا كان غيرَ مميّزٍ لم يجزُ لوليّه تمكينه من المُصحف ؛ لئلا ينتهك حرمة» . وبهامشها أيضاً : «وقوله في أول البيت : (وتفسير غلب) أي : يكون التفسيرُ غالباً على القرآن ؛ (فغلب) قيدٌ لا بد منه ، وقد أهمله النوويُّ في المنهاج ، ونقل في شرحِ المُهذَّب أن كتابَ تفسيرِ القرآن إن كان القرآنُ فيه أكثر - كبعضِ كتبِ غريبِ القرآن - حرُمُ مسّه وحمله وجهاً واحداً ، قال النوويُّ : ويجوزُ للمُحدثِ مسُّ التوراةِ والإنجيلِ وحملهما ، كذا قطع الجمهور ، وذكر الرويانيُّ والماورديُّ فيه وجهين» ، وكما في مسألة أقلِّ الكفن ؛ فقد قال الناسخُ عند قولِ الناظم : «جلَّه» : «وهذا القيدُ ليس في المنهاج»^(١) .

١٣ - أنه دمجَ بعضِ الأبوابِ والفصولِ مع بعضها ؛ كدمجِه «بابَ الربا» مع «فصلِ البيوعِ المنهيِّ عنها» ، و«فصلِ المنهيّات التي لا يقتضي النهيُ فسادها» مع «فصلِ تفريقِ الصفقة» ، بل أحياناً ينظّم الكتابَ أو البابَ كاملاً تحت عنوانه

(١) ولا يبعدُ أن تكون هذه التنبيهات أو بعضها من كلامِ الناظمِ نفسه .

العام ، ولا يقسمه إلى فصولٍ كما في «المنهاج» ؛ وذلك مثل ما فعل في «كتاب التفليس» ، و«كتاب الحجر» ، و«باب الصلح» ، وأحياناً يعكس ؛ فيقسم فصلاً من فصول «المنهاج» إلى فصلين ؛ كما في «فصل في موانع الإرث» فقد قسمه إلى فصلين .

١٤ - أنه أحياناً يبدأ فصلاً جديداً بشيء من مُتعلّقات المسألة الأخيرة من الفصل السابق ، ويكون ذلك في الشطر الأول من الفصل ، ثم يبدأ مسائل الفصل الجديد المُبَوَّب لها من الشطر الثاني ، وقد نبّهنا على مثل ذلك بقولنا : «هذه المسألة من تمام المسألة الأخيرة من الفصل السابق» ، أو «هذه المسألة من تمام الفصل السابق» ، ولعلّ ذلك راجعٌ إلى أنه نظم الكتاب أولاً ثم بَوَّب بعد ذلك .

١٥ - بناء على تصفُّح نظم «البهجة الوردية» ومقارنة بعض المواضع منه بهذا النظم ، وجدنا توافقاً بين النظمين في بعض المواضع ، وله صور :

إما أن يتوافقا في بيت توافقاً كاملاً مع تغيير يسير ، بنحو تغيير لفظة ، أو تقديم وتأخير ؛ كما في بيت (١٣١١) من هذا النظم ، مع بيت (١٢٢٠) من البهجة ، وكما في بيت (٢٢٨٧) من هذا النظم ، مع بيت (٢٠٢٠) من البهجة ، وكما في بيت (٥٢٥٧) من هذا النظم ، مع بيت (٤٦٠٠) من البهجة ، وكما في بيت (٥٣٥٧) من هذا النظم ، مع بيت (٤٧٠٣) من البهجة ، وكما في بيت (٥٤٠٨) من هذا النظم ، مع بيت (٤٧٤٥) من البهجة .

وإما أن يتوافقا في شطر أو أكثر ؛ كما في بيت (٥٤٥٦) من هذا النظم ، مع بيت (٤٧٩١) من البهجة ، وكما في بيت (٥٤٥٩) من هذا النظم ، مع بيت

(٤٧٩٠) من البهجة ، وكما في بيت (٢٢٨٦) من هذا النظم ، مع بيت (٢٠١٣) من البهجة .

ويبدو أن ابن الموصلي استفاد من «البهجة» لقرينه ابن الوردي رحمهما الله ؛ لأن ابن الموصلي انتهى من نظمه هذا سنة (٧٣٣هـ) ، وهو متأخر عن تاريخ انتهاء ابن الوردي من «البهجة» ؛ حيث كان في سنة (٧٣٠هـ) . والله أعلم .

* أهمية هذا النظم ومكانته :

١ - تعود أهميته لأهمية أصله وهما «المُحرَّر» لـ «الرافعي» و«المنهاج» لـ «النووي» رحمهما الله ؛ لا سيما «المنهاج» ؛ فإنه عمدة المذهب عند من جاء بعده ، بل هو أهم مُختصرات المذهب على الإطلاق ؛ قال الشَّمسُ الرملِيُّ : «وأجلُّ مُصنَّف له - أي : النَّووي - في المُختصرات ، وتُسكَّب على تحصيله العُبرات ، كتابُ المنهاج ؛ من لم تَسَمَحَ بمثلِه القرائح ، ولم تَطْمَحِ إلى النَّسجِ على منوالِه المَطامح ، بهر به الألباب ، وأتى فيه بالعجبِ العُجاب ، وأبرز مُخبَّاتِ المسائلِ بيضَ الوجوه كريمةَ الأحساب ، أبدعَ فيه التَّأليف ، وزينه بحُسنِ التَّرصيع والتَّرصيف ، وأودعه المعاني الغزيرة ، بالألفاظِ الوجيزة ، وقربَ المَقاصدِ البعيدة ، بالأقوالِ السَّديدة ؛ فهو يُساجِلُ المُطوَّلَاتِ على صِغرِ حجمِه ، ويُباهِلُ المُختصراتِ بَعزارةِ عِلْمِه ، ويطلُّعُ كالقمرِ سناءً ، ويُشرقُ كالشمسِ بهجةً وضياءً ، ولقد أجاد فيه القائلُ حيث قال : [من الكامل]

قد صَنَّفَ العلماءُ واختَصَرُوا فلمْ ❀ يأتوا بما اختَصَرُوهُ كالمنهاجِ
جمعَ الصحيحِ مع الفصيحِ وفاقَ بالِ ❀ ترجيحِ عندَ تلاطُمِ الأمواجِ

لَمْ لَا وَفِيهِ مَعَ النَّوَاوِي الرَّافِعِيُّ ❁ حَبْرَانِ بَلْ حَبْرَانِ كَالْعَجَاجِ
مَنْ قَاسَهُ بِسِوَاهُ مَاتَ وَذَاكَ مِنْ ❁ خَسَفٍ وَمَنْ غَبِنَ وَسُوءِ مِزَاجِ

وقال الآخر: [من مجزوء الكامل]

لُقِّيتَ خَيْرًا يَا نَوِي ❁ وَوُقِّيتَ مِنْ أَلَمِ النَّوَى
فَلَقَدْ نَشَابَكَ عَالَمٌ ❁ اللَّهُ أَخْلَصَ مَا نَوَى
وَعَلَا عُلَاهُ وَفَضَّلَهُ ❁ فَضَلَ الْحُبُوبَ عَلَى النَّوَى^(١)

وقال عنه العلامة الزُّهْرِيُّ الْغَمْرَاوِيُّ: «وهو الكتابُ الذي عَوَّلْتُ عَلَيْهِ أُمَّةُ
الشافعية، وَاتَّفَقَتْ عَلَى الثَّنَاءِ عَلَيْهِ كَلِمَاتُهُمُ الْمَرْضِيَّةُ، وَتَوَجَّهَتْ أَنْظَارُ مُحَقِّقِيهِمْ
لِكَشْفِ غَوَامِضِهِ، وَتَحْقِيقِ مَسَائِلِهِ، وَتَدْلِيلِ دَعَاوِيهِ، وَتَصْوِيبِ اعْتِمَادَاتِهِ، وَالرَّدِّ
عَلَى مُعْتَرِضِيهِ، وَتَبْيِينِ مَرَامِيهِ»^(٢).

وهذا تسلسلٌ تاريخيٌّ لأصلِ هذا النظم، فقد صَنَّفَ الإمامُ الشافعيُّ ﷺ
كتبه: «الأم» و«الإملاء» و«مختصر البويطي» و«مختصر المُرْزِي»، ثم جاء إمام
الحرمين الجويني فجمعها في «نهاية المَطْلَب»، ثم جاء من بعده تلميذه الإمام
أبو حامد الغزالي؛ فصَنَّفَ «الْبَسِيطَ» واختَصَرَهُ في «الْوَسِيطَ» ثم اختصره - أي:
«الْوَسِيطَ» - في «الْوَجِيزَ»، ثم جاء الإمامُ الرَّافِعِيُّ ﷺ واختصر «الْوَجِيزَ» في
«المُحَرَّرَ»، ثم اختصر الإمامُ النَّوَوِيُّ ﷺ «المُحَرَّرَ» في «الْمِنْهَاجَ»، ثم جاء
الناظمُ ونظَّمَ مسائلَ «المُحَرَّرِ» و«الْمِنْهَاجِ».

(١) نهاية المحتاج (١٠/١).

(٢) السراج الوهاج للغمراوي (ص: ٢).

٢ - اختصاص الناظم بكتب النووي رحمه الله ، حتى إنه قد نسب إليه شرح لـ «المنهاج» .

٣ - علو كعب ناظمه في النظم ؛ فهو أديبٌ فقيهٌ حاذقٌ ، ولذلك لما سمع شيخه الشرف البارزي بعض هذا النظم قال مُتَعَجِّبًا : « لا يُزَادُ في النَّثْرِ على هذا اللَّفْظ ! » ، حتى تمنى الشرف أن لو نظم الناظم كتابه « التمييز » .

٤ - جمعه - مع قلة عدد أبياته - شمل مسائل المذهب المنثورة في المطولات ، لا سيَّما مسائل «المُحرَّر» و«المنهاج» ، بخلاف نظم الكمال الدِّميري رحمه الله الذي نظم فيه كتابه «النجم الوهاج» ؛ فهو طويلٌ يشقُّ حفظه على غالب الطلاب .

٥ - أنه اقتصر على الراجح والمُعتمد مجردًا - ولم يذكر الخلاف في المذهب إلا نادرًا - ، لا سيَّما وقد اهتمَّ بذكر ترجيحات «النووي» ، ومعلوم أن المُعتمد ما اتَّفَق عليه الشيخان «الرافعي» و«النووي» ، فإن اختلفا ؛ فالمُعتمد ما قاله «النووي»^(١) ، وما فعله الناظم من بيان ترجيح «النووي» أيسرُ في ضبط المُعتمد .

٦ - تقدُّم تاريخ تصنيفه ؛ فهو - فيما وقفنا عليه - أول نظم لـ «المنهاج» .
معلومات عن النظم : من خلال ما ذكره الناظم في نهاية النظم ، وما ورد في نهاية النسخة (ب) نستفيد ما يلي :

١ - أن الناظم نظمَه في سنتين ونصف ؛ بسبب شواغل الأيام .

(١) انظر : الفوائد المدنية (ص : ١٧٢) ، وسلم المتعلم المحتاج (ص : ٦٥١) .

٢ - أنه انتهى من نظمِه سنة (٧٣٣هـ)، وانتهى من كتابته في ثاني رمضان سنة (٧٣٤هـ).

٣ - أن الناظم فرغ من نظمِه وهو ابنُ أربع وثلاثين سنة.

٤ - أنه انتهى من نظمِه بالمدرسة الشريفة البرطاسية بطرابلس الشام^(١).

٥ - أن عدد أبياته (٦٠٤٢) بيتاً، وقد جاء في نهاية النسخة (أ) بخط مغاير لخط الناسخ أن عدد أبياتها (٦٨٨٩)؛ ولعله أخطأ في الحساب.



(١) نسبة لبانيها، وهو الأمير عيسى بن عمر بن عيسى شرف الدين بن البرطاسي الكردي (المتوفى: ٧٢٥هـ)، قال عنها في أعيان العصر وأعوان النصر (٧١٦/٣): «وعمر بطرابلس مدرسة للشافعية مליحة، وجعل ساحتها للطلبة فسيحة»، وقال في خطط الشام (٥٤/٦): «وجامع البرطاسي في جانب الجسر العتيق على نهر أبي علي، وفي الكتابة التي فوق بابه يقول: بنى هذه المدرسة عيسى بن عمر البرطاسي، ووقفها على المشتغلين بطلب العلم على مذهب الإمام الشافعي، ولم يعلم الزمان الذي تحوّلت فيه إلى جامع، وقد ذهب من أصل الكتابة التاريخية القسم الذي به زمن البناء، غير أن أسلوب تلك الكتابة وطرز بنائه الفخم ودقة الفسيفساء التي على محاربه وفي أرضه تدل على أن بانيه من الأثرياء أيام دولة المماليك البحرية».

النُّسخَتانِ الْمُعْتَمَدَتانِ فِي التَّحْقِيقِ

١ - نسخة الجامع العمري الكبير بغزة^(١): وهي نسخة كاملة ، عددُ لوحاتها (١٩٣) ، في كلِّ سطر بيت ، متوسطُ عدد الأبيات في كلِّ لوحة (١٦) ، متوسطُ عددِ كلمات كلِّ بيت (٨) ، خطُّها نسخيٌّ جميل ، مشكولةٌ غالباً ، لكنها في بعضِ المواضع التي تحتاج إلى ضبطٍ لم يتم ضبطُها ، لا سيَّما المواضع التي تحتمل وجهين ، عليها توضيحاتٌ وتفسيراتٌ لما قد يُشكل ، بعضُ هذه التوضيحات مُشتركة مع النسخة (ب) .

بها بعضُ الأخطاء من تصحيفٍ وتحريفٍ وسقطٍ ، مما يؤدي إلى تغيير المعنى أو انكسارِ الوزنِ العروضيِّ ، وبها بعضُ السَّقَطِ ؛ بنحو كلمة ، أو بيتٍ أو أكثر ، ولكنها أقلُّ خطأً وسقطاً من النسخة (ب) .

بهوامشها عباراتُ التعظيمِ والتمجيدِ عند ذكرِ الله تعالى ، وعباراتُ الصلاة والسلام على النبي ﷺ ، عند ذكره ﷺ .

عليها بلاغاتٌ مُقابِلة ، وفي نهايتها : «كمل نسخه في يومِ الخميسِ المباركِ سابعِ عشرينِ شوالِ المباركِ ، من شهور سنة ستٍّ وأربعينِ وثمان مئة ، ونقلته من نسخة نُقِلَتْ من نسخةٍ بخطِّ المُصنِّفِ وقُوِّلَتْ عليها ؛ فصَحَّتْ ، والله الحمدُ ، وهو حسْبُنَا وكفى تعالى ، وكتبه : أحمدُ بن أبي بكر بن سراج البايُّ الشافعي»^(٢) .

(١) وقد تكرمت برفعها مجاناً مجموعة المخطوطات الإسلامية بإشراف الشيخ الفاضل النِّفاعة عادل بن عبد الرحيم العوضي حفظه الله تعالى ، وزاده توفيقاً وسداداً .

(٢) له ترجمة في الضوء اللامع (١/٢٥٦) ، وفيها أنه كان ناظماً ، ولعل ذلك أحد أسباب جودة هذه النسخة .

وبخطِ الناسخ: [من مجزوء الرجز]

قَابَلْتُهُ مُجْتَهِدًا ❖ وَلَيْسَ يَخْلُو مِنْ غَلَطٍ
مَنْ الَّذِي مَاسَاءَ قَطُ ❖ وَمَنْ لَهُ الْحُسْنَى فَقَطُ
مُحَمَّدُ الْهَادِي الَّذِي ❖ عَلَيْهِ جَبْرِيلُ هَبَطُ
صلى الله عليه وسلم وشرف وكرَّم وعظَّم .

وبخط مُغاير: «قوبل على نسختين حسب الإمكان، أحمد بن محمد بن إسماعيل المعري» .

٢ - نسخة مكتبة رضا رامبور بالهند: وهي نسخة كاملة، عددُ لوحاتها (٣٧٤)، في كلِّ سطر بيت، متوسطُ عدد الأبيات في كلِّ لوحة (١٦)، متوسطُ عددِ كلمات كلِّ بيت (٨)، خطُّها نسخيٌّ جميل، مشكولةٌ من بدايتها إلى «فصل في العاقلة وكيفية تأجيل ما تحمله»، وإلى نهاية النظم غيرُ مشكولةٍ ولا منقوطةٍ - غالباً - .

وفي الجزء المشكولِ أخطاءٌ من نحوِ الأخطاءِ المذكورةِ في النسخةِ (أ)، وكذلك بها تقديمُ بعضِ الأبياتِ على بعضِ خطأً، أو قلبُ البيتِ؛ بجعلِ الشطرِ الثاني مكانَ الأولِ والعكس، أو إدخال ما في هوامشِ الأصلِ في نصِّ النظم .

ويبدو أن ناسخها - وإن لم نعرف اسمَه - عالمٌ بالفقه عارفٌ بالنظم، بدليلِ أنه نظمَ بهامشِ النسخةِ بعضَ المسائلِ لم ترد في النظم؛ كما في باب الربا - مثلاً - حيث نظمَ بعضَ المسائلِ بالهامشِ ثم قال: «هذا البيتُ من نظمِ ناسخه؛ إلحاقاً بالأصلِ عند سقوط هذه المسائلِ من الأصل»، وعليها بلاغاتٌ مُقابِلةٌ،



بل وبهامشها ذكرٌ لبعضِ فروقِ نُسخٍ ، هذه الفروقُ ليست في النُّسخةِ (أ) .

وذكر في بابِ صلاةِ الخوفِ تعليقاً على لفظةِ «صِدْعَةٌ» التي استعملها المصنّف مجازاً بمعنى الفرقة ، ثم قال: ولو قال المصنّف... لأتى بالمقصود واستغنى عن استعمالِ المَجَازِ» .

بل وينقلُ أحياناً نقولاً علميةً مهمة ؛ كنقله عن ابنِ المُلقّن في ضبطِ كلمةِ «سَدٌّ» ، ولكن النقلُ مبتور ، وقد حاولنا الوصولَ إليه ونقلناه من «عمدةِ المحتاج» لابنِ المُلقّن رحمته الله .

وفي نهايتها: «وكان الفراغُ من تعليقه للشيخ الإمام العالم الربانيّ الأستاذ المُحقّق العلامة ، نور الدنيا والدين ، أبي الحسن عليّ الهيثمي المالكيّ الطَّبَّانويّ ضمير^(١) ، نفعي الله به ، ونفعه والمسلمين ببركاتِ سيد المرسلين محمدٍ صلى الله عليه وعلى آله وصحبه أجمعين ، وسلّم ، في الرابع عشر من شعبان المُكرَّم سنة أربع وستين وثمانين مئة ، أحسن الله عاقبتها ، آمين» ، وقد رمزنا لها بالرمز (ب) .

هذا وقد اتَّخذنا من «المُحرَّر» و«المنهاج»^(٢) نسختين مساعدتين للتَّرجيح عند الاختلاف ، وللتصحيح عند وجودِ تصحيفٍ أو خطأ في ضبطِ بعضِ الكلماتِ نحويّاً أو عروضيّاً .



(١) له ترجمة في الضوء اللامع (٥/٢٨٧) ، وهو أحد تلاميذ الحافظ ابن حجر ؛ كما في الجواهر والدرر (٣/١١١٧) .

(٢) بطبعته: طبعة دار المنهاج ، وطبعة دار البشائر الإسلامية ، وإذا عَزَوْنَا عَزَوْنَا لطبعة دار المنهاج .



إثبات صحة نسبة النظم للمُصنّف

١ - تصريح الناظم نفسه في المقدمة باسمه ؛ كعادته في منظوماته .

٢ - ما جاء على طرّة النسختين الخطيتين ؛ فقد جاء على طرة النسخة (ب): «كتاب نظم المنهاج ، نظم الشيخ الإمام العالم ، محمد بن محمد بن عبد الكريم بن رضوان بن عبد العزيز الشافعي الموصلي ، عفا الله عنه وعن والديه ، وعن جميعه المسلمين ، أمين أمين»^(١) ، وعلى طرة النسخة (أ): «كتاب المعراج إلى مسائل المنهاج ، نظم الشيخ الإمام العالم الفاضل البارع العلامة شمس الدين أبي عبد الله محمد بن محمد بن عبد الكريم بن رضوان الموصلي الشافعي ، رحمه الله تعالى بمنّه» .

٣ - أن النظم جاء منسوباً إليه في جميع مصادر ترجمته .



(١) على طرة (ب) أنها بخط مؤلفه ، ثم ضرب عليها ، والصواب أنها ليست بخط المُصنّف ﷺ ؛ وذلك لما فيها من أخطاء وتصحيقات ، ولتأخر تاريخ نسخها عن وفاة الناظم ﷺ بنحو ثمانين عاماً .

إثبات عنوان الكتاب

لم يرد في مصادر ترجمته اسمُ هذا النظم، وإنما يكتفون بأنه نظم «المنهاج»، لكن - كما سبق - جاء على طرة النسخة (أ): «كتاب المعراج إلى مسائل المنهاج»، وعلى طرة النسخة (ب): «كتاب نظم المنهاج».

وقد ترجَّح لنا: «المعراج إلى مسائل المنهاج»؛ لأن النسخة (أ) مُقابلة على فرعٍ عن نسخة بخط الناظم - رحمته الله - مرتين، ولأن في تحديد الاسم زيادة، ومن زاد حجةً على من لم يزد؛ إذ معه زيادة علم. والله أعلم.



منهج العمل

١ - سلكننا في تحقيقنا طريقة النصّ المختار، ولم نتخذ أصلاً نُثبت كلّ ما

فيه .

٢ - نسخنا المخطوط طبقاً لقواعد الإملاء الحديثة .

٣ - قابلنا النظم على نسختيه أكثر من مرة، وعلى «المحرّر» و«المنهاج»

- مسألة مسألة - أكثر من مرة، ونَبَّهنا على بعض مسائل - وهي قليلة - زادها الناظم على «المنهاج» ولم يُنَبِّه بهوامش النسختين على أنها من زياداته .

٤ - ضبطنا النظم بالشكل ضبطاً كاملاً، وذلك من خلال النسختين

الخطيتين، وبمراجعة متني «المحرّر» و«المنهاج»، و«روضة الطالبين»، وشروح «المنهاج»؛ لا سيّما «بداية المحتاج» لابن قاضي شُهبة؛ و«النجم الوهاج» للدّميري، و«تحفة المحتاج» لابن حجر، و«مغني المحتاج» للخطيب، و«نهاية المحتاج» للرّملي، بالإضافة إلى «شرح المنهج» لشيخ الإسلام زكريا .

٥ - أحيانا نضطر لمخالفة ما في النسختين من ناحية الضبط النحويّ

والعروضي؛ ولم نتجاسر عليه ابتداءً إلا بعد أن رأينا أن في النسختين أخطاءً نحويةً وعروضية، فعمدنا للاجتهاد في الضبط؛ لعلمنا أن المصنّف - وهو أديبٌ نظام - لا يُمكن أن يكون عنده هذه الأخطاء، لا سيّما وأن في النسختين أخطاءً كثيرة ظاهرة الخطأ، فيبدو أنها من النَّسَاح، ومع ذلك؛ فكلُّ ما خالفنا فيه ما في النسختين، نُثبِتُه بالهامش بقولنا: «في النسختين كذا»؛ تبرئةً للعُهدَة؛ لعلَّ أن

يكون الخطأ منا نحن، ويكون التصويب من الكتب السابقة - «المُحرَّر» و«المنهاج» و«شروحه» - لا من عندنا.

٦ - أحيانا - وهو نادر - تتفق النُسختان على سقطٍ في كلمةٍ في نفسِ الموضوع؛ فنُضيف من عندنا ما يَستقيمُ به الوزن، وننبّه على ذلك بالهامش.

٧ - حذفنا فروق النُسخ غير المؤثرة؛ لئلا يتشتت الحُفَاط.

٨ - وضعنا علامات التّرقيم المناسبة؛ للفصل بين المسائل التي قد تتداخل بسبب الاختصار وقلة الحشو، وقد حاولنا جهدنا أن نتخفّف منها؛ لئلا تُشوِّش على القارئ والحافظ.

٩ - رَقَمنا الأبيات لتسهيل الحفظ، وتيسير الرجوع إليها.

١٠ - للتيسير على الحُفَاط أكملنا عناوين الأبواب والفصول التي اكتفى الناظم فيها تبعاً لأصله بقوله: «باب» أو «فصل»، وذلك بالرجوع إلى «المُحرَّر» و«مُغني المُحتاج» و«نهاية المحتاج»، وغالباً نأخذ نصّ التبويب من أحدها، على أن يكون هو اخصرها - وإن لم يكن مُستوعباً للمسائل المذكورة تحته - ليسهل حفظه، ولكن إذا قَسَم الناظم فصلاً إلى فصلين، أو جمع فصلين أو أكثر في فصلٍ واحد، فنصوغُ التبويب صياغةً مُختصرة، ووضعنا ما زدناه بين معقوفين.

١١ - أشرنا إلى المسائل غير المعتمدة التي تابع الناظم فيها «المنهاج»، وهي التي اتَّفَق ابنُ حجر في «تُحفة المحتاج» والرمليُّ في «نهاية المحتاج» على عدم اعتمادها، ونرجو ألا يكون قد فاتنا منها شيء.

١٢ - بيّنا الغريب من الكلمات التي لا بدّ من بيانها، وكذا بيّنا عَوَدَ

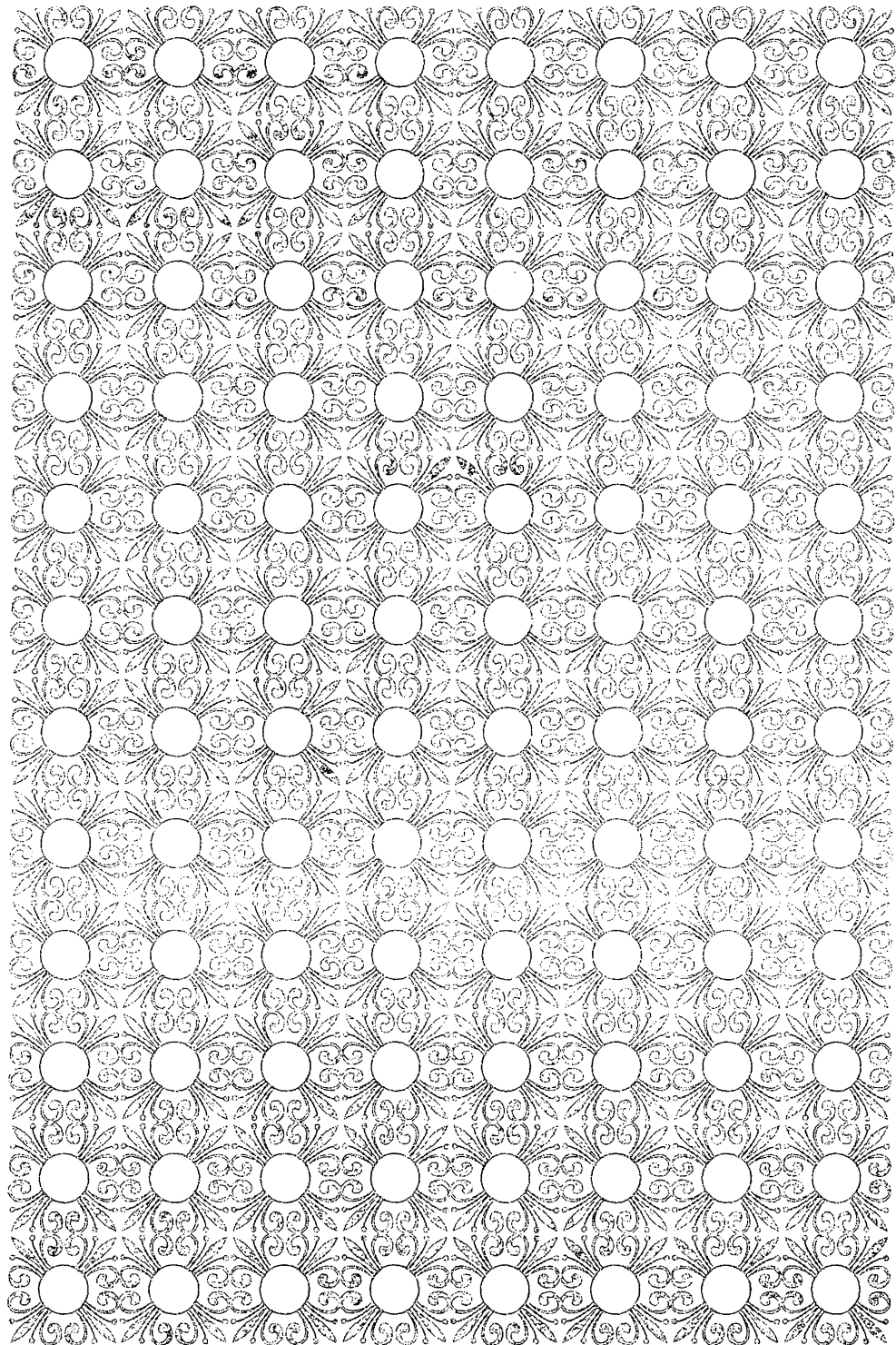


الضماائر؛ لتعين الحافظَ على الحفظ .

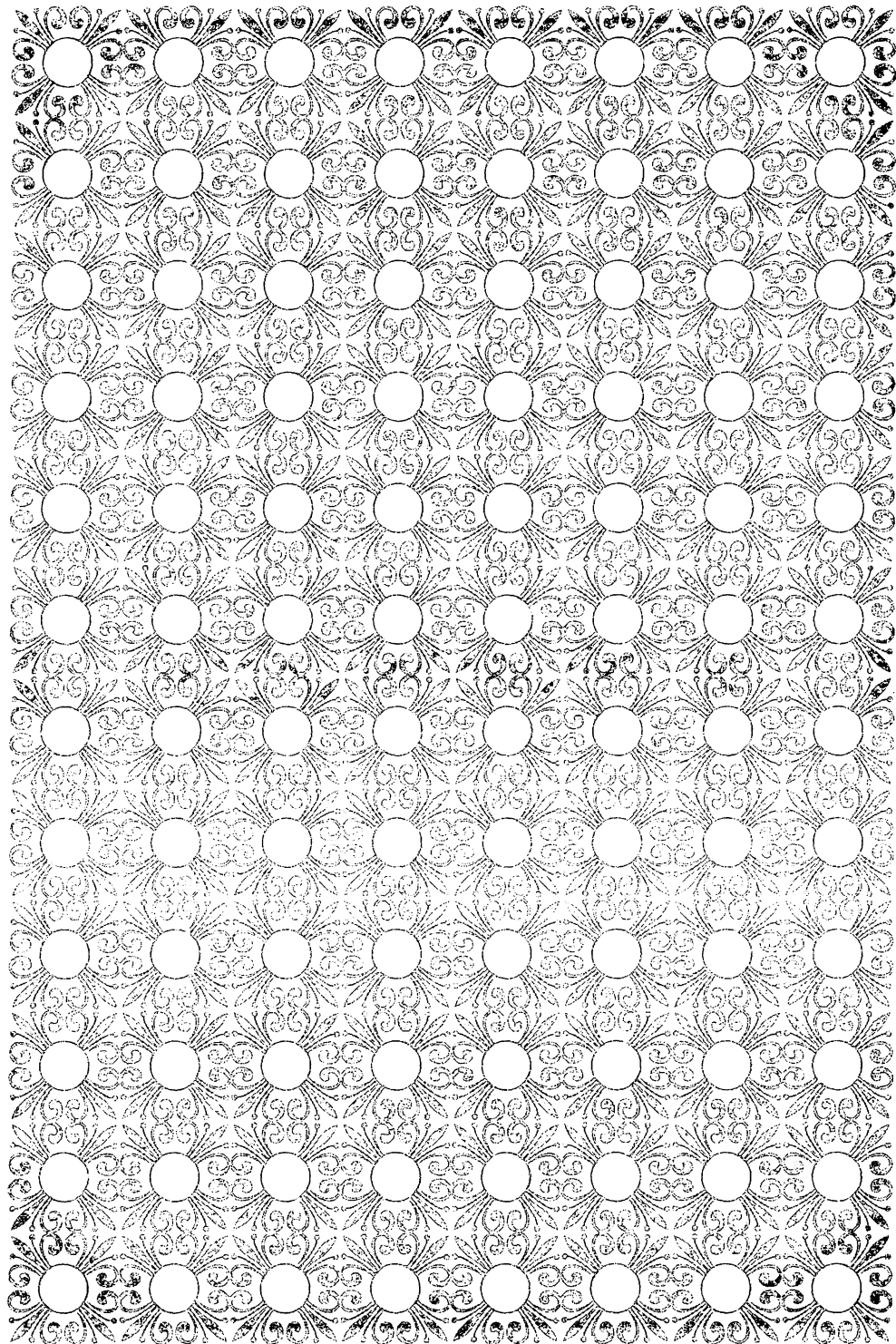
١٣ - صنعنا مُقدِّمةً مُشتملةً على ترجمةٍ للناظم ﷺ ، ولامح من منهجه ،
وعرّفنا بالنظم وأهميته .

١٤ - أثبتنا صحةً نسبةِ الكتابِ للناظم ، وصحةً عنوانِ النظم .





نماذج من المخطوطتين المعتمدتين



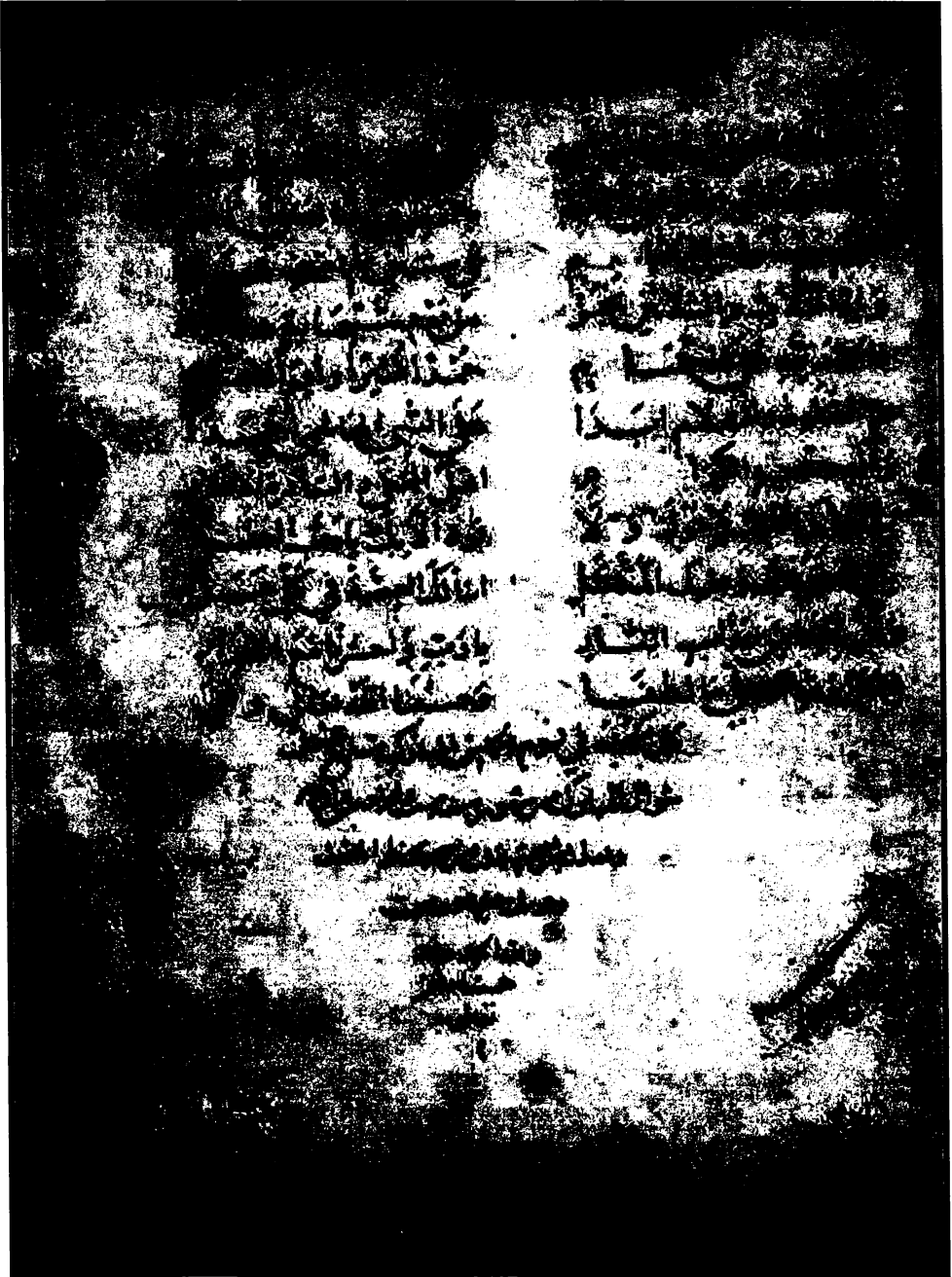


غلاف النسخة (أ)

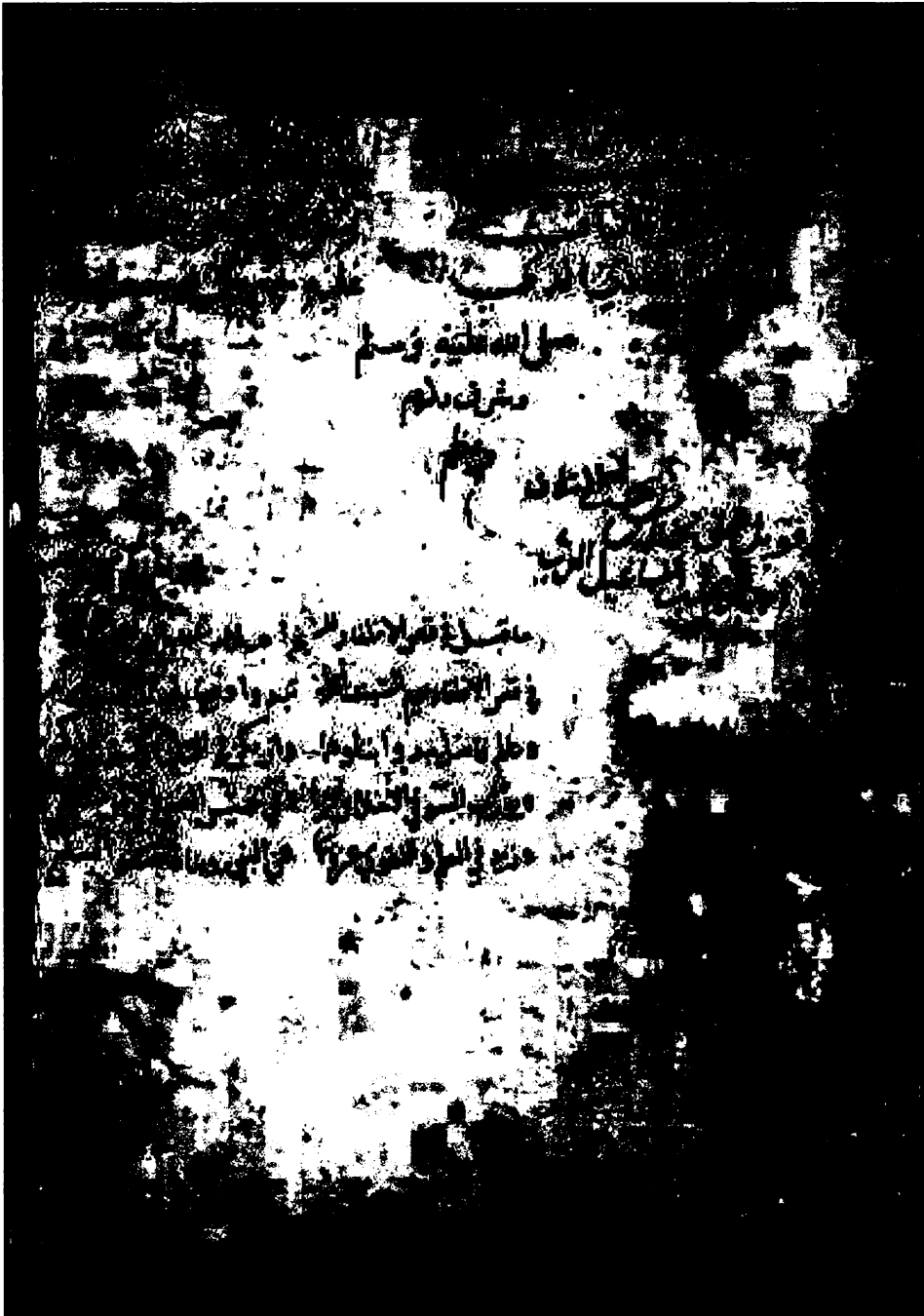
من حكمة الله عز وجل في خلقه
 وان سمع هذا الطائر من
 فان لم يسمع من غيره
 ونسبة لادم منها
 وفلكا للذي خلقه
 وما في هذا الطائر من الحكمة
 فالاحياء اذا برزوا وحده
 في اذا الناس في النسيان
 بل خلقوا ليكن اوصيا
 ثم اذا نظر الاناء طامرا
 واستعمل المنظور منها فان
 غير اياها الا بالمشي
 وان من شئنا الخائفة
 لم يكن ذا قوة مواثنا
 فليس لنا في الدنيا
 فضيلة

آية التبر في استعمال
 وما في احسن من ان طامرا
 حل كيد اموره

اللوحة الأولى من النسخة (أ)



اللوحة قبل الأخيرة من النسخة (أ)



اللوحة الأخيرة من النسخة (أ)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، اللَّهُمَّ صَلِّ وَسَلِّمْ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ
 وَأَبِى مُحَمَّدٍ هُوَ أَتَى الْمَوْصِلِ، أَحْمَدُ مَنْ إِلَى الْعُلُومِ مُوَصِّلِ،
 وَالْمَنْ شَاءَ الْعِلْمَ الْعَالِمِ، أَمْلَكَ الْقُدْرَتِ الْعَالِمِ،
 وَالْأَحْكَامِ، لِأَحْكَامِهِ، مُدَوِّرَ الْأَنَامِ وَالْأَنْبَاءِ،
 أَحْمَدُ عَلَى خَوَائِجِ الْيَعْمِ، خَدَّاهُ أَذْ قَعِ مُوَبِقِ الْيَقَمِ،
 الصَّلَاةِ وَالْجَنَاتِ عَلَى، مُحَمَّدٍ خَيْرِ نَبِيِّ أَرْسِلَ،
 وَالْبُحْبُحَةِ وَعِثْرَتِهِ، وَالْمُصْطَفَيْنِ مِنْ جَمِيعِ أُمَّتِهِ،
 وَنِعْمَ نَدْوَى، نَعْلَمُ حِلِيلَ الْقَدْرِ، يَكْسِبُ أَجْرًا وَجِيلَ دَكْرِ،
 وَمَدَنِيَّتِ جَمْعِ شَيْئِ الْمَذْهَبِ، بِمَذْهَبِ مَنْ يُظَلِّي الْمُسْتَعْدِدِ،
 خَالٍ مِنَ الْحَسْبِ وَخَالٍ مِنَ الْعُظْمِ، خَالٍ لِزَيْنِ الْجَهْلِ سَهْلِ الْقَعْمِ،
 بِسْمِ اللَّهِ بِذَلِكَ الْخُصْرِ، مَا شَبَّ، لَطُولٍ وَلَا لِقُصْرٍ،
 جَمْعُ فِي أَوْرَاقِهِ الْقَلِيلَةِ، مُعْظَمُ مَا فِي الْكُتُبِ الطَّوِيلَةِ،
 مَسَائِلِ الْمَنَاجِ وَالْمَحْذَرِ، مُودَعَةٍ فِي نَظْمِهِ الْمَحْذَرِ،
 مَا قَاتَلَهُ إِلَّا الْعِلَلُ مِنْهَا، وَكَثُرَ مَا خَالَفَ فِي نَجْوَاهِ،
 دَكْرَتِ مَا خَالَفَ فِي نَجْوَاهِ، وَكَثُرَ مَا خَالَفَ فِي نَجْوَاهِ،
 مَنَعَ ابْنِي فِي مَنَازِلِ الْأَعْيَانِ، مَنَعَ ابْنِي فِي مَنَازِلِ الْأَعْيَانِ،

نصبي



٣٤١

واله وصحه الكرامه ، اهل التقى والسادة الاعلام ،
 سبحانه اللهم لا حول ولا قوة الا بك ، رب العلى ،
 بك استجرت وعلبك المتكل ، اسلك العصمة في كل العمل ،
 وارحمنا من عذاب النار ، رب واحشرن مع الامرار ،
 والحمد لله على ما لطفنا ، وحسبنا الله تعالى وكفى

• • • • •
 • • • • •

• • • • •
 • • • • •

• • • • •
 • • • • •

• • • • •
 • • • • •

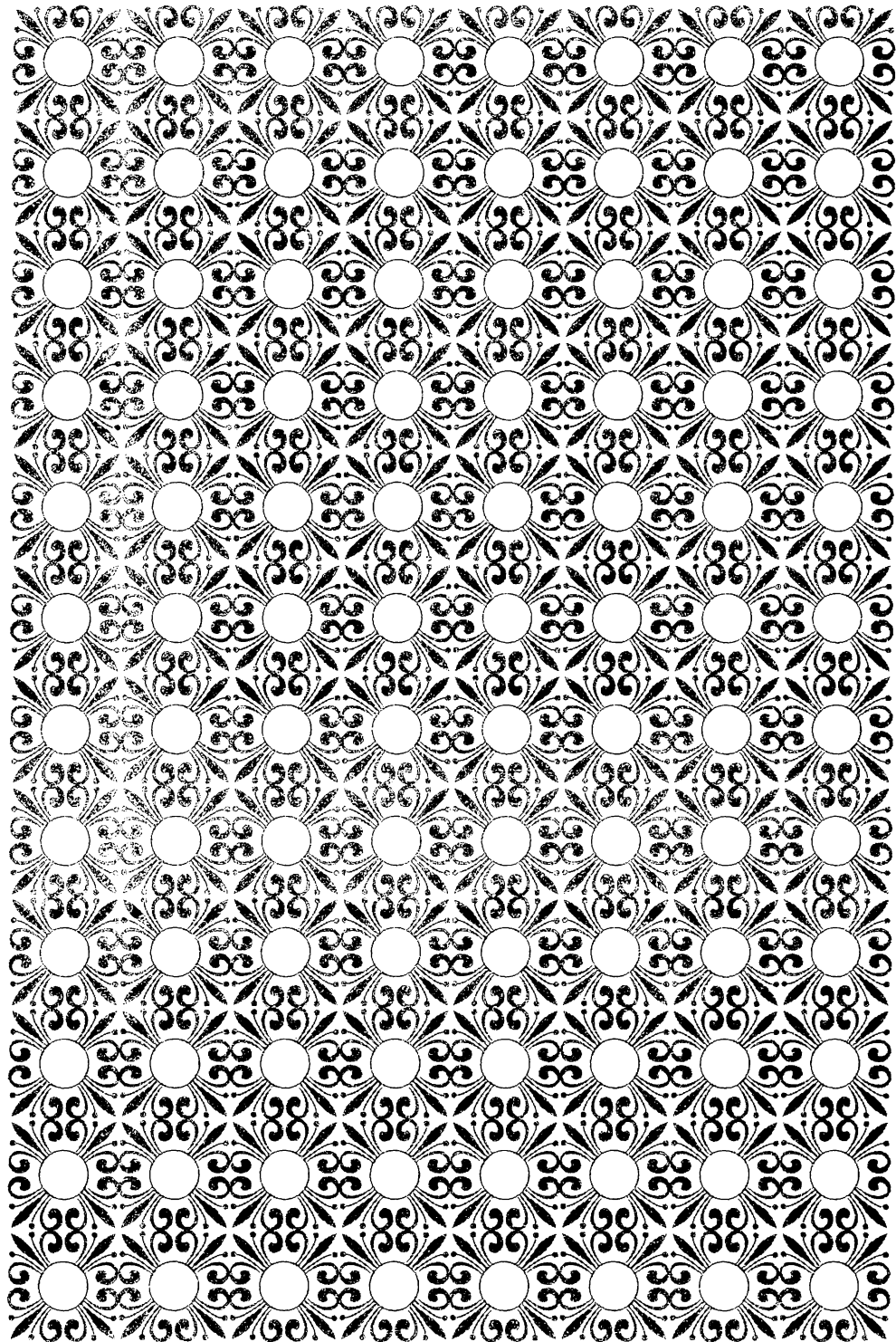
• • • • •
 • • • • •

• • • • •
 • • • • •

• • • • •
 • • • • •

• • • • •
 • • • • •

وكان الفراغ من تعليق هذه السجدة الامام العالم الرباني الاستاذ
 المحمود العلامة ابو الحسن علي الحسيني المالك الطوسي سنة
 ١٠٠٠ هـ والمسلمين بركاته المبركات محمد صلى الله عليه وعلى آله وصحبه
 في الرابع عشر من شعبان المكرم سنة اربع وستمائة في مدينة الحسينية



المُعْزَّاجُ

إِلَى مَسَائِدِ الْمُنْهَاجِ

(نَظْمُ مِنْهَاجِ الطَّالِبِينَ لِأَبِي زَكْرِيَّا النَّوَوِيِّ)

تَأَلَّفَ

شَمْسُ الدِّينِ المَوْصِلِيُّ

مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْكَرِيمِ بْنِ رُضْوَانَ الشَّافِعِيِّ

(ت ٧٧٤ هـ)

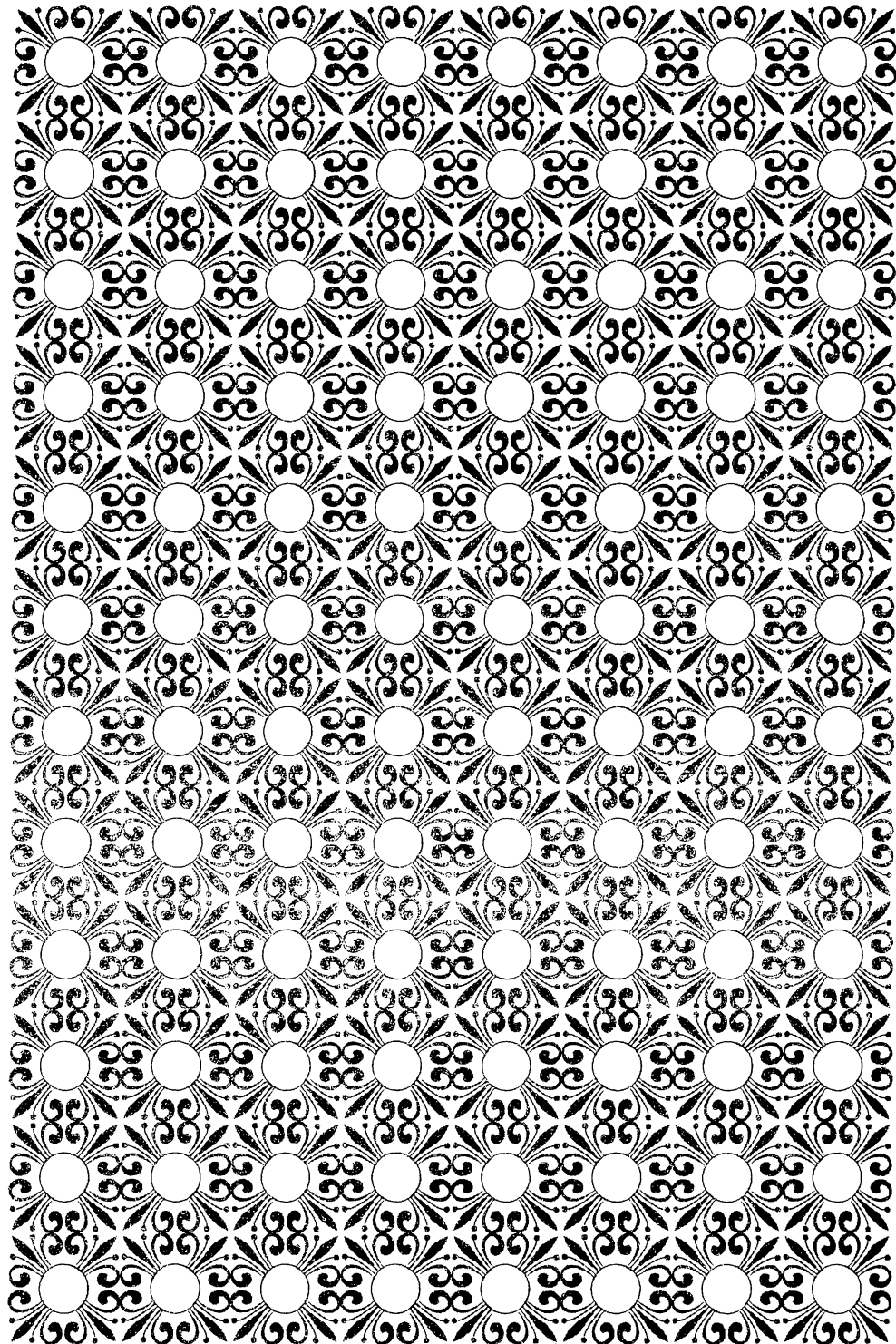
تَحْقِيقُ

د. أَحْمَدُ عَلِيُّ عَبْدُ الْعَالِ عَبْدُ الرَّحْمَنِ مُحَمَّدُ نُورُ الدِّينِ أَحْمَدُ

طُبِعَ تَوَابًا لِلرَّحْمَةِ

مُحَمَّدُ عَبْدُ اللَّهِ سَيِّفُ الْعَتِيقِيُّ

غَفَرَ اللَّهُ لَهُ وَأَبَتْكَ الْغُرُورَ مِنَ الْأَعْمَى



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ ^(١)

١. قَالَ مُحَمَّدٌ فَتَى مُحَمَّدٍ ❖ الشَّافِعِيُّ الْمُؤَصِّلِيُّ الْبَلَدِ ^(٢)
٢. الْحَمْدُ لِلَّهِ الْعَلِيِّ الْعَالِمِ ❖ الْمَلِكِ الْقُدُّوسِ رَبِّ الْعَالَمِ
٣. مُقَرَّرِ الْأَحْكَامِ بِالْإِحْكَامِ ❖ مُدَبَّرِ الْأَنْامِ وَالْأَيَّامِ
٤. أَحْمَدُهُ عَلَى سَوَابِغِ النِّعَمِ ❖ حَمْدًا بِهِ أَذْفَعُ مُوبِقِ النَّعَمِ
٥. ثُمَّ الصَّلَاةُ وَالتَّحِيَّاتُ عَلَى ❖ مُحَمَّدٍ خَيْرِ نَبِيٍّ أُرْسِلَا
٦. وَآلِهِ وَصَحْبِهِ وَعِترته ❖ وَالْمُصْطَفَيْنِ مِنْ جَمِيعِ أُمَّتِهِ
٧. وَبَعْدُ فَالْعِلْمُ جَلِيلُ الْقَدْرِ ❖ يُكْسِبُ أَجْرًا وَجَمِيلَ ذِكْرِ
٨. وَقَدْ رَأَيْتُ جَمَعَ شَمْلِ الْمَذْهَبِ ❖ بِمُذْهَبٍ مِنْ نَظْمِي الْمُسْتَعْذَبِ
٩. خَالٍ مِنَ الْحَشْوِ وَحَالِي النِّظْمِ ❖ جَالٍ لِرَيْنِ الْجَهْلِ سَهْلِ الْفَهْمِ
١٠. فَيَسَّرَ اللَّهُ بِذَا الْمُخْتَصَرِ ❖ مَا شَيْنَ بِالطُّولِ وَلَا بِالْقَصْرِ
١١. جَمَعْتُ فِي أَوْرَاقِهِ الْقَلِيلَةَ ❖ مُعْظَمَ مَا فِي الْكُتُبِ الطَّوِيلَةِ

(١) في (ب) بدلًا من هذه الجملة: «اللهم صلِّ وسلم على سيدنا محمد وآله».

(٢) في (ب):

قَالَ مُحَمَّدٌ هُوَ ابْنُ الْمُؤَصِّلِيِّ ❖ أَحْمَدُ مَنْ إِلَى الْعُلُومِ مُؤَصِّلِي
وقد أشار إليه في هامش (أ).

١٢. مَسَائِلُ «الْمِنْهَاجِ» و«الْمُحَرَّرِ» ❖ مُودَعَةٌ فِي نَظْمِهِ الْمُحَرَّرِ^(١)
١٣. مَا فَاتَهُ إِلَّا الْقَلِيلُ مِنْهُمَا ❖ وَهُوَ عَلَى الْقَوْلِ الصَّحِيحِ نَظْمًا
١٤. ذَكَرْتُ مَا خَالَفَ فِي تَصْحِيحِهِ ❖ «يَحْيَى» وَمَا نَصَّ عَلَى تَرْجِيحِهِ
١٥. فَجَاءَ مَعَ تَحْرِيرِهِ وَجِيزًا ❖ يُبْدِي لِمَنْ نَظَرَهُ التَّعْجِيزًا
١٦. مَعَ أَنَّنِي فِي سَائِرِ الْأُمُورِ ❖ مُتَعَرِّفٌ بِالْعَجْزِ وَالتَّقْصِيرِ
١٧. بِضَاعَتِي قَلِيلَةٌ فِي الْعِلْمِ ❖ كَمَا يَدِي قَصِيرَةٌ فِي النِّظْمِ
١٨. فَاسْأَلِ النَّاطِرَ فِي نَظْمِي أَنْ ❖ يَصْفَحَ عَنْ عُيُوبِهِ^(٢) الصَّفْحَ الْحَسَنَ
١٩. فَكُلُّ إِنْسَانٍ سِوَى مَا اسْتَدْرَكُوا ❖ يُؤْخِذُ مِنْ كَلَامِهِ وَيُتْرَكُ
٢٠. فَالْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَانَا ❖ لِنَظْمِ حُكْمِ الشَّرْعِ وَارْتِضَانَا
٢١. بِهِ الْعِيَاذُ وَإِلَيْهِ الْمُلْتَجَا ❖ وَهُوَ الْمَلَاذُ وَالْكَرِيمُ الْمُرْتَجَى
٢٢. أَسْأَلُهُ الْإِخْلَاصَ فِي أَعْمَالِي ❖ جَمِيعَهَا وَسَائِرِ الْأَقْوَالِ
٢٣. وَأَنْ يَكُونَ مَا قَصَدْتُ جَمْعَهُ ❖ لَوَجْهِهِ الْكَرِيمِ لَا لِلْسَّمْعَةِ
٢٤. وَأَنْ يُوفِّقَ الَّذِي فِيهِ اشْتَغَلْتُ ❖ لِلْفَقْهِ فِي الدِّينِ^(٣) وَإِخْلَاصِ الْعَمَلِ
٢٥. وَأَنْ يَقِينَا مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ ❖ وَفِتْنَةِ الْمَحْيَا وَهَوْلِ الْحَشْرِ



(١) بهامش (أ): «نسخة: المُحَرَّرِ».

(٢) في (أ): «عيوبي».

(٣) في (ب): «للعلم والفهم».

كتاب الطهارة

٢٦. اللَّهُ بِالْمَاءِ الطَّهُورِ امْتَنَّا ❖ عَلَى الْعِبَادِ رَحْمَةً وَمَنَا
٢٧. فَاشْتَرَطْنَا مَاءً لِرَفْعِ الْحَدَثِ ❖ يَكُونُ مُطْلَقًا كَذَا لِلْخَبَثِ
٢٨. ثُمَّ الَّذِي مِنْ غَيْرِ قَيْدٍ يَصْدُقُ ❖ عَلَيْهِ إِسْمُ الْمَاءِ فَهُوَ الْمُطْلَقُ
٢٩. فَإِنْ يَخَالِطُ طَاهِرًا وَأَكْسَبَهُ^(١) ❖ تَغْيِيرًا مَنَعَ الْإِسْمَ سَلْبَهُ
٣٠. تَطْهِيرُهُ إِنْ كَانَ عَنْهُ أَضْبَحًا ❖ مُسْتَعْنِيًا، لَا بِتُرَابٍ طَرِحَا
٣١. ثُمَّ طَهُورِيَّةٌ مَا يُسْتَعْمَلُ ❖ فِي الْفَرْصِ زَالَتْ دُونَ نَقْلِ يُفْعَلُ
٣٢. وَحَيْثُ لَاقَى الْمَاءُ شَيْءٌ نَجِسٌ ❖ وَكَانَ دُونَ الْقُلَّتَيْنِ يَنْجَسُ
٣٣. فَإِنْ تَكَمَّلَا بِمَاءٍ وَذَهَبَ ❖ تَغْيِيرُ الْمَاءِ طَهُورًا انْقَلَبَ
٣٤. وَإِنْ يَقَعَ فِي الْقُلَّتَيْنِ نَجَسٌ ❖ وَغَيْرَ الْمَاءِ فَذَاكَ نَجَسٌ
٣٥. فَإِنْ يَزُلْ بِنَفْسِهِ أَوْ مَاءٍ ❖ طَهُرَ لَا بِسَائِرِ الْأَشْيَاءِ
٣٦. وَمِيتَةٌ لَا دَمَ فِيهَا يُعْفَى ❖ عَنْهَا وَ«يَحْيَى» زَادَ عَمَّا يَخْفَى^(٢)
٣٧. وَقُلَّتَا الْمَاءِ عَلَى تَقْرِيْبِهِ ❖ بِرِطْلٍ بَغْدَادٍ^(٣) هُمَا خَمْسُمِئَةٍ
٣٨. وَمَاؤُهُ الطَّاهِرُ بِالْمَاءِ النَّجِسِ ❖ إِنْ يَشْتَبِهَ عَلَيْهِ ثُمَّ يَلْتَبَسُ

(١) بهامش (ب): «نسخة: وَكَسَبَهُ».

(٢) أي: عن نجسٍ لا يُدرِكُهُ طَرَفٌ.

(٣) في (ب): «بغداد». وكلاهما صواب.

٣٩. فَاِلَا جِهَادُ جَائِزٌ وَلَوْ وَجَدَ ❀ مَاءً طَهُورًا يَبْقَيْنِ اعْتَصَدُ
٤٠. ثُمَّ إِذَا الْمَاءُ بِبَوْلِ التَّبَسُّ ❀ فَاِلَا جِهَادُ فِيهِمَا لَمْ يُلْتَمَسْ
٤١. بَلْ خُلِطَا وَلَيْتَمَّ، أَوْ بِمَا ❀ وَزِدْ تَوَضُّأً بِكُلِّ مِنْهُمَا
٤٢. ثُمَّ إِذَا ظَنَّ الْإِنَاءَ طَاهِرًا ❀ مِنَ الْإِنَاءَيْنِ أَرَأَى الْآخَرَ
٤٣. وَاسْتَعْمَلَ الْمُظْنُونَ مِنْهُمَا، فَإِنْ ❀ تَغَيَّرَ اجْتِهَادُهُ فِي ذَلِكَ مِنْ
٤٤. غَيْرِ إِرَاقَةِ الْإِنَاءِ تَيَمَّمَا ❀ ثُمَّ يُصَلِّي وَالْقَضَاءُ لَنْ يُلْزَمَا
٤٥. وَإِنْ يُبَيِّنْ سَبَبَ النَّجَاسَةِ ❀ فِي الْمَاءِ مَنْ يُقْبَلُ فِي الرِّوَايَةِ
٤٦. أَوْ كَانَ ذَا فِقْهِ مُوَافِقًا لَنَا ❀ فَلْيُعْتَمَدْ مَا قَالَهُ وَبَيَّنَّا

فصل

[في الآنية]

٤٧. آنيةُ التَّبَرُّجِ^(١) فِي اسْتِعْمَالِ ❀ وَفِي اتِّخَاذِ لَيْسَ بِالْحَلَالِ
٤٨. وَمَا عَدَا جَنَسَيْهِمَا إِنْ طَهَّرَا ❀ حَلٌّ، كَذَا مُمَوَّهٌ لَنْ يُحْظَرَ
٤٩. وَضَبَّةٌ كَبِيرَةٌ مِنْ فِضَّةٍ ❀ أَوْ ذَهَبٍ قَدْ حُرِّمَتْ لِلزَّيْنَةِ
٥٠. فَإِنْ تَكُنْ صَغِيرَةً لِزَيْنَةٍ ❀ جَازَ كَذَا كَبِيرَةٌ لِلْحَاجَةِ
٥١. وَقَالَ «يَحْيَى» قَوْلَ مَنْ قَدْ حَقَّقَا ❀ تَحْرُمُ ضَبَّةٌ يَتَبَرَّجُ مُطْلَقًا



(١) أي: الذهب والفضة.



باب أسباب الحديث

٥٢. وَخَارِجٌ مِنْ قُبُلٍ أَوْ دُبُرٍ ❖ غَيْرُ الْمَنِيِّ سَبَبٌ لِلأَصْغَرِ
٥٣. فَلَوْ يُسَدُّ مَخْرَجٌ وَانْفَتَحَا ❖ مِنْ تَحْتِ مِعْدَةٍ وَمِنْهُ رَشْحَا
٥٤. مُعْتَادُهُ نَقَضَ، أَوْ مَا يَنْدُرُ ❖ كَدُودَةٍ نَقَضَ هَذَا الْأَظْهَرُ
٥٥. أَوْ فَوْقَهَا مَعَ انْسِدَادٍ حَصَلَا ❖ أَوْ تَحْتَهَا مَعَ انْفِتَاحِهِ فَلَا
٥٦. ثُمَّ زَوَالَ الْعَقْلِ نَاقِضٌ خَلَا ❖ نَوْمَ الَّذِي مَكَّنَ مَقْعَدًا فَلَا
٥٧. كَذَا التَّقَاءُ بِشَرٍّ لِلْمَرْأَةِ ❖ وَرَجُلٍ وَلَوْ بِغَيْرِ شَهْوَةٍ
٥٨. إِلَّا مِنَ الْمَحْرَمِ، وَالْمَلْمُوسُ قَدْ ❖ جُعِلَ حُكْمُهُ كَلَامِ مَنْ يُعَدُّ
٥٩. وَلَيْسَ تَنْقُضُ صَغِيرَةٌ وَلَا ❖ شَعْرٌ وَسِنَّ ثُمَّ ظَفَرٌ حَصَلَا
٦٠. وَمُسَّهُ بِبَطْنٍ كَفٌّ مِنْ بَشَرٍ ❖ حَلَقَةٌ دُبُرٍ نَاقِضٌ كَذَا الذَّكْرُ
٦١. وَفَرْجٌ مَيْتٍ وَصَغِيرٍ وَمَحَلٌّ ❖ جَبٌّ كَذَاكَ ذَكْرٌ بِهِ شَلَلٌ
٦٢. وَبِالْيَدِ الشَّلَا، وَمُحْدِثٌ مُنْعٍ ❖ مِنَ الصَّلَاةِ وَطَوَافٍ قَدْ شَرِعَ
٦٣. وَامْتِنَعَهُ حَمْلٌ مُصْحَفٍ مُشْرِفٍ ❖ وَمَسَّ رَقَّةً^(١) وَجِلْدٍ مُصْحَفٍ
٦٤. وَمِنْ خَرِيطَةٍ غَدَا فِيهَا، وَفِي ❖ أَمْتَعَةٍ يَجُوزُ حَمْلُ الْمُصْحَفِ

(١) أي: ورقه.

٦٥. وَفِي دَنَائِرٍ وَتَفْسِيرٍ غَلَبَ ❖ وَمَنْعُ طِفْلِ مَازَ مِنْهُ ^(١) مَا وَجَبَ
٦٦. تَيَقَّنَ الْحَدَّثَ أَوْ طَهْرًا وَذَا ❖ فِي الضَّدِّ شَكَّ بِالْيَقِينِ أَخَذَا
٦٧. وَإِنْ هُمَا تُفَقَّنَا وَجَهْلًا ❖ لِسَابِقٍ كَانَ لَهُ قَدْ فَعَلَا
٦٨. فَضِدُّ مَا قَبْلَهُمَا، وَمَنْ حَمَلَ ❖ ذَكَرًا يُنَحِّيه إِذَا الْخَلَا دَخَلَ
٦٩. وَقَدَّمَ الْيَسَارَ عِنْدَمَا وَلَجَ ❖ مُسَمِّيًا، ثُمَّ الْيَمِينَ إِذْ خَرَجَ
٧٠. وَاعْتَمَدَ الْيَسَارَ، ثُمَّ صَمَتَا ❖ كَذَاكَ يَسْتَبْرِئُ مِنْ بَوْلٍ أَتَى
٧١. وَبَعْدَ أَنْ خَرَجَ مِنْهُ اسْتَغْفَرَا ❖ وَحَمِدَ اللَّهَ عَلَى مَا يَسْرَا
٧٢. وَلَمْ يَكُنْ مُسْتَقْبَلًا مُسْتَدْبِرًا ❖ قَبْلَتَهُ، وَحَرَّمُوا ذَا مُصْحَرًا
٧٣. وَوَاجِبٌ أَنْ يَفْلَعَ الْمُلَوَّنَا ❖ بِالْمَاءِ أَوْ بِمَسْحِهِ مُثَلَّثَا
٧٤. بِجَامِدٍ قَالِعٍ عَيْنٍ طَاهِرٍ ❖ وَلَمْ يَكُنْ مُحْتَرَمًا كَطَائِرٍ
٧٥. بِشَرْطِ الْإِنْقَاءِ فَإِنْ لَمْ يَنْقَى ❖ وَجَبَ وَالْإِيتَارُ سُنَّ حَقًّا ^(٢)

(١) بهامش (ب): «قوله: (ماز منه) قيد لا بد منه؛ فقد نقل النووي ﷺ في شرح المذهب: أن الصبي إذا كان غير مُمَيِّز؛ لم يجز لوليّه تمكينه من المصحف؛ لثلاث يتنهك حرّمته، وقوله في أول البيت: (وتفسير غلب) أي: يكون التفسير غالباً على القرآن؛ (فغلب) قيد لا بد منه، وقد أهمله النووي في المنهاج، ونقل في شرح المذهب أن كتاب تفسير القرآن إن كان القرآن فيه أكثر - كبعض كتب غريب القرآن - حرّم مشه وحمله وجهاً واحداً، قال النووي: ويجوز للمحدث مس التوراة والإنجيل وحملهما، كذا قطع الجمهور، وذكر الروياني والمأوردي فيه وجهين». انظر: المجموع (٦٩/٢) وما بعدها.

(٢) أي: إن لم يَنَقُ المحلُّ بالثلاث؛ وجب رابعٌ وخامسٌ وهكذا حتى يَنَقَى، ثم إن حصل الإنقاء بالوتر؛ فواضح، وإلا؛ سُنَّ الإيتار.



٧٦. إِنْ يَتَّقِلْ أَوْ جَفَّ أَوْ كَانَ طَرَا ❁ الْأَجْنَبِيُّ لَا تُجَوِّزُ حَجَرًا
٧٧. وَلَا يُبُولُ تَحْتَ مُثْمِرٍ وَلَا ❁ فِي رَاكِدِ الْمَا وَطَرِيقِ حَصَلَا
٧٨. وَجُحُرٍ وَمُتَحَدِّثٍ وَلَا ❁ يُبُولُ فِي مَهَبِّ رِيحٍ حَصَلَا^(١)
٧٩. وَحَيْثُ يَنْدُرُ خَارِجٌ أَوْ انْتَشَرَ ❁ فَوْقَ الَّذِي يُعْتَادُ أَجْزَأَ الْحَجَرِ
٨٠. مَا لَمْ يُجَاوِزْ صَفْحَةً وَحَشَفَهُ ❁ وَبِالْيَسَارِ سُنَّ لَا الْمُشَرَّفَهُ



(١) سقط هذا البيت من (أ).

باب الوضوء

٨١. فَرَضُ الْوُضُوءِ سِتَّةُ أَلْيَةٍ ❖ مَقْرُونَةٌ أَوَّلُ فَرَضٍ يُنْعَتُ
٨٢. وَحَدَّثَ دَامَ كَمُسْتَحَاضَةٍ ❖ يُجْزئُهُ يَتَّةُ الْإِسْتِبَاحَةِ
٨٣. لَا الرَّفْعَ، ثُمَّ مَنْ نَوَى التَّبَرُّدَا ❖ مَعَ الْوُضُوءِ جَازَ، ثُمَّ مَنْ غَدَا
٨٤. يَنْوِي اسْتِبَاحَةً لِمَا يَتْلُوهُ ❖ مِنْ مُصْحَفٍ فَلَمْ يُصَحِّحْهُ
٨٥. وَغَسَلَ كُلَّ الْوَجْهِ مَعَ لَحْيَيْهِ ❖ ثُمَّ يَدَيْهِ مَعَ مِرْفَقَيْهِ
٨٦. وَشَعْرٍ وَيَشْرٍ لِلْحَاجِبِ ❖ وَمَا بِمَعْنَاهُ كَمِثْلِ الشَّارِبِ
٨٧. وَلِحْيَةٍ خَفَّتْ، وَمَقْطُوعُ الْيَدِ ❖ مِنْ مِرْفَقٍ يَغْسِلُ رَأْسَ الْعُضْدِ
٨٨. وَمَسْحُ بَعْضِ الرَّأْسِ، ثُمَّ غَسَلُهُ ❖ رِجْلَيْهِ مَعَ كَعْبَيْهِ، ثُمَّ فَعَلَهُ
٨٩. مُرْتَبًّا، وَسُنَّ أَنْ تَسْوِكَا ❖ بِخَشْنٍ عَرَضًا سِوَى إِصْبِعِكَا
٩٠. وَآكْرَهُ لَهُ إِذْ خَالَ كَفَيْهِ الْإِنَا ❖ إِنْ لَمْ يَكُنْ طَهَرُهُمَا تُيَقَّنَا
٩١. وَغَسَلَ كَفَيْهِ يُسَنُّ أَوَّلَا ❖ وَأَنْ يُسَمِّيَ اللَّهَ جَلَّ وَعَلَا
٩٢. مُمَضْمَضًا مُسْتَنْشِقًا وَفَضَّلُوا ❖ فَضْلًا، وَ«يَحْيَى» قَالَ جَمْعُ أَفْضَلُ
٩٣. وَثَلَّثَ الْغُسْلَ وَمَسَحًا، وَالْوَلَا ❖ سُنَّ، وَلِحْيَةٍ تَكِيْتُ خَلَّالَا
٩٤. وَسُنَّ تَخْلِيلُ أَصَابِعٍ، وَأَنْ ❖ يَمَسَحَ كُلَّ رَأْسِهِ، ثُمَّ يُسَنُّ
٩٥. فِي الْأَذُنَيْنِ ذَا، وَأَنْ يُطِيلَا ❖ غُرَّتَهُ وَأَيْضًا التَّحْجِيلَا



٩٦. وَأَنْ يُؤَالِيَ الْغَسْلَ فِي الْأَعْضَاءِ ^(١) ❁ وَتَرْكُ تَنْشِيفٍ وَنَقْضِ الْمَاءِ

٩٧. وَتَرْكُهُ اسْتِعَانَةً بِأَحَدٍ ❁ وَخَتْمُهُ الْوُضُوءَ بِالتَّشَهُّدِ



(١) سبق ذكرُ الموالاةِ قبل هذا البيتِ بثلاثةِ أبياتٍ.

باب مسح الخفّ

٩٨. مَسَحُ الْمُقِيمِ يَوْمُهُ بِلَيْلَتِهِ ❖ وَهِيَ لِمَنْ سَافَرَ ثَلَاثَ مُدَّتَيْهِ
٩٩. مِنْ حَدَثٍ عَقِيبَ^(١) لُبْسٍ إِنْ حَصَلَ ❖ لُبْسُكَ طَاهِرًا عَلَى طَهْرِ كَمَلٍ
١٠٠. سَافِرٍ مَوْضِعٍ لِفَرْضِكَ إِذَنْ ❖ تَبَاعُ مَشْيٍ فِيهِ مُمَكِّنٌ لِمَنْ
١٠١. سَافَرَ فِي تَرَدُّدِ الْحَاجَاتِ، لَمْ ❖ يَجْزُ بِجُرْمٍ مَوْضِعٍ، وَمَشْقُوقُ الْقَدَمِ
١٠٢. إِنْ شُدَّ جَازٌ، لَا يَمْنُوجُ غَدَا ❖ لَا يَمْنَعُ الْمَاءُ، وَيَكْفِي أَبَدًا
١٠٣. مَسَحٌ يُحَازِي الْفُرْضَ إِلَّا الْأَسْفَلَ ❖ وَعَقِبًا وَالْحَرْفَ مِنْ رَجُلٍ فَلَا
١٠٤. أَدْنَى مُسَمًّى الْمَسْحِ، وَالتَّخْطِيطُ ❖ فِي مَسْحِهِ اسْتِثْنَاءٌ مَضْبُوطٌ
١٠٥. وَمَسْحُ أَعْلَاهُ وَأَسْفَلِهِ، فَلَوْ ❖ مَسَحَ فِي الْحَضَرِ ثُمَّ سَارَ^(٢) أَوْ
١٠٦. فِي سَفَرٍ ثُمَّ أَقَامَ وَاسْتَقَرَّ ❖ لَيْسَ لَهُ اسْتِيفَاءٌ مُدَّةَ السَّفَرِ
١٠٧. ثُمَّ إِذَا أَجْنَبَ فَلْيُجِدِّدَنَّ ❖ لُبْسًا، وَفِي انْقِضَاءِ وَقْتِ الْمَسْحِ مَنْ
١٠٨. شَكَّ فَلَا مَسْحَ، وَمَنْ يَنْزِعُهُمَا ❖ وَهُوَ بِطَهْرِ الْمَسْحِ يَغْسِلُ قَدَمَا



(١) في (ب): «بُعِيد»، وبهاشهما: «عَقِيب».

(٢) في (أ): «سَافِر».

باب الغسل

١٠٩. مُوجِبُهُ الْمَوْتُ، كَذَا الْوَلَادَةُ ❖ وَالْحَيْضُ، وَالنَّفَاسُ، وَالْجَنَابَةُ
 ١١٠. وَلَوْ بِإِيلَاجِكَ قَدَرَ الْحَشْفَةُ ❖ فَرَجًا، وَإِنْزَالِ الْمَنِيِّ بِالصِّفَةِ
 ١١١. مِنْ مَسْلَكٍ يُعْتَادُ أَوْ مِنْ غَيْرِهِ ❖ لَا يُمْنَعُ الْمُجْنِبُ^(١) مِنْ عُبُورِهِ
 ١١٢. فِي مَسْجِدٍ، وَامْنَعُهُ مِنْ أَنْ يَمْكُنَا ❖ وَامْنَعُهُ مِمَّا قَدْ مَنَعْنَا الْمُحْدِثَا
 ١١٣. لَا يَقْرَأُ الْقُرْآنَ إِلَّا قَاصِدًا ❖ بِذَاكَ ذِكْرًا فَيَجُوزُ عَامِدًا
 ١١٤. وَمَكَثَ الْمُجْنِبُ أَيَّ مَنْ كَفَرَهُ ❖ فِي مَسْجِدٍ لَنَا بِإِذْنِ الْبَرَّةِ^(٢)
 ١١٥. أَقْلَهُ النَّيَّةُ ثُمَّ يَغْسِلُ ❖ لِشَعْرٍ وَبَشَرٍ، وَالْأَكْمَلُ
 ١١٦. تَثْلِيثُ غَسْلٍ، مَعَ وُضُوءٍ، وَالشَّعْرُ ❖ خَلَّلَ، كَذَاكَ الدَّلْكُ، مَعَ غَسْلِ الْقَدْرِ
 ١١٧. وَتَتْبَعُ الْحَائِضُ إِثْرًا^(٣) لِلدَّمِ ❖ مِسْكًَا وَإِلَّا نَحْوَهُ لِلْعَدَمِ
 ١١٨. وَلَيْسَ فِي تَجْدِيدِ غَسْلٍ سُنَّةٌ ❖ بَلْ فِي الْوُضُوءِ الْمُصْطَفَى قَدْ سَنَّهُ
 ١١٩. وَإِنْ يَكُنْ أَخَذَتْ ثُمَّ أَجْنَبَا ❖ أَوْ عَكْسُهُ فَالْغُسْلُ كَافٍ وَجَبَا
 ١٢٠. وَلِلْجَنَابَةِ إِذَا مَا اعْتَسَلَا ❖ وَجُمُعَةٍ فَلِلْجَمِيعِ حَصَلَا

(١) في (أ): «الجنب».

(٢) هذا البيت ساقط من (أ)، وبهامش (ب): «قوله: (ومكث المجنب... إلى آخره) هذه المسألة ليست من المنهاج، وذكرها النووي في شرح المذهب؛ فقال: ولو كان الكافر جنبًا، هل يُمكن من المكث في المسجد؟ فيه وجهان مشهوران، أصحُّهما يُمكن. والله أعلم». انظر: المجموع (١٧٤/٢).

(٣) قال في المصباح المنير (٤/١): «وجئ في أثره - بفتحين - وإثره - بكسر الهمزة والسكون - أي: تبعته عن قرب».

باب النجاسة

١٢١. وَهِيَ دَمٌ، قَيْحٌ، وَبَوْلٌ، مَذْيٌ ❖ وَالرَّوْثُ، وَالْقَيْءُ، كَذَلِكَ الْوَدْيُ
١٢٢. وَمَيْتَةٌ إِلَّا الْجَرَادَ وَالسَّمَكَ ❖ مِنْهَا وَإِلَّا أَدَمِيًّا قَدْ هَلَكَ
١٢٣. وَمَائِعُ أَسْكَرَ، وَالْأَلْبَانُ ❖ مِنْ غَيْرِ مَا يُؤْكَلُ لَا الْإِنْسَانُ
١٢٤. وَالْجُزْءُ مِنْ حَيٍّ كَمَيْتِهِ خَلَا ❖ شَعَرَ نَفْسٍ حَيَّوَانٍ أَكَلَا
١٢٥. وَالْكَلْبُ وَالْخِنْزِيرُ مَعَ فَرْعَيْهِمَا ❖ كَذَا مَنِيٌّ غَيْرِ ابْنِ آدَمَ
١٢٦. وَطَهَرَ «الْمِنْهَاجُ» مَا سِوَى مَنِيٍّ ❖ كَلْبٍ وَخِنْزِيرٍ وَفَرْعٍ مَا عُنِيَ
١٢٧. فَاعْسَلْ لِمَا قَدْ نَجَسَاهُ سَبْعًا ❖ وَعَقِّرِ الْكَرَّةَ مِنْهَا شَرْعًا
١٢٨. بِطَاهِرٍ مِنَ الثَّرَابِ، وَاحْكُمِ ❖ بِنَضْحِ بَوْلِ الطِّفْلِ مَا لَمْ يَطْعَمْ
١٢٩. وَتَطْهَرُ الْخَمْرَةُ إِنْ تَخَلَّلَتْ ❖ بِنَفْسِهَا كَذَا إِذَا مَا نُقِلَتْ
١٣٠. لِلشَّمْسِ أَوْ لِلظِّلِّ أَوْ بِالْعَكْسِ ❖ فَإِنْ تُخَلَّلَ فَهِيَ عَيْنُ الرَّجْسِ
١٣١. وَإِنْ تَكُنْ نَجَاسَةٌ حُكْمِيَّةً ❖ أَجْزَأَ جَرِي الْمَاءِ لَا الْعَيْنِيَّةُ
١٣٢. بَلْ هَذِهِ وَاجِبُهَا الْإِزَالَةُ ❖ لِلطَّعْمِ، ثُمَّ اللَّوْنُ وَالرَّائِحَةُ
١٣٣. إِنْ بَقِيََا ضَرًّا، وَإِلَّا إِنْ عُسِرَ ❖ لَوْنٌ أَوْ الرِّيحُ فَهَذَا لَا يَضُرُّ
١٣٤. وَاشْتَرَطْنَا أَنْ يَرِدَ الْمَاءُ عَلَى ❖ نَجَاسَةٍ، لَا الْعَصْرُ شَرْطًا جُعِلَا
١٣٥. وَاحْكُمِ بِطَهَرٍ لِعُسَالَةٍ مَتَى ❖ مَا انْفَصَلَتْ بِلَا تَغْيِيرٍ أَتَى
١٣٦. إِنْ يَكُنِ الْمَحَلُّ قَدْ تَطَهَّرَا ❖ وَمَائِعُ تَطْهِيرُهُ تَعَذَّرَا



- ١٣٧ . وَالْجِلْدُ إِنْ يَنْجُسُ بِمَوْتٍ طَهَرَ ۖ بِالذَّبْنِ بَاطِنًا وَمَا قَدْ ظَهَرَ
- ١٣٨ . وَالذَّبْنُ بِالْحَرِيفِ ، وَالْمَاءُ فَلَا ۖ تُوجِبُهُ فِي أَثْنَاءِ ذَبْنٍ حَصَلًا
- ١٣٩ . بَلْ بَعْدَهُ إِذَا الدَّوَا تَنَجَّسَا ۖ فَحُكْمُ مَذْبُوحٍ كَثُوبٍ نَجَسَا



باب التَّيَمُّمِ

١٤٠. مَنْ يَتَيَقَّنْ فَقَدْ مَاءٌ فِي السَّفَرِ ❖ فَمَا عَلَيْهِ طَلَبُ الْمَاءِ اسْتَقَرَّ
١٤١. بَلْ يَتَيَمَّمْ، فَإِنْ تَوَهَّما ❖ وَجُودُهُ بِطَلَبٍ قَدْ أُلْزِمَا
١٤٢. مِنْ رَحْلِهِ وَرُفْقَةٍ وَيَنْظُرُ ❖ مَنْ فِي صَعِيدٍ مُسْتَوٍ وَالْمُبْصِرُ
١٤٣. إِنْ كَانَ لِلتَّرْدَادِ مُحْتَاجًا لَزِمَ ❖ قَدَرَ الَّذِي يَنْظُرُهُ، فَإِنْ عَلِمَ
١٤٤. مَاءً يُوَافِيهِ الَّذِي قَدْ سَافَرَا ❖ لِحَاجَةٍ قَصَدَهُ مَثَابِرَا
١٤٥. إِنْ لَمْ يَخَفْ تَضَرُّرًا، فَإِنْ وَجَدَ ❖ بَعْضَ الَّذِي يَكْفِيهِ فِي الْفُرْصِ فَقَدْ
١٤٦. لَزِمَهُ اسْتِعْمَالُهُ، فَإِنْ وَهَبَ ❖ ثَمَنَ مَاءٍ فَالْقَبُولُ لَمْ يَجِبْ
١٤٧. وَوَاجِبُ قَبُولِ نَفْسِ الْمَاءِ ❖ وَهَكَذَا عَارِيَةُ الْإِنَاءِ
١٤٨. وَيَشْتَرِي بِثَمَنِ لِلْمِثْلِ ❖ مَا لَمْ يَكُنْ يَحْتَاجُهُ لِمِثْلٍ
١٤٩. مَوْوَنَةِ السَّفَرِ أَوْ دِينَ أَلَمْ ❖ مُسْتَغْرِقٍ أَوْ حَيَوَانٍ مُحْتَرَمٍ
١٥٠. وَالْأَفْضَلُ التَّأْخِيرُ إِنْ تَيَقَّنَا ❖ وَجُودَ مَاءٍ آخِرًا أَوْ أَمَكْنَا
١٥١. وَإِنْ يَظُنُّهُ فَإِنَّ الْأَفْضَلَ ❖ تَعْجِيلُهُ التَّيَمُّمَ الْمُكَمَّلَا
١٥٢. وَإِنْ أَضَلَّ الْمَاءُ فِي رَحْلِ لَهُ ❖ أَوْ فِيهِ قَدْ نَسِيَ ذَاكَ كُلُّهُ
١٥٣. فَلَمْ يَجِدْ لِلْمَاءِ بَعْدَ الطَّلَبِ ❖ ثُمَّ تَيَمَّمَ الْقَضَاءُ أَوْجِبَ
١٥٤. وَلَوْ أَضَلَّ فِي رِحَالٍ رَحْلَهُ ❖ فَلَا، وَحَيْثُ احْتَاجَ مَاءً كُلُّهُ
١٥٥. لِعَطَشِ النَّفْسِ أَوْ الْمُحْتَرَمِ ❖ وَلَوْ مَالًا فَاقْضِ بِالتَّيَمُّمِ

١٥٦. كَذَا إِذَا خَافَ مِنْ اسْتِعْمَالِهِ ❖ لِلْمَاءِ بُطْءَ الْبَرِّ فِي مَالِهِ
١٥٧. أَوْ شِدَّةَ الْبَرِّ، أَوْ الْخَوْفَ عَلَى ❖ مَنَفَعَةِ لِنَفْسٍ عُضْوٍ حَصَلَا
١٥٨. أَوْ فَاحِشَ الشَّيْنِ بِعُضْوٍ ظَاهِرٍ ❖ وَجَابِرٍ عَلَيْهِ بِسَاتِرٍ
١٥٩. وَلَمْ يَكُنْ يُمَكِّنُ نَزْعَ الْجَابِرِ ❖ فَلْيَغْسِلِ الصَّحِيحَ غَيْرَ قَاصِرٍ
١٦٠. وَلْيَتَيَمَّمْ لِلْعَلِيلِ عِنْدَمَا ❖ يَغْسِلُهُ لَوْ كَانَ ذَاكَ سَلِمًا
١٦١. هَذَا لِمُحْدَثٍ، وَأَمَّا الْمُجْنِبُ ❖ فَلَيْسَ لِلتَّرْتِيبِ ثُمَّ مُوجِبُ
١٦٢. وَلْيَمَسَحَنَّ بِالْمَاءِ كُلَّ السَّاتِرِ ❖ مُسْتَوْعِبًا عَصَائِبَ الْجَبَائِرِ
١٦٣. فَإِنْ تَيَمَّمَ لِفَرْضٍ آخَرَ ❖ مِنْ قَبْلِ أَنْ يُحْدِثَ فَلْيُكِّرْ رَا
١٦٤. غَسَلَ الَّذِي بَعْدَ الْعَلِيلِ، قَالَ لَا ❖ «يَحْيَى» كَمَا الْجُنُبُ لَنْ يَغْتَسِلَا
١٦٥. وَفَاقِدُ الْمَاءِ الْمُصَلِّي فِي الْحَضَرِ ❖ أَيُّ بِالتَّيْمُ قَضَى لَا فِي السَّفَرِ^(١)
١٦٦. فَإِنْ عَصَى بِسَفَرٍ لَنْ يُرْضَى ❖ أَوْ خَافَ مِنْ شِدَّةِ بَرِّدٍ يَقْضِي
١٦٧. وَإِنْ وَضَعَتْ سَاتِرًا عَلَى حَدَثٍ ❖ وَالنَّزْعُ مَا أَمَكْنَ مِمَّا قَدْ حَدَثَ
١٦٨. قَضَيْتَ مَا صَلَّيْتَ، ثُمَّ مِنْ عَدَمٍ ❖ لِلْمَاءِ وَالتُّرَابِ صَلَّى مَا لَزِمَ
١٦٩. ثُمَّ يُعِيدُ، وَالِدَّمُ الْمُسْتَكْثَرُ^(٢) ❖ عَلَى عَلِيلٍ وَهُوَ لَيْسَ يُسْتَرُّ
١٧٠. يُلْزِمُهُ الْقَضَاءُ، ثُمَّ السَّقَمُ ❖ إِنْ يَمْنَعُ الْمَاءُ مُطْلَقًا لَا يُلْزِمُ



(١) جاء هذا البيت في (ب) عقب بيت: «وليمسحن بالماء...» السابق.

(٢) في (ب): «المستكثر».

فصل

[في شروط التيمم وكيفيةه]

١٧١. شَرَطُ الثَّرَابِ طَاهِرٌ مُعَبَّرٌ^(١) ❖ كَذَلِكَ رَمْلٌ ذُو غُبَارٍ يَظْهَرُ
١٧٢. لَا بِسُحَاقٍ خَرَفٍ وَمَا اخْتَلَطَ ❖ وَمَعْدِنٍ وَلَا بِمَا اسْتُعْمِلَ قَطُّ
١٧٣. وَقَصْدُهُ شَرْطٌ، وَمَنْ قَدْ يُمِّمًا ❖ بِإِذْنِهِ جَازَ وَلَوْ بِغَيْرِ مَا
١٧٤. عُذْرٍ، وَأَرْكَانُ لِكَانٍ لِكَانٍ نَقْلُ ❖ مَعَ نِيَّةٍ اسْتِيحَاةٍ لَا تَخْلُو
١٧٥. مِنْ قَرْنِهَا بِالنَّقْلِ حَتَّى يَمْسَحَا ❖ لِبَعْضِ وَجْهِهِ عَلَى مَا صُحِّحَا
١٧٦. وَلَيْسَ تَكْفِي نِيَّةُ الرَّفْعِ وَلَا ❖ نِيَّةُ فَرَضٍ لِتَيَمُّمٍ تَلَا
١٧٧. وَمَنْ نَوَى فَرَضًا أُبِيحَ النَّقْلُ لَا ❖ عَكْسٌ، أَوِ الصَّلَاةَ قَدْ تَنَفَّلَا
١٧٨. وَالنَّذْرُ كَالْفَرَضِ، وَفَرَضٌ صُلِّيَ ❖ مَعَهُ جَنَائِزٌ وَكُلُّ نَفْلٍ
١٧٩. وَضَرْبَةُ لِلْوَجْهِ وَالْيَدَيْنِ ❖ وَأَوْجَبَ «الْمِنْهَاجُ» ضَرْبَتَيْنِ
١٨٠. وَلَمْ يَجِبْ إِصَالُهُ مَنْبِتِ شَعْرٍ ❖ خَفٍّ، وَلَا تَرْتِيبَ فِي النَّقْلِ اسْتَقْرَ
١٨١. وَمَسْحُ أَعْلَى وَجْهِهِ فِي الْأَوَّلِ ❖ سُنٌّ، كَذَا الْوَلَاءُ سُنٌّ فَافْعَلِ
١٨٢. وَسُنٌّ تَخْفِيفُ الْعُبَارِ، وَيُسْنُ ❖ تَقْدِيمُهُ الْيَمِينِ، وَلَيْسَ مَيِّنُ
١٨٣. وَلَا تَيَمُّمٌ لِفَرَضٍ قَبْلَ أَنْ ❖ يُرِيدَ فِعْلَهُ، كَذَا لِمَا يُسْنُ

(١) في (ب): «مُعَبَّرٌ».



١٨٤. مُؤَقَّتًا، نَعَمْ وَمَنْ تَيَمَّمَ ❁ لِفَقْدِ مَاءٍ فَرَأَى الْفَاقِدُ مَا
 ١٨٥. وَهُوَ يُصَلِّي مَا بِهِ قَدْ سَقَطَتْ ❁ فَلَيْسَ تَبْطُلُ، وَإِلَّا بَطَلَتْ
 ١٨٦. وَقَطَعُهَا كَيْ يَتَوَضَّأَ فُضِّلًا ❁ وَإِنْ تَكُنْ صَلَاتُهُ نَفْلًا فَلَا
 ١٨٧. يُبَاحُ غَيْرُ رَكَعَتَيْنِ إِلَّا ❁ إِذَا نَوَى لِعَدَدٍ يُصَلِّي



باب الحيض

١٨٨. أَقَلُّ سِنِّ الْحَيْضِ تِسْعٌ كَمَلْتُ ❖ مِنْ حَجَجٍ، وَأَكْثَرُ الْحَيْضِ ثَبْتُ
١٨٩. خَمْسَةَ عَشَرَ بِاللَّيَالِي، وَالْأَقَلُّ ❖ يَوْمٌ وَلَيْلَةٌ، وَأَدْنَى مَا فَصَلَ
١٩٠. خَمْسَةَ عَشَرَ، ثُمَّ لِلْأَكْثَرِ لَا ❖ حَدٌّ، وَأَكْثَرُ النَّفَاسِ جُعْلًا
١٩١. سِتِّينَ يَوْمًا، وَالْأَقَلُّ لَحْظَةً ❖ وَالْأَزْبُعُونَ الْأَغْلَبُ الْمُؤَقَّتُ
١٩٢. وَامْتَنَعَهُمَا مِمَّا مَنَعَنَا جُئِبَا ❖ وَمِنْ دُخُولِ مَسْجِدٍ قَدْ حُجِبَا
١٩٣. إِنْ خَافَا تَلَوِيثَهُ، وَامْتَنَعَهُمَا ❖ صَوْمًا وَأَوْجِبِ الْقَضَا عَلَيْهِمَا
١٩٤. وَلَا قَضَاءَ لِلصَّلَاةِ يُلْزَمُ ❖ وَيَحْرُمُ الْوُطْءُ، كَذَاكَ يَحْرُمُ
١٩٥. مَا بَيْنَ سُرَّةٍ وَرُكْبَةٍ، وَقُلْ ❖ بَعْدَ انْقِطَاعِ قَبْلِ غُسْلِ لَا يَحِلُّ
١٩٦. غَيْرُ الصَّيَامِ وَالطَّلَاقِ، وَأُمِرَ ❖ لِمُسْتَحَاضَةٍ بِغُسْلِ لِلْحَرِّ^(١)
١٩٧. مَعَ عَضْبِهِ، ثُمَّ الْوُضُوءُ يُلْزَمُ ❖ لِكُلِّ فَرَضٍ، وَالْبِدَارُ يُحْتَمُّ^(٢)
١٩٨. نَحْوُ^(٣) الصَّلَاةِ، وَكَذَا تَجْدِيدُهَا ❖ عَصَابَةً، فَإِنْ يَكُنْ تَقْيِيدُهَا
١٩٩. عَنِ الصَّلَاةِ مِنْ مَصَالِحِ لَهَا ❖ فَلَا يَضُرُّهَا، وَإِلَّا ابْطَلَهَا
٢٠٠. بَعْدَ الْوُضُوءِ^(٤) إِنْ شَفِيتَ وَذِي لَمْ ❖ تَعْتَدُهُ أَيْ وَلَا لِعَوْدٍ لِلدَّمِ

(١) قال في المصباح المنير (١/١٢٨): «الحَرِّ - بالكسر - فرج المرأة».

(٢) سقط هذا البيت من (ب).

(٣) بهامش (ب): «المراد هنا ب(نحو) القصد، لا المثل».

(٤) في النسختين: «الوضوء».

٢٠١. أَوْ كَانَتْ اعْتَادَتْهُ ثُمَّ وَسِعَا ❖ فَعَلَ وُضُوءٌ وَصَلَاتُهَا مَعَا
 ٢٠٢. حِينَ^(١) انْقِطَاعِ فَالْوُضُوءُ يَجِبُ ❖ وَحُكْمُهَا كَسَالِسٍ يُكْتَتَبُ

فَصْلٌ

[في رؤية الدَّم لأقلَّ أو أكثر من مُدَّتِهِ]

٢٠٣. فَإِنْ رَأَتْ أَقَلَّهُ وَمَا عَبَّرَ ❖ أَكْثَرَهُ لِسِنَّ حَيْضٍ يُعْتَبَرُ
 ٢٠٤. فَكُلُّهُ حَيْضٌ، كَذَاكَ الصُّفْرُ ❖ وَكُدْرَةٌ، فَإِنْ تَعَدَّ الْكُثْرَةَ
 ٢٠٥. فَإِنْ تَكُنْ قَدْ بُدِئَتْ وَمَيَّزَتْ ❖ بِأَنْ رَأَتْ دَمًا قَوِيًّا وَرَأَتْ
 ٢٠٦. دَمًا ضَعِيفًا فَاسْتِحَاضَةٌ كُتِبَ ❖ ضَعِيفُهُ ثُمَّ الْقَوِيُّ حَيْضٌ حُسِبَ
 ٢٠٧. بِشَرْطِ أَلَّا يَنْقُصَ الْقَوِيُّ عَنْ ❖ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ وَأَلَّا يَغْبُرْنَ
 ٢٠٨. أَكْثَرَ حَيْضٍ وَالضَّعِيفُ أَلَّا ❖ يَنْقُصَ عَنْ أَقَلِّ طُهْرٍ كَلَّا
 ٢٠٩. أَوْ بُدِئَتْ وَلَمْ تَكُنْ تُمَيِّزُ ❖ فَحَيْضُهَا أَقَلُّ حَيْضٍ يُفَرِّزُ
 ٢١٠. وَطُهْرُهَا تِسْعٌ وَعَشْرُونَ أَنْجَلًا ❖ وَإِنْ تَكُنْ مُعْتَادَةً رُدَّتْ إِلَى
 ٢١١. عَادَتِهَا، وَعَادَةٌ قَدْ تَبَيَّنَتْ ❖ بِمَرَّةٍ، وَاحْكُمْ لِمَنْ قَدْ مَيَّزَتْ
 ٢١٢. وَهِيَ إِذَا مُعْتَادَةٌ لِعَادَةٍ ❖ بِمَيِّزَةِ التَّمْيِيزِ لَا بِالْعَادَةِ
 ٢١٣. أَوْ مَنْ تَحَيَّرَتْ بِأَنْ قَدْ نَسِيَتْ ❖ عَادَتِهَا قَدْرًا وَمَا قَدْ وَقَّتْ
 ٢١٤. فَلَا اخْتِيَاطٌ وَاجِبٌ، فَيَحْرُمُ ❖ وَطَاءٌ وَمَسٌّ مُصْحَفٍ وَتُلْزَمُ

(١) في النسختين: «حين». ولعل ما أثبتناه هو الأصوب ؛ لأنه فاعلٌ لقوله: «وسع»، وليس ظرفًا.

٢١٥. لِكُلِّ فَرَضٍ قَدْ أَتَاهَا غُسْلًا ❖ ثُمَّ تَصَلَّى وَتُبَّاحُ النَّفْلَا
٢١٦. وَفِي سِوَى صَلَاتِهَا فَيَحْرُمُ ❖ قِرَاءَةُ وَالصَّلَاةِ تُلْزَمُ
٢١٧. تَصُومُ شَهْرَ الصَّوْمِ ثُمَّ شَهْرًا ❖ مُكَمَّلِينَ ثُمَّ سِتًّا أُخْرَى
٢١٨. مِنْ أَصْلِ عَشْرِ وَثَمَانٍ أَوَّلًا ❖ ثَلَاثَةً وَآخِرًا مَا فَضَّلَا
٢١٩. وَلِلْيَقِينِ حُكْمُهُ إِنْ حَفِظْتُ ❖ شَيْئًا، وَفِي مُحْتَمِلٍ^(١) قَدْ جُعِلَتْ
٢٢٠. كَحَائِضٍ فِي وَطْئِهَا وَطَاهِرٍ ❖ أَيْ فِي عِبَادَةِ الْعَزِيزِ الْعَافِرِ
٢٢١. وَيَجِبُ الْغُسْلُ إِذَا مَا احْتَمَلَا ❖ الْإِنْقِطَاعَ كُلَّ فَرَضٍ حَصَلَا
٢٢٢. بَيْنَ أَقَلِّ الْحَيْضِ فَالْتَقَا جُعِلَ ❖ حَيْضًا كَذَا دَمٌ لِحَامِلٍ نُقِلَ
٢٢٣. وَالدَّمُ فِي النَّفَسِ مَهْمَا عَبَّرَا ❖ أَكْثَرُهُ كَالْحَيْضِ عَدَّى الْأَكْثَرَا



(١) أي: في الزَّمنِ الْمُحْتَمِلِ.

كتاب الصلاة^(١)

٢٢٤. أَوَّلُ وَقْتِ الظُّهْرِ بِالزَّوَالِ ❖ وَيَنْتَهِي حَتَّى إِلى اسْتِكْمَالِ
٢٢٥. مَصِيرِ^(٢) ظِلِّ الشَّيْءِ مِثْلَهُ سِوَى ❖ ظِلٍّ لَهُ يَكُونُ عِنْدَ الْاِسْتِوَا
٢٢٦. وَأَوَّلُ لَوْقَتِ عَصْرِ يُمَسِّي ❖ ذَا، وَانْتَهَى إِلَى غُرُوبِ الشَّمْسِ
٢٢٧. وَوَقْتُ الْاِخْتِيَارِ لِلْعَصْرِ انْبَسَطَ ❖ مَصِيرُ ظِلِّ الشَّيْءِ مِثْلِيهِ فَقَطْ
٢٢٨. وَمِنْ غُرُوبِ الشَّمْسِ حَتَّى مَغْرِبِ ❖ لِلشَّفَقِ الْأَحْمَرِ وَقْتُ الْمَغْرِبِ
٢٢٩. ثُمَّ الْعِشَاءُ بِغُرُوبِ الشَّفَقِ ❖ حَتَّى إِلَى طُلُوعِ فَجْرِ مُشْرِقِ
٢٣٠. وَاخْتِيرَ لِلثَّلَاثِ، وَوَقْتُ الْفَجْرِ ❖ طُلُوعِ فَجْرِ صَادِقٍ فِي الْخُبَرِ
٢٣١. وَاخْتِيرَ لِلْإِسْفَارِ، ثُمَّ يُبْرَدُ^(٣) ❖ بِالظُّهْرِ فِي شِدَّةِ حَرٍّ تَوْجَدُ
٢٣٢. فِي بَلَدِ الْحَرِّ بِمَسْجِدٍ أُتِيَ ❖ لِلْجَمْعِ مِنْ بَعْدِ خِلَافِ الْجُمُعَةِ
٢٣٣. تَقْدِيمُهُ فَوَائِتًا إِذْ يَقْضَى ❖ سُنَّ إِذَا لَمْ يَخْشَ فَوْتَ الْفَرَضِ
٢٣٤. كَذَلِكَ التَّرْتِيبُ، ثُمَّ يَحْصُلُ ❖ وَقْتُ الْأَدَا بِرُكْعَةٍ تُسْتَكْمَلُ
٢٣٥. وَتُكْرَهُ الصَّلَاةُ بَعْدَ الصُّبْحِ ❖ حَتَّى يُرَى اِرْتِفَاعُهَا كَرُمَحِ
٢٣٦. وَعِنْدَ الْاِسْتِوَاءِ فَاكْرَهُ الْآ ❖ فِي يَوْمِ جُمُعَةٍ أَتَى فَكَلَّا

(١) في (أ): «فصل».

(٢) في النسختين: «مَصِيرٌ».

(٣) في النسختين: «يُبْرَدُ».

٢٣٧. كَذَاكَ بَعْدَ الْعَصْرِ حَتَّى مَغْرِبِ^(١) ❖ فَإِنْ تَكُنْ صَلَّيْتَهَا لِسَبَبٍ
٢٣٨. أَوْ كُنْتَ فِي حَرَمٍ مَكَّةَ فَلَنْ ❖ تُكْرَهُ فِيهِ وَقْتُ الْكَرَاهَةِ إِذَنْ

فصل

[فِيمَنْ تَجِبُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ]

٢٣٩. الْبَالِغُ الْعَاقِلُ أَعْنِي الْمُسْلِمَ ❖ الطَّاهِرَ أَعْلَمَ بِالصَّلَاةِ^(٢) أُلْزِمَا
٢٤٠. وَيُؤْمَرُ الصَّبِيُّ فِي السَّابِعَةِ ❖ بِفِعْلِهَا وَاضْرِبُهُ فِي الْعَاشِرَةِ^(٣)
٢٤١. وَأُلْزِمَ الْمُرْتَدُّ بِالْقَضَاءِ ❖ لَا بِجُنُودٍ حَلٍّ أَوْ إِغْمَاءٍ
٢٤٢. فَإِنْ يَفْقَ ثُمَّ مِنَ الْوَقْتِ قَدَرٌ ❖ تَكْثِيرَةً بَقِيَ يُصَلِّي مَا حَضَرَ
٢٤٣. وَمُذْرِكٌ آخِرَ وَقْتِ الْعَصْرِ ❖ تَكْثِيرَةً أُلْزِمَهُ فَرَضَ الظُّهْرِ
٢٤٤. وَتَلْزَمُ الْمَغْرِبُ بِالْعِشَاءِ ❖ وَمَنْ بُلِيَ بِالْحَيْضِ أَوْ إِغْمَاءٍ
٢٤٥. أَوَّلَ وَقْتٍ فَالصَّلَاةُ يَقْضِي ❖ إِنْ كَانَ مُذْرِكًا لِقَدْرِ الْفَرَضِ

فصل

[فِي أَحْكَامِ الْأَذَانِ وَالْإِقَامَةِ]

٢٤٦. ثُمَّ الْأَذَانُ وَالْإِقَامَةُ تُسَنُّ ❖ فِي الْفَرَضِ لَا فِي النَّفْلِ ، ثُمَّ سُنَّ أَنْ
٢٤٧. يَرْفَعَ صَوْتَهُ ، وَلِلْمُنْفَرِدِ ❖ إِنْ لَمْ تَقُمْ جَمَاعَةٌ فِي الْمَسْجِدِ

(١) في (ب): «المغرب» .

(٢) في (أ): «الْمُتَطَهَّرُ الصَّلَاةَ» ، وبهامش (ب): «الْمُتَطَهَّرُ الصَّلَاةَ» .

(٣) بهامش (أ): «أَي: لتركها» .

٢٤٨. وَآكُرْهُمَا لِمُحَدِّثٍ، وَفَضَّلُوا ❖ إِمَامَةً وَقَالَ «يَحْيَى» الْأَفْضَلُ
٢٤٩. تَأْذِينُهُ، وَلَيَقْلَنَ مُمَثِّلًا ❖ كَقَوْلِهِ وَحَوْلَقْنِ إِنْ حَئِغَلَا
٢٥٠. وَمَنْ تَفْتَهُ فَذَّةٌ يَقُمْ وَلَا ❖ تَأْذِينَ إِلَّا فِي قَدِيمٍ فَضَّلَا
٢٥١. فِي قَوْلِ «يَحْيَى»، ثُمَّ لَا تَأْذِينَ فِي ❖ فَوَائِدٍ لِعَيْرِ الْأُولَى فَاعْرِفِ
٢٥٢. وَلِجَمَاعَةِ النِّسَاءِ قَدْ نُدِبَ ❖ إِقَامَةً دُونَ أَذَانٍ اسْتُحِبَّ
٢٥٣. ثُمَّ الْإِقَامَةُ فَرَادَى إِلَّا ❖ لَفْظَ إِقَامَةٍ أَتَتْ فَكَالًا
٢٥٤. وَلَفْظُهُ مَثْنَى، وَالْإِدْرَاجُ اسْتُحِبَّ ❖ فِيهَا، وَتَرْتِيلُ الْأَذَانِ قَدْ نُدِبَ
٢٥٥. مُسْتَقْبِلًا وَقَائِمًا فِي الذَّكْرِ ❖ مُرْجِعًا مُتَوَبًّا فِي الْفَجْرِ
٢٥٦. وَشَرْطُهُ التَّرْتِيبُ وَالْوَلَا اسْتَقَرَّ ❖ مِنْ مُسْلِمٍ مُمَيِّزٍ ثُمَّ ذَكَرَ^(١)
٢٥٧. وَسُنَّ أَنْ يَكُونَ صَيِّيًا، وَأَنْ ❖ يَكُونَ عَدْلًا صَوْتُهُ صَوْتُ حَسَنٍ
٢٥٨. وَشَرْطُهُ الْوَقْتُ سِوَى الصُّبْحِ فَمَنْ ❖ أَذَنَ نِصْفَ اللَّيْلِ فَلْيَجْوزَنَّ

فَصْلٌ^(٢)

[فِي اسْتِقْبَالِ الْقِبْلَةِ وَأَحْكَامِهَا]

٢٥٩. تَوَجُّهُ الْقِبْلَةِ حَيْثُمَا قَدَرَ ❖ شَرْطُ صَلَاتِهِ، سِوَى نَقْلِ السَّفَرِ
٢٦٠. وَشِدَّةِ الْخَوْفِ فَكَيْفَ أَمَكَنَّكَ ❖ صَلَّيْتَ مَا شِئْتَ وَرَاكِبًا فَلَكَ

(١) فِي (ب): «مِنْ مُسْلِمٍ مُمَيِّزٍ أَعْنَى الذَّكْرِ».

(٢) سَقَطَ هَذَا التَّبْوِيبُ مِنَ (أ).

٢٦١. إِنَّ أَمَكْنَ الرَّاكِبَ ^(١) أَنْ يَسْتَقْبِلَا ❖ مَعَ الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ فَعَلَا
٢٦٢. فَذَاكَ وَاجِبٌ، وَإِلَّا فَمَتَى ❖ سَهْلَ الْإِسْتِقْبَالِ فَهُوَ ثَبَاتَا
٢٦٣. وَاخْتَصَّ الْإِسْتِقْبَالُ بِالتَّحَرُّمِ ❖ وَعَنْ طَرِيقِهِ انْحِرَافًا حَرِّمَ
٢٦٤. إِلَّا إِلَى قِبْلَةِ رَبِّ الْجُودِ ❖ وَلْيُومِ بِالرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ
٢٦٥. أَخْفَضَ، وَاسْتَقْبَلَ فِي التَّحَرُّمِ ❖ مَاشٍ وَفِي رُكُوعِهِ الْمُتَمِّمِ
٢٦٦. وَفِي سُجُودِهِ، وَلَيْسَ الْمَشْيُ فِي ❖ غَيْرِ الْقِيَامِ وَالتَّشَهُدِ اعْرِفِ
٢٦٧. وَمَنْ يُصَلِّي الْفَرَضَ رَاكِبًا عَلَى ❖ بِهِمَّةٍ وَاقْفَةٍ وَاسْتَقْبَلَا
٢٦٨. ثُمَّ الرُّكُوعَ وَالسُّجُودَ اسْتَكْمَلَا ^(٢) ❖ صَحَّتْ صَلَاتُهُ، وَإِنْ سَارَتْ فَلَا
٢٦٩. نَعَمْ وَفِي الْكُعْبَةِ إِنْ صَلَّى إِلَى ❖ جِدَارِهَا جَازَ الَّذِي قَدْ فَعَلَا
٢٧٠. كَذَا لِبَابِهَا إِذَا مَا ارْتَفَعَتْ ❖ عَتَبَةٌ ثُلْثِي ذِرَاعٍ وَسَمَتْ
٢٧١. ثُمَّ عَلَى السَّطْحِ إِذَا اسْتَقْبَلَ ذَا ❖ ثُلْثِي ذِرَاعٍ مِنْ بَنَائِهَا كَذَا
٢٧٢. وَإِنْ يَكُنْ يُمَكِّنُ عِلْمُ الْقِبْلَةِ ❖ فَلَا جِتْهَادَ حَرَّمُوا بِالْجُمْلَةِ
٢٧٣. وَحَرَّمُوا تَقْلِيدَهُ، وَإِلَّا ❖ إِنْ ثِقَلَتْ أَخْبَرَهُ وَدَلَّا
٢٧٤. عَنْ عِلْمِهِ فَلْيَأْخُذْ بِمَا عَنِ ❖ وَلِيَجْتَهِدْ لِفَقْدِهِ إِنْ أَمَكْنَا
٢٧٥. وَلَمْ يُقَلَّدْ، وَكَذَا الْمُحَيَّرُ ❖ وَحَيْثُ صَلَّى بِالْقَضَاءِ يُؤْمَرُ

(١) في النسختين: «الراكب».

(٢) في (ب): «كَمَلَا».



٢٧٦. وَلِيَجْتَهِدْ لِكُلِّ فَرْضٍ مُلْزِمٍ ❀ وَعَاجِزٌ عَنْهُ وَعَنْ تَعْلُمٍ^(١)
٢٧٧. يُقَلِّدُ الثَّقَةَ ذَا الْمَعْرِفَةِ ❀ وَمَنْ يَبْنِ خَطْوَهُ فِي الْقِبْلَةِ
٢٧٨. قَضَى، وَإِنْ كَانَ يُصَلِّي اسْتَأْنَفَا ❀ وَإِنْ تَغَيَّرَ اجْتِهَادُهُ كَفَى
٢٧٩. ذَلِكَ أَنْ يَعْمَلَ بِالثَّانِي وَلَا ❀ يُعِيدُ مَا صَلَّى بِذَلِكَ أَوَّلًا



(١) بهامش (أ): «أي: عن الاجتهاد، وعن تعلم القبلة».

باب

صفة الصلاة

٢٨٠. أَرْكَانُهَا النِّيَّةُ بِالْقَلْبِ فَمَنْ ❖ يَنْطِقُ بِهَا فَنُطْقُهُ هَذَا حَسَنٌ^(١)
٢٨١. تَعْيِينُهُ الْفَرْضَ مَعَ الْفَرْضِيَّةِ ❖ وَقَصْدُهُ الْفِعْلَ بِنَفْسِ النِّيَّةِ
٢٨٢. دُونَ إِضَافَةٍ إِلَى اللَّهِ وَجَبَ ❖ وَالْتِفَلُّ ذُو الْوَقْتِ كَذَاكَ أَوْ سَبَبُ
٢٨٣. صَحَّ الْأَدَاءُ بِنِيَّةِ الْقَضَاءِ ❖ كَذَا الْقَضَا بِنِيَّةِ الْأَدَاءِ^(٢)
٢٨٤. تَكْثِيرُهُ الْإِحْرَامِ رُكْنٌ فَمَتَى ❖ قَدَرَ أَنْ يَأْتِيَ بِلَفْظِهَا أَتَى
٢٨٥. زِيَادَةً لَمْ تَمْنَعِ اسْمًا يُذَكِّرُ ❖ مَا ضَرَّ كـ «اللَّهُ الْجَلِيلُ أَكْبَرُ»
٢٨٦. لَا «أَكْبَرُ اللَّهُ» عَلَى قَوْلٍ ظَهَرَ ❖ وَعَاجِزٌ تَرْجَمَ، ثُمَّ إِنْ قَدَرَ
٢٨٧. فَلْيَتَعَلَّمْ وَلْيَقْرَأْ نَبِيَّهَ ❖ نَبِيَّهَ بِهَا، نَعَمْ وَالسُّنَّةُ
٢٨٨. مَعَ ابْتِدَاءِ تَكْثِيرِهِ أَنْ يَرْفَعَا ❖ يَدَيْهِ حَذْوَ مَنْكِبَيْهِ أَجْمَعَا
٢٨٩. رُكْنُ الْقِيَامِ شَرْطُهُ أَنْ يَنْصِبَا ❖ فَقَارَهُ، فَإِنْ يَقِفَ مُنْحَدِبَا
٢٩٠. أَوْ مَائِلًا بِحَيْثُ لَا يُسَمَّى ❖ بِوَاقِفٍ فَأَبْطَلْنَهَا حَتْمًا

(١) بهامش (أ): «التلفظ بالنية لم يفعله رسول الله ﷺ، ولم يُنقل عن أحدٍ من أصحابه، لكن تبع الناظم قول المصنف. والله أعلم».

(٢) جاء البيت في (أ):

صَحَّ الْقَضَا بِنِيَّةِ الْأَدَاءِ ❖ كَذَا الْأَدَاءُ بِنِيَّةِ الْقَضَاءِ

٢٩١. وَعَاجِزٌ عَنْ نَصْبِهِ ثُمَّ انْتَهَى ❖ كَرَاعٍ زَادَ رُكُوعَهُ انْحِنَا^(١)
٢٩٢. وَقَعَدَ الْعَاجِزُ كَيْفَ شَاءَ ❖ وَفِي الْقُعُودِ فَاكْرَهُ الْإِقْعَاءَ
٢٩٣. وَهُوَ جُلُوسُهُ عَلَى وَرْكَيْهِ ❖ وَنَصْبُهُ مَعَ ذَاكَ رُكْبَتَيْهِ^(٢)
٢٩٤. وَفِي الرُّكُوعِ حَادَتِ الْجَبْهَةُ مَا ❖ قُدَّامَ رُكْبَتَيْهِ رُكْنٌ لَزِمَا^(٣)
٢٩٥. فَإِنْ يُحَادِثُ مَوْضِعَ السُّجُودِ فِي رُكُوعِهِ أَتَى بِالْأَكْمَلِ الْوَفِيِّ
٢٩٦. وَعَاجِزٌ عَنِ الْقُعُودِ صَلَّى ❖ لِحَبْنِهِ الْأَيْمَنِ قُلٌّ، وَإِلَّا
٢٩٧. مُسْتَلْقِيًا، وَجَازَ فِعْلُ النَّقْلِ ❖ مُضْطَجِعًا وَقَاعِدًا فِي الْكُلِّ
٢٩٨. وَائِلُ الْمَثَانِي فَهُوَ رُكْنٌ وَيَجِبُ ❖ تَرْتِيبُهُمَا مَعَ الْوَلَاءِ وَاسْتِحْبَابُ
٢٩٩. قُبَيْلَهَا تَوَجُّهُ فِي خُفْيَةٍ ❖ كَذَا تَعَوُّذٌ لِكُلِّ رَكْعَةٍ
٣٠٠. وَالذِّكْرُ كَالْتَّأْمِينِ وَالْفَتْحِ عَلَى ❖ إِمَامِهِ لَا تَقْطَعَنَّ بِهِ الْوَلَا
٣٠١. وَيَقْطَعُ السُّكُوتُ إِنْ طَالَ الْوَلَا ❖ كَذَا يَسِيرُ قَطْعُهَا بِهِ نَوَى
٣٠٢. وَجَاهِلٌ فَاتِحَةً فَلْيَاتِي ❖ عَوْضَهَا بِالسَّبْعِ مِنْ آيَاتِ
٣٠٣. عَلَى التَّوَالِي، حَيْثُ يَعْجِزُ فَرَّقَا ❖ وَقَالَ بِالتَّفْرِيقِ «يَحْيَى» مُطْلَقًا
٣٠٤. وَعَاجِزٌ عَنْهَا أَتَى بِذِكْرِ ❖ وَعَنْ جَمِيعٍ فَلْيَقِفْ بِقَدْرِ

(١) بهامش (أ): «هذا ركنُ ركوعِ العاجزِ عن القيام».

(٢) سقط هذا البيت من (ب).

(٣) هذا البيت ليس في (أ).

٣٠٥. فَاتِحَةٍ وَلَمْ يَجُزْ فِي الْبَدَلِ ❖ نَقُصُ حُرُوفٍ عَنْ حُرُوفِ الْمُبَدَلِ
٣٠٦. وَسُنَّ تَأْمِينَ عَقِيبَ الْفَاتِحَةِ ❖ وَسُورَةٍ فِي الْأُولَيْنِ صَالِحَةٍ
٣٠٧. وَلَيْسَ لِلْمَأْمُومِ سُورَةٌ عَدَا ❖ سِرِّيَّةً وَهَكَذَا إِنْ بَعْدَا
٣٠٨. وَفِي صَلَاةِ الصُّبْحِ وَالظُّهْرِ تُلَيَّ ❖ طَوَالَ مَا جَاءَ مِنَ الْمُفْصَلِ
٣٠٩. وَفِي الْعِشَاءِ أَوْسَاطُهُ وَالْعَصْرِ ❖ كَمَا لِمَغْرِبٍ قِصَارُ الذِّكْرِ
٣١٠. وَسُنَّ صُبْحَ جُمُعَةٍ بِ«السَّجْدَةِ» ❖ وَ«هَلْ أَتَى»، ثُمَّ الرُّكُوعَ عُدَّةً
٣١١. رُكْنًا بِقَدْرِ نَيْلِ رَاحَتَيْهِ ❖ مَعَ الطَّمَأْنِينَةِ رُكْبَتَيْهِ
٣١٢. أَقْلُهُ بِقِصْدِهِ الرُّكُوعَ لَا ❖ غَيْرُ، وَسَوَى الظُّهْرِ نَاوِي الْأَكْمَلَا
٣١٣. وَعُنُقًا وَنَصَبَ السَّاقَيْنِ ❖ مَعَ أَخْذِ رُكْبَتَيْهِ بِالْيَدَيْنِ
٣١٤. مُفَرَّقًا أَصَابِعًا لِلْقِبْلَةِ ❖ وَابْتَدَأَ الْهُوِيَ بِالتَّكْبِيرَةِ
٣١٥. مَعَ رَفْعِهِ يَدَيْهِ، وَاسْتَحَبَّ أَنْ ❖ يَثْلُثَ التَّسْبِيحَ مَنْ أَمَّ إِذَنْ
٣١٦. وَزَادَ فَذُ الدُّعَاءِ وَلَيَعْتَدِلْ ❖ وَلَيَطْمِئِنَّ وَهُوَ رُكْنٌ قَدْ جُعِلَ
٣١٧. وَسُنَّ رَفْعُهُ الْيَدَيْنِ ذَاكِرًا ❖ وَحَامِدًا فِي الْإِنْتِصَابِ شَاكِرًا
٣١٨. ثَانِيَةَ الصُّبْحِ الْقُنُوتُ سُنَّةٌ ❖ وَأَنْ تُصَلِّيَ عَلَى مَنْ سَنَّهُ
٣١٩. آخِرُهُ، ثُمَّ الْيَدَيْنِ رَفَعًا ❖ وَالْجَهْرُ فِيهِ لِلْإِمَامِ شُرْعًا
٣٢٠. يُؤْمِنُ الْمَأْمُومُ لِلدُّعَاءِ ❖ وَيَشْرِكُ الْإِمَامَ فِي الثَّنَاءِ
٣٢١. وَالْوَجْهَ لَا يَمْسَحُ، ثُمَّ لَيَقْنُتَنَّ ❖ غَيْرُ سَمِيعٍ لِلْقُنُوتِ فَيَسْنُ

٣٢٢. وَيُسْرِعُ الْقُنُوتُ فِي الْفَرَائِضِ ❀ جَمِيعَهَا لِنَازِلِ مُعَارِضِ
٣٢٣. وَالرُّكْنَ فِي السُّجُودِ أَدْنَى هَيْئَتِهِ ❀ يُبَاشِرُ الْمَسْجِدَ بَعْضُ جَنْبَتِهِ
٣٢٤. وَمَنْ عَلَى مُتَّصِلٍ بِهِ سَجَدَ ❀ وَلَمْ يُحَرِّكْ بِإِنْتِقَالِهِ فَقَدْ
٣٢٥. جَازَ، وَ«يَحْيَى» أَوْجَبَ وَضَعَ الْيَدَيْنِ ❀ وَالْقَدَمَيْنِ ثُمَّ وَضَعَ الرُّكْبَتَيْنِ
٣٢٦. وَيَطْمَأَنَّ وَيَنَالُ مَسْجِدَهُ ❀ ثِقَلُ رَأْسٍ وَلَيْكُنْ قَدْ قَصَدَهُ
٣٢٧. وَأَوْجِبَ التَّنَكُّيسَ ^(١)، ثُمَّ الْأَكْمَلُ ❀ تَكْيِيرُهُ أَيُّ لِهَوِيٍّ يَخْضُلُ
٣٢٨. وَالرُّكْبَتَيْنِ وَالْيَدَيْنِ وَضَعًا ❀ وَجَنَاحَهُ وَأَنْفَهُ فَلْيَضَعَا
٣٢٩. وَثَلَاثَ التَّسْبِيحِ، ثُمَّ الْمُتَفَرِّدَ ❀ يَزِيدُ فِي دُعَائِهِ وَلِيَجْتَهِدَ ^(٢)
٣٣٠. وَلِتُكْ حَذْوُ مَنْكِبَيْكَ وَاضِعًا ❀ يَدَيْكَ وَأَنْشُرْ وَاضِئُ الْأَصَابِعَا
٣٣١. وَفَرَّقَنَّ رُكْبَتَيْكَ وَارْفَعَنَّ ❀ بَطْنَكَ عَنْ فَخْذَيْكَ وَارْفَعَنَّ عَنْ
٣٣٢. جَنْبَيْكَ مِرْفَقَيْكَ، ثُمَّ الْأَنْثَى ❀ تَضُمُّ هَذَا وَكَذَاكَ الْخُنْثَى
٣٣٣. ثُمَّ الْجُلُوسُ بَيْنَ سَجْدَتَيْهِ ❀ رُكْنٌ قَصِيرٌ يَطْمَأَنَّ فِيهِ
٣٣٤. وَالْإِعْتِدَالُ هَكَذَا، وَالْأَكْمَلُ ❀ تَكْيِيرُهُ مُفْتَرِشًا وَيُرْسِلُ
٣٣٥. أَصَابِعًا وَلِتُقَرَّبَنَّ ^(٣) يَدَاهُ ❀ مِنْ رُكْبَتَيْهِ دَاعِيًا مَوْلَاهُ
٣٣٦. ثُمَّ اسْجُدَنَّ ثَانِيَةً كَالْأُولَى ❀ وَسُنَّ أَنْ يَجْلِسَ مَنْ قَدْ صَلَّى

(١) وهو أن ترتفع أسافلُه على أعاليه في السجود. انظر: المنهاج (ص: ١٠٠).

(٢) في (ب): «ويجتهد».

(٣) في (ب): «وليتقربن».

٣٣٧. خَفِيفَةً مِنْ بَعْدِ كُلِّ سَجْدَةٍ ❖ ثَانِيَةً يَقُومُ عَنْهَا بَعْدَهُ (١)
٣٣٨. إِنْ عَقَبَ التَّسْلِيمُ لِلتَّشَهُدِ ❖ وَلِقُعُودِهِ فَرُكْنَيْنِ اعْدُدْ
٣٣٩. أَوْ لَا فَسُتَتَانِ، فِي الْأَوَّلَةِ (٢) ❖ سُنَّ افْتِرَاشٍ، ثُمَّ فِي الْآخِرَةِ
٣٤٠. تَوَرُّكٌ وَيَضَعُ الْيُسْرَى عَلَى ❖ رُكْبَتَيْهِ وَلَيُنْشُرُ الْأَنْامِلَا
٣٤١. وَضَمَّ «يَحْيَى» قَابِضًا يُمْنَاهُ ❖ إِلَّا الَّتِي تُشِيرُ «إِلَّا اللَّهُ»
٣٤٢. وَضَمَّ الْإِبْهَامَ إِلَيْهَا كَعَدَدَ ❖ خَمْسِينَ مِنْ بَعْدِ ثَلَاثَةِ عَقَدَ
٣٤٣. وَفِي التَّشَهُدِ الْأَخِيرِ فُرِضَتْ ❖ صَلَاتُهُ عَلَى النَّبِيِّ وَنُدِبَتْ
٣٤٤. فِي أَوَّلٍ، ثُمَّ كَذَلِكَ الْأَلُ مِنْ ❖ صَلَّى عَلَيْهِمْ فِي الْأَخِيرِ فَيَسُنُّ
٣٤٥. وَنِيَّةَ الْخُرُوجِ مِنْهَا لَا تَجِبُ ❖ وَكَلِمَةَ السَّلَامِ رُكْنٌ قَدْ حُسِبَ
٣٤٦. أَقْلٌ مَا يُجْزِئُهُ «السَّلَامُ» ❖ عَلَيْكُمْ»، وَقَوْلُهُ: «سَلَامٌ
٣٤٧. عَلَيْكُمْ» يُجْزِئُهُ عَلَى الْأَصَحِّ ❖ وَقَالَ «يَحْيَى» لَا عَلَى النَّصِّ اتَّضَحَ
٣٤٨. أَكْمَلُهُ عَنِ الْيَمِينِ نَاوِيَا ❖ مَلَائِكَا وَالثَّقَلَيْنِ دَاعِيَا
٣٤٩. بِرَحْمَةٍ وَعَنْ يَسَارٍ، ثُمَّ ❖ يَنْوِي الْإِمَامُ ذَا عَلَى مَنْ أَمَّا
٣٥٠. وَهُمْ عَلَيْهِ الرَّدُّ، ثُمَّ رَبَّيَا ❖ أَرْكَانَهَا فَذَلِكَ رُكْنٌ وَجَبَا
٣٥١. وَتَارِكُ التَّرْتِيبِ سَاهِيًا فَمَا ❖ بَعْدَ الَّذِي تُرِكَ لَعَوُ اعْلَمَا
٣٥٢. فَإِنْ تَذَكَّرَ الَّذِي قَدْ نَسِيَ ❖ قَبْلَ بُلُوغِ مِثْلِهِ فَلْيَأْتِيَا

(١) بهامش النسختين: «أي: بعد السجود».

(٢) بهامش (أ): «أي: السجدة». ولعل الصواب: الجلسة الأولى، أي: جلوس التشهد الأول.



٣٥٣. بِهِ وَإِلَّا فِيهِ تَمَّتْ لَهُ ❀ رَكَعْتُهُ فَلْيَتَدَارَكَ فِعْلُهُ
٣٥٤. وَمُتَيِّقٌ لِتَرْكِ سَجْدَةٍ ❀ فِي آخِرِ الصَّلَاةِ مِنْ آخِرَةِ
٣٥٥. سَجْدَتِهَا وَلْيُعِدِ التَّشَهُُّدَا ❀ أَوْ سَجْدَةً مِنْ غَيْرِهَا فَقَدْ غَدَا
٣٥٦. بِرَكَعَةٍ يُلْزَمُ، ثُمَّ مَنْ يَقُمْ ❀ فِي رَكَعَةٍ ثَانِيَةٍ وَقَدْ عَلِمَ
٣٥٧. فَوَاتَ سَجْدَةٍ فَإِنْ كَانَ قَعْدٌ ❀ مِنْ بَعْدِ سَجْدَةٍ أَتَى بِهَا سَجْدَ
٣٥٨. نَعَمْ وَإِلَّا بِالْجُلُوسِ يُؤْمَرُ ❀ ثُمَّ السُّجُودُ بَعْدَهُ لَا يُنْكَرُ
٣٥٩. وَعَالِمُ آخِرِ ذَاتِ أَرْبَعٍ ❀ تَرَكَ لِسَجْدَتَيْنِ أَيْ مِنْ مَوْضِعٍ
٣٦٠. يَجْهَلُهُ فَرَكَعَتَيْنِ أَوْ جَبْنَ ❀ أَوْ أَرْبَعٍ بِسَجْدَةٍ فَلْيُلْزَمَنَّ
٣٦١. وَرَكَعَتَيْنِ، أَوْ لِخَمْسٍ كَمَلَتْ ❀ أَوْ فَلَسَتْ فَثَلَاثٌ وَجَبَتْ^(١)



(١) فِي (أ): «جَعَلَتْ».

باب شروط الصلاة

٣٦٢. وَهُنَّ خَمْسٌ ، وَهِيَ سِتْرُ الْعَوْرَةِ ^(١) ❖ كَذَلِكَ اسْتِيقْبَالُهُ لِلْقِبْلَةِ
٣٦٣. وَيَعْرِفُ الْوَقْتَ ، وَطَهْرٌ مِنْ حَدَثٍ ❖ عُدَّ مِنَ الشُّرُوطِ ثُمَّ مِنْ خَبَثٍ
٣٦٤. وَعَوْرَةُ الرَّجُلِ بَيْنَ السَّرَّةِ ❖ وَرُكْبَةٍ ، وَهُوَ كَذَا لِلْأَمَةِ
٣٦٥. وَمَا سِوَى الْوَجْهِ مَعَ الْكَفَّيْنِ قَدْ ❖ جُعِلَ عَوْرَةً لِحُرَّةٍ تُعَدُّ
٣٦٦. وَمَنْعُ إِدْرَاكِكَ لِلْوُنِ الْبَشَرَةِ ❖ شَرْطٌ لِسِتْرِ الْعَوْرَةِ الْمُقَدَّرَةِ
٣٦٧. وَلَوْ بِطِينٍ أَوْ بِمَاءٍ كَدْرًا ❖ وَأَوْجِبِ التَّطْيِينَ إِنْ عُرِي عَرَى ^(٢)
٣٦٨. وَلَيْسَتْ رُنْ قُبْلَهُ وَاجِدُ مَا ❖ يَكْفِي لِإِخْدَى سَوَائِيهِ فَاغْلَمَا
٣٦٩. لَوْ كَشَفْتَهُ الرِّيحُ ثُمَّ سَتَرَا ❖ فِي الْحَالِ لَمْ تَبْطُلْ ، وَحَيْثُ قَصَّرَا
٣٧٠. بِأَنْ تَكُونَ مَدَّةُ الْخُفِّ انْقَضَتْ ❖ أَيْ فِي الصَّلَاةِ فَالصَّلَاةُ بَطَلَتْ
٣٧١. وَتَوْبُهُ بِنَجَسٍ إِنْ التَّبَسَّ ❖ فَلْيَجْتَهِدْ فَإِنْ تَحَقَّقَ النَّجَسُ
٣٧٢. فِي ثَوْبِهِ وَبَدَنِ وَجْهًا ❖ مَوْضِعَهُ فَلِلْجَمِيعِ غَسَلًا
٣٧٣. صَلَاةٌ مَنْ لَاقَى بِبَعْضِ مَا لَبَسَ ❖ نَجَاسَةً بَاطِلَةً لَا تَلْتَبِسُ
٣٧٤. وَقَابِضٌ طَرَفَ شَيْءٍ أَيْ عَلَى ❖ نَجَسٍ ابْطُلَنْ صَلَاةٌ فَعَلَا

(١) في (ب): «وهي خمسٌ ستره للعورة».

(٢) أي: اعتراه، أي: المصلي.



٣٧٥. وَتَحْتَ رِجْلِهِ إِنْ تَكُنْ لَمْ تَبْطُلِ ❖ وَوَاصِلٌ لِعَظْمِهِ أَوْ مِفْصَلٍ
٣٧٦. بِنَجَسٍ لِفَقْدِ طَاهِرٍ عَذِرُ ❖ نَعَمْ وَإِلَّا فَيَنْزِعُهُ أَمْرُ
٣٧٧. إِنْ لَمْ يَخَفْ مِنْ نَزْعِ ذَاكَ ضَرَرًا ❖ أَيْ ظَاهِرًا، وَحَمْلُهُ مُسْتَجْمِرًا
٣٧٨. يُبْطِلُهَا، وَطَيْنُ شَارِعٍ عِلْمُ ❖ تَنْجِيسُهُ إِنْ شَقَّ غَالِبًا حُكْمُ
٣٧٩. بِالْعَفْوِ وَاخْتَلَفَ ^(١) بِالْوَقْتِ إِذَنْ ❖ وَمَوْضِعِ الثَّوْبِ وَمَوْضِعِ الْبَدَنِ ^(٢)
٣٨٠. وَعَنْ قَلِيلٍ دَمٍ بُرْغُوثٍ وَدَمٍ ❖ بَقٍ وَبَثْرَةٍ وَإِنْ عَصْرُ أَلَمَ
٣٨١. وَعَنْ وَنِيمٍ لِذُبَابٍ ^(٣) مَا انْتَشَرَ ❖ بِعَرَقٍ، لَا عَنْ كَثِيرٍ قَدْ ظَهَرَ
٣٨٢. وَقَالَ «يَحْيَى» الْعَفْوُ مُطْلَقًا أَصَحُّ ❖ وَمَوْضِعُ الدَّمَلِ وَالْحَجَمِ وَقَرْخِ
٣٨٣. إِنْ كَانَ مِثْلُهُ يَدُومُ غَالِبًا ❖ فَكَاسْتَحَاضَةً وَإِلَّا نُسِبَا
٣٨٤. لِأَجْنَبِيٍّ لَيْسَ يُعْفَى وَنَقَلَ ❖ «يَحْيَى» بِأَنَّهُ كَبْشْرَةٌ حَصَلَ
٣٨٥. وَعَنْ قَلِيلٍ الْأَجْنَبِيِّ يُعْفَى ❖ فِي قَوْلِهِ، وَحَيْثُ يُظْهِرُ حَرْفًا
٣٨٦. يُفْهِمُ أَوْ حَرْفَيْنِ أَوْ فَنَطَقَا ❖ بِمَدَّةٍ مِنْ بَعْدِ حَرْفٍ سَبَقَا
٣٨٧. فَأَبْطَلْنَ صَلَاتَهُ، ثُمَّ كَذَا ❖ يُبْطِلُهَا الضَّحِكُ وَالنَّفْخُ إِذَا

(١) في النسختين: «واختلَفَ».

(٢) في (ب):

بِالْعَفْوِ عَنْهُ ثُمَّ ذَاكَ يَخْتَلِفُ ❖ بِالْوَقْتِ وَالْمَوْضِعِ مِنْ ثَوْبٍ وَصِفٍ
وأشار إلى هذا الاختلاف بهامش (ب).

(٣) قال في دقائق المنهاج (ص: ٤٥): «ونيم الذباب - بكسر النون - رؤثها».

٣٨٨. بَانَ بِهِ حَرْفَانِ ، ثُمَّ يُعْذَرُ ❖ أَيْ بِسِيرٍ مِنْ كَلَامٍ يُذَكَّرُ
٣٨٩. نَاسٍ وَمَنْ لِسَانُهُ بِهِ سَبَقُ ❖ أَوْ جَهْلَ التَّحْرِيمِ فِيهِ فَطَقُوا
٣٩٠. وَهُوَ حَدِيثُ الْعَهْدِ بِالْإِسْلَامِ ❖ لَا يُعْذَرُ الْمُكْرَهُ فِي الْكَلَامِ
٣٩١. وَفِي التَّنَحُّجِ وَنَحْوِهِ عُدِرَ ❖ إِنْ كَانَ قَدْ غَلَبَهُ مَا قَدْ ذُكِرَ
٣٩٢. أَوْ فَتَعَذَّرَتْ عَلَى اللِّسَانِ ❖ قِرَاءَةً لَا الْجَهْرُ بِالْقُرْآنِ
٣٩٣. وَمُنْفِهِمْ بِنَظْمِ قُرْآنٍ فَقَدْ ❖ أَبْطَلَهَا إِنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ قَصْدٌ
٣٩٤. قِرَاءَةً ، وَالذِّكْرُ وَالِدُعَاءُ ❖ لَا يُبْطَلَانِهَا وَلَا التَّنَاءُ
٣٩٥. إِنْ لَمْ يُخَاطَبْ ، وَكَذَا إِنْ طَوَّلَا ❖ سُكُوتُهُ فَهُوَ لَهَا لَنْ يُبْطَلَا
٣٩٦. وَإِنْ يُنْبَشْ شَيْءٌ فَلِلذِّكْرَانِ ❖ ذِكْرٌ كَمَا التَّصْفِيقُ لِلنِّسْوَانِ
٣٩٧. وَالْعَمَلُ الْيَسِيرُ حَيْثُ حَصَلَا ❖ مِنْ غَيْرِ جَنْسِهَا لَهَا لَنْ يُبْطَلَا
٣٩٨. كَخَطْوَةٍ وَخَطْوَتَيْنِ قُدِّرَا ❖ وَبِالثَّلَاثِ قَدَّرُوا الْمُسْتَكْتَرَا
٣٩٩. إِذَا تَوَالَتْ ، ثُمَّ سَهُوُ الْفِعْلِ ❖ كَعَمْدِهِ ، وَبِقَلِيلِ الْأَكْلِ
٤٠٠. تَبْطُلُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ جَاهِلَا ❖ تَحْرِيمُهُ أَوْ نَاسِيًا ذَا غَافِلَا
٤٠١. لَا بِقَلِيلِ الْقَوْلِ نَاسِيًا ، وَلَا ❖ بِفِعْلِ جَنْسِهَا لِسَهُوِ حَصَلَا
٤٠٢. ثُمَّ إِذَا صَلَّى إِلَى جِدَارٍ ❖ أَوْ خَطَّ خَطًّا سَنَّ دَفْعُ الْمَارِ
٤٠٣. وَذَلِكَ الْوَقْتُ الْمُرُورَ حَرِّمَنْ ❖ وَالْإِلْفَاتِ فِي الصَّلَاةِ فَافْكَرْهُنَّ



٤٠٤. لِغَيْرِ حَاجَةٍ، وَرَفَعَ الْبَصَرَ ❀ إِلَى السَّمَاءِ اكْرَهُ^(١)، وَكَفَّ الشَّعْرَ
 ٤٠٥. أَوْ ثَوْبِهِ، وَوَضَعَهُ يَدًا عَلَى ❀ فَمِ بِلَا حَاجٍ، وَتَأْتَقُّ إِلَى
 ٤٠٦. حَاضِرِ طُعْمٍ كُرِهَتْ، وَتُكْرَهُ ❀ لِحَاقِنٍ وَحَاقِبٍ ثُمَّ اكْرَهُوا
 ٤٠٧. فِيهَا اخْتِصَارًا، ثُمَّ فِي الْمَزْبَلَةِ ❀ تُكْرَهُ وَالْحَمَّامِ وَالْمَقْبَرَةِ
 ٤٠٨. وَفِي كَنِيْسَةٍ وَأَعْطَانِ الْإِبِلَ ❀ وَفِي الطَّرِيقِ كُرَهُ فَعَلَهَا نُقِلَ



(١) فِي (ب): «إِلَى السَّمَاءِ فَاكْرَهُ».

باب

سجود السهو

٤٠٩. سُنَّ سُجُودُهُ لِتَرْكِ مَا أُمِرَ ❖ بِهِ أَوْ الْفِعْلِ لِمَا عَنْهُ زُجِرَ
٤١٠. فَتَارِكُ رُكْنًا وَفِي تَدَارِكِهِ ❖ قَدْ حَصَلَتْ زِيَادَةُ لِتَارِكِهِ
٤١١. سُنَّ لَهُ، وَتَارِكُ بَعْضًا فُسْنٌ ❖ لَهُ سُجُودُ السَّهْوِ، وَالْأَبْعَاضُ هُنَّ
٤١٢. نَفْسُ الْقُنُوتِ وَقِيَامُهُ كَمَا ❖ فِي تَرْكِهَا التَّشَهُدُ الْمُقَدَّمَا
٤١٣. أَوْ الْقُعُودَ وَالصَّلَاةَ فِيهِ ❖ عَلَى النَّبِيِّ وَالْآلِ فِي ثَانِيهِ
٤١٤. وَسَائِرِ السَّنَنِ لَمْ تُجْبَرْ، وَمَا ❖ لَا يُبْطَلَنَّ عَمْدُهُ تَحْتَمًا
٤١٥. فَلَا سُجُودَ فِيهِ لِلْسَّهْوِ خَلَا ❖ نَقْلَكَ رُكْنًا هُوَ قَوْلِيًّا إِلَى
٤١٦. تَشَهُدٍ أَوْ فَرْكُوعٍ فَهُوَ لَنْ ❖ يُبْطَلَ عَمْدُهُ وَلَكِنْ اسْجُدَنَّ
٤١٧. لِسَهْوِهِ، وَلَوْ نَسِيَ التَّشَهُدَا ❖ أَغْنَى الَّذِي سُنَّ وَقَامَ وَغَدَا
٤١٨. مُتَّصِبًا ثُمَّ لَهُ تَذَكُّرَا ❖ فَهُوَ عَنِ الْعُودِ إِلَيْهِ زُجْرًا
٤١٩. إِنْ عَلِمَ التَّحْرِيمَ وَهُوَ مُبْطَلٌ ❖ لَا مَنْ يُعُودُ نَاسِيًا أَوْ يَجْهَلُ
٤٢٠. وَالْعُودُ لِلْمَأْمُومِ كَيْ يَتَّبَعَ مَنْ ❖ أَمَّ، وَ«يَحْيَى» أَوْجَبَ الْعُودَ إِذَنْ
٤٢١. وَذَاكِرٌ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَّصِبَا ❖ يُعُودُ ثُمَّ حَيْثُ كَانَ أَقْرَبَا
٤٢٢. إِلَى الْقِيَامِ يَسْجُدَنَّ، وَمَنْ غَدَا ❖ يَشْكُ فِي تَرْكِ لِبَعْضٍ سَجْدَا
٤٢٣. أَوْ شَكَّ فِي ارْتِكَابِ مَنْهِيٍّ فَلَا ❖ وَمَنْ يَشْكُ هَلْ ثَلَاثًا فَعَلَا

- ٤٢٤ . أَوْ أَرْبَعًا بَرَكْعَةً فَلْيَأْتِيَنَّ ❖ ثُمَّ لَهُ السُّجُودُ مِنْ بَعْدُ يُسَنُّ
- ٤٢٥ . وَاسْجُدْ وَلَوْ شَكَّكَ زَالَ قَبْلَ أَنْ ❖ تَأْتِيَنِي بِتَسْلِيمٍ، كَذَاكَ فَاذْكُرْ
- ٤٢٦ . فِيمَا تَرَدَّدْتَ بِهِ ثُمَّ احْتَمَلَ ❖ زِيَادَةً، وَمَنْ سَهَى وَشَكَ هَلْ
- ٤٢٧ . سَجَدَ فَلْيَسْجُدْ، وَبَعْدَ أَنْ غَدَا ❖ مُسَلِّمًا مَا ضَرَّ شَكُّ أَبَدًا
- ٤٢٨ . وَيَحْمِلُ الْإِمَامُ سَهْوُ الْمُقْتَدِي ❖ حَالَ اقْتِدَائِهِ، وَفِي التَّشَهُّدِ
- ٤٢٩ . إِنْ يَتَذَكَّرُ تَرْكَ رُكْنٍ غَيْرِ مَا ❖ تَكْبِيرَةٍ وَنِيَّةٍ فَلْيُلْزِمَا
- ٤٣٠ . بَرَكْعَةً مِنْ بَعْدِ أَنْ يُسَلِّمَا ❖ إِمَامُهُ وَلَا سُجُودَ فَاذْكُرْ
- ٤٣١ . وَسَهْوُ مَنْ أَمَرَكَ لِاحِقٌ لَكَ ❖ تَبَاعُهُ إِنْ يَسْجُدُنْ يُلْزِمُكَ
- ٤٣٢ . وَحَيْثُ لَمْ يَسْجُدْ فَأَنْتَ اسْجُدْ، وَمَنْ ❖ يُسَبِّقُ أَعَادَ جَبَرَ سَهْوِهِ إِذَنْ
- ٤٣٣ . وَهُوَ وَإِنْ كَثُرَ سَجْدَتَانِ ❖ قَبْلَ سَلَامِ الْمَرْءِ تُفْعَلَانِ
- ٤٣٤ . يَفُوتُ إِنْ سَلَّمَ عَمْدًا وَكَذَا ❖ سَهْوُ مَتَى مَا طَالَ فَضْلٌ، وَإِذَا
- ٤٣٥ . سَجَدَ صَارَ عَائِدًا يَا ذَا النُّهْيِ ❖ إِلَى الصَّلَاةِ، وَالْإِمَامُ إِنْ سَهَا
- ٤٣٦ . فِي جُمُعَةٍ وَسَجَدُوا فَظَهَرَا ❖ فَوَاتُ وَقْتَهَا أَتَمُّوا ظَهَرَا
- ٤٣٧ . وَسَجَدُوا، أَوْ ظَنَّ سَهْوًا فَسَجَدَ ❖ فَإِنْ أَنْ لَا فَالسُّجُودُ فَلْيُعَدْ



باب

[في سجود التلاوة والشكر]

٤٣٨. السَّجْدَاتُ أَرْبَعٌ مَعَ عَشْرِ ❖ وَ«صُ» عُدَّتْ سَجْدَةً لِلشُّكْرِ
٤٣٩. تَحْرُمُ فِي الصَّلَاةِ، ثُمَّ قَدْ شُرِعَ ❖ سُجُودُهَا لِقَارِيٍّ وَمُسْتَمِعٍ
٤٤٠. فَإِنْ تَلَاهَا فِي الصَّلَاةِ سَجْدًا ❖ أَيْ الْإِمَامُ وَالَّذِي بِهِ اقْتَدَى
٤٤١. فَإِنْ تَخَلَّفَ الَّذِي أُمِّ وَمَا ❖ سَجَدَ مَعَ إِمَامِهِ تَحْتَمًا
٤٤٢. بَطُلَ صَلَاتِهِ، كَذَا إِنْ سَجَدَا ❖ مَنْ أُمِّ دُونَ مَنْ بِهِ قَدِ (١) اقْتَدَى
٤٤٣. وَخَارِجَ الصَّلَاةِ حَيْثُ سَجَدَا ❖ نَوَى مُكَبَّرًا وَرَافِعًا يَدَا
٤٤٤. ثُمَّ لِيُكَبِّرَ لَهُوِيَّهِ بِلَا ❖ رَفْعٍ وَبِالسَّجْدَةِ يَأْتِي كَمَلًا
٤٤٥. وَلِيَرْفَعَنَّ مُكَبَّرًا وَسَلَّمًا ❖ ثُمَّ شُرُوطُ فِي الصَّلَاةِ لَزِمَا
٤٤٦. فِيهَا، كَذَا تَكْيِيرَةُ الْإِحْرَامِ ❖ شَرْطٌ، كَذَا الْإِثْيَانُ بِالسَّلَامِ
٤٤٧. وَآيَةٌ فِي مَجْلِسٍ إِنْ كَرَّرَا ❖ وَرَكَعَةً كَمَجْلِسٍ تَقَرَّرَا
٤٤٨. سُنَّ سُجُودُهُ لِكُلِّ كَمَلًا ❖ وَفِي الصَّلَاةِ سَجْدَةٌ إِذَا تَلَا
٤٤٩. كَبَّرَ لِلْهُوِيِّ وَالرَّفْعِ بِلَا ❖ رَفْعِ يَدٍ وَجَلْسَةً لَنْ يَفْعَلَا
٤٥٠. فَإِنْ يَطُلُ فَضْلٌ وَلَمْ يَسْجُدْ فَلَا ❖ سُجُودَ، وَاسْتَنْ سَجْدَةَ الشُّكْرِ عَلَى
٤٥١. هُجُومِ نِعْمَةٍ كَذَا دَفْعُ ضَرَرٍ ❖ فَإِنْ رَأَى لِمُبْتَلًى بِهَا أَسْرُ
٤٥٢. وَهِيَ كَسَجْدَةِ التَّلَاوَةِ عَلَى ❖ رَاحِلَةِ السَّفَرِ أَجْزَأُ أَنْ تُفْعَلَا

(١) ليست في النسختين، وزدناها؛ ليستقيم الوزن.

باب صلاة النفل

- ٤٥٣ . يُسَنُّ قَبْلَ الصُّبْحِ رَكَعَتَانِ ❖ وَقَبْلَ ظُهْرٍ هَكَذَا ثِنْتَانِ
- ٤٥٤ . وَبَعْدَهَا وَبَعْدَ مَغْرِبٍ نُدْبٌ ❖ وَهَكَذَا بَعْدَ عِشَاءٍ اسْتُحِبُّ
- ٤٥٥ . وَهَذِهِ الرَّوَاتِبُ الَّتِي تُحِبُّ ❖ ثُمَّ زِيَادَةٌ عَلَيْهَا تُسْتَحَبُّ
- ٤٥٦ . تُزَادُ قَبْلَ الظُّهْرِ رَكَعَتَانِ ❖ وَهَكَذَا مِنْ بَعْدِهَا ثِنْتَانِ
- ٤٥٧ . وَأَرْبَعٌ مِنْ قَبْلِ عَصْرِ نُدِبَتْ ❖ وَرَكَعَتَانِ قَبْلَ مَغْرِبٍ أَتَتْ
- ٤٥٨ . وَبَعْدَ جُمُعَةٍ فَسُنَّ أَرْبَعَا ❖ وَقَبْلَهُمَا مَا قَبْلَ ظُهْرٍ شُرْعَا
- ٤٥٩ . وَرَكَعَةٌ فَلْيَجْعَلَنَّ وَثْرَهُ ❖ أَقْلٌ وَالْأَكْثَرُ إِحْدَى عَشْرَةَ
- ٤٦٠ . ثُمَّ عَلَى الرَّكَعَةِ إِنْ زَادَ اجْعَلُوا ❖ لِذَاكَ فَضْلَ الْوَتْرِ وَهُوَ أَفْضَلُ
- ٤٦١ . وَوَضَّلَهُ أَيْ بِتَشْهُدَيْنِ ❖ فِي رَكَعَتَيْ وَثْرِ أَخِيرَتَيْنِ
- ٤٦٢ . أَوْ بِتَشْهُدٍ، وَوَقْتُ الْوَتْرِ ❖ بَيْنَ صَلَاةِ لِلْعِشَاءِ وَالْفَجْرِ^(١)
- ٤٦٣ . وَأَخِرَ الصَّلَاةِ بِاللَّيْلِ يُسَنُّ ❖ أَنْ يَجْعَلَ الْوَتْرَ مُصَلِّيهِ، وَمَنْ
- ٤٦٤ . أَوْتَرَ ثُمَّ بَعْدَهُ تَهَجَّجًا ❖ لَمْ يُعِدِ الْوَتْرَ، وَسُنَّ أَبَدًا
- ٤٦٥ . فِي رَمَضَانَ الْقُنُوتُ يُفْعَلُ ❖ فِي نِصْفِهِ الثَّانِي بِمَا قَدْ نَقَلُوا
- ٤٦٦ . وَاسْنُنْ جَمَاعَةً لَوْتَرٍ حَصَلَا ❖ إِثْرَ التَّرَاوِيحِ جَمَاعَةً، وَلَا

(١) في (ب): «وفجر».

- ٤٦٧ . تُسَنُّ فِي رَاتِبَةٍ قَدْ نُدِبَتْ ❖ عَقِبَ فَرَضٍ ، وَالضُّحَى قَدْ شُرِعَتْ
- ٤٦٨ . أَقْلَهَا ثِنْتَانِ ثُمَّ الْأَكْثَرُ ❖ فِي عَشْرَةٍ^(١) وَرَكَعَتَيْنِ يُخْصَرُ
- ٤٦٩ . وَرَكَعَتَا تَحِيَّةٍ وَتَخْصُلُ ❖ بِكُلِّ فَرَضٍ وَبِتَقْلٍ يُفْعَلُ
- ٤٧٠ . لَا بِجَنَازَةٍ وَلَا بِسَجْدَةٍ ❖ لِلشُّكْرِ أَوْ تِلَاوَةِ أَوْ رَكَعَةٍ
- ٤٧١ . ثُمَّ عَلَى قُرْبٍ إِذَا تَكَرَّرَا ❖ دُخُولُهُ الْمَسْجِدَ فَلْيُكْرِّرَا
- ٤٧٢ . ثُمَّ إِذَا خَرَجَ وَقْتُ فَرَضِهِ ❖ خَرَجَ وَقْتُ نَفْلِهِ وَلْيَقْضِهِ
- ٤٧٣ . وَسُنَّ فِي الْكُسُوفِ وَالْعِيدِ وَفِي ❖ صَلَاةِ الْإِسْتِسْقَا الْجَمَاعَةِ اعْرِفِ
- ٤٧٤ . وَحَيْثُ يَنْوِي عَدَدًا لِمَا أَنْ ❖ يَزِيدَ فِي الْعَدَدِ ثُمَّ يَنْقُصْ
- ٤٧٥ . إِنْ غَيَّرَ النِّيَّةَ مِنْ قَبْلِهِمَا ❖ نَعَمْ وَإِلَّا بَطُلَتْ تَحْتَمَا
- ٤٧٦ . وَمَنْ نَوَى ثِنْتَيْنِ ثُمَّ قَامَا ❖ سَهْوًا إِلَى ثَالِثَةٍ قِيَامَا
- ٤٧٧ . قَعَدَ ، ثُمَّ نَفَلَ لَيْلٍ أَفْضَلُ ❖ وَالثُّلُثُ الْأَوْسَطُ مِنْهُ فَضَّلُوا
- ٤٧٨ . ثُمَّ الْأَخِيرُ بَعْدَهُ فِي فَضْلِهِ ❖ وَدَائِمًا يُكْرَهُ إِحْيَا كُلُّهُ



(١) في (أ): «عَشْرٍ».



باب صلاة الجماعة^(١)

٤٧٩. سَنَّ الْجَمَاعَةُ وَ«مُحِبِّي الدِّينِ» قَالَ ❀ فَرَضُ كِفَايَةٍ عَلَى نَفْسِ الرَّجَالِ
٤٨٠. وَفَعَلُهَا فِي مَسْجِدٍ أَفْضَلُ لَا ❀ لِمَرْأَةٍ، وَفَعَلُهَا قَدْ فُضِّلَا
٤٨١. فِي مَسْجِدٍ يَكْثُرُ جَمْعُهُ خَلَا ❀ لِبِدْعَةٍ^(٢) الْإِمَامِ أَوْ تَعَطَّلَا
٤٨٢. إِنْ غَابَ مَسْجِدٌ قَرِيبٌ، وَحَصَلَ ❀ إِذْرَاكُهَا قَبْلَ سَلَامٍ يُفْتَتَلُ
٤٨٣. وَخَفَّفَ الْإِمَامُ لِلصَّلَاةِ ❀ مَعَ فَعْلِهِ الْإِبْعَاضَ وَالْهَيْئَاتِ
٤٨٤. هَذَا إِذَا لَمْ يَرْضَ مَخْصُورُونَا ❀ وَإِنْ أَحَسَّ دَاخِلًا يَقِينًا
٤٨٥. أَيْ فِي الرُّكُوعِ أَوْ تَشَهُدٍ وَجَبَ ❀ لَمْ يُكْرِهْ انْتِظَارُهُ عَلَى الْأَحَبِّ
٤٨٦. إِنْ لَمْ يَبَالِغْ أَوْ يُمَيِّزْ بَيْنَ مَنْ ❀ يَدْخُلُ وَاسْتَحَبَّ «يَحْيَى» ذَا إِذْنٍ
٤٨٧. صَلَّى فُرَادَى أَوْ جَمَاعَةً تُسَنُّ ❀ إِنْ أَدْرَكَ الْجَمْعَ أَعَادَهُ إِذْنٍ
٤٨٨. وَفَرَضُهُ الْأُولَى وَلِلْفَرَضِيَّةِ ❀ فَلْيَنْوِ فِي الثَّانِيَةِ الْمَقْضِيَّةِ
٤٨٩. وَهِيَ^(٣) وَإِنْ قُلْنَا بِأَنَّهَا تُسَنُّ ❀ فَتَرَكَهَا فِيهِ فَلَا تُرْخِصُنْ
٤٩٠. إِلَّا بِعُذْرٍ عَمَّ أَيْ مِثْلَ الْمَطَرِ ❀ وَالْوَحْلِ الشَّدِيدِ، أَوْ رِيحٍ أَضْرَّ
٤٩١. بِاللَّيْلِ، أَوْ خَصَّ كَمِثْلِ الْحَرِّ ❀ أَيْ الشَّدِيدِ، وَكَذَا بِالْقَرِّ^(٤)

(١) في (أ): «فصل».

(٢) بهامش (ب): «من بدعة».

(٣) أي: صلاة الجماعة.

(٤) أي: البرد. انظر: مختار الصحاح (ص: ٢٥٠).

٤٩٢. وَالْجُوعِ، وَالْعَطَشِ، هَكَذَا الْمَرَضُ ❖ وَهَكَذَا عُقُوبَةُ قَدْ اعْتَزَضَ
٤٩٣. رَجَاءُ تَرْكِهَا، كَذَا مُلَازِمُهُ ❖ غَرِيمٌ مُعْسِرٌ، وَعُزْيٌ لَازِمُهُ
٤٩٤. وَخَوْفٌ ظَالِمٌ، وَمَنْ يُدَافِعُ ❖ لِحَدَثٍ، وَمَنْ غَدَا يُنَازِعُ
٤٩٥. قَرِيْبُهُ، أَوْ فَمَرِيضٌ لَيْسَ لَهُ ❖ مِنْ قِيَمٍ، أَوْ مُنْتِنٌ قَدْ أَكَلَهُ

فَصْلٌ

[في صفات الأئمة]

٤٩٦. وَلَا تُصَحِّحِ اقْتِدَاءَهُ بِمَنْ ❖ يَعْلَمُ بَطْلَانَ صَلَاتِهِ، وَلَنْ
٤٩٧. تُصِحَّ إِنْ بَطْلَانَهَا كَانَ اعْتَقَدَ ❖ كَاثِنِينَ فِي الْقِبْلَةِ كُلِّ اجْتِهَادٍ
٤٩٨. وَخَمْسَةً فِيهَا إِنَاءٌ نَجِسٌ ❖ عَلَى أَنْاسٍ خَمْسَةَ تَلْتَبِسُ
٤٩٩. فَظَنَّ كُلُّ أَيِّ طَهَارَةٍ^(١) إِنَا ❖ ثُمَّ تَوَضَّأَ بِهِ مُعَيَّنًا
٥٠٠. وَأَمَّ كُلُّ فِي صَلَاةٍ يُعِدُّ ❖ كُلُّ عَشَاءٍ لَا إِمَامُهَا إِذَنْ
٥٠١. وَلِيُعِدَّ الْمَغْرِبَ، وَالْقُدُوءُ لَنْ ❖ تَصِحَّ بِالَّذِي اقْتَدَى وَلَا بِمَنْ
٥٠٢. تَلَزَّمَهُ إِعَادَةٌ، وَالشَّافِعِيُّ ❖ إِنْ اقْتَدَى بِحَنْفِيٍّ بَارِعٍ
٥٠٣. وَكَانَ مَسَّ فَرْجَهُ أَوْ اقْتَصَدَ ❖ تَصِحَّ فِي الْفُضْدِ لِأَنَّهُ اعْتَقَدَ
٥٠٤. صِحَّتَهَا لَا الْمَسَّ، ثُمَّ أَبْطَلَنَ ❖ قُدُوءَ قَارِيٍّ بِأُمِّيٍّ، وَلَنْ
٥٠٥. تَصِحَّ بِالْأَرْتِ وَالْأَلْتَعِ^(٢) بَلْ ❖ بِمِثْلِهِ تَصِحَّ قُدُوءُ أَجَلٍ

(١) في (ب): «فَظَنَّ كُلُّ لَطَهَارَةٍ».

(٢) الأَرْتُ: مَنْ يَدْغِمُ فِي غَيْرِ مَوْضِعِ الْإِدْغَامِ، وَالْأَلْتَعُ: مَنْ يُبَدِّلُ حَرْفًا بِحَرْفٍ. انظر: المنهاج (ص:

٥٠٦. ثُمَّ يَتَمَتَّامُ^(١) فَنِيكَ كُرِهَتْ ❖ كَذَلِكَ بِالْفَأْفَاءِ^(٢) كُرْهُهَا ثَبَتْ
٥٠٧. وَلَا حِنْ، لَكِنْ إِذَا مَا أَبْدَلَا ❖ مَعْنَى بَضْمٍ أَوْ بِكَسْرٍ^(٣) أَبْطَلَا
٥٠٨. صَلَاةً مَنْ أَمَكَّنَهُ التَّعَلُّمُ ❖ فَإِنْ يَكُنْ لِسَانُهُ الْمُجْمَعُ^(٤)
٥٠٩. عَجَزَ أَوْ لَمْ يَمْضِ وَقْتُ يُمْكِنُ ❖ تَعَلُّمٌ يَزُولُ فِيهِ اللَّكْنُ
٥١٠. وَكَانَ فِي الْفَاتِحَةِ الَّذِي شُرِّحَ ❖ فَهُوَ كَأُمِّيٍّ وَإِلَّا فَتَصِحَّ
٥١١. صَلَاتُهُ وَقُدُوءُهُ بِهِ، وَلَكِنْ ❖ تَصِحَّ لِلْخُنْثَى وَلَا الرَّجُلِ إِنْ
٥١٢. يَقْتَدِيَا بِامْرَأَةٍ كَلًّا وَلَا ❖ بِنَفْسٍ خُنْثَى إِنْ يَكُنْ قَدْ أَشْكَلَا
٥١٣. نَعَمْ وَصَحَّحُوا اقْتِدَاءَ الْقَائِمِ ❖ بِقَاعِدٍ أَوْ مُضْجَعٍ كَنَائِمٍ
٥١٤. وَمُتَوَضِّئٍ بِمَنْ قَدْ مَسَحَا ❖ أَوْ فَتَيَّمَمَ الْجَمِيعُ صُحْحًا
٥١٥. ثُمَّ اقْتِدَاءَ الْكَامِلِ الْمَرْضِيِّ ❖ يَصِحُّ بِالْعَبْدِ وَبِالصَّبِيِّ
٥١٦. وَطَاهِرٍ بِمُسْتَحَاضَةٍ غَدَتْ ❖ لَمْ تَتَحَيَّرْ، وَسَلِيمٌ قَدْ ثَبَتْ
٥١٧. بِسَلِسٍ، ثُمَّ إِمَامُ الْفِتَّةِ ❖ إِنْ بَانَ ذَا نَجَاسَةٍ خَفِيَّةٍ
٥١٨. أَوْ جُنْبًا فَلَا يُعِيدُهَا إِذَنْ ❖ أَوْ مُعَلَّنًا بِكُفْرِهِ فَلْيُعِدَّنْ
٥١٩. أَوْ مُخْفِيًا لِلْكُفْرِ لَمْ يُعَدَّ وَصَحَّ ❖ عَنِ «النَّوَاوِيِّ» تَعَادُ فِي الْأَصَحِّ
٥٢٠. ثُمَّ عَلَى أَوْرَعِهِمْ وَالْأَقْرَا ❖ يُقَدَّمُ الْأَفْقَهُ فَهُوَ أُخْرَى

(١) قال في النجم الوهاج (٢/٣٥٠): «التَّمَامُ: مَنْ يُكْرَّرُ النَّاءُ».

(٢) قال في النجم الوهاج (٢/٣٥٠): «الْفَأْفَاءُ: مَنْ يُكْرَّرُ الْفَاءُ».

(٣) أي: كَانَ ضَمًّا أَوْ كَسْرًا النَّاءُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى فِي سُورَةِ الْفَاتِحَةِ: ﴿أَنعَمْتَ﴾.

(٤) قال في مختار الصحاح (ص: ٦٢): «وَجَمَعَ الرَّجُلُ وَتَجَمَّعَ: إِذَا لَمْ يُبَيَّنْ كَلَامُهُ».

٥٢١. وَقَدِّمِ الْأَفْقَهَ وَالْأَفْرَا عَلَى ❖ ذِي النَّسَبِ الْأَسَنِّ مَهْمَا حَصَلَا
٥٢٢. ثُمَّ عَلَى النَّسَبِ قَدِّمِ الْأَسَنِّ ❖ فَإِنْ تَسَاوَيَا فَأَنْظِفْ بَدَنُ
٥٢٣. ثُمَّ ثِيَابٍ ثُمَّ بِالصَّوْتِ الْحَسَنِ ❖ وَطِيبِ صَنْعَةً وَنَحْوَهَا إِذَنْ
٥٢٤. وَمَالِكَ الدَّارِ نَعَمَ وَالْمُسْتَحِقُّ ❖ لِلنَّفْعِ أَوْلَى فَإِذَا لَمْ يَتَّفِقْ
٥٢٥. تَأْهِيلُهُ كَانَ لَهُ تَقْدِيمُ مَنْ ❖ أَحَبَّ مِنْهُمْ، وَالْمُعِيرَ قَدِّمَنَّ
٥٢٦. عَلَى الَّذِي اسْتَعَارَ، ثُمَّ الْمُكْتَرِي ❖ أَوْلَى بِمَا ذَكَرْتُهُ مِنْ مُؤْجِرٍ
٥٢٧. ثُمَّ عَلَى عَبْدٍ لَهُ قَدَّمُهُ لَا ❖ مُكَاتِبٍ فِي مِلْكِهِ قَدْ حَصَلَا
٥٢٨. وَالْوَالِ أَوْلَى فِي مَحَلٍّ مَا وَلِيَ ❖ مِنْ أَفْقَهٍ وَمَالِكٍ لِلْمَنْزِلِ

فصل

[في بقية أحكام الباب]

٥٢٩. تَقَدِّمُ الْمَأْمُومِ يُبْطِلُ اجْتِنَبُ ❖ وَالْإِعْتِبَارُ بِتَقَدُّمِ الْعَقَبِ
٥٣٠. فَإِنْ ^(١) يَكُنْ فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ذَا ❖ أَدْنَى لِكَعْبَةٍ فَلَا بُطْلَ إِذَا
٥٣١. صَلَّى لِغَيْرِ جِهَةِ الْإِمَامِ، ثُمَّ ❖ يَقِفُ وَاحِدٌ يَمِينُ مَنْ يَوْمُ
٥٣٢. فَإِنْ تَلَاهُ آخَرَ فَلْيُحْرِمَا ❖ عَنِ الْيَسَارِ وَالْإِمَامُ اسْتَقْدَمَا
٥٣٣. أَوْ يَتَأَخَّرَانِ، ثُمَّ الثَّانِي ❖ أَفْضَلُ، ثُمَّ لَوْ يَجِيءُ اثْنَانِ
٥٣٤. مَعًا أَوْ الْمَرْأَةُ أَوْ نِسْوَانُ ❖ صَفُّوا نَعَمَ وَيَقِفُ الذُّكْرَانُ

(١) في (ب): «وإن».

٥٣٥. خَلَفَ الْإِمَامَ خَلْفُهُمْ صَبِيَّانُ ❖ كَذَلِكَ مِنْ خَلْفِهِمِ النَّسَوَانِ
٥٣٦. وَمَنْ تَوُؤْمُ نِسْوَةً فَلْتَقَفَنَّ ❖ فِي وَسْطِهِنَّ، وَلَمَنْ أُمَّ أَكْرَهَنْ
٥٣٧. وَقُوفُهُ فَرْدًا فَإِنْ لَمْ يَجِدِ ❖ أَيْ فِي الصُّفُوفِ سَعَةً فَلْيَمْدُدِ
٥٣٨. يَدًا إِلَى جَرِّ امْرِئٍ مِنْ بَعْدِ مَا ❖ يَكُونُ مَنْ جَرَّ نَوَى وَأَحْرَمَا
٥٣٩. ثُمَّ لِيُسَاعِدْهُ الَّذِي جُرَّاعِلَمَا ❖ وَالشَّرْطُ فِي اقْتِدَائِهِ أَنْ يَعْلَمَا
٥٤٠. أَيْ بِانْتِقَالَاتِ الْإِمَامِ كَيْرَى^(١) ❖ إِمَامُهُ أَوْ بَعْضُ صَفِّ حَضَرَا
٥٤١. أَوْ يَسْمَعَ الْإِمَامَ أَوْ فَيَسْمَعَا ❖ مُبَلِّغًا، ثُمَّ إِذَا مَا اجْتَمَعَا
٥٤٢. فِي مَسْجِدٍ يَصِحُّ الْإِقْتِدَاءُ ❖ وَإِنْ يَحُلُّ بَيْنَهُمَا الْبِنَاءُ^(٢)
٥٤٣. وَبُعِدَتْ مَسَافَةٌ، وَفِي الْفَضَا ❖ إِنْ كَانَ الْإِتِّمَامُ فِيهِ عَرْضَا
٥٤٤. فَاشْتَرِطَنْ أَلَّا يَكُونَ أَزِيدَا ❖ مَا بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ مِنَ الْمَدَى
٥٤٥. عَلَى ثَلَاثِ مِئَةٍ ذِرَاعَا ❖ وَذَلِكَ تَقْرِيْبٌ غَدَا مُرَاعَا
٥٤٦. فَإِنْ يَكُنْ تَلَا حَقَّ الشَّخْصَانِ ❖ أَوْ كَانَ قَدْ تَلَا حَقَّ الصَّفَانِ
٥٤٧. فَاعْتَبِرْ مَدَى عَلَيْكَ قَدْ تَلَى ❖ بَيْنَ الْأَخِيرِ مِنْهُمَا وَالْأَوَّلِ
٥٤٨. وَفِي بِنَائَيْنِ كَصَحْنٍ حَصَلَا ❖ وَصُفَّةٍ فَالشَّرْطُ أَنْ تَتَّصِلَا
٥٤٩. مَنَازِكِبٌ، وَفَرْجَةٌ فِيمَا ذَكَرَ ❖ لَمْ تَسِعِ الْوَاقِفَ فِيهَا لَمْ تَضِرْ
٥٥٠. وَخَلْفَهُ ثَلَاثُ أَذْرُعٍ فَقَطْ ❖ وَالْقُرْبُ كَالْفَضَا فَقَطْ «يَحْيَى» اشْتَرَطَ

(١) فِي (ب): «لَيْرَى».

(٢) بِهَامِش (ب): «نَصَّ الرَّافِعِيُّ ۞ عَلَى أَنْ حُكِمَ الْمَسْجِدُ مَعَ الْبِنَاءِ كَحُكْمِ الْبِنَائَيْنِ».

٥٥١. هَذَا إِذَا لَمْ يَحِلِّ الْحَائِلُ أَوْ ❖ فَحَالَ بَابٌ نَافِذٌ، نَعَمْ وَلَوْ
٥٥٢. يَكُونُ فِي السُّفْلِ الْإِمَامُ ثُمَّ مَنْ ❖ قَدْ أُمَّ فِي الْعُلُوِّ أَوْ الْعَكْسُ اشْرِطْنَ
٥٥٣. فِيهَا الْمُحَاذَاةَ بِبَعْضِ الْجَسَدِ ❖ بَعْضًا^(١)، وَلَوْ إِمَامُهُ فِي مَسْجِدٍ
٥٥٤. وَقَفَ وَهُوَ فِي مَوَاتٍ قَدْ شُرِطَ ❖ تَقَارُبٌ مُعْتَبَرٌ وَقَدْ ضُبطَ
٥٥٥. مِنْ آخِرِ الْمَسْجِدِ، ثُمَّ لِيَمْنَعَنَّ ❖ شُبَّاكُهُ وَالْبَابُ إِنْ يُرَدَّدُ إِذَنْ
٥٥٦. وَيُكْرَهُ ارْتِفَاعُ مَأْمُومٍ عَلَى ❖ مَنْ أُمَّ وَالْعَكْسُ وَمَهْمَا فَعَلَا
٥٥٧. لِحَاجَةٍ لِلْمُقْتَدِينَ انْدُبَ، وَلَا ❖ يَقُومُ إِلَّا بَعْدَ مَا قَدْ كَمَلَا^(٢)
٥٥٨. إِقَامَةً، وَالتَّنْقِلَ لَا يَأْتِي مَتَى ❖ شَرَعَ فِي إِقَامَةٍ، فَإِنْ أَتَى
٥٥٩. نَفْلًا فُبَيْلَهَا أَتَمَّهُ مَتَى ❖ لَمْ يَخْشَ فَوْتًا لِحِجَابَةٍ أَتَى
٥٦٠. وَالشَّرْطُ أَنْ يَنْوِيَ الْإِقْتِدَاءَ أَوْ ❖ جَمَاعَةً مَعَ لَفْظِ تَكْبِيرٍ، فَلَوْ
٥٦١. تَابَعَ فِي الْأَفْعَالِ لَكِنْ مَا أَتَى ❖ بِمَا ذَكَرْنَا فَالصَّلَاةُ ثَبَتَا
٥٦٢. بَطْلَانُهَا، وَلَيْسَ وَاجِبًا عَلَى ❖ مَنْ أُمَّ تَعْيِينَ إِمَامٍ حَصَلَا
٥٦٣. فَإِنْ يُعَيِّنُهُ وَأَخْطَا بَطَلَتْ ❖ وَنِيَّةُ الْإِمَامَةِ^(٣) اَعْلَمَ نُدِبَتْ
٥٦٤. وَقُدُوءُ الَّذِي يُؤَدِّي خَلْفَ مَنْ ❖ يَقْضِيهِ وَبِالْعَكْسِ الْجَمِيعِ صَحَّحْنَا

(١) المعتمد أنه يشترط القرب فقط، انظر: تحفة المحتاج (٢/٣١٩)، ونهاية المحتاج (٢/٢٠٤).

(٢) أي: المؤذن.

(٣) في (أ): «الإمام».

٥٦٥. وَالْفَرْضَ خَلْفَ النَّفْلِ وَالْعَكْسَ أَفْعَلًا ❖ وَالظُّهْرَ بِالْمَغْرِبِ وَالصُّبْحَ ، وَلَا
 ٥٦٦. يَضُرُّ أَنْ يَتَّبَعَ فِي الْقُنُوتِ ❖ وَفِي الْجُلُوسِ الْآخِرِ الْمَنْعُوتِ
 ٥٦٧. فِي مَغْرِبٍ ، لَكِنْ إِذَا مَا اشْتَغَلَا ❖ إِمَامُهُ أَيْ بِقُنُوتٍ فَعَلَا
 ٥٦٨. أَوْ بِجُلُوسٍ ^(١) فَلَمَنْ قَدْ أَمَّ أَنْ ❖ يُفَارِقَ الْإِمَامَ ، ثُمَّ صَحَّحَنْ
 ٥٦٩. الصُّبْحَ خَلْفَ الظُّهْرِ لَكِنْ خَيْرًا ❖ بَيْنَ فِرَاقِهِ وَأَنْ يَنْتَظِرَا
 ٥٧٠. وَالْإِنْتِظَارَ فَضَّلُوا ، ثُمَّ مَتَى ❖ أَمَكَّنَهُ فِعْلُ الْقُنُوتِ فَتَنَّا
 ٥٧١. ثُمَّ إِذَا مَا اخْتَلَفَا فِي الْفِعْلِ ❖ كَمِثْلِ فَرْضٍ وَكُصُوفٍ صَلَّيْ
 ٥٧٢. فَلَا تَصِحُّ قُدُوءُهُ ، وَأَوْجِبَنْ ❖ أَنْ يَتَّبَعَ الْإِمَامَ فِي الْفِعْلِ بِأَنْ
 ٥٧٣. لَا يَتَّقَدَّمَ ابْتِدَاءً فِعْلُهُ ❖ عَلَيْهِ فِي الْفَرْضِ وَلَا فِي نَفْلِهِ
 ٥٧٤. وَلْيَتَّقَدَّمَنَّ فِعْلُهُ عَلَى ❖ فَرَاغِ فِعْلِ لِمَامٍ حَصَلَا
 ٥٧٥. فِي غَيْرِ تَكْيِيدَةٍ إِحْرَامٍ إِذَا ❖ قَارَنَ لِلْإِمَامِ لَمْ يَضُرَّ ذَا
 ٥٧٦. فَإِنْ تَخَلَّفَ بِرُكْنَيْنِ بِلَا ❖ عُذْرٍ لَتَبْطُلَ ، أَوْ بِرُكْنَيْهَا فَلَا
 ٥٧٧. فَإِنْ يَكُنْ عُذْرٌ بِأَنْ قَدْ أَسْرَعَا ❖ مَنْ أَمَّ فِي فَاتِحَةٍ فَرَكَعَا
 ٥٧٨. مِنْ قَبْلِ أَنْ يُتِمَّ مَنْ قَدْ أَمَّا ❖ فَاتِحَةً فَمُرُّهُ أَنْ يُتِمَّ مَا
 ٥٧٩. ثُمَّتَ يَسْعَى خَلْفَهُ الْمَأْمُومُ إِنْ ❖ لَمْ يَكُنِ السَّبْقُ عَلَى الثَّلَاثِ مِنْ
 ٥٨٠. أَرْكَانِهَا الطُّوَالِ زَادَ وَصُنِعَ ❖ فَإِنْ يَزِدْ فَلِلْإِمَامِ يَتَّبِعْ

(١) فِي (أ): «بِالْجُلُوسِ».

٥٨١. ثُمَّ إِمَامُهُ إِذَا مَا سَلَّمَ ❖ تَدَارَكَ الْفَائِتَ ، ثُمَّ كُلُّ مَا
٥٨٢. ذَكَرَ فَهُوَ فِي الْمُؤَافِقِ ، فَإِنْ ❖ سُبِقَ ثُمَّ رَكَعَ الْإِمَامُ مِنْ
٥٨٣. غَيْرِ تَتَمَّةٍ «الْمَثَانِي» فَلْيَدْعُ ❖ تَكْمِيلَهَا وَمَعَ إِمَامِهِ رَكَعَ
٥٨٤. إِنْ لَمْ يَكُنْ بِالِافْتِتَاحِ اشْتَغَلَا ❖ أَوْ بِتَعَوُّذٍ ، فَإِنْ كَانَ تَلَا
٥٨٥. تَعَوُّذًا أَوْ افْتِتَاحًا جُعِلَا ❖ عَلَيْهِ أَنْ يَتْلُو بِقَدْرِ مَا تَلَا
٥٨٦. وَلَيْسَ لِلْمَسْبُوقِ أَنْ يَشْتَغِلَا ❖ بِسُنَّةٍ بَعْدَ التَّحَرُّمِ ، بَلَى (١)
٥٨٧. إِنْ كَانَ إِذْرَاكَ «الْمَثَانِي» عَلِمَا ❖ ثُمَّ عَلَى الْإِمَامِ إِنْ تَقَدَّمَ
٥٨٨. بِفِعْلٍ رُكْنَيْنِ فَبُطِّلَهَا أَثْبِتَ ❖ وَجَازَ لِلْمَأْمُومِ قَطْعَ الْقُدُوةِ
٥٨٩. وَإِنْ يَكُنْ مُنْفَرِدًا قَدْ أَحْرَمَا ❖ ثُمَّ نَوَى الْقُدُوةَ بَعْدُ صَحَّ مَا
٥٩٠. أَتَى وَوَافَقَ الْإِمَامَ قَاعِدَا ❖ وَجَدَهُ أَوْ قَائِمًا أَوْ سَاجِدًا
٥٩١. وَمَا لَهُ الْمَسْبُوقُ مُدْرِكُ يُعَدُّ ❖ أَوَّلَهَا ، فِيهِ (٢) الْقُنُوتُ فَلْيُعَدِّ
٥٩٢. وَمُدْرِكُ الْإِمَامِ رَاكِعًا ثَبِتَ ❖ إِذْرَاكُهُ لِرُكْعَةٍ تَكَمَّلَتْ
٥٩٣. إِنْ يَكُنْ اطمأنَّ قَبْلَ مَا ارْتَفَعَ ❖ إِمَامُهُ عَنْ حَدِّ رَاكِعٍ رَكَعَ
٥٩٤. أَوْ فِي اعْتِدَالِهِ فَمَا بَعْدُ انْتَقَلَ ❖ مُكَبِّرًا أَيْ مَعَ إِمَامٍ قَدْ حَصَلَ
٥٩٥. وَوَافَقَ الْإِمَامَ فِي التَّشَهُّدِ ❖ كَذَلِكَ فِي تَسْبِيحِ رَبِّ صَمَدٍ
٥٩٦. وَمُدْرِكُ فِي سَجْدَةٍ مَا كَبَّرَا ❖ لِإِنْتِقَالِهِ إِلَى مَا ذَكَرَا

(١) بهامش (ب): «أي: نعم».

(٢) أي: في الباقي من صلاته؛ كثنائية الصبح مثلاً.



باب

صلاة المسافر^(١)

٥٩٧. صَلَاةُ أَرْبَعِ مُؤَدَّاةٍ قَصَرَ ❖ فِي السَّفَرِ الطَّوِيلِ لَا فِي ذِي قِصَرٍ
٥٩٨. وَجَازَ أَنْ تُقْضَى فَوَائِثُ السَّفَرِ ❖ فِي سَفَرٍ مَقْصُورَةٍ لَا فِي الْحَضَرِ
٥٩٩. وَأَوَّلُ السَّفَرِ إِنْ سَافَرَ مِنْ ❖ مِصْرِ مُجَاوِزَةً سُورِهِ، فَإِنْ
٦٠٠. كَانَ وَرَاءَهُ عِمَارَةٌ شَرِطَ ❖ جَوَازَهَا، وَقَالَ «يَحْيَى» مَا اشْتَرِطَ
٦٠١. وَالسُّورُ إِنْ عُدِمَ فَالْعِمَارَةُ ❖ وَذُو الْخِيَامِ حِلَّةٌ، وَالْقَرْيَةُ
٦٠٢. كَبَلْدَةٌ، وَيَنْتَهِي إِذَا اسْتَقَرَّ ❖ فِي مَوْضِعٍ يُعَدُّ أَوَّلَ السَّفَرِ
٦٠٣. وَإِنْ نَوَى بِأَنْ يُقِيمَ أَرْبَعًا ❖ فِي مَوْضِعٍ سَفَرُ ذَلِكَ انْقَطَعَ
٦٠٤. أَيْ بِوُصُولِهِ وَلَيْسَ يُحْسَبُ ❖ يَوْمًا دُخُولٍ وَخُرُوجٍ يُنْسَبُ
٦٠٥. وَإِنْ نَوَى الرَّحِيلَ مَهْمَا حَصَلَ ❖ قَصْدٌ لَهُ حُصُولُهُ قَدْ أَمَلَا
٦٠٦. فِي كُلِّ وَقْتٍ فَالثَّمَانِ وَالْعَشْرُ ❖ قَصَرَهَا، ثُمَّ الطَّوِيلُ مِنْ سَفَرٍ
٦٠٧. مَرَّحَلَتَانِ سَيْرِ الْأَثْقَالِ، وَقَدْ ❖ حُكِمَ أَنَّ الْبَحْرَ كَالْبَرِّ يُعَدُّ
٦٠٨. وَشَرْطُهُ قَصْدُ مَكَانٍ أَوْ لَا ❖ مُعَيَّنٍ فَطَالِبُ الْغَرِيمِ لَا
٦٠٩. يَقْصُرُ إِنْ لَمْ يَقْصِدْ مَكَانًا ❖ وَمَقْصِدٌ لَهُ إِذَا مَا كَانَا
٦١٠. لَهُ طَرِيقَانِ طَرِيقٌ ذُو قِصَرٍ ❖ وَضِدُّهُ فَسَلَكَ الضَّدَّ قَصَرَ

(١) في (أ): «فصل صلاة المسافر»، وفي (ب): «باب صلاة القصر».

٦١١. إِنْ كَانَ فِيهِ غَرَضٌ كَأَمْنٍ ❖ أَوْ كَسُهُوْلَةِ الطَّرِيقِ الْمَغْنِيِّ
 ٦١٢. وَلَحْظَةً إِنْ اقْتَدَيْتَ بِالْمُتِمِّ ❖ فَالْتَزِمِ الْإِتِمَامَ فَهُوَ قَدْ لَزِمَ
 ٦١٣. ثُمَّ إِمَامٌ قَاصِرٌ قَدْ رَعَفَا ❖ فِي فَرْضِهِ وَلِلْمُتِمِّ اسْتَخْلَفَا
 ٦١٤. أَتَمَّ كُلُّ مَنْ بِهِ اقْتَدَى إِذَنْ ❖ ثُمَّ لَوْ اقْتَدَى مُسَافِرٌ بِمَنْ
 ٦١٥. يَظُنُّهُ مُسَافِرًا فَبَانََا ❖ بِالضَّدِّ فَلْيُتِمَّهَا، أَوْ كَانَا
 ٦١٦. بِسَفَرِ الْإِمَامِ جَاهِلًا فَمَا ❖ لِذَلِكَ قَصْرٌ، وَإِذَا مَا عَلِمَا
 ٦١٧. إِمَامَهُ مُسَافِرًا وَشَكَّ هَلْ ❖ قَصَرَ أَمْ لَا فَلَهُ الْقَصْرُ حَصَلَ
 ٦١٨. وَنِيَّةَ الْقَصْرِ اشْتَرَطَ مُنْجَزًا ❖ فِي نَفْسِ الْإِحْرَامِ وَأَنْ تَحْتَرِزَا
 ٦١٩. عَمَّا يُتَنَافِيهَا دَوَامًا، وَالسَّفَرُ ❖ فِي كُلِّ فَرْضِهِ فَشَرَطَ اسْتَقَرُّ
 ٦٢٠. فَلَوْ نَوَى إِقَامَةً فِيهَا أَتَمَّ ❖ وَالْقَصْرُ أَفْضَلُ مِنَ الْإِتِمَامِ ثُمَّ
 ٦٢١. إِنْ بَلَغَ السَّفَرُ بَعْدَ الْمَرْحَلَةِ ❖ ثِنْتَيْنِ، لَكِنَّ الصَّيَامَ فَضَّلَهُ
 ٦٢٢. عَلَى التَّرْخُصِ بِفِطْرِ فِي السَّفَرِ ❖ إِذَا أَطَاقَ الصَّوْمَ مِنْ غَيْرِ ضَرَرٍ

فصل

[في الجمع بين الصَّلَاتَيْنِ]

٦٢٣. وَالْجَمْعُ بَيْنَ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ اسْتَقَرُّ ❖ جَوَازُهُ وَالْمَغْرِبَيْنِ فِي السَّفَرِ
 ٦٢٤. أَغْنِي الطَّوِيلَ، ثُمَّ وَقْتُ الْأُولَى ❖ إِنْ كَانَ فِيهِ سَائِرًا فَالْأُولَى
 ٦٢٥. تَأْخِيرُهَا، نَعَمْ وَإِلَّا فَضَّلَنْ ❖ تَقْدِيمُهَا، وَالشَّرْطُ فِي التَّقْدِيمِ أَنْ

٦٢٦. يَبْدَأُ بِالْأُولَى، فَلَوْ صَلَّاهُمَا ❖ فَبَانَ أَنْ قَدْ فَسَدَتْ أُولَاهُمَا
٦٢٧. فَسَدَتَا، وَنِيَّةُ الْجَمْعِ اشْرِطَنَ ❖ وَأَوَّلُ الْأُولَى مَحَلُّهَا إِذَنْ
٦٢٨. وَجُوزَتْ أَثْنَاءُهَا، ثُمَّ الْوَلَا ❖ فَإِنْ يَطُلُ بَيْنَهُمَا مَا فَصَلَا
٦٢٩. وَلَوْ بَعْدَ وَجَبَ التَّأْخِيرُ فِي ❖ ثَانِيَةِ لَوْفِهَا الْمُسْتَأْنَفِ
٦٣٠. وَجَامِعٌ عَلِمَ أَنَّهُ تَرَكَ ❖ رُكْنًا مِنَ الصَّلَاةِ الْأُولَى إِذْ نَسَكَ
٦٣١. بَطَلَتْ ثُمَّ لَهُ جَمْعُهُمَا ❖ وَإِنْ يَكُنْ مِنْ فَرْضِهِ الثَّانِي وَمَا
٦٣٢. طَالَ تَدَارَكَ الْفَوَاتِ مُسْرِعًا ❖ فَإِنْ يَطُلُ تَبْطُلُ وَذَا لَنْ يَجْمَعَا
٦٣٣. وَإِنْ يَكُنْ جَهْلَ مِنْ أَيَّهِمَا ❖ تَرَكَهُ أَعَادَ كُلًّا مِنْهُمَا
٦٣٤. فِي وَقْتِهَا، وَالْجَمْعُ بِالتَّأْخِيرِ لَا ❖ يُشْتَرَطُ التَّرْتِيبُ فِيهِ وَالْوَلَا
٦٣٥. وَنِيَّةُ الْجَمْعِ، وَحَيْثُ آخَرًا ❖ بَعِيرِ نِيَّةٍ لَجَمْعٍ حُظْرًا
٦٣٦. وَحَيْثُ كَانَ جَمْعُهُ تَقْدِيمًا ❖ وَبَيْنَ فَرْضِيهِ غَدًا مُقِيمًا
٦٣٧. بَطُلَ جَمْعٌ، لَا إِذَا أَقَامَا ❖ فِي فَرْضِهِ الثَّانِي فَجَمْعٌ دَامَا
٦٣٨. أَوْ كَانَ تَأْخِيرًا فَلَمَّا اكْتَمَلَا ❖ فَرْضِيهِ صَارَ ذَا إِقَامَةٍ فَلَا
٦٣٩. يُؤَثِّرُ الْمَقَامُ فِي الْجَمْعِ، وَإِنْ ❖ صَارَ مُقِيمًا قَبْلَ أَنْ يَفْرُغَ مِنْ
٦٤٠. فَرْضِيهِ فَالْأُولَى قَضَاءٌ تُجْعَلُ ❖ وَالْجَمْعُ بِالتَّقْدِيمِ حَيْثُ يَحْصُلُ
٦٤١. غَيْثٌ يَجُوزُ، وَاشْتَرَطَ وَجُودَ ذَا ❖ أَوَّلَ فَرْضِي الْمَصْلِيِّ وَكَذَا



٦٤٢. عِنْدَ سَلَامِهِ مِنَ الْأُولَى لِمَنْ ﷻ صَلَّى جَمَاعَةً بِمَسْجِدٍ شَطَنَ^(١)

٦٤٣. مَتَى مَشَى إِلَيْهِ نَابَهُ ضَرَرُ ﷻ وَبَرَدٌ إِنْ ذَابَ فَهُوَ كَالْمَطَرِ



(١) قال في المصباح المنير (٣١٣/١): «شَطَنَتِ الدَّارُ شُطُونًا - من بابٍ قَعَدَ - : بُعِثَتْ» .

باب صلاة الجمعة

٦٤٤. وَإِنَّمَا تَلْزَمُ لِلْمَحَرَّرِ ❖ أَيِ الْمُكَلَّفِ الْمُقِيمِ الذِّكْرِ
٦٤٥. الْخَالِ مِنْ عُذْرٍ يُرَخِّصَنَّ لَهُ ❖ فِي تَرْكِهِ الْجَمَاعَةَ الْمُفْضَلَةَ
٦٤٦. وَمَنْ تَصَحَّ ظَهْرُهُ كَالْعَبْدِ ❖ صَحَّتْ لَهُ جُمُعَتُهُ وَتُجَدِّي
٦٤٧. وَالْإِنْصِرَافُ جَائِزٌ لَهُ إِذَا ❖ حَضَرَ فِي جَامِعِهَا، وَلَا كَذَا
٦٤٨. نَفْسُ الْمَرِيضِ إِنْ يَكُنْ قَدْ دَخَلَ ❖ وَقْتُ صَلَاتِهَا وَفِيهِ ^(١) حَصَلَا
٦٤٩. مَا لَمْ يَزِدْ بِالِانْتِظَارِ ضَرَرًا ❖ وَتَلْزَمُ الزَّيْمَنَ حَيْثُ أَيْسَرَا
٦٥٠. بِمَرْكَبٍ رُكُوبُهُ عَلَيْهِ مَا ❖ شَقَّ، كَذَا تَلْزَمُ صَاحِبَ الْعَمَى
٦٥١. بِقَائِدٍ بِهِ الطَّرِيقُ تَتَّضِحُ ❖ وَأَهْلُ قَرْيَةٍ مَتَى مَا لَمْ يَصِحَّ
٦٥٢. تَجْمِيعُهُمْ فِيهَا إِذَا مَا سَمِعُوا ❖ نِدَاءَ عَالِي الصَّوْتِ إِذْ يُرْجَعُ
٦٥٣. مِنْ طَرَفٍ يَلِيهِمْ لِلْبَلَدَةِ ❖ حَالَ هُدُوءِ الزُّمُومِ بِالْجُمُعَةِ
٦٥٤. وَحَرِّمَنْ بَعْدَ الزَّوَالِ سَفَرًا ❖ وَقَبْلَهُ عَلَى الَّذِي قَدْ أَمَرَا
٦٥٥. بِهَا إِذَا لَمْ يَخْشَ فَوْتَ الرُّفْقَةِ ❖ أَوْ لَمْ يُصَلِّ فِي طَرِيقِ السَّفَرَةِ
٦٥٦. وَوَقْتُ ظَهْرِ أَحَدِ الشُّرُوطِ فِي ❖ صِحَّةِ جُمُعَةٍ قَضَاهَا يَتَنَفَّى
٦٥٧. وَالْوَقْتُ إِنْ يَخْرُجَ وَهُمْ فِيهَا وَجَبَ ❖ إِتِمَامُهَا ظَهْرًا بِنَاءً يُكْتَسَبُ

(١) في (أ): «وحيث».

- ٦٥٨ . الثَّانِ أَنْ يُقِيمَهَا فِي خِطَّةٍ ❖ بِنَاءِ أَوْطَانٍ مُقِيمِي الْجُمُعَةِ
- ٦٥٩ . وَلَمْ تَجِبْ عَلَى ذَوِي الْخِيَامِ ❖ مُلَازِمِي الصَّحْرَا عَلَى الدَّوَامِ
- ٦٦٠ . ثَالِثُهَا أَلَّا تُقَارِنَ وَلَا ❖ تَسْبِقَ فِي بَلَدَتِهَا أُخْرَى ، بَلَى
- ٦٦١ . إِنْ عَظِمَ الْبَلَدُ حَتَّى كَبُرَا ❖ وَالْاجْتِمَاعُ فِي مَكَانٍ عُسْرَا
- ٦٦٢ . وَالسَّبْقُ بِالتَّحْرِيمِ ، ثُمَّ إِنْ طَرَا ❖ نِسْيَانُ سَابِقٍ أَعَادُوا ظُهُرَا
- ٦٦٣ . رَابِعُهَا جَمَاعَةٌ وَاشْتَرَطُنَ ❖ بِأَرْبَعِينَ ذَكَرًا حُرًّا قَطُنَ
- ٦٦٤ . لَا ظَعَنٌ فِي الصَّيْفِ وَالشِّتَاءِ ❖ لَهُ سِوَى لِحَاجَةِ الْأَشْيَاءِ
- ٦٦٥ . مُكَلَّفًا ، وَالْأَرْبَعُونَ مِنْهُمْ ❖ إِمَامُهُمْ لَا فَوْقَهُمْ ذَا يُلْزَمُ
- ٦٦٦ . تَصِحُّ بِالْمَرْضَى ، وَحَيْثُ سَمُوا ❖ فَانْقُضَ الْأَرْبَعُونَ أَوْ بَعْضُهُمْ
- ٦٦٧ . فِي خُطْبَةٍ لَمْ يُحْتَسَبْ مَا فُعِلَا ❖ غَيِبَتْهُمْ ، وَجَازَ أَنْ يُنْنَى عَلَى
- ٦٦٨ . ذَاكَ الَّذِي مَضَى إِذَا لَمْ يَطُلِ ❖ فَضْلٌ ، فَإِنْ طَالَ فَلَا ، وَأَبْطُلِ
- ٦٦٩ . بِالْإِنْفِصَافِ جُمُعَةً إِنْ حَصَلَا ❖ ذَلِكَ فِي صَلَاتِهَا وَفُعِلَا
- ٦٧٠ . وَخَلَفَ عَبْدٌ وَصِيٌّ وَكَذَا ❖ مُسَافِرٌ يَصِحُّ فِعْلُهَا إِذَا
- ٦٧١ . عَدَّهَا بِغَيْرِهِ قَدْ تَمَّا ❖ وَإِنْ يَبِينُ حَدَثٌ مَنْ قَدْ أَمَّا
- ٦٧٢ . فَصَحَّحْنُ جُمُعَتَهُمْ إِنْ كَمَلَا ❖ عَدَّهَا بِغَيْرِهِ ، إِلَّا فَلَا
- ٦٧٣ . خَامِسُهَا قَبْلَ الصَّلَاةِ يُخْطَبُ ❖ بِخُطْبَتَيْنِ ، خَمْسَةٌ تُكْتَبُ
- ٦٧٤ . أَرْكَانُ ذَيْنِ الْخُطْبَتَيْنِ الْحَمْدُ ❖ بِلَفْظِهِ ، ثُمَّ الصَّلَاةُ بَعْدُ

٦٧٥. عَلَى مُحَمَّدٍ بَلْفَظْهَا، وَأَنْ ❖ يُوصِي بِالتَّقْوَى وَلَا تَشْتَرِطُنْ
٦٧٦. تَعَيَّنَا لِلْفَظْهَا، وَكُلُّ مَا ❖ ذَكَرْتُهُ فَذَاكَ رُكْنٌ فِيهِمَا
٦٧٧. وَهَذِهِ ثَلَاثَةٌ فَاشْتَرِطُنْ ❖ تَرْتَبِيهَا، وَقَالَ «يَحْيَى» لَا، وَأَنْ
٦٧٨. يَقْرَأَ بِالْآيَةِ فِي أَيِّهِمَا ❖ أَحَبَّ، وَالْخَامِسُ أَنْ يَدْعُو بِمَا
٦٧٩. عُدَّ دُعَاءً لِلَّذِينَ آمَنُوا ❖ فِي خُطْبَةٍ ثَانِيَةٍ تَبَيَّنُ
٦٨٠. وَكَوْنُهَا بِالْعَرَبِيِّ اشْتَرِطُنْ ❖ بَعْدَ الزَّوَالِ، ثُمَّ قَدْ شَرِطَ أَنْ
٦٨١. يُقَامَ فِيهِمَا إِذَا مَا قَدَرَا ❖ وَبَيَّنَ خُطْبَتَيْهِ قَدْ تَقَرَّرَا
٦٨٢. أَنَّ الْجُلُوسَ عُدَّ شَرْطًا، وَكَذَا ❖ إِسْمَاعُ الْأَرْبَعِينَ شَرْطًا، وَإِذَا
٦٨٣. خَطَبَ فَالْإِنْصَاتُ سُنٌّ لَمْ يَجِبْ ❖ فِي قَوْلِهِ الْجَدِيدِ لَكِنْ اسْتَحِبُّ
٦٨٤. وَفِيهِمَا اشْتَرِطَ طَهَارَةَ الْحَدَثِ ❖ وَالسَّتْرَ وَالْوِلَا وَطَهْرًا مِنْ خَبَثٍ
٦٨٥. وَسُنٌّ فَوْقَ مُنْبَرٍ أَنْ يَخْطُبَا ❖ ثُمَّ السَّلَامُ عِنْدَهُ قَدْ نُدِبَا
٦٨٦. عَلَيْهِمْ، ثُمَّ عَلَيْهِمْ أَقْبَلًا ❖ مُسَلِّمًا إِذَا عَاذَكَ عَلَى
٦٨٧. مُنْبَرِهِ، ثُمَّ إِذَا مَا قَعَدَا ❖ سُنَّ الْأَذَانُ، ثُمَّ إِنْ يَعْمِدَا
٦٨٨. سَيْفًا أَوْ الْعَصَا وَنَحْوَهُ اسْتَحِبُّ ❖ ثُمَّ إِذَا خَطَبَ خُطْبَةً نُدِبَ
٦٨٩. بَلِيغَةً مَفْهُومَةً ذَا قِصَرٍ ❖ لَمْ يَلْتَفِتْ فِيهَا يَمِينِ الْمُنْبَرِ
٦٩٠. وَلَا شِمَالَهُ، وَقَدْرُ الْجُلُوسَةِ ❖ مَا بَيْنَ خُطْبَتَيْهِ قَدْرُ سُورَةِ
٦٩١. تُدْعَى بِـ«الْإِخْلَاصِ»، وَسُنَّ الْجَهْرًا ❖ فِي رَكْعَتَيْهَا وَبِالْأُولَى يَقْرَأَ

- ٦٩٢ . «جُمُعَةٌ» ثُمَّ بِالْأُخْرَى سُنَّ أَنْ ❖ يَتْلُو «الْمُنَافِقِينَ» ، وَالْغُسْلُ يُسَنُّ
- ٦٩٣ . لِحَاضِرِهَا ، ثُمَّ وَقْتُ الْغُسْلِ مِنْ ❖ طُلُوعِ فَجْرِ ، وَمِنْ الذَّهَابِ إِنْ
- ٦٩٤ . قَرَّبَهُ فَقَدْ تَحَرَّى الْأَعْظَمَا ❖ وَعَاجَزٌ عَنْ غُسْلِهِ تَيَمَّمَا
- ٦٩٥ . وَغُسْلُ عِيدٍ وَكُسُوفٍ سُنَّا ❖ كَذَا لِلْأَغْمَا وَلِمَنْ قَدْ جُنَّا
- ٦٩٦ . إِذَا أَفَاقَا ، وَلِلَّاسْتِسْقَا كَذَا ❖ لِغَاسِلِ الْمَيِّتِ ، وَكَافِرٍ إِذَا
- ٦٩٧ . أَسْلَمَ ، وَالْأَغْسَالُ لِلْحَجِّ ، وَأَنْ ❖ يَمْشِي مُبَكَّرًا إِلَيْهَا ، وَيُسَنُّ
- ٦٩٨ . الْأَشْتِغَالُ فِي طَرِيقِهِ بِمَا ❖ شَاءَ مِنَ الْقُرْآنِ أَوْ ذِكْرِ سَمَا
- ٦٩٩ . وَهَكَذَا عِنْدَ حُضُورِهِ ، وَأَنْ ❖ لَا يَتَخَطَّى ، وَتَطْيِيبُ يُسَنُّ
- ٧٠٠ . وَلُبْسُ أَحْسَنِ ثِيَابِهِ يَرَى ❖ وَأَنْ يُزِيلَ الرِّيحَ ثُمَّ الظُّفْرَا
- ٧٠١ . وَأَنْ يَكُونَ لِلدُّعَاءِ مُكْثَرًا ❖ وَلِصَلَاتِهِ عَلَى خَيْرِ الْوَرَى
- ٧٠٢ . لَيْلَتَهَا وَيَوْمَهَا ، وَيَحْرُمُ ❖ بَيْعٌ وَغَيْرُهُ عَلَى مَنْ يُلْزَمُ
- ٧٠٣ . بِهَا إِذَا مَا شَرَعَ الْمُؤَذِّنُ ❖ بَيْنَ يَدَيْ خَطِيئِهِ يُؤَذَّنُ

فَصْلٌ

[فِي بَيَانِ مَا يَحْصُلُ بِهِ إِدَارِكُ الْجُمُعَةِ]

- ٧٠٤ . وَمُذْرِكُ الرُّكُوعِ أَيْ مِنْ رَكْعَةٍ ❖ ثَانِيَةِ أَذْرَكَ فَرَضَ الْجُمُعَةِ
- ٧٠٥ . وَمُذْرِكُ بَعْدِ رُكُوعٍ مَرًّا ❖ فَاتَتْهُ ثُمَّ لِيَتِمَّ ظُهُرَا
- ٧٠٦ . وَلَيُنَوِّ جُمُعَةً فِي الْاِقْتِدَا ، وَإِنْ ❖ بِحَدَثٍ أَوْ غَيْرِهِ خَرَجَ مِنْ



٧٠٧. جُمُعَةٌ أَوْ غَيْرَهَا وَاسْتَخْلَفَا ❖ جَازَ، وَفِي الْجُمُعَةِ مَهْمَا خَلَفَا
٧٠٨. مَنْ كَانَ بَعْدَ حَدَثِ الْمُسْتَخْلَفِ ❖ قَدْ افْتَدَى اسْتِخْلَافُ ذَاكَ يَنْتَفِي
٧٠٩. نَعَمْ إِذَا الْمُسْبُوقُ كَانَ اسْتِخْلَفَا ❖ فَلْيِرَاعِ نَظْمَ مَنْ قَدْ خَلَفَا
٧١٠. لَوْ أَمَكْنَ السُّجُودُ مَنْ قَدْ رُحِمَا ❖ عَنْهُ عَلَى شَخْصٍ فَذَاكَ لَزِمَا
٧١١. أَوْ لَمْ يَكُنْ يُمَكِّنُ ذَلِكَ انْتِظَرُ ❖ وَقَبْلَ أَنْ يَرْكَعَ مَنْ أَمَّ أَنْ قَدَرَ
٧١٢. فَلْيَسْجُدَنَّ، فَإِنْ يَكُنْ قَدْ رَفَعَا ❖ فَوَجَدَ الْإِمَامَ كَانَ رَكَعَا
٧١٣. فَلْيَرْكَعَنَّ وَهُوَ كَمَسْبُوقٍ، فَإِنْ ❖ وَجَدَ مَنْ قَدْ أَمَّهُ فَرَّغَ مِنْ
٧١٤. رُكُوعِهِ وَلَمْ يُسَلِّمْ تَبِعَهُ ❖ وَإِنْ يَكُنْ سَلَّمَ فَاتَتْ جُمُعَهُ
٧١٥. أَوْ لَمْ يَكُنْ يُمَكِّنُهُ حَتَّى رَكَعَ ❖ فَلْيَرْكَعَنَّ مَعَ الْإِمَامِ وَلْيَدْعُ
٧١٦. سُجُودَهُ، وَرَكَعَةً قَدْ حُسِبَتْ ^(١) ❖ لَهُ بِهَا إِذْرَاكُ جُمُعَةٍ ثَبَتَ
٧١٧. فَلَوْ عَلَى تَرْتِيبِ نَفْسِهِ سَجَدَ ❖ مَعَ عِلْمِهِ أَنَّ الَّذِي وَجَبَ قَدْ
٧١٨. خَالَفَهُ فَقَرَضُهُ قَدْ بَطَلَا ❖ فَإِنْ يَكُنْ نَسِيَ ذَا أَوْ جَهَلَا
٧١٩. لَمْ يُحْتَسَبْ سُجُودُهُ الْأَوَّلُ، بَلْ ❖ إِذَا أَتَى بِذَاكَ ثَانِيًا حَصَلَ
٧٢٠. ثُمَّ الْأَصَحُّ أَنَّ فَرَضَ الْجُمُعَةِ ❖ يُدْرِكُهُ هَذَا بِتِلْكَ الرَّكَعَةِ
٧٢١. إِنْ سَجَدْتَنِيهِ كَانَ هَذَا أَكْمَلَا ❖ قَبْلَ سَلَامٍ لِإِمَامٍ حَصَلَا



(١) بهامش النسختين: «هذه الركعة مُلَفَّقةٌ من ركوعِ الأولى وسجودِ الثانية».

باب صلاة الخوف

٧٢٢. إِنْ يَكُنِ الْعَدُوُّ فِي قِبَلَتِهِمْ ❀ رَتَّبَهُمْ صَفِّينِ مَنْ أَمَّ بِهِمْ
٧٢٣. ثُمَّ يُصَلِّي بِهَمْ وَيَسْجُدُ ❀ بِفِرْقَةٍ وَفِرْقَةٍ تَجْتَهُدُ
٧٢٤. فِي حِفْظِهِمْ وَقَامَ مَنْ كَانَ سَجْدَ ❀ بِحَرَسٍ وَسَجَدَ الَّذِي اجْتَهَدَ
٧٢٥. فِي حَرَسٍ وَبِالْإِمَامِ يَلْحَقُنْ ❀ وَمَعَهُ فِي ثَانِيَةٍ فَلْيَسْجُدُنْ
٧٢٦. الْحَارِسُ الْأَوَّلُ ثُمَّ حَرَسَا ❀ الْآخَرُونَ فَإِذَا مَا جَلَسَا
٧٢٧. سَجَدَ مَنْ حَرَسَ وَلْيَشْهَدَنَّ ❀ بِذِيكَ الصَّفِّينِ وَلْيَسَلِّمَنَّ
٧٢٨. وَهَذِهِ صَلَاةُ خَيْرِ الْبَشَرِ ❀ بِنَفْسٍ عُشْفَانَ بِنَصِّ الْخَبَرِ
٧٢٩. وَفِرْقَتَا صَفٍّ إِذَا مَا حَرَسَتْ ❀ أَوْ فِرْقَةً فِي الرَّكْعَتَيْنِ جُوزَتْ
٧٣٠. ثُمَّ يُصَلِّي مَرَّتَيْنِ مَرَّةً ❀ بِفِرْقَةٍ ثُمَّ بِالْآخَرَى كَرَّةً
٧٣١. إِنْ لَمْ يَكُنْ قِبَلَتَهُمْ وَصَلَّتْ ❀ بِبَطْنِ نَخْلٍ هَذِهِ، أَوْ وَقَفَتْ
٧٣٢. فِي وَجْهِ ذَلِكَ الْعَدُوِّ فِرْقَةً ❀ ثُمَّ يُصَلِّي رَكْعَةً بِفِرْقَةٍ
٧٣٣. وَفَارَقَتْهُ وَأَتَمَّتْ عِنْدَمَا ❀ قَامَ إِلَى ثَانِيَةٍ مُتَمِّمَا
٧٣٤. وَجَاءَتْ الْآخَرَى فَصَلَّى ثَانِيَةً ❀ بِهِمْ وَفِي تَشْهَدٍ قَامَتْ هِيَ
٧٣٥. لِكَيْ يُتِمُّوهَا وَيَلْحَقُونَا ❀ بِهِ وَسَلَّمْ بِالْأَجْمَعِينَ
٧٣٦. وَهَذِهِ ذَاتُ الرَّقَاعِ أَفْضَلُ ❀ مِنْ بَطْنِ نَخْلٍ فِي الْأَصَحِّ يُنْقَلُ
٧٣٧. وَيُقَرَأُ الْإِمَامُ فِي نَظَرَتِهِمْ ❀ وَيَتَشَهَّدُ، وَإِنْ أَمَّ بِهِمْ

٧٣٨. فِي مَغْرِبِ صَلَّى بِنَفْسٍ صِدْعَةٍ^(١) ❀ أَوَّلَةٍ ثِنْتَيْنِ ثُمَّ رَكَعَهُ
٧٣٩. بِفِرْقَةٍ ثَانِيَةٍ وَفُضِّلَا ❀ هَذَا عَلَى عَكْسٍ لَهُ قَدْ فُعِلَا
٧٤٠. وَلَيَنْتَظِرُهُمْ فِي تَشْهَدٍ تَلَا ❀ أَوْ فِي قِيَامٍ ثَالِثٍ وَفُضِّلَا
٧٤١. أَوْ أَرْبَعًا صَلَّى بِكُلِّ صِدْعَةٍ ❀ ثِنْتَيْنِ أَوْ بِكُلِّ صَفٍّ رَكَعَةٍ^(٢)
٧٤٢. وَسَهُوٌ كُلِّ فِرْقَةٍ تُلَازِمُ ❀ فَإِنَّهُ يُحْمَلُ فِي أَوَّلَاهُمُ
٧٤٣. وَهَكَذَا ثَانِيَةَ الثَّانِيَةِ ❀ حُمِلَ لَا ثَانِيَةَ الْأَوَّلَةِ
٧٤٤. ثُمَّ فِي الْأُولَى إِنْ سَهَا مِنْ أَمَّا ❀ لِحَقِّ سَهْوِهِ الْجَمِيعَ حَتْمًا
٧٤٥. وَهَذِهِ الْأَنْوَاعُ فِيهَا لَا يَجِبُ ❀ حَمْلُ السَّلَاحِ لَكِنْ الْحَمْلُ اسْتَحِبُّ
٧٤٦. ثُمَّ إِذَا مَا التَّحَمَّ الْقِتَالُ ❀ وَاشْتَدَّ خَوْفٌ وَاقْتَضَاكَ الْحَالُ
٧٤٧. إِلَى الصَّلَاةِ رَاكِبًا يَجُوزُ لَكَ ❀ أَوْ مَاشِيًا فَصَلِّ كَيْفَ أَمَكَنَّكَ
٧٤٨. وَتَرَكَ قِبْلَةً وَكَثْرَةَ الْعَمَلِ ❀ تُعْذَرُ فِي ذَا النَّوعِ فِيهِ إِنْ حَصَلَ
٧٤٩. لِحَاجَةٍ، لَا فِي صِيَاحٍ أَبَدِيًا ❀ وَلْيُلْقَيْنِ سِلَاحَهُ إِنْ دَمِيَا
٧٥٠. وَعَاجِزٌ أَمْسَكَهُ وَلَا قَضَا^(٣) ❀ وَحَيْثُ يَعْجِزُ عَنْ رُكُوعٍ فُرِضَا

(١) بهامش (أ): «الصَّدْعَةُ: الْفِرْقَةُ». وبهامش (ب): «هنا في الأصل حاشية: الصَّدْعَةُ - بكسر الصاد - هي الْفِرْقَةُ مِنَ الْغَنَمِ، وَاسْتُعْمِلَتْ ههنا مجازًا. انتهى. ولو قال الْمُصَنِّفُ:

فِي مَغْرِبِ صَلَّى بِنَفْسٍ فِرْقَةٍ ❀ أَوَّلَةٍ ثِنْتَيْنِ ثُمَّ رَكَعَهُ
لَأَتَى بِالْمَقْصُودِ وَاسْتَغْنَى عَنْ اسْتِعْمَالِ الْمَجَازِ».

(٢) سقط هذا البيت والبيتان قبله من (ب).

(٣) المعتمد وجوب القضاء؛ لأنه عذر نادر. انظر: تحفة المحتاج (١٤/٣)، ونهاية المحتاج (٣٧٠/٢).

٧٥١. فَلْيُؤْمِنَنَّ بِذَلِكَ، أَوْ عَجَزَ عَنْ ❖ فَرَضِ السُّجُودِ فَإِنَّهُ فَلْتُؤْمِنَنَّ
٧٥٢. أَخْفَضَ مِنْ فَرَضِ الرُّكُوعِ، ثُمَّ لَهُ ❖ ذَا النَّوعِ فِي كُلِّ قِتَالٍ فَعَلَهُ
٧٥٣. وَفِي هَزِيمَةٍ أُبِيحَا وَهَرَبَ ❖ مِنْ سَبْعٍ أَوْ مِنْ غَرِيمٍ قَدْ طَلَبَ
٧٥٤. ذَا عُسْرَةٍ وَخَافَ حَبْسًا، لَا مَتَى ❖ خَشِيَ فَوْتَ الْحَجِّ مُحْرَمٌ أَتَى
٧٥٥. وَإِنْ يُصَلُّوا لِسَوَادٍ فَظَهَرَ ❖ غَيْرَ عَدُوٍّ فَالْقَضَا قَدْ اسْتَقَرَّ

فصل^(١)

[فيما يجوز لبسه للمحارب وغيره وما لا يجوز]

٧٥٦. لُبْسُ الْحَرِيرِ وَافْتِرَاشُهُ فَلَا ❖ يَحِلُّ لِلرَّجُلِ، بَلْ قَدْ حُلِّلَا
٧٥٧. لِمَرْأَةٍ لُبْسُ سَوَى فَرَشٍ، بَلَى ❖ فِي قَوْلِ «يَحْيَى» الْإِفْتِرَاشُ حُلِّلَا
٧٥٨. وَلُبْسُهُ ضَرُورَةٌ لِلرَّجُلِ ❖ فِي مُهْلِكِ الْحَرِّ وَيَرُدُّ حَلَّ
٧٥٩. كَذَلِكَ فِي فَجَاءَةِ حَرْبٍ وَهُوَ لَا ❖ يَجِدُ غَيْرَهُ، كَذَلِكَ حُلِّلَا
٧٦٠. إِنْ لَمْ يَقُمْ مَقَامُهُ سِوَاهُ ❖ فِي الْحَرْبِ وَالْقَمَلِ إِذَا آذَاهُ
٧٦١. حَلَّ لِدَفْعِهِ، كَذَا لِلْجَرَبِ ❖ وَحَكَّةٍ، ثُمَّ مِنَ الْمُرْكَبِ
٧٦٢. إِنْ زِنَةُ الْحَرِيرِ زَادَتْ حَرْمًا ❖ ثُمَّ مِنَ التَّطْرِيفِ حَلَّ قَدْرُ مَا
٧٦٣. يُعْتَادُ، ثُمَّ جِلْدُ كُلِّ مَيَّةٍ ❖ يَحْرُمُ لُبْسُهُ بِلاَ ضَرُورَةٍ
٧٦٤. وَلُبْسُ ثَوْبٍ نَجَسٍ فِي غَيْرِ مَا ❖ صَلَاتِهِ وَنَحْوِهَا لَنْ يَحْرُمَا

(١) هذا التبريد ليس من (أ).



باب

صلاة العيدين

٧٦٥. سُنَّتْ جَمَاعَةً وَلِلْمُنْفَرِدِ ❖ وَلِلْمُسَافِرِينَ ثُمَّ الْأَعْبَادِ
٧٦٦. إِذْ طَلَعَتْ شَمْسٌ، وَيَمْتَدُّ إِلَى ❖ زَوَالِهَا، وَسُنَّ أَنْ تُفْتَعَلَ
٧٦٧. عِنْدَ ارْتِفَاعِهَا كَرُمَحِ عُلَمَا ❖ وَرَكَعَتَانِ هِيَ ثُمَّ لِيُحْرَمَا
٧٦٨. وَبِدْعَا اسْتِفْتَا حِهَا فَلْيَاتِي ❖ وَبَعْدَهُ بِسَبْعِ تَكْبِيرَاتٍ
٧٦٩. ثُمَّتْ بَيْنَ كُلِّ ثَنَتَيْنِ قَفْرٌ ❖ كَأَيَّةِ ذَاتِ اعْتِدَالٍ وَاذْكُرَنَّ
٧٧٠. رَبَّكَ فِي الْوُقُوفِ ثُمَّ اسْتَعِذْ ❖ وَاقْرَأْ، وَفِي الْأُولَى بِ«ق» فَاقْرَأَنَّ
٧٧١. وَالرَّكَعَةَ الْآخَرَى فَفِيهَا كَبَّرَ ❖ خَمْسًا وَفِيهَا فَاقْرَأَنَّ بِ«الْقَمَرِ»
٧٧٢. فَلَوْ نَسِيَ التَّكْبِيرَ ثُمَّ شَرَعَا ❖ يَقْرَأُ فَاتَ، وَانْدُبْنَ أَنْ يَرْفَعَا
٧٧٣. يَدَيْهِ فِي التَّكْبِيرِ، ثُمَّ قَدْ نَدَبَ ❖ بَعْدَ الصَّلَاةِ خُطْبَتَانِ وَاسْتُحِبَّ
٧٧٤. أَرْكَانُ ذَيْنِ كَالَّذِي فِي الْجُمُعَةِ ❖ فِي الْخُطْبَةِ الْأُولَى فَكَبَّرَ تِسْعَةَ
٧٧٥. مُفْتَتِحًا بِهَا وَفِي الْآخَرَى افْتَتَحَ ❖ بِسَبْعَةٍ فِيهَا الْوِلَاءُ مُتَّضِحَ
٧٧٦. يُعَلِّمُ الْفِطْرَةَ عِيدَ الْفِطْرِ ❖ وَهَكَذَا أَضْحِيَّةً فِي النَّحْرِ
٧٧٧. وَانْدُبَ لَهَا الطَّيِّبَ وَأَنْ يَغْتَسِلَا ❖ وَوَقْتُهِ يَنْصَفُ لَيْلٍ دَخَلَ
٧٧٨. وَزِينَةُ كَجُمُعَةٍ قَدْ شَرَعَا ❖ وَمَسْجِدٌ أَفْضَلُ مَهْمَا وَسِعَا

٧٧٩. فَإِنْ يَضِيقُ خَرَجَ^(١) ثُمَّ اسْتَخْلَفَا ❖ فِي مَسْجِدٍ شَخْصًا يَوْمُ الضُّعْفَا
٧٨٠. يُكَبِّرُ النَّاسُ وَمَنْ أَمَّ حَضَرَ ❖ وَقْتَ صَلَاتِهَا وَفِي الْأَضْحَى اسْتَقَرُّ
٧٨١. تَعَجِّلُهَا، وَلْيَأْكُلْنَ فِي الْفِطْرِ ❖ مِنْ قَبْلِهَا وَلْيُمْسِكْنَ فِي النَّحْرِ
٧٨٢. وَفِي طَرِيقٍ لِلصَّلَاةِ يَذْهَبُ ❖ ثُمَّ الرَّجُوعِ فِي سِوَاهُ يُنْدَبُ
٧٨٣. وَالتَّقْلُ مِنْ قَبْلِ صَلَاةِ الْعِيدِ لَا ❖ يُكْرَهُ إِلَّا لِإِمَامٍ حَصَلَا
٧٨٤. وَيُنْدَبُ التَّكْبِيرُ لَيْلَتَيْهِمَا ❖ مِنْ مَغْرِبِ الشَّمْسِ إِلَى أَنْ يُحْرِمَا
٧٨٥. بِالْعِيدِ وَلَيَرْفَعَ بِذَاكَ الصَّوْتِ فِي ❖ مَسَاجِدٍ وَطُرُقٍ وَغُرَفٍ^(٢)
٧٨٦. ثُمَّ الْحَجِيجُ لَيْلَةَ الْأَضْحَى فَلَا ❖ يُكَبِّرُونَ وَلْيَلْبَسُوا مَنْ عَالَا
٧٨٧. وَلَيْلَةَ الْفِطْرِ فَلَا يُسْنُ أَنْ ❖ يُكَبِّرُوا بَعْدَ الصَّلَاةِ فِي الْحَسَنِ
٧٨٨. وَكَبَّرَ الْحَجِيجُ ظَهَرَ النَّحْرِ ❖ وَيَخْتِمُونَ بِصَلَاةِ الْفَجْرِ
٧٨٩. مِنْ آخِرِ التَّشْرِيقِ لِلْفَائِتَةِ ❖ كَذَلِكَ لِلرَّاتِبِ وَالنَّافِلَةِ
٧٩٠. وَغَيْرُهُمْ كَهُمْ، وَمَهْمَا شَهِدُوا ❖ قَبْلَ الزَّوَالِ يَوْمَ تَمَّ الْعَدَدُ^(٣)
٧٩١. بِرُؤْيَا الْهَلَالِ لَيْلَةً مَضَتْ ❖ فَالْفِطْرُ وَالصَّلَاةُ كُلُّ قَدْ ثَبَتْ
٧٩٢. أَوْ بَعْدَ مَغْرِبٍ فَلَا تُقْبَلُ، أَوْ ❖ بَيْنَ الزَّوَالِ وَالْغُرُوبِ قَدْ قَضَوْا
٧٩٣. بِالْفِطْرِ، وَالصَّلَاةُ فَاتَتْ وَشُرِعَ ❖ قَضَاؤُهَا مَتَى أَرَادَ الْمُتَّبِعُ

(١) أي: الإمام الأعظم؛ أي: خرج إلى الصحراء.

(٢) أي: البيوت.

(٣) أي: يوم الثلاثين من رمضان.

باب صلاة الكسوفين

٧٩٤. سُنَّتْ فَأَحْرَمَ بِهَا ثُمَّ اقْرَأْ ﴿ فَاتِحَةً ثُمَّ ارْكَعْ ثُمَّ ارْفَعْ
٧٩٥. ثُمَّ اقْرَأْ فَاتِحَةً ثُمَّ ارْكَعْ ﴿ وَيَعْدَ هَذَا فَاعْتَدِلْ ثُمَّ اسْجُدْ
٧٩٦. فَلَكَ رَكْعَةٌ تُعَدُّ وَافِيَهُ ﴿ ثُمَّ كَمَا ذَكَرَ صَلِّ ثَانِيَةً
٧٩٧. ثُمَّ زِيَادَةُ رُكُوعٍ ثَالِثٍ ﴿ فَلَا تُجِزُهُ لِتَمَادِي الْحَادِثِ
٧٩٨. وَلَا تُجَوِّزُ نَقْصَهُ لِلْإِنْجِلَا ﴿ وَلْيُثَلِّ مَنْ أَرَادَ فِيهَا الْأَكْمَالَ
٧٩٩. بَعْدَ «الْمَثَانِي» فِي الْقِيَامِ الْأَوَّلِ ﴿ «بَقَرَةً» كَذَلِكَ فِي الثَّانِي تُلِي
٨٠٠. كِمَّةً وَمِئَةً مِنْ «بَقَرَةٍ» ﴿ وَثَالِثٍ خَمْسِينَ مِنْ بَعْدِ الْمِئَةِ
٨٠١. وَرَابِعٍ كِمَّةً فِيهِ تُلِي ﴿ وَسَبَّحَنَّ فِي الرُّكُوعِ الْأَوَّلِ
٨٠٢. كِمَّةً مِنْهَا، وَفِي الثَّانِي اسْتَقَرَّ ﴿ قَدَرِ ثَمَانِينَ، وَثَالِثٍ حَضَرَ
٨٠٣. سَبْعِينَ، وَالرَّابِعِ خَمْسِينَ، وَلَنْ يُطِيلَ سَجْدَاتٍ، بَلَى «الْمِنْهَاجُ» سَنُ
٨٠٤. نَحْوِ رُكُوعٍ قَبْلَهَا، وَجَهْرًا ﴿ لِقَمَرٍ لَا الشَّمْسُ فِيمَا قَدْ قَرَا
٨٠٥. ثُمَّ الْإِمَامُ خُطْبَتَيْنِ خَطَبَا ﴿ أَرْكَانَهَا كَجُمُعَةٍ قَدْ كُتِبَا
٨٠٦. يَحُثُّهُمْ فِيهَا عَلَى الْفِعْلِ الْحَسَنِ ﴿ وَتَوْبَةٍ، وَفِي جَمَاعَةٍ تُسَنُّ
٨٠٧. وَلِرُكُوعٍ أَوَّلٍ إِنْ أَدْرَكََا ﴿ أَدْرَكَ لِلرَّكْعَةِ لَا ثَانٍ زَكََا



٨٠٨. ثُمَّ كُسُوفُ الشَّمْسِ بِالْغُرُوبِ ❀ فَاتَتْ كَذَا بِالْإِنْجِلَا الْمَطْلُوبِ
 ٨٠٩. ثُمَّ خُسُوفٌ قَمَرٍ بِالْإِنْجِلَا ❀ أَوْ بِطُلُوعِ^(١) الشَّمْسِ فَوْتُ حَصَلَا
 ٨١٠. وَقَدِّمِ الْفَرَضَ إِذَا مَا خِيفَا ❀ فَوْتُ، وَإِلَّا قَدِّمِ الْكُسُوفَا
 ٨١١. ثُمَّ جَنَازَةً فَقَدِّمَهَا عَلَى ❀ صَلَاةِ عِيدٍ وَكُسُوفٍ حَصَلَا



(١) بهامش (ب): «نسخة: وبطلوع».



باب

صلاة الاستسقاء

٨١٢. تُسَنُّ عِنْدَ حَاجَةٍ قَدْ حَصَلَتْ ❖ فَإِنْ سُقُوا كَانَ، وَإِلَّا كُرِّرَتْ
٨١٣. فَإِنْ تَأَهَّبْتُمْ لَهَا وَقَبَلَا ❖ صَلَاتِهَا سُقَيْتُمْ تُصَلِّي
٨١٤. وَلَيَأْمُرَنَّ إِمَامُهُمْ بِصُومِ ❖ ثَلَاثَةٍ وَتَوْبَةٍ لِلْقُومِ
٨١٥. وَيُوجِّهُ الْخَيْرَ وَالْبِرَّ أَمْرُ ❖ وَبِالْخُرُوجِ مِنْ مَظَالِمِ الْبَشَرِ
٨١٦. فِي أَوَّلِ الْأَمْرِ، وَيَخْرُجُونَ ❖ فِي رَابِعِ الْأَيَّامِ صَائِمِينَ
٨١٧. فِي بَذَلَةٍ^(١)، وَيُخْرِجُونَ مَعَهُمْ ❖ صِبْيَانَهُمْ شُيُوخَهُمْ رُضْعَهُمْ
٨١٨. كَذَا الْبَهَائِمُ، وَذِمِّيٌّ فَلَا ❖ تَمْنَعُهُ ذَاكَ وَعَنَّا انْعَزَلَا
٨١٩. وَرَكَعَتَانِ هِيَ كَالْعِيدِ، وَلَا ❖ يُخَصُّ وَقْتُهَا بَعِيدٍ حَصَلَا
٨٢٠. وَخُطْبَتَيْنِ مِثْلَ عِيدٍ ذَكَرَا ❖ وَبَدَلَ التَّكْبِيرِ فَلَيْسَتْ غَيْرَا
٨٢١. وَلَيَدْعُ فِي الْأُولَى بِسُقْيَا الْقَطْرِ ❖ وَاسْتَقْبَلَ الْقِبْلَةَ بَعْدَ صَدْرِ
٨٢٢. خُطْبَتِهِ الْأُخْرَى، وَفِي الدُّعَاءِ ❖ بَالِغٍ فِي الْجَهْرِ وَفِي الْإِخْفَاءِ
٨٢٣. وَحَوْلَ الرَّدَاءِ حِينَ اسْتَقْبَلَا ❖ كَذَاكَ يَنْكُسُ الرَّدَا، وَحَوْلَا
٨٢٤. النَّاسُ مِثْلَهُ، وَيَتْرُكُ الرَّدَا ❖ مُحَوَّلًا حَتَّى الثِّيَابِ جَرَدَا

(١) قال في النجم الوهاج (٥٧٣/٢): «البذلة - بكسر الباء، وسكون الذال المعجمة -: ثياب المهنة

التي تلبس في حالة الشغل، ومُلابسة الخدمة، والتصرف في المنزل».

٨٢٥. ثُمَّ الْإِمَامُ حَيْثُ لَمْ يَسْتَسْقِي ❀ فَعَلَ الْإِسْتِسْقَاءَ نَفْسُ الْخَلْقِ
 ٨٢٦. وَإِنْ يَكُنْ قَبْلَ الصَّلَاةِ قَدْ خَطَبَ ❀ جَازَ، وَكَشَفَ جِسْمَهُ فَيُسْتَحَبُّ
 ٨٢٧. مِنْ غَيْرِ عَوْرَةٍ لِأَوَّلِ مَطَرٍ ❀ سَنَّتِهِ، وَالْغُسْلُ فِي السَّيْلِ اسْتَقَرَّ
 ٨٢٨. أَوْ الْوُضُوءُ، ثُمَّ عِنْدَ الْبَرْقِ ❀ وَالرَّعْدِ سَبَّحَ لِرَبِّ الْخَلْقِ
 ٨٢٩. وَلَوْ تَضَرَّرُوا بِكَثْرَةِ الْمَطَرِ ❀ فَيَسْأَلُونَ اللَّهَ دَفْعَ مَا أَضُرُّ



باب تارك الصلاة

٨٣٠. تَارِكُهَا جَحْدًا يُكْفَرُ، وَمَنْ ❀ تَرَكَهَا تَكَاُسًا فَلَيْقُ تَلَنْ
 ٨٣١. يَتْرَكَ فَرَضٍ وَاحِدٍ وَلْيُؤْمَرْ ❀ بِتَوْبَةٍ، وَقَتْلُهُ بِشَرْطِ أَنْ
 ٨٣٢. يُخْرِجَهَا عَنْ وَقْتِ ذِي الضَّرُورَةِ ❀ وَافْعَلْ بِهِ فَعَلَكَ فِي ذِي الْقِبْلَةِ



كتاب الجنائز

٨٣٣. أَكْثَرُ لَذِكْرِ الْمَوْتِ فَهُوَ يَرْصُدُ ❖ وَتُبْ وَهَذَا لِلْمَرِيضِ أَوْ كُدْ
٨٣٤. وَلْيُضَجَّعْنَ مُحْتَضَرًا لِلْأَيْمَنِ ❖ مُقْبَلًا^(١) فَإِنْ تَعَذَّرَ اعْتَنِي^(٢)
٨٣٥. بِأَنَّهُ يُلْقَى عَلَى قَفَاهُ ❖ لِقَبْلَةٍ وَجْهَهُ وَأَخْمَصَاهُ
٨٣٦. وَأَجْنِبِي لَقْنَ الشَّهَادَةِ ❖ مِنْ غَيْرِ أَنْ يُلْحَ بِالْإِعَادَةِ
٨٣٧. وَعِنْدَهُ الْقَارِئُ «يَس» تَلَا ❖ وَلْيُحْسِنِ الظَّنَّ بِرَبِّهِ عَلَا
٨٣٨. وَمِفْصَلَ الْمَيِّتِ فَلْيَلِينِ ❖ وَلْيَسْتَرْنِ مِنْهُ جَمِيعَ الْبَدَنِ
٨٣٩. ثُمَّ عَلَى بَطْنٍ لَهُ قَدْ جَعَلَا ❖ شَيْئًا ثَقِيلًا نَحْوَ سَيْفٍ مَثَلَا
٨٤٠. وَنُزِعَتْ ثِيَابُهُ، ثُمَّ وُضِعَ ❖ عَلَى سَرِيرٍ أَوْ فُشِيٍّ مُرْتَفِعٍ
٨٤١. وَوُجَّهَ الْقَبْلَةَ، ثُمَّ الْأَرْفُقُ ❖ مِنَ الْمَحَارِمِ بِهَذَا أَلْيَقُ
٨٤٢. ثُمَّ إِذَا تَيَقَّنَ الْمَوْتَ ابْتَدَرَ ❖ تَغْسِيلَهُ، وَالْغُسْلُ وَالْدَفْنُ اسْتَقَرُّ
٨٤٣. فَرَضًا كِفَايَةً كَذَا التَّكْفِينُ ❖ ثُمَّ الصَّلَاةُ هَكَذَا تَبِينُ
٨٤٤. ثُمَّ أَقْلُ الْغُسْلِ تَعْمِيمُ الْبَدَنِ ❖ بَعْدَ إِزَالَةِ النَّجَاسَةِ إِذَنْ
٨٤٥. وَنِيَّةُ الْغَاسِلِ لَيْسَ تَجِبُ ❖ وَغُسْلُ مَنْ غَرِقَ «يَحْيَى» يُوجِبُ

(١) أي: موجهًا للقبلة.

(٢) في (ب): «اعْتَنِي».

٨٤٦. وَوَضَعُهُ بِمَوْضِعٍ مَسْتَوٍ ❖ خَالَ عَلَى لَوْحٍ مِنَ السَّرِيرِ
٨٤٧. أَكْمَلَ، ثُمَّ فِي قَمِيصٍ يُغْسَلُ ❖ بِبَارِدٍ يُجْلِسُهُ الْمُغْسَلُ
٨٤٨. وَبَطْنُهُ مَسَحَ ثُمَّ غَسَّ لَا ❖ نَجَاسَةً وَسَوَّاهُ كَمَا لَا
٨٤٩. بَلَفَ خِرْقَةً، كَذَا تَعَهَّدَا ❖ مِنْخَرَهُ وَسِنَّةَ تَعَهَّدَا^(١)
٨٥٠. ثُمَّ لِيُوضَّئَهُ، وَشَعْرَهُ غَسَلَ ❖ بِالسَّدْرِ وَلْيُسَرِّحَنَّ شَعْرًا حَصَلَ
٨٥١. بِوَاسِعِ الْأَسْنَانِ، ثُمَّ صَبَّ ❖ مَاءً بِكَافُورٍ يَسِيرٍ صَبًّا
٨٥٢. عَلَى الَّذِي سُمِّيَ شِقًّا أَيْمَنَا ❖ ثُمَّ عَلَى الْأَيْسَرِ بَعْدَ مَا اعْتَنَى
٨٥٣. بِغَسْلِهِ بِالسَّدْرِ، وَلْيُثَلَّثَنَّ ❖ غَسْلًا، وَفِي التَّنْشِيفِ فَلْيُيَالِغَنَّ
٨٥٤. وَبَعْدَ ذَلِكَ إِنْ خَرَجَ النَّجَسُ لَا ❖ تُوجِبُ سِوَى إِذْهَابِهِ مُكْمَلًا
٨٥٥. وَغَسَلَ السَّيِّدُ نَفْسَ أَمَتِهِ ❖ وَالزَّوْجُ قَدْ غَسَلَ نَفْسَ زَوْجَتِهِ
٨٥٦. وَغَسَلَتْهُ، وَيَلْفَفَانِ عَلَى ❖ يَدَيْهِمَا خُرْقَةً إِنْ غَسَّ لَا
٨٥٧. مِنْ غَيْرِ مَسٍّ، وَإِذَا لَمْ يَحْضُرِ ❖ لِلْعُغْسَلِ غَيْرُ الْأَجْنَبِيِّ الذَّكَرِ
٨٥٨. أَوْ أَجْنَبِيَّةٍ فَيَمِّمُ، وَاجْعَلِ ❖ أَوْلَاهُمْ بِغُسْلِ نَفْسِ الرَّجُلِ
٨٥٩. مَنْ كَانَ أَوْلَى بِالصَّلَاةِ، وَتَبَتْ ❖ أَنْ أَحَقَّهُمْ بِمَرَأَةٍ قَضَتْ
٨٦٠. قَرِيبَةً أَيْ ذَاتُ مَحْرَمِيَّهِ ❖ فَدُونَهَا ثُمَّتَ أَجْنَبِيَّةً
٨٦١. ثُمَّتَ زَوْجٌ، ثُمَّ مَحْرَمٌ حَفِيٌّ ❖ مِنَ الرِّجَالِ مِثْلُ مَا رُتِّبَ فِي

(١) بهامش (ب): «نسخة: تعهدا».

٨٦٢. صَلَاتِهَا، لَا تَأْخُذَنَّ شَعْرًا ❖ لِمُحْرِمٍ وَظْفُرًا، وَحُظْرًا
٨٦٣. تَطْيِئُهُ، وَأَخْذُ ظْفُرٍ وَشَعْرٍ ❖ مِنْ غَيْرِهِ «الْمِنْهَاجُ» كُرْهُهُ نَصَرُ

فَصْلٌ

[في تكفين الميت]

٨٦٤. ثُوبٌ أَقْلُ كَفْنٍ جَلَلُهُ^(١) ❖ مِمَّا نُجِيزُ لُبْسَهُ حَيًّا لَهُ
٨٦٥. لَا تُسْقِطْنَهُ بِوَصِيَّةٍ كَتَبَ ❖ وَبِثَلَاثٍ لِلرَّجَالِ يُسْتَحَبُّ
٨٦٦. وَرَابِعٌ وَخَامِسٌ لَهُ، كَذَا ❖ سُنَّ لِمَرْأَةٍ بِخَمْسٍ، وَإِذَا
٨٦٧. كَفَّنْتَ لِلْمَرْأَةِ أَوْ لِلرَّجُلِ ❖ فِي نَفْسِ أَثْوَابٍ ثَلَاثٍ فَاجْعَلِ
٨٦٨. جَمِيعَهَا لِفَائِقًا، وَإِنْ يَكُنْ ❖ كُفَّنَ فِي الْخَمْسَةِ زَيْدَ تَحْتَهُنَّ
٨٦٩. عِمَامَةً ثُمَّ قَمِيصٌ، وَإِذَا ❖ كَفَّنْتَهَا فِي خَمْسَةٍ فَجَبَّذَا
٨٧٠. فَهِيَ لِفَافَتَانِ وَالْخِمَارُ ❖ ثُمَّ قَمِيصٌ بَعْدَهُ الْإِزَارُ

(١) بهامش (ب): «قال الشيخ برهان الدين الفزاري المشهور بابن الفركاح في إشكالاته على المنهاج: في التكفين: (وأقله ثوب) لم يبين المراد، هل هو ثوب يعم جميع البدن أو يكفي ما يستر العورة؟ قال: وقد وقع في النقل في هذه المسألة شيء عجيب؛ فإنه قال إمام الحرمين في النهاية: لم يصح أحدٌ إلى جواز الإقتصار على ما يستر العورة من الرجل، ولا بد من ثوب سايع جميع البدن، وقال الشيخ أبو حامد في التعليل: قال الشافعي في الأم: وما كُفِّنَ به الميتُ أجْزأه إن شاء الله، وإنما قلتُ هذا؛ لأن النبي ﷺ أمر أن يُكفَّنَ بعضُ قتلى أحدٍ بنمرة؛ فدل ذلك على أنه لا قدر له [لا] ينقص عنه، وأن ما يُواري عورته يُجزئه، وقال القاضي الماوردي: لو غُطِّيَ من الميت قدر عورته - وذلك ما بين سُرته وركبته - قال الشافعي: قد أسقط. والله أعلم». انظر: الأم (٥٩٣/٢)، ونهاية المطلب (١٩/٣)، والحاوي الكبير (٢٠/٣).

- ٨٧١ . يَجِبُ فِي تَرْكِهِ ، فَإِنْ لَمْ ❖ تَكُنْ فَأَوْجِبُهُ عَلَى مَنْ يُلْزَمُ
- ٨٧٢ . كُلَّفَتْهُ حَيًّا ، وَكَفَّنَ زَوْجَتَكَ ❖ وَحَيْثُ أَعْسَرَتْ فَمِنْ أَصْلِ التَّرْكِ (١)
- ٨٧٣ . وَسُنَّ أَبْيَضُ الثِّيَابِ ، وَابْسُطَنْ ❖ أَوْسَعَ مَا لَفَ بِهِ مِنَ الْكَفَنِ
- ٨٧٤ . وَفَوْقَهَا اللَّفَافَةُ الثَّانِيَةُ ❖ مِنْ فَوْقَهَا اللَّفَافَةُ الثَّالِثَةُ
- ٨٧٥ . وَادْرُزْ حُنُوطًا فَوْقَ كُلِّ ، وَاجْعَلَا ❖ مِنَ الْحُنُوطِ ثُمَّ كَافُورٍ عَلَى
- ٨٧٦ . مَيْتِكَ ، وَاشْدُدَنَّ أَلْيَيْهِ ، وَشُدَّ ❖ مَنَافِذًا لَهُ بِقُطْنٍ ، ثُمَّ شُدَّ
- ٨٧٧ . لِقَائِفًا عَلَيْهِ ، ثُمَّ نَزَعَا ❖ شِدَادَهُ عَنْهُ إِذَا مَا وُضِعَا
- ٨٧٨ . فِي قَبْرِهِ ، وَالذَّكْرُ الْمُحْرِمُ لَا ❖ يُلْبَسُ شَيْئًا مِنْ مَخِيطٍ حَصَلَا
- ٨٧٩ . كَذَلِكَ لَا تُسْتَرُّ مِنْهُ الْجُمُجُمَةُ ❖ نَعَمْ وَلَا يُسْتَرُّ وَجْهُ الْمُحْرِمَةِ
- ٨٨٠ . وَمَنْ مَشَى أَمَامَهَا بِالْقُرْبِ ❖ مِنْهَا أَتَى بِالْأَفْضَلِ الْأَحَبِّ

فَصْلٌ (٢)

[في الصلاة على الميت، وبيان الأولى بالصلاة]

- ٨٨١ . أَرْكَانُهَا نِيَّةُ فَرَضٍ ثُمَّ لَا ❖ يَجِبُ تَعْيِينُ لِمَيْتٍ حَصَلَا
- ٨٨٢ . فَإِنْ يُعَيَّنُهُ وَأَخْطَا بَطَلَتْ ❖ وَعَدَدُ التَّكْيِيرِ أَرْبَعُ ثَبَتَتْ
- ٨٨٣ . بِأَنْهَا رُكْنٌ ، فَلَوْ حَمَسَ لَنْ ❖ تَبْطُلَ ، وَالسَّلَامُ رُكْنٌ ، ثُمَّ أَنْ

(١) بهامش (ب): «أي: حيثُ أعسر الزوج؛ يجبُ في تركته زوجته إن كان لها مال، ولفظه في المنهاج يُعْطَى أَنْ الْكَفْنَ لَا يَجِبُ عَلَى الزَّوْجِ إِلَّا إِذَا لَمْ يَكُنْ لَزَوْجَتِهِ تَرْكَةً». وانظر: الروضة (١١١/٢).

(٢) في (ب): «باب صلاة الجنابة».

٨٨٤. يَتْلُو «الْمَثَانِي» بَعْدَ الْأُولَى، وَاعْدُدِ ❖ صَلَاتَهُ رُكْنًا عَلَى مُحَمَّدٍ
٨٨٥. مِنْ بَعْدِ تَكْبِيرَتِهِ الثَّانِيَةِ ❖ وَيَعْدُ تَكْبِيرَتَهُ الثَّالِثَةَ
٨٨٦. دُعَاؤُهُ لِلْمَيِّتِ رُكْنٌ، وَحُسْبُ ❖ قِيَامٍ مَنْ يَقْدِرُ رُكْنًا، وَنُدْبُ
٨٨٧. رَفْعُ الْيَدَيْنِ مَعَ تَكْبِيرٍ كَذَا ❖ تَعَوُّذٌ دُونَ افْتِتَاحٍ، وَإِذَا
٨٨٨. تَلَا وَلَوْ لَيْلًا أَسْرًا، وَنُدْبُ ❖ دُعَاؤُهُ لِلْمُؤْمِنِينَ وَاشْتِجَابُ
٨٨٩. وَلَوْ يَكُونُ الْمُقْتَدِي تَخَلُّفًا ❖ مِنْ غَيْرِ عُذْرٍ عَنْ إِمَامٍ وَصِفَا
٨٩٠. فَتَرَكَ التَّكْبِيرَ حَتَّى كَبَّرَا ❖ مَنْ أَمَّ أُخْرَى بَطَلَتْ، وَكَبَّرَا
٨٩١. إِنْ كُنْتَ مَسْبُوقًا، وَلِلْفَاتِحَةِ ❖ فَاقْرَأْ، فَإِنْ كَبَّرَ لِلثَّانِيَةِ
٨٩٢. إِمَامُهُ وَلَمْ يَكُنْ قَدْ شَرَعَا ❖ يَتْلُو «الْمَثَانِي» أَسْقَطْنَهَا أَجْمَعَا
٨٩٣. وَهَكَذَا تَسْقُطُ حَيْثُ كَبَّرَا ❖ وَأَنْتَ فِي أَثْنَائِهَا فَابْتَدِرَا
٨٩٤. تِبَاعَهُ، ثُمَّ إِذَا مَا سَلَّمَا ❖ إِمَامُهُ أَتَى بِمَا قَدْ لَزِمَا
٨٩٥. مِنْ فَائِتِ التَّكْبِيرِ وَالذِّكْرِ إِذَنْ ❖ وَفِي الصَّلَاةِ لِلْجَنَازَةِ اشْرَطُنْ
٨٩٦. جَمِيعَ مَا فِي الصَّلَوَاتِ يُشْتَرَطُ ❖ غَيْرَ جَمَاعَةٍ فَفَرَضُهَا سَقَطُ
٨٩٧. بِوَاحِدٍ، لَا بِالنِّسَاءِ إِنْ وُجِدَا ❖ ثُمَّ رِجَالٌ فِي الْأَصَحِّ عُذْدَا
٨٩٨. وَغَائِبٌ عَنْ بَلَدٍ^(١) تُصَلَّى ❖ عَلَيْهِ لَا إِنْ يَكُ فِيهِ كَلَّا
٨٩٩. وَوَاجِبٌ تَقْدِيمُ فِعْلِهَا عَلَى ❖ دَفْنٍ، وَبَعْدَ الدَّفْنِ صَحَّتْ مَثَلَا

(١) فِي (ب): «مَصْرُهُ».

٩٠٠. لِمَنْ يَكُونُ عِنْدَ مَوْتِ أَهْلًا ❖ لِفَرَضِهَا، نَعَمْ وَلَا يُصَلِّي
٩٠١. عَلَى ضَرِيحِ الْمُصْطَفَى بِحَالٍ ❖ ثُمَّ الْوَلِيُّ أَوَّلَى بِهِمَا مِنْ وَالٍ
٩٠٢. فَالْأَبُ ثُمَّ جَدُّهُ وَإِنْ عَالًا ❖ قُدِّمَ، ثُمَّ الْإِبْنُ، وَإِنْ ابْنُ تَلَا
٩٠٣. ثُمَّ أَخٌ لِأَبَوَيْنِ، ثُمَّ مَنْ ❖ أَبٍ، وَإِنْ أَخٌ بَعْدُ إِنْ يَبْنُ
٩٠٤. لِأَبَوَيْنِ، ثُمَّ بَعْدَهُ لِأَبٍ ❖ وَالْعَصَبَاتُ بَعْدَهُمْ كَمَا وَجَبَ
٩٠٥. تَرْتِيبُ إِرْثِهِمْ، فَذُو الْأَرْحَامِ ❖ وَحَيْثُ يَجْتَمِعُ ذَوَا أَرْحَامٍ^(١)
٩٠٦. فِي رُتْبَةٍ فَقَدِّمِ الْعَدْلَ الْأَسَنُّ ❖ وَهَكَذَا الْحُرَّ الْبَعِيدَ قَدِّمَنَّ
٩٠٧. عَلَى الْقَرِيبِ الْعَبْدِ، ثُمَّ كَفَّنَا ❖ وَجُوبًا الذَّمِّيُّ ثُمَّ دُفِنَا
٩٠٨. وَالسَّقَطُ إِنْ يَبْكُ أَوْ اسْتَهَلَّ ❖ فَكَالْكَبِيرِ حُكْمُهُ، وَإِلَّا
٩٠٩. إِنْ ظَهَرَتْ أَمَارَةٌ دَلَّتْ عَلَى ❖ حَيَاتِهِ صَلِّيَ عَلَيْهِ، ثُمَّ لَا
٩١٠. تَغْسِلُ شَهِيدًا ثُمَّ لَا تُصَلِّيَنَّ ❖ عَلَيْهِ، وَالشَّهِيدُ فَهُوَ كُلُّ مَنْ
٩١١. يَمُوتُ فِي قِتَالِهِ الْكُفَّارًا ❖ بِسَبَبِ الْقِتَالِ، لَا مَنْ صَارَا
٩١٢. بَعْدَ انْقِضَائِهِ إِلَى الْمَوْتِ، وَلَا ❖ مَنْ مَاتَ فِي حَرْبٍ بُعَاةٍ حَصَلَا
٩١٣. وَاغْسِلْ نَجَاسَةً عَلَى الشَّهِيدِ لَا ❖ دَمًا، وَفِي ثِيَابِهِ قَدْ زُمِلَا



(١) في (أ): «وحيث لم يجتمع ذوا أرحام»، وكتبها فوقها: «كذا» إشارة إلى إشكالها، وفي (ب): «وحيث أن كان ذووا أرحام». والصواب - والله أعلم - ما أثبتناه.

فَصْلٌ

[في دفن الميت]

٩١٤. أَقْلُ قَبْرِ حُفْرَةٍ لَتَمْنَعَا ❖ رَائِحَةً كَرِيهَةً وَسَبْعًا
٩١٥. وَوَسَّعِ الْقَبْرَ وَعَمَّقْنَاهُ ❖ كَقَامَةِ وَبَسْطَةِ اللِّسْنَةِ
٩١٦. وَاللَّحْدُ مِنْ شَقٍّ يَكُونُ^(١) أَفْضَلًا ❖ إِنْ صَلَبْتَ أَرْضٌ، نَعَمْ وَأَذْخَلَا
٩١٧. لِلْمَيِّتِ قَبْرَهُ الرَّجَالُ، ثُمَّ مَنْ ❖ يَكُونُ أُولَى بِالصَّلَاةِ قَدَمَنْ
٩١٨. إِلَّا إِذَا كَانَ لَهَا زَوْجٌ، وَلَنْ ❖ يُدْفَنَ فِي الْحُفْرَةِ إِنْ كَانَ إِذَنْ
٩١٩. إِلَّا ضَرُورَةً، وَضَعْ مَيِّتًا عَلَى ❖ يَمِينِهِ فِي قَبْرِهِ مُقْبَلًا
٩٢٠. وَوَجْهُهُ إِلَى جِدَارِ اللَّحْدِ ❖ وَظَهْرُهُ يُسْنَدُ، ثُمَّ سُدِّ
٩٢١. فَتَحَ لَحْدٍ، ثُمَّ يَحْثُو مَنْ قَرُبَ ❖ ثَلَاثَةً، ثُمَّ يَهَالُ، وَنُدِبَ
٩٢٢. تَسْطِيحُ قَبْرِ وَهُوَ الْأُولَى، وَأَنْ ❖ يُرْفَعَ شِبْرًا وَاحِدًا، وَلْيُقَرَّبَنَّ
٩٢٣. زَائِرُهُ كَقُرْبِهِ حَيًّا، وَلَا ❖ تَطَأْ عَلَى قَبْرِ لَمَيِّتٍ حَصَلَا
٩٢٤. وَقَبْلَ دَفْنِهِ وَبَعْدَهُ تُسَنُّ ❖ تَعْزِيَةً ثَلَاثَةً، وَحَرَمَنْ
٩٢٥. نَدَبًا، وَجَوَّزِ الْبَكَاءَ كَذَاكَ ❖ تَقْبِيلُ وَجْهِهِ لِأَهْلِ ذَاكَ
٩٢٦. وَنَحْوِهِمْ، ثُمَّ لِدَيْنِهِ أَفْضَيْنِ ❖ مُبَادِرًا وَلِلْوَصَايَا نَفَّذَنْ
٩٢٧. ثُمَّ التَّدَاوِي سُنَّةٌ، وَيُكْرَهُ ❖ إِكْرَاهُهُ عَلَى التَّدَاوِي، وَاكْرَهُوا

(١) في (ب): «رأوه».

٩٢٨. تَمَنَّى الْمَوْتَ لِضُرِّ نَزَلَا ❖ مَا لَمْ يَكُنْ فِي دِينِهِ قَدْ حَصَلَا
٩٢٩. وَيُغَسَّلُ الْجُنُبُ أَيْ غُسْلًا فَقَطْ ❖ وَفِي الْجَنَازَةِ فَيُكْرَهُ اللَّغَطُ
٩٣٠. وَحَمْلُ نَارٍ، وَلَيْكُنْ مَنْ غَسَّلَا ❖ مُؤْتَمَّنَا، وَلَا تَكُنْ مُحَمَّلَا
٩٣١. جَنَازَةً إِلَّا الرَّجَالَ، وَاکْرَهَنْ ❖ مُعْصَفَرِ الْأَكْفَانِ، ثُمَّ فَضِّلَنْ
٩٣٢. عَلَى الْجَدِيدِ كَفْنَا قَدْ غُسِلَا ❖ ثُمَّ الرُّكُوبُ فِي رُجُوعِ حَصَلَا
٩٣٣. لَيْسَ بِمَكْرُوهٍ، وَلَا بِأَسْ بِأَنْ ❖ يَتَّبِعَ مُسْلِمٌ جَنَازَةً لِمَنْ
٩٣٤. كَانَ قَرِيبًا مِنْهُ كَافِرًا، وَلَا ❖ بِأَسْ إِذَا نُودِيَ لِمَيْتٍ حَصَلَا^(١)
٩٣٥. ثُمَّ صَلَاتُهُ عَلَى الْمَيْتِ لَا ❖ تَصِحُّ إِلَّا بَعْدَ أَنْ يُغَسَّلَا
٩٣٦. وَكُرِهَتْ مِنْ قَبْلِ تَكْفِينِ جَرَى ❖ وَغُسْلُ مَيْتٍ إِنْ يَكُنْ تَعَذَّرَا
٩٣٧. يُمِّمَ، ثُمَّ إِنْ تَقَدَّمَ عَلَى ❖ جَنَازَةٍ حَاضِرَةٍ فَأَبْطَلَا
٩٣٨. صَلَاتُهُ، وَسُنَّ أَنْ يُصَيِّرَا ❖ صُفُوفَهَا ثَلَاثَةً فَأَكْثَرَا
٩٣٩. وَلَوْ نَوَى مَنْ أُمَّ حَاضِرًا وَمَنْ ❖ أُمَّ نَوَى لِعَائِبٍ^(٢) فَجَوَزَنْ
٩٤٠. وَيُكْرَهُ الْمَيْتُ بِالْمَقْبَرَةِ ❖ وَفُضِّلَ الدَّفْنُ بِهَا لِلْمَيْتِ
٩٤١. وَسَتْرُ قَبْرِ الْمَيْتِ بِالثُّوبِ نُدِبَ ❖ وَالدَّفْنُ فِي التَّابُوتِ يُكْرَهُ اجْتَنِبَ
٩٤٢. إِلَّا بِأَرْضٍ رِخْوَةٍ أَوْ نَدِيَةٍ ❖ وَجَازَ دَفْنُهَا بِلَا كَرَاهِيَةٍ
٩٤٣. لَيْلًا وَوَقْتُ الْكُرْهِ لِلصَّلَاةِ ❖ إِنْ لَمْ تَحَرَّ هَذِهِ الْأَوْقَاتِ

(١) أي: لا بأس بالإعلام بموته.

(٢) في (أ): «أُمَّ لِعَائِبٍ نَوَى».

٩٤٤. وَيُكْرَهُ التَّجْصِصُ لِلْقَبْرِ، وَأَنْ ❀ يُكْتَبَ أَوْ يُنَى عَلَيْهِ، وَاكْرَهَنْ
٩٤٥. زِيَارَةَ الْقُبُورِ لِلنِّسَاءِ ❀ وَالْقَبْرَ فَاَنْدُبَ رَشَّهُ بِمَاءٍ
٩٤٦. وَوَضْعَكَ الْحَصَى عَلَى قَبْرِ نَدْبٍ ❀ وَحَجَرًا أَيْ عِنْدَ رَأْسِهِ اسْتُحِبَّ
٩٤٧. وَحَرُمَ النَّقْلُ لِمَضَرِّ آخَرًا ❀ وَقِيلَ بَلْ يُكْرَهُ إِلَّا أَنْ يُرَى
٩٤٨. بِالْقُرْبِ مِنْ مَكَّةَ أَوْ مِنْ طَيْبَةِ ❀ أَوْ بَيْتِ مَقْدِسٍ، وَنَبَشُ الْمَيِّتِ
٩٤٩. حَرُمٌ إِلَّا لِضُرُورَةٍ كَأَنْ ❀ دَفَنَتْهُ مِنْ غَيْرِ غُسْلٍ لِلْبَدَنِ
٩٥٠. وَجَازَ نَبَشُهُ إِذَا مَا وَقَعَا ❀ فِي الْقَبْرِ مَالٌ أَوْ يَكُونُ وَضِعَا
٩٥١. لِغَيْرِ قَبْلَةٍ، وَلِلتَّكْفِينِ لَا ❀ يُنَبَشُ، وَاسْنُنْ أَنْ يُعَدَّ مَأْكَلًا
٩٥٢. جَازٌ لِأَهْلِ مَيِّتٍ يُطْعَمُهُمْ ❀ لَيْلَتَهُمْ وَالْيَوْمَ مَا يُشْبِعُهُمْ



كتاب الزكاة

باب

زكاة الحيوان

٩٥٣. وَإِنَّمَا تَجِبُ مِنْهُ فِي الْغَنَمِ ❖ وَإِبِلٍ وَبَقَرٍ وَهِيَ النَّعَمُ
٩٥٤. فَخُمْسُهُ مِنْ إِبِلٍ فِيهَا يَجِبُ ❖ شَاةً، وَفِي الْعَشْرِ فِشَاتَانِ كُتِبَ
٩٥٥. كَذَا إِلَى الْعِشْرِينَ كُلَّ خُمْسَةٍ ❖ شَاةً، وَفِي خُمْسٍ وَعِشْرِينَ اثْبَتِ
٩٥٦. بِنْتٌ مَخَاضٍ، وَابْنَةٌ اللَّبُونِ فِي ❖ عَدَدِ سِتٍّ وَثَلَاثِينَ تَفِي
٩٥٧. فِي السِّتِّ بَعْدَ الْأَرْبَعِينَ حَقُّهُ ❖ إِحْدَى وَسِتِّينَ فِيهَا جَذَعُهُ
٩٥٨. وَأَوْجِبْنَ فِي السِّتِّ وَالسَّبْعِينَ ❖ بِنْتِي لَبُونٍ، ثُمَّ فِي التَّسْعِينَ
٩٥٩. مِنْ بَعْدِ أُخْرَى حَقَّتَانِ، وَمِيَهُ ❖ إِحْدَى وَعِشْرِينَ ثَلَاثٌ وَهِيَ
٩٦٠. بَنَاتُهَا مِنَ اللَّبُونِ، وَاسْتَقَرُّ ❖ فِي كُلِّ أَرْبَعِينَ مِنْهَا وَاسْتَمَرُّ
٩٦١. بِنْتُ لَبُونٍ، ثُمَّ فِي خَمْسِينَ ❖ حَقَّتْهَا، وَابْنَتُ مِنْ لَبُونِهَا
٩٦٢. قَدْ بَلَغَتْ عَامَيْنِ، ثُمَّ الْإِبْنَةُ ❖ مِنَ الْمَخَاضِ عُمْرُهَا فَسَنُهُ
٩٦٣. وَحَقُّهُ لَهَا ثَلَاثٌ، مُجْذَعُهُ ❖ فَأَرْبَعٌ، وَالشَّاةُ فَهِيَ جَذَعُهُ
٩٦٤. ضَانٍ لَهَا عَامٌ، أَوِ الثَّنِيَّةُ ❖ مِنْ مَعَزٍ بِسِتَّتَيْنِ تُنْعَتُ
٩٦٥. وَأَنْتَ بِالْخِيَارِ أَيْ بَيْنَهُمَا ❖ فِي الدَّفْعِ، وَالذِّكْرُ يُجْزَى مِنْهُمَا

٩٦٦. كَذَلِكَ تُجْزَى إِبِلَ الزَّكَاةِ عَنْ ❖ مَا دُونَ خَمْسٍ ثُمَّ عِشْرِينَ إِذْنُ
٩٦٧. فَإِنْ تَكُنْ بِنْتُ مَخَاضٍ عُدِمَتْ ❖ فَإِنْ لَبُونٌ، ثُمَّ حَيْثُ وُجِدَتْ
٩٦٨. مَعِيَّةٌ تُجْعَلُ كَالْمَعْدُومَةِ ❖ نَعَمْ وَلَا يُكَلِّفُ الْكَرِيمَةَ
٩٦٩. لَكِنَّهَا لِابْنِ لَبُونٍ تَمْنَعُ ❖ وَالْحَقُّ عَنْ بِنْتِ مَخَاضٍ مُقْنَعُ
٩٧٠. لَا عَنْ لَبُونٍ فِي الْأَصَحِّ، وَمَتَى ❖ مَا اتَّفَقَ الْفَرَضَانِ فِي مَالٍ أَتَى
٩٧١. كَمِثِّي بَعِيرِ الْمَذْهَبِ لَا ❖ تُعَيِّنُ الْحَقَاقُ فِيمَا حَصَّلا
٩٧٢. بَلْ هُنَّ أَوْ خَمْسُ بَنَاتٍ^(١) أُلْزِمَا ❖ فَإِنْ يَجِدُ بِمَالِهِ أَحَدَ مَا
٩٧٣. ذَكَرَ فَلْيُؤَخِّذْ، وَإِلَّا فَلِذَا ❖ تَحْصِيلُ مَا يَشَاؤُهُ لِيُؤَخِّذَا
٩٧٤. فَإِنْ يَجِدُهُمَا مَعًا تَقَرَّرَا ❖ إِخْرَاجُهُ الْأَغْبَطُ أَيُّ لِلْفُقَرَا
٩٧٥. فَإِنْ يَكُنْ أَخْرَجَ غَيْرُهُ فَلَا ❖ يُجْزَى إِنْ قَصَرَ سَاعٍ حَصَّلا
٩٧٦. أَوْ دَلَسَ الْمُعْطَى، وَإِلَّا أَجْزَأُ ❖ ذَاكَ الَّذِي أُعْطِيَتْهُ وَلَزِمَكَ
٩٧٧. جَبْرُ التَّفَاوُتِ بِشَقْصٍ، وَكَذَا ❖ بِالنَّقْدِ جَبْرُهُ يَجُوزُ، وَإِذَا
٩٧٨. لَزِمَهُ بِنْتُ مَخَاضٍ فَقَقَدَ ❖ تَيْكَ وَإِنَّهُ اللَّبُونُ قَدْ وَجَدَ
٩٧٩. دَفَعَهَا وَأَخَذَ الشَّاتَيْنِ أَوْ ❖ عِشْرِينَ دِرْهَمًا جِيَادًا، ثُمَّ لَوْ
٩٨٠. لَزِمَهُ بِنْتُ لَبُونٍ فَقَقَدَ ❖ تَيْكَ وَبِنْتُ لِمَخَاضٍ قَدْ وَجَدَ
٩٨١. دَفَعَهَا وَدَفَعَ الشَّاتَيْنِ أَوْ^(٢) ❖ عِشْرِينَ أَوْ دَفَعَ حِقَّةً رَأَوَا

(١) في (ب): «خمس بنات»، وبهامشها: «نسخة: لبون».

(٢) من قوله في البيت قبل السابق: «عشرين درهماً» إلى هنا ساقط من (أ).

٩٨٢. وَأَخَذَ الْعِشْرِينَ أَوْ شَاتَيْنِ ❖ وَخَيْرَ الدَّافِعِ فِي هَذَيْنِ
٩٨٣. وَفِي الصُّعُودِ وَالْهَبُوطِ الْمُمَكِّنِ ❖ يُخَيِّرُ الْمَالِكُ إِنْ لَمْ تَكُنْ
٩٨٤. إِبْلُهُ مَعِيْبَةً، وَجَوَّزَنْ ❖ صُعُودُهُ دَرَجَتَيْنِ أَوْ فَأَنْ
٩٨٥. يَنْزِلَ ثِنْتَيْنِ وَجُبْرَانَيْنِ ❖ يَأْخُذُ أَوْ فَلْيُعْطَيْنِ اثْنَيْنِ
٩٨٦. بِشَرْطِ أَنْ تَكُونَ قَدْ تَعَذَّرْتَ ❖ دَرَجَةً، ثُمَّ التَّبِيعُ قَدْ تَبَتْ
٩٨٧. بِأَنَّهُ ابْنُ سَنَةٍ، وَفِي الْبَقَرِ ❖ وَهِيَ ثَلَاثُونَ وَجُوبُهُ اسْتَقَرَّ
٩٨٨. وَفِي تَمَامِ الْأَرْبَعِينَ وَجَبَتْ ❖ مُسِنَّةٌ بِسَنَتَيْنِ نَعَتَتْ
٩٨٩. وَأَرْبَعِينَ إِنْ يَكُنْ قَدْ بَلَغَتْ ❖ غَنَمُهُ فَالْشَّاءُ فِيهَا وَجَبَتْ
٩٩٠. وَهِيَ ثَنِيَّةٌ مِنَ الْمَعَزِ أَوْ ❖ جَذَعَةٌ تَكُونُ مِنْ ضَأْنٍ، وَلَوْ
٩٩١. بَلَغَتْ الشِّيَاءُ^(١) قَدْرًا قَدْ حُسِبَ ❖ بِمِئَةِ إِحْدَى وَعِشْرِينَ يَجِبُ
٩٩٢. شَاتَانِ، ثُمَّ الْمِئَتَانِ بَعْدَهَا ❖ وَاحِدَةٌ فِيهَا ثَلَاثُ عُدَّهَا
٩٩٣. وَأَرْبَعُ الْمِئِينَ أَرْبَعُ تَجِبُ ❖ ثُمَّتَ كُلُّ مِئَةٍ شَاءَ كُتِبَ

فَصْلٌ

[فِي بَيَانِ كَيْفِيَةِ الْإِخْرَاجِ]

٩٩٤. إِنْ يَتَّحِدُ نَوْعٌ فَلِلْفَرَضِ خُذَنْ ❖ مِنْهُ فَلَوْ عَنْ مَعَزٍ أَخَذَتْ ضَأْنٌ
٩٩٥. أَوْ عَكْسَهُ جَازَ، وَلَكِنْ إِنَّمَا ❖ يَجُوزُ إِنْ رَاعَيْتَ فِيهِ الْقِيَمَا

(١) قال في مختار الصحاح (ص: ١٧١): «الشَّاءُ من الغنم تُذَكَّرُ وتؤنَّثُ... والجمعُ شِيَاءٌ - بالهاء - ؛ تقول: ثلاثُ شِيَاءٍ، إلى العَشْرِ، فإذا جاوزت العَشَرَ ؛ فبالنَّاءِ، فإذا كَثُرَتْ ؛ قيل: هذه شَاءٌ كثيرة».

٩٩٦. وَلَيْسَ تُؤْخَذُ الْمَرِيضَةُ وَلَا ❖ مَعِيَّةٌ وَلَا صَغِيرَةٌ، بَلَى
٩٩٧. مِنْ مِثْلِهَا، فَإِنْ أَخَذَهَا كُتِبَ ❖ وَذَكَرًا لَا تَأْخُذَنْ مَا لَمْ يَجِبْ
٩٩٨. أَوْ تَمَحَّضَ الذَّكُورُ، ثُمَّ لَا ❖ تُؤْخَذُ رُبِّي^(١) وَأَكُولَةٌ، بَلَى
٩٩٩. إِنْ رَضِيَ الْمَالِكُ خُذَهَا، وَإِذَا ❖ رَضِيَ أَنْ تَأْخُذَ حَامِلًا خُذَا
١٠٠٠. وَإِنْ يَكُنْ فِي الْحَيَوَانِ اشْتَرَكَا ❖ أَهْلُ زَكَاةِ زَكَاةِ الْمُشْتَرَكَا
١٠٠١. كَوَاحِدٍ، وَهَكَذَا إِنْ خَلَطَا ❖ خَلَطَ جَوَارِ زَكَاةِ الْمُخْتَلِطَا
١٠٠٢. كَرَجُلٍ، بِشَرْطٍ أَنْ يَتَّحِدَا ❖ فِي الْفَحْلِ وَالرَّاعِي وَمَوْضِعِ غَدَا
١٠٠٣. لِحَلَبٍ وَفِي الْمُرَاحِ الْمُرْبِجِ ❖ وَهَكَذَا فِي مَشْرِعٍ وَمَسْرَحٍ^(٢)
١٠٠٤. لَا نِيَّةَ الْخُلْطِ، نَعَمْ فِي الثَّمَرِ ❖ وَالزَّرْعِ وَالنَّقْدِ وَعَرْضِ الْمُتَجَرِّ
١٠٠٥. تُؤْثَرُ الْخُلْطَةُ حَيْثُ اتَّحَدَا ❖ أَيْ فِي الْجَرِينِ^(٣) وَكَذَا فِيمَنْ غَدَا
١٠٠٦. يَنْطُرُ^(٤) وَالْخَارِصُ^(٥) وَالْمَكَانُ ❖ لِلْحِفْظِ وَالْحَارِسُ وَالِدُّكَانُ

(١) قال في دقائق المنهاج (ص: ٥٤): «الرُّبِّي - بضمّ الراء وتشديد الباء ومقصورة - هي قريبة العهد بالولادة».

(٢) المُرَاح: موضعُ المبيت، والمَشْرِع: موضعُ شُرْبِ الماشية، ويُسمَّى: المَشْرَب، والمَسْرَح: هو الموضع الذي تجتمع فيه ثم تُساق إلى المَرعى. انظر: نهاية المحتاج (٦١/٣٢).

(٣) هو موضعُ تجفيفِ الثَّمار. انظر: نهاية المحتاج (٦٣/٣).

(٤) أي: الناطور، قال في تهذيب الأسماء واللغات (١٦٨/٤): «قال الجوهري: الناطرُ والناطورُ: حارسُ الكرم، قال غيره: يُقال بالطاءِ المُهملة والمُعجمة، ورجَّح الرافعي في بابِ المُساقاةِ المُهملة، وكذلك رجَّحه غيره».

(٥) المراد به هنا: المُتعهَّد، قال الصَّغَانِي في التكملة والذيل والصلة (٤/٤): «خرصتُ المال: أصلحته».

١٠٠٧. وَنَحْوُهَا، فِي نَعْمٍ لَنْ تَلْزَمَا ❀ صَدَقَةٌ إِلَّا بِشَرْطَيْنِ هُمَا
١٠٠٨. مُضِيُّ حَوْلٍ كَامِلٍ فِي الْمَلِكِ ❀ لَكِنْ نَتَاجُ لِلنَّصَابِ زَكِّي
١٠٠٩. بِحَوْلِهِ، وَصَدَّقَنْ لِقَوْلٍ ❀ مَنْ ادَّعَى النَّتَاجَ بَعْدَ الْحَوْلِ
١٠١٠. إِلَّا إِذَا أَتَاهُمْ فَلْيُحْلَفِ ❀ وَكَوْنُهَا سَائِمَةً لَمْ تُعْلَفِ
١٠١١. مُعْظَمَ حَوْلِهَا، وَحَيْثُ عُلِفَتْ ❀ بَعْلَفٍ لَوْلَاهُ قَدْ تَضَرَّرَتْ
١٠١٢. تَضَرُّرًا يَبِينُ لَمْ تَجِبْ، وَلَوْ ❀ فِي الْحَوْلِ زَالَ مِلْكُهُ وَعَادَ أَوْ
١٠١٣. بَادَلَ فِي الْحَوْلِ بِمِثْلِهِ فَذَا ❀ يَسْتَأْنِفُ الْحَوْلَ جَدِيدًا، وَإِذَا
١٠١٤. مَا اعْتَلَفَتْ سَائِمَةً أَوْ سَامَتْ ❀ بِنَفْسِهَا أَوْ حَرَّتَتْ أَوْ كَانَتْ
١٠١٥. تَعْمَلُ فِي النَّضْحِ وَنَحْوِهِ فَلَا ❀ زَكَاةَ، ثُمَّ مَالِكُ النِّعَمِ لَا
١٠١٦. يُصَدَّقَنْ فِي عَدَدِ الْمَاشِيَةِ ❀ إِلَّا إِذَا مَا كَانَ ذَا ثَقَاوَةٍ^(١)



(١) في (ب): «ثقاوة». والمقصود: أنه يُصَدَّقُ في عددها إن كان ثقة.

باب زكاة النّبات

١٠١٧. تَخْتَصُّ بِالْقُوتِ وَذَاكَ الرُّطْبُ ❖ مِنَ الثَّمَارِ وَيَلِيهِ الْعِنَبُ
١٠١٨. وَمِنْ حُبُوبِ كُلِّ مُقَاتٍ أَكِلَ ❖ بِالِاخْتِيَارِ، وَالنَّصَابُ الْمُكْتَمَلُ
١٠١٩. خَمْسَةُ أَوْسُقٍ، وَوَزْنُ الْخَمْسَةِ ❖ بِرِطْلٍ جَلَقٍ^(١) ثَلَاثُ مِئَةٍ
١٠٢٠. وَاثْنَانِ بَعْدَ أَرْبَعِينَ تَشْتَقُّ ❖ وَسِتَّةُ الْأَسْبَاعِ مِنْ رِطْلٍ ذَكَرَ
١٠٢١. وَبِالزَّيْبِ اعْتَبِرَ أَنْ تَزَيَّبَا ❖ وَالثَّمَرُ مِثْلُهُ، وَإِلَّا عِنَبَا
١٠٢٢. وَرُطْبَا، كَذَلِكَ الْحَبُّ اعْتَبِرَ ❖ صَافٍ مِنَ التَّنْبِ، وَكُلُّ مَا ادْخِرَ
١٠٢٣. فِي قَشْرِهِ كَعَلَسٍ^(٢) فَعَشْرَهُ ❖ مِنْ أَوْسُقٍ نَصَابُهُ مُعْتَبَرَةٌ
١٠٢٤. وَالْجِنْسُ بِالْجِنْسِ فَلَا يُكْمَلُ ❖ وَالنَّوْعُ بِالنَّوْعِ النَّصَابُ كَمَلُوا
١٠٢٥. وَالدَّفْعُ مِنْ كُلِّ بَقْطِهِ، فَإِنْ ❖ تَعَسَّرَ التَّقْسِيطُ فَالْإِخْرَاجُ مِنْ
١٠٢٦. وَسَطِهِ، وَالسُّلْتُ جِنْسٌ مُسْتَقِلٌ ❖ وَعَلَسٌ مِنْ نَوْعٍ حِنْطَةٍ جُعِلَ
١٠٢٧. وَلَا يُضَمُّ زَرْعٌ عَامٍ وَثَمَرٌ ❖ لَهُ إِلَى آخَرَ لَكِنْ اسْتَقَرَّ
١٠٢٨. ضَمُّ ثَمَارِ الْعَامِ بَعْضُهَا إِلَى ❖ بَعْضٍ وَلَوْ إِدْرَاكَ تَيْكَ حَصَلَا
١٠٢٩. مُخْتَلِفًا، كَذَاكَ زَرْعًا^(٣) السَّنَةِ ❖ إِنْ حَصِدَا فِي سَنَةٍ وَاحِدَةٍ

(١) قال في مختار الصحاح (ص: ٥٩): «جَلَقٌ - بالتشديد وكسر الجيم واللام - مدينة دمشق».

(٢) قال في دقائق المنهاج (ص: ٥٤): «الْعَلَسُ - بفتح اللام - صِنْفٌ مِنَ الْحِنْطَةِ، حَبَّانٌ فِي كِمَامٍ».

(٣) في (أ): «زرع».

١٠٣٠. وَالزَّرْعُ وَالثَّمَرُ مَهْمَا شَرِبَا ❖ بِمَطَرٍ فَالْعُشْرُ فِيهِ وَجَبَا
١٠٣١. وَإِنْ سُقِيَ بِالنَّضْحِ أَوْ دُولَابٍ أَوْ بِمَاءٍ اشْتَرَاهُ نِصْفُهُ رَأَوْا
١٠٣٢. أَوْ بِهِمَا سُقِيَ سَوَاءً قَدْ وَجَبَ ❖ ثَلَاثَةُ الْأَرْبَاعِ، ثُمَّ إِنْ غَلَبَ
١٠٣٣. أَحَدُ ذَيْنِ قُسْطَنَ عَلَيْهِمَا ❖ أَيْ بِاعْتِبَارِ مَا بِهِ الزَّرْعُ نَمَا
١٠٣٤. وَحَصَلَ الْعَيْشُ لَهُ، وَمَا شَرِبَ ❖ بِالْقَنَوَاتِ أَوْ عُرُوقِهِ يَجِبُ
١٠٣٥. مِغْسَاؤُهُ^(١)، ثُمَّ الزَّكَاةُ وَجَبَتْ ❖ أَيْ بِاشْتِدَادِ الْحَبِّ، ثُمَّ لَزِمَتْ
١٠٣٦. إِذَا بَدَأَ الصَّلَاحُ فِي الثَّمَارِ ❖ وَسُنَّ خَرْصُ^(٢) ثَمَرِ الْأَشْجَارِ
١٠٣٧. عَلَى الَّذِي مَلَكَهَا إِذَا بَدَأَ ❖ صَلاَحُهَا، وَفَرْدُ خَارِصٍ غَدَا
١٠٣٨. يَكْفِي إِذَا مَا كَانَ حُرًّا ذَكَرَا ❖ عَدْلًا، وَيَنْقَطِعُ حَقُّ الْفُقَرَا
١٠٣٩. بِالْخَرْصِ مِنْ عَيْنِ الثَّمَارِ ثَمًّا ❖ فِي ذِمَّةِ الْمَالِكِ يَبْقَى حَتَمًا
١٠٤٠. يُخْرِجُهُ إِنْ جَفَّ حَيْثُ حَصَلَ ❖ تَضَمُّنُهُ مُصَرِّحًا وَقَبِيلًا
١٠٤١. ثُمَّ إِذَا ضُمَّتْهُ يَجُوزُ لَكَ ❖ تَصَرُّفُ فِيهِ، وَإِنْ قَالَ: «هَلَكَ
١٠٤٢. بِسَبَبٍ يَخْفَى» كَمِثْلِ السَّرِقَةِ ❖ أَوْ «ظَاهِرٍ» عُرِفَ ذَلِكَ صَدَقَهُ
١٠٤٣. مَعَ الْيَمِينِ، وَإِذَا لَمْ يُعْرِفِ ❖ نَفْسُ ادِّعَاءِ ظَاهِرٍ لَمْ تَكْتَفِ
١٠٤٤. بِحَلْفٍ بَلِ اطْلُبَنَّ الْبَيِّنَةَ ❖ مِنْهُ عَلَى مَا قَالَهُ وَيَبَيِّنُهُ

(١) أي: يجبُ فيه العُشْرُ.

(٢) الْخَرْصُ: حَزْرٌ - أي: تخمينٌ وتقديرٌ - ما على النَّخْلِ من الرُّطْبِ تمرًا. انظر: دقائق المنهاج (ص:



١٠٤٥. ثُمَّ إِذَا أَقَامَهَا صُدَّقَ فِي ۖ هَلَاكِهِ بِهِ بِنَفْسِ الْحَلِفِ
 ١٠٤٦. وَغَلَطَ الْخَارِصِ إِنَّهُ هُوَ ادَّعَى ۖ بِمَا غَدَا مُحْتَمَلًا فَلْيُسْمَعَا
 ١٠٤٧. وَهَكَذَا إِنَّ ادَّعَى الْحَيْفَ ، وَلَا ۖ يُقْبَلُ إِنَّ لَمْ يَكُ ذَا مُحْتَمَلًا



باب زكاة النّقد

١٠٤٨. فِي مِئَتِي دِرْهَمٍ النَّصَابُ قَدْ ❖ كَمَلَ مِنْ خَالِصِ فِضَّةٍ وَجَدَ
١٠٤٩. وَذَهَبٍ عِشْرُونَ مِثْقَالًا حُسْبٌ ❖ نِصَابُهُ، وَرُبُعُ الْعُشْرِ يَجِبُ
١٠٥٠. إِنْ بَلَغَاهُ خَالِصَيْنِ فَأَشْتَرِطُ ❖ ثُمَّ الْإِنَاءُ مِنْهُمَا إِنْ يَخْتَلِطُ
١٠٥١. وَجَهْلَ الْأَكْثَرِ زَكَاةُ الْأَكْثَرِ ❖ تَبَرًّا^(١) وَفِضَّةً إِذَا تَحَيَّرَا
١٠٥٢. أَوْ فَلْيُمَيِّزْهُ، وَمَا حَرُمَ مِنْ ❖ حَلِيِّ وَغَيْرِهِ يُزَكَّى، ثُمَّ إِنْ
١٠٥٣. يَتَّخِذُ الرَّجُلُ خَلْخَالَ بِلَا ❖ قَصْدٍ أَوْ اتَّخَذَهُ قَصْدًا عَلَى
١٠٥٤. أَنْ يُؤْجَرَ الْخِلْخَالُ مِمَّنْ حَلَّ لَهُ ❖ فَلَا زَكَاةَ، ثُمَّ جَوْزُ أَنْمَلَهُ
١٠٥٥. مِنْ ذَهَبٍ لِرَجُلٍ، وَحَلَّلٍ ❖ سِنًّا، وَحَرَّمُ إِضْبَعًا لِلرَّجُلِ
١٠٥٦. وَسِنْ خَاتَمٍ^(٢) كَذَا، وَحَلَّلٍ ❖ مِنْ فِضَّةٍ تَخْتُمَا لِلرَّجُلِ
١٠٥٧. وَحَلِيَّةٌ لِأَلَةِ الْحَرْبِ تَحِلُّ ❖ مِنْ فِضَّةٍ كَالسِّيفِ، لَا مَا لَا جُعِلَ
١٠٥٨. لِلنِّسَةِ كَالسَّرَجِ وَاللِّجَامِ، لَا ❖ لِمَرْأَةٍ بَلْ لِلرِّجَالِ حُلًّا
١٠٥٩. وَحَلَّ لِلْمَرْأَةِ حَلِيِّ مِنْهُمَا ❖ وَكُلُّ مَنْسُوجٍ يَكُونُ بِهِمَا
١٠٦٠. مِنْ غَيْرِ إِسْرَافٍ، فَفِي سَوَارٍ ❖ يَبْلُغُ وَزْنًا مِئَتِي دِينَارٍ

(١) أي: ذهبًا.

(٢) قال في نهاية المحتاج (٩٢/٣): «المراد به: الشُّعْبَةُ التي يَسْتَمْسِكُ الفِضَّ بها».



١٠٦١. يَلْزَمُهَا الزَّكَاةُ، ثُمَّ حَلَّ ﷻ تَحْلِيَةَ الْمُصْحَفِ أَيِّ لِلرَّجُلِ

١٠٦٢. بِفِضَّةٍ، وَلِلنِّسَاءِ بِالذَّهَبِ ﷻ وَفِضَّةٍ، وَلَا زَكَاةَ تُكْتَسَبُ

١٠٦٣. فِي سَائِرِ الْجَوْهَرِ، ثُمَّ الشَّرْطُ فِي ﷻ زَكَاةِ هَذَا النَّقْدِ حَوْلُهُ الْوَفِيُّ



باب

زكاة المعدن والركاز

١٠٦٤. مَنْ كَانَ لِلْفِضَّةِ أَوْ لِلذَّهَبِ ❖ مُسْتَخْرِجًا مِنْ مَعْدِنٍ فَأَوْجِبِ عَلَيْهِ رُبْعَ عَشْرِهِ، وَالْحَوْلَ لَا ❖ تَشْتَرِطَنَّ، بَلِ النَّصَابُ كَمَلًا^(١)
١٠٦٥. وَضُمَّ بَعْضُهُ إِلَى بَعْضٍ إِذَا ❖ تَتَابَعَ الْعَمَلُ فِيهِ، وَكَذَا لَيْسَ بِشَرْطٍ اتِّصَالِ النَّيْلِ، ثُمَّ ❖ إِنْ قُطِعَ الْعَمَلُ بِالْعُذْرِ تَضُمُّ^(٢)
١٠٦٦. نَعَمْ وَإِلَّا لَا يُضْمُّ الْأَوَّلُ ❖ لِلثَّانِ بَلْ بِالْعَكْسِ فِيهِ يُفْعَلُ^(٣)
١٠٦٧. كَمَا يَضُمُّ مَا أَصَابَهُ إِلَى ❖ مِلْكٍ بغيرِ مَعْدِنٍ لِيَكْمُلَا
١٠٦٨. بِهِ النَّصَابُ، وَالرَّكَازُ الْخُمُسُ فِي ❖ نِصَابِهِ الْكَامِلُ، ثُمَّ لِيُصْرَفَ
١٠٦٩. فِي مَصْرِفِ الزَّكَاةِ، وَالرَّكَازُ مَا ❖ وَجِدَ نَقْدًا جَاهِلِيًّا عَلِمَا
١٠٧٠. وَشَرْطُهُ النَّصَابُ وَالنَّقْدُ، فَلَا ❖ تَشْتَرِطَنَّ فِيهِ حَوْلًا كَمَلًا
١٠٧١. فَإِنْ وَجَدَتْ ضَرْبَ إِسْلَامٍ عَلِمَ ❖ مَالِكُهُ فَهُوَ لِمَالِكٍ حَتِّمَ
١٠٧٢. نَعَمْ وَإِلَّا لِقَطْعَةٍ، وَإِنْ جُهِلَ ❖ مِنْ أَيِّ ضَرْبٍ فَهُوَ لِقَطْعَةٍ جُعِلَ
١٠٧٣. وَإِنَّمَا يُلْزَمُ بِالزَّكَاةِ ❖ مَنْ وَجَدَ الرَّكَازَ فِي مَوَاتٍ^(٤)

(١) في النسختين: «كَمَلًا».

(٢) في (ب): «فَضُمَّ»، وبهامشها: «نسخة: يضم».

(٣) في (ب): «يُفْعَلُ».

(٤) في (أ): «الموات».



١٠٧٦. أَوْ مِلْكٍ أَحْيَاهُ كَذَا فَاشْتَرِطَهُ ❖ فَإِنْ تَجَدَّ فِي مَسْجِدٍ فَلَقَطَهُ
١٠٧٧. أَوْ مِلْكٍ شَخْصٍ فَادَّعَاهُ فَهُوَ لَهُ ❖ نَعَمْ وَإِلَّا فَهُوَ مِلْكُ اجْعَلَهُ
١٠٧٨. أَيْ لِلَّذِي مِلْكٌ مِنْهُ ذَلِكَ ❖ وَهَكَذَا حَتَّى انْتَهَى لِلْمَالِكِ
١٠٧٩. الْأَوَّلِ الْمُحْيِي، وَلَوْ تَنَازَعَهُ ❖ بَائِعُهُ وَمُشْتَرٍ مُنَازَعَهُ
١٠٨٠. أَوْ مُسْتَعِيرٌ وَمُعِيرٌ صُدَّقَا ❖ ذُو الْيَدِ بِالْيَمِينِ فِيمَا نَطَقَا

فَصْلٌ

[في أحكام زكاة التجارة]

١٠٨١. الْحَوْلُ شَرْطٌ لِرِّكَاءِ الْمُتَجَرِّ ❖ وَآخِرَ الْحَوْلِ النَّصَابُ اعْتَبِرَ
١٠٨٢. لَكِنْ خِلَالَ الْحَوْلِ لَوْ رُدَّ إِلَى ❖ نَقْدٍ وَمَا كَانَ النَّصَابُ كَمَلًا
١٠٨٣. ثُمَّ اشْتَرَيْتَ سِلْعَةً بِهِ انْقَطَعَ ❖ وَمُبْتَدَأَ الْحَوْلِ مِنَ الشَّرَا وَقَعَ
١٠٨٤. وَحَيْثُ تَمَّ الْحَوْلُ وَالْعَرْضُ غَدًا ❖ قِيمَتُهُ دُونَ النَّصَابِ يُبْتَدَأُ^(١)
١٠٨٥. وَبَطَلَ الْأَوَّلُ، ثُمَّ النَّيِّهُ ❖ تَجْعَلُ^(٢) عَرْضَ مُتَجَرِّ لِلْقَيْئِ
١٠٨٦. وَلَا يَصِيرُ الْعَرْضُ لِلْمُتَجَرِّ مَا ❖ لَمْ تَقْتَرِنْ نِيَّتَهَا تَحْتَمًا
١٠٨٧. بِكَسْبِهِ بِعَوْضٍ مِثْلِ الشَّرَا ❖ وَالْمَهْرِ وَالْعَوْضِ^(٣) عَنْ خُلْعٍ جَرَى
١٠٨٨. لَا بِالَّذِي يُرَدُّ بِالْعَيْبِ وَلَا ❖ بِهَبَةٍ وَلَا اخْتِطَابٍ حَصَلَا

(١) بهامش (ب): «أي: الحول».

(٢) في النسختين: «تُجْعَل».

(٣) في (ب): «والتعويض».

١٠٨٩. ثُمَّ يَنْقُدِ بَلْغَ النَّصَابِ إِنْ ❀ مَلَكَتْ عَرَضًا كَانَ حَوْلَ ذَلِكَ مِنْ
١٠٩٠. حِينَ مَلَكَتْ نَقْدَهُ مُعْتَبَرًا ❀ أَوْ فَيَدُونِهِ فَمِنْ حِينَ الشَّرَا
١٠٩١. أَوْ فَبِعَرَضٍ قَيْتَةٍ تَقَرَّرًا ❀ حَوْلَ لَهُ مِنْ حِينَ مَا كَانَ الشَّرَا^(١)
١٠٩٢. فِي الْحَوْلِ ضَمَّ الرَّبْحَ لِلْأَصْلِ إِذَا ❀ لَمْ يَكُنْ نَصْرَ الرَّبْحِ، لَا إِنْ نَصْرَ ذَا
١٠٩٣. وَوَلَدَ الْعَرَضِ وَثَمَرُ مَا اتَّجَرَ ❀ بِهِ مِنَ الْمَالِ فَحَوْلُهُ اعْتَبِرَ
١٠٩٤. بِحَوْلِ أَصْلِهِ، وَرُبْعُ عَشْرِ مَا ❀ يَكُونُ قِيمَةً لَهُ قَدْ لَزِمَا
١٠٩٥. فَإِنْ مَلَكَتْهُ يَنْقُدِ قَوْمًا ❀ بِهِ، نَعَمْ أَوْ فَبِعَرَضٍ قَوْمًا
١٠٩٦. بِمَا تَرَى يَغْلِبُ مِنْ نَقْدِ الْبَلَدِ ❀ فَإِنْ يَكُنْ غَلَبَ نَقْدَانِ وَقَدْ
١٠٩٧. بَلَغَ بِالْوَاحِدِ أَغْنَى مِنْهُمَا ❀ كُلَّ النَّصَابِ فِيهِ فَقَوْمًا
١٠٩٨. أَوْ بِهِمَا بَلَغَ مَا قَدْ ذُكِرَا ❀ قَوْمَ بِالْأَنْفَعِ أَيْ لِلْفُقَرَا
١٠٩٩. وَأَوْجِبَنْ فِطْرَةَ عَبْدِ التَّجَرِّ مَعَ ❀ زَكَاتِهَا، وَالْعَرَضُ لَوْ كَانَ وَقَعَ
١١٠٠. سَائِمَةً وَكَمَلَ النَّصَابُ مِنْ ❀ إِحْدَى الزَّكَاتَيْنِ فَأَوْجِبَهَا، فَإِنْ
١١٠١. تَكَمَّلَا فَالْعَيْنَ زَكَّ، وَعَلَى ❀ مَالِكَ مَالٍ لِقِرَاضٍ حَصَلَا
١١٠٢. تَجِبُ فِي الْجَمِيعِ ثُمَّ حُسِبَتْ ❀ مِنْ رِبْحِ مَالِهِ إِذَا مَا أُخْرِجَتْ



(١) سقط هذا البيت من (أ).

باب زكاة الفطر

١١٠٣. بِأَوَّلِ مِنْ لَيْلَةِ الْعِيدِ تَجِبُ ❖ وَدَفْعُهَا قَبْلَ صَلَاتِهِ نُدِبُ
١١٠٤. نَعَمْ وَتَأْخِيرُ لَهَا قَدْ حُرِّمَ ❖ عَنْ يَوْمِهِ، وَكَافِرٌ لَنْ يُلْزَمَ
١١٠٥. بِهَا، بَلَى عَنْ الْقَرِيبِ الْمُسْلِمِ ❖ وَعَبْدِهِ الْمُسْلِمِ، قُلْ لَمْ تُلْزَمْ
١١٠٦. مُكَاتَبًا وَلَا رَقِيقًا، وَالَّذِي ❖ حُرِّرَ بَعْضُهُ بِقَسْطِهِ خُذِ
١١٠٧. وَفَرَضُهَا لَا يُلْزَمُ الْمُعْسِرَ، بَلْ ❖ يَوْمًا وَلَيْلَةً لِعِيدٍ إِنْ فَضَّلَ^(١)
١١٠٨. عَنْ قُوْتِهِ وَقُوْتِ مَنْ قَدْ لَزِمَهُ ❖ كُلَّفَتْهُمْ شَيْءٌ فَذَاكَ لَزِمَهُ
١١٠٩. إِنْ كَانَ ذَاكَ فَاضِلًا عَنْ مَسْكَنِ ❖ وَخَادِمٍ يَحْتَاجُهُ فِي الْأَحْسَنِ^(٢)
١١١٠. وَكُلُّ شَخْصٍ لَزِمَتْهُ فِطْرَتُهُ ❖ تَلْزَمُهُ فِطْرَةٌ مَنْ مَوْتَتْهُ
١١١١. وَاجِبَةٌ عَلَيْهِ، لَكِنْ مَا لَزِمَ ❖ إِخْرَاجُهَا عَمَّنْ يَكْفُرُهُ عِلْمُ
١١١٢. وَالْعَبْدُ لَا يُلْزَمُ أَنْ يُخْرِجَ عَنْ ❖ زَوْجَتِهِ الْقَنَّةِ، بَلْ لِيُلْزَمَنَّ
١١١٣. بِفَرَضِهَا سَيِّدُهَا إِنْ أَعْسَرَ ❖ بِفَرَضِهَا زَوْجٌ غَدَا مُحَرَّرًا
١١١٤. وَزَوْجٌ حُرٌّ إِذَا مَا أَعْسَرَ ❖ تَلْزَمُهَا، وَذَاكَ «يَحْيَى» لَا يَرَى
١١١٥. وَلَمْ تَجِبْ فِطْرَةُ زَوْجَةِ الْأَبِ ❖ عَلَى ابْنِهِ، ثُمَّ عَلَيْهِ أَوْجِبُ

(١) في (ب): «في اليوم والليلة للعید ان فضل».

(٢) بهامش (ب): «أي: الأصح».

١١١٦. إِخْرَاجَهَا عَنْ عَبْدِهِ الْمُتَقَطِّعِ ❖ خَبَرُهُ وَتَيْكَ فِي الْحَالِ اذْفَعِ
١١١٧. وَمُوسِرٌ بِبَعْضِ صَاعٍ لَزِمَهُ ❖ أَوْ أَصْعَ فَنَفْسُهُ مُقَدَّمَةٌ
١١١٨. وَبَعْدَهُ الزَّوْجَةُ، وَالصَّغِيرُ ❖ مِنْ وَلَدِهِ مِنْ بَعْدُ لَا الْكَبِيرُ
١١١٩. ثُمَّ أَبَوُهُ، ثُمَّ أُمُّ تَبْدُو ❖ ثُمَّ كَبِيرُ وَلَدِهِ مِنْ بَعْدُ
١١٢٠. وَالصَّاعُ بِالذَّرْهَمِ سِتُّ مِئَةٍ ❖ بَعْدَ الثَّمَانِينَ وَبَعْدَ الْخَمْسَةِ
١١٢١. وَخَمْسَةِ الْأَسْبَاعِ أَيْ مِنْ دِرْهَمٍ ❖ هَذَا اخْتِيَارُ «النَّوَوِيِّ» الْأَعْلَمِ
١١٢٢. وَجِنْسُهَا قُوتٌ غَدَا مُعَشَّرًا ❖ وَهَكَذَا الْأَقْطُ لَكِنْ أُمْرًا
١١٢٣. أَنْ يُخْرِجَ الْفِطْرَةَ مِنْ قُوتِ الْبَلَدِ ❖ وَأَجْزَاءُ الْأَعْلَى عَنِ الْأَدْنَى وَسَدُّ
١١٢٤. وَاعْتَبَرُوا الْأَعْلَى بِمَا يَزِيدُ فِي ❖ كَثْرَةِ الْإِفْتِيَاتِ لَا بِالشَّرْفِ^(١)
١١٢٥. فَالْبُرُّ خَيْرٌ مِنْ أُرْزٍ وَكَذَا ❖ خَيْرٌ مِنَ التَّمْرِ، وَتَمْرٌ أَحَدًا
١١٢٦. خَيْرٌ مِنَ الزَّيْبِ، ثُمَّ التَّمْرُ لَا ❖ يَأْخُذُهُ عَنِ الشَّعِيرِ بَدَلًا
١١٢٧. وَإِنْ يَكُنْ فِي مِصْرِهِ أَقْوَاتٌ ❖ وَلَيْسَ فِيهَا غَالِبٌ يُقْتَاتُ
١١٢٨. تَخَيَّرَ الْمُخْرِجُ، وَالَّذِي يَجِبُ ❖ فِي فِطْرَةِ حَبِّ سَلِيمٍ لَمْ يَعْصِ
١١٢٩. وَمُوسِرٌ مَعَ مُعْسِرٍ إِنْ اشْتَرَكَ ❖ فِي الْعَبْدِ فَالْمُوسِرُ زَكَّى مَا مَلَكَ



(١) بهامش (ب): «أي: شرف القيمة».



باب

مَنْ تَلَزَمَهُ الزَّكَاةُ وَمَا تَجِبُ فِيهِ

١١٣٠. شَرَطُ الْوُجُوبِ لِزَكَاةِ الْمَالِ أَنْ ❖ يَكُونَ حُرًّا مُسْلِمًا، وَلْيُلْزَمَنَّ
 ١١٣١. بِفَرْضِهَا الْمُزْتَدُّ إِنْ أَبْقِيَ عَلَى ❖ مِلْكٍ لَهُ، دُونَ الْمُكَاتَبِ فَلَا
 ١١٣٢. وَمَالِكَ بِنَعْضِهِ الْمُحَرَّرِ ❖ كُلَّ النَّصَابِ فِيهَا فُلُؤْمَرٍ
 ١١٣٣. وَلْتَجِبَنَّ فِي ضَائِعٍ وَمَا غُصِبَ ❖ كَذَاكَ فِي الْمَجْحُودِ، لَكِنْ لَا يَجِبُ
 ١١٣٤. إِخْرَاجُهَا مَا لَمْ تُعَدَّ لِلْمَالِكِ ❖ وَالْمُشْتَرِي مِنْ قَبْلِ قَبْضِ ذَلِكَ
 ١١٣٥. وَغَائِبٌ فِي الْحَالِ حَيْثُ قَدَرَا ❖ عَلَيْهِ، لَكِنْ إِنْ يَكُنْ تَعَذَّرَا
 ١١٣٦. فَهُوَ كَمَغْضُوبٍ، فَحَيْثُ كَانَا ❖ الدَّيْنُ غَيْرَ لَازِمٍ أَوْ بَانَا
 ١١٣٧. مَا شِئَةً فَلَا يُزَكَّاهُ أَحَدٌ ❖ فَإِنْ يَكُنْ نَقْدًا أَوْ الْعَرْضُ وَقَدْ
 ١١٣٨. حَلَّ وَلَكِنْ أَخَذَهُ تَعَسَّرَا ❖ فَهُوَ كَمَغْضُوبٍ، فَإِنْ تَسَّسَرَا
 ١١٣٩. فَلْتَجِبَنَّ فِي الْحَالِ، أَوْ تَأَجَّلَا ❖ فَهُوَ كَمَغْضُوبٍ، نَعَمْ وَالْدَّيْنُ لَا
 ١١٤٠. يَمْنَعُ مِنْ وَجُوبِهَا، فَلَوْ حُجِرَ ❖ عَلَيْهِ مِنْ أَجْلِ دَيْنٍ تَسْتَقَرُّ
 ١١٤١. فَحَالَ حَوْلٌ وَهُوَ فِي الْحَجَرِ وَقَعَ ❖ فَهُوَ كَمَغْضُوبٍ، وَلَوْ كَانَ اجْتَمَعَ
 ١١٤٢. فَرَضُ الزَّكَاةِ مَعَ دَيْنٍ قُدِّمَتْ ❖ وَإِنْ تَكُنْ غَنِيمَةً مَا قُسِمَتْ
 ١١٤٣. وَاخْتَارَ أَنْ يَمْلِكَهَا مَنْ غَنِمَا ❖ مِنْ أَهْلِهَا مِنْ قَبْلِ أَنْ تُقْتَسَمَا
 ١١٤٤. وَبَعْدَهُ حَوْلٌ مَضَى مُكْمَلًا ❖ وَالْكُلُّ صِنْفٌ زَكَاةً حَصَلَا

١١٤٥. ثُمَّ نَصِيبُ كُلِّ شَخْصٍ بَلَّغَا ❖ نَصَابُهَا أَوْ الْجَمِيعُ الْمَبْلَغَا
 ١١٤٦. فِي مَوْضِعٍ ثُبُوتُ خُلْطَةٍ كُتِبَ ❖ فِيهِ فَأَوْجِبُهَا، وَإِلَّا لَمْ تَجِبْ
 ١١٤٧. مَنْ أَصْدَقَتْ سَائِمَةً نَصَابًا ❖ مُعَيَّنًا لِرْمَهِهَا إِيْجَابًا
 ١١٤٨. زَكَاتُهُ إِنْ كَانَ حَوْلُ تَمَّا ❖ مِنْ حِينِ مَا قَدْ أَصْدَقْتَهُ حَتْمًا

فَصْلٌ

[فِي أَدَاءِ الزَّكَاةِ، وَتَعْجِيلِهَا]

١١٤٩. وَهِيَ عَلَى الْفَوْرِ مَعَ الْإِمْكَانِ ❖ تَجِبُ، وَالِدَفْعُ إِلَى السُّلْطَانِ
 ١١٥٠. جَازَ كَذَا التَّوَكُّيلُ وَالِدَفْعُ إِلَى ❖ مَنْ يَسْتَحِقُّهَا، وَعَدُّوا الْأَفْضَلَ
 ١١٥١. دَفْعًا إِلَى السُّلْطَانِ إِنْ كَانَ وَصِفَ ❖ بِالْعَدْلِ، لَا الَّذِي بِجَوْرِ قَدْ عُرِفَ
 ١١٥٢. وَتَجِبُ النَّيَّةُ فَلْيُعَيَّنَنَّ ❖ فَرَضَ زَكَاتِ الْمَالِ أَوْ فَلْيُنَوِّينَ
 ١١٥٣. بِأَنَّ مَا يَدْفَعُ فَرَضُ الصَّدَقَةِ ❖ وَ«فَرَضُ مَالِي» مَا كَفَى إِذْ فَرَّقَهُ
 ١١٥٤. وَلَوْ نَوَى مُعَيَّنًا لَنْ يَقَعَا ❖ عَنْ غَيْرِهِ، ثُمَّ الْوَلِيُّ إِنْ دَفَعَا
 ١١٥٥. يُلْزَمُ بِالنِّيَّةِ إِنْ أَخْرَجَ عَنْ ❖ صَبِيٍّ أَوْ مَنْ جُنَّ، ثُمَّ لَتَكْفِيَنَّ
 ١١٥٦. نِيَّةُ مَنْ وَكَّلَ عِنْدَ الصَّرْفِ ❖ إِلَى وَكِيلِهِ، كَذَلِكَ تَكْفِيَنَّ
 ١١٥٧. يَبْتِهَا عِنْدَ الْإِمَامِ، ثُمَّ لَا ❖ تُجْزَى نِيَّةُ إِمَامٍ حَصَلَا
 ١١٥٨. إِلَّا إِذَا أَخَذَهَا مِنْ مُمْتَنِعٍ ❖ تَلْزَمُهُ ثُمَّ كَفَتْ لِمَا دُفِعَ
 ١١٥٩. ثُمَّ عَلَى مَلِكٍ نَصَابُهَا فَلَا ❖ يَصِحُّ لِلزَّكَاةِ أَنْ تُعْجَلَا



١١٦٠. وَجَازَ قَبْلَ الْحَوْلِ تَعْجِيلٌ، وَلَا ❖ يَجُوزُ لِلْعَامِينَ أَنْ تُعَجَّلَا
١١٦١. وَفِطْرَةٌ تَعْجِيلُهَا فَجَوْرٌ ❖ أَوَّلَ شَهْرِ رَمَضَانَ وَامْنَعَنَّ
١١٦٢. تَعْجِيلُهَا مِنْ قَبْلِهِ، وَقَبْلَ أَنْ ❖ يَتَدُوَّ صَلاَحُ ثَمَرٍ وَالْحَبُّ لَنْ
١١٦٣. يَجُوزَ إِخْرَاجُ الزَّكَاةِ مُطْلَقًا ❖ وَشَرْطُ إِجْرَاءِ الْمُعَجَّلِ بَقَا
١١٦٤. مُعَجَّلٍ أَهْلٍ وَجُوبِهَا إِلَى ❖ آخِرِ حَوْلٍ كَانَ فِيهِ عَجَلًا
١١٦٥. وَأَنْ يَكُونَ قَابِضٌ ذِي النِّفْقَةِ ❖ آخِرَ حَوْلٍ مُسْتَحَقَّ الصَّدَقَةِ
١١٦٦. لَكِنْ غِنَاهُ بِزَكَاةٍ تَحْصُلُ ❖ غَيْرُ مُضِرٍّ، وَالَّذِي يُعَجَّلُ
١١٦٧. إِنْ لَمْ يَقَعْ زَكَاةً اسْتِرْدَا ❖ إِنْ كَانَ قَدْ شَرَطَ أَنْ يُرَدًّا
١١٦٨. إِنْ عَارِضٌ مَنَعَ مِنْ أَنْ تَقَعَا ❖ نَفْسُ زَكَاةٍ وَكَذَا إِنْ دَفَعَا
١١٦٩. فَقَالَ: «خُذْ زَكَاتِي الْمُعَجَّلَةَ» ❖ فَقَطْ لَهُ اسْتِرْدَادُ مَا قَدْ عَجَّلَهُ
١١٧٠. ثُمَّ إِذَا التَّعْجِيلُ لَمْ يُذَكَّرْ وَمَا ❖ عَرَفَ قَابِضٌ بِهِ وَعَلِمَا
١١٧١. لَمْ تُسْتَرَدَّ، وَإِذَا مَا اخْتَلَفَا ❖ فِي مُثَبِّتِ اسْتِرْدَادِهَا وَحَلَفَا
١١٧٢. قَابِضُهَا فَبِالْيَمِينِ صَدَّقَهُ ❖ ثُمَّ إِذَا اسْتِرْدَادُ تَيْكَ الصَّدَقَةِ
١١٧٣. ثَبَتَ لَكِنْ تَلَفَ الْمُعَجَّلُ ❖ ضَمِنَهَا الَّذِي لَهُ تَعْجَلُ
١١٧٤. وَاعْتَبِرَنَّ قِيَمَتَهُ يَوْمَ قَبِضٍ ❖ فَإِنْ يَكُنْ نَقْصٌ فَلَا أَرَشَ فُرِضَ
١١٧٥. وَإِنْ تَكُنْ زِيَادَةٌ قَدْ حَصَلَتْ ❖ فِيهِ فَلَا تُرَدُّ حَيْثُ انْفَصَلَتْ
١١٧٦. وَإِنْ يُؤَخَّرَ بَعْدَ أَنْ تَمَكَّنَا ❖ إِخْرَاجَهَا وَجَبَ أَنْ يُضْمَنَا
١١٧٧. وَبَعْضُهُ قَبْلَ التَّمَكُّنِ إِذَا ❖ تَلَفَ فَالْبَاقِي بِقِسْطٍ أُخِذَا

كتاب الصيام

١١٧٨. بِرُؤْيَا الْعَدْلِ الْهَلَالِ أَثْبِتَ ❖ شَهْرَ الصَّيَامِ لَا بِقَوْلِ الْمَرْأَةِ
 ١١٧٩. وَالْعَبْدِ ثُمَّ بِثَلَاثِينَ مَضَتْ ❖ مِنْ شَهْرِ شَعْبَانَ الصَّيَامُ قَدْ ثَبَتَ
 ١١٨٠. ثُمَّ بِقَوْلِ الْعَدْلِ حَيْثُ صُمْنَا ❖ عَشْرِينَ مَعَ عَشْرَةِ أَفْطَرْنَا
 ١١٨١. وَإِنْ رُؤْيَى بِلَدَةٍ فَقَدْ لَزِمَ ❖ أَهْلَ الْقَرِيبِ لَا الْبَعِيدِ مَا حُكِمَ
 ١١٨٢. وَاعْتَبَرُوا الْبُعْدَ مَدَى قَصْرِ سُعْيٍ ❖ وَقَالَ «يَحْيَى» بِاخْتِلَافِ الْمَطْلَعِ
 ١١٨٣. ثُمَّ إِذَا لَمْ تُوجِبِ الْحُكْمَ عَلَى ❖ مِضَرٍ وَمِنْ بِلَدَةٍ رُؤْيَا إِلَى
 ١١٨٤. ذَلِكَ سَارَ وَافَقَ الصَّيَامَا ❖ فِي الصَّوْمِ آخِرًا وَمَعَهُمْ صَامَا
 ١١٨٥. وَإِنْ يَكُنْ سَافِرًا مِمَّا بَعْدَا ❖ لِبِلَدِ الرُّؤْيَا فَلْيُعَيِّدَا
 ١١٨٦. إِنْ عَيَّدُوا وَلْيَقْضِ يَوْمًا، وَمَتَى ❖ مُعَيِّدًا أَصْبَحَ ثُمَّ أَتَى
 ١١٨٧. بَعِيدَةً وَأَهْلَهَا فِي الصَّوْمِ ❖ وَجَدَهُمْ أَمْسَكَ بَاقِيَ الْيَوْمِ

فصل

[في أركان الصوم، وشروط صحته

من حيث الفعل والفاعل والوقت]

١١٨٨. وَاشْتَرَطْنُ فِي صَوْمِ فَرَضٍ نِيَّةٌ ❖ تُعَيِّنُ الْفَرَضَ مَعَ الْفَرْضِيَّةِ^(١)
 ١١٨٩. بَيَّتَهَا، وَالتَّفْلُ إِنْ نَوَاهُ ❖ قَبْلَ زَوَالِ الشَّمْسِ قَدْ كَفَّاهُ

(١) المعتمد أنه لا تشترط نية الفرضية. انظر: تحفة المحتاج (٣/٣٩١)، ونهاية المحتاج (٣/١٦١).

١١٩٠. وَلَوْ نَوَى صَوْمَ غَدٍ إِنْ يَكُنْ ❖ مِنْ رَمَضَانَ لَمْ يَقَعْ عَمَّا عُنِيَ
١١٩١. إِلَّا إِذَا أَخْبَرَهُ مَنْ يَثِقُ ❖ بِقَوْلِهِ مِنْ مَرَأَةٍ تُصَدِّقُ
١١٩٢. أَوْ صَبِيَّةٍ أَوْ فَرَقِيقٍ وَاعْتَقَدَ ❖ كَوْنَ غَدٍ مِنْ رَمَضَانَ فَاجْتَهَدَ
١١٩٣. وَلَوْ نَوَى آخِرَهُ إِنْ يَكُنْ ❖ مِنْهُ فَكَانَ فَلْيَقَعْ عَمَّا عُنِيَ
١١٩٤. وَفِي اشْتِبَاهٍ فَيَصُومُ شَهْرًا ❖ بِالِاجْتِهَادِ، ثُمَّ إِنْ تَحَرَّى
١١٩٥. وَيَعْدَ شَهْرٍ رَمَضَانَ اتَّفَقَا ❖ صِيَامُهُ أَجْزَأُهُ مُحَقَّقًا
١١٩٦. وَحَائِضٌ قَبْلَ انْقِطَاعِ مَا مَنَعَ ❖ نَوْتِ صِيَامًا لِغَدٍ ثُمَّ انْقَطَعَ
١١٩٧. لَيْلًا يَصِحُّ صَوْمُهَا إِنْ تَمَّا ❖ فِي اللَّيْلِ أَكْثَرُ لِحَيْضٍ حَتْمًا
١١٩٨. أَوْ قَدْرُ عَادَةٍ، وَشَرَطُ الصَّوْمِ ❖ كَفَّ عَنِ الْجَمَاعِ كُلِّ الْيَوْمِ
١١٩٩. ثُمَّ عَنِ اسْتِقَاءَةٍ، وَلَوْ ذَرَعَ ❖ قَيْءٌ فَلَا بَأْسَ بِهِ، أَوْ اقْتُلِعَ
١٢٠٠. نُخَامَةٌ لَفْظَهَا فَلَوْ غَدَتْ ❖ مِنَ الدِّمَاغِ نَزَلَتْ وَحَصَلَتْ
١٢٠١. فِي ظَاهِرِ الْفَمِ مِنَ الْمَجْرَى اقْطَعَ ❖ تِيكَ وَمُجَّهَهَا، فَإِنْ لَمْ تَصْنَعْ
١٢٠٢. ذَلِكَ مَعَ الْقُدْرَةِ حَتَّى وَصَلَتْ ❖ جَوْفَكَ أَفْطَرْتَ، وَفَطَرُ قَدْ ثَبَتَ
١٢٠٣. بِالْعَيْنِ مَهْمَا وَصَلَتْ جَوْفًا مَا ❖ مِنْ مَنَعْدٍ غَيْرِ الْمَسَامِ حَتْمًا
١٢٠٤. بِقَضْدِهِ، وَلَا تُفْطَرُ مَنْ بَلَغَ ❖ رِيْقًا لَهُ مِنْ مَعْدِنٍ وَلَوْ جَمَعَ
١٢٠٥. إِلَّا إِذَا تَنَجَّسَ أَوْ فَاخْتَلَطَا ❖ بِالْغَيْرِ، أَوْ بَالَعَ حِينَ اسْتَعَطَا
١٢٠٦. بِالْمَاءِ فِي مَضْمَضَةٍ وَسَبَقَا ❖ لِجَوْفِهِ عَلَيْهِ فِطْرٌ أُطْلِقَا

١٢٠٧. وَإِنْ يَكُنْ أَوْجِرَ مُكْرَهَا فَلَا ❀ يُفْطِرُ، أَوْ أَكْرَهَ حَتَّى أَكَلَا
١٢٠٨. أَفْطَرَ، وَ«الْمِنْهَاجُ» فِي ذَا قَالَ لَا ❀ أَوْ قَدْ نَسِيَ فَفِي قَلِيلٍ أَكَلَا
١٢٠٩. صَحَّ، وَإِنْ يَكْثُرُ فَفِي «الْمُحَرَّرِ» ❀ الْمَذْهَبُ الْبُطْلُ لِكُلِّ مُكْثِرٍ
١٢١٠. وَقَالَ «يَحْيَى» صَوْمُهُ قَدْ قَبِلَا^(١) ❀ وَإِنْ يُجَامِعُ نَاسِيًا لَنْ يَبْطُلَا
١٢١١. ثُمَّ بِالِاسْتِمْنَاءِ أَوْ إِنْ قَبَّلَا ❀ أَوْ ضَاجَعَ أَوْ لَمَسَ ثُمَّ أَنْزَلَا
١٢١٢. يَبْطُلُ، لَا بِالْفِكْرِ، وَاحْظُرْ قُبْلَتَهُ ❀ إِنْ حَرَّكَتْ قُبْلَتَهُ ذَاكَ شَهْوَتَهُ
١٢١٣. وَالْأَكْلُ آخِرَ النَّهَارِ حَلًّا ❀ بِالِاجْتِهَادِ، ثُمَّ جَوَّزَ أَكَلَا
١٢١٤. مَتَى بَقَاءَ اللَّيْلِ ظَنًّا، وَكَذَا ❀ إِنْ شَكَّ فِي بَقَائِهِ فَمِثْلُ ذَا
١٢١٥. وَبِاجْتِهَادٍ آخِرًا أَوْ أَوْلَا ❀ أَكَلَ وَالْعَلَطُ بَانَ بَطُلَا
١٢١٦. أَوْ قَبْلًا ظَنًّا إِذَا مَا أَكَلَا ❀ وَلَمْ يَبْنِ حَالَ يَصِحُّ أَوْلَا
١٢١٧. لَا آخِرًا، ثُمَّ إِذَا الْفَجْرُ طَلَعَ ❀ وَهُوَ مُجَامِعٌ وَفِي الْحَالِ نَزَعٌ
١٢١٨. صَحَّ، وَإِسْلَامًا وَعَقْلًا اشْرَطُنْ ❀ ثُمَّ النَّقَاءُ عَنْ نِفَاسٍ ثُمَّ عَنْ
١٢١٩. حَيْضٍ، وَمِنْ إِغْمَائِهِ إِنْ يَفْقَنُ ❀ لَوْ لَحْظَةً مِنَ النَّهَارِ صَحَّحَنْ
١٢٢٠. وَصَوْمُ يَوْمِ الْعِيدِ وَالتَّشْرِيقِ لَا ❀ يَصِحُّ، وَالشَّكُّ فَلَا تُحَلَّلَا

(١) وضع علامة بالحمرة في (ب) من قوله: «أو قد نسي» إلى هنا، ثم قال بالهامش: «الْمُنْبَهَ عَلَيْهِ بِالْأَحْمَرِ مِنْ نَظْمٍ نَاسِخُهُ - لَا مُؤَلَّفُهُ - مُلْحَقًا بِالْأَصْلِ؛ تَعْوِضًا لِمَا أَسْقَطَهُ النَّاسِخُ مِنْ أَصْلِ الْكِتَابِ مِنْ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ؛ لِتَعَذُّرِ الْأَصْلِ، فَمَنْ ظَفَرَ بِالْأَصْلِ؛ فَلْيُثْبِتْ نَظْمَ الْمُصَنِّفِ مَكَانَهُ». وَالْمُعَلَّمُ عَلَيْهِ سَاقِطٌ مِنَ (أ).

١٢٢١. مَا لَمْ يُوَافِقْ عَادَةً لِلْبِرِّ^(١) ❀ أَوْ صَامَهُ عَنِ الْقَضَا أَوْ نَذَرَ
 ١٢٢٢. وَسُنَّ فِي الْإِفْطَارِ أَنْ يُعَجَّلَا ❀ وَهُوَ عَلَى التَّمَرِ إِلَّا فَعَلَى
 ١٢٢٣. مَاءٍ، وَتَأْخِيرِ السُّحُورِ قَدْ نُدِبَ ❀ وَلْيُصَنَّ لِسَانَهُ عَنِ الْكَذِبِ
 ١٢٢٤. وَغَيْبَةٍ، ثُمَّ اسْتَحَبَّ الْغُسْلُ عَنْ ❀ جَنَابَةٍ مِنْ قَبْلِ فَجْرِ، وَانْدُبْنَ
 ١٢٢٥. لَهُ احْتِرَازًا عَنْ حِجَامَةٍ وَعَنْ ❀ ذَوْقٍ وَعَلَيْكَ ثُمَّ قُبْلَةٍ، وَأَنْ
 ١٢٢٦. يَدْعُوَ عِنْدَ الْفِطْرِ، ثُمَّ يَكْثُرُ ❀ تِلَاوَةً وَفَعَلَ خَيْرٍ يَخْضُرُ

فَصْلٌ

[في شروط وجوب الصوم]

١٢٢٧. الْعَقْلُ وَالْبُلُوغُ وَالْإِطَاقَةُ ❀ شَرْطُ وَجُوبِهِ، فَإِنْ أَطَاقَهُ
 ١٢٢٨. وَهُوَ ابْنُ سَبْعٍ بِالصَّيَامِ أَمْرًا ❀ ثُمَّ الْمَرِيضُ إِنْ يَجِدُ تَضَرُّرًا
 ١٢٢٩. يَشُقُّ فَالْفِطْرُ لَهُ، وَفِي السَّفَرِ ❀ وَهُوَ طَوِيلٌ وَمُبَاحٌ اسْتَقَرَّ
 ١٢٣٠. مَنْ صَائِمًا أَصْبَحَ ثُمَّ السَّفَرَا ❀ أَنْشَأَ لَمْ يَجُزْ لَهُ أَنْ يُفْطِرَا
 ١٢٣١. ثُمَّ مَرِيضٌ وَمُسَافِرٌ سَرَى ❀ إِنْ أَصْبَحَا أَيُّ صَائِمِينَ أَفْطَرَا
 ١٢٣٢. فَإِنْ أَقَامَ وَشَفِيَ فَالْفِطْرُ لَنْ ❀ يَجُوزَ، ثُمَّ حَائِضٌ فَلْتَقْضِيَنَّ
 ١٢٣٣. وَتَارِكُ النَّيَّةِ، وَلْيَقْضَ لِمَا ❀ فَاتَ بِإِعْمَاءٍ وَرِدَّةٍ كَمَا
 ١٢٣٤. يَقْضِي الَّذِي مِنْ غَيْرِ عَذْرِ أَفْطَرَا ❀ لَا بِالْجُنُونِ وَالصَّبَا، وَلَوْ طَرَا
 ١٢٣٥. بُلُوغُهُ وَكَانَ صَائِمًا وَجَبَ ❀ إِتِمَامُهُ بِلَا قَضَاءٍ يُكْتَسَبُ

(١) أي: التطوُّع.

١٢٣٦. فَإِنْ يَكُنْ بَلَغَ ذَاكَ مُفْطِرًا ❖ أَوْ مُفْطِرًا أَسْلَمَ مَنْ قَدْ كَفَرَ
١٢٣٧. أَوْ مِنْ جُنُونِهِ أَفَاقَ مُفْطِرًا ❖ لَمْ يَجِبِ الْقَضَاءُ فِيمَا ذُكِرَا
١٢٣٨. كَلًّا وَلَا الْإِمْسَاكُ، ثُمَّ لِيُمْسِكَ ❖ مَنْ تَرَكَ النِّيَّةَ نَاسِيًّا وَمَنْ
١٢٣٩. تَعَدَّى أَفْطَرَ، لَا الْمُضْنَى^(١) وَلَا ❖ مُسَافِرٌ فِي رَمَضَانَ أَكَلَا
١٢٤٠. وَعُذْرُ ذَيْنِ زَالَ بَعْدَ الْفِطْرِ ❖ وَإِنْ يَزُلْ مِنْ قَبْلِ فِطْرِ يَجْرِي
١٢٤١. وَلَمْ يَكُونَا نَوِيًّا لَيْلًا فَلَا^(٢) ❖ وَحَيْثُ تَأْكُلُ يَوْمَ شَكٍّ حَصَلَا
١٢٤٢. وَبَعْدَ أَنْ أَكَلْتَ شَهْرَ الصَّوْمِ ❖ ثَبَتَ أُمْسِكَ بِبَاقِي الْيَوْمِ

فصل

[فيمن يجب عليه الفدية والكفارة]

١٢٤٣. وَإِنْ يَكُنْ بَعْضُ الصَّيَامِ فَاتَا ❖ وَقَبْلَ إِمْكَانِ الْقَضَاءِ مَا تَا
١٢٤٤. فَلَا تَدَارُكَ لَهُ وَمَا أَثِمَ ❖ وَإِنْ يُمُتْ بَعْدَ التَّمَكُّنِ لَزِمَ
١٢٤٥. عَنْ كُلِّ يَوْمٍ فَاتَهُ مُدٌّ وَلَا ❖ يُصَامُ عَنْهُ، قَالَ «مِنْهَاجٌ» بَلَى
١٢٤٦. قَرِيْبُهُ يَصُومُ عَنْهُ، ثُمَّ مَنْ ❖ أَفْطَرَ مِنْ كِبَرِهِ فَلْيُفِدِنْ
١٢٤٧. وَحَامِلٌ وَمُرْضِعٌ أَفْطَرَا ❖ خَوْفًا عَلَى نَفْسَيْهِمَا أَلْزِمَتَا
١٢٤٨. قَضَاءَهُ لَا فِدْيَةَ، لَكِنْ مَتَى ❖ خَوْفًا عَلَى قَرْعَيْهِمَا أَفْطَرَا
١٢٤٩. فَلْتَفِدِيَا، ثُمَّ إِذَا مَا أَخْرَا ❖ قَضَاءَ شَهْرِ الصَّوْمِ مَنْ قَدْ قَدَرَا

(١) أي: المريض؛ قال في مختار الصحاح (ص: ١٨٦): «الضنى: المرض».

(٢) أي: فلا يلزمهما الإمساك.

١٢٥٠. عَلَيْهِ حَتَّى آخِرُ قَدْ دَخَلَ ❖ لَزِمَهُ مَعَ الْقَضَا أَنْ يَبْذُلَا
١٢٥١. عَنْ كُلِّ يَوْمٍ فَائَةٌ مُدًّا، وَمَنْ ❖ تَرَكَ أَعْوَامًا عَلَيْهِ كَرَّرَنَ
١٢٥٢. مُدًّا بِتَكَرُّارِ السَّنِينَ، ثُمَّ مَنْ ❖ آخَرَ مَا يَقْضِيهِ أَيُّ مِنْ بَعْدِ أَنْ
١٢٥٣. أَمْكَنَهُ وَمَاتَ مُدَّانِ يَجِبُ ❖ مَضَرِفُهَا لِلْفُقَرَاءِ قَدْ كُتِبَ
١٢٥٤. أَوْ الْمَسَاكِينِ، وَأَمْدَادُ إِلَى ❖ فَرْدٍ يَجُوزُ صَرْفُهَا مُكَمَّلًا
١٢٥٥. وَجِنْسُهَا مِنْ جِنْسِ فِطْرَةٍ غَلَبَ ❖ وَمُفْسِدُ صِيَامٍ يَوْمٍ قَدْ وَجِبَ
١٢٥٦. مِنْ رَمَضَانَ بِجَمَاعٍ أَثَمًا ❖ بِهِ لِأَجْلِ صَوْمِهِ فَلْيُلْزَمَا
١٢٥٧. كَفَّارَةً، فَإِنْ نَسِيَ فَأَكَلًا ❖ فَظَنَّ أَنَّ صَوْمَهُ قَدْ بَطَلَا
١٢٥٨. فَفَعَلَ الْجَمَاعَ لَمْ يَجِبْ عَلَى ❖ فَاعِلِهِ كَفَّارَةٌ بَلْ بَطَلَا
١٢٥٩. صِيَامُهُ، كَذَلِكَ الزَّانِي فَلَا ❖ تَلْزُمُهُ إِذَا زِنَاهُ حَصَلَا
١٢٦٠. بِرُخْصَةِ السَّفَرِ أَوْ سَهْوًا أَتَى ❖ وَهِيَ عَلَى الزَّوْجِ وَعَنْهُ، وَمَتَى
١٢٦١. جَامِعَ فِي يَوْمَيْنِ ثِنْتَانِ تَجِبُ ❖ مَعَ الْقَضَاءِ لِصِيَامٍ قَدْ كُتِبَ
١٢٦٢. وَهِيَ إِعْتَاقٌ فَإِنْ لَمْ تَجِدِ ❖ فَصَوْمُ شَهْرَيْنِ تَبَاعُ الْمُدَدِ
١٢٦٣. فَإِنْ عَجَزَتْ فَيَأْطَعَامُ ذُكْرُ ❖ سِتِّينَ مَسْكِينًا، وَتِيكَ تَسْتَقْرِ
١٢٦٤. فِي ذِمَّةِ الْعَاجِزِ حَتَّى يَقْدِرَا ❖ فَيَفْعَلُ الْخَصْلَةَ مِمَّا ذُكِرَا
١٢٦٥. وَجَازَ مِنْ صَوْمٍ إِلَى الْإِطْعَامِ ❖ عُدُولُهُ لِشِدَّةِ اغْتِيلَامٍ^(١)
١٢٦٦. وَلَا يَجُوزُ لِفَقِيرٍ اتَّصَحَّ ❖ أَنْ يَضْرِفَ نَهَا لِلْعِيَالِ فِي الْأَصْح

(١) أي: العُلْمَةُ، وهي شِدَّةُ الشَّهْوَةِ. انظر: المصباح المنير (٢/٤٥٢).

باب

صوم التطوع

١٢٦٧. صِيَامُ تَاسُوعَا وَعَاشُورَا يُسَنُّ ❀ كَذَا الْخَمِيسُ مَعَ الْاِثْنَيْنِ اِنْ دُبِنَ
١٢٦٨. كَذَلِكَ الْبَيْضُ، وَصَوْمُ سِتَّةٍ ❀ مِنْ شَهْرِ شَوَّالٍ، وَيَوْمُ الْوَقْفَةِ
١٢٦٩. وَآكِرُهُ صِيَامُ الدَّهْرِ حَيْثُ خِفْتَا ❀ تَضَرُّرًا أَوْ فَوْتَ حَقٍّ يُؤْتَى
١٢٧٠. وَيُسْتَحَبُّ اِنْ تَكُنْ اَمِنْتَ ذَا ❀ وَلْيُكْرَهَنَّ اِفْرَادُ جُمُعَةٍ، كَذَا
١٢٧١. اِفْرَادُ سَبْتٍ، ثُمَّ مَنْ تَطَوَّعَا ❀ بِالصَّوْمِ وَالصَّلَاةِ ثُمَّ قَطَعَا
١٢٧٢. جَازَ، وَإِنْ قَضَى صِيَامًا لَزِمَا ❀ فَإِنْ قَطَعَهُ عَلَيْهِ حُرْمًا



كتاب الاعتكاف

١٢٧٣. وَالْإِعْتِكَافُ كُلُّ وَقْتٍ مُسْتَحَبٍّ ❖ لَا سِيَّما الْعَشْرُ الْأَخِيرُ فَأَحَبُّ
١٢٧٤. مِنْ رَمَضَانَ لِإِلْتِمَاسِ الْأَجْرِ ❖ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ، وَعِنْدَ الْحَبْرِ
١٢٧٥. «الشَّافِعِيِّ» أَنَّهَا فِي الْحَادِي ❖ أَوْ ثَالِثِ الْعَشْرِينَ لِلْإِسْنَادِ
١٢٧٦. وَإِنَّمَا يُصَحِّحُ اعْتِكَافُ ذَا ❖ فِي مَسْجِدٍ، وَجَامِعٍ أَوْ لَى بِذَا
١٢٧٧. وَالْمَسْجِدَ الْحَرَامَ حَيْثُ عَيْنَا ❖ فِيهِ اعْتِكَافًا نَازِرًا تَعَيْنَا
١٢٧٨. كَذَلِكَ الْأَفْصَى وَطَيْبُهُ، وَقَدْ ❖ قَامَ مَقَامَ الْمَسْجِدَيْنِ ثُمَّ سَدَّ
١٢٧٩. الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ لَا عَكْسَ، اشْتَرَطَ ❖ فِي الْإِعْتِكَافِ لُبْثَ قَدْرٍ يَنْضَبِطُ
١٢٨٠. بِمَا نُسَمِّيهِ عُكُوفًا، وَبَطُلَ ❖ أَيُّ بِالْجَمَاعِ وَبِإِنْزَالِ حَصْلٍ
١٢٨١. بِاللَّمْسِ أَوْ بِقُبْلَةٍ إِنْ قَبَّلَا ❖ وَبِالْجَمَاعِ نَاسِيًا لَنْ يَبْطُلَا
١٢٨٢. وَلَا يَضُرُّ الْفِطْرُ وَالتَّطْيِبُ ❖ وَلَا تَزِيْنُ، نَعَمْ وَيَجِبُ
١٢٨٣. إِنْ نَذَرَ الصَّوْمَ مَعَ اعْتِكَافٍ ❖ أَوْ عَكْسُهُ الْجَمْعُ عَلَى الْخِلَافِ^(١)
١٢٨٤. وَاشْتَرَطْنَ نِيَّتَهُ، وَالنِّيَّةُ ❖ فِي النَّذْرِ فَادْكُرْ مَعَهَا الْفَرْضِيَّةَ
١٢٨٥. وَلَوْ نَوَى لِمُدَّةٍ وَخَرَجَا ❖ لِيَقْضِيَ الْحَاجَةَ ثُمَّ وَلَجَا
١٢٨٦. لَمْ يُلْزَمِ اسْتِثْنَاءُ نِيَّةٍ، بَلَى ❖ تَلْزُمُهُ إِذَا الْخُرُوجُ حَصَلَا

(١) أي: يجب الجمع إن نذر أن يعتكف صائماً أو يصوم معتكفاً؛ على الأصح من الوجهين.

١٢٨٧. لِعَيْرِ حَاجَةٍ، وَشَرْطُهُ النَّقَا * مِنَ الْجَنَابَةِ وَحَيْضٍ حَقَّقَا
١٢٨٨. وَالْعَقْلُ وَالْإِسْلَامُ، ثُمَّ الرَّدَّةُ * تُبْطِلُهُ مَعَ مَا مَضَى مِنْ مُدَّةِ
١٢٨٩. تَابَعِهَا، وَهَكَذَا السُّكْرُ، وَمَنْ * جُنَّ أَوْ الْإِغْمَاءُ نَالَهُ فَلَنْ
١٢٩٠. يَبْطُلَ مَاضٍ لَا خُرُوجَ فِيهِ، بَلْ * زَمَنُ إِغْمَاءٍ عُكُوفًا انْجَعَلَ
١٢٩١. سِوَى الْجُنُونِ، وَإِذَا الْحَيْضُ طَرَا * فَأَوْجِبْنَ خُرُوجَهَا لِتَطْهُرَا
١٢٩٢. كَذَا إِذَا أَجْنَبَ إِنْ تَعَذَّرَا * فِي الْمَسْجِدِ الْغُسْلُ وَمَا تَيْسَّرَا
١٢٩٣. وَالْغُسْلُ إِنْ أَمَكَّنَهُ كَمَا يُحِبُّ * فِي الْمَسْجِدِ الْخُرُوجُ مِنْهُ لَمْ يَجِبْ
١٢٩٤. بَلْ جَازَ، ثُمَّ زَمَنٌ قَدْ ذَهَبَا * فِي الْحَيْضِ أَوْ جَنَابَةٍ لَنْ يُحْسَبَا
١٢٩٥. مِنَ الْعُكُوفِ، وَإِذَا مَا نَذَرَا * عُكُوفٌ مُدَّةً تَبَاعَا أَمْرَا
١٢٩٦. بِهِ تَبَاعَا، لَا إِذَا مَا أَطْلَقَا * وَلَمْ يَجْزِ فِي الْيَوْمِ أَنْ يُفَرَّقَا
١٢٩٧. سَاعَاتِهِ إِنْ كَانَ يَوْمًا نَذَرَا * وَإِنْ يَكُنْ تَتَابَعَا قَدْ ذَكَرَا
١٢٩٨. وَشَرَطَ الْخُرُوجَ حَيْثُ عَرَضَا * أَيْ عَارِضٌ يَصِحُّ، ثُمَّ بِالْقَضَا
١٢٩٩. لَا تُلْزِمُنُهُ لِيَزِمَانَ الْعُذْرِ * إِنْ عَيَّنَ الْوَقْتَ كَهَذَا الشَّهْرِ
١٣٠٠. وَيَقْطَعُ التَّابِعُ الْخُرُوجَ مِنْ * غَيْرِ ضَرُورَةٍ، وَلَا يَضُرُّ إِنْ
١٣٠١. أَخْرَجَ بَعْضُهُ، وَلَا إِنْ خَرَجَا * لِيَقْضِيَ الْحَاجَةَ ثُمَّ وَلَجَا
١٣٠٢. وَفَعَلْهَا فِي غَيْرِ دَارِهِ فَلَا * تُوجِبُ وَإِنْ كَانَ بَعِيدًا مَنْزِلًا
١٣٠٣. وَلَا يَضُرُّ بَعْدُهُ مَا لَمْ يَكُنْ ^(١) * فَحُشَّ، وَالْعَائِدُ لِلْمَرِيضِ لَنْ

(١) بهامش (أ): «الظاهر: ولا يضر بعده اذ لم يكن».



١٣٠٤. يَضُرُّهُ ذَاكَ إِذَا لَمْ يَغْدِلْ ❖ عَنِ الطَّرِيقِ وَإِذَا لَمْ يُطِلْ
١٣٠٥. وَقُوفَهُ، ثُمَّ تَتَابَعُ فَلَا ❖ يَقْطَعُهُ الْمَرَضُ حَيْثُ حَصَلَ
١٣٠٦. وَكَانَ لِلْخُرُوجِ مُخَوِّجًا كَذَا ❖ لَا يَقْطَعُ التَّتَابَعُ الْحَيْضُ إِذَا
١٣٠٧. مُدَّةُ الْإِعْتِكَافِ طَالَتْ بَلْ مَتَى ❖ أَمْكَنَ أَنْ تَخْلُوَ عَنْهُ نَبَا
١٣٠٨. وَلَا إِذَا خَرَجَ لِـلْأَذَانِ ❖ مُرْتَبِّ فِيهِ إِلَى مَكَانٍ
١٣٠٩. لِيَضَعَدَ الْمَنَارَةَ الْمُتَفَصِّلَةَ ❖ وَلَا الْخُرُوجُ نَاسِيًا إِنْ فَعَلَهُ
١٣١٠. وَمُدَّةُ الْخُرُوجِ بِالْعُذْرِ قَضَى ❖ إِلَّا قَضَاءَ حَاجَةٍ فَلَا قَضَا



كتاب الحجّ

١٣١١. الْحَجُّ فَرَضٌ وَكَذَاكَ الْعُمْرَةُ ❖ عَلَى الصَّحِيحِ بِالتَّرَاخِي مَرَّةً
١٣١٢. وَالشَّرْطُ إِسْلَامٌ فَلِلْوَلِيِّ ❖ أَنْ يُحْرِمَ بِالْحَجِّ عَنْ صَبِيٍّ^(١)
١٣١٣. غَيْرِ مُمَيَّزٍ وَمَجْنُونٍ، وَلَا ❖ تُجَوِّزُهُ عَنْ مُبَاشِرٍ خَلَا
١٣١٤. مَنْ كَانَ مُسْلِمًا مُمَيَّزًا، وَعَنْ ❖ مُبَاشِرٍ حَجَّةَ الْإِسْلَامِ فَلَنْ
١٣١٥. تَقَعَ مَا لَمْ يَكُ حُرًّا كُلًّا ❖ شَرَطُ الْوُجُوبِ كَوْنُهُ مُكَلَّفًا
١٣١٦. وَمُسْتَطِيعًا مُسْلِمَ الدِّينِ وَأَنْ ❖ يَكُونَ حُرًّا، وَالْمُطِيقُ فَهُوَ مَنْ
١٣١٧. وَجَدَ مَا يَحْتَاجُ لِلذَّهَابِ ❖ مِنْ مُؤْنٍ كَذَاكَ لِلْإِيَابِ
١٣١٨. وَلَوْ غَدًا يَكْسِبُ شَيْئًا وَيَفِيءُ ❖ بِزَادِهِ فَالْحَجُّ لَمْ يَكْلَفِ
١٣١٩. فِي السَّفَرِ الطَّوِيلِ، بَلْ مَتَى كَسَبَ ❖ فِي الْيَوْمِ مَا يَكْفِي لِيَّامٍ وَجَبَ
١٣٢٠. فِي السَّفَرِ الْقَصِيرِ، ثُمَّ أَنْ يَجِدَ ❖ رَاحِلَةً إِنْ كَانَ بَيْنَ مَا قُصِدَ^(٢)
١٣٢١. وَبَيْنَهُ مَرَحَلَتَانِ، ثُمَّ مَنْ ❖ شَقَّ رُكُوبُهُ عَلَيْهَا اشْتَرَطَ أَنْ
١٣٢٢. وَجُودَ مُحْمِلٍ وَمَنْ يَعَادِلُ ❖ وَالزَّادُ وَالرَّكُوبُ^(٣) كُلُّ فَاضِلٍ

(١) في (ب): «أن يحرم بالحج عن الصبي». وأشار بهامشها إلى ما في (أ).

(٢) أي: مكة.

(٣) أي: الراحلة؛ قال في مختار الصحاح (ص: ١٢٧): «والرَّكُوبُ والرَّكُوبَةُ - بفتح الراء - فيهما -

ما يركب».

١٣٢٣. عَنْ دَيْنِهِ وَنَفَقَاتٍ تَلْزُمُهُ (١) ❖ حِينَ ذَهَابٍ وَإِيَابٍ يَقْدُمُهُ
١٣٢٤. وَأَنْ يَكُونَ فَاضِلًا عَنْ عَبْدٍ ❖ يَخْدُمُهُ وَمَسْكَنٍ مُعَدٍّ
١٣٢٥. وَأَنْ يَكُونَ فِي الطَّرِيقِ يَأْمَنُ ❖ فَإِنْ يَخَفُ مِنْ رَصَدِيٍّ (٢) يَكْمُنُ
١٣٢٦. أَوْ مِنْ عَدُوٍّ ثُمَّ لَا طَرِيقَ لَهُ ❖ سِوَاهُ لَنْ يَلْزَمَهُ (٣) أَنْ يَفْعَلَهُ
١٣٢٧. وَأَوْجِبِ الرُّكُوبَ فِي الْبَحْرِ إِذَا ❖ مَا غَلَبَتْ سَلَامَةٌ مِنَ الْأَذَى
١٣٢٨. وَالْزُمُوهُ أَجْرَةَ الْبَذْرِقَةِ (٤) ❖ ثُمَّ وَجُودَ الْمَاءِ مَعَ مَوْوَنَةٍ
١٣٢٩. يَحْمِلُهَا مِنْ مَوْضِعٍ مُعْتَادٍ ❖ بِثَمَنِ الْمِثْلِ اشْتَرِطَ فِي الزَّادِ
١٣٣٠. وَاشْتَرَطُوا وَجُودَ مَا قَدْ أَمَلَهُ ❖ مِنْ عَلَفِ الْمَرْكُوبِ كُلِّ مَرَحَلَةٍ (٥)
١٣٣١. وَحَيْثُ كَانَتْ مَرَأَةٌ (٦) فَالْشَّرْطُ أَنْ ❖ يَخْرُجَ مَعَهَا زَوْجُهَا قُلٌّ أَوْ فَمَنْ
١٣٣٢. يَكُونُ مُحَرَّمًا لَهَا أَوْ نِسْوَةً ❖ مِنَ الثَّقَاتِ، وَعَلَيْهَا الْأَجْرَةُ
١٣٣٣. لِمُحَرَّمٍ لَمْ يَتَبَرَّعْ، وَاشْتَرَطَنْ ❖ ثَبَاتُهُ فَوْقَ الَّذِي رَكِبَ عَنْ
١٣٣٤. غَيْرِ مَشَقَّةٍ شَدِيدَةٍ، وَقَدْ ❖ وَجَبَ فَرَضُهُ عَلَى أَعْمَى وَجَدَّ

(١) أي: عن دينه، وعن مؤنة من عليه نفقتهم.

(٢) قال في المصباح المنير (١/٢٢٨): «الرَّصَدِيُّ - نسبة إلى الرَّصْد - وهو الذي يقعد على الطريق ينتظر الناس؛ ليأخذ شيئاً من أموالهم ظلماً وعدواناً».

(٣) في (ب): «تَلْزُمُهُ».

(٤) قال في دقائق المنهاج (ص: ٥٥): «البَذْرِقَةُ - بفتح الموحدة، وبالذال المعجمة والمهملة - وهو الخفير».

(٥) في (أ): «منزلة». والمعتمد اشتراط وجوده في الأماكن التي يعتاد حملها منها، ولا يشترط ذلك كل مرحلة. انظر: تحفة المحتاج (٤/٢٤)، ونهاية المحتاج (٣/٢٤٩).

(٦) في النسختين: «مرأة».

١٣٣٥. لِقَائِدٍ، وَمَنْ عَلَيْهِ قَدْ حُجِرَ ❖ لِسَفَهٍ كَغَيْرِهِ لَكِنْ حُظِرَ
١٣٣٦. مَنْ دَفَعَهُ الْمَالَ إِلَيْهِ، بَلْ مَعَهُ ❖ فَلْيَخْرُجِ الْوَلِيُّ أَوْ فَلْيَدَعَهُ
١٣٣٧. ثُمَّ لِيَنْصِبْنَ لَهُ شَخْصًا، فَإِنْ ❖ مَاتَ وَفِي ذِمَّتِهِ حَجٌّ فَمِنْ
١٣٣٨. تَرْكِتِهِ يُحَجُّ، ثُمَّ مَنْ عَضِبَ ❖ فَلَمْ يُطِقْ بِنَفْسِهِ حَجًّا يَجِبُ
١٣٣٩. إِنْ يَجِدَنَّ^(١) أَجْرَةَ مِثْلِ الَّذِي ❖ يَحُجُّ عَنْهُ كَيْفَ شَاءَ حِينَئِذٍ
١٣٤٠. بِشَرْطٍ أَنْ يُفْضَلَ ذَا عَمَّا ذُكِرَ ❖ لَكِنْ مَوْؤَنَةً لِمَنْ بِهِمْ أَمْرٌ
١٣٤١. لَا تَشْتَرِطُهَا فِي ذَهَابِهِ وَلَا ❖ حَالِ الْإِيَابِ، ثُمَّ مَنْ قَدْ بُذِلَا
١٣٤٢. لَهُ لِأَنْ يَحُجَّ مَالٌ لَمْ يَجِبْ ❖ قَبُولُهُ، ثُمَّ عَلَيْهِ قَدْ كُتِبَ
١٣٤٣. أَنْ يَقْبَلَ الطَّاعَةَ مِمَّنْ بَذَلَا ❖ مِنْ وَلَدٍ أَوْ أَجَنَبِيٍّ فَعَلَا



(١) فِي (ب): «حَيْثُ يَجِدُ».

باب المواقيت

١٣٤٤. فِي شَهْرِ شَوَّالٍ وَفِي ذِي الْقَعْدَةِ ❀ وَالْعَشْرِ اللَّيَالِ مِنْ ذِي الْحِجَّةِ
١٣٤٥. وَقْتُ لِحَجَّةٍ، وَكُلُّ السَّنَةِ ❀ وَقْتُ لِإِحْرَامِ مُرِيدِ الْعُمْرَةِ
١٣٤٦. وَأَهْلُ مَكَّةَ فَتَنْفُسُ مَكَّةَ ❀ مِيقَاتُهُمْ، نَعَمْ وَذُو الْحُلَيْفَةِ
١٣٤٧. لِذِي الْمَدِينَةِ، وَجُحْفَةُ غَدَا ❀ لِمِصْرَ وَالشَّامِ وَمَغْرِبِ بَدَا
١٣٤٨. نَعَمْ وَمِيقَاتُ تِهَامَةَ الْيَمَنِ ❀ يَلْمَلَمُ، وَالْقَرْنُ مِيقَاتُ لِمَنْ
١٣٤٩. يُمُرُّ مِنْ نَجْدِ الْحِجَازِ وَالْيَمَنِ^(١) ❀ وَذَاتُ عِزْقٍ فَهِيَ مِيقَاتُ لِمَنْ
١٣٥٠. مَرَّ مِنَ الْمَشْرِقِ، وَالْإِحْرَامُ مِنْ ❀ أَوَّلِ مِيقَاتِكَ أَفْضَلُ، فَإِنْ
١٣٥١. أَحْرَمْتَ مِنْ آخِرِهِ جَازَ، وَمَنْ ❀ يَسْلُكُ طَرِيقًا ثُمَّ لَا يَنْتَهِيَنَّ
١٣٥٢. بِهِ لِمِيقَاتٍ وَكَانَ هَذَا ❀ حَاذِي لِمِيقَاتٍ فَمِمَّا حَاذَى
١٣٥٣. يُحْرِمُ، أَوْ حَاذَى لِإِثْنَيْنِ فَمِنْ ❀ أَبْعَدِ مَا حَاذَاهُ مِنْهُمَا، فَإِنْ
١٣٥٤. لَمْ يَكُ حَاذِي فَعَلَى مَسِيرَةٍ ❀ مَرَحَلَتَيْنِ يُحْرِمَنَّ مِنْ مَكَّةَ
١٣٥٥. وَبَيْنَ مَكَّةَ وَمِيقَاتٍ إِذَا ❀ مَا كَانَ مَسْكَنٌ لَهُ أَحْرَمَ ذَا
١٣٥٦. مِنْ مَسْكَنٍ لَهُ، وَإِنْ بَلَغَ مَنْ ❀ لَمْ يُرِدِ النَّسْكَ مِيقَاتًا وَعَنْ^(٢)
١٣٥٧. لِذَلِكَ بَعْدُ نُسْكًَا فَقَدْ غَدَا ❀ مِيقَاتُهُ مِنْ مَوْضِعٍ فِيهِ بَدَا

(١) بهامش (أ): «أي: ونجد اليمن».

(٢) أي: ظهر. انظر: القاموس المحيط (ص: ١٢١٦).

١٣٥٨. ثُمَّ مُجَاوِزَةٌ مِيقَاتٍ لِمَنْ ❖ يُرِيدُ نُسْكَاً لَمْ يَجُزْ مِنْ غَيْرِ أَنْ
 ١٣٥٩. يُحْرِمَ، ثُمَّ إِنْ تَعَدَّاهُ وَمَا ❖ أَحْرَمَ فَالْعَوْدُ إِلَيْهِ لَزِمًا
 ١٣٦٠. إِلَّا إِذَا مَا الْوُقْتُ ضَاقَ أَوْ غَدَتْ ❖ طَرِيقُهُ مَخُوفَةً، فَإِنْ ثَبَتَ
 ١٣٦١. وَلَمْ يُعِدْ لَزِمَهُ دَمٌ، فَإِنْ ❖ أَحْرَمَ ثُمَّ عَادَ لِلْمِيقَاتِ مِنْ
 ١٣٦٢. قَبْلِ تَلَبُّسٍ بِنُسْكِ فَالِدَّمُ ❖ يَسْقُطُ عَنْ ذَاكَ، وَإِلَّا يُلْزَمُ
 ١٣٦٣. إِحْرَامُهُ مِنْ دَارِهِ قَدْ فَضَّلُوا ❖ قَالَ مِنَ الْمِيقَاتِ «يَحْيَى» أَفْضَلُ
 ١٣٦٤. مِيقَاتُ عُمْرَةٍ كَحَجِّ الْأَ ❖ لِمَنْ غَدَا فِي حَرَمٍ فَكَلاَّ
 ١٣٦٥. بَلْ يَخْرُجُونَ أَيَّ لِأَدْنَى الْحِلِّ ❖ وَلَوْ بِخَطْوَةٍ لِهَذَا الْفِعْلِ
 ١٣٦٦. فَإِنْ أَتَى بِفِعْلِ عُمْرَةٍ وَمَا ❖ خَرَجَ أَجْزَأَتُهُ ثُمَّ لُيْلَزِمًا
 ١٣٦٧. بِالِدَّمِ، أَوْ لَوْ بَعْدَ إِحْرَامٍ ذَهَبَ ❖ لِلْحِلِّ أَسْقَطِ الدَّمَ الَّذِي وَجَبَ
 ١٣٦٨. عَلَيْهِ، لَكِنَّ بَقَاعَ الْحِلِّ ❖ أَوْلَاهَا جِعْرَانَةٌ فِي الْفُضْلِ
 ١٣٦٩. وَبَعْدَهَا التَّنْعِيمُ، ثُمَّ عُدَا ❖ تِلْكَ الَّتِي ^(١) مِنْهَا النَّبِيُّ صَدَّا ^(٢)



(١) فِي (أ): «تَبِكَ الَّذِي».

(٢) أَي: الْحَدِيثُ.

باب الإحرام

١٣٧٠. مُعَيَّنًا وَمُطْلَقًا يَنْعَقِدُ ❖ وَالْأَفْضَلُ التَّعْيِينُ فِيمَا يُقْصَدُ
١٣٧١. وَمُطْلَقًا فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ إِذَا ❖ أَخْرَمَ فَلْيُضَرِّفْهُ بِالنِّيَّةِ ذَا
١٣٧٢. لِمَا يَشَاءُ، أَوْ مُطْلَقًا فِي غَيْرِ مَا ❖ أَشْهُرِ حَجٍّ كَانَ ذَاكَ أَخْرَمًا
١٣٧٣. يَنْعَقِدُ الْإِحْرَامُ عُمْرَةً، وَلَهُ ❖ تَعْلِيْقُهُ كَمِثْلِ مَا قَدْ جَعَلَهُ
١٣٧٤. زَيْدٌ، فَإِنْ لَمْ يَكْ زَيْدٌ مُحْرَمًا ❖ فَمُطْلَقًا يَصِيرُ مَا قَدْ أَخْرَمَا
١٣٧٥. بِهِ، وَحَيْثُ كَانَ مُحْرَمًا فَقَدْ ❖ جُعِلَ إِحْرَامُكَ مِثْلَ مَا عَقَدَ^(١)
١٣٧٦. وَإِنْ يَكُنْ إِحْرَامُ زَيْدٍ جِهَلًا ❖ بِمَوْتِهِ فَقَارَنَّا فَلْيُجْعَلَا

فصل

[في ركن الإحرام]

١٣٧٧. إِحْرَامُ مَنْ نَوَى وَمَا لَبَّى انْعَقَدَ ❖ لَا الْعَكْسُ، ثُمَّ الْغُسْلُ لِلْإِحْرَامِ قَدْ
١٣٧٨. سُنَّ، وَلِلْوُقُوفِ^(٢) بِالْمُزْدَلِفَةِ ❖ غَدَاةَ نَحْرِ، وَوُقُوفِ عَرَفَةَ
١٣٧٩. وَلِدُخُولِ مَكَّةَ، ثُمَّ يَسُنُّ ❖ أَيَّامَ تَشْرِيقٍ لِرَمْيِ، ثُمَّ أَنْ
١٣٨٠. يُطَيَّبَ الْبَدَنَ وَالْثَّوْبَ^(٣) إِذَا ❖ أَخْرَمَ، ثُمَّ لَا نَرَى بِأَسَا بِذَا

(١) جاء هذا البيت في (ب) مقدمًا على البيتين قبله.

(٢) بهامش (ب): «نسخة: وللبيت».

(٣) المعتمد عدم ندب تطيب الثوب، لكن قال في التحفة بکراهته، وقال في النهاية بإباحته.

١٣٨١. إِذَا اسْتُدِّيمَ بَعْدَ إِحْرَامٍ وَلَا ❖ بِمَا لَهُ جِزْمٌ مِنَ الطَّيِّبِ عَلَى
١٣٨٢. ثَوْبٍ وَجِسْمٍ، غَيْرَ أَنَّهُ إِذَا ❖ نَزَعَ مَا طَيَّبَ ثُمَّ عَادَ ذَا
١٣٨٣. يَلْبَسُهُ يُلْزَمُ فِدْيَةٌ، وَسُنُّ ❖ لِمَرْأَةٍ خَضَبُ يَدَيْهَا قَبْلَ أَنْ
١٣٨٤. تُحْرِمَ، وَلْيُجَرِّدِ الرَّجُلُ عَنْ ❖ لُبْسِ الْمَخِيطِ وَهُوَ مُحْرِمٌ، وَأَنْ
١٣٨٥. يَلْبَسَ نَعْلَيْنِ، وَصَلَّى رَكَعَتَيْنِ ❖ ثُمَّ إِزَارًا وَرِدَاءً أَبْيَضَيْنِ
١٣٨٦. وَالْأَفْضَلُ الْإِحْرَامُ حِينَ انْتَبَعَثَ^(١) ❖ وَالْمَاشِ مِنْ حِينَ تَوَجَّهَ ثَبَتَ
١٣٨٧. وَذِكْرُهُ تَلْيِةٌ مِمَّا اسْتُحِبَّ ❖ دَوَامَ إِحْرَامٍ كَثِيرًا، وَنُدِبَ
١٣٨٨. أَنْ يَرْفَعَ الصَّوْتَ بِهَا لَا سِيَّمَا ❖ عِنْدَ تَغَايُرِ الْأُمُورِ مِثْلُ مَا
١٣٨٩. عِنْدَ صُعُودٍ وَهُبُوطٍ حَصَلَا ❖ وَلَا تُحَبُّ فِي طَوَافٍ فَعَلَا
١٣٩٠. عِنْدَ الْقُدُومِ، وَيُصَلِّي عِنْدَمَا ❖ يَفْرُغُ مِنْ تَلْيِةٍ مُسَلَّمَا
١٣٩١. عَلَى النَّبِيِّ، سَائِلًا رِضْوَانَا ❖ عَنْهُ، وَأَنْ يُسَكِّنَهُ الْجَنَانَا



= انظر: تحفة المحتاج (٤/ ٥٨)، ونهاية المحتاج (٣/ ٢٧٠).

(١) أي: راحلته.

باب دخول مكة

١٣٩٢. دُخُولُهَا قَبْلَ الْوُقُوفِ أَفْضَلُ ❖ وَمِنْ طَرِيقِ طَيْبَةِ مَنْ يَدْخُلُ
١٣٩٣. فَغُسْلُهُ بِذِي طُوًى مِمَّا اسْتُحِبَّ ❖ وَمِنْ ثَنِيَّةِ كَدَاءٍ فَنُدِبَ
١٣٩٤. دُخُولُهَا، وَلِيَدْعُ بِالتَّعْظِيمِ ❖ لِلْبَيْتِ وَالتَّشْرِيفِ وَالتَّكْرِيمِ
١٣٩٥. كَذَا لِمَنْ شَرَّفَهُ وَعَظَّمَهُ ❖ فَحَجَّاهُ مُشَرَّفًا وَكَرَّمَهُ
١٣٩٦. وَيَدْخُلُ الْمَسْجِدَ مِنْ بَابِ بَنِي ❖ شَيْبَةَ، ثُمَّ لِلْقُدُومِ فَاسْتَنْ
١٣٩٧. طَوَافَهُ، وَهُوَ بِحَاجٍ قَدْ وَفَدَ ❖ قَبْلَ الْوُقُوفِ اخْتَصَّ، ثُمَّ مَنْ قَصَدَ
١٣٩٨. مَكَّةَ لَا لِنَفْسِكَ فَيُسْتَحَبَّ ❖ إِحْرَامُهُ بِنُسْكَ، قِيلَ وَجَبَ

فصل

[في واجبات وسنن الطواف]

١٣٩٩. وَلِلطَّوَافِ وَاجِبَاتٌ وَسُنَنٌ ❖ وَاجِبُهُ سَتْرُكَ عَوْرَةٍ، وَأَنْ
١٤٠٠. تَكُونَ فِيهِ طَاهِرًا مِنَ الْحَدَثِ ❖ وَنَجَسٍ، وَفِي الطَّوَافِ إِنْ حَدَثَ
١٤٠١. حَدَثُهُ فَلِلْوُضُوءِ^(١) جَدًّا ❖ ثُمَّ بَنَى، وَاشْتَرَطَنْ أَنْ يَقْصِدَا
١٤٠٢. فَيَجْعَلَ الْبَيْتَ عَنِ الْيَسَارِ ❖ مُبْتَدِئًا بِسَيِّدِ الْأَحْجَارِ
١٤٠٣. مُحَازِيًا لَهُ بِكُلِّ الْبَدَنِ ❖ عِنْدَ مُرُورِهِ بِذَا الَّذِي عَنِ

(١) في (أ): «فلوضوء».

١٤٠٤. فَلَوْ بَدَا بغيره لَمْ يُحْسَبِ ❖ ثُمَّ إِذَا انْتَهَى إِلَيْهِ أُوجِبِ
١٤٠٥. بُدْءَةً مِنْهُ، وَلَوْ مَشَى عَلَى ❖ تَأْزِيرٍ^(١) كَعْبَةٍ لَهُ أَوْ دَخَلَ
١٤٠٦. مِنْ فَتْحَةِ الْحِجْرِ وَتَبِكَ الْآخَرَى ❖ خَرَجَ مِنْهَا أَوْ فَحِينَ مَرًّا
١٤٠٧. مُوَازِي الْجِدَارِ مَسَّهُ فَلَنْ ❖ تَصِحَّ طَوْفُهُ لِذَلِكَ، ثُمَّ أَنْ
١٤٠٨. يَطُوفَ سَبْعًا دَاخِلَ الْمَسْجِدِ، ثُمَّ ❖ سُنَّ الطَّوْفُ مَاشِيًا، وَيَسْتَلِمَ
١٤٠٩. مُقْبَلًا أَوَّلَ طَوْفِهِ الْحَجَرَ ❖ ثُمَّ عَلَيْهِ جَبْهَةٌ لَهُ أَقْرُ
١٤١٠. وَعَاجِزٌ فَلْيَسْتَلِمَ، ثُمَّ إِذَا ❖ عَجَزَ عَنْهُ فَلْيُشِرْ بِالْيَدِ ذَا
١٤١١. فِي كُلِّ طَوْفَةٍ يُرَاعِي ذَا، وَلَا ❖ لِلشَّامِئِينَ سُنَّ أَنْ يُقَبَّلَا
١٤١٢. وَلَا اسْتِلَامَ لَهُمَا سُنَّ، بَلَى ❖ يَسْتَلِمُ الْيَمَانَ لَنْ يُقَبَّلَا
١٤١٣. وَسُنَّ أَنْ يَقُولَ مَا قَدْ نُقِلَا ❖ فِي ذَاكَ مِنْ أَذْكَارِهِ، وَيَرْمُلَا^(٢)
١٤١٤. أَشْوَاطَهُ الثَّلَاثَةَ الْأُولَى بِأَنْ ❖ يُسْرِعَ مَعَ قُرْبِ خُطَا، وَخَصَّصَنْ
١٤١٥. رَمَلَهُ أَيُّ بِطَوَافٍ عُقْبَا ❖ بِالسَّعْيِ، وَالِدُعَاءِ فِيهِ نُدْبَا
١٤١٦. وَالْإِضْطِبَاعُ سُنَّ فِي جَمِيعِ كُلِّ ❖ طَوَافٍ الرَّمَلُ فِيهِ قَدْ فَعِلَ
١٤١٧. وَهَكَذَا فِي السَّعْيِ، وَالْمَرْأَةُ لَا ❖ تَضْطَبِعَنَّ وَكَذَا لَنْ تَرْمُلَا
١٤١٨. وَسُنَّ قُرْبُهُ مِنَ الْبَيْتِ، فَإِنْ ❖ يَفْتُهُ فَعِلْ رَمَلٍ بِالْقُرْبِ مِنْ
١٤١٩. بَيْتٍ فَعِلْ الرَّمَلِ اعْلَمْ أُولَى ❖ مَعَ بُعْدِهِ عَنْ كَعْبَةٍ قُلِ الْأَ

(١) التأزير: هو الشاذرون، وهو ما برز من جدران الكعبة من أسفلها. انظر: المصباح المنير (٣٠٧/١).

(٢) في (أ): «وليرملا».

١٤٢٠. مَنْ خَافَ مِنْ صَدَمِ النَّسَا فَالْقُرْبُ ❖ مِنْ غَيْرِ فَعَلِ رَمَلٍ أَحَبُّ
١٤٢١. ثُمَّ مُوَالَاةُ الطَّوَافِ سُنَّةٌ ❖ وَبَعْدَهُ خَلْفَ الْمَقَامِ السُّنَّةُ
١٤٢٢. صَلَاةُ رَكَعَتَيْنِ فِيهِمَا جَهْرٌ ❖ لَيْلًا وَيَتْلُو سُورَةَ «الَّذِي كَفَرَ»^(١)
١٤٢٣. فِي الرُّكْعَةِ الْأُولَى، وَفِي الْأُخْرَى تَلَا ❖ سُورَةَ «الْإِخْلَاصِ»^(٢)، فَإِنْ تَحَلَّلَا
١٤٢٤. وَحَمَلَ الْمُحْرِمُ ثُمَّ اطَّوَّفَا ❖ بِهِ فَلِلْمَحْمُولِ ذَاكَ انْصَرَفَا

فَصْلٌ

[فيما يختتم به الطواف، وفي الوقوف بعرفة،

والمبيت بمزدلفة والدفع منها]

١٤٢٥. وَبَعْدَ أَنْ صَلَّى وَطَافَ اسْتَلَمَا ❖ الْحَجَرَ الْأَسْوَدَ، ثُمَّ عَزَمَا
١٤٢٦. عَلَى الذَّهَابِ لِلصَّافَا لِيَسْعَى ❖ وَشَرَطُ سَعْيٍ أَنْ يَكُونَ سَبْعًا
١٤٢٧. مُبْتَدِئًا مِنَ الصَّافَا إِذْ فَعَلَا ❖ ثُمَّ ذَهَابُهُ مِنَ الصَّافَا إِلَى
١٤٢٨. مَرَوْتِهَا فَمَرَّةً قَدْ حُسِبَا ❖ وَعَوْدُهُ مِنْهَا إِلَيْهِ كُتِبَا
١٤٢٩. أُخْرَى، وَأَنْ يَسْعَى مِنَ الْمَعْلُومِ ❖ بَعْدَ طَوَافِ الرُّكْنِ أَوْ قُدُومِ
١٤٣٠. بِحَيْثُ بَيْنَ ذَيْنِ مَا تَخَلَّلَا ❖ وَقُوفُهُ بِعَرَفَاتٍ حَصَلَا
١٤٣١. وَمَنْ سَعَى بَعْدَ قُدُومٍ لَمْ يُعَدْ ❖ ذَا، وَعَلَى الصَّافَا وَمَرَّةً فَقَدْ
١٤٣٢. سُنَّ الرُّقْيُ قَدْرَ قَامَةٍ، وَأَنْ ❖ يُكَبِّرَ اللَّهَ وَيَدْعُو اللَّهَ مَنْ

(١) بهامش (أ): «أي: سورة يا أيها الكافرون».

(٢) في (أ): «إخلاص».

١٤٣٣. عَلَاهُمَا ، وَأَنْ يُعِيدَ ثَانِيًا ❖ وَثَالِثًا ، وَأَنْ يَكُونَ عَادِيًا
١٤٣٤. فِي وَسْطِ الْمَسْعَى ، وَيُسْتَحَبُّ أَنْ ❖ يَخْطُبَ فَرْدَةً إِمَامٌ أَوْ فَمَنْ
١٤٣٥. نَابَ بِمَكَّةَ ، وَذَاكَ يَجْرِي ❖ مِنْ بَعْدِ مَا صَلَّوْا صَلَاةَ الظُّهْرِ
١٤٣٦. سَابِعَ حِجَّةٍ ، وَفِيهَا يَأْمُرُ ❖ أَنْ يَذْهَبُوا إِلَى مِنًى وَيُبَكِّرُوا
١٤٣٧. مُعَلِّمًا مَنَاسِكَا ، وَلَيْتَ ❖ بِالْقَوْمِ فِي مِنًى ، نَعَمَ وَلَيْتَتْ
١٤٣٨. إِلَى طُلُوعِ الشَّمْسِ ثُمَّ يَذْهَبُ ❖ لِعِرَفَاتٍ ، وَالْإِمَامُ يَخْطُبُ
١٤٣٩. بَعْدَ الزَّوَالِ خُطْبَتَيْنِ بَرَعَا ❖ وَالظُّهْرَ وَالْعَصْرَ بِهِمْ فَلْيَجْمَعَا
١٤٤٠. وَوَقُّوْا لِمَغْرِبِ بَعْرَفَةِ ❖ يَدْعُونَ ، ثُمَّ قَصِدُوا مُزْدَلِفَةَ
١٤٤١. بَعْدَ الْغُرُوبِ ، وَصَلَاةُ الْمَغْرِبِ ❖ تَأْخِيرَهَا إِلَى الْعِشَاءِ فَاذْدُبِ
١٤٤٢. لِيَجْمَعُوا الصَّلَاةَ بِالْمُزْدَلِفَةِ ❖ وَأَوْجِبِ الْوُقُوفَ أَيَّ بَعْرَفَةِ
١٤٤٣. حُضُورُهُ بِبَعْضِ أَرْضِهَا وَأَنْ ❖ يَكُونَ أَهْلًا لِلْعِبَادَةِ ، وَلَنْ
١٤٤٤. يَصِحَّ مِنْ مُغْمَى عَلَيْهِ ، ثُمَّ لَا ❖ بَأْسَ بِنَوْمٍ فِي وَقُوفٍ حَصَلَا
١٤٤٥. وَوَقْتُهُ مِنَ الزَّوَالِ وَإِلَى ❖ طُلُوعِ فَجْرِ النَّخْرِ يَتَقَى ، وَعَلَى
١٤٤٦. مَنْ فَارَقَ الْمَوْقِفَ قَبْلَ الْمَغْرِبِ ❖ وَلَمْ يَعُدْ دَمٌ يَحِبُّ فَاذْدُبِ
١٤٤٧. ثُمَّ إِذَا مَا غَلِطُوا فَوَقُّوْا ❖ فِي عَاشِرِ أَجْزَائِهِمْ ذَا الْمَوْقِفِ
١٤٤٨. إِلَّا إِذَا قَلُّوا عَلَى خِلَافٍ مَا ❖ يُعْتَادُ فَالْقَضَاءُ صَارَ لَزِمًا
١٤٤٩. أَوْ وَقُّوْا فِي ثَامِنٍ وَعَلِمُوا ❖ قَبْلَ الْفَوَاتِ فَاوْقُوفُ يَلْزَمُ

١٤٥٠. أَوْ بَعْدَهُ قَضَى الَّذِي قَدْ وَقَفَهُ ❖ ثُمَّ يَبِيتُ النَّاسُ بِالْمُزْدَلِفَةِ
١٤٥١. وَبَعْدَ نِصْفِ اللَّيْلِ لَوْ كَانَ دَفَعُ ❖ أَوْ قَبْلَهُ مِنْهَا وَعَادَ وَرَجَعَ
١٤٥٢. قَبْلَ طُلُوعِ الْفَجْرِ ذَا لَمْ يُلْزَمِ ❖ شَيْئًا، وَفِي النِّصْفِ الْآخِرِ إِنْ لَمْ
١٤٥٣. يَكُنْ بِهَا دَمًا أَرَاقَ، وَهُوَ لَنْ ❖ يَجِبَ لَكِنْ يُسْتَحَبُّ، وَيُسَنُّ
١٤٥٤. مِنْ بَعْدِ نِصْفِ اللَّيْلِ تَقْدِيمُ لِمَنْ ❖ يَضَعُ وَالنِّسَاءُ إِلَى مَنَى، وَمَنْ
١٤٥٥. يَنْقَى يُصَلُّونَ مُعَلِّسِينَ^(١) ❖ ثُمَّ إِلَى مَنَى فَيَدْفَعُونَا
١٤٥٦. ثُمَّ حَصَى لِلرَّمْيِ مِنْ مُزْدَلِفَةِ ❖ أَخَذَهُ قَدَرُ حَصَى قَدْ خَذَفَهُ^(٢)
١٤٥٧. وَالْمَشْعَرَ الْحَرَامَ حَيْثُ وَصَلَا ❖ وَقَفَ يَدْعُو رَبَّهُ جَلًّا إِلَى
١٤٥٨. إِسْفَارِ فَجْرِ، وَإِلَى مَنَى يَصِلُ ❖ بَعْدَ طُلُوعِ الشَّمْسِ، وَالرَّمْيِ فِعْلُ
١٤٥٩. حِينَئِذٍ بِالسَّبْعِ مِنْ حَصَى إِلَى ❖ جَمَرَتِهَا الْكُبْرَى، وَحَيْثُ فَعَلَا
١٤٦٠. فَابْتَدَأَ الرَّمْيَ فَلِلتَّلْبِيَةِ ❖ يَقْطَعُهَا مُكْبِّرًا لِلرَّمْيَةِ
١٤٦١. وَذَبَحَ الْهَدْيَ، وَبَعْدَهُ حَلَقُ ❖ أَوْ فَلْيَقْصُرَنَّ وَالْحَلْقُ أَحَقُّ
١٤٦٢. وَقَصَّرَتْ، ثُمَّ أَقْلُ مَا يَجِبُ ❖ ثَلَاثُ شَعْرَاتٍ تُزَالُ، وَاسْتُحِبَّ
١٤٦٣. إِمْرَأَةُ الْمُوسَى عَلَى رَأْسِ بِلَا ❖ شَعْرٍ عَلَيْهِ، ثُمَّ بَعْدَ دَخَلَا
١٤٦٤. مَكَّةَ وَلِيُطْفَ طَوَافَ الرُّكْنِ ❖ وَلْيَسْعَ مَنْ لَمْ يَسْعَ قَبْلُ أَغْنَى

(١) قال في دقائق المنهاج (ص: ٥٧): «أي: في أول وقتها».

(٢) قال في نهاية المحتاج (٣/٣١٣): «وهو دون الأنملة طولاً وعرضاً في قدر الباقلاً... وهيئة

الخذف: أن يضع الحصى على بطن إبهامه ويرميه برأس السبابة».

- ١٤٦٥ . وَالرَّمْيُ وَالذَّبْحُ الَّذِي بَيْنَا ❖ وَالْحَلْقُ وَالطَّوْفُ كُلُّ سُنَّةٍ
- ١٤٦٦ . تَرْيِيهِهِ كَمَا ذَكَرْنَا، وَدَخَلَ ❖ وَقْتُ لَهَا بِنِصْفِ لَيْلِ النَّحْرِ، بَلْ
- ١٤٦٧ . مَتَى يَشَا الذَّبْحَةَ فَهِيَ مُجْزِيَةٌ ❖ وَخَصَّهَا «يَحْيَى» بِوَقْتِ الْأُضْحِيَّةِ
- ١٤٦٨ . لَكِنَّ وَقْتَ رَمِيهِ يَتَقَى إِلَى ❖ آخِرِ يَوْمِ نَحْرِهِ مُكَمَّلًا
- ١٤٦٩ . وَالْحَلْقُ وَالطَّوْفُ وَالسَّعْيُ فَلَا ❖ آخِرَ أَيِّ لَوْفَتِهَا تَأْجَلًا
- ١٤٧٠ . وَالْحَلْقُ نُسْكَ، فَمَتَى مَا فَعَلَا ❖ إِثْنَيْنِ مِنْ رَمْيٍ وَحَلَقٍ حَصَلَا
- ١٤٧١ . ثُمَّ طَوَافٍ حَصَلَ التَّحْلُلُ ❖ الْأَوَّلُ اَعْلَمَ، وَلَهُ يُحْلَلُ
- ١٤٧٢ . لُبْسٌ وَصَيْدٌ ثُمَّ حَلَقٌ حَلًّا ❖ قَلَمٌ كَذَا، عَقْدُ النِّكَاحِ كَلًّا
- ١٤٧٣ . فِي قَوْلِ «يَحْيَى»، ثَالِثٌ إِنْ فُعِلَا ❖ حَلَّ بِهِ بَاقِيَ الْحَرَامِ كَمَلَا

فصل

[في المبيت بمنى ليالي التشريق]

- ١٤٧٤ . وَلَيْلَتَا التَّشْرِيقِ بَاتَ بِمَنَى ❖ ثُمَّ رَمَى فِي كُلِّ يَوْمٍ إِذْ دَنَا
- ١٤٧٥ . مِنَ الثَّلَاثِ الْجَمَرَاتِ جَمْرَهُ ❖ بِسَبْعِ حَصِيَّاتٍ لِكُلِّ مَرَّةٍ
- ١٤٧٦ . وَمَنْ رَمَى الثَّانِي وَنَفَرًا قَدْ قَصَدَ ❖ قَبْلَ غُرُوبِ الشَّمْسِ جَاَزَ الْمُعْتَمِدُ
- ١٤٧٧ . وَسَقَطَ الْمَبِيتُ عَنْهُ بِمَنَى ❖ فِي لَيْلَةٍ ثَالِثَةٍ ثُمَّ هُنَا
- ١٤٧٨ . يَسْقُطُ رَمْيُ يَوْمِهَا، فَإِنْ نَفَرَ ❖ بَعْدَ الْغُرُوبِ فَمَبِيتُهُ اسْتَقَرَّ
- ١٤٧٩ . وَرَمِيَهُ، وَرَمْيُ تَشْرِيقٍ دَخَلَ ❖ وَقْتُ لَهُ أَيِّ بِالزَّوَالِ وَحَصَلَ

١٤٨٠. خُرُوجُهُ بِمَغْرِبٍ، وَاشْتَرِطَنْ ﴿﴾ فِي الرَّمِيِّ مَا سُمِّيَ رَمِيًّا، ثُمَّ أَنْ
 ١٤٨١. يَرْمِي بِجَنْسٍ حَجَرٍ مُرْتَبًا ﴿﴾ لِلجَمَرَاتِ رَامِيًّا مَا وَجَبَا
 ١٤٨٢. وَاحِدَةً وَاحِدَةً، ثُمَّ يُسَنُّ ﴿﴾ قَدْرُ حَصَى الْخَذْفِ الَّذِي يَرْمِي، وَمَنْ
 ١٤٨٣. عَجَزَ عَنْهُ فَلْيُقِمْ لِنَائِبٍ ﴿﴾ وَتَارِكُ لِرَمِي يَوْمٍ وَاجِبٍ
 ١٤٨٤. فَلْيَتَذَارَكُهُ، فَإِنْ لَمْ يَفْعَلِ ﴿﴾ فِي بَاقِي الْأَيَّامِ فَالِدَمَ اجْعَلِ
 ١٤٨٥. عَلَيْهِ، ثُمَّ قَدْ تَكَمَّلَ الدَّمُ ﴿﴾ أَيُّ فِي ثَلَاثِ حَصَيَاتٍ مَا رُمُوا
 ١٤٨٦. وَأَوْجِبِ الطَّوَافَ لِلْوَدَاعِ إِنْ ﴿﴾ أَرَادَ أَنْ يَخْرُجَ مَنْ قَدْ حَجَّ مِنْ
 ١٤٨٧. مَكَّةَ غَيْرَ حَائِضٍ، وَجَبَرَا ﴿﴾ بِالدَّمِ تَرْكُهُ، وَحَيْثُ نَفَرَا
 ١٤٨٨. بِلَا وَدَاعٍ ثُمَّ عَادَ قَبْلَ أَنْ ﴿﴾ يَبْلُغَ ذَا مَسَافَةِ الْقَصْرِ اسْقِطَنْ
 ١٤٨٩. عَنْهُ دَمًا، وَشَرِبْ مَاءَ زَمْزَمَا ﴿﴾ سُنَّ، وَأَنْ يَزُورَ قَبْرًا عَظْمًا
 ١٤٩٠. وَذَلِكَ قَبْرُ الْمُصْطَفَى مُحَمَّدٍ ﴿﴾ أَشْرَفَ خَلْقِ رَبَّنَا الْمُمَجَّدِ

فصل

[في بيان أركان الحج والعمرة]

١٤٩١. أَرْكَانُ حَجٍّ خَمْسَةٌ، إِحْرَامُ ﴿﴾ حَلْقٌ، طَوَافٌ، وَقْفَةٌ تُقَامُ
 ١٤٩٢. سَعْيٌ، وَلَا تُجْبَرُ، ثُمَّ مَا عَدَا ﴿﴾ رُكْنِ الْوُقُوفِ رُكْنٌ^(١) عُمْرَةٌ عَدَا
 ١٤٩٣. ثُمَّ يُؤَدَّى النُّسْكَانِ أَيُّ عَلَى ﴿﴾ وَجُوهِ، الْإِفْرَادُ مِنْهَا فِعْلًا

(١) في النسختين: «ركن».

١٤٩٤. بِأَنْ يَحُجَّ ثُمَّ بَعْدُ يُحْرِمُ ❖ بِعُمْرَةٍ كَمَثَلِ مَا قَدْ أَحْرَمُوا
١٤٩٥. أَصْحَابُ مَكَّةَ وَيَأْتِي بِالْعَمَلِ ❖ ثُمَّ الْقِرَانُ وَهُوَ إِحْرَامٌ حَصَلَ
١٤٩٦. بِالنُّسْكَينِ ثُمَّ يَعْمَلُ عَمَلٌ ❖ حَجٌّ فَيَحْضُلَانِ، ثُمَّ لَوْ حَصَلَ
١٤٩٧. إِحْرَامُهُ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ إِذَنْ ❖ بِعُمْرَةٍ ثُمَّ بِحَجٍّ قَبْلَ أَنْ
١٤٩٨. يَطُوفَ كَانَ ذَاكَ قَارِنًا، وَلَا ❖ يَجُوزُ عَكْسُهُ، وَمَنْ قَدْ فَعَلَا
١٤٩٩. تَمَتَّعًا أَحْرَمَ بِالْعُمْرَةِ ذَا ❖ مِنْ مَوْضِعِ الْمِيقَاتِ ثُمَّتَ إِذَا
١٥٠٠. فَرَعَ مِنْهَا حَجَّهُ فَلْيُنْشِئَنَّ ❖ مِنْ مَكَّةَ، الْإِفْرَادُ فَلْيَفْضَلَنَّ
١٥٠١. ثُمَّ التَّمَتُّعُ، وَمَنْ تَمَتَّعَا ❖ لَزِمَهُ دَمٌ إِذَا مَا أَوْقَعَا
١٥٠٢. عُمَرَتَهُ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ إِذَنْ ❖ مِنْ سَنَةٍ وَلَمْ يَعُدْ لِيُحْرِمَنَّ
١٥٠٣. بِالْحَجِّ مِنْ مِيقَاتِهِ وَلَمْ يَكُنْ ❖ مِنْ حَاضِرِ الْمَسْجِدِ، وَالْحَاضِرُ مَنْ
١٥٠٤. دُونَ مَسِيرِ الْقَصْرِ مِنْ مَكَّةَ قَالَ ❖ مِنْ حَرَمٍ «يَحْيَى»، وَوَقْتُ الدَّمِ حَالٌ
١٥٠٥. إِحْرَامُهُ بِالْحَجِّ، وَالْأَفْضَلُ أَنْ ❖ يُذْبَحَ يَوْمَ النَّحْرِ، وَالْعَاجِزُ عَنْ
١٥٠٦. ذَلِكَ فِي مَوْضِعِهِ فَلْيُضْمِ ❖ ثَلَاثَةً فِي الْحَجِّ ثُمَّ لِيُلْزَمَ
١٥٠٧. بِسَبْعَةٍ إِذَا إِلَى الْأَهْلِ رَجَعَ ❖ وَفِي صِيَامِ الْكُلِّ فَاذْبُ التَّبَعِ
١٥٠٨. وَمَنْ قَضَى يُلْزَمُ أَنْ يُفَرِّقَنَّ ❖ بَيْنَ الثَّلَاثَةِ وَسَبْعَةٍ إِذَنْ
١٥٠٩. ثُمَّ عَلَى الْقَارِنِ أَوْجَبُوا دَمًا ❖ كَتَمَتَّعَ بِشَرْطٍ قُدِّمًا



باب مُحَرَّمَاتُ الْإِحْرَامِ

١٥١٠. يَحْرُمُ سَتْرُ بَعْضِ رَأْسِ الرَّجُلِ ❖ بِمَا يُعَدُّ سَاتِرًا، وَحَلْلِ
 ١٥١١. ذَلِكَ لِحَاجَةِ، وَلُبْسِ كُلِّ مَا ❖ خِيطَ أَوْ الْمَنْسُوجِ كُلِّ حَرَمًا
 ١٥١٢. كَذَلِكَ الْمَعْقُودُ فِي كُلِّ الْبَدَنِ ❖ إِلَّا إِذَا لَمْ يَجِدِ الْغَيْرَ، وَلَنْ
 ١٥١٣. يَجُوزَ سَتْرُ وَجْهَهَا، وَجَازَ أَنْ ❖ تَلْبَسَ لِلْمَخِيطِ، وَالْقَفَّازِ لَنْ
 ١٥١٤. يَحِلَّ لُبْسُهُ لَهَا، وَحَرَّمَنْ ❖ تَطْيِبًا فِي ثَوْبِهِ وَفِي الْبَدَنِ
 ١٥١٥. وَدَهْنُهُ رَأْسًا وَلِحْيَةً، وَلَا ❖ يُكْرَهُ بِالْخِطْمِيِّ أَنْ يُعَسَّلَا
 ١٥١٦. بَدَنَهُ وَرَأْسَهُ، وَالشَّعْرُ ❖ يَحْرُمُ أَنْ يُزِيلَهُ وَالظُّفْرُ
 ١٥١٧. وَتَكْمُلُ الْفِدْيَةُ فِي الثَّلَاثِ مِنْ ❖ شَعْرٍ أَوْ الظُّفْرِ تُزَالُ، ثُمَّ إِنْ
 ١٥١٨. أَزَالَ شَعْرَةً عَلَى ذَلِكَ يَجِبُ ❖ مُدٌّ، أَوْ الثَّنَتَيْنِ مُدَّانِ كُتِبَ
 ١٥١٩. وَحَلَقَ الْمَعْذُورُ شَعْرًا وَفَدَى ❖ وَحَرَّمَ الْجِمَاعَ ثُمَّ فَسَدَا
 ١٥٢٠. حَجٌّ بِهِ قَبْلَ تَحْلُلٍ حَصَلَ ❖ أَيْ أَوَّلٍ، وَعُمْرَةٌ مَتَى فَعَلَ
 ١٥٢١. وَأَوْجِبَنْ بَدَنَةً بِهِ وَأَنْ ❖ يَمْضِي فِي فَاسِدِهِ وَلْيُفْضِيَنَّ
 ١٥٢٢. ذَلِكَ وَإِنْ كَانَ بِهِ تَطَوُّعًا ❖ ثُمَّ عَلَى الْفُورِ الْقَضَاءُ شُرِعَا
 ١٥٢٣. وَحَرَّمَ اضْطِيَادُ بَرِّيٍّ أَكْلَ ❖ نَعَمْ وَهَذَا لِلْحَلَالِ لَا يَحِلُّ
 ١٥٢٤. فِي حَرَمٍ، وَمُتْلَفٌ ذَا ضَمْنَةٍ ❖ فَقِي نَعَامَةٍ فَضَمَّنَ بَدَنَهُ

١٥٢٥. وَفِي حِمَارِ الْوَحْشِ ثُمَّ فِي الْبَقَرِ ❖ بَقَرَةً، وَفِي غَزَالٍ اسْتَقَرُّ
١٥٢٦. عَنَزُ، وَأَرْزَبٍ عَنَاقُ لَزِمَا ❖ نَعَمْ وَفِي الْيَرْبُوعِ جَفَرَةً، وَمَا
١٥٢٧. لَا نَقْلَ فِيهِ فَبِمِثْلِهِ حَكَمَ ❖ عَذْلَانِ، ثُمَّ فِي الَّذِي لَا مِثْلَ ثُمَّ
١٥٢٨. لَهُ تُرَاعَى قِيمَةً، وَحَرَّمِ ❖ قَطَعَ نَبَاتٍ نَابِتٍ فِي الْحَرَمِ
١٥٢٩. وَشَجَرٍ فِيهِ، فَفِي الْكَبِيرَةِ ❖ بَقَرَةً، وَالشَّاةُ فِي الصَّغِيرَةِ
١٥٣٠. وَإِذْخِرَ وَالشَّوْكَ كَالْعَوْسَجِ حَلَّ ❖ وَأَخَذَ مَا يَنْبَغُ لِلدَّوَاءِ حَلَّ^(١)
١٥٣١. وَأَخَذَهُ لِعَلْفِ الْبُهِيمَةِ ❖ وَحَرَّمَ الصَّيْدَ فِي الْمَدِينَةِ
١٥٣٢. وَلَا ضَمَانَ فِيهِ، ثُمَّ خَيْرَنَ ❖ فِي صَيْدٍ مِثْلِيٍّ لِذَلِكَ بَيْنَ أَنْ
١٥٣٣. يَذْبَحَ مِثْلَ تَالِفٍ مِنَ النِّعَمِ ❖ مُصَدَّقًا عَلَى مَسَاكِينِ الْحَرَمِ
١٥٣٤. أَوْ مِثْلَهُ دَرَاهِمًا يُقْوَمُ ❖ وَيَشْتَرِي بِهِمَا طَعَامًا لَهُمْ
١٥٣٥. أَوْ فَلْيُصْمَ عَنْ كُلِّ مُدٍّ قَدْ لَزِمَ ❖ يَوْمًا، وَإِنْ لَمْ يَكُ مِثْلِيًّا عَلِمَ
١٥٣٦. فَلْيَتَصَدَّقَنَّ بِقِيمَةِ لَذَا ❖ مِنَ الطَّعَامِ أَوْ يَصُومَنَّ إِذَا
١٥٣٧. شَاءَ، وَفِي فِدْيَةِ حَلْقِ خَيْرَنَ ❖ ذَلِكَ بَيْنَ ذَبْحِ شَاةٍ أَوْ فَأَن
١٥٣٨. يُطْعَمَ مَنْ أَمَرْتَهُ بِالْفِدْيَةِ ❖ ثَلَاثَةً مِنْ أَصْعٍ لِسِتَّةٍ
١٥٣٩. أَوْ فَلْيُصْمَ ثَلَاثَةً، ثُمَّ الدَّمُ ❖ فِي تَرْكِ مَأْمُورٍ بِهِ فَيُحْكَمُ

(١) فِي (ب): «وَأَخَذَ مَا يَنْبَغُ لِلدَّوَاءِ حَلَّ».

١٥٤٠. بِأَنَّهُ مِنْ دَمِ تَرْتِيبٍ^(١) فَمَنْ ❖ عَجَزَ عَنْ شَاةٍ فَذَا^(٢) فَلْيُشْرَيْنِ
١٥٤١. بِقِيَمَةِ الشَّاةِ طَعَامًا، ثُمَّ مَنْ ❖ عَجَزَ عَنْ ذَا فَلْيَصُمْ ذَلِكَ عَنْ
١٥٤٢. كُلِّ مِنَ الْأَمْدَادِ يَوْمًا، وَلْيَصِرْ ❖ دَمُ الْفَوَاتِ كَتَمُّعٍ ذِكْرُ
١٥٤٣. وَذَبْحُهُ فِي حَجَّةِ الْقَضَاءِ ❖ ثُمَّ الدَّمُ الْوَاجِبُ فِي الْفِدَاءِ
١٥٤٤. يَفْعَلُ مَحْظُورٍ وَتَرَكَ مَا وَجَبَ ❖ فَلَا يُخَصُّ بِزَمَانٍ يُكْتَتَبُ
١٥٤٥. بَلْ ذَبْحُهُ بِحَرَمٍ خُصَّ، نَعَمْ ❖ يَجِبُ صَرْفُهُ لِمُسْكِينِ الْحَرَمِ
١٥٤٦. وَمَرْوَةٌ أَوْ لَى لِدَبْحِ الْمُعْتَمِرِ ❖ وَلِلْحَجَّاجِ قُلٌّ مَنَى كَذَا أُثِرَ
١٥٤٧. كَذَا لِمَا سَاقَاهُ مِنْ هَدْيٍ، نَعَمْ ❖ وَوَقْتُهُ وَقْتُ ضَحِيَّةِ النَّعَمِ



(١) أي: وتعديل، والمعتمد أنه دم ترتيب وتقدير؛ فإن عجز عن الشاة؛ صام ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجع إلى أهله. انظر: تحفة المحتاج (٤/١٩٧)، ونهاية المحتاج (٣/٣٥٨).

(٢) في (ب): «فَذَا».

باب

الإحصار والفوات

١٥٤٨. تَحَلَّلَ الْمُحْصَرُ لَا مَنَ مَرَضًا ❖ مَا لَمْ يَكُنْ شَرَطُهُ فِيمَا مَضَى
١٥٤٩. لَكِنَّهُ لَمْ يَتَحَلَّلْ مُحْصَرٌ ❖ إِلَّا بِذَبْحِ الشَّاةِ حَيْثُ يُحْصَرُ
١٥٥٠. وَالْحَلْقُ ثُمَّ نِيَّةُ التَّحَلُّلِ ❖ فَإِنْ فَقَدَتِ الشَّاةُ خُذْ بِالْبَدَلِ
١٥٥١. وَهُوَ بِقِيَمَةِ لَهَا طَعَامٌ ❖ فَإِنْ عَجِزَتْ عَنْهُ فَالْصَّيَّامُ
١٥٥٢. عَنْ كُلِّ مُدٍّ صَوْمُ يَوْمٍ، وَكَذَا ❖ تَحَلُّلٌ فِي الْحَالِ، ثُمَّتَ إِذَا
١٥٥٣. أَحْرَمَ عَبْدٌ أَوْ فَرُوجُهُ بِلَا ❖ إِذْنٍ فَلِلَّسَّيِّدِ أَنْ يُحَلِّلَا
١٥٥٤. مَمْلُوكُهُ وَالزَّوْجُ زَوْجَهُ، وَلَا ❖ قَضَا عَلَى الْمُحْصَرِ أَنْ تَنْفَلَا
١٥٥٥. فَإِنْ يَكُنْ فَرَضًا وَمُسْتَقْرًا ❖ بَقِيَ فِي ذِمَّتِهِ مُقَرًّا
١٥٥٦. أَوْ كَانَ غَيْرَ الْمُسْتَقَرِّ اعْتَبِرَتْ ❖ بَعْدُ اسْتِطَاعَةُ بِهَا الْحَجُّ ثَبَتَ
١٥٥٧. وَإِنْ تَقَطَّعَتْ وَقَفَّةٌ تَحَلَّلَا ❖ بِالطُّوفِ وَالسَّعْيِ وَحَلَقِ حَصَلَا
١٥٥٨. نَعَمْ وَأَوْجِبْنَ عَلَى ذَاكَ دَمًا ❖ ثُمَّ كَذَلِكَ ^(١) الْقَضَاءُ لَزِمَا



(١) فِي (ب): «لَذَلِكَ».

كِتَابُ الْبَيْعِ

١٥٥٩. وَشَرْطُهُ الْإِجَابُ مِثْلُ: «بِعْتُكَ» ❖ أَوْ قَوْلُهُ لِمُشْتَرٍ: «مَلَكْتُكَ»
١٥٦٠. ثُمَّ قَبُولُ كَـ «اشْتَرَيْتُ» «ابْتَعْتُ» ❖ أَوْ فَـ «تَمَلَكْتُ» كَذَا «قَبِلْتُ»
١٥٦١. وَإِنْ يَقُلْ: «بِعْنِي» فَقَالَ: «بِعْتُكَ» ❖ صَحَّ، وَإِنْ يَقُلْ: «جَعَلْتُهُ لَكَ»
١٥٦٢. بِثَمَنِ عُلِمَ صَحَّ الْجَعْلُ ❖ وَاشْتَرَطَنْ أَلَّا يَطُولَ الْفَضْلُ
١٥٦٣. بَيْنَ تَلَفُّظَيْهِمَا، ثُمَّ عَلَى ❖ وَفَوْقِ الْإِجَابِ يَكُونُ فَبِلًا
١٥٦٤. وَإِنْ أَشَارَ آخَرُسٌ فَعَقَّدَا ❖ صَحَّ، وَشَرْطُ عَاقِدٍ أَنْ يَرُشِدَا
١٥٦٥. وَعَدَمُ الْإِكْرَاهِ لَا بِحَقِّ ❖ وَمَا لِكَافِرٍ شِرَاءَ رِقٍّ
١٥٦٦. يَكُونُ مُسْلِمًا إِذَا لَمْ يُسْعَفِ ❖ بِعِتْقِهِ وَلَا شِرَاءَ مُصْحَفٍ
١٥٦٧. وَإِنْ تَبِعَ حَرْبِيًّا السَّلَاحَ لَنْ ❖ يَصِحَّ، ثُمَّ فِي الْمَبِيعِ اشْتَرَطَنْ
١٥٦٨. طَهَارَةَ لَعِينِهِ وَنَفَعَا ❖ فَلَا يَصِحُّ أَنْ تَبِيعَ سَبْعًا^(١)
١٥٦٩. لَيْسَ بِهِ نَفْعٌ، وَبِئَعُ حَبَّةٍ ❖ أَوْ حَبَّتَيْنِ أَبْطَلُوا مِنْ حِنْطَةٍ
١٥٧٠. وَإِنْ تَبِعَ مَا يُمَكِّنُ التَّطْهِيرَ لَهُ ❖ صَحَّ، وَبِئَعُ آلَةِ اللَّهِوِ أَبْطَلَهُ
١٥٧١. وَمِنْ شُرُوطِ الْبَيْعِ أَنْ يُمَكِّنَكَ ❖ تَسْلِيمُهُ، فَلَنْ يَصِحَّ بَيْعُكَ
١٥٧٢. عَبْدًا يَكُونُ أَبَقًا وَمَا غُصِبَ ❖ إِلَّا لِقَادِرٍ عَلَى أَنْ يَسْتَلْبَ

(١) بهامش (ب): «لغة في السَّبْع».

١٥٧٣. مِنْ غَاصِبٍ ذَاكَ ، وَبَيْعُ مَا رُهِنَ ❖ فَبَاطِلٌ إِلَّا بِإِذْنِ الْمُزْتَهِنِ
١٥٧٤. وَلَا يَصِحُّ بَيْعُ جَانٍ عُلِّقَتْ ❖ رَقَبَتُهُ لَهُ بِمَالٍ قَدْ تَبَتْ
١٥٧٥. فَإِنْ تَعَلَّقَ بِذِمَّةٍ لَهُ ❖ مَالٌ أَوْ الْقِصَاصُ لَنْ تُبْطِلَهُ
١٥٧٦. وَبَيْعُ نِصْفِ السَّيْفِ أَوْ نِصْفِ الْإِنَا ❖ يَبْطُلُ حَيْثُ بَعْتَهُ مُعَيَّنَا
١٥٧٧. وَصَحَّ فِي الثَّوْبِ الَّذِي بِالْقَطْعِ لَا ❖ تَنْقُصُ قِيمَتُهُ لَهُ ، وَبَطَلَا
١٥٧٨. بَيْعُ الْفُضُولِيِّ ، وَمَنْ قَدْ بَاعَا ❖ مَالَ مُورَثٍ لَهُ ابْتِئَاعَا
١٥٧٩. مَعَ ظَنِّهِ حَيَاتِهِ وَكَانَ قَدْ ❖ مَاتَ يَصِحُّ بَيْعُهُ عَلَى الْأَسَدِّ
١٥٨٠. وَاشْتَرَطَ الْعِلْمَ بِهِ فَمَنْ يَبِيعُ ❖ أَحَدَ ثَوْبَيْهِ فَأَبْطُلَ مَا صُنِعَ
١٥٨١. ثُمَّ إِذَا بَاعَ بِنَقْدٍ وَغَلَبَ ❖ فِي بَلَدَةِ الْمَبِيعِ نَقْدٌ قَدْ وَجَبَ
١٥٨٢. مِنْهُ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ نَقْدٌ غَالِبٌ^(١) ❖ فَاشْتَرَطِ التَّعْيِينَ فَهُوَ وَاجِبُ
١٥٨٣. وَصَحَّ بَيْعُ صُبْرَةٍ لَمْ يُعْلَمْ^(٢) ❖ كَمْ هِيَ كُلُّ فَرْقٍ^(٣) بِدِرْهَمٍ
١٥٨٤. وَإِنْ يَبْعُهَا مِئَةً بِمِئَةٍ ❖ وَمَا وَفَتْ فَلَا تَقُلْ بِالصَّحَّةِ
١٥٨٥. وَحَيْثُ كَانَ عَوْضٌ مُعَيَّنَا ❖ كَانَتْ مُعَايِنَتُهُ تُجْزئُنَا
١٥٨٦. وَلَا يَصِحُّ أَنْ يَبِيعَ غَائِبَا ❖ ثُمَّ الَّذِي لَمْ يَتَغَيَّرْ غَائِبَا
١٥٨٧. إِلَى أَوَانِ الْعَقْدِ ثُمَّ ذَاكَ ❖ رَأَيْتَ مِنْ قَبْلِ الشُّرَا كَفَاكَ

(١) بهامش (أ): «غالب صفة ل(قد) ، لا خبر ل(كان)» .

(٢) في (أ): «تُعْلَم» .

(٣) قال في مختار الصحاح (ص: ٢٣٨): «الْفَرْقُ: مِكْيَالٌ مَعْرُوفٌ بِالْمَدِينَةِ ، وَهُوَ سِتَّةُ عَشَرَ رَطْلًا ،

وَقَدْ يُحْرَكُ» .

١٥٨٨. وَرُؤْيَا الْبَعْضِ إِذَا دَلَّتْ عَلَى ❁ بَاقٍ كَفَتْ كَمِثْلِ شَيْءٍ مَائِلًا
 ١٥٨٩. وَرُؤْيَا الصَّوَانِ لِلْبَاقِي إِذَا ❁ مَا كَانَ خِلْقَةً كَفَتْ رُؤْيَا ذَا
 ١٥٩٠. كَالْقِشْرَةِ السُّفْلَى لِجَوْزٍ حَصَلًا ❁ وَوَضْفُهُ بِصِفَةِ السَّلَامِ لَا
 ١٥٩١. يَكْفِي، وَلَكِنْ اعْتَبِرْ رُؤْيَا كُلِّ (١) ❁ شَيْءٍ عَلَى اللَّائِقِ بِالْمَرْئِيِّ قُلْ
 ١٥٩٢. وَسَلَامِ الْأَعْمَى أَجْزَ، وَقِيلَ مَنْ ❁ يَعْمَى قُبِيلَ أَنْ يُمَيِّزَ فَلَنْ



(١) فِي (أ): «يَكْفِي وَلَكِنْ اعْتَبِرْ لِكُلِّ».

بَابُ الرَّبَا

١٥٩٣. وَإِنْ تَبِعَ جِنْسًا بِجِنْسٍ مِثْلَهُ ❖ مِنْ الطَّعَامِ اشْتَرِطَ ^(١) الْمُمَاطِلَةَ
١٥٩٤. وَالْقَبْضَ وَالْحُلُولَ، أَوْ جِنْسَيْنِ ❖ مِنْ الطَّعَامِ اشْتَرِطَنْ ^(٢) فِي ذَيْنِ
١٥٩٥. تَقَابُضًا ثُمَّ حُلُولًا أَبَدًا ❖ ثُمَّ الطَّعَامُ فَهُوَ مَا قَدْ قُصِدَا
١٥٩٦. لِلطُّغْمِ قُوًّا أَوْ تَفْكُهَا كَذَا ❖ تَدَاوِيًّا، ثُمَّ أَدَقَّةٌ إِذَا
١٥٩٧. مَا اخْتَلَفَتْ أَجْنَاسُهَا أَجْنَاسُ ❖ وَهَكَذَا حُلُولُهَا تُقَاسُ ^(٣)
١٥٩٨. وَدُهْنُهَا، كَذَا اللَّحُومُ ذَكَرُوا ❖ كَذَلِكَ الْأَلْبَانُ، وَالْمُعْتَبَرُ
١٥٩٩. فِي الْمِثْلِ فِي الْمَكِيلِ كَيْلًا، وَكَذَا ❖ مَوْزُونُهُ وَزْنًا، وَمُعْتَبَرُ ذَا
١٦٠٠. غَالِبُ عَادَةِ الْحِجَازِ وَهِيَ فِي ❖ عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ رَبِّ الشَّرَفِ
١٦٠١. وَبَلَدَةِ الْمَيْعِ رَاعٍ إِنْ جُهِلَ ❖ وَالتَّقْدُ بِالتَّقْدِ فَحُكْمُهُ نُقِلَ ^(٤)
١٦٠٢. مِثْلُ الطَّعَامِ بِالطَّعَامِ، وَإِذَا ❖ بَاعَ جُزْأً لَا يُصَحِّحَنَّ ذَا
١٦٠٣. وَلَوْ سَوَاءً خَرَجَا، وَتُعْتَبَرُ ❖ مِثْلِيَّةٌ وَقَتَ الْجَفَافِ فِي الثَّمَرِ
١٦٠٤. وَكُلُّ مَا لَيْسَ لَهُ الْجَفَافُ لَا ❖ يُبَاعُ بَعْضُهُ بِبَعْضٍ بَدَلًا
١٦٠٥. وَغَيْرُ كَافٍ فِي شَرَا الدَّقِيقِ ❖ مِثْلِيَّةٌ وَالْخُبْزِ وَالسَّوِيقِ

(١) فِي (أ): «مِنْ نَقْدٍ أَوْ طَعْمٍ اشْتَرِطَ».

(٢) فِي (أ): «مِمَّا ذَكَرْنَا أَشْرَطَنَّ».

(٣) الْأَدَقَّةُ: جَمْعُ دَقِيقٍ، وَالْحُلُولُ: جَمْعُ خَلٍّ. انْظُرْ: الْمَصْبَاحُ الْمُنِيرُ (١/١٨٠، ١٩٧).

(٤) هَذَا الْبَيْتُ سَاقِطٌ مِنْ (أ).

١٦٠٦. بَلْ فِي الْحُبُوبِ اعْتَبِرِ الْمُمَائِلَةَ ❖ فِي الْحَبِّ أَوْ فِي دُهْنِهِ إِنْ كَانَ لَهُ
١٦٠٧. وَاعْتَبِرِ الزَّيْبَ فِي الْعِنَبِ أَوْ ❖ خَلًّا كَذَا عَصِيرُهُ فِيمَا رَوَوْا
١٦٠٨. وَاعْتَبِرِ اللَّبَنَ فِي اللَّبَنِ أَوْ ❖ سَمْنًا أَوْ الْمَخِضَ صَافِيًا، وَلَوْ
١٦٠٩. تَجَبَّنَ اللَّبَنُ قَدْ تَعَذَّرَتْ ❖ مِثْلِيَّةٌ، كَذَا إِذَا مَا أَثَرَتْ
١٦١٠. فِي ذَلِكَ النَّارُ، وَقَالَ «الْحَبْرُ» ❖ تَأْثِيرُ تَمْيِيزٍ فَلَا يَضُرُّ
١٦١١. كَمِثْلٍ تَأْثِيرٍ بِسَمْنٍ وَعَسَلٍ ❖ وَمُدُّ عَجْوَةٍ وَدِرْهَمٍ كَمَلٍ
١٦١٢. بِمُدِّ عَجْوَةٍ وَدِرْهَمٍ فَلَا ❖ وَاللَّحْمُ بَيْعُهُ فَلَنْ يُحْلَلَ
١٦١٣. بِالْحَيَوَانِ مُطْلَقًا، وَيَخْرُمُ ❖ ثَمَنُ مَاءِ الْفَحْلِ، ثُمَّ حَرَّمُوا
١٦١٤. أَجْرَتَهُ، وَقَدْ نُهِيَ فِي الْبَيْعِ عَنْ ❖ بَيْعِ نِتَاجٍ لِلنِّتَاجِ ^(١) أَوْ ثَمَنٍ
١٦١٥. إِلَى نِتَاجِ ذَا النِّتَاجِ، ثُمَّ عَنْ ❖ مَا فِي الْبُطُونِ، وَالْمَضَامِينِ، وَأَنْ ^(٢)
١٦١٦. تَبِيعَ بَيْعَتَيْنِ فِي الْبَيْعَةِ، أَوْ ❖ تَشْتَرِطَ الْقَرْضَ أَوْ الْبَيْعَ، وَلَوْ
١٦١٧. ابْتِاعَ زَرْعًا وَالْحَصَادَ اشْتَرَطَا ❖ أَوْ ثَوْبًا ابْتِاعَ وَأَنْ يُخَيَّطَا
١٦١٨. بَطْلَ، وَاشْتَرَا طُهُ الْخِيَارَ أَوْ ❖ بَرَاءَةً مِنْ عَيْبِهِ صَحَّ، وَلَوْ
١٦١٩. شَرَطَ قَطْعَ ثَمَرٍ أَوْ أَجَلًا ❖ وَالرَّهْنُ وَالْكَفِيلَ قُلْ لَنْ يَبْطُلَا
١٦٢٠. بِشَرَطِ تَعْيِينِ لَهَا، أَوْ شَرَطَا ❖ فِي الْبَيْعِ إِشْهَادًا فَلَنْ يُشْتَرَطَا

(١) في (أ): «بيع نتاج ذا النتاج».

(٢) بهامش (أ): «هذا البيت من نظم ناسخه؛ إلحاقاً بالأصل عند سقوط هذه المسائل من الأصل:

تَأْتِي بِنَبَذٍ أَوْ بِلَمْسٍ ذِي وَهْنٍ ❖ أَوْ بِالْحَصَاةِ فَاجْتَنِبَ لَهَا وَأَنْ

١٦٢١. تَعْيِينُ شَاهِدٍ، فَإِنْ لَمْ يَزَهِنْ ❖ أَوِ الَّذِي عَيْنَهُ لَمْ يَضْمَنْ
١٦٢٢. فَلِلَّذِي بَاعَ الْخِيَارَ، ثُمَّ مَنْ ❖ قَدْ بَاعَ مَمْلُوكًا لَهُ بِشَرْطِ أَنْ
١٦٢٣. يُعْتَقَهُ الَّذِي اشْتَرَى فَصَحَّحَنْ ❖ بَيْعًا وَشَرْطًا، ثُمَّ لِلْبَائِعِ أَنْ
١٦٢٤. يُطَالِبَ الَّذِي اشْتَرَى بِالْعِتْقِ ❖ ثُمَّ إِذَا اشْتَرَطَ عِتْقَ الرِّقِّ
١٦٢٥. مِنْ بَعْدِ شَهْرٍ لَا يَصِحُّ، وَكَذَا ❖ إِنْ شَرَطَ التَّذْيِيرَ فِيهِ، وَإِذَا
١٦٢٦. شَرَطَ مَعَ عِتْقٍ وَلَائُهُ لَهُ ❖ فَقَدْ أَتَى فِي الْبَيْعِ مَا أَبْطَلَهُ
١٦٢٧. وَالْقَبْضَ وَالرَّدَّ بَعْضُهُ إِذَا ❖ شَرَطَ أَوْ لَا تَطْعَمْنَهُ إِلَّا كَذَا
١٦٢٨. صَحَّ، وَلَوْ شَرَطَ وَصْفًا يُقْصَدُ ❖ كَكُونِ شَاتِهِ لَبُونًا تَوْجَدُ
١٦٢٩. أَوْ حَامِلًا صَحَّ، وَحَيْثُ ظَهَرَ ❖ خُلْفٌ لَهُ الْخِيَارُ فِيمَا قَدْ شَرَى
١٦٣٠. وَبَيْعُهَا مَعَ حَمْلِهَا قَدْ بَطَلَ ❖ وَبَيْعَ حَمْلٍ وَخَدَهُ فَأَبْطَلَ
١٦٣١. وَحَامِلٌ بِدُونِ حَمْلِهَا كَذَا ❖ وَحَامِلٌ بِالْحَرِّ لَا يَصِحُّ ذَا
١٦٣٢. وَحَيْثُ بَاعَ حَامِلًا وَأَطْلَقَا ❖ فَحَمْلُهَا دَخَلَ فِيمَا نَطَقَا

فَصْلٌ

[فِي الْبَيْعِ الْمَنْهِيِّ عَنْهَا، وَفِي تَفْرِيقِ الصَّفَقَةِ]

١٦٣٣. ثُمَّ مِنَ الرُّجْبَانِ لَوْ كَانَ اشْتَرَى ❖ فَلَهُمُ الْخِيَارُ إِنْ غَبِنَ جَرَى
١٦٣٤. وَحَرَّمَ السَّوْمُ عَلَى السَّوْمِ مَتَى ❖ كَانَ اسْتَقَرَّ ثَمَنٌ وَتَبَيَّنَا
١٦٣٥. وَهَكَذَا الْبَيْعُ عَلَى الْبَيْعِ حُظِرَ ❖ قَبْلَ لُزُومِهِ، وَنَجَشُهُ الْمُضِرُّ

١٦٣٦. وَلَا خِيَارَ، ثُمَّ بَيَّعَكَ الْعَنْبُ ❖ لِعَاصِرِ الْخَمْرِ وَبَيَّعَكَ الرُّطْبَ
١٦٣٧. نُهِيَ عَنْهُ، وَمَتَى فَرَّقْتَا ❖ مَا بَيْنَ أُمَّ وَابْنِهَا فَعَلْتَا
١٦٣٨. مُحَرَّمًا إِنْ كَانَ لَمْ يُمَيِّزْ ❖ وَتُبْطِلُ الْبَيْعَ وَلَمْ نَجُوزْ^(١)
١٦٣٩. نَعَمْ وَبَيَّعُ الْعَرَبُونَ^(٢) بَطْلًا ❖ وَإِنْ يَبِيعُ خَلًّا وَخَمْرًا مَثَلًا
١٦٤٠. أَوْ عَبْدَهُ وَالْحُرَّ أَوْ مُشْتَرَكَا ❖ فَصَحَّحَنَّ الْبَيْعَ فِيمَا مَلَكََا
١٦٤١. وَخَيْرِ الَّذِي اشْتَرَى إِنْ جَهَلَا ❖ لَا بَائِعًا، فَإِنْ يُجْزَى مَا فَعَلَا
١٦٤٢. لَزِمَهُ حِصَّتُهُ مِنَ الثَّمَنِ ❖ أَيْ بِاعْتِبَارِ قِيمَةِ الْكُلِّ، وَمَنْ
١٦٤٣. قَدْ بَاعَ عَبْدَيْهِ وَعَبْدٌ مِنْهُمَا ❖ تَلَفَ قَبْلَ قَبْضِهِ لَنْ يُحْكَمَا
١٦٤٤. بِالْفَسْخِ فِي الْآخِرِ، بَلْ خَيْرٌ مَنْ ❖ شَرَى فَإِنْ أَجَاذَهُ فَلْيُزَمَنَّ
١٦٤٥. حِصَّتَهُ قَطْعًا، وَحَيْثُ جَمَعَا ❖ فِي صَفْقَةٍ مُخْتَلَفِي حُكْمٍ مَعَا
١٦٤٦. مِثْلَ إِجَارَةٍ وَبَيْعٍ حَصَلَا ❖ صَحَّ وَوُزِعَ الْمُسَمَّى أَيْ عَلَى
١٦٤٧. قِيمَةِ ذَيْنِ، أَوْ يَكُونُ جَمَعَا ❖ عَقْدَيْنِ كَالنِّكَاحِ وَالْبَيْعِ مَعَا
١٦٤٨. صَحًّا، وَصَفْقَةٌ بِتَفْصِيلِ الثَّمَنِ ❖ تَعَدَّدَتْ وَتَعَدَّدَ لِمَنْ
١٦٤٩. بَاعَ أَوْ اشْتَرَى، وَفِي التَّوَكُّلِ ❖ لِاثْنَيْنِ الْإِعْتِبَارُ بِالْوَكِيلِ



(١) في (ب): «ويبطل البيع ولم يُجوز».

(٢) قال في المصباح المنير (٤٠١/٢): «قال بعضهم: هو أن يشتري الرجل شيئاً أو يستأجره، ويُعطى

بعض الثمن أو الأجرة، ثم يقول: إن تمَّ العقد؛ احتسبناه، وإلا؛ فهو لك ولا آخذه منك».

باب الْخِيَارِ

١٦٥٠. فِي كُلِّ أَنْوَاعِ الْمَبِيعِ يَثْبُتُ ❖ خِيَارُ مَجْلِسٍ كَصَرْفٍ يُنْعَثُ
١٦٥١. كَذَلِكَ السَّلْمُ وَالتَّشْرِيكُ مَعَ ❖ تَوَلِيَّةٍ وَصُلْحٍ تَعْوِضٍ وَقَعَ^(١)
١٦٥٢. وَلَوْ شَرَيْتَ مَنْ عَلَيْكَ يَعْتَقُ ❖ ثُمَّ نَقُولُ مِلْكُ ذَاكَ يَصْدُقُ
١٦٥٣. فِي زَمَنِ الْخِيَارِ لِلْبَائِعِ أَوْ ❖ نَقُولُ مَوْقُوفٌ فِي ذَاكَ قَضَوْا
١٦٥٤. أَنَّ الْخِيَارَ لَهُمَا، أَوْ قُلْنَا ❖ لِلْمُشْتَرِي الْمِلْكُ فَقَدْ أَوْجَبْنَا
١٦٥٥. لِلْبَائِعِ الْخِيَارَ لَا لِلْمُشْتَرِي ❖ ثُمَّ فِي الْإِبْرَاءِ فَلَا تُخَيَّرُ
١٦٥٦. وَلَا خِيَارٌ فِي نِكَاحٍ حَصَلَا ❖ وَهَبَةٍ^(٢) وَفِي إِجَارَةٍ فَلَا
١٦٥٧. وَلَا مُسَاقَاةً وَشُفْعَةً وَلَا ❖ خِيَارٌ فِي الصَّدَاقِ، ثُمَّ بَطَلَا
١٦٥٨. خِيَارٌ مَنْ نَفَسَ اللُّزُومَ اخْتَارَا ❖ ثُمَّ افْتِرَاقٌ يَقْطَعُ الْخِيَارَا
١٦٥٩. إِنْ كَانَ بِالْأَبْدَانِ، أَوْ لَوْ قَامَا ❖ وَمَشْيَا مَنَازِلًا قَدْ دَامَا
١٦٦٠. وَإِنْ يَطُلُ مَكْنُئُهُمَا، وَالْمُعْتَبَرُ ❖ فِي فُرْقَةٍ عُرْفٍ، وَلَوْ مَاتَ اسْتَقَرَّ
١٦٦١. لِوَارِثٍ وَلِوَلِيِّ وَإِذَا ❖ تَنَازَعَا فِي فُرْقَةٍ هَذَا وَذَا
١٦٦٢. أَوْ فَسَخِهِ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَفْتَرِقَا ❖ فَلِلَّذِي نَفَاهُمَا فَصَدَّقَا



(١) فِي (أ): «يَقَعُ». وَبِهَامِشِهَا: «الصَّوَابُ: وَقَعَ».

(٢) الْمُعْتَمَدُ ثُبُوتُ الْخِيَارِ فِي الْهَبَةِ ذَاتِ الثَّوَابِ؛ لِأَنَّهَا بَيْعٌ حَقِيقَةٌ. انْظُرْ: تَحْفَةُ الْمُحْتَاجِ (٤/٣٣٦)،

وَنَهَايَةُ الْمُحْتَاجِ (٤/٧).

فصل

[في خياري الشرط والنقيصة، وفي التصرية]

١٦٦٣. لِبَائِعٍ وَمُشْتَرٍ وَلَهُمَا ❖ شَرْطُ الْخِيَارِ جَائِزٌ فِي كُلِّ مَا
١٦٦٤. يُعَدُّ بَيْعًا غَيْرَ مَا اشْتُرِطَ فِي ❖ مَجْلِسِهِ الْقَبْضُ فِيهِ يَنْتَفِي
١٦٦٥. وَإِنَّمَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَا ❖ فِي مُدَّةٍ مَعْلُومَةٍ يَقِينَا
١٦٦٦. عَلَى الثَّلَاثَةِ مِنَ الْأَيَّامِ لَنْ ❖ تَزِيدَ مِنْ عَقْدٍ جَرَى لَتْحَسِبَنَّ
١٦٦٧. ثُمَّ الْخِيَارُ لِلَّذِي بَاعَ إِذَا ❖ شُرِطَ فَالْبَيْعُ مِلْكُهُ كَذَا
١٦٦٨. يَكُونُ لِلَّذِي اشْتَرَى الْمَلِكُ مَتَى ❖ لَهُ الْخِيَارُ كَانَ فِيهِ بَيْتَا
١٦٦٩. أَوْ لَهُمَا ^(١) الْخِيَارُ فِيهِ وَقَفَا ❖ فَإِنْ يَتِمَّ الْبَيْعُ فِيهِ عُرِفَا
١٦٧٠. بِأَنَّهُ لِلْمُشْتَرِي مِنْ حِينَ مَا ❖ وَقَعَ عَقْدُ الْبَيْعِ أَيْ بَيْنَهُمَا
١٦٧١. أَوْ لَا فَلِلْبَائِعِ ، وَالْفُسْخُ حَصَلَ ❖ بِمَا عَلَيْهِ اللَّفْظُ وَالْكَلَامُ دَلُّ
١٦٧٢. مِثْلُ: «فَسَخْتُ الْبَيْعَ» أَوْ «رَفَعْتُهُ» ❖ وَهَكَذَا إِجَازَةٌ: «أَجَزْتُهُ»
١٦٧٣. «أَمْضَيْتُهُ» ، وَوُطِئَ بَائِعٍ كَذَا ❖ إِعْتَاقُهُ فَسْخٌ ، وَبَيْعٌ مِثْلُ ذَا
١٦٧٤. كَذَا إِجَازَةٌ وَتَزْوِيجٌ ، وَذَا ❖ مِنْ مُشْتَرٍ إِجَازَةٌ ، ثُمَّ إِذَا ^(٢)
١٦٧٥. عَرَضَ مَا بَاعَ عَلَى الْبَيْعِ فَلَا ❖ يَكُونُ فَسْخًا ، وَكَذَا إِنْ وَكَلَا
١٦٧٦. فِي بَيْعِهِ ، وَذَا الَّذِي قَدْ ذَكَرَا ❖ لَيْسَ إِجَازَةٌ مِنَ الَّذِي اشْتَرَى

(١) في (ب): «أُولَهُمَا».

(٢) جاء هذا البيت في (أ) مؤخرًا عن البيت التالي.

١٦٧٧. وَالْمُشْتَرِي فِي الرَّدِّ خَيْرٌ إِنْ ظَهَرَ ❖ بِالْمُشْتَرِي عَيْبٌ قَدِيمٌ كَبَخَرُ^(١)
١٦٧٨. وَكُلُّ مَا الْعَيْنُ بِهِ تَنْقَصَتْ ❖ أَوْ قِيمَةٌ نَقَصًا بِهِ تَأَثَّرَتْ
١٦٧٩. بِحَيْثُ فَاتَ غَرَضٌ صَحِيحٌ ❖ بِذَلِكَ الْعَيْبِ الَّذِي يُلَوِّحُ
١٦٨٠. وَكَانَ فِي جِنْسِ الْمَبِيعِ قَدْ غَلَبَ ❖ عَدَمُهُ لَهُ الْخِيَارُ قَدْ وَجَبَ
١٦٨١. سَوَاءً الْعَيْبُ يَكُونُ قَدْ طَرَأَ ❖ مُقَارِنًا أَوْ قَبْلَ قَبْضِ مَا اشْتَرَى
١٦٨٢. مَا لَمْ يَكُنْ لِسَبَبٍ قَدْ سَبَقَا ❖ مُسْتَنِدًا كَأَنْ يَكُونَ سَرَقًا
١٦٨٣. فَقَطَعُوهُ، ثُمَّ حَيْثُ قُتِلَا ❖ بِرِدَّةٍ سَابِقَةٍ فَكَفَّالَا
١٦٨٤. بَائِعُهُ لَهُ، وَإِنْ شَرَطَ أَنْ ❖ يَبْرَأَ مِنْ عُيُوبِهِ فَلْيُبْرَأَنَّ
١٦٨٥. مِنْ كُلِّ عَيْبٍ بَاطِنٍ لَمْ يَعْلَمَهُ ❖ بِالْحَيَوَانِ دُونَ غَيْرِ عِلْمِهِ
١٦٨٦. ثُمَّ إِذَا الْمَبِيعُ عِنْدَ مَنْ شَرَى ❖ هَلَكَ أَوْ أَعْتَقَهُ ثُمَّ دَرَى
١٦٨٧. بِالْعَيْبِ فَالرَّجُوعُ بِالْأَرْضِ اسْتَقَرَّ ❖ لِلْمُشْتَرِي، وَصَحَّ أَنْ الْمُعْتَبِرُ
١٦٨٨. فِيهِ الْأَقْلُ قِيمًا^(٢) لِلْمُشْتَرِي ❖ مِنْ يَوْمِ بَيْعِهِ إِلَى قَبْضِ جَرَى
١٦٨٩. ثُمَّ إِذَا الثَّمَنُ كَانَ تَلَفَا ❖ دُونَ الْمَبِيعِ رَدَّهُ ثُمَّ اكْتَفَى
١٦٩٠. بِأَخْذِ مِثْلِ ذَلِكَ الثَّمَنِ أَوْ ❖ قِيمَتِهِ مِنَ الَّذِي بَاعَ، وَلَوْ
١٦٩١. عَلِمَ بِالْمَبِيعِ عَيْبًا بَعْدَ أَنْ ❖ يَزُولَ مِلْكُهُ إِلَى الْغَيْرِ فَلَنْ
١٦٩٢. يَبُيْتَ أَرْضٌ، وَلَهُ الرَّدُّ إِذَا ❖ عَادَ إِلَيْهِ الْمَلِكُ، ثُمَّ رَدُّ ذَا

(١) قال في مختار الصحاح (ص: ٣٠): «تثنى القم».

(٢) في (أ): «قيمة».

١٦٩٣. وَغَيْرِهِ فَهُوَ عَلَى الْفَوْرِ، فَلَوْ ❀ عَلِمَ عَيْبًا وَهُوَ فِي الصَّلَاةِ أَوْ
 ١٦٩٤. فِي الْأَكْلِ فَالتَّأْخِيرُ حَيْثُ فَعَلَا ❀ لَهُ إِلَى الْفَرَاغِ، أَوْ فَحَصَلَا
 ١٦٩٥. لَيْلًا لَهُ التَّأْخِيرُ حَتَّى الصُّبْحَا ❀ وَإِنْ يَكُنْ بَائِعٌ ذَاكَ أَضْحَى
 ١٦٩٦. بِبَلَدِ الْمَيْعِ رَدَّ مَنْ شَرَى ❀ بِنَفْسِهِ أَوْ بِوَكِيلٍ قَرَّرَا
 ١٦٩٧. أَوْ فَعَلَى وَكَيْلِهِ، وَلَوْ رَفَعَ ❀ ذَاكَ إِلَى الْحَاكِمِ كَانَ قَدْ صَنَعَ
 ١٦٩٨. أَكَّدَ مَا قُلْنَا، وَحَيْثُ غَابَ مَنْ ❀ بَاعَ فَلِلْحَاكِمِ ذَا فَلْيَرْفَعَنَّ
 ١٦٩٩. نَعَمْ وَإِشْهَادٌ عَلَى الْفُسْخِ إِذَا ❀ أُمَكَّنَهُ لَزِمَ إِشْهَادٌ لِذَا
 ١٧٠٠. حَتَّى إِلَى الْبَائِعِ يُنْهَى الْأَمْرُ أَوْ ❀ يُنْهَى إِلَى الْحَاكِمِ أَمْرُهُ، وَلَوْ
 ١٧٠١. كَانَ عَنِ الْإِشْهَادِ عَاجِزًا فَلَا ❀ يَلْزَمُهُ النُّطْقُ بِفُسْخِ أَمَلَا
 ١٧٠٢. وَالتَّرْكُ لَا سِتَعْمَالَهُ شَرْطٌ، فَلَوْ ❀ يَسْتَحْدِمُ الْعَبْدَ أَوْ الْأَمَةَ أَوْ
 ١٧٠٣. تَرَكَ سَرْجًا أَوْ إِكَافَهُ^(١) عَلَى ❀ بِهِمَةِ فَحَقُّهُ قَدْ بَطَلَا
 ١٧٠٤. وَفِي رُكُوبِهِ جَمُوحًا يَغْسُرُ ❀ عَلَيْهِ سَوْفُهَا وَقَوْدٌ يُعْذَرُ
 ١٧٠٥. ثُمَّ إِذَا الرَّدُّ بِتَقْصِيرٍ سَقَطَ ❀ فَلَيْسَ مِنْ أَرْضٍ لَهُ فِي ذَا النَّمْطِ
 ١٧٠٦. وَالْعَيْبُ إِنْ حَدَثَ عِنْدَ الْمُشْتَرِي ❀ سَقَطَ رَدُّ الْقَهْرِ فِي الْمُعَوَّرِ^(٢)
 ١٧٠٧. ثُمَّ بِهِ الْبَائِعُ إِنْ يَرْضَى فَمَنْ ❀ شَرَى يَرُدُّ أَوْ بِهِ فَلْيَقْنَعَنَّ
 ١٧٠٨. نَعَمْ وَإِلَّا فَلْيُضْمَّ مَنْ شَرَى ❀ أَرْضَ الَّذِي يَكُونُ عِنْدَهُ طَرَا

(١) قال في نهاية المحتاج (٥٤/٤): «ما تحت البردعة، وقيل: نفسها، وقيل غيرهما».

(٢) أي: المعيب. انظر: المصباح المنير (٤٣٧/٢).

١٧٠٩. إِلَى الْمَبِيعِ وَيَرُدُّ الْمُشْتَرَى ❖ أَوْ غَرَّمَ الْبَائِعُ أَرْضًا قُرَّرَا
١٧١٠. عَنْ عَيْبِهِ ذَاكَ الْقَدِيمِ ثُمَّ لَا ❖ يَرُدُّهُ، فَإِنْ يَكُونَا فَعَلَا
١٧١١. بَعْضَ الَّذِي قَدَّمْتُهُ فَذَاكَ ❖ أَوْ فَلْيَجِبْ مَنْ قَصَدَ الْإِمْسَاكَ
١٧١٢. إِنْ لَمْ يَكُونَا اتَّفَقَا، وَأَوْجِبِ ❖ أَنْ يُعْلَمَ الْبَائِعُ أَيُّ بِالْمُوجِبِ
١٧١٣. لِلرَّدِّ، وَلْيَكُنْ عَلَى الْقَوْرِ، وَمَنْ ❖ أَخَّرَ إِعْلَامًا بِلَا عُدْرِ فَلَنْ
١٧١٤. يَنْبُسَتْ رَدًّا وَلَا أَرْضٌ إِذَنْ ❖ ثُمَّ إِذَا حَدَثَ عَيْبٌ فِيهِ لَنْ
١٧١٥. يُعْرِفَ عَيْبُهُ الْقَدِيمُ إِلَّا ❖ بِهِ كَكَسْرِ الْبَيْضِ رَدًّا كُلًّا
١٧١٦. مِنْ غَيْرِ أَرْضٍ، وَإِذَا مَا أَمَكْنَا ❖ أَنْ يَعْرِفَ الْعَيْبَ الْقَدِيمَ مُوقَفَا
١٧١٧. بِدُونِ مَا أَخَذْتُهُ فَحُكْمُ ذَا ❖ حُكْمِ الْعُيُوبِ الْحَادِثَاتِ، وَإِذَا
١٧١٨. كَانَ لِعَبْدَيْنِ مَعِيَيْنِ اشْتَرَى ❖ فِي صَفْقَةٍ رَدَّهُمَا مُبْتَدِرَا
١٧١٩. وَإِنْ يَكُنْ فِي وَاحِدٍ قَدْ ظَهَرَ ❖ فِي ذَيْنِ عَيْبٌ فَلِمَنْ قَدْ اشْتَرَى
١٧٢٠. رَدَّهُمَا لَا وَاحِدًا، ثُمَّ إِذَا ❖ مَا اخْتَلَفَا فِي قَدَمِ لِعَيْبٍ ذَا
١٧٢١. أَوْ غَيْرِهِ صُدِّقَ بِالْيَمِينِ مَنْ ❖ بَاعَ عَلَى حَسَبِ مَا يُجِيبُ، لَنْ
١٧٢٢. يَتَّبِعَ أَضْلًا مَا يَزِيدُ وَانْقَصَلَ ❖ وَهُوَ لِمُشْتَرٍ، وَأَمَّا مَا اتَّصَلَ
١٧٢٣. يَتَّبِعُهُ، وَإِنْ تَبِعَ مَنْ حَمَلَتْ ❖ فَوَلَدَتْ رُدَّتْ وَمَنْ قَدْ وَلَدَتْ
١٧٢٤. وَوَطَّؤَكَ الثَّيِّبَ وَاسْتَحْدَامُكَا ❖ لَا يَمْنَعَانِ الرَّدَّ وَافْتِضَاضُكَ^(١)

(١) فِي (ب): «وَافْتِضَاضُكَ» وَهُوَ لُغَةٌ فِيهَا.



١٧٢٥. الْبُكَرُ^(١) بَعْدَ الْقُبْضِ نَقْصٌ قَدْ طَرَأَ ❀ وَقَبْلَهُ جِنَايَةٌ مِمَّنْ شَرَى
١٧٢٦. عَلَى الْمَبِيعِ قَبْلَ قَبْضِهِ، وَمَنْ ❀ صَرَّى^(٢) أَتَى مُحَرَّمًا وَأُتْبِتَنُ
١٧٢٧. بِهَا عَلَى الْفَوْرِ الْخِيَارَ، ثُمَّ مَنْ ❀ يَرُدُّهَا مِنْ بَعْدِ إِتْلَافِ اللَّبَنِ
١٧٢٨. يَرُدُّ صَاعَ التَّمْرِ، ثُمَّ ثَبَتَا ❀ خِيَارُهَا فِي كُلِّ مَأْكُولٍ أَتَى
١٧٢٩. وَفِي الْأَتَانِ هَكَذَا وَفِي الْإِمَا ❀ وَلَا يَرُدُّ صَاعَ تَمْرٍ مَعَهُمَا
١٧٣٠. وَحَبْسُ مَاءٍ لِلْقَنَاءِ الْمُرْسَلِ^(٣) ❀ عِنْدَ الشَّرَا بِهِ الْخِيَارَ فَاجْعَلِ
١٧٣١. كَذَا بِتَسْوِيدٍ^(٤) ❀ وَتَجْعِيدِ الشَّعْرِ ❀ لَا لَطَخَ ثَوْبٍ بِمِدَادٍ قَدْ ظَهَرَ



(١) في (أ): «اللبكر».

(٢) أي: فعل التصرية، قال في نهاية المحتاج (٧٠/٤): «وهي أن يترك البائع حَلْبَ الحيوان عمداً مدةً قبل بيعه؛ حتى يجتمع اللبن؛ فيتخيَّل المشتري غزارة لبنه؛ فيزيد في الثمن».

(٣) في (ب): «لقناة المرسل».

(٤) في النسختين: «بتسويد».

باب

[في حكم المبيع]

١٧٣٢. ثُمَّ الْمَبِيعُ قَبْلَ قَبْضِهِ فَمَنْ ❖ ضَمَانَ بَائِعٍ، وَلَنْ يَبْرَأَ إِنْ
 ١٧٣٣. أَبْرَأَهُ مِنَ الضَّمَانِ الْمُشْتَرِي ❖ وَالْحُكْمُ فِي ذَلِكَ لَمْ يُعَيَّرِ
 ١٧٣٤. وَالْمُشْتَرِي الْمُتْلِفُ مَا اشْتَرَى جُعِلَ ❖ قَبْضًا لَهُ عِلْمٌ أَوْ كَانَ جَهْلٌ
 ١٧٣٥. وَإِنْ تَكُنْ أَتْلَفْتَ مَا قَدْ بَعْتَا ❖ مِنْ قَبْلِ إِقْبَاضٍ لَهُ ضَمِئْتَا
 ١٧٣٦. وَالْأَجَنْبِيُّ إِنْ يَكُنْ قَدْ أَتْلَفَا ❖ ذَاكَ فَلَا يُفْسَخُ بَيْعٌ وَصِفَا
 ١٧٣٧. بَلْ إِنْ يُرَدُّ أَجَازَ ثُمَّ غَرَّمَا ^(١) ❖ لِلْأَجَنْبِيِّ مَا لَهُ قَدْ لَزِمَا
 ١٧٣٨. أَوْ فُسَخَ الْبَيْعُ، وَلَوْ عَيَّهُ ❖ الْمُشْتَرِي الْخِيَارَ لَنْ نُوجِبَهُ
 ١٧٣٩. أَوْ أَجَنْبِيٍّ فَالْخِيَارُ ثَبَتَا ❖ فَإِنْ يُجْزِ غَرَمَ أَزْشَا نَعْتَا
 ١٧٤٠. لِلْأَجَنْبِيِّ، ثُمَّ بَائِعٌ مَتَى ❖ عَيَّهُ نَفْسُ الْخِيَارِ ثَبَتَا
 ١٧٤١. لِلْمُشْتَرِي مِنْ غَيْرِ تَغْرِيمٍ، وَلَنْ ❖ يَصِحَّ بَيْعُكَ الْمَبِيعَ قَبْلَ أَنْ
 ١٧٤٢. تَقْبِضَهُ وَلَا إِجَارَةً وَلَا ❖ رَهْنٌ وَلَا الْهَبَةُ كُلُّ بَطَلَا
 ١٧٤٣. وَاسْتَنْتِنَ إِعْتَاقًا، وَصَحَّ بَيْعُكَ ❖ مِلْكًا يَكُونُ لَكَ عِنْدَ غَيْرِكَ
 ١٧٤٤. أَمَانَةً مِثْلَ وَدِيعَةٍ كَذَا ❖ عَارِيَّةً وَمَا بِسَوْمٍ أُخِذَا
 ١٧٤٥. وَيَبِيعُكَ الْمُسْلِمَ فِيهِ بَطَلَا ❖ وَلَا يَصِحُّ عَنْهُ أَنْ تَسْتَبْدِلَا

(١) فِي النُّسَخَتَيْنِ: «غَرَّمَا».

١٧٤٦. وَجَازَ الْإِسْبِدَالُ عَنْ قَرْضٍ وَعَنْ قِيمَةٍ مُتْلَفٍ وَعَنْ نَفْسِ الثَّمَنِ
١٧٤٧. بِشَرْطِ قَبْضِهِ بِمَجْلِسٍ، وَلَمْ يَشَرْطِ التَّعْيِينَ فِي عَقْدِ الْكُفَى
١٧٤٨. وَيَبِيعُ دَيْنٌ بَاطِلٌ لِغَيْرِ مَنْ عَلَيْهِ فِي الْأَظْهَرِ وَالْقَوْلُ الْحَسَنُ^(١)
١٧٤٩. وَالْقَبْضُ لِلْعَقَارِ بِالتَّخْلِيَةِ وَبِفَرَاغِهِ مِنَ الْأَمْتَعَةِ
١٧٥٠. بِشَرْطِ تَمَكُّنٍ فَإِنْ لَمْ يَحْضُرَا نَفْسُ الَّذِي تَبَايَعَاهُ اعْتَبِرَا
١٧٥١. مُضِيِّ وَقْتٍ يُمَكِّنُ الْمُتَبَاعُ أَنْ يَمْضِيَ إِلَى الْمَبِيعِ فِي ذَاكَ الزَّمَنِ
١٧٥٢. وَالْقَبْضُ فِي الْمُنْقُولِ أَنْ يُحَوَّلَا فَإِنْ جَرَى الْبَيْعُ بِمَوْضِعٍ وَلَا
١٧٥٣. يَخْتَصُّ بِالْبَائِعِ فَالْتَّقِلُّ اكْتَفَى بِهِ لِحَيْزٍ وَلَوْ يَكُونُ فِي
١٧٥٤. مَنْزِلِ بَائِعٍ فَذَاكَ مَا كَفَى إِلَّا بِإِذْنِ بَائِعٍ فَيَكْتَفَى
١٧٥٥. بِهِ، وَمُشْتَرٍ لَهُ قَبْضٌ لَمَّا شَرَى إِذَا الثَّمَنُ كَانَ سَلَمًا
١٧٥٦. أَوْ كَانَ مَا ابْتِاعَ مُوَجَّلاً، وَلَوْ يُبَاعُ بِالتَّقْدِيرِ أَوْ بِالْكَيْلِ أَوْ
١٧٥٧. بِالْوَزْنِ فَاشْرُطْ مَعَ نَقْلِهِ لَهُ ذَرْعًا لَهُ أَوْ وَزَنَهُ أَوْ كَيْلَهُ
١٧٥٨. وَإِنْ يَكُنْ لَهُ مُقَدَّرٌ عَلَى زَيْدٍ مِنَ الطَّعَامِ ثُمَّ حَصَلَ
١٧٥٩. عَلَيْهِ مِثْلُهُ لَجَعَفَرٍ فَذَاكَ يَكْتَالُهُ لِنَفْسِهِ، ثُمَّ إِذَا
١٧٦٠. مَا اكْتَالَ فَلْيَكِلْ لَجَعَفَرٍ فَإِنْ قَالَ لَزَيْدٍ: «أَقْبِضْ مَا لِي مِنْ

(١) المعتمد صحة بيع الدين غير المسلم فيه بعين، إن كان الدين حالاً مستقرّاً والمدين ملئاً مقرّاً، أو عليه بينة ولم يكن في إقامتها كلفة لها وَقَعَ . انظر: تحفة المحتاج (٤/ ٤٠٩)، ونهاية المحتاج (٩٢/ ٤).

١٧٦١. بُرِّ عَلَيْهِ لَكَ» ثُمَّ فَعَلَا ❖ فَالْقَبْضُ فَاسِدٌ، وَلَوْ يَقُولُ: «لَا
 ١٧٦٢. أَسْلَمَ الْمَبِيعَ حَتَّى أَخْذَا ❖ ثَمَنَهُ» وَالْمُشْتَرِي فَهَكَذَا
 ١٧٦٣. فِي ثَمَنِ الْمَبِيعِ قَالَ إِجْبُرُنْ^(١) ❖ بَائِعَهُ، ثُمَّ إِذَا كَانَ الثَّمَنُ
 ١٧٦٤. مُعَيَّنًا فَلْيُجْبَرْ، وَالْمُشْتَرِي ❖ إِنْ سُلِّمَ الْمَبِيعَ قُلْ فَلْيُجْبَرْ
 ١٧٦٥. وَحَيْثُ كَانَ مُشْتَرِيهِ مُعْسِرًا ❖ فَالْفَسْخُ لِلْبَائِعِ، أَوْ فَمُوسِرًا
 ١٧٦٦. وَمَالُهُ^(٢) بِلَدِ الْمَبِيعِ أَوْ ❖ مَسَافَةٍ قَرِيبَةٍ فَقَدْ قَضُوا
 ١٧٦٧. عَلَيْهِ فِي أَمْوَالِهِ بِالْحَجَرِ أَوْ^(٣) ❖ يُسَلِّمُ الثَّمَنَ كُلَّهُ، وَلَوْ
 ١٧٦٨. كَانَ عَلَى مَسَافَةٍ لِلْقَصْرِ مَا ❖ يَمْلِكُهُ فَبَائِعٌ لَنْ يُلْزَمَا
 ١٧٦٩. بِالصَّبْرِ حَتَّى يُخْضَرَ الْمَالُ وَلَهُ ❖ فَسْخٌ، فَإِنْ صَبَرَ فَالْحَجَرُ اجْعَلَهُ
 ١٧٧٠. كَمَا ذَكَرْنَا، ثُمَّ لِلْبَائِعِ أَنْ ❖ يَخْسِ مَا بَاعَ لِيَقْبِضَ الثَّمَنَ
 ١٧٧١. إِنْ خَافَ قُوَّتَهُ، فَحَيْثُ لَمْ يَخَفْ ❖ فَالْحُكْمُ فِي ذَلِكَ مِثْلُ مَا سَلَفَ



(١) قوله: «اجْبُرُنْ» جواب الشرط. قال في تهذيب اللغة (٤٣/١١): «وتميم تقول: جبرته على الأمر

أجبره جبراً وجبوراً بغير ألف. قلت: وهي لغة معروفة، وكثير من الحجازيين يقولونها».

(٢) في النسختين: «وماله».

(٣) قوله: «أو» بمعنى: حتى.



باب

التولية والإشراك والمراجعة

١٧٧٢. إِذَا اشْتَرَى شَيْئًا وَقَالَ الْمُشْتَرِي * لِعَالِمٍ بِالثَّمَنِ الْمُقَرَّرِ
١٧٧٣. «وَلَيْتُكَ الْعَقْدَ» وَمِنْهُ قَبْلًا * عَلَيْهِ مِثْلُ ثَمَنِ قَدْ جُعِلَا
١٧٧٤. ثُمَّ مِنَ الثَّمَنِ عَمَّنْ وَلَّى * إِنْ حُطَّ شَيْءٌ فَعَنِ الْمُوَلَّى
١٧٧٥. يُحِطُّ مِثْلُهُ، وَهَذَا الْعَقْدُ لَنْ * يَكُونَ مُحْتَاجًا إِلَى ذِكْرِ الثَّمَنِ
١٧٧٦. وَإِنْ يَقُلْ فِي بَعْضِهِ: «أَشْرَكْتُكَ» * كَانَ كَمَنْ قَالَ لَهُ: «وَلَيْتُكَ»
١٧٧٧. إِنْ بَيَّنَّ الْبَعْضَ، فَإِنْ أَطْلَقَ مَا * أَشْرَكَهُ فِيهِ غَدَا بَيْنَهُمَا
١٧٧٨. نِصْفَيْنِ، أَوْ «بِعْتُكَ كُلَّ غَنَمِي» * بِمَا اشْتَرَيْتُ وَبِرَبْحِ دِرْهَمٍ
١٧٧٩. لِكُلِّ عَشْرِينَ» يَصِحُّ بَيْعُكَ * أَوْ فَ«بِمَا ابْتَعْتُ وَقَدْ حَطَّيْتُكَ
١٧٨٠. مِنْ ذَلِكَ دَهْ يَزِدُّهُ»^(١) فَمِنْ كُلِّ أَحَدٍ * وَالْعَشْرِ حُطَّ وَاحِدًا مِنَ الْعَدَدِ
١٧٨١. وَإِنْ يَقُلْ: «بِعْتُ بِمَا اشْتَرَيْتُ» لَنْ * يَدْخُلَ فِي الْعَقْدِ سِوَى ذَلِكَ الثَّمَنِ
١٧٨٢. أَوْ فَ«بِمَا قَامَ عَلَيَّ» دَخَلَا * مَعَ ثَمَنِ أُجْرَةٍ مَنْ قَدْ حَمَلَا
١٧٨٣. وَسَائِرُ الْمُؤْنِ، لَكِنْ لَوْ حَمَلَ * بِنَفْسِهِ أَوْ رَجُلٌ حَمَلًا فَعَلَّ
١٧٨٤. تَطَوُّعًا فَأُجْرَةٌ لَنْ تَدْخُلَا * وَشَرْطُهُ الْعِلْمُ فَحَيْثُ جِهَلَا

(١) في (ب): «من ذا كده يزدده». قال في نهاية المحتاج (٤/ ١١١): «(ده) - بفتح المَهْمَلَة - وهي بالفارسية عشرة، (ياز) واحد (ده) بمعنى ما قبلها؛ كأنه قال: بمائة وعشرة». وقد حذف الناظم الألف من «ياز» لأجل الوزن.



١٧٨٥. أَحَدُ ذَيْنِ ثَمَنٍ فَقَدْ بَطُلَ ❖ وَلْيُضَدَّقِ الْبَائِعُ فِي قَدْرِ الْأَجَلِ
 ١٧٨٦. وَثَمَنٍ وَنَحْوِهِ، فَإِنْ يُقْلَ ❖ «بِمِئَةٍ» فَإِنْ بِالتَّسْعِينَ قُلْ
 ١٧٨٧. زِيَادَةٌ تُحْطُ عَنْ اشْتَرَى ❖ وَرِبْحُهَا وَلَا خِيَارَ فِي الشُّرَا





باب

بيع الأصول والثمار

١٧٨٨. وَيَدْخُلُ الْبِنَاءُ ثُمَّ الشَّجَرُ ❖ فِي بَيْعِ أَرْضٍ دُونَ رَهْنٍ يُذَكَّرُ
١٧٨٩. وَهَكَذَا أَصُولٌ بَقِيَتْ ❖ فِي الْأَرْضِ عَامِينَ^(١) كَقَتِّ دَخَلَتْ
١٧٩٠. لَا يَدْخُلُ الَّذِي يَكُونُ أَخْذَا ❖ فِي دَفْعَةٍ كَحِنْطَةٍ وَنَحْوِهَا
١٧٩١. مِنْ سَائِرِ الزُّرُوعِ، ثُمَّ قَدْ ثَبَتَ ❖ صِحَّةَ بَيْعِهِ لِأَرْضٍ زُرِعَتْ
١٧٩٢. وَيُثْبِتُ الْخِيَارَ لِلَّذِي اشْتَرَى ❖ إِنْ لَمْ يَكُنْ بِذَلِكَ الزَّرْعِ دَرَى
١٧٩٣. نَعَمْ وَلَا يَمْنَعُ زَرْعٌ ذِكْرًا ❖ دُخُولَ أَرْضٍ فِي يَدِ الَّذِي اشْتَرَى
١٧٩٤. وَفِي ضَمَانِهِ إِذَا مَا حَصَلَتْ ❖ تَخْلِيَةً، وَالْبَذَرُ كَالزَّرْعِ ثَبَتَ
١٧٩٥. نَعَمْ وَلَا أَجْرَةَ لِلَّذِي اشْتَرَى ❖ مُدَّةَ ثُبُوتِ الزَّرْعِ أَوْ مَا بُذِرَا
١٧٩٦. وَحَيْثُ بَاعَ الْأَرْضَ مَعَ زَرْعٍ لَا ❖ يُفْرَدُ بِالْبَيْعِ فَأَبْطُلَ كُلًّا
١٧٩٧. وَالْحَجَرُ الْمَخْلُوقُ فِي الْأَرْضِ دَخَلَ ❖ فِي بَيْعِ أَرْضٍ دُونَ مَذْفُونٍ حَصَلَ
١٧٩٨. وَلَا خِيَارَ لِلَّذِي اشْتَرَى إِذَا ❖ عَلِمَ، ثُمَّ أَلْزَمُوا بَائِعَ ذَا
١٧٩٩. بِالنَّقْلِ، ثُمَّ لَا خِيَارَ إِنْ جَهِلَ ❖ إِنْ لَمْ يَضُرَّ قَلْعُهُ إِذَا نُقِلَ
١٨٠٠. وَإِنْ أَجَارَ الْمُشْتَرِي فَلْيَنْقُلْ ❖ بَائِعُهَا وَالْأَرْضَ فَلْيَسْوِينَ

(١) القيد اتفاقي؛ فلا يُشترط كونه يبقى عاماً أو عامين، بل الشرط كونه يُجزّ هو أو ثمرته مرةً بعد أخرى. انظر: تحفة المحتاج (٤/٤٤٠)، ونهاية المحتاج (٤/١٢١).

١٨٠١. وَأَجْرَةٌ لِمُدَّةِ النَّقْلِ عَلَى ❖ مَنْ بَاعَ أَوْجِبَهَا إِذَا مَا نَقَلَ
١٨٠٢. مِنْ بَعْدِ قَبْضٍ، ثُمَّ بُسْتَانًا إِذَا ❖ بَاعَ فَأَرْضٌ دَخَلَتْ فِيهِ كَذَا
١٨٠٣. بِنَاوُهُ وَشَجَرٌ حَيْطَانُ ❖ وَقَرْيَةٌ فَيَدْخُلُ الْبُنْيَانُ
١٨٠٤. وَكُلُّ مَا بِهِ يُحِيطُ الشُّورُ، لَا ❖ مَزَارِعٌ، وَالْدَّارُ فِيهَا دَخَلًا
١٨٠٥. أَرْضٌ بِنَاوُهَا وَأَبْوَابُ حَلَقٍ^(١) ❖ وَحَجَرُ الرَّحَى وَمِفْتَاحُ^(٢) غَلَقِ
١٨٠٦. إِجَانَّةٍ^(٣) رَفٌّ وَسُلَمٌ إِذَا ❖ مُسَمَّرِينَ وَجِدَا، لَيْسَ كَذَا
١٨٠٧. مَنقُولُهُ كَالرَّفِّ، ثُمَّ تُدْخَلُنَ ❖ ثِيَابُ عَبْدٍ و«النَّوَاوِي» قَالَ لَنْ
١٨٠٨. تَدْخُلَ، بَلْ نَعْلُ حِمَارٍ يَدْخُلُ ❖ وَشَجَرٌ أَوْرَاقٌ كُلُّ أَدْخَلُوا
١٨٠٩. كَذَا عُرُوقُهَا وَأَغْصَانُ عَدَا ❖ مَا كَانَ مِنْهَا يَابِسًا قَدْ وَجِدَا
١٨١٠. وَصَحَّ بَيْعُهَا بِشَرْطِ الْقُلْعِ ❖ وَشَرْطِ الْإِبْقَاءِ وَشَرْطِ الْقَطْعِ
١٨١١. وَيَقْتَضِي الْإِطْلَاقُ الْإِبْقَاءَ وَحَقٌّ ❖ لَا يَدْخُلُ الْمَغْرُسُ لَكِنْ يُسْتَحَقُّ
١٨١٢. مَنَفَعَةٌ مَا بَقِيََتْ ذِي الشَّجَرَةِ ❖ وَإِنْ تَكُنْ يَابِسَةً فَلْيَجْبِرْهُ
١٨١٣. مَنْ اشْتَرَى لِلْقُلْعِ، وَالنَّخْلُ إِذَا ❖ بَيْعَ بِشَرْطِ أَنْ يَكُونَ ثَمَرُ ذَا
١٨١٤. لِبَائِعٍ أَوْ مُشْتَرٍ فَلْيُعْمَلَا ❖ بِهِ، وَإِلَّا فَمَتَى مَا حَصَلَا
١٨١٥. تَأْيِيرُ شَيْءٍ مِنْهُ فَالْثَّمَرُ لِمَنْ ❖ بَاعَ، وَإِلَّا فَلِمُشْتَرٍ، وَمَنْ

(١) جمع حَلَقَةٍ. انظر: المصباح المنير (١/١٤٧).

(٢) في النسختين: «ومفتاح».

(٣) قال في المصباح المنير (١/٦): «إناء يُغْسَلُ فِيهِ الثِّيَابُ».

- ١٨١٦ . بَاعَ الَّذِي يَخْرُجُ ثَمَرُهُ بِلَا ❖ نَوْرٍ فَإِنَّ ثَمَرَهُ قَدْ جُعِلَا
- ١٨١٧ . لِبَائِعٍ إِنْ بَرَزَ الثَّمَرُ، أَوْ ❖ لِمُشْتَرٍ إِنْ لَمْ يَكُنْ ذَاكَ، وَلَوْ
- ١٨١٨ . كَانَ لَهُ نَوْرٌ وَلَكِنْ مَا انْعَقَدَ ❖ فَهُوَ لِمُشْتَرٍ، كَذَا إِنْ انْعَقَدَ
- ١٨١٩ . وَلَمْ يَكُنْ تَنَاطَرَ النُّورُ، وَمِنْ ❖ بَعْدِ تَنَاطُرِ لِبَائِعٍ، فَإِنْ
- ١٨٢٠ . بَاعَ نَخِيلَ حَائِطٍ مُؤَبَّرَةٍ ❖ وَبَعْضُهَا مُطْلَعَةٌ فَالْثَّمَرَةُ
- ١٨٢١ . لِبَائِعٍ، فَإِنْ يَكُنْ قَدْ أَفْرَدَا ❖ مَا لَمْ يُؤَبَّرْ فَلِمُشْتَرٍ غَدَا
- ١٨٢٢ . ثُمَّ إِذَا الثَّمَارُ أَبْقِيَتْ لِمَنْ ❖ بَاعَ بِشَرْطٍ قَطَعَهَا فَلْيُلْزَمَنَّ
- ١٨٢٣ . قَطْعًا، وَإِلَّا فَلَهُ التَّركُ إِلَى ❖ حِينَ الْجَدَادِ، وَلِكُلِّ جُعِلَا
- ١٨٢٤ . مِنْ ذَيْنِ سَقِيٍّ إِنْ يَكُنْ ذَاكَ الشَّجَرُ ❖ يَنْفَعُهُ السَّقِيُّ وَيَنْفَعُ الثَّمَرُ
- ١٨٢٥ . وَإِنْ يَكُنْ لَوَاحِدٍ مِنْ ذَيْنِ ضَرْبٍ ❖ فَالْفُسْخُ إِنْ تَنَازَعَا قَدْ اسْتَقَرَّ
- ١٨٢٦ . وَيُلْزَمُ الْبَائِعُ قَطْعُ الثَّمَرِ ❖ أَوْ سَقِيُّهُ إِنْ مَصَّ مَاءَ الشَّجَرِ

فَصْلٌ

[فِي بَيَانِ بَيْعِ الثَّمَرِ وَالزَّرْعِ]

- ١٨٢٧ . يَجُوزُ بَيْعُ ثَمَرٍ إِذَا بَدَا ❖ فِيهِ الصَّلَاحُ مُطْلَقًا وَمُفْرَدًا
- ١٨٢٨ . إِذَا أُبْيِعَ قَبْلَ أَنْ يَتَدَوَّلَنَّ ❖ يَجُوزُ مَا لَمْ يُشْرَطِ الْقَطْعُ، وَأَنْ
- ١٨٢٩ . يَنْفَعُ، لَكِنْ حَيْثُ كَانَ مَالِكَا ❖ شَجَرَهُ ثُمَّ اشْتَرَطْنَا ذَلِكََا
- ١٨٣٠ . لَمْ يَجِبِ الْوَفَا بِهِ، وَإِنْ يُبْعَ ❖ مَعَ شَجَرٍ جَازَ بِلَا شَرْطٍ، وَمَعَ

١٨٣١. شَرَطَكَ قَطْعُهُ فَلَا يَصِحُّ، ثُمَّ ❖ فِي الْأَرْضِ بَيْعُ الزَّرْعِ أَخْضَرَ حَرُمٌ
١٨٣٢. إِلَّا بِشَرْطِ قَطْعِهِ، نَعَمْ إِذَا ❖ مَا بَاعَهُ مَعَ أَرْضِهِ يَجُوزُ ذَا
١٨٣٣. أَوْ بَعْدَ أَنْ يَشْتَدَّ حَبٌّ، وَأَشْرَطُنْ ❖ فِي بَيْعِهِ وَيَبِيعَ ثَمَرٌ بَعْدَ أَنْ
١٨٣٤. يَبْدُو صَلاَحُهُ ظُهُورَ مَا طُلِبَ ❖ مِنْهُ كَتَيْنٍ وَشَعِيرٍ وَعَنْبٍ
١٨٣٥. وَكُلُّ مَا حَبَّتْهُ فِي السَّنْبِلِ ❖ لَمْ تُرَ فَالْبَيْعُ لِذَاكَ أَبْطُلَ
١٨٣٦. وَمَا لَهُ قِشْرَانِ أَيْ كَالْبَاقِلَا ❖ وَيَبِيعُ بِالْأَعْلَى يَكُونُ بَاطِلًا
١٨٣٧. ثُمَّ الْبُدُو فِي الصَّلاَحِ لِلثَّمَرِ ❖ مَبْدَا حَلَاوَةٍ وَنُضْجٍ قَدْ ظَهَرَ
١٨٣٨. أَوْ بَعْضُهُ فِي حُمْرَةٍ قَدْ أَخْذَا ❖ أَوْ فِي سَوَادٍ، وَكَفَى قَلِيلٌ ذَا
١٨٣٩. وَمَا بَدَا صَلاَحُهُ فَبِعْتُهُ ❖ فَسَقِي ذَا الْمَبِيعِ قَدْ أُلْزِمْتَهُ
١٨٤٠. مِنْ قَبْلِ تَخْلِيَّتِهِ لِلْمُشْتَرِي ❖ وَبَعْدَهَا، وَمُشْتَرٍ لِلثَّمَرِ
١٨٤١. فَلْيَتَصَرَّفْ بَعْدَهَا، فَإِنْ طَرَا ❖ مِنْ بَعْدِهَا مُهْلِكٌ ذَاكَ الْمُشْتَرِي
١٨٤٢. فَمِنْ ضَمَانِ الْمُشْتَرِي، فَإِنْ يَعْثُ ❖ مِنْ أَجْلِ تَرْكِ بَائِعٍ سَقِيًّا يَجِبُ
١٨٤٣. عَلَيْهِ فَالْخِيَارُ لِلَّذِي اشْتَرَى ❖ ثَبَتَ، ثُمَّ حَيْثُ بَاعَ ثَمَرًا
١٨٤٤. يَغْلِبُ فِي ذَاكَ تَلَا حَقُّ الثَّمَرِ ❖ مَعَ اخْتِلَاطِهِ بِحَادِثٍ ظَهَرَ
١٨٤٥. كَالْتَيْنِ وَالْفِئَاءِ لَمْ يَصِحَّ مَا ❖ لَمْ يَشْرَطِ الَّذِي اشْتَرَى الْقُطْعَ لِمَا
١٨٤٦. شَرَاهُ، ثُمَّ الْإِخْتِلَاطُ لَوْ حَصَلَ ❖ فِي ثَمَرٍ يَنْدُرُ فِيهِ مَا بَطُلَ
١٨٤٧. بَيْعُ، بَلِ الَّذِي اشْتَرَى تَخَيَّرَا ❖ إِنْ لَمْ يَكُنْ مَنْ بَاعَ ذَاكَ الثَّمَرَا



١٨٤٨. يَسْمَحُ بِالْحَادِثِ مِنْ ذَلِكَ لَهُ ❖ وَلَا يَصِحُّ بَيْعُكَ الْمُحَاقَلَةَ
١٨٤٩. ثُمَّ إِذَا بَعْتَ عَلَى النَّخْلِ الرُّطْبَ ❖ بِالتَّمْرِ لَمْ يَصِحَّ، هَكَذَا الْعِنَبَ
١٨٥٠. وَهُوَ عَلَى الشَّجَرِ بِالزَّبِيبِ لَا ❖ يَصِحُّ، لَكِنْ بَيْعُ ذَلِكَ لَنْ يَبْطُلَا
١٨٥١. إِنْ كَانَ عَنْ خَمْسَةِ أَوْسُقٍ نَقَصَ ❖ وَهُوَ الْعَرَايَا رُخْصَةٌ مِنَ الرُّخْصِ
١٨٥٢. وَإِنْ يَزِدُ^(١) فِي صَفْقَتَيْنِ جَوَّزَنْ ❖ وَالشَّرْطُ فِي ذَلِكَ تَقَابُضٌ إِذَنْ



(١) فِي (أ): «تَرِدُ».

باب اختلاف المتبايعين

١٨٥٣. ثُمَّ عَلَى صِحَّةِ بَيْعٍ إِنْ هُمَا ❖ اتَّفَقَا وَاخْتَلَفَا بَيْنَهُمَا
١٨٥٤. فِي أَجَلٍ أَوْ ثَمَنِ ثُمَّتْ لَا ❖ بَيِّنَةً فَلْيَخْلَفَنَّ كُلُّ عَلَى
١٨٥٥. نَفْسِي مَقَالِ الضَّدِّ مَعَ إِثْبَاتِ مَا ❖ قَالَ، وَبِالنَّفْيِ ابْتِدَئِ، وَقَدِّمَا
١٨٥٦. لِبَائِعٍ بِحَلْفٍ، وَيَكْفِي ❖ وَاحِدَةً تَثْبُتُ ثُمَّ تَنْفِي
١٨٥٧. وَلَا انْفِسَاخَ بِتَحَالُفٍ، بَلَى ❖ لِعَدَمِ التَّرَاضِ ذَلِكَ فِعْلًا
١٨٥٨. فَفَسَخَا أَوْ وَاحِدٌ ذَا الْعَقْدَا ❖ أَوْ حَاكِمٌ، ثُمَّ الْمَيْعُ رُدًّا
١٨٥٩. فَإِنْ يَكُنْ أَعْتَقَهُ أَوْ وَقَفَهُ ❖ أَوْ بَاعَهُ أَوْ مَاتَ أَوْ قَدْ أَتْلَفَهُ^(١)
١٨٦٠. لَزِمَهُ قِيَمَتُهُ، وَالْقِيَمَةُ ❖ قِيَمَةُ يَوْمٍ تَلَفٍ مَعْلُومَةٍ
١٨٦١. وَإِنْ يَقُلْ: «بِعْتَكُهُ بِالثَّمَنِ» ❖ فَقَالَ: «لَا، بَلْ أَنْتَ ذَا أَوْهَبْتَنِي»
١٨٦٢. حَلَفَ كُلُّ مِنْهُمَا ثُمَّ نَفَى ❖ فِي حَلْفٍ دَعْوَى غَرِيمٍ وَصِفَا
١٨٦٣. ثُمَّ الَّذِي قَالَ: «وَهَبْتَنِي» إِذَا ❖ مَا حَلَفَا يَرُدُّ ذَلِكَ وَكَذَا
١٨٦٤. زَوَائِدًا لَهُ، وَحَيْثُ اخْتَلَفَا ❖ فِي صِحَّةِ الْبَيْعِ فَمَنْ قَدْ حَلَفَا
١٨٦٥. وَقَالَ بِالصَّحَّةِ صَدَّقَهُ، وَلَوْ ❖ جَاءَ بِمَا يُرَدُّ بِالْعَيْبِ فَضَوَا
١٨٦٦. أَنَّ الَّذِي بَاعَ إِذَا مَا أَنْكَرَا ❖ فَقَالَ: «هَذَا لَيْسَ ذَلِكَ الْمُشْتَرَى»
١٨٦٧. صُدِّقَ، ثُمَّ مِثْلُهُ فِي السَّلَمِ ❖ فَصَدَّقَنَ لِمُسْلِمٍ لَا مُسْلِمٍ

(١) فِي (ب): «أَوْ فَاتْلَفَهُ».



باب

[في معاملة الرقيق]

١٨٦٨. الْعَبْدُ إِنْ لَمْ يَأْذَنْ السَّيِّدُ لَهُ ❀ فِي مَتَجَرِّ شِرَاءِهِ فَأَبْطَلَهُ
١٨٦٩. وَيَسْتَرِدُّهُ الَّذِي بَاعَ، وَلَوْ ❀ تَلَفَ ذَاكَ فِي يَدِ الْعَبْدِ فَضَوْا
١٨٧٠. أَنْ ضَمَانَ ذَاكَ قَدْ تَعَلَّقَا ❀ بِذِمَّةِ الْعَبْدِ، فَإِنْ تَحَقَّقَا
١٨٧١. تَلَاْفُهُ فِي يَدِ رَبِّ الْعَبْدِ ❀ طَالَِبَ عَبْدًا إِنْ يُرَدُّ مِنْ بَعْدِ
١٨٧٢. عِتْقِي، وَلِلْبَائِعِ أَنْ يُضَمَّنَا ❀ سَيِّدَهُ، وَقَرْضُهُ تَبَيَّنَا
١٨٧٣. مِثْلَ شِرَاءِهِ، ثُمَّ إِنْ أَذِنَ لَهُ ❀ فِي مَتَجَرِّ مُعَيَّنٍ فَلْيُنْفَعْلَهُ
١٨٧٤. لَمْ يَتَجَاوِزْهُ، نَعَمْ مَا سَاغَ لَهُ ❀ إِجَارُ نَفْسِهِ وَلَا مُعَامَلَهُ
١٨٧٥. سَيِّدِهِ وَلَا النِّكَاحُ قُلْ وَلَا ❀ تَصَدَّقْ، وَالْعَبْدُ لَنْ يَنْعَزِلَا
١٨٧٦. بِفِعْلِهِ الْإِبَاقَ، وَالسُّكُوتُ عَنْ ❀ تَصَرُّفٍ لِعَبْدِهِ فَذَاكَ لَنْ
١٨٧٧. يُجْعَلَ إِذْنًا، ثُمَّ فِي الْمُعَامَلَةِ ❀ إِقْرَارُهُ فَاقْبَلْ، وَلَنْ يُعَامِلَهُ
١٨٧٨. مَنْ رِقَّةً عَرَفَ حَتَّى يَعْلَمَا ❀ إِذْنًا لَهُ مِنْ سَيِّدٍ تَحْتَمَا
١٨٧٩. وَقَدْ كَفَى الشُّيُوعُ، وَالَّذِي أُذِنَ ❀ لَهُ فَبَاعَ ثُمَّ قَدْ قَبِضَ مِنْ
١٨٨٠. مُشْتَرِ الثَّمَنِ ثُمَّ الثَّمَنُ ❀ تَلَفَ فِي يَدَيْهِ ثُمَّ الْمُثْمَنُ
١٨٨١. خَرَجَ لِلْغَيْرِ اسْتَحَقَّ بَدَلَهُ ❀ ذَاكَ عَلَى الْعَبْدِ الَّذِي بَاعَ وَلَهُ
١٨٨٢. طَلَبُهُ مِنْ سَيِّدِ الْعَبْدِ، وَمَا ❀ تَعَلَّقَتْ رَقَبَةُ الْعَبْدِ بِمَا

- ١٨٨٣ . يَكُونُ مِنْ دَيْنِ تَجَارَةٍ وَلَا ۖ ذِمَّةُ سَيِّدٍ بِدَيْنِهَا ، بَلَى
- ١٨٨٤ . مِنْ مَالٍ مُتَجَرِّئُودَى^(١) وَكَذَا ۖ مِنْ كَسْبِ عَبْدٍ بِاصْطِيَادٍ أَخَذَا
- ١٨٨٥ . وَسَيِّدُ الْعَبْدِ إِذَا مَلَكَهُ ۖ شَيْئًا مِنَ الْمَالِ فَلَنْ يَمْلِكَهُ



(١) في النسختين: «تُؤَدَّى» .

كتاب السلم

١٨٨٦. تَسْلِيمُ مَالِهِ بِمَجْلِسٍ كَذَا ❖ شُرُوطُ بَيْعٍ فَهُوَ مِنْ شُرُوطِ ذَا
١٨٨٧. وَجَازَ إِنْ أَطْلَقَ ثُمَّ عَيْنَا ❖ وَسَلَّمُ الْمَالِ بِمَجْلِسٍ هُنَا
١٨٨٨. وَإِنْ يُحْلَ (١) بِهِ وَفِي الْمَجْلِسِ مَنْ ❖ أَحِيلَ قَدْ قَبْضَ لَا تُجَوِّزَنَّ
١٨٨٩. وَكَوْنُهُ مَنفَعَةً قَدْ صَحَّ ❖ وَقَبْضُهُ بِقَبْضِ عَيْنٍ أَضْحَى
١٨٩٠. ثُمَّ إِذَا فُسِّخَ عَقْدُ السَّلَمِ ❖ وَكَانَ رَأْسُ الْمَالِ بَاقٍ أَلْزِمَ
١٨٩١. الْمُسْلِمَ (٢) الرَّدَّ لِعَيْنٍ وَجَدَتْ ❖ وَرُؤْيَا الرَّأْسِ لِمَالِهِ كَفَتْ
١٨٩٢. عَنْ عِلْمِ قَدْرِهِ، وَكَوْنُ الْمُسْلِمِ ❖ فِيهِ غَدَا دَيْنًا فَشَرَطَ السَّلَمُ
١٨٩٣. وَحَيْثُ قَالَ: «ابْتَعْتُ مِنْكَ عَبْدًا ❖ صِفْتُهُ كَذَا وَهَآكَ النَّقْدَا»
١٨٩٤. فَبَاعَهُ انْعَقَدَ بَيْعًا فِي الْأَصَحِّ ❖ وَحَيْثُ يُسَلِّمُ بِمَكَانٍ مَا صَلَحَ
١٨٩٥. لِلْقَبْضِ أَوْ صَلَحَ بَلْ لِحَمْلِهِ ❖ مَوْوَنَةً فَالْكَشْفُ عَنْ مَحَلِّهِ
١٨٩٦. شَرَطٌ، وَإِلَّا لَا، أَجْزُ مُوَجَّلًا ❖ وَضِدَّةً، وَحَيْثُ يُطْلَقُ حُمَلَا
١٨٩٧. عَلَى الْحُلُولِ، وَاشْتَرَطَ عِلْمَ الْأَجَلِ ❖ وَإِنْ يُعَيَّنَ أَشْهُرُ الْعَرْبِ حَصَلَ
١٨٩٨. أَوْ فُرْسِهَا أَوْ رُومِهَا، ثُمَّ حُمِلَ ❖ عَلَى الْهَلَالِيِّ لِإِطْلَاقٍ جُعِلَ

(١) في النسختين: «يُحْلَ».

(٢) بهامش (أ): «أي: المسلم إليه».

١٨٩٩. إِنْ يَنْكَسِرْ حُسْبَ بَاقٍ بِالْهَلَالِ ❖ وَتَمَّ الْأَوَّلُ شَهْرًا ذَا كَمَالٍ
١٩٠٠. بِالْعِيدِ أَمَّا ^(١) بِجُمَادَى أَجَلًا ❖ فَاحْمِلْ عَلَى الَّذِي يَجِيءُ أَوَّلًا

فَصْلٌ

[في بقية أحكام السلم]

١٩٠١. وَكَوْنُ مَا أَسْلَمْتَ فِيهِ يُقَدَّرُ ❖ عَلَيْهِ فِي التَّسْلِيمِ حِينَ يَحْضُرُ
١٩٠٢. مَحَلُّهُ شَرْطٌ، وَلَوْ فِيمَا وُجِدَ ❖ فِي بَلَدٍ آخَرَ أَسْلَمْتَ وَقَدْ
١٩٠٣. اعْتِيدَ نَقْلُهُ لِبَيْعٍ صَحَّحَنْ ❖ ذَاكَ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ اعْتِيدَ فَلَنْ
١٩٠٤. وَإِنْ يَكُنْ أَسْلَمَ فِيمَا كَانَ عَمُّ ❖ لَكِنَّهُ انْقَطَعَ فِي الْمَحَلِّ لَمْ
١٩٠٥. يَنْقَسِخِ السَّلْمُ، بَلْ تَحَيَّرَا ❖ إِنْ يُرَدِّ الْفُسْخُ وَإِلَّا صَبَرَا
١٩٠٦. إِلَى أَوَانِ وُجْدِهِ، وَلَوْ عَلِمَ ❖ قَبْلَ مَحَلِّهِ انْقِطَاعَ ذَاكَ لَمْ
١٩٠٧. يَثْبُتْ لَهُ الْخِيَارُ قَبْلَهُ، وَقَدْ ❖ شُرِطَ عِلْمُ قَدْرِهِ إِمَّا بَعْدَ
١٩٠٨. أَوْ كَيْلِهِ أَوْ نَحْوِهِ، ثُمَّ إِذَا ❖ أَسْلَمَ فِي الْمَكِيلِ وَزْنَا صَحَّ ذَا
١٩٠٩. وَعَكْسُهُ، وَالْوَزْنُ فِي السَّفَرِ جَلٍ ❖ شَرْطٌ إِذَا أَسْلَمَ فِيهِ فَاجْعَلِ
١٩١٠. كَذَلِكَ بِطَيِّحٍ وَبَازِنَجَانٍ ❖ وَهَكَذَا الْقَتَاءُ وَالرَّمَّانُ
١٩١١. وَصَحَّ فِي جَوْزٍ وَفِي لَوْزٍ يَقِلُّ ❖ فِي نَوْعٍ اخْتِلَافُهُ ^(٢) وَزْنَا جُعِلَ

(١) كذا في النسختين، وعبارة المنهاج (ص: ٢٣٧): «والأصحُّ صحَّةُ تأجيله بالعيدِ وجُمادى».

(٢) التقييد بكونه يقلُّ اختلافه تقييدٌ اتفاقي، والمعتمدُ أنه لا فرق بين ما يقلُّ اختلافه وبين ما يكثر.

انظر: تحفة المحتاج (١٧/٥)، ونهاية المحتاج (١٩٧/٤).

١٩١٢. كَذَاكَ كَيْلًا صَحَّ، ثُمَّ فِي اللَّبَنِ ❖ يُجْمَعُ بَيْنَ الْعَدِّ وَالْوَزْنِ، فَإِنْ
 ١٩١٣. عَيْنَ كَيْلًا لَمْ يَكُنْ مُعْتَادًا ❖ فَذَاكَ مِمَّا يُوجِبُ الْفَسَادَ
 ١٩١٤. وَثَمَرُ قَرَبَةٍ صَغِيرَةٍ إِذَا ❖ أَسْلَمَ فِيهِ لَا تُصَحِّحَنَّ ذَا
 ١٩١٥. وَاشْتَرَطْنَ مَعْرِفَةَ الْأَوْصَافِ ❖ أَيِ الَّتِي ^(١) الْغَرَضُ ذُو اخْتِلَافٍ
 ١٩١٦. بِهَا اخْتِلَافًا ظَاهِرًا، وَذَكَرَهَا ❖ فِي الْعَقْدِ مِنْ شُرُوطِهِ وَحَصَرُهَا
 ١٩١٧. نَعَمْ وَفِي مُخْتَلِطٍ لَا يَنْضَبِطُ ❖ مَقْصُودُهُ فَلَا كِتْرِيَاقٍ خُلِطَ
 ١٩١٨. ثُمَّ هَرِيسَةٍ، وَفِيمَا يَنْضَبِطُ ❖ صَحَّ كَخَزْ ثُمَّ جُبْنٍ وَأَقِطُ
 ١٩١٩. وَالشَّهْدِ ^(٢)، لَا الْخُبْزَ وَلَا فِيمَا نَدَرَ ❖ وَجُودُهُ كَلَحْمٍ صَيْدٍ قَدْ ذَكَرَ
 ١٩٢٠. بِمَوْضِعٍ يَعِزُّ، ثُمَّ السَّلْمُ ❖ فِي الْحَيَوَانِ صَحَّ لَكِنْ يُلْزَمُ
 ١٩٢١. ذِكْرًا لِتَوَعُّهِ كِتْرَكِيٍّ كَذَا ❖ لِلْوَنِّهِ كَأَبْيَضٍ، ثُمَّ إِذَا
 ١٩٢٢. ذَكَرَ لَوْنًا فَالْبَيَاضَ وَصَفَا ❖ بِسُمْرَةٍ أَوْ شُقْرَةٍ لِيُعْرَفَا
 ١٩٢٣. وَلِيَذْكُرْنَ سِنًّا وَطُولًا قِصْرًا ❖ ذُكُورَةً أُنْثَى فَلِيَذْكُرَا
 ١٩٢٤. وَهُوَ عَلَى التَّقْرِيبِ، لَا تَشْتَرِطْنَ ❖ ذِكْرًا لَوْصَفِ كَحَلٍ وَلَا سِمَنْ
 ١٩٢٥. وَنَحْوِ ذَيْنِ، ثُمَّ فِي الْحَمِيرِ ❖ وَإِبِلٍ وَالْحَيْلِ بِالتَّذْكِيرِ
 ١٩٢٦. يَصِفُ أَوْ أُنْثَى كَذَا ذَكَرَ ❖ سِنًّا وَلَوْنًا ثُمَّ نَوْعًا اسْتَقَرَّ
 ١٩٢٧. وَلِيَذْكُرْنَ فِي الطَّيْرِ نَوْعًا وَالصَّغَرَ ❖ وَكِبَرَ الْجُثَّةِ، وَاللَّحْمِ ذَكَرَ

(١) فِي (أ): «الَّذِي».

(٢) قَالَ فِي مَخْتَارِ الصَّحَاحِ (ص: ١٧٠): «الشَّهْدُ - بَفَتْحِ الشَّيْنِ وَضَمِّهَا -: الْعَسَلُ فِي شَمْعِهَا».

١٩٢٨. ضَانًا أَوْ الْمَعَزُ ثُمَّ ذَكَرَا ❖ مَعْلُوفُهُ خَصِيَّةٌ وَذَكَرَا
 ١٩٢٩. رَضِيْعُهُ أَوْ ضِدَّهَا مِنْ فَخِذٍ ❖ أَوْ كَتِفٍ أَوْ جَنْبِهِ وَلْيُؤْخَذِ
 ١٩٣٠. بِعَظْمِهِ عَلَى اعْتِيَادٍ اسْتَقَرُّ ❖ وَفِي الثِّيَابِ الْجِنْسِ وَالطُّوْلَ ذَكَرَ
 ١٩٣١. وَالْعَرْضَ وَالْغِلْظَ ثُمَّ الدَّقَّةُ ❖ نُعُومَةٌ خُشُونَةٌ وَرِقَّةُ
 ١٩٣٢. صَفَاقَةٌ ، وَجَازَ فِيمَا قُصِرَا ❖ وَاحْمِلْ عَلَى الْخَامِ إِذَا مَا ذُكِرَا
 ١٩٣٣. مِنْ غَيْرِ تَقْيِيدٍ ، وَفِيمَا صُبِغَا ❖ مِنْ قَبْلِ نَسْجٍ جَازَ ، لَنْ يُسَوَّغَا
 ١٩٣٤. فِي عَكْسِهِ «يَحْيَى» ، وَفِي التَّمْرِ ذَكَرَ ❖ نَوْعًا وَلَوْ نَا صِغَرًا كَذَا كَبُرَ
 ١٩٣٥. وَبَلَدًا لَهُ حَدَاثَةٌ كَذَا ❖ عُتْقًا ، وَفِي مِثْلِ الْجُبُوبِ مِثْلَ ذَا
 ١٩٣٦. أَيْ مِثْلَ تَمْرٍ^(١) ، وَلِيَذْكُرَ فِي الْعَسَلِ ❖ عَسَلَ صَيْفٍ أَوْ خَرِيفٍ أَوْ جَبَلٍ
 ١٩٣٧. أَوْ بَلَدِيٍّ أَبْيَضٌ أَوْ أَصْفَرُ ❖ وَالْعُتْقُ^(٢) مَعَ حَدَاثَةٍ لَا يُذْكَرُ
 ١٩٣٨. وَفِي رُؤُوسِ الْحَيَوانِ بَطَلَا ❖ كَذَاكَ فِي الْمَطْبُوحِ وَالْمَشْوِيِّ لَا
 ١٩٣٩. تُصَحَّحْنَ كُلًّا ، وَلَا مُخْتَلِفٍ ❖ كِبْرَمَةٌ مَعْمُولَةٌ مِنْ خَزَفٍ
 ١٩٤٠. وَصَحَّ فِي الْأَسْطَالِ إِنْ تَرَبَّعَتْ ❖ أَوْ فِي قَوَالِبٍ تَكُونُ صُنِعَتْ
 ١٩٤١. وَلَيْسَ شَرْطُ ذِكْرِ جَوْدَةٍ وَلَا ❖ رَدَاءَةٍ وَاحْمِلْ عَلَى مَا فَضَّلَا^(٣)
 ١٩٤٢. وَاشْتَرَطْنَ مَعْرِفَةً لِلْعَاقِدَيْنِ ❖ أَيْ بِالصِّفَاتِ وَكَذَا لِغَيْرِ ذَيْنِ

(١) فِي (ب): «تَمْرٍ».

(٢) قَالَ فِي مَغْنِي الْمَحْتاج (٢٢/٣): «بَكْسَرِ الْعَيْنِ ؛ كَمَا قَالَ الْإِسْنَوِيُّ ، وَبَضَمَّهَا ؛ كَمَا نَقَلَهُ ابْنُ الْمُثَنَّى
 عَنْ ضَبْطِ الْمُصَنِّفِ بِخَطِّهِ».

(٣) بِهَامِش (ب): «أَي: مُطْلَقًا».

١٩٤٣. وَغَيْرُ^(١) جِنْسِهِ وَنَوْعِهِ فَلَا ❀ يَصِحُّ عَنْهُ قَطُّ أَنْ يُسْتَبَدَّلَا
١٩٤٤. وَجُوزَ الْأَزْدَا مِنْهُ ثُمَّ لَا ❀ تُوجِبُ قَبُولُهُ، وَأَوْجِبْنَ عَلَى
١٩٤٥. مُسْلِمِ الْقَبُولِ لِلْأَجُودِ، بَلْ ❀ إِنْ كَانَ قَدْ أَخْضَرَهُ قَبْلَ الْأَجَلِ
١٩٤٦. فَاُمْتَنَعَ الْمُسْلِمُ مِنْ قَبُولِهِ ❀ لِغَرَضٍ يُعْذَرُ فِي تَأْخِيلِهِ
١٩٤٧. كَالْخَوْفِ لَمْ يُجْبَرْ، وَإِلَّا فَإِذَا ❀ كَانَ لِمَنْ رَامَ آدَاءً مِثْلُ ذَا
١٩٤٨. صَحِيحٍ قَصْدٍ كِفْكَاكٍ مَا رَهْنُ ❀ أَوْ الْبَرَاءَةِ مِنَ الدَّيْنِ اجْبُرْنَ
١٩٤٩. عَلَى الْقَبُولِ مُسْلِمًا، وَلَوْ وَجَدَ ❀ الْمُسْلِمُ الْمُسْلِمَ^(٢) فِي غَيْرِ بَلَدٍ
١٩٥٠. قَدْ شُرِطَ التَّسْلِيمُ فِيهِ فَالْأَدَا ❀ لَيْسَ بِوَاجِبٍ إِذَا مَا وَجَدَا
١٩٥١. لِنَقْلِهِ مَوْوَنَةً، وَمَا لِيذَا ❀ أَنْ يَطْلُبَ الْقِيَمَةَ مِنْهُ، وَإِذَا
١٩٥٢. اُمْتَنَعَ الْمُسْلِمُ مِنْ أَنْ يَقْبَلَا ❀ هُنَاكَ لَمْ يُجْبَرْ إِذَا مَا حَصَلَا
١٩٥٣. لِنَقْلِهِ مَوْوَنَةً أَوْ كَانَا ❀ مَوْضِعُ تَسْلِيمٍ مَخُوفًا بَانَا

فصل

[في القرض]

١٩٥٤. وَصِيغَةُ الْإِقْرَاضِ: «قَدْ أَقْرَضْتُكَ» ❀ أَوْ «خُذْ بِمِثْلِهِ» وَ«قَدْ أَسْلَفْتُكَ»
١٩٥٥. كَذَلِكَ «مَلَكْتُ عَلَى رَدِّ الْبَدَلِ» ❀ وَاشْتَرَطَ الْقَبُولُ فِي قَرْضٍ حَصَلَ
١٩٥٦. وَأَنْ يَكُونَ مُقْرَضٌ أَهْلًا لِمَا ❀ يَصْدُرُ مِنْ تَبَرُّعٍ تَحْتَمًا

(١) في (أ): «من غير».

(٢) بهامش (أ): «يعني: إليه».

١٩٥٧. وَكُلُّ مَا يُسَلَّمُ فِيهِ جَازَ أَنْ ❖ يُقْرَضَ إِلَّا أَمَةً حَلَّتْ لِمَنْ
 ١٩٥٨. كَانَ لَهَا مُسْتَقْرَضًا، وَمَا لَا ❖ يُسَلَّمُ فِيهِ حَتِّمُ الْإِبْطَالَا
 ١٩٥٩. فِيهِ، وَفِي الْمِثْلِيِّ رَدَّ مِثْلُهُ ❖ وَمُتَقَوِّمٌ^(١) فَذَا مِثْلًا لَهُ
 ١٩٦٠. فِي صُورَةٍ يَرُدُّ، ثُمَّ لَوْ ظَفِرَ ❖ بِمَنْ لَهُ عَلَيْهِ قَرْضٌ مُسْتَقَرُّ
 ١٩٦١. فِي غَيْرِ مَا مَحَلَّ قَرْضٍ وَوَجَدَ ❖ مَوْنَةً لِلنَّقْلِ فَالْمُقْرَضُ قَدْ
 ١٩٦٢. جَازَ لَهُ طَلَبُهُ بِقِيمَتِهِ ❖ بَلَدٍ إِقْرَاضٍ غَدَتْ مَعْلُومُهُ
 ١٩٦٣. ثُمَّ إِذَا اشْتَرَطَ أَنْ يُرَدَّ عَنْ ❖ مُكَسَّرٍ صَحِيحَةٍ^(٢) فَالْقَرْضُ لَنْ
 ١٩٦٤. يَجُوزَ، أَوْ بِالْعَكْسِ فَالشَّرْطُ لَهَا ❖ وَالْعَقْدُ لَنْ يَبْطُلَ بَلْ قَدْ سُوِّغَا^(٣)
 ١٩٦٥. ثُمَّ إِذَا شَرَطَ أَنْ يَرُدَّ ❖ زِيَادَةً فَأَفْسَدَنَ الْعَقْدَا
 ١٩٦٦. ثُمَّ إِذَا الْأَجَلُ فِي الْمُسْتَقْرَضِ ❖ شَرِطَ لَا لِغَرَضٍ مِنْ مُقْرَضٍ
 ١٩٦٧. صَحَّ وَيَلْغُو الشَّرْطُ، أَوْ لِغَرَضٍ ❖ مِنْ مُقْرَضٍ فَبِفَسَادِهِ قُضِيَ
 ١٩٦٨. وَيُمْلِكُ الْقَرْضُ بِقَبْضٍ، ثُمَّ لَوْ ❖ شَرِطَ رَهْنًا أَوْ كَفِيلًا جَازَ، أَوْ^(٤)
 ١٩٦٩. أَرَادَ أَنْ يَرْجِعَ فِي عَيْنٍ دَفَعَ ❖ وَكَانَتِ الْعَيْنُ بِحَالِهَا رَجَعَ

(١) قال في النجم الوهاج (٤/٤٧٢): «بكسر الواو حيث ورد؛ لأنه اسمٌ فاعل؛ فلا يصحُّ الفتحُ على أن يكون اسمٌ مفعول؛ لأنه مأخوذٌ من (تَقَوَّمَ) كـ (تعلَّم) وهو قاصر، واسمُ المفعول لا يُبنى إلا من مُتَعَدٍّ».

(٢) في (أ): «صحيحه».

(٣) هذا البيت والذي قبله ساقطان من (ب).

(٤) في (أ): «لو».

كتاب الرهن

١٩٧٠. وَلَا يَصِحُّ بِسِوَى الْإِجَابِ مَعَ ❖ قَبُولِهِ، وَالشَّرْطُ لَوْ كَانَ وَقَعَ
١٩٧١. مِنْ مُقْتَضَى الرَّهْنِ نَعَمْ أَوْ مَضْلَحَهُ ❖ لِلْعَقْدِ أَوْ لَا قَصْدَ فِيهِ صَحِّحَهُ
١٩٧٢. وَالشَّرْطُ إِنْ ضَرَّ الَّذِي قَدْ ارْتَهَنَ ❖ فَيَبْطُلُ الرَّهْنُ، وَإِنْ ضَرَّ لِمَنْ
١٩٧٣. رَهَنَ ثُمَّ نَفَعَ الْمُرْتَهِنَا ❖ بَطَلَ شَرْطُهُ وَمَا قَدْ رَهَنَا
١٩٧٤. وَإِنْ يَكُنْ قَدْ شَرَطَ الزَّوَائِدَا ❖ مَرْهُونَةً نَرَاهُ شَرْطًا فَاسِدًا
١٩٧٥. وَالْعَقْدُ مَهْمَا فَسَدَ الشَّرْطُ فَسَدَ ❖ ثُمَّ اشْتَرَطَ فِي عَاقِدٍ إِذَا عَقَدَ
١٩٧٦. بِأَنْ يَكُونَ مُطْلَقَ التَّصَرُّفِ ❖ فَلَيْسَ يَمْلِكُ الْوَلِيُّ الرَّهْنَ فِي
١٩٧٧. مَالٍ صَبِيٍّ ثُمَّ مَجْنُونٍ وَلَا ❖ يَرْتَهَنُ لِذَيْنِ شَيْئًا حَصَلَا^(١)
١٩٧٨. إِلَّا لِيَغْبَطَةَ تَكُونُ ظَاهِرَةً ❖ أَوْ لِضُرُورَةٍ تَكُونُ صَائِرَةً^(٢)
١٩٧٩. وَشَرْطُ رَهْنٍ أَنْ يَكُونَ عَيْنًا ❖ ثُمَّ يَصِحُّ رَهْنُ أُمَّ دُونَا
١٩٨٠. وَلَدِهَا وَعَكْسُهُ، وَعِنْدَمَا ❖ يُحْتَاجُ لِلْبَيْعِ يُبَاعَانِ هُمَا
١٩٨١. تُقَوِّمُ الْأُمُّ عَلَى انْفِرَادٍ ❖ ثُمَّ مَعَ الْوَلَدِ أَوْ أَوْلَادِ
١٩٨٢. فَمَا يَزِيدُ فَهُوَ قِيمَةُ الْوَلَدِ ❖ ثُمَّ الْمُشَاعُ رَهْنُهُ فَمَا فَسَدَ
١٩٨٣. وَرَهْنُهُ الْجَانِي وَالْمُرْتَدَا ❖ فَإِنَّهُ كَبَيْعِ ذَيْنِ عُدَا

(١) في (ب): «يرتهن لذين شيئا مثلاً».

(٢) في (أ): «ظائرة».

١٩٨٤. وَرَهْنٌ مَنْ دَبَّرَهُ أَوْ عَلَّقَا ❖ عَتَقَا لَهُ بِصِفَةٍ لِيَعْتَقَا
١٩٨٥. يُمَكِّنُ أَنْ تَسْبِقَ هَاتِيكَ الصِّفَةُ ❖ حُلُولَ ذَا الدَّيْنِ فَبِالْبُطْلِ صِفَةُ
١٩٨٦. وَكُلُّ مَا يَأْبَى الْجَفَافَ وَعِلْمٌ ❖ فَسَادُهُ قَبْلَ حُلُولِ مَا لَزِمَ
١٩٨٧. يَجُوزُ رَهْنُهُ بِشَرْطِ بَيْعِ ذَا ❖ وَجَعْلُهُ الثَّمَنَ رَهْنًا بِكَذَا
١٩٨٨. وَهَكَذَا الْفَسَادُ لَوْ كَانَ طَرَا ❖ فِي غَيْرِهِ يُفَعَّلُ مَا قَدْ ذُكِرَا
١٩٨٩. وَجَازَ أَنْ تَرَهْنَ مَا اسْتَعَرْتَا ❖ لِلرَّهْنِ ثُمَّ ذَاكَ إِنْ فَعَلْتَا
١٩٩٠. فَالشَّرْطُ أَنْ تَذْكُرَ جِنْسَ الدَّيْنِ ❖ وَقَدْرَهُ وَمَعَ ذِكْرِ ذَيْنِ
١٩٩١. صِفَتَهُ وَعِنْدَ مَنْ تُرِيدُ أَنْ ❖ تَرَهْنَهُ فَلِمُعْيِرِهِ اذْكُرَنَّ
١٩٩٢. فَهُوَ ضَمَانُ الدَّيْنِ فِي رَقْبَةٍ مَا ❖ يُعَارُ، قُلْ ضَمَانُهُ لَنْ يَلْزَمَا
١٩٩٣. يَتَلَفِ فِي يَدِ هَذَا الْمُرْتَهِنِ ❖ وَلَا رُجُوعَ فِيهِ لِلْمَالِكِ مِنْ
١٩٩٤. بَعْدِ حُصُولِ قَبْضِهِ لِلْمُرْتَهِنِ ❖ فَإِنْ يَحِلَّ الدَّيْنُ يَبِيعُ الرَّهْنُ مِنْ
١٩٩٥. بَعْدِ مُرَاجَعَةِ مَالِكٍ إِذَا ❖ لَمْ يُقْضَ دَيْنٌ، ثُمَّ مَالِكٌ لِيَذَا
١٩٩٦. رَجَعَ أَيُّ عَلَى الَّذِي اسْتَعَارَا ❖ مِنْهُ بِمَا بَاعَ بِهِ الْمُعَارَا

فصل^(١)

[في شروط المرهون به ولزوم الرهن]

١٩٩٧. وَإِنَّمَا صَحَّ بِدَيْنٍ ثَابِتٍ ❖ وَلَا زِمَ، لَا أَنْجُمِ الْكِتَابَةِ

(١) هذا التبويب ليس في (أ).

١٩٩٨. وَمُسْتَعَارٍ ثُمَّ مَغْضُوبٍ وَلَا ❖ بِالْجُعْلِ فِي جَعَالَةٍ لَنْ تَكْمُلَا
١٩٩٩. وَإِنْ يَقُلْ: «ذَا الْمَالُ قَدْ أَقْرَضْتُكَ» ❖ ثُمَّ قَدْ ارْتَهَنْتُ مِنْكَ عَبْدًا
٢٠٠٠. بِهِ» فَقَالَ ذَا: «اَقْرَضْتُ ثُمَّ قَدْ ❖ رَهَنْتُ» صَحَّ رَهْنُهُ وَمَا فَسَدَ
٢٠٠١. بِالذَّيْنِ رَهْنًا بَعْدَ رَهْنٍ جَوَزَ ❖ وَجَازَ مُدَّةَ الْخِيَارِ بِالْثَّمَنِ
٢٠٠٢. وَعِنْدَهُ الْمَرْهُونُ إِنْ كَانَ رَهْنٌ ❖ بِنَفْسِ دَيْنٍ آخَرَ لَا تُجْزَنُ
٢٠٠٣. وَالرَّهْنُ لَا يُلْزَمُ إِلَّا بَعْدَ أَنْ ❖ يَقْبِضَهُ مَنْ صَحَّ عَقْدُهُ إِذَنْ
٢٠٠٤. وَمَنْ أَنْابَ رَاهِنًا فِي الْقَبْضِ أَوْ ❖ عَبْدًا لِرَاهِنٍ فَمَا صَحَّ، وَلَوْ
٢٠٠٥. مُكَاتَّبًا لَهُ أَنْابَ صَحَّحَنْ ❖ ثُمَّ إِذَا وَدِيعَةً كَانَ رَهْنٌ
٢٠٠٦. أَيْ عِنْدَ مُودِعٍ أَوْ الْمَغْضُوبِ قَدْ ❖ رَهْنَهُ أَيْ عِنْدَ غَاصِبٍ وَجَدَ
٢٠٠٧. لَمْ يُلْزَمِ الرَّهْنُ إِذَا لَمْ يَمْضِ ❖ وَقْتُ بِهِ يُمَكِّنُ نَفْسُ الْقَبْضِ
٢٠٠٨. وَإِذْنُهُ فِي الْقَبْضِ مَعَ ذَا اشْتَرَطَنْ ❖ ثُمَّ ارْتَهَانُهُ عَنِ الْغَضَبِ فَلَنْ
٢٠٠٩. يُبْرِئَهُ، بَلْ يُبْرِئُ الْإِيْدَاعُ مَنْ ❖ غَضَبَ، ثُمَّ يَحْصُلُ الرُّجُوعُ عَنْ
٢٠١٠. رَهْنٍ قُبِلَ قَبْضُهُ بِهِ ❖ تُقْبِضُ وَالتَّذْيِيرُ وَالْكِتَابَةُ
٢٠١١. كَذَا بِإِحْبَالٍ وَرَهْنٍ قُبِضَا ❖ لَا الْوُطْءُ وَالتَّزْوِيجُ، ثُمَّ إِنْ قَضَى
٢٠١٢. مِنْ قَبْلِ قَبْضٍ عَاقِدٌ أَوْ اخْتَبَلَ ❖ أَوْ أَبْقَى الْعَبْدَ فَرَهْنٌ مَا بَطَلَ
٢٠١٣. وَالرَّاهِنُ الْمُقْبِضُ مَالَهُ إِذَنْ ❖ تَصَرَّفَ يُرِيْلُ مِلْكَ مَا رَهْنٌ
٢٠١٤. وَنَافِذٌ إِعْتَاقُهُ إِنْ أَيْسَرَا ❖ وَيَغْرَمُ الْقِيَمَةُ يَوْمَ حَرَّرَا

٢٠١٥. رَهْنًا، وَلَا يَرَهْنُهُ الْغَيْرَ وَلَا ❖ يُؤْجِرُهُ إِنْ كَانَ دَيْنٌ حَصَلَ
٢٠١٦. ضِدَّ مُؤَجَّلٍ^(١) كَذَا إِنْ حَلَّ ❖ قَبْلَ انْقِضَاءِ مُدَّتِهَا^(٢) فَكَلَّا
٢٠١٧. وَامْنَعُهُ وَطْأًا ثُمَّ تَزْوِيجًا قَصْدُ ❖ فَإِنْ يَطَأُ فَاحْكُم بَتَحْرِيرِ الْوَلَدِ
٢٠١٨. وَيَبُيْتُ اسْتِيلَادَهَا إِنْ أَيْسَرَا ❖ وَلْيَغْرَمَنْ قِيمَتَهُ يَوْمَ طَرَا
٢٠١٩. إِحْبَالُهَا رَهْنًا، وَإِنْ مَاتَتْ كَذَا ❖ أَيْ بِوِلَادَةِ فَعَرَمَنْ ذَا
٢٠٢٠. قِيمَتَهَا رَهْنًا^(٣)، وَكُلُّ مَا انْتَفَعَ ❖ بِهِ وَلَا نَقْصَ لِأَجَلِهِ وَقَعَ
٢٠٢١. فِي الرَّهْنِ جَارَ كَرْكُوبٍ وَكَذَا ❖ سُكْنَاهُ لَا الْبِنَا وَغَرَسُ، وَإِذَا
٢٠٢٢. فَعَلَ لَا يُقْلَعُ قَبْلَ الْأَجَلِ ❖ وَبَعْدَهُ يُقْلَعُ إِنْ لَمْ يَخْصُلِ
٢٠٢٣. مِنْ ثَمَنِ الْأَرْضِ فَكَأُ الْمُرْتَهَنُ ❖ وَزَادَتْ الْأَرْضُ بِقَلْعِهِ ثَمَنْ
٢٠٢٤. ثُمَّ إِذَا مَا الْإِنْتِفَاعُ أَمَكْنَا ❖ أَيْ بِسَوَى اسْتِرْدَادِ مَا قَدْ رَهْنَا
٢٠٢٥. لَمْ يَسْتَرِدَّهُ، وَإِلَّا يَسْتَرِدُّ ❖ ثُمَّ لِرَاهِنٍ بِإِذْنِ مَنْ وَجَدَ
٢٠٢٦. مُرْتَهَنًا مَا قَدْ مَنَعْنَاهُ، فَإِنْ ❖ رَجَعَ فِيمَا كَانَ فِيهِ قَدْ أَذِنَ
٢٠٢٧. مُرْتَهَنُ قَبْلَ تَصَرُّفٍ حَصَلَ ❖ مِنْ رَاهِنٍ جَارَ لَهُ الَّذِي فَعَلَ
٢٠٢٨. وَإِنْ يَكُنْ فِي بَيْعِ رَهْنٍ قَدْ أَذِنَ ❖ لِكَيْ يُعَجَّلَ الَّذِي أُجِّلَ مِنْ
٢٠٢٩. ثَمَنِهِ فَالْبَيْعُ لَا تُصَحِّحُنْ ❖ كَذَا إِذَا شَرَطَ رَهْنًا لِلثَّمَنِ

(١) أي: الدَّيْنُ الْحَالُّ.

(٢) بهامش (أ): «أي: مدة الإجارة».

(٣) من قوله: «وإن ماتت» في الشطر الأول من البيت السابق إلى هنا ساقط من (ب).

فصل

[في أحكام أخرى للرهن]

٢٠٣٠. أُلِيْدُ فِي الرَّهْنِ لِمَنْ قَدْ ارْتَهَنَ ❖ إِنْ لَزِمَ الرَّهْنُ، وَلَا تُزَالُ عَنْ
 ٢٠٣١. يَدَيْهِ إِلَّا لَانْتِفَاعٍ مِنْ رَهْنٍ ❖ ثُمَّ إِذَا مَا شَرَطَا فِي الرَّهْنِ أَنْ
 ٢٠٣٢. يُوضَعَ عِنْدَ الْعَدْلِ أَوْ اثْنَيْنِ ❖ جَازَ، وَمَا لِوَاحِدٍ مِنْ ذَيْنِ
 ٢٠٣٣. الْإِنْفِرَادُ إِلَّا إِذَا مَا عَيَّنَا ❖ وَيَسْتَحِقُّ بَيْعَ مَا قَدْ رُهِنَا
 ٢٠٣٤. أَيْ عِنْدَ حَاجَةٍ، وَمَنْ قَدْ ارْتَهَنَ ❖ مُقَدَّمٌ عَلَى الْغَرِيمِ بِالثَّمَنِ
 ٢٠٣٥. وَبَيْعُهُ مُرْتَهَنٌ لَوْ طَلَبَا ❖ فَاِمْتَنَعَ الرَّاهِنُ مِنْ ذَا وَأَبَى
 ٢٠٣٦. أَلَزَمَهُ الْقَاضِي وَفَاءَ الدَّيْنِ أَوْ ❖ بَيْعًا، وَإِلَّا بَاعَهُ الْقَاضِي، وَلَوْ
 ٢٠٣٧. يَبِيعُهُ مُرْتَهَنٌ بِإِذْنٍ مَنْ ❖ رَهْنَهُ وَمَعَ حُضُورِ مَنْ رَهْنُ
 ٢٠٣٨. صَحَّ، وَإِلَّا لَمْ يَصَحَّ، ثُمَّ لَوْ^(١) ❖ شَرِطَ أَنْ يَبِيعَهُ الْعَدْلُ قَصَّوْا
 ٢٠٣٩. بِصِحَّةٍ لِلْبَيْعِ، ثُمَّ الْعَدْلُ إِنْ ❖ بَاعَ فَعِنْدَ الْعَدْلِ ذَا الثَّمَنِ مِنْ
 ٢٠٤٠. ضَمَانٍ رَاهِنٍ يَكُونُ حَتَّى ❖ يَقْبِضَهُ مُرْتَهَنٌ تَأْتَى
 ٢٠٤١. وَلَمْ يَبِيعَهُ الْعَدْلُ إِلَّا بِثَمَنِ ❖ مِثْلِ بِنَقْدِ الْمِصْرِ لَا يُؤَجَّلُنْ
 ٢٠٤٢. وَحَيْثُ زَادَ رَاغِبٌ مِنْ قَبْلِ أَنْ ❖ يَمْضِيَ الْخِيَارُ فُسِّخَ الْبَيْعُ، وَمَنْ
 ٢٠٤٣. قَدْ زَادَ فَلْيَبِيعْ، وَمَا قَدْ حَصَلَا ❖ مِنْ مُؤَنِ الْمَرْهُونِ فَاجْعَلْهَا عَلَى
 ٢٠٤٤. رَاهِنِهِ، ثُمَّ لِحَقِّ الْمُرْتَهَنِ ❖ يُجْبَرُ رَاهِنٌ عَلَيْهَا، ثُمَّ مِنْ

(١) في (أ): «لم يصح ذا ولو».

٢٠٤٥. مَصْلَحَةُ الْمَرْهُونِ لَا يُمْنَعُ مَنْ رَهَنَ كَالْفُضْدِ وَذَاكَ الْمُزْتَهِنُ ❖
٢٠٤٦. أَمَانَةٌ فِي يَدِ مَنْ قَدِ ارْتَهَنَ ❖ وَحُكْمُ فَاسِدِ الْعُقُودِ فَاجْعَلَنَّ
٢٠٤٧. حُكْمَ صَحِيحٍ فِي الضَّمَانِ، ثُمَّ إِنْ ❖ كَانَ ادَّعَى التَّلَفَ ذَاكَ الْمُزْتَهِنُ
٢٠٤٨. فِي الرَّهْنِ صَدَّقَتْهُ بِالْيَمِينِ^(١)، لَا ❖ فِي الرَّدِّ، ثُمَّ إِنْ يَطَأُ وَأَخْبَلَا
٢٠٤٩. مَرْهُونَةً بِغَيْرِ شُبْهَةٍ فَذَا ❖ زَانٍ، وَلَنْ يُقْبَلَ قَوْلُهُ إِذَا
٢٠٥٠. قَالَ: «جَهَلْتُ كَوْنَهُ مُحَرَّمًا»^(٢) ❖ إِلَّا إِذَا بِالْقُرْبِ كَانَ أَسْلَمًا
٢٠٥١. أَوْ كَانَ فِي بَادِيَةٍ قَدْ نَشَأَ ❖ عَنْ أَهْلِ عِلْمٍ بَعُدَتْ، أَوْ وَطِئًا
٢٠٥٢. بِإِذْنِ رَاهِنٍ فَقَوْلُهُ قِيلَ ❖ بِأَنَّهُ التَّحْرِيمُ فِي الْوَطْءِ جَهْلٌ
٢٠٥٣. وَلَيْسَ مِنْ حَدِّ عَلَيْهِ وَوَجَبَ ❖ الْمَهْرُ إِنْ أَكْرَهَهَا ثُمَّ النَّسَبُ
٢٠٥٤. يَثْبُتُ وَالْمَوْلُودُ حُرٌّ وَجَبَتْ ❖ قِيمَتُهُ لِرَاهِنٍ وَثَبَّتَتْ
٢٠٥٥. وَالرَّهْنُ لَا يَسْرِي إِلَى مَا انفَصَلَ ❖ مِنَ الزِّيَادَاتِ كَثْمَرٍ حَصَلَا
٢٠٥٦. وَإِنْ رَهَنْتَ حَامِلًا وَالِدَيْنِ حُلٌّ ❖ وَهِيَ حَامِلٌ تِبَاعُ، أَوْ حَصَلَ
٢٠٥٧. وَلَادَةٌ يُبَاعُ مَعَهَا الْوَلَدُ ❖ أَوْ حَامِلًا عِنْدَ الْمَبِيعِ تُوْجَدُ
٢٠٥٨. لَا عِنْدَ رَهْنٍ لَيْسَ رَهْنًا الْوَلَدُ ❖ وَإِنْ جَنَى الْمَرْهُونُ أَيَّ عَلَى أَحَدٍ
٢٠٥٩. فَمَنْ جَنَى عَلَيْهِ قَدَّمَهُ عَلَى ❖ مُزْتَهِنٍ، فَإِنْ قِصَاصٌ فِعْلًا
٢٠٦٠. أَوْ بَيْعٌ عَبْدٌ بَطَلَ الرَّهْنُ، فَإِنْ ❖ جَنَى عَلَى سَيِّدِهِ فَاقْتَصَّ مِنْ

(١) فِي (أ): «بِالْيَمِينِ صَدَّقَتْهُ».

(٢) فِي (أ): «قَالَ جَهَلْتُ كَوْنَهُ مُحَرَّمًا». وَبِهَامِش (ب): «نَسَخَةٌ: كَوْنُ هَذَا حُرِّمًا».

٢٠٦١. ذَاكَ الَّذِي جَنَى فَرَهْنٌ بَطَلًا ❖ وَإِنْ عُفِيَ عَنْ ذَلِكَ الْعَبْدِ عَلَى
٢٠٦٢. مَالٍ فَلَا يَتْبَتُ ثُمَّ يَبْقَى ❖ رَهْنًا، وَإِنْ قُتِلَ ذَاكَ رِقًّا
٢٠٦٣. لِسَيِّدٍ لَهُ وَكَانَ مَنْ قُتِلَ ❖ رَهْنًا لِأَخَرَ عَلَى دَيْنٍ جُعِلَ
٢٠٦٤. فَاقْتَصَّ فَالرَّهْنَيْنِ أَبْطَلْنَ، فَإِنْ ❖ وَجَبَ مَالٌ فَهُوَ حَقُّ مُرْتَهِنٍ
٢٠٦٥. ذَاكَ الْقَتِيلِ فَيَبَاعُ وَالثَّمَنُ ❖ يَكُونُ رَهْنًا عِنْدَهُ، وَأَبْطَلْنَ
٢٠٦٦. رَهْنًا إِذَا تَلَفَ أَيُّ بَاقِيَةٍ ❖ ثُمَّ انْفَكَكُ الرَّهْنُ بِالْبَرَاءَةِ
٢٠٦٧. مِنْ نَفْسٍ دَيْنٍ أَوْ يَمْسُخِ الْمُرْتَهِنِ ❖ ثُمَّ إِذَا مَا اخْتَلَفَا فِيمَا رَهْنُ
٢٠٦٨. أَوْ قَدَرِهِ صُدِّقَ بِالْيَمِينِ مَنْ ❖ رَهْنٍ إِنْ كَانَ تَبَرُّعًا رَهْنُ
٢٠٦٩. لَكِنْ إِذَا مَا شَرَطَا فِي الْبَيْعِ ❖ رَهْنًا تَحَالَفَا لِهَذَا النَّوْعِ
٢٠٧٠. وَحَيْثُ كَانَ الْخُلْفُ فِي الْقَبْضِ بَدَا ❖ فَإِنْ يَكُنْ فِي يَدِ رَاهِنٍ غَدَا
٢٠٧١. أَوْ فِي يَدَيِ مُرْتَهِنٍ وَقَالَ مَنْ ❖ رَهْنٍ: «أَنْتَ غَاصِبٌ» فَصَدَّقْ
٢٠٧٢. رَاهِنُهُ أَيُّ يَمِينٍ قَدْ حَلَفَ ❖ وَإِنْ يَكُنْ بِقَبْضِهِ قَدْ اعْتَرَفَ
٢٠٧٣. فَقَالَ: «لَمْ أَقِرَّ عَنْ حَقِيقَةٍ» ❖ كَانَ لَهُ تَحْلِيفُ خَصْمٍ مُثَبَّتٍ
٢٠٧٤. أَوْ ادَّعَى جَنَايَةَ الْمَرْهُونِ ❖ أَحَدُ ذَيْنِ كَانَ بِالْيَمِينِ
٢٠٧٥. مُصَدَّقًا مُنْكَرُهَا، وَإِنْ يَقُلْ ❖ رَاهِنُهُ: «جَنَى قُبَيْلَ الْقَبْضِ» قُلْ
٢٠٧٦. صُدِّقَ بِالْيَمِينِ قَوْلُ الْمُرْتَهِنِ ❖ فِي جَحْدِهِ لِقَوْلِ رَاهِنٍ، فَإِنْ
٢٠٧٧. حَلَفَ فَالرَّاهِنُ يَغْرَمُ الْأَقْلَ ❖ مِنْ قِيمَةِ الْعَبْدِ وَأَرْشٍ قَدْ حَصَلَ
٢٠٧٨. وَإِنْ يَكُنْ مُرْتَهِنٌ قَدْ نَكَلَا ❖ رُدَّتْ عَلَى الْمَجْنِيِّ عَلَيْهِ لَا عَلَى

٢٠٧٩. مُرْتَهِنٌ، فَحَيْثُ يَخْلُفُ ذَلِكَ * يُبَاعُ فِي جَنَائَةٍ هُنَالِكَ

فَصْلٌ

[في تعلق الدين بالتركة]

٢٠٨٠. تَعَلَّقَ الدَّيْنُ بِتَرْكَةٍ إِذَنْ * تَعَلَّقَ الدَّيْنُ بِمَرْهُونٍ رَهْنٌ

٢٠٨١. فَوَارِثُ التَّرَكَةِ إِنْ تَصَرَّفَا * وَلَيْسَ دَيْنٌ ظَاهِرٌ قَدْ عَرَفَا

٢٠٨٢. فَبِإِنْ دَيْنٌ لَازِمٌ بِرَدٍّ * مَبِيعِ الْعَيْبِ بِهِ قَدْ أُبْدِيَ

٢٠٨٣. فَلَا فَسَادَ فِي تَصَرُّفٍ، بَلَى * يُفْسَخُ إِنْ لَمْ يُقْضَ دَيْنٌ حَصَلَا

٢٠٨٤. وَلَيْسَ لِلدَّيْنِ تَعَلُّقٌ بِمَا * زَادَ كَكْسَبٍ وَنَتَاجِ عُلَمَا



كتاب التّفليس

٢٠٨٥. إِنْ حَلَّ دَيْنٌ تُمَّ قَدْ زَادَ عَلَى ❖ مَالٍ لَهُ تُمَّ الْغَرِيمُ سَأَلَا
٢٠٨٦. حَجْرًا عَلَيْهِ وَجَبَ الْحَجْرُ، وَلَا ❖ حَجَرَ إِذَا مَا الدَّيْنُ كَانَ أَجَلًا
٢٠٨٧. تُمَّ إِذَا حُجِرَ لَنْ يَحِلًّا ❖ دَيْنٌ مُؤَجَّلٌ عَلَيْهِ كَلَّا
٢٠٨٨. وَاحْجُرْ عَلَى الْمُفْلِسِ إِنْ حَجْرًا طَلَبَ ❖ وَبَعْدُ إِنْ أَعْتَقَ أَوْ بَاعَ أَوْ وَهَبَ
٢٠٨٩. بَطُلَ، وَالْغَرِيمُ قَدْ تَعَلَّقَا ❖ حَقُّ لَهُ بِمَالِهِ تَعَلَّقَا
٢٠٩٠. تُمَّ لِيُشْهَدَنَّ عَلَى الْحَجْرِ، فَلَوْ ❖ كَانَ اشْتَرَى فِي ذِمَّةٍ صَحَّحَهُ، أَوْ
٢٠٩١. فَسَلَمًا بَاعَ يَصِحُّ، وَإِذَا ❖ نَكَحَ أَوْ طَلَّقَ صَحَّ، وَكَذَا
٢٠٩٢. الْخُلْعُ وَاقْتِصَاصُهُ صَحَّ كَذَا ❖ إِسْقَاطُهُ قَدْ صَحَّحُوا، تُمَّ إِذَا
٢٠٩٣. أَقَرَّ ذَا بَعَيْنٍ أَوْ دَيْنٍ لَزِمَ ❖ مِنْ قَبْلِ حَجَرٍ فَهُوَ مَقْبُولٌ حُكِمَ
٢٠٩٤. فِي حَقِّ كُلِّ الْغُرَمَاءِ فِيهِ، لَا ❖ إِنْ أَسْنَدَ الْوُجُوبَ فِي الدَّيْنِ إِلَى
٢٠٩٥. مَا بَعْدَ حَجَرٍ، بَلْ إِذَا مَا قَالَ: «عَنْ» ❖ جِنَايَةٍ» قُبِلَ، تُمَّ لِيُحْجَرَنَّ
٢٠٩٦. عَلَيْهِ فِي الْحَادِثِ بَعْدَ الْحَجَرِ ❖ بِالْأَضْطِْيَادِ وَشِرَاءٍ يَشْرِي
٢٠٩٧. إِنْ هُوَ صَحَّ^(١)، تُمَّ بِالْوَصِيَّةِ ❖ فَإِنْ يَبْغِيهِ بَعْدَهُ^(٢) ذُو خِبَرَةٍ

(١) بهامش (أ): «أي: إن صح شراؤه»، وبهامش (ب): «أي: الشراء».

(٢) بهامش النسختين: «أي: بعد الحجر».

٢٠٩٨. بِالْحَالِ لَمْ يَفْسَخْ وَلَا تَعَلَّقَا ❖ بَعَيْنٍ مَا قَدْ بَاعَهُ تَعَلَّقَا
٢٠٩٩. ثُمَّ إِذَا تَعَلَّقُ لَمْ يُمْكِنْ^(١) ❖ بِالْعَيْنِ لَمْ يَكُنْ لَهُ بِالثَّمَنِ
٢١٠٠. زِحَامُهُ^(٢) الْغَرِيمَ، وَلْيَبَادِرَنَّ ❖ الْقَاضِ بِالْبَيْعِ لِمَالِهِ إِذَنْ
٢١٠١. وَقَسَمَ الْحَاصِلَ بَيْنَ الْغُرَمَا ❖ وَمَا فَسَادُهُ يُخَافُ قَدَمَا
٢١٠٢. وَالْحَيَوَانُ بَعْدُ ثُمَّ مَا نُقِلَ ❖ ثُمَّ عَقَارٌ، ثُمَّ بَيْعُهُ جُعِلَ
٢١٠٣. بِحُضْرَةِ الْمُفْلِسِ وَالْغَرِيمِ فِي ❖ سُوقٍ لَهُ بِثَمَنِ الْمِثْلِ الْوَفِيِّ
٢١٠٤. ضِدَّ مُوجَّلٍ، وَلَا يُسَلَّمَنَّ ❖ مَا بَاعَ إِلَّا بَعْدَ قَبْضِهِ الثَّمَنِ
٢١٠٥. مِنْ نَقْدٍ مِضْرِهِ، وَلَا يَكْلَفُ ❖ الْغُرَمَا بَيْنَهُ تَعَرُّفُ
٢١٠٦. أَنْ لَا غَرِيمَ غَيْرُهُمْ، فَلَوْ ظَهَرَ ❖ مِنْ بَعْدِ قِسْمَةِ غَرِيمٍ وَحَضَرَ
٢١٠٧. شَارَكَ بِالْحِصَّةِ، وَلْيُنْفَقْ عَلَى ❖ مَنْ قُوَّتُهُمْ عَلَيْهِ وَاجِبٌ إِلَى
٢١٠٨. أَنْ يَقْسِمَ الْمَالَ إِذَا لَمْ يَكُنْ ❖ بِكَسْبِهِ عَنْ أَخْذِ ذَلِكَ مُغْتَنِي
٢١٠٩. ثُمَّ لِيَبْعَ لِحَاضِمٍ وَمُسْكِنٍ ❖ وَإِنْ يَكُنْ يَحْتَاجُهُ لِرَمَنٍ^(٣)
٢١١٠. وَمَنْصِبٍ، وَدَسَتْ^(٤) ثَوْبٍ اِتْرَكَنَّ ❖ لَهُ يَكُونُ لَا تَقَابَهُ إِذَنْ
٢١١١. وَهُوَ قَمِيصٌ وَسَرَاوِيلُ أَتَى ❖ عِمَامَةً مُكَعَّبٌ وَفِي الشَّتَا

(١) انظر: نهاية المحتاج مع حاشية الشيرازي (٤/ ٣٢٠).

(٢) في (ب): «زِحَامَةٌ».

(٣) أي: زَمَانَةٌ.

(٤) في النسختين: «ودست».

٢١١٢. يُزَادُ جُبَّةً ، وَمَا عَلَيْهِ قَدْ ❖ وَقَفَ فَلَئِنْ جَزَّ كَذَا أُمُّ الْوَلَدِ
٢١١٣. أَيْ لِقِيَّةٍ مِنَ الدِّينِ ، نَعَمْ ❖ إِيْجَارُ نَفْسِهِ فَمَا عَلَيْهِ ثُمَّ
٢١١٤. وَلَا تَكْشَبُ ، وَمَنْ قَدْ ادَّعَى ❖ إِعْسَارَ نَفْسِهِ فَذَا لَنْ يُسْمَعَ
٢١١٥. إِنْ أَنْكَرُوا أَوْ كَانَ دَيْنٌ قُرَّرَا ❖ أَيْ عَنْ مُعَامَلَةِ مَالٍ كَثِيرَا
٢١١٦. وَلَيْلُ زَمَنْ بَيْنَهُ ، وَإِلَّا ❖ صُدِّقَ بِالْيَمِينِ حِينَ تُتْلَى
٢١١٧. وَخَبْرَةٌ بَاطِنَةٌ مِنْ شَرْطٍ مَنْ ❖ يَشْهَدُ بِالْإِعْسَارِ ثُمَّ لِيَقْلَنْ
٢١١٨. «ذَا مُعْسِرٌ» مِنْ غَيْرِ تَمْحِيزٍ أَتَى ❖ لِلْفِظِ نَفْيٍ ، ثُمَّ حَيْثُ ثَبَّتَا
٢١١٩. إِعْسَارُهُ لَمْ تَجْزِ الْمُلَازَمَةُ ❖ لَهُ وَلَا الْحَبْسُ ، وَلَكِنْ لَازَمَهُ
٢١٢٠. فِي الْيُسْرِ ، وَالْغَرِيبُ إِنْ عَجَزَ عَنْ ❖ بَيِّنَةِ الْإِعْسَارِ فَلْيُوكَلَّنْ
٢١٢١. الْقَاضِ بِالْغَرِيبِ مَنْ يَبْحَثُ عَنْ ❖ أَحْوَالِهِ ثُمَّ لَهُ لِيَشْهَدَنْ
٢١٢٢. بِعُسْرِهِ إِنْ غَلَبَ الظَّنُّ ، وَمَنْ ❖ قَدْ بَاعَ شَيْئًا ثُمَّ لَمْ يُقْضَ الثَّمَنُ
٢١٢٣. حَتَّى عَلَى مَنْ اشْتَرَى قَدْ حُجِرَا ❖ بِفَلَسٍ فَبَائِعٌ قَدْ خِيَّرَا
٢١٢٤. لَكِنْ عَلَى الْفُورِ ، وَلَيْسَ يَخْصُلُ ❖ الْفُسْخُ بِالْوُطْءِ وَيَبِيعُ يُفَعَّلُ
٢١٢٥. وَلَا بِإِعْتِاقٍ ، كَذَاكَ خِيَّرَا ❖ فِي سَائِرِ الْمُعَاوَضَاتِ كَالشَّرَا^(١)
٢١٢٦. بِشَرْطٍ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ الثَّمَنُ ❖ ضِدَّ مُؤَجَّلٍ ، كَذَا بِشَرْطٍ أَنْ
٢١٢٧. يَكُونَ بِالْإِفْلَاسِ قَدْ تَعَذَّرَا ❖ حُصُولُهُ فَحَيْثُ كَانَ قَدْ شَرَى

(١) بهامش (أ): «المراد بالشرا: هو البيع»، وبهامش (ب): «المراد بالشرا هنا: البيع».

٢١٢٨. مَنَعَ مَعَ يَسَارِهِ دَفَعَ الثَّمَنَ^(١) ❖ أَوْ كَانَ قَدْ هَرَبَ فَالْمَبِيعُ لَنْ
٢١٢٩. يُفْسَخَ، ثُمَّ حَيْثُ قَالَ الْغَرَمَا ❖ «لَا تَفْسَخِ الْبَيْعَ وَكُنْ مُقَدِّمًا
٢١٣٠. بِثَمَنِ» كَانَ لَهُ الْفُسْخُ، وَأَنْ ❖ يَكُونَ بَاقِيًا عَلَى مِلْكٍ لِمَنْ
٢١٣١. شَرَى، فَلَوْ كَاتَبَهُ أَوْ فَاتَ لَنْ ❖ يَرْجِعَ، وَالتَّزْوِيجُ قُلْ لَا يَمْنَعَنَّ
٢١٣٢. ذَلِكَ، وَلَوْ بِأَقْبَعِ تَعْيِيَا ❖ أَخَذَ ذَلِكَ نَاقِصًا إِنْ طَلَبَا
٢١٣٣. أَوْ فَيَضَارِبُ الْغَرِيمَ بِالثَّمَنِ ❖ ثُمَّ جَنَایَةَ الَّذِي اشْتَرَى اجْعَلَنَّ
٢١٣٤. كَافَّةً، وَإِنْ يَزِدْ مُتَّصِلَةً ❖ فَازَ بِهَا الْبَائِعُ، أَوْ مُنْقَصِلَةً
٢١٣٥. فَهِيَ لِمُشْتَرٍ، فَإِنْ كَانَ الثَّمَرُ ❖ مُسْتَتِرًا أَيْ بِالْكَمَامِ^(٢) أَوْ ظَهَرَ
٢١٣٦. ذَلِكَ بِالتَّأْيِيرِ^(٣) عِنْدَ بَيْعِهِ ❖ فَالْكُلُّ لِلْبَائِعِ فِي رُجُوعِهِ^(٤)
٢١٣٧. وَحَيْثُ كَانَتْ حَامِلًا قَدْ وُجِدَتْ ❖ عِنْدَ الرُّجُوعِ دُونَ بَيْعٍ قَدْ ثَبَتَ
٢١٣٨. أَوْ عَكْسُهُ عَدَّ رُجُوعَهُ إِلَى ❖ وَلَدِهَا، وَإِنْ بِنَاءً حَصَلَا
٢١٣٩. وَاتَّفَقَ الْمُفْلِسُ وَالْخَصْمُ عَلَى ❖ تَفْرِيعِ تِلْكَ الْأَرْضِ مِنْهُ فِعْلًا
٢١٤٠. وَيَأْخُذُ الْأَرْضَ، وَحَيْثُ امْتَنَعُوا ❖ لَمْ يُجْبَرُوا، بَلْ إِنْ يَشَاءُ فَيَرْجِعْ

(١) من بعد قوله: «الثمن» في البيت قبل السابق إلى هنا ساقط من (ب).

(٢) قال في نهاية المحتاج (١٥١/٤): «وهو - بكسر أوله - وعاء الطَّلَع وغيره».

(٣) في (أ): «بالتأخير». قال في نهاية المحتاج (١٤٠/٤): «والتأخير تشقُّق طَلَعِ الْإِنَاثِ وَذَرْ طَلَعِ

الذكور فيه».

(٤) أي: إن وجدت الثمرة عند البيع غير مؤبَّرة وتابَّرت عند الرجوع فقط؛ رجع فيها.

٢١٤١. وَيَمْلِكُ الْبِنَا بِقِيَمَتِهِ ❖ وَإِنْ يَشَاءُ يَقْلَعُهُ^(١) بِجُمْلَتِهِ
٢١٤٢. وَغَرِمَ الْأَرْشَ، وَمَا لِذَاكَ أَنْ ❖ يَرْجِعَ، ثُمَّ يُتْرَكُ الْبِنَا لِمَنْ
٢١٤٣. أَفْلَسَ، ثُمَّ حَيْثُ كَانَ الْمُشْتَرَى ❖ ثَوْبًا وَمَنْ قَدِ اشْتَرَاهُ قَصْرًا
٢١٤٤. وَلَمْ تَزِدْ قِيَمَتُهُ بِهِ رَجَعَ ❖ وَلَيْسَ لِلْمُفْلِسِ شَيْءٌ يُرْتَجَعُ
٢١٤٥. وَإِنْ تَزِدَ بَيْعَ وَلِلْمُفْلِسِ مِنْ ❖ ثَمَنِهِ نِسْبَةً مَا زَادَ، وَإِنْ
٢١٤٦. صَبَغَهُ مَنْ اشْتَرَى بِصِبْغَةٍ ❖ فَزَادَتِ الْقِيَمَةُ قَدْرَ قِيَمَةِ
٢١٤٧. لِلصَّبْغِ فَالْبَائِعُ فِي الثَّوْبِ رَجَعَ ❖ وَذَا شَرِيكُهُ بِصَبْغٍ قَدْ صَنَعَ
٢١٤٨. وَإِنْ تَكُنْ قَلَّتْ فَتَقْصُصُهُ عَلَى ❖ صَبْغٍ إِذِ الثَّمَنُ قَدْ تَقَلَّلَا
٢١٤٩. بِسَبَبِ الصَّبْغِ، وَحَيْثُ كَثُرَتْ ❖ فَكُلُّ مَا زَادَ لِلْمُفْلِسِ بَبَتْ



(١) فِي (أ): «فَرَّغَهُ».

باب الحَجَرِ

٢١٥٠. يُسَلَبُ مَنْ جُنَّ الْوَلَايَاتِ، وَلَنْ ❖ تُعْتَبَرَ الْأَقْوَالُ أَيُّ مِمَّنْ يُجَنُّ
٢١٥١. وَالْحَجَرُ عَنْهُ إِنْ أَفَاقَ ارْتَفَعَا ❖ ثُمَّ عَنِ الصَّبِيِّ ذَلِكَ ارْفَعَا
٢١٥٢. عِنْدَ بُلُوغِهِ رَشِيدًا وَهُوَ مَنْ ❖ يَسْتَكْمِلُ الْعَشَرَ وَخَمْسًا^(١)، أَوْ فَأَنْ
٢١٥٣. يَكُونُ مِنْ ذَلِكَ الْمَنِيِّ قَدْ خَرَجَ ❖ إِمَّا كَانَهُ اسْتِكْمَالُ تِسْعٍ مِنْ حَجَبٍ
٢١٥٤. وَوَلَدُ الْكَافِرِ إِنْ يُنْبِتَ حَصْلٌ ❖ بُلُوغُهُ، وَحَيْضُهَا ثُمَّ الْحَبْلُ
٢١٥٥. وَالرُّشْدُ أَنْ يُصْلِحَ دِينَهُ فَلَا ❖ يَأْتِي مُحَرَّمًا غَدًا مُبْطَلًا
٢١٥٦. عَدَالَةً لَهُ، وَمَالَهُ فَلَا ❖ يُضَيِّعُ الْمَالَ بِأَنْ يَحْتَمِلَا
٢١٥٧. غَنَبًا يَكُونُ فَاحِشًا فِي الْبَيْعِ أَوْ ❖ إِنْفَاقِ ذَلِكَ فِي الْحَرَامِ، ثُمَّ لَوْ
٢١٥٨. صَرَفَهُ فِي الْبِرِّ لَا فِي الْمَأْثَمِ ❖ أَوْ غَيْرِ لَأَتَى بِهِ مِنْ مَطْعَمٍ
٢١٥٩. فَلَيْسَ تَبْذِيرًا، وَرُشْدٌ يُخْتَبَرُ ❖ بِالْبَيْعِ وَالشِّرَاءِ مِنْ ابْنٍ مَنْ تَجَرَّ
٢١٦٠. وَالْإِخْتِبَارُ بِالْمَرَاتِبِ اخْتَلَفَ ❖ فَكُلًّا اخْتَبَرَهُ أَيُّ فِيمَا احْتَرَفَ
٢١٦١. وَاشْتَرَطَ التَّكْرَارَ مَرَّتَيْنِ أَوْ ❖ أَكْثَرَ فِي اخْتِبَارِ^(٢) ذَلِكَ، ثُمَّ لَوْ
٢١٦٢. بَلَغَ أَيُّ غَيْرِ رَشِيدٍ دَامَا ❖ حَجَرٌ، أَوْ الْعَكْسُ فَلَا دَوَامًا
٢١٦٣. بَلٍ بِالْبُلُوغِ انْفَكَ، ثُمَّ لِيُحْجَرَ ❖ عَلَى الَّذِي مِنْ بَعْدِ فَكٌ بَذَرَا

(١) فِي (أ): «الْخَمْسُ وَعَشْرًا».

(٢) فِي النُّسخَتَيْنِ: «اخْتِبَارٌ».

٢١٦٤. وَلَيْسَ مِنْ حَجَرٍ عَلَيْهِ لَوْ فَسَقَ ❖ مِنْ بَعْدِ رُشْدٍ، ثُمَّ لَوْ كَانَ اسْتَحَقَّ
٢١٦٥. حَجَرًا لِأَجْلِ سَفَهٍ مِنْهُ طَرَا ❖ وَلَيْتَهُ الْقَاضِي، وَمَنْ قَدْ حُجِرَا
٢١٦٦. عَلَيْهِ مِنْ أَجْلِ جُنُونٍ قَدْ طَرَا ❖ كَانَ وَلَيْتَهُ وَلَيْتَا حَجَرًا^(١)
٢١٦٧. عَلَيْهِ فِي صِغَرِهِ، ثُمَّ الشَّرَا ❖ وَالْبَيْعُ لَا يَصِحُّ مِمَّنْ حُجِرَا
٢١٦٨. عَلَيْهِ لِلْسَّفَهِ وَالْإِعْتِاقِ لَا ❖ وَهَبَةٌ، إِلَّا نِكَاحًا فُعَلَا
٢١٦٩. وَكَانَ عَنْ إِذْنٍ وَلَيْتَهُ جَرَى ❖ ثُمَّ لَوْ اقْتَرَضَ شَيْئًا أَوْ شَرَى
٢١٧٠. وَقَبِضَ الشَّيْءَ اعْلَمَنَّ^(٢) وَأَتْلَفَهُ ❖ مَنْ حَجَرُوا عَلَيْهِ مِنْ أَجْلِ السَّفَهِ
٢١٧١. فَلَا ضَمَانَ مُطْلَقًا، وَلَوْ أَقْرَ ❖ بِالْحَدِّ وَالْقِصَاصِ صَحَّ وَاسْتَفْرَ
٢١٧٢. وَلَا يَصِحُّ مِنْهُ أَنْ يُقْرَا ❖ بِالذَّيْنِ مُطْلَقًا، فَإِنْ أَقْرَا
٢١٧٣. بِأَنَّهُ أَتْلَفَ مَالَ الْغَيْرِ لَنْ ❖ يَصِحَّ، ثُمَّ خُلِعَهُ فَصَحَّحَنْ
٢١٧٤. كَذَا طَلَاقُهُ وَنَفْيُهُ التَّسَبُّ ❖ أَيْ بِاللَّعَانِ وَظَهَارُهُ انْحَسَبَ
٢١٧٥. ثُمَّ بِنَفْسِهِ زَكَاهُ الْمَالِ مَا ❖ فَرَقَهَا، ثُمَّ إِذَا مَا أَحْرَمَا
٢١٧٦. بِحَجَّةٍ تَطَوُّعًا فَإِنْ تَزِدَ ❖ نَفَقَةً لَهُ عَلَى مَا قَدْ عَاهَدَ
٢١٧٧. مِنْ غَيْرِ حَجٍّ كَانَ لِلْوَلِيِّ أَنْ ❖ يَمْنَعَهُ وَهُوَ كَمُحْصَرٍ إِذَنْ
٢١٧٨. فَحَيْثُ يَمْنَعُهُ الْوَلِيُّ تَحَلَّلَا ❖ كَمُحْصَرٍ لَكِنْ بِصَوْمٍ، ثُمَّ لَا

(١) هذا البيت ليس في (ب).

(٢) في (ب): «نعم».

٢١٧٩. تَلِيَ الصَّبِيَّ أُمُّهُ، بَلِ الْأَبُ ❀ ثُمَّتَ جَدُّ، وَالْوَصِيُّ رَتَّبُوا
 ٢١٨٠. مِنْ بَعْدُ، وَالْقَاضِي يَلِي مِنْ بَعْدُ ❀ وَلَيَتَصَرَّفَنَّ بِمَا يُعَدُّ
 ٢١٨١. مَضْلَحَةً، ثُمَّ لِدُورِهِ ابْتَنَى ❀ بِالطَّيْنِ وَالْأَجُرِّ لَا بِاللَّيْنِ^(١)
 ٢١٨٢. وَالْجَصِّ^(٢)، ثُمَّ لِعَقَارِهِ فَلَا ❀ يَبِيعُهُ إِلَّا إِذَا مَا حَصَلَا
 ٢١٨٣. لِبَيْعِ ذَلِكَ الْعَقَارِ حَاجَةً ❀ أَوْ غِبْطَةً فِي بَيْعِهِ ظَاهِرَةً
 ٢١٨٤. وَإِنْ يَبِيعُ نَسِيئَةً^(٣) فَلْيُشْهَدَنَّ ❀ وَلْيُرْتَهَنَّ بِذَاكَ، ثُمَّ لِيُنْفَقَنَّ
 ٢١٨٥. عَلَيْهِ بِالْمَعْرُوفِ، ثُمَّ إِنْ رَشَدَ ❀ ثُمَّ ادَّعَى عَلَى أَبِي لَهُ وَجَدُّ
 ٢١٨٦. يَبِيعُ بِلَا مَضْلَحَةٍ فَصَدَّقَا ❀ أَبَا وَجَدًّا يَمِينٍ نَطَقَا



(١) الْأَجْر: هو الطوب المَحْرَق، وَاللَّيْن: هو الطوب النئى الذي لم يُحْرَق. انظر: نهاية المحتاج (٣٧٦/٤).

(٢) قال في نهاية المحتاج (٣٧٦/٤): «هو الجبس».

(٣) في (أ): «نِسَّة».

باب الصُّلح

٢١٨٧. الصُّلْحُ بَيْنُ عَيْنِ جَرَى ذَلِكَ عَلَى ❖ غَيْرِ الَّذِي ادَّعَى بِهِ، وَجُعِلَا
٢١٨٨. إِجَارَةً إِنْ يَكُنِ الصُّلْحُ عَلَى ❖ مَنَفَعَةٍ، وَإِنْ يَكُنْ قَدْ فُعِلَا
٢١٨٩. صُلْحٌ عَلَى الْبَعْضِ فَذَلِكَ هِبَةٌ ❖ لِبَعْضِهَا وَفِي الْجَمِيعِ يُثْبِتُ
٢١٩٠. أَحْكَامُهَا، لَكِنْ إِذَا كَانَ عَلَى ❖ بَعْضٍ مِنَ الْعَيْنِ جَرَى الصُّلْحُ فَلَا
٢١٩١. تُصَحِّحُهُ بِلَفْظِ «الْبَيْعِ»، بَلْ ❖ صَحَّ بِلَفْظِ «الصُّلْحِ»، ثُمَّ قَدْ بَطُلَ
٢١٩٢. بِدُونِ سَبْقٍ لِحَصَامٍ يَتَّضِعُ ❖ وَالصُّلْحُ مِنْ دَيْنٍ عَلَى غَيْرٍ يَصِحُّ
٢١٩٣. فَإِنْ تَوَافَقَا بِعَلَّةِ الرَّبَا ❖ فَالْقَبْضُ فِي الْمَجْلِسِ شَرْطٌ وَجَبَا
٢١٩٤. وَحَيْثُ لَمْ يَتَّفَقَا وَعَوَّضَا ❖ عَيْنًا فَلَا تَشْتَرِطُ أَنْ يُقْبَضَا
٢١٩٥. أَوْ كَانَ قَدْ عَوَّضَ دَيْنًا يُشْتَرِطُ ❖ تَعْيِينُهُ فِي مَجْلِسِ الْعَقْدِ فَقَطْ
٢١٩٦. صَالِحُهُ مِنْ دِرْهَمٍ حَلٍّ عَلَى ❖ نِصْفٍ مُؤَجَّلٍ فَنِصْفًا جُعِلَا
٢١٩٧. مَعَ الْحُلُولِ وَبَرِيٍّ مِنْ نِصْفٍ ❖ وَعَكْسُ ذَلِكَ لَغَا بِغَيْرِ خُلْفٍ
٢١٩٨. ثُمَّ عَلَى الْإِنْكَارِ صُلْحٌ بَطَلَا ❖ وَإِنْ يَقُلْ ذَلِكَ: «صَالِحِي عَلَى
٢١٩٩. مَا تَدَّعِيهِ» لَمْ يَكُنْ إِفْرَارًا ❖ بِالْمُدَّعَى، وَحَرَّمَ الْإِضْرَارَا
٢٢٠٠. وَهُوَ أَنْ يَنْبِي فِي الطَّرِيقِ أَوْ ❖ يَغْرِسَ أَوْ يُشْرِعَ، ثُمَّ قَدْ نَهَوْا
٢٢٠١. عَنْ عَمَلِ السَّابَاتِ^(١) إِنْ لَمْ يَرْتَفِعْ ❖ بِحَيْثُ أَنْ يَمُرَّ تَحْتَ مَا صُنِعَ

(١) السابات: سقيفة بين حائطين تحتها طريقٌ نافذ. انظر: نهاية المحتاج (٤/٣٩٢).

٢٢٠٢. مُتَّصِبًا، فَإِنْ يَكُنْ مَمَرَّ مَنْ ❖ يَغْدُو مِنَ الْقَوَافِلِ اشْتُرِطَ أَنْ
٢٢٠٣. يَرْتَفَعَ السَّابَاطُ حَتَّى يَدْخُلَا ❖ مِنْ تَحْتِهِ الْبَعِيرُ مَعَ مَا حَمَلَا
٢٢٠٤. مِنْ مَحْمِلٍ وَخَشَبِ الْمِظْلَةِ ❖ وَحَرُمَ الْإِشْرَاعُ لِلْأَجْنَحَةِ^(١)
٢٢٠٥. إِلَى طَرِيقِ سُفْلِهِ لَنْ يَنْفُذَا ❖ لِغَيْرِ أَهْلِ ذَلِكَ الدَّرَبِ كَذَا
٢٢٠٦. لِبَعْضِهِمْ إِنْ لَمْ يَكُنْ رَضِيَ بِذَا ❖ بَاقِيَهُمْ، وَأَهْلُهُ مَنْ نَفَّذَا
٢٢٠٧. إِلَيْهِ بَابُ دَارِهِ، وَخُصِّصَتْ ❖ شِرْكَةُ كُلِّ مِنْهُمْ وَتَبَيَّنَتْ
٢٢٠٨. بِمَا يَكُونُ بَيْنَ رَأْسِ الدَّرَبِ ❖ وَبَابِ دَارِهِ عَلَى الْأَحَبِّ
٢٢٠٩. وَمَنْ لَهُ بَابُ بِذَا الْمُنْسَدِّ إِنْ ❖ قَصَدَ فَتَحَ آخِرَ أَبْعَدَ مِنْ
٢٢١٠. رَأْسِ لَذَاكَ الدَّرَبِ ثُمَّ مَنَعَا ❖ شَرِيكُهُ مِنْ فَتْحِهِ فَلْيُمْنَعَا
٢٢١١. وَإِنْ يَكُنْ مِنْ رَأْسِ دَرْبٍ أَقْرَبَا ❖ وَلَمْ يَسُدَّ لِلْقَدِيمِ وَأَبَى
٢٢١٢. فَلِلشَّرِيكِ مَنَعُهُ، فَإِنْ يَسُدَّ ❖ فَمَا لَهُمْ أَنْ يَمْنَعُوهُ مَا قَصَدَ
٢٢١٣. وَلَوْ رَضِيَ بِوَضْعِ جَذَعِ جَارِهِ ❖ مِنْ غَيْرِ تَعْوِضٍ عَلَى جِدَارِهِ
٢٢١٤. فَهُوَ إِعَارَةٌ لَهُ أَنْ يَرْجِعَا ❖ قَبْلَ الْبِنَا وَبَعْدَهُ قَدْ رَجَعَا
٢٢١٥. وَإِنْ يَبِيعَ رَأْسَ الْجِدَارِ لِلْبِنَا ❖ عَلَيْهِ أَوْ حَقَّ الْبِنَاءِ فَبَنَى
٢٢١٦. فَلَيْسَ لِلْمَالِكِ نَقْضُهُ، فَإِنْ ❖ تَهَدَّمَ الْجِدَارُ وَالْمَالِكُ مِنْ
٢٢١٧. بَعْدُ أَعَادَهُ فَلِلَّذِي اشْتَرَى ❖ إِعَادَةُ الْبِنَا عَلَيْهِ قُرَّرَا

(١) قال الشبرملسي في حاشيته على النهاية (٤/٣٩٢): «والمرادُ به هنا: ما يَبْنِيهِ صاحبُ الجدارِ في الشارعِ ولا يصلُّ به إلى الجدارِ المُقَابِلِ له، سواءً كان من خشبٍ أو حجرٍ».

٢٢١٨. ثُمَّ الْجِدَارُ إِنْ يَكُنْ مُشْتَرَكًا ❀ فَمَا لِكُلِّ مِنْهُمَا أَنْ يَسْمُكَ^(١)
٢٢١٩. جُدُوعُهُ عَلَيْهِ حَتَّى يَحْضُلَا ❀ إِذَنْ، وَلَا يَفْتَحْ كُوءَهُ بِلَا
٢٢٢٠. إِذَنْ، وَلَا يَتَّيِدَ فِيهِ وَتَدَا ❀ بَغَيْرِ إِذَنْ، وَلَهُ أَنْ يُسْنِدَا
٢٢٢١. أَمْتَعَةً إِلَيْهِ لَا تَضُرُّ ❀ ثُمَّ لَهُ ذَلِكَ مُسْتَقَرُّ
٢٢٢٢. فِي حَائِطٍ لِأَجْنَبِيٍّ حَصَلَا ❀ ثُمَّتْ إِجْبَارُ شَرِيكِهِ عَلَى
٢٢٢٣. عِمَارَةٍ لَيْسَ لَهُ ذَلِكَ، فَإِنْ ❀ أَرَادَ أَنْ يُعِيدَ مَا انْهَدَمَ مِنْ
٢٢٢٤. ذَلِكَ بِأَلَةٍ لِنَفْسِهِ فَلَا ❀ يُمْنَعُ، وَالْمُعَادُ مِلْكًا جُعَلَا
٢٢٢٥. لَهُ مَتَى أَرَادَ نَقْضًا نَقْضَهُ ❀ فَإِنْ يَقُلْ شَرِيكُهُ: «لَا تَنْقُضْهُ
٢٢٢٦. وَأَغْرِمُ الْحِصَّةَ» لَنْ يُلْزَمَ أَنْ ❀ يُجِيبَهُ إِلَى سُؤَالِهِ إِذَنْ



(١) قال في النهاية في غريب الحديث والأثر (٤٠٣/٢): «سَمَكَ الشيءَ يَسْمُكُهُ: إذا رفعه».

باب الحَوَالَةِ

٢٢٢٧. رِضَا الْمُحِيلِ مَعَ مُحْتَالٍ فَقَطْ ❖ لَا نَفْسٍ مُحْتَالٍ عَلَيْهِ يُشْتَرَطُ
٢٢٢٨. وَلَا تُصَحِّحَنْ حَوَالَةَ عَلَى ❖ مَنْ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ دَيْنٌ حَصَلَا
٢٢٢٩. ثُمَّ بِدَيْنٍ لَازِمٍ وَبِالْثَّمَنِ ❖ فِي مُدَّةِ الْخِيَارِ فَلْتُصَحِّحَنْ
٢٢٣٠. كَذَا عَلَيْهِ، وَمُكَاتَبُ مَتَى ❖ أَحَالَ بِالنُّجُومِ صَحَّ مَا أَتَى
٢٢٣١. وَإِنْ أَحَالَ سَيِّدٌ عَلَيْهِ لَا ❖ تُصَحِّحُوهَا، وَاشْتَرَطُ أَنْ يَخْصُلَا
٢٢٣٢. عِلْمٌ بِمَا بِهِ يُحَالُ وَكَذَا ❖ عَلَيْهِ قَدْرًا صِفَةً، ثُمَّ إِذَا
٢٢٣٣. أَحَالَهُ فَاشْتَرَطَنَّ فِيهِمَا ❖ تَسَاوِيًا قَدْرًا وَجِنْسًا عِلْمًا
٢٢٣٤. كَذَا حُلُولًا أَجَلًا ثُمَّ كَذَا ❖ عِلْمًا بِصِحَّةٍ وَكُسْرٍ، وَإِذَا
٢٢٣٥. أَحَالَهُ بَرِيءٌ مِنْ أَحَالٍ عَنْ ❖ دَيْنٍ لِمُحْتَالٍ، كَذَا فَلْيُتْرَاقَ
٢٢٣٦. عَنْ دَيْنٍ مِنْ أَحَالٍ مِنْ أَحِيلًا ❖ عَلَيْهِ، ثُمَّ حَوْلَنْ تَحْوِيلًا
٢٢٣٧. أَيُّ حَقٍّ مُحْتَالٍ إِلَى ذِمَّةٍ مَنْ ❖ عَلَيْهِ قَدْ أُحِيلَ، وَالْمُحْتَالُ لَنْ
٢٢٣٨. يَرْجِعَ عَلَى الْمُحِيلِ إِنْ تَعَذَّرَا ❖ بِفَلَسِ الْغَرِيمِ أَوْ جَحْدِ جَرَى
٢٢٣٩. أَوْ حَلَفٍ وَنَحْوِ ذَا، أَوْ جَهْلًا ❖ إِفْلَاسَهُ عِنْدَ حَوَالَةِ فَلَا
٢٢٤٠. رُجُوعَ، ثُمَّ لَوْ أَحَالَ الْمُشْتَرِي ❖ لِبَائِعٍ بِالْثَّمَنِ الْمُقَرَّرِ
٢٢٤١. ثُمَّ الْمَبِيعُ رُدٌّ بِالْعَيْبِ عَلَى ❖ بَائِعِهِ فَلِلْحَوَالَةِ ابْطِلَا
٢٢٤٢. وَلَوْ أَحَالَ بَائِعٌ أَيُّ بِالْثَّمَنِ ❖ فَوُجِدَ الرَّدُّ فَلَا تُبْطَلُنْ

باب الضمان

٢٢٤٣. شَرَطَ الضَّامَنُ الرُّشْدُ، ثُمَّ بَطَلَا ❖ ضَمَانُ عَبْدٍ إِنْ يَكُنْ قَدْ فَعَلَا
٢٢٤٤. بَغَيْرِ إِذْنِ مَالِكٍ، وَصَحًّا ❖ بِإِذْنِهِ، ثُمَّ الْأَدَا إِنْ أَضْحَى
٢٢٤٥. مُعَيَّنًا مِنْ جِهَةٍ تَعَيَّنَا ❖ مِنْهَا، وَإِلَّا فَلِذَا مَا أَذْنَا
٢٢٤٦. لِلْعَبْدِ فِي تَجَارَةٍ تَعَلَّقَا ❖ ذَاكَ بِمَا فِي يَدِهِ تَعَلَّقَا
٢٢٤٧. كَذَا بِمَا يَكْسِبُهُ مِنْ بَعْدِ مَا ❖ تَحَصَّلَ الْإِذْنُ، وَإِلَّا فَبِمَا
٢٢٤٨. يَكْسِبُهُ، ثُمَّ ضَمَانُ مَنْ حُجِرَ ❖ بِفَلَسٍ عَلَيْهِ كَالَّذِي ذُكِرَ
٢٢٤٩. فِي مُشْتَرَاهُ، وَاشْتَرَطَ أَنْ يَعْرِفَا ❖ مَنْ ضَمِنَ الدَّيْنَ لَهُ بِلَا خَفَا
٢٢٥٠. وَأَنْ يَكُونَ ثَابِتًا مَا ضَمَّنَا ❖ وَصَحَّ لِلدَّرَكِ أَنْ يُضْمَّنَا
٢٢٥١. مِنْ بَعْدِ قَبْضِ ثَمَنِ تَحَصَّلَا ❖ وَكَوْنُهُ يَكُونُ لَزِمًا فَلَا
٢٢٥٢. يَضْمَنُ أَنْجُمَ الْكِتَابَةِ، بَلَى ❖ يَصِحُّ لِلثَّمَنِ أَنْ يُكَفَّلَا
٢٢٥٣. فِي مُدَّةِ الْخِيَارِ، ثُمَّ كَوْنُ مَا ❖ ضَمَّنَهُ يَكُونُ مِمَّا عَلِمَا
٢٢٥٤. وَإِلَّا الدَّيَّةَ إِنْ ضَمِنَّا ❖ صَحَّ، كَذَا مِنْهَا إِذَا أَبْرَأْنَا

فَصْلٌ

[في كفالة البدن، وفي صيغتي الضمان والكفالة]

٢٢٥٥. كَفَالَةُ الْبَدَنِ صَحَّتْ، مَنْ كَفَلَ ❖ بَدَنَ مَنْ عَلَيْهِ مَالٌ قَدْ حَصَلَ
٢٢٥٦. فَاشْتَرَطَنَّ كَوْنُ مَالٍ مِمَّا ❖ صَحَّ ضَمَانُهُ، وَصَحَّتْ حَتْمًا

٢٢٥٧. بَيَدَنِ عُقُوبَةً قَدْ وَجَبَتْ ❖ عَلَيْهِ لِلْبَشْرِ لَكِنْ مُنِعَتْ
٢٢٥٨. أَيْ فِي حُدُودِ رَبَّنَا الْعَلِيِّ ❖ وَبَدَنُ الْمَجْنُونِ وَالصَّيِّ
٢٢٥٩. يُضْمَنُ، وَالْمَحْبُوسُ يُضْمَنُ، كَذَا ❖ يُضْمَنُ غَائِبٌ وَمَيِّتٌ، وَإِذَا
٢٢٦٠. عَيْنَ لِلتَّسْلِيمِ مَوْضِعًا طُلِبَ ❖ فِيهِ، وَإِلَّا فَمَكَانُهَا يَجِبُ
٢٢٦١. وَيُتْرَكُ الْكَفِيلُ بِالتَّسْلِيمِ ❖ فِي مَوْضِعِ التَّسْلِيمِ لِلْغَرِيمِ
٢٢٦٢. مِنْ غَيْرِ حَائِلٍ، وَمَكْفُولٌ مَتَى ❖ حَضَرْتُ ثُمَّ قَالَ: «نَفْسِي مُذْ أَتَى
٢٢٦٣. سَلَّمْتُهَا عَنْ جِهَةِ الْكَفِيلِ» ❖ بَرِيءٌ لَا مُجَرَّدُ الْمُثُولِ
٢٢٦٤. فَإِنْ يَغِبُ لَا تُلْزِمُ الْكَفِيلَا ❖ إِخْضَارُهُ إِذَا غَدَا مَجْهُولًا
٢٢٦٥. مَكَانُهُ، نَعَمْ وَإِلَّا لَزِمَهُ ❖ إِخْضَارُهُ إِنْ الْمَكَانَ عَلِمَهُ
٢٢٦٦. وَأَمْهَلْنَاهُ مُدَّةَ الذَّهَابِ ❖ إِلَيْهِ ثُمَّ مُدَّةَ الْإِيَابِ
٢٢٦٧. فَإِنْ مَضَتْ وَلَمْ يَجِئْ بِهِ حُسْ ❖ ثُمَّ إِذَا الْمَكْفُولُ مَاتَ وَرُمِسَ^(١)
٢٢٦٨. لَمْ يُطْلَبِ الْكَفِيلُ بِالْمَالِ إِذَنْ ❖ وَإِنْ يَكُنْ شَرَطَ فِي الضَّمَانِ أَنْ
٢٢٦٩. يَغْرَمَ مَهْمَا فَاتَ تَسْلِيمٌ بَطُلَ ❖ ثُمَّ رِضَا الْمَكْفُولِ شَرْطُهَا^(٢) انْجَعَلَ
٢٢٧٠. وَالشَّرْطُ فِي الضَّمَانِ وَالْكَفَالَةِ ❖ لَفْظٌ بِالِاتِّزَامِ حَيْثُ قَالَهُ
٢٢٧١. يُشْعِرُ مِثْلَ قَوْلِهِ: «ضَمِنْتُ ❖ دَيْنَكَ ذَا عَلَيْهِ» أَوْ «كَفَلْتُ»
٢٢٧٢. أَوْ فَ«تَحَمَّلْتُ» «تَقَلَّدْتُ» كَذَا ❖ «بَيَدَنِ لَهُ تَكَفَّلْتُ بِذَا»

(١) قال في مختار الصحاح (ص: ١٢٨): «رَمَسَ المَيِّتَ: دَفَنَهُ».

(٢) في (ب): «شَرَطٌ». وبهامشها: «شَرْطُهَا» وصحَّحَ عليه.

٢٢٧٣. أَوْ فـ «أَنَا بِالْمَالِ - أَوْ إِخْضَارٍ» ❖ ذَا الشَّخْصِ - ضَامِنٌ إِلَى ذِي الدَّارِ
٢٢٧٤. أَوْ فـ «كَفَيْلٌ» أَوْ «زَعِيمٌ» أَوْ «أَنَا» ❖ بِهِ حَمِيلٌ أَوْ «قَيْلٌ» عَيْنَا
٢٢٧٥. ثُمَّ الضَّامَنُ وَالْكَفَالَةُ إِذَا ❖ مَا عُلِّقَ بِالشَّرْطِ لَا يَجُوزُ ذَا
٢٢٧٦. وَلَا تُؤَقَّتُ الْكَفَالَةُ، فَإِنْ ❖ نَجَزَهَا وَشَرَطَ الْإِخْضَارَ مِنْ
٢٢٧٧. بُعِيدَ شَهْرٍ جَازَ، وَالْحَالُ ^(١) إِذَا ❖ ضَمِنَهُ مُوَجَّلاً يَجُوزُ ذَا
٢٢٧٨. وَعَكْسُهُ، وَلَيْسَ بِالتَّعْجِيلِ ❖ يُلْزَمُ، وَالضَّامِنُ مَعَ أَصِيلِ
٢٢٧٩. لِلْمُسْتَحِقِّ أَنْ يُطَالِبَهُمَا ❖ ثُمَّ إِذَا أَبْرَا الْأَصِيلَ مِنْهُمَا
٢٢٨٠. بَرِيَّ ضَامِنٌ وَلَا عَكْسَ، أَجَلَ ❖ مَنْ مَاتَ مِنْهُمَا عَلَيْهِ الدَّيْنُ حُلٌّ
٢٢٨١. دُونَ الَّذِي قَدْ عَاشَ، ثُمَّ الْمُسْتَحِقُّ ❖ إِنْ طَالَبَ الضَّامِنَ فَهُوَ مُسْتَحِقُّ
٢٢٨٢. لِأَنْ يُطَالِبَ الْأَصِيلَ كَيْمَا ❖ يُنْقِذَهُ أَيْ بِأَدَا الْمُسَمَّى
٢٢٨٣. إِنْ كَانَ ضَامِنًا بِإِذْنِهِ، وَلَنْ ❖ يُطَالِبَنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ يُطَالِبَنَّ
٢٢٨٤. وَرَجَعَ الضَّامِنُ بِالْأَقْلِّ مِنْ ❖ دَيْنٍ وَقِيمَةِ الْمُؤَدِّي إِنْ أَذِنَ
٢٢٨٥. إِنْ كَانَ مُشْهَدًا وَلَوْ مُسْتَرًّا ❖ أَوْ بِحُضُورٍ مِنْ أَصِيلٍ ذُكِرَا
٢٢٨٦. هَذَا عَلَى الْمَذْهَبِ فِيمَا نَقَلَهُ ❖ أَوْ صَدَّقَ الْمُؤَدِّي الْمَضْمُونُ لَهُ



(١) أي: الدَّيْنُ الْحَالُ.

كتاب الشركة

٢٢٨٧. صِحَّةُ شِرْكََةِ الْعِنَانِ تَحْصُلُ ❖ مِمَّنْ لَهُ التَّوَكُّيلُ وَالتَّوَكُّلُ
٢٢٨٨. بِالْإِذْنِ فِي تَصَرُّفٍ، وَمَا كَفَى ❖ قَوْلُ: «اشْتَرَكْنَا» فِي الْأَصَحِّ وَصِفَا
٢٢٨٩. بِشَرْطِ أَنْ يَخْتَلِطَ الْمَالَانِ ❖ كِلَاهُمَا لَا يَتِمَّ زَانِ
٢٢٩٠. فِي كُلِّ مِثْلِيٍّ وَلَا تَشْتَرِطَنَّ ❖ تَسَاوِي الْمَالَيْنِ فِي الْقَدْرِ إِذَنْ
٢٢٩١. كَلَّا وَلَا الْعِلْمَ بِقَدْرِ لَهُمَا ❖ حَالَةَ عَقْدٍ، ثُمَّ كُلُّ مِنْهُمَا
٢٢٩٢. لَهُ التَّصَرُّفُ بِلَا ضَرِّ^(١) فَلَا ❖ يَبِيعُ مَا يَبِيعُهُ مُوَجَّلًا
٢٢٩٣. وَلَا يُسَافِرُنْ بِهِ حَيْثُ قَصَدَ ❖ وَلَمْ يَبِيعْهُ بِسِوَى نَقْدِ الْبَلَدِ
٢٢٩٤. وَلَا بَغْنٍ فَاحِشٍ بغيرِ مَا ❖ إِذَنْ، وَفَسْخُهَا لِكُلِّ مِنْهُمَا
٢٢٩٥. ثُمَّ إِذَا مَا فَسَخَاها انْعَزَلَا ❖ عَنِ التَّصَرُّفِ، وَمَنْ قَدْ عَزَلَا
٢٢٩٦. شَرِيكَهُ فَإِنَّهُ يَنْعَزِلُ ❖ لَا عَازِلَ، وَفَسْخُ تَيْكَ يَحْصُلُ
٢٢٩٧. إِنْ يُمِتَ الْوَاحِدُ مِنْهُمَا كَذَا ❖ إِنْ جُنَّ أَوْ أُغْمِيَ عَلَيْهِ نَفْدًا
٢٢٩٨. حَصَلَ رِبْحٌ أَوْ فَخْصَرُ فَعَلَى ❖ قَدْرِ لِمَالِي ذَيْنِ ذَلِكَ جُعِلَا
٢٢٩٩. إِنْ شَرَطَا خِلَافَهُ يَفْسُدُ وَكُلُّ ❖ لَهُ عَلَى الْآخِرِ أَجْرُ مَا عَمِلَ
٢٣٠٠. ثُمَّ الشَّرِيكَ قَوْلُهُ يُقْبَلُ فِي ❖ رَدِّ وَخُسْرَانِ كَذَا فِي التَّلَفِ

(١) قال في مختار الصحاح (ص: ١٨٣): «الضَّرُّ: ضِدُّ النِّفَعِ، وَبَابُهُ رَدٌّ».



٢٣٠١. لَكِنْ إِنْ ادَّعَى التَّلَافَ بِسَبَبٍ ❁ يَكُونُ ظَاهِرًا فَمِنْ ذَاكَ طَلَبُ
٢٣٠٢. شَرِيكِهِ بَيِّنَةً بِذَا السَّبَبِ ❁ ثُمَّ بِهِ صُدِّقَ فِي دَعْوَى الْعَطَبِ



كتاب الوكالة

٢٣٠٣. اشْتَرَطُوا فِي صِفَةِ الْمُوَكَّلِ ❖ أَهْلِيَّةُ التَّصْرِيفِ فِي الْمُوَكَّلِ
٢٣٠٤. فِيهِ ، وَيُسْتَثْنَى الضَّرِيرُ فِي الشَّرَا ❖ وَالْبَيْعِ ، ثُمَّ فِي الْوَكِيلِ اعْتِبَرَا
٢٣٠٥. بِأَنْ يَصِحَّ مِنْهُ أَنْ يُبَاشِرَا ❖ تَصَرُّفًا لِنَفْسِهِ فِيمَا جَرَى
٢٣٠٦. تَوَكُّلُهُ فِيهِ ، وَفِي إِذْنٍ قَصْدٍ ❖ وَفِي الْهَدَايَا فَالصَّبِيُّ يُعْتَمَدُ
٢٣٠٧. وَفِي قُبُولِ لِلنِّكَاحِ صَحْحَنْ ❖ تَوَكُّلَ عَبْدٍ لَا بِالْإِجَابِ إِذَنْ
٢٣٠٨. وَالشَّرْطُ أَنْ يَمْلِكَ مَا يُوَكَّلُ ❖ فِيهِ الْمُوَكَّلُ ، وَذَاكَ يَقْبَلُ
٢٣٠٩. نِيَابَةً ، فَفِي عِبَادَةٍ فَلَا ❖ يَصِحُّ إِلَّا الْحَجَّ فِيهِ وَكَلًا
٢٣١٠. وَذَبْحُ أَضْحِيَّتِهِ يُوَكَّلُ ❖ فِيهِ ، وَتَفْرِيقُ زَكَاةٍ تَحْصُلُ
٢٣١١. وَفِي شَهَادَةِ وَإِبْلَاءٍ فَلَا ❖ وَلَا لِعَانٍ وَظَهَارٍ حَصَلَا
٢٣١٢. وَسَائِرِ الْأَيْمَانِ لَا ، وَوَكَّلْنِ ❖ فِي طَرَفِي بَيْعٍ وَرَهْنٍ يُرْتَهَنُ
٢٣١٣. وَفِي طَلَاقٍ وَنِكَاحٍ يَحْصُلُ ❖ وَهَبَةٍ وَسَلَمٍ يُوَكَّلُ
٢٣١٤. وَسَائِرِ الْعُقُودِ وَالْقُسُوحِ قَدْ ❖ صَحَّ وَقَبُضٍ ثُمَّ إِبْطَاسٍ قَصْدُ
٢٣١٥. كَذَلِكَ فِي الدَّعْوَى وَفِي الْجَوَابِ ❖ وَفِي تَمْلُكٍ كَالْإِحْطَابِ
٢٣١٦. لَا أَنْ يُقَرَّرَ عَنْهُ ، بَلْ فِي اسْتِيفَا ❖ عُقُوبَةٍ مِنْ بَشَرٍ تُسْتَوْفَى
٢٣١٧. وَلَيْكَ مِنْ بَعْضِ الْوُجُوهِ قَدْ عِلِمَ ❖ مُوَكَّلٌ فِيهِ وَذَا الشَّرْطُ لَزِمَ

٢٣١٨. وَإِنْ يَقُلْ لِأَحَدٍ: «وَكَلَّيْتُكَ» ❖ فِي كُلِّ شَيْءٍ مِنْ أُمُورِي» أَوْ «لَكَ»
 ٢٣١٩. وَكَلَّيْتُ فِي الْكَثِيرِ وَالْقَلِيلِ» ❖ فَلَا يَصِحُّ ذَا مِنْ التَّوَكُّلِ
 ٢٣٢٠. وَإِنْ يَقُلْ: «فِي بَيْعِ أَمْوَالِي» أَوْ ❖ «عِنَقِ أَرْقَائِي» يَصِحُّ، ثُمَّ لَوْ
 ٢٣٢١. وَكَلَّهُ فِي مُشْتَرَى عَبْدٍ وَجَبَ ❖ بَيَانُ نَوْعِهِ كَتُرْكِيٍّ طَلَبُ
 ٢٣٢٢. أَوْ فِي شِرَا دَارٍ بَيَانُ السَّكَّةِ ❖ يَجِبُ ذِكْرُهُ مَعَ الْمَحَلَّةِ
 ٢٣٢٣. لَا ذِكْرُ قَدَرٍ ثَمَنِ، وَيُشْتَرَطُ ❖ تَلَفُّظُ دَلٍّ عَلَى الرِّضَا فَقَطْ
 ٢٣٢٤. مِنَ الْمُوَكَّلِ، وَلَا تَشْتَرِطُنْ ❖ قَبُولَهَا لَفْظًا، وَلَا تُصَحِّحُنْ
 ٢٣٢٥. تَعْلِيْقَهَا بِالشَّرْطِ، وَالْمُوَكَّلُ ❖ فِي الْبَيْعِ مُطْلَقًا فَلَا يُوجَلُّ
 ٢٣٢٦. بَيْعًا وَبِالْفَاحِشِ مِنْ غَبْنٍ فَلَا ❖ وَلَا بَغْيٍ نَقْدٍ مَضَرٍّ حَصَلَا
 ٢٣٢٧. فَإِنْ يَبْعُهُ هَكَذَا وَسَلَّمَا ❖ ذَاكَ الْمَبِيعَ ضَمِنَ الْمُسَلِّمَا
 ٢٣٢٨. وَلَا يَبِيعُ لِابْنِهِ الصَّغِيرِ ❖ وَنَفْسِهِ، بَلْ لِابْنِهِ الْكَبِيرِ
 ٢٣٢٩. وَلِأَبِيهِ، وَكَذَا الْمَبِيعُ^(١) لَنْ ❖ يُقْبِضُهُ حَتَّى يَقْبِضَ الثَّمَنُ
 ٢٣٣٠. فَإِنْ يُخَالِفُ فَالضَّمَانُ قُرَّرَا ❖ عَلَيْهِ، ثُمَّ إِنْ يُوَكَّلُ فِي شِرَا
 ٢٣٣١. لَا يَشْتَرِي الْمَعِيبَ، ثُمَّ إِنْ شَرَى ❖ ذَلِكَ فِي ذِمَّتِهِ فَالْمُشْتَرَى
 ٢٣٣٢. يَقَعُ عَنْ مُوَكَّلٍ إِنْ جَهَلَا ❖ بِالْعَيْبِ مَنْ بِالْمُشْتَرَى تَوَكَّلَا
 ٢٣٣٣. ثُمَّ إِذَا وَقَعَ لِلْمُوَكَّلِ ❖ فَلِلْمُوكِّلِ وَلَهُ الرَّدُّ اجْعَلِ
 ٢٣٣٤. وَلَيْسَ لِلْمُوكِّلِ أَنْ يُوَكَّلَا ❖ بَغْيٍ إِذْنٍ مَنْ لَهُ تَوَكَّلَا

(١) فِي النسختين: «المبيع».

٢٣٣٥. مَهْمَا تَأْتَى مِنْهُ مَا قَدْ وُكِّلَا ❖ فِيهِ، فَإِنْ لَمْ يَتَأْتِ وَكَّلاً
 ٢٣٣٦. ثُمَّ إِذَا أِذِنَ فِي التَّوَكُّيلِ ❖ وَقَالَ: «عَنْ نَفْسِكَ يَا وَكِيلِي
 ٢٣٣٧. وَكُلْ» فَوَكَّلَ فَإِنَّ الثَّانِي ❖ غَدَاً وَكَيْلاً لِلْوَكِيلِ الدَّانِي
 ٢٣٣٨. بِعَزْلِهِ وَبِإِنْعِزَالِهِ انْعَزَلَ ❖ وَإِنْ يَقُلْ: «عَنِّي وَكُلْ» فَفَعَلَ
 ٢٣٣٩. فَذَلِكَ الثَّانِي وَكَيْلاً يُجْعَلُ ❖ أَيْ لِلْمُوكَّلِ، وَلَيْسَ يَعْزَلُ
 ٢٣٤٠. الْوَاحِدُ الْآخَرَ مِنْهُمَا، وَلَنْ ❖ يَنْعَزِلَنَّ بِإِنْعِزَالِهِ إِذَنْ
 ٢٣٤١. كَذَا إِذَا أَطْلَقَ، ثُمَّ إِنْ يَقُلْ ❖ مُوَكَّلٌ: «بِعَنْ مَتَاعِي لِرَجُلٍ
 ٢٣٤٢. مُعَيَّنٍ» أَوْ «فِي مَكَانٍ بَيْنَا» ❖ أَوْ «زَمَنٍ مُعَيَّنٍ» تَعَيَّنَا
 ٢٣٤٣. وَإِنْ يَقُلْ: «بِذِرْهُمْ بِعْنَهُ» ❖ فَلَا تَبْعُهُ بِأَقْلٍ مِنْهُ
 ٢٣٤٤. وَلَكَ أَنْ تَزِيدَ مَا لَمْ يَذْكُرِ ❖ تَصْرِيحٍ نَهْيٍ، ثُمَّ لَوْ قَالَ: «اشْتَرِي
 ٢٣٤٥. شَاةً كَذَا بِخَمْسَةٍ» ثُمَّ اشْتَرَى ❖ شَاتَيْنِ كُلُّ سَاوَتِ الْمُقَدَّرَا (١)
 ٢٣٤٦. صَحَّ وَمِلْكُ ذَيْنِ لِلْمُوكَّلِ ❖ ثُمَّ يَدُ الْوَكِيلِ فِي الْمُوكَّلِ
 ٢٣٤٧. فِيهِ أَمَانَةٌ وَلَوْ تَوَكَّلَا ❖ بِالْجُعْلِ، ثُمَّ إِنْ تَعَدَّى كُفُّلاً
 ٢٣٤٨. وَبِتَعَدِّيهِ فَلَا يَنْعَزِلُ ❖ ثُمَّ تَصَرَّفُ الْوَكِيلُ يَبْطُلُ
 ٢٣٤٩. إِنْ خَالَفَ الْمُوكَّلَ الْمُعْتَبَرَا ❖ فِي بَيْعِ مَالِهِ نَعَمْ أَوْ فِي الشَّرَا

(١) المعتمد أنه يصح وإن ساوته إحداهما فقط. انظر: تحفة المحتاج (٣٣٠/٥)، ونهاية المحتاج (٤٦/٥).

٢٣٥٠. بَعَيْنِ مَالِهِ، وَلِلْبَائِعِ أَنْ ❖ يُطَالِبَ الْوَكِيلَ حَقًّا بِالثَّمَنِ
٢٣٥١. إِلَّا إِذَا مَا كَانَ ذَلِكَ الثَّمَنُ ❖ مُعَيَّنًا مَعَ الْمُوَكَّلِ فَلَنْ

فَصْلٌ

[في بيان جواز الوكالة وما تنفسخ به]

٢٣٥٢. ثُمَّ إِذَا مَا عَزَلَ الْمُوَكَّلُ ❖ أَيُّ لَوْكَيْلٍ غَائِبٍ يَنْعَزِلُ
٢٣٥٣. فِي الْحَالِ أَوْ لِحَاضِرٍ، ثُمَّ إِذَا ❖ قَالَ: «عَزَلْتُ نَفْسِي» انْعَزَلَ ذَا
٢٣٥٤. ثُمَّ بِمَوْتِ وَاحِدٍ مِنْ ذَيْنِ أَوْ ❖ إِغْمَائِهِ أَوْ بِجُنُونِهِ قَضَوْا
٢٣٥٥. بِالْإِنْعِزَالِ، وَوَكَيْلٌ أَنْكَرَا ❖ وَكَالَةٌ لَيْسَ بِعَزْلٍ إِنْ جَرَى
٢٣٥٦. إِنْكَارُهُ لِأَجْلِ نِسْيَانٍ عَرَضَ ❖ أَوْ كَانَ فِي إِخْفَائِهَا ثُمَّ غَرَضَ
٢٣٥٧. فَإِنْ تَعَمَّدَ وَلَا قَصْدَ انْعَزَلَ ❖ وَإِنْ يَكُنْ بَيْنَهُمَا الْخُلْفُ حَصَلَ
٢٣٥٨. فِي أَصْلِهَا أَوْ صِفَةٍ لِمَا عُنِيَ ❖ مِثْلُ وَكَيْلٍ قَالَ: «قَدْ وَكَّلْتَنِي
٢٣٥٩. فِي بَيْعِهِ نَسِيئَةً» أَوْ «فِي الشِّرَاءِ» ❖ بِخَمْسَةِ فَقَالَ: «بَلْ نَقْدًا جَرَى»
٢٣٦٠. أَوْ «بِثَلَاثَةِ» فَذَا الْمُوَكَّلُ ❖ مُصَدِّقٌ أَيُّ بِيَمِينٍ تَحْصُلُ
٢٣٦١. ثُمَّ الْوَكِيلُ قَوْلُهُ فِي التَّلَفِ ❖ وَالرَّدِّ مَقْبُولٌ بِنَفْسِ الْحَلْفِ
٢٣٦٢. ثُمَّ عَلَى رَسُولِ ذَا الْمُوَكَّلِ ❖ إِنْ ادَّعَى الرَّدَّ وَنَفْسُ الْمُرْسَلِ
٢٣٦٣. أَنْكَرَ صَدَقَ مُرْسَلًا، وَمَا عَلَى ❖ مُوَكَّلٍ تَصَدِيقُهُ الْوَكِيلَ لَا



٢٣٦٤. وَلَيْسَ لِلْوَكِيلِ وَالْمُودِعِ أَنْ ❖ يَقُولَ بَعْدَ طَلَبِ الْمَالِكِ: «لَنْ
٢٣٦٥. أَرُدَّهُ إِلَّا بِإِشْهَادٍ»، بَلَى ❖ لِمَنْ بَرَدَّ قَوْلُهُ مَا قُبِلَ
٢٣٦٦. وَبَقِضَ دَيْنٌ إِذَا وَكَّلَهُ ❖ فَقَالَ: «قَدْ قَضَيْتُ ذَاكَ كُلَّهُ»
٢٣٦٧. وَالْمُسْتَحِقُّ قَبْضَ ذَاكَ أَنْكَرَا ❖ فَصَدَّقَ بِالْيَمِينِ الْمُنْكَرَا
٢٣٦٨. وَلَا تُصَدَّقَ وَكِيلًا عَيْنُهُ ❖ عَلَى مُوَكَّلٍ بغير بَيْنَةٍ



كتاب الإقرار

٢٣٦٩. مَنْ مُطْلَقِ التَّصَرُّفِ الْإِقْرَارُ قَدْ ❖ صَحَّ، وَلَيْسَ مِنْ صَبِيٍّ يُعْتَمَدُ
٢٣٧٠. وَلَا مِنَ الْمَجْنُونِ، ثُمَّ إِنْ يُقَرَّرُ ❖ رِقٌّ بِمُوجِبِ عِقَابٍ أَعْتَبِرُ
٢٣٧١. وَإِنْ أَقَرَّ ذَا بَدَيْنٍ وَجَبَا ❖ أَيْ عَنْ جَنَائَةٍ أَتَى لَنْ تُوجِبَا
٢٣٧٢. عُقُوبَةً وَسَيِّدٌ قَدْ كَذَّبَهُ ❖ فِي ذِمَّةِ الْعَبْدِ غَدَا لَا الرَّقَبَةَ
٢٣٧٣. ثُمَّ الْمَرِيضُ إِنْ أَقَرَّ فِي الْمَرَضِ ❖ أَوْ صِحَّةٍ بِنَفْسٍ دَيْنٍ مُفْتَرَضٍ
٢٣٧٤. وَبَعْدَ مَوْتِهِ لِأَخَرٍ أَقَرَّ ❖ وَارِثُهُ بِنَفْسٍ دَيْنٍ اسْتَقَرَّ
٢٣٧٥. فَذَلِكَ الْأَوَّلُ لَا يُقَدِّمُ ❖ وَإِنْ يُقُلُّ: «عَلَيَّ دَيْنٌ يَلْزَمُ
٢٣٧٦. لِذَا الْحِمَارِ» فَهُوَ لَغْوٌ، وَمَتَى ❖ أَقَرَّ لِلْحَمَلِ بِشَيْءٍ ثَبَّتَا
٢٣٧٧. إِلَّا إِذَا أَسْنَدَهُ إِلَى جِهَةٍ ❖ فِي حَقِّ ذَاكَ الْحَمَلِ غَيْرِ مُمَكِّنَةٍ

فصل

[في الصيغة، وشروط المقرّبه، وبيان أنواع من الإقرار،

وبيان الاستثناء]

٢٣٧٨. وَقَوْلُهُ: «لِجَعْفَرٍ كَذَا» فَذَا ❖ صِيغَةُ إِقْرَارٍ بِهَا قَدْ أُخِذَا
٢٣٧٩. «عَلَيَّ» أَوْ «فِي ذِمَّتِي» لِلدَّيْنِ ❖ كَذَلِكَ «عِنْدِي» و«مَعِي» لِلْعَيْنِ

٢٣٨٠. وَإِنْ يَقُلْ: «عَلَيْكَ لِي أَلْفٌ» وَذَا ❖ يَقُولُ: «زِنٌ» أَوْ «زِنَةٌ» أَوْ «خُذُهُ» أَوْ «خُذَا»
٢٣٨١. لَيْسَ بِإِقْرَارٍ، وَإِنْ قَالَ: «بَلَى» ❖ أَوْ «نَعَمْ» أَوْ «قَضَيْتُهُ مُكَمَّلًا»
٢٣٨٢. أَوْ فَ«أَنَا بِهِ مُقَرٌّ» فَهُنَا ❖ يُجْعَلُ إِقْرَارًا، وَلَوْ قَالَ: «أَنَا
٢٣٨٣. بِهِ أَقَرٌّ» أَوْ «أَنَا مُقَرٌّ» ❖ لَمْ يَكُ إِقْرَارًا بِهِ يَقَرُّ
٢٣٨٤. وَحَيْثُ قَالَ رَجُلٌ: «الَيْسَ لِي» ❖ كَذَا عَلَيْكَ» ثُمَّ خَصَمَ الرَّجُلُ
٢٣٨٥. قَالَ: «بَلَى» أَوْ فَ«نَعَمْ» فَقَدْ أَقَرَّ ❖ أَوْ «أَقْضَيْتُ دَيْنِي الَّذِي قَدْ اسْتَقَرَّ
٢٣٨٦. عَلَيْكَ» ثُمَّ خَصَمَهُ قَالَ: «غَدَا» ❖ أَقْضَيْكَ» أَوْ «أَمْهَلَنِي حَتَّى أَقْعُدَا»
٢٣٨٧. أَوْ «افْتَحِ الْكَيْسَ» أَوْ «نَعَمْ» فَقَدْ أَقَرَّ ❖ وَإِنْ يَقُلْ: «عَبْدِي هَذَا لِعُمَرَ»
٢٣٨٨. فَذَاكَ لَعَوٌ، ثُمَّ لَوْ يَقَرُّ ❖ فَقَالَ: «عَبْدُ جَعْفَرٍ ذَا حُرٍّ»
٢٣٨٩. ثُمَّ اشْتَرَاهُ فَهُوَ حُرٌّ صَارًا ❖ وَهُوَ افْتِدَاءٌ يُثْبِتُ الْخِيَارَ
٢٣٩٠. خِيَارَ مَجْلِسٍ وَشَرْطُ اسْتَقَرَّ ❖ لِإِثْبَاتِ فَقَطْ، وَصَحَّ إِنْ أَقَرَّ
٢٣٩١. بِنَفْسٍ مَجْهُولٍ، وَإِنْ قَالَ: «بَلَى» ❖ لِيَجْعَلَ عَلَيَّ شَيْءٌ» قُبَلًا
٢٣٩٢. تَفْسِيرُهُ بِكُلِّ مَا تُمَوَّلَا ❖ وَإِنْ يَقُلْ، وَكَذَاكَ^(١) قُبَلًا
٢٣٩٣. تَفْسِيرُهُ بِغَيْرِ مَا تُمَوَّلَا ❖ لَكِنَّهُ مِنْ جَنْبِهِ تُمَوَّلَا
٢٣٩٤. كَحَبَّةٍ مِنْ حِنْطَةٍ أَوْ فِيمَا ❖ حَلَّ اقْتِنَاؤُهُ كَكَلْبٍ عُلِمَا
٢٣٩٥. وَإِنْ يَقُلْ: «مَالٌ كَثِيرٌ» قُبَلًا ❖ تَفْسِيرُهُ بِمَا غَدَا مُقَلَّلًا^(٢)

(١) في (أ): «وذاك»، وفي (ب): «فكذاك».

(٢) هذا الشرط والشرط الأول من البيت التالي ساقطان من (أ).

٢٣٩٦. كَذَا بِمُسْتَوْلَدَةٍ قَدْ قَبِلَا ❖ لَا جِلْدَ مِثَّةٍ وَكَلْبٍ حَصَلَا
٢٣٩٧. وَإِنْ يَقُلْ: «شَيْءٌ وَشَيْءٌ» أَوْ «كَذَا» ❖ أَيْ وَكَذَا» وَجَبَ شَيْئَانِ بِذَا
٢٣٩٨. وَإِنْ يَقُلْ: «لَهُ كَذَا دِرْهَمٌ» أَوْ ❖ يَنْصِبُ أَوْ يَرْفَعُ «دِرْهَمًا» قَصَّوْا
٢٣٩٩. بِدِرْهَمٍ، وَإِنْ يَقُلْ: «لَهُ كَذَا» ❖ أَيْ وَكَذَا» وَنَصَبَ «الدِّرْهَمَ» ذَا
٢٤٠٠. وَجَبَ دِرْهَمَانِ، ثُمَّ «الدِّرْهَمَ» ❖ إِنْ رَفَعَ أَوْ جَرَّ فَقَرَّدُ يُلْزَمُ
٢٤٠١. ثُمَّ بِحَذْفِ الْوَاوِ فَرَّدُ وَجَبَا ❖ فِي سَائِرِ الْأَحْوَالِ كَيْفَ أَعْرَبَا
٢٤٠٢. وَحَيْثُ قَالَ: «دِرْهَمٌ فِي عَشْرَةٍ» ❖ فَإِنْ يُرَدُّ مَعِيَّةً مُعْتَبَرَةً
٢٤٠٣. لَزِمَهُ عَشْرَةٌ وَدِرْهَمٌ ❖ أَوْ الْحِسَابَ فَبِعَشْرٍ يُلْزَمُ
٢٤٠٤. أَوْ لَمْ يُرِدْهُمَا فَدِرْهَمًا جُعِلَ ❖ وَإِنْ يَقُلْ: «أَلْفٌ وَدِرْهَمٌ» قُبِلَ
٢٤٠٥. تَفْسِيرُهُ الْأَلْفُ بِلَا دَرَاهِمٍ ❖ وَإِنْ يَقُلْ: «عِنْدِي لِهَذَا الْعَالَمِ
٢٤٠٦. سَيْفٌ يَمَانِيٌّ غَدَا فِي غَمْدٍ» ❖ أَوْ «ثَوْبٌ خَزَّ لِفُلَانٍ عِنْدِي
٢٤٠٧. فِي نَفْسٍ صُنْدُوقٍ» فَظَرَفُ مَا لَزِمَ ❖ أَوْ «نَفْسُ غَمْدٍ فِيهِ سَيْفٌ مُثْلَمٌ»^(١)
٢٤٠٨. فَالْغَمْدُ وَخَدَهُ غَدَا فِي ذِمَّتِهِ ❖ وَإِنْ يَقُلْ: «عَبْدٌ وَفَوْقَ قِمَّتِهِ
٢٤٠٩. عِمَامَةٌ» فَإِنَّهَا لَمْ تَلْزَمْ ❖ أَوْ «فَرَسٌ بِسَرَجِهَا» فَلْيُلْزَمْ
٢٤١٠. بِالْكُلِّ، أَوْ قَالَ: «عَلَيَّ دِرْهَمٌ» ❖ دُرَيْهَمٌ بِدِرْهَمٍ يُلْزَمُ
٢٤١١. وَحَيْثُ قَالَ: «دِرْهَمٌ وَدِرْهَمٌ» ❖ فَإِنَّهُ بِدِرْهَمَيْنِ يُلْزَمُ

(١) أي: حَرَفُهُ مُنْكَسِرٌ. انظر: لسان العرب (٧٨/١٢).

٢٤١٢. أَوْ «دِرْهَمٌ وَدِرْهَمٌ وَدِرْهَمٌ» ❖ بِالْأَوَّلَيْنِ دِرْهَمَيْنِ يُلْزَمُ
٢٤١٣. وَالثَّالِثُ الْمَذْكُورُ إِنْ قَصَدَ بِهِ ❖ تَأْكِيدَ ثَانٍ لَمْ يَجِبْ بِسَبَبِهِ
٢٤١٤. شَيْءٌ، وَإِنْ نَوَى بِهِ اسْتِثْنَاءً ❖ لَزِمَهُ الثَّالِثُ لَا خِلَافًا
٢٤١٥. وَإِنْ نَوَى تَأْكِيدَ أَوَّلٍ لَزِمَ ❖ وَهَكَذَا إِنْ أَطْلَقَ الْقَوْلَ حُكْمَ
٢٤١٦. ثُمَّ بِشَيْءٍ مُبْهَمٍ مَتَى أَقْرُ ❖ طُولُ بٍ بِالْبَيَانِ عَمَّا قَدْ ذَكَرَ
٢٤١٧. فَإِنْ هُوَ امْتَنَعَ فَالْحَبْسُ اسْتَقَرَّ ❖ ثُمَّ بِأَلْفٍ دِرْهَمٍ إِذَا أَقْرُ
٢٤١٨. وَفِي نَهَارٍ آخَرَ بِأَلْفٍ ❖ لَزِمَهُ أَلْفٌ بَعِيرٍ خُلْفِ
٢٤١٩. ثُمَّ إِذَا مَا اخْتَلَفَ الْقَدْرُ دَخَلَ ❖ فِي الْأَكْثَرِ الْمَذْكُورِ مِنْهُمَا الْأَقْلُ
٢٤٢٠. فَإِنْ يَصِفُهُمَا بِوَصْفَيْنِ هُمَا ❖ مُخْتَلِفَانِ بِهِمَا قَدْ أُلْزِمَا
٢٤٢١. أَوْ أَسْنَدَ الْأَلْفَيْنِ مَنْ أَقْرَا ❖ لِحِثَتَيْنِ لَزِمَا الْمُقَرَّرَا
٢٤٢٢. وَإِنْ يَقُلْ: «قَبِضْتُ مِنْهُ دِرْهَمًا» ❖ يَوْمَ الْخَمِيسِ ثُمَّ قَالَ: «مِنْهُمَا
٢٤٢٣. قَبِضْتُ دِرْهَمًا ضَحَى الْإِثْنَيْنِ» ❖ فَالْزَمَنَ ذَاكَ بِدِرْهَمَيْنِ^(١)
٢٤٢٤. وَإِنْ يَقُلْ: «لَهُ عَلَيَّ مِنْ ثَمَنٍ» ❖ خَمْرٍ دُرَيْهَمٍ بِهِ فَلْيُلْزَمَنَّ
٢٤٢٥. وَإِنْ يَقُلْ: «لَهُ عَلَيَّ دِرْهَمٌ» ❖ إِنْ يَشَاءُ اللَّهُ فَذَا لَا يُلْزَمُ
٢٤٢٦. أَوْ فَ«لَهُ عَبْدٌ» وَجَا بَعْبِدِ ❖ وَقَالَ: «ذَا أَرَدْتُ وَهُوَ عِنْدِي
٢٤٢٧. وَدِيعَةٌ» فَقَالَ: «بَلْ آخِرُ لِي» ❖ قَوْلُ الْمُقَرَّرِ يَمِينُهُ أَقْبَلُ

(١) هذا البيت والذي قبله ساقطان من (أ).

٢٤٢٨. وَحَيْثُ قَالَ: «ذِي لِعَمْرٍو أَجْمَعُ ❖ بَلْ هِيَ لَزِيدٌ» فَلِعَمْرٍو تُدْفَعُ
 ٢٤٢٩. وَقِيمَةَ الدَّارِ لَزِيدٍ غَرَمَا ❖ وَصَحَّ الاسْتِثْنَاءُ مِمَّا لَزِمَا
 ٢٤٣٠. إِنْ لَمْ يَكُنْ مُسْتَعْرِقًا وَاتَّصَلَا ❖ وَلَوْ غَدَا مِنْ غَيْرِ جِنْسٍ حَصَلَا
 ٢٤٣١. وَصَحَّ مِنْ مُعَيَّنٍ قَدْ ذَكَرَهُ ❖ وَإِنْ يُقُلُّ: «لَهُ عَلَيَّ عَشْرَهُ»
 ٢٤٣٢. تَلْزَمُ إِلَّا تِسْعَةً مِمَّا ذُكِرَ ❖ إِلَّا ثَمَانِيًّا» فَتَسْعُ تَسْتَقَرُّ

فصل

[في الإقرار بالنسب]

٢٤٣٣. مُعْتَرِفٌ بِنَسَبٍ إِنْ أَلْحَقَهُ ❖ بِنَفْسِهِ اشْتَرِطَ أَنْ يُصَدِّقَهُ
 ٢٤٣٤. مُسْتَلْحَقٌ إِنْ كَانَ ذَلِكَ أَهْلًا ❖ وَالشَّرْعُ وَالْحِسُّ فَشَرُطُ الْإِ
 ٢٤٣٥. يُكَذِّبُهُ، فَمَتَى مَا اسْتَلْحَقَا ❖ نَفْسَ صَغِيرٍ أَثْبَتَ الْمُسْتَلْحَقَا
 ٢٤٣٦. ثُمَّ الصَّغِيرُ إِنْ يُكَذِّبُهُ مَتَى ❖ بَلَغَ لَنْ يَبْطُلَ مَا قَدْ ثَبَّتَا
 ٢٤٣٧. ثُمَّ إِذَا اسْتَلْحَقَ مَيْتًا صَحًّا ❖ وَارِثُ ذَا الْمَيْتِ لَهُ قَدْ أَضْحَى
 ٢٤٣٨. وَإِنْ يُقُلُّ: «ذَا ابْنِي» لِابْنِ أُمِّهِ ❖ نَسَبُهُ ثَبَّتَ مَعَ حُرِّيَّتِهِ
 ٢٤٣٩. لَا يَثْبُتُ اسْتِيلَادُهَا، وَقَدْ ثَبَّتَ ❖ إِنْ قَالَ: «فِي مِلْكِي بِهِ قَدْ عَلِقْتُ»
 ٢٤٤٠. فَإِنْ تَكُنْ لَهُ فِرَاشًا لِحَقِّهِ ❖ نَسَبُهُ مِنْ غَيْرٍ أَنْ يَسْتَلْحِقَهُ
 ٢٤٤١. وَإِنْ تَكُنْ مِنْكُوحَةً فَالْوَلَدُ ❖ لِلزَّوْجِ وَاسْتِلْحَاقُ ذَلِكَ يَفْسُدُ
 ٢٤٤٢. أَمَّا إِذَا بِالْغَيْرِ أَلْحَقَ النَّسَبَ ❖ كَ«ذَا أَخِي - أَوْ عَمٍّ - مِنْ أُمٍّ وَأَبٍّ»

٢٤٤٣. فَأُثْبِتَن نَسَبَهُ بِالْمُلْحَقِ ❖ بِهِ بِهَاتَيْكَ الشُّرُوطِ الشُّبَقِ
 ٢٤٤٤. وَشَرَطُ^(١) كَوْنِ مُلْحَقٍ بِهِ اِنْعَدَم ❖ وَمَنْ أَقَرَّ حَائِزٌ لِإِلَازِثٍ ثُمَّ
 ٢٤٤٥. فَإِنْ أَقَرَّ أَحَدُ الْإِبْنَيْنِ ❖ دُونَ أَخِيهِ بِأَخٍ لِذَيْنِ
 ٢٤٤٦. لَمْ يَرِثِ الْمُسْتَلْحَقُ الْمَيِّتَ وَلَمْ ❖ يَشْرَكَ مُقَرًّا فِي الَّذِي يَحُوزُ ثُمَّ
 ٢٤٤٧. فِي ظَاهِرِ الْأَمْرِ فَحَيْثُ صَدَقَا ❖ جَبَا بِثُلْثِ إِرْثِهِ الْمُسْتَلْحَقَا^(٢)
 ٢٤٤٨. وَلَوْ أَقَرَّ وَارِثٌ وَأَنْكَرَا ❖ آخَرُ وَارِثٌ وَمَاتَ مُنْكَرَا
 ٢٤٤٩. وَلَمْ يَرِثْ مِنْ مُنْكَرٍ إِلَّا الَّذِي ❖ أَقَرَّ أَثْبِتَ نَسَبًا حِينَئِذٍ
 ٢٤٥٠. وَبِالْأَخِ الْمَجْهُولِ حَيْثُ يَعْتَرِفُ ❖ ابْنٌ يَحُوزُ ثُمَّ مَجْهُولٌ وَصِفَ
 ٢٤٥١. لِنَسَبِ الْمُقَرِّ مُنْكَرٌ فَلَا ❖ تَأْثِيرَ بَلْ نَسَبُ كُلِّ حَصَلَا



(١) في النسختين: «وشرط».

(٢) بهامش (أ): «هذا البيت زائد على المنهاج، ولو ترك؛ لأوهم خلاف الصواب». وبهامش (ب): «هذا البيت زائد على ما في المنهاج، ولو ترك هذا اللفظ؛ لأوهم خلاف الصواب». والمسألة في الروضة (٤/٢٣)، وقد نبه الخطيب في المغني (٣/٣٠٩) على وجود هذه المسألة نبي بعض نسخ المنهاج.

كتاب العارية

٢٤٥٢. شَرَطُ الْمُعِيرِ صِحَّةَ التَّبَرُّعِ ❖ وَمِلْكُهُ مَنَفَعَةَ الْمُتَنَفِّعِ
٢٤٥٣. بِهِ، فَلَا يُعِيرُ مُسْتَعِيرٌ ❖ بَلْ مَنْ غَدَا مُسْتَأْجِرًا يُعِيرُ
٢٤٥٤. وَالْمُسْتَعَارُ كَوْنُهُ مُتَنَفِّعًا ❖ بِهِ فَشَرَطُ وَبَقَا الْعَيْنِ مَعَا
٢٤٥٥. وَجَوَّزُوا عَارِيَّةَ الْجَارِيَّةِ ❖ لِخِدْمَةِ الْمُحْرَمِ أَوْ لِمَرْأَةٍ
٢٤٥٦. ثُمَّ إِعَارَةُ الرَّقِيقِ الْمُسْلِمِ ❖ لِكَافِرٍ يُكْرَهُ لَمْ يُحْرَمِ
٢٤٥٧. وَاللَّفْظُ شَرَطُ كـ «أَعَرْتُكَ الْغُرْفَ» ❖ أَوْ ذـ «أَعَرْنِي»، وَهُوَ يَكْفِي مِنْ طَرَفِ
٢٤٥٨. مَعَ فِعْلٍ ذَا الْآخِرِ، لَكِنَّ عَلَى ❖ ذَا الْمُسْتَعِيرِ مُؤَنَ الرَّدِّ اجْعَلَا
٢٤٥٩. هُلُكُ الْمُعَارِ لَا بِالِاسْتِعْمَالِ ❖ يَضْمَنُهُ فِي سَائِرِ الْأَحْوَالِ (١)
٢٤٦٠. وَلَا تُضْمَنُهُ الَّذِي يَنْمَحِقُ ❖ بِنَفْسِ الْإِسْتِعْمَالِ أَوْ يَنْسَحِقُ
٢٤٦١. وَالْمُسْتَعِيرُ ذَاكَ مِنْ مُسْتَأْجِرٍ ❖ فَلَا تُضْمَنُهُ عَلَى الْمُشْتَهَرِ
٢٤٦٢. وَالْمُسْتَعِيرُ فَلَهُ انْتِفَاعٌ ❖ بِحَسَبِ الْإِذْنِ الَّذِي يُذَاعُ
٢٤٦٣. لِزَرْعِ حِنْطَةٍ إِذَا أُعِيرَ لَا ❖ يَزْرَعُ مِثْلَهَا إِذَا التَّهَيَّ تَلَا
٢٤٦٤. وَإِنْ أُعِيرَ لِلشَّعِيرِ فَهُوَ لَا ❖ يَزْرَعُ فَوْقَهُ كَبُرَّ حَصَلَا
٢٤٦٥. أَوْ لِلْبِنَا أُعِيرَ أَوْ غَرَسَ الشَّجَرُ ❖ لَهُ زِرَاعَةٌ وَلَا عَكْسَ اسْتَقَرَّ

(١) بهامش (أ): «أي: وإن لم يحصل منه تفريط».

٢٤٦٦. وَمُسْتَعِيرٌ لِلْبِنَاءِ لَيْسَ لَهُ ❖ غَرْسٌ وَعَكْسُ ذَلِكَ لَنْ نُحْلَلَّهُ
٢٤٦٧. ثُمَّ لِكُلِّ مَنْ مُعِيرٍ قَدْ وَجِدَ ❖ وَمُسْتَعِيرٍ رُدُّهَا مَتَى يُرَدُّ
٢٤٦٨. إِلَّا إِذَا أَعَارَ لِلدَّفْنِ فَلَا ❖ يَرْجِعُ مَا لَمْ يَنْدَرِسْ مِنَ الْبَلَى
٢٤٦٩. وَإِنْ أَعَارَ لِغُرَاسٍ أَوْ بِنَا ❖ وَلَمْ يَكُنْ لِمُدَّةٍ قَدْ عَيَّنَا
٢٤٧٠. ثُمَّ بِهِ رَجَعَ إِنْ كَانَ شَرَطَ ❖ الْقُلْعَ مَجَانًّا فَالْزِمَ مَا اشْتَرَطَ
٢٤٧١. وَحَيْثُ لَمْ يَشْرِطْهُ وَاخْتَارَ إِذَنْ ❖ الْمُسْتَعِيرُ قَلْعَهُ فَلْيَقْلَعْ^(١)
٢٤٧٢. وَقَالَ «يَحْيَى» وَلَيْسَ الْآرْضَا ❖ فَحَيْثُ لَمْ يَخْتَرْ فَلَيْسَ يُقْضَى
٢٤٧٣. بِالْقُلْعِ مَجَانًّا، بَلِ الْمُعِيرُ إِنْ ❖ شَاءَ لَيَقْلَعَ الْبِنَاءَ وَضَمِنْ
٢٤٧٤. أَرْضًا لِنَقْصٍ، أَوْ لِيُبْقِيَّتِهِ ❖ بِأَجْرَةٍ، أَوْ يَتَمَلَّكَنَّهُ
٢٤٧٥. بِقِيَمَةٍ لَهُ، فَإِنْ لَمْ يَخْتَرْ ❖ أَعْرَضَ عَنْهُمَا عَلَى الْمُشْتَهَرِ
٢٤٧٦. وَإِنْ يُعْرِهَا أَيْ لَزَرَ يُزْدَرَعُ ❖ وَقَبْلَ إِدْرَاكِ لَذَا الزَّرْعِ رَجَعَ
٢٤٧٧. إِبْقَاؤُهُ إِلَى الْحَصَادِ يَجِبُ ❖ وَأَجْرَةُ الْمِثْلِ لَهُ تُسْتَوْجَبُ
٢٤٧٨. وَإِنْ يَقُلْ: «أَعَرْتَنِي» وَذَلِكَ ❖ «أَجَرْتُ» قَالَ صَدَقَ الْمَالِكُ^(٢)
٢٤٧٩. ثُمَّ بِقِيَمَةٍ لِيَوْمِ التَّلَفِ ❖ عَارِيَّةٌ تُضْمَنُ فِي الْقَوْلِ الْوَفِيِّ



(١) في (أ): «فليقلع».

(٢) في (ب): «صدق للمالك».

كتاب الغضب

٢٤٨٠. الْغَضَبُ الْإِسْتِيلَاءُ كَيْفَ كَانَا ❖ عَلَى حُقُوقٍ غَيْرِهِ عُذْوَانَا
٢٤٨١. جُلُوسُهُ عَلَى فِرَاشِ الرَّجُلِ ❖ يُعَدُّ غَاصِبًا وَإِنْ لَمْ يَنْتَقِلِ
٢٤٨٢. كَذَلِكَ بَيْتُ غَيْرِهِ إِنْ وَلَجَهُ ❖ يُعَدُّ غَاصِبًا إِذَا مَا أَرَجَعَهُ
٢٤٨٣. وَقَفَصًا عَنْ طَائِرٍ إِنْ يَفْتَحَنُ ❖ فَطَارَ إِذْ أَهَاجَهُ فَلْيَضْمَنَّ
٢٤٨٤. وَإِنْ يَكُنْ عَلَى افْتِتَاحِهِ اقْتَصَرَ ❖ فَإِنْ يَطْرُ فِي الْحَالِ فَالْعُرْمُ اسْتَقَرُّ
٢٤٨٥. لَا إِنْ يَقِفُ وَبَعْدُ طَارَ، ثُمَّ إِنْ ❖ أَخَذَ مِنْ غَاصِبِ الْغَضَبِ ضَمِنَ
٢٤٨٦. ثُمَّ قَرَارُهُ عَلَى مَنْ عَرَفَهُ ❖ أَوْ أَتَلَفَ الْغَضَبُ كَأَنْ تَضَيَّفَهُ
٢٤٨٧. أَوْ يَدُهُ تَضْمَنُ كَاسْتِعَارَتِهِ ❖ وَنَفْسُ عَبْدٍ ضَمِنَتْ بِقِيَمَتِهِ
٢٤٨٨. إِنْ كَانَ ذَلِكَ الرَّقِيقُ أُتْلِفَا ❖ تَحْتَ يَدٍ عَادِيَةٍ أَوْ تَلَفَا
٢٤٨٩. أَبْعَاضُهُ الَّتِي مِنَ الْمُحَرَّرِ ❖ لَمْ يَنْقَدِّرْ أَرْشُهَا بِقَدَرِ
٢٤٩٠. تَضْمَنُ بِالَّذِي مِنَ الْقِيَمَةِ قَدْ ❖ نَقَصَ، هَكَذَا مُقَدَّرُ يُعَدُّ
٢٤٩١. إِنْ تَلَفَتْ، وَضُمِنَتْ^(١) بِالْأَكْثَرِ ❖ مِنْ نَقْصِ قِيَمَةٍ وَمِنْ مُقَدَّرِ
٢٤٩٢. إِنْ أُتْلِفَتْ، وَقَوْمُهَا كَالِدِّيهِ ❖ فِي الْحُرِّ حَتَّى فِي يَدِ لِحَارِيهِ
٢٤٩٣. يَضْمَنُ نِصْفَ قِيَمَةِ الْجَارِيَةِ ❖ وَالْحَيَوَانُ كُلُّهُ بِالْقِيَمَةِ

(١) فِي (ب): «وَضُمِنَتْ».

٢٤٩٤. يُضْمَنُ وَالْمِثْلِي بِمِثْلِ حَيْثُمَا ❖ تَلَفَ أَوْ أَتْلَفَ ، وَالْمِثْلِي مَّا
 ٢٤٩٥. حَصَرَهُ الْوِزْنُ أَوْ الْكَيْلُ نَعَمْ ❖ بِحَيْثُ أَنْ يَجُوزَ فِي ذَاكَ السَّلَمِ
 ٢٤٩٦. فَإِنْ يَكُنْ تَعَذَّرَ الْمِثْلُ اعْلَمْ ❖ بِأَنَّهُ يَضْمَنُ أَقْصَى الْقِيمِ
 ٢٤٩٧. مِنْ وَقْتِ غَضَبِهِ إِلَى تَعَذُّرِ ❖ وَجُودِ مِثْلِ ذَلِكَ الْمُقَرَّرِ
 ٢٤٩٨. وَمُتَقَوِّمٌ بِأَقْصَى الْقِيمِ ❖ مِنْ غَضَبِهِ إِلَى التَّلَافِ الْمُعْدِمِ
 ٢٤٩٩. وَلَا تَرِيقَ خَمَرَ ذِمِّي تَرَى^(١) ❖ إِلَّا إِذَا لَشْرِبِهَا قَدْ أَظْهَرَ
 ٢٥٠٠. أَوْ بَيَّعَهَا ، وَالْخَمْرُ لَا تُضْمَنُ بَلْ ❖ رُدَّتْ عَلَى الذِّمَّةِ إِنْ غَضِبَ حَصَلَ
 ٢٥٠١. كَذَا تُرَدُّ خَمْرُهُ مُحْتَرَمَةً^(٢) ❖ قَدْ غَضِبَتْ مِنْ مُسْلِمٍ أَوْ مُسْلِمَةٍ
 ٢٥٠٢. وَكَاسِرُ آلَةٍ لَهُوَ مَا كُتِبَ ❖ عَلَيْهِ فِي إِبْطَالِهَا شَيْءٌ يَجِبُ
 ٢٥٠٣. لِكِنَّهَا الْكُسْرَ الَّذِي يَفْحُشُ لَا ❖ تُكْسَرُ بَلْ أَجْزَاءُ تَيْكَ فَصَلَا
 ٢٥٠٤. فَإِنْ يَكُنْ عَجَزَ عَمَّا ذُكِرَا ❖ أَبْطَلَهُ الْمُنْكَرُ كَيْفَ يُسَّرَا
 ٢٥٠٥. مَنْفَعَةٌ لِلْبُضْعِ مَعَ نَفْعِ بَدَنٍ ❖ حُرٌّ بِتَقْوِيَةٍ فَقَطْ فَلْيُضْمَنَنَّ
 ٢٥٠٦. وَغَيْرُ ذَيْنِ بِالْفَوَاتِ تَحْتَ يَدٍ ❖ عَادِيَةٍ مَعَ أَرْضٍ نَقَصَ الرِّقَّ رَدُّ



(١) في (ب): «نرى».

(٢) هي التي عُصِرَتْ لَا بِقَصْدِ الْخَمْرِيَّةِ. انظر: نهاية المحتاج (١٦٨/٥).

فصل

[في اختلاف المالك والغاصب]

٢٥٠٧. يُصَدِّقُ الْغَاصِبُ فِي تَلَفٍ مَا ❖ يَغْصِبُهُ فَحَيْثُ يَخْلِفُ غَرَمًا
٢٥٠٨. وَصَدَّقْنَاهُ فِي ثِيَابِهِ الَّتِي ❖ كَانَتْ عَلَيْهِ وَكَذَا فِي الْقِيَمَةِ
٢٥٠٩. وَعَيْنِهِ الْخُلُقِيِّ لَا الْحَادِثِ، بَلْ ❖ فِي حَادِثٍ صُدِّقَ مَالِكٌ حَصَلَ
٢٥١٠. غَصَبَ مَا قِيَمَتُهُ عَشْرٌ وَمَا ❖ سَاوَى لِرُخْصِ السُّوقِ إِلَّا دِرْهَمًا
٢٥١١. ثُمَّتَ أَبْلَاهُ وَرَدَّهُ فَمَا ❖ سَاوَى سَوَى نِصْفٍ بِخَمْسٍ أَلْزَمَا
٢٥١٢. وَلَوْ جَنَى الْمَغْصُوبُ فَكَ الْمَغْتَصِبِ^(١) ❖ بِالْذُّونِ مِنْ قِيَمَتِهِ وَمَا يَجِبُ
٢٥١٣. وَغَاصِبٌ إِنْ تَلَفَ الْعَبْدُ لَدَيْهِ ❖ غَرَمَهُ الْمَالِكُ وَالْمَجْنِي عَلَيْهِ
٢٥١٤. وَالْبُرُّ إِنْ يُطْبَخُ هَرِيسًا انْجَعَلَ ❖ كَتَالِفٍ، غَصَبَ أَرْضًا فَتَقَلَّ
٢٥١٥. تُرَابُهَا أَجْبَرَهُ الْخَضْمُ عَلَى ❖ رَدِّ لَهُ أَوْ رَدِّ مِثْلِ حَصَلَا
٢٥١٦. كَذَا عَلَى إِعَادَةِ الْأَرْضِ كَمَا ❖ كَانَتْ، وَلِلنَّاقِلِ أَنْ يَرُدَّ مَا
٢٥١٧. نَقَلَهُ مِنْ ذَاكَ مُسْتَقْلًا ❖ إِنْ كَانَ ثُمَّ غَرَضٌ، وَإِلَّا
٢٥١٨. فَإِنْ أَعَادَهَا وَلَا نَقَصَ فَلَا ❖ أَرْضَ، وَإِلَّا أَرْضَ نَقَصَ بَذَلَا
٢٥١٩. مَعَ أَجْرَةِ الْمِثْلِ لِحِينَ التَّسْوِيَةِ ❖ وَالسَّمْنُ لَمْ يَجْزُرْ هُزَالُ الْجَارِيَةِ
٢٥٢٠. وَإِنْ نَسِيَ صَنَعَتَهُ فَالذِّكْرَى ❖ جَبَرُ لَهَا لَا عِلْمُهُ بِأُخْرَى
٢٥٢١. لَوْ غَصَبَ الْخَمْرَ وَذَا تَخَلَّلَا ❖ فَالْخَلُّ لِلْمَغْصُوبِ مِنْهُ جُعِلَا

(١) في (ب): «المغتصب».

فصل

[فيما يطرأ على المغصوب من زيادة ووطء وانتقال]

٢٥٢٢. إِنْ يَغْتَصِبْ ثَوْبًا وَلِلثَّوْبِ قَصْرٌ ❖ فَمَا لَهُ بِالْقَصْرِ شَيْءٌ اسْتَقَرَّ
٢٥٢٣. وَمَالُكَ الثَّوْبِ لَهُ أَنْ يَجْبُرَا ❖ ذَاكَ عَلَى الرَّدِّ كَمَا كَانَ يُرَى
٢٥٢٤. إِنْ كَانَ ذَاكَ مُمَكِّنًا، ثُمَّ عَلَى ❖ غَاصِبِهِ الْأَرْضُ لِنَقْصِ حَصَلَا
٢٥٢٥. وَإِنْ يَكُنْ صَبَغَ ذَاكَ أَخْضَرًا ❖ وَأَمَكَّنَ الْفُضْلُ عَلَيْهِ أُجْبِرَا
٢٥٢٦. فَحَيْثُ لَمْ يُمْكِنْ فَبِالْأَرْضِ التَّزَمَ ❖ إِنْ يَنْقُصَنَّ، فَإِنْ يَزِدْ شَارَكَ ثُمَّ
٢٥٢٧. وَسَاجَةً^(١) أَدْرَجَ فِي الْبِنَا وَفِي ❖ سَفِينَةٍ رَدًّا إِذَا لَمْ يَخَفِ
٢٥٢٨. تَلَفَ مَعْصُومٍ وَمَالٍ قَدْ عَصِمَ ❖ وَإِنْ يَطَأَ مَغْصُوبَةً وَقَدْ عَلِمَ
٢٥٢٩. تَحْرِيمَهَا حُدًّا، وَإِنْ كَانَ جَهْلٌ ❖ فَلَيْسَ مِنْ حَدٍّ عَلَيْهِ يَنْجَعِلُ
٢٥٣٠. وَالْمَهْرُ فِي الْحَالَيْنِ فَهُوَ ثَابِتٌ ❖ إِلَّا إِذَا طَاوَعَتِ الْجَارِيَةُ
٢٥٣١. كَذَلِكَ وَطْءُ الْمُشْتَرِيِّ مِنْ مُغْتَصِبٍ ❖ كَوَطْئِهِ فِي الْحَدِّ وَالْمَهْرُ يَجِبُ
٢٥٣٢. وَحَيْثُ يَغْرَمُ مُشْتَرٍ لَمْ نُوجِبِ ❖ لَهُ رُجُوعًا أَيْ عَلَى الْمُغْتَصِبِ
٢٥٣٣. وَالْمُشْتَرِيُّ مِنْ غَاصِبٍ إِنْ أَوْلَدَا ❖ مَعَ جَهْلِ تَحْرِيمٍ فَإِنَّ الْوَلَدَا
٢٥٣٤. حُرٌّ نَسِيبٌ، فَإِذَا مَا دَفَعَا ❖ قِيمَتَهُ يَوْمَ انْفِصَالٍ رَجَعَا
٢٥٣٥. بِهَا عَلَى غَاصِبِهِ، أَوْ كَانَ قَدْ ❖ عَلِمَ تَحْرِيمًا فَرَّقُ الْوَلَدُ

(١) أي: خشبة. انظر: المصباح المنير (١/٢٩٣).

كتاب الشُّفْعَةِ (١)

٢٥٣٦. لَا تَثْبُتُ الشُّفْعَةُ فِي الْمُنْقُولِ، بَلْ ❀ تَثْبُتُ فِي الْأَرْضِ وَمَا فِيهَا حَصَلَ
٢٥٣٧. مِنَ الْبِنَاءِ وَشَجَرٍ وَثَمَرٍ ❀ إِنْ يَكُنِ الثَّمَرُ لَمْ يُؤَبَّرْ
٢٥٣٨. وَكُلُّ مَا لَوْ قَسَمُوهُ بَطَلَتْ ❀ مَنْفَعَةٌ تَكُونُ مِنْهُ قَصِدَتْ
٢٥٣٩. كَنَحْوِ حَمَامٍ فَلَا شُفْعَةَ فِي ❀ ذَلِكَ كُلِّهِ وَلَا فِي الْغُرَفِ
٢٥٤٠. وَإِنَّمَا هِيَ لِشَرِيكَ شَرِكًا ❀ وَإِنَّمَا تَثْبُتُ فِيَمَا مُلْكًا
٢٥٤١. أَيْ بِالْمَعَاوَضَةِ مُلْكًا أُخْرًا ❀ عَنْ مُلْكٍ ذَا الشَّفِيعِ لَا زِمًا جَرَى
٢٥٤٢. وَفِي التَّمْلُكِ بِشُفْعَةٍ فَقَدْ ❀ شُرِطَ لَفْظٌ مِنْ شَفِيعٍ يُعْتَمَدُ
٢٥٤٣. وَاشْتَرَطُوا إِمَّا يُسَلَّمُ الْعَوَضُ ❀ إِلَى الَّذِي قَدْ اشْتَرَى ذَاكَ الْعَرْضُ
٢٥٤٤. مِنْهُ وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ قَدْ رَضِيَ ❀ الْمُشْتَرِي بِكَوْنِ ذَاكَ الْعَوَضِ
٢٥٤٥. فِي ذِمَّةِ الشَّفِيعِ أَوْ يَقْضِي لَهُ ❀ قَاضٍ بِهَا فَيَأْخُذَنَّ كُلُّهُ

فَصْلٌ

[فيما يُؤْخَذُ بِهِ الشَّقْصُ، وَفِي الْاِخْتِلَافِ فِي قَدْرِ الثَّمَنِ]

٢٥٤٦. وَالشَّقْصُ بِالْمِثْلِيِّ إِنْ كَانَ اشْتَرَى ❀ أَخَذَهُ بِمِثْلِهِ الْمُقَدَّرِ
٢٥٤٧. وَإِنْ يَكُنْ بِمِثْقَوْمٍ فَذَا ❀ بِقِيمَةٍ فِي يَوْمٍ يَبِيعُ أَخِذَا

(١) فِي (ب): «بَابِ الشُّفْعَةِ».

٢٥٤٨. أَوْ بِالْمَوْجَلِ اشْتَرَيْ خَيْرَ ذَا ❖ فَإِنْ يَشَأْ عَجَلَهُ وَأَخَذَا
٢٥٤٩. فِي الْحَالِ أَوْ إِلَى الْمَحَلِّ صَبْرًا ❖ وَأَخَذَ الشَّقْصَ بِمَا تَقَرَّرَا
٢٥٥٠. وَيُؤْخَذُ الْمَمْهُورُ أَيْ بِمَهْرٍ ❖ مِثْلٍ، كَذَا عِوَضُ خُلْعٍ يَجْرِي
٢٥٥١. وَحَيْثُ كَانَ بِجُزَافٍ اشْتَرَى ❖ وَتَلَفَ امْتَنَعَ أَخَذَ قُرْرًا
٢٥٥٢. وَحَيْثُ يَظْهَرُ مُسْتَحَقًّا الثَّمَنُ ❖ فَإِنْ يَكُنْ مُعَيَّنًا فَلْيَبْطُلَنَّ
٢٥٥٣. بَيْعٌ وَشُفْعَةٌ، وَإِلَّا أَبْدِلَا ❖ بغيره وَأُبْقِيََا مَا بَطَلَا
٢٥٥٤. وَحَيْثُ يَدْفَعُ الشَّفِيعُ مُسْتَحَقًّا^(١) ❖ لَا تَبْطُلَنَّ شُفْعَتُهُ كَيْفَ اتَّفَقُوا
٢٥٥٥. وَالْمُشْتَرِي فِي الشَّقْصِ إِنْ تَصَرَّفَا ❖ صَحَّ كَبَيْعٍ أَوْ كَوَقْفٍ وَقَفَا
٢٥٥٦. وَلِلشَّفِيعِ نَقْضُ مَا لَا شُفْعَةَ ❖ فِيهِ كَوَقْفٍ ثُمَّ أَخَذَ الْبُقْعَةَ
٢٥٥٧. وَفِي الَّذِي تَبَيَّنَتْ فِيهِ أَخَذَا^(٢) ❖ بِأَحَدِ الْبَيْعَيْنِ إِنْ يُرَدُّ ذَا
٢٥٥٨. مُبَادِرًا عَلَى اعْتِيَادٍ، وَأَتَمُّ ❖ أَكْلًا وَحَمَامًا صَلَاةً تُسْتَتَمُّ
٢٥٥٩. وَغَائِبٌ وَخَائِفٌ وَذُو سَقَمٍ ❖ قَدْ وَكَّلُوا، وَعَاجِزٌ أَشْهَدَ ثُمَّ
٢٥٦٠. وَتَارِكُ الْمَقْدُورِ مِنْهَا أَوْ إِذَا ❖ أَخْبَرَهُ الثَّقَةُ مَا صَدَّقَ ذَا
٢٥٦١. يَبْطُلُ، أَوْ قِيلَ: «بِعَشْرِ بَيْعًا» ❖ فَبَانَ بِالْخَمْسِ اِغْطِهِ الشَّفِيعَا
٢٥٦٢. ثُمَّ إِذَا بَاعَ الشَّفِيعُ حِصَّتَهُ ❖ جَاهِلًا الشُّفْعَةَ أَبْطُلَ شُفْعَتُهُ
٢٥٦٣. وَبِالِدُعَاءِ وَسَلَامٍ حَصَلَا ❖ عَلَى الَّذِي قَدْ اشْتَرَى لَنْ يَبْطُلَا

(١) قوله: «مُسْتَحَقٌّ» مفعول به، حُدِثَ اللَّهُ عَلَى لُغَةِ رِبْعَةٍ. انظر: شرح الكافية لابن مالك (٤/١٩٨٣).

(٢) في النسختين: «أَخَذَا».

كتاب القراض^(١)

٢٥٦٤. وَإِنَّمَا صَحَّ عَلَى النَّقْدَيْنِ ❖ الْخَالِصَيْنِ الْغَيْرِ مَعْشُوشَيْنِ
٢٥٦٥. بِشَرْطِ كَوْنِ النَّقْدِ مَضْرُوبًا فَلَا ❖ تَجِزُهُ بِالتَّبَرِّ وَلَا عَلَى الْحُلَى
٢٥٦٦. وَكَوْنِهِ مُعَيَّنًا قَدْ عَلِمَا ❖ مِقْدَارُهُ، لِعَامِلٍ قَدْ سُلِّمًا^(٢)
٢٥٦٧. ثُمَّ إِذَا مَا اشْتَرَطُوا أَنْ يَعْمَلَا ❖ مَعَهُ غُلَامٌ مَالِكٌ لَنْ تَبْطَلَا
٢٥٦٨. ثُمَّ التَّجَارَةُ وَمَا يَتَّبِعُهَا ❖ وَظِيفَةُ لِعَامِلٍ يَصْنَعُهَا
٢٥٦٩. قَارَضُهُ لِيَشْتَرِيَ قَمَحًا وَجَدَ ❖ يَطْحَنُهُ ثُمَّ يَبِيعُهُ فَسَدَ
٢٥٧٠. وَشَرْطُهُ شِرَاءَ مَتَاعٍ عَيْنًا ❖ أَوْ أَنْ يُعَامِلَ أَمْرًا مُعَيَّنًا
٢٥٧١. أَوْ مُشْتَرَى نَوْعٍ وَذَا النُّوعُ نَدَرَ ❖ وَجُودُهُ فَلَا يَجُوزُ مَا ذَكَرَ
٢٥٧٢. وَلِلْقَارِاضِ مُدَّةٌ إِنْ ذَكَرَا ❖ ثُمَّ نَهَاهُ بَعْدَهَا عَنِ الشِّرَاءِ
٢٥٧٣. جَازَ، وَإِنْ يَمْنَعُهُ أَنْ يَصَّرَفَا ❖ مِنْ بَعْدِهَا فَبِالْفَسَادِ وَصِفَا
٢٥٧٤. ثُمَّ اخْتِصَاصُ عَامِلٍ وَالْمَالِكِ ❖ بِالرَّبْحِ شَرْطُ صِحَّةٍ لِذَلِكَ
٢٥٧٥. كَذَا اشْتِرَاكَ ذَيْنِ فِي الرَّبْحِ، وَأَنْ ❖ يَكُونَ مَعْلُومًا بِالْأَجْزَاءِ إِذَنْ
٢٥٧٦. فَحَيْثُ قَالَ مَالِكٌ: «فَارَضْتُكَ» ❖ عَلَى الدَّرَاهِمِ عَلَى أَنْ لَكَ
٢٥٧٧. فِيهِ نَصِييًّا «يَفْسُدُنْ، أَوْ «بَيْنَنَا» ❖ صَحَّ وَنَصَفَيْنِ يَكُونُ مَا عَنِ

(١) في (ب): «باب المضاربة».

(٢) في (أ): «العالم مُسَلِّمًا»، وفي (ب): «العامل قد عَلِمًا».

٢٥٧٨. وَحَيْثُ قَالَ: «النَّصْفُ لِي فَسَدَ»، أَوْ ❖ قَالَ: «لَكَ النِّصْفُ» بِصِحَّةِ قَضَوَا

فَصْلٌ

[في بيان الصيغة وما يُشترط في العاقلين]

٢٥٧٩. يُشْتَرَطُ الْإِجَابُ وَالْقَبُولُ لَا ❖ بِالْفِعْلِ بَلْ بِلَفْظِهِ مُكَمَّلًا

٢٥٨٠. وَشَرَطُ مَالِكٍ وَمَنْ قَدْ عَمِلَا ❖ مِثْلُ الْوَكِيلِ وَالَّذِي تَوَكَّلَا

٢٥٨١. وَلَمْ يُقَارِضْ عَامِلٌ غَيْرًا لِأَنْ ❖ يُشْرَكَ فِي الْعَمَلِ وَالرَّبْحِ إِذَنْ

٢٥٨٢. وَلَوْ بِإِذْنِ مَالِكٍ، فَحَيْثُمَا ❖ قَارَضَهُ بَعِيرٍ إِذَنْ عَلِمَا

٢٥٨٣. ثُمَّ اشْتَرَى الثَّانِي بَعِينَ بَطَلًا ❖ أَوْ اشْتَرَى فِي ذِمَّةٍ وَحَصَلَا

٢٥٨٤. فِي ذَلِكَ رِبْحٌ كُلُّهُ لِلأَوَّلِ ❖ وَقَامَ لِلثَّانِي بِأَجْرِ الْعَمَلِ

٢٥٨٥. ثُمَّ إِذَا عَقَدَ الْقَرَارِضَ فَسَدَا ❖ تَصَرَّفَ الْعَامِلُ نَافِذًا غَدَا

٢٥٨٦. وَالرَّبْحُ لِلْمَالِكِ كُلُّهُ، بَلَى ❖ لِعَامِلٍ أَجْرُهُ مَا قَدْ عَمِلَا

٢٥٨٧. إِلَّا إِذَا قَالَ لَهُ: «قَارَضْتُكَ» ❖ وَكُلُّ رِبْحِ الْمَالِ لِي لَيْسَ لَكَ»

٢٥٨٨. فَمَا لَهُ مِنْ أَجْرَةٍ فِي ذَا الْعَمَلِ ❖ وَلَا يَبِيعُ عَامِلٌ إِلَى أَجَلٍ

٢٥٨٩. وَلَا يَغْبِنُ بِسِوَى إِذَنْ، وَلَهُ ❖ رَدُّ بَعِيرٍ إِنْ يَكُنْ قَدْ فَعَلَهُ

٢٥٩٠. لِأَجَلٍ مَا مَضَلَحَةٍ، نَعَمْ إِذَا ❖ مَا اقْتَضَتْ الْإِمْسَاكَ لَا يَجُوزُ ذَا

٢٥٩١. وَمَا لَهُ أَنْ يَشْتَرِيَ بِأَكْثَرَا ❖ مِنْ رَأْسِ مَالٍ لِقَرَارِضٍ ذِكْرًا

٢٥٩٢. نَعَمْ وَلِلْمَالِكِ لَا يُعَامِلُ ❖ وَزَوْجَةُ الْمَالِكِ مَا لِلْعَامِلِ

٢٥٩٣. أَنْ يَشْتَرِيَهَا بِسِوَى إِذْنٍ كَذَا ❖ مَنْ يَعْتَقَنْ عَلَيْهِ لَا يَجُوزُ ذَا
 ٢٥٩٤. فَإِنْ يُخَالِفْ فَلَهُ ذَا الْمُشْتَرَى ❖ إِنْ كَانَ فِي ذِمَّتِهِ قَدْ اشْتَرَى
 ٢٥٩٥. وَلَا يُسَافِرُ بِمَالِهِ بِلَا ❖ إِذْنٍ وَلَا يُنْفِقُ مِنْ ذَاكَ عَلَى
 ٢٥٩٦. نَفْسٍ لَهُ، ثُمَّ عَلَيْهِ فَعْلُ مَا ❖ يُعْتَادُ مِثْلُ وَزْنِ خِفٍّ ^(١) عُلِمَا
 ٢٥٩٧. وَيَمْلِكُ الْعَامِلُ مَا شَرِطَ لَهُ ❖ بِقِسْمَةٍ، وَتَمَرُّ فَلْتَجْعَلَهُ
 ٢٥٩٨. لِمَالِكٍ ثُمَّ مُهُورٌ حَصَلَتْ ❖ وَكَسْبُ خَادِمٍ لِمَالِكٍ ثَبَتَ
 ٢٥٩٩. وَالنَّقْصُ بِالرَّخْصِ فَمِنْ رِبْحٍ حُسْبٌ ❖ كَذَا الَّذِي سُرِقَ مِنْهُ أَوْ غُصِبَ
 ٢٦٠٠. بَعْدَ تَصَرُّفٍ وَبِالرَّيْحِ جُبِرَ ❖ وَقَبْلَ مَا تَصَرَّفَ لَا يَنْجَبِرُ

فَصْلٌ

[في جواز القراض من الطرفين، وحكم اختلاف العاقلين]

٢٦٠١. ثُمَّ لِكُلِّ فَسْخُهُ وَإِنْ يُجَرَّنُ ❖ أَحَدُ ذَيْنِ أَوْ يَمُتُ يَنْفَسِخَنَّ
 ٢٦٠٢. كَذَا إِذَا أُغْمِيَ عَلَيْهِ، هَكَذَا ❖ يُلْزَمُ لِلْعَامِلِ الْإِسْتِيفَا إِذَا
 ٢٦٠٣. مَا فَسَخَ الْوَاحِدُ مِنْهُمَا، كَذَا ❖ تَنْضِيضَ رَأْسِ الْمَالِ أَلْزَمُوا لِيذَا
 ٢٦٠٤. وَصُدِّقَ الْعَامِلُ بِالْيَمِينِ فِي ❖ دَعَوَاهُ «لَمْ أَرْبَحْ» وَدَعْوَى التَّلَفِ
 ٢٦٠٥. وَالرَّدِّ مَعَ مَقْدَارِ مَالٍ وَصِفَا ❖ نَعَمْ وَفِي الْمَشْرُوطِ إِنْ يَخْتَلِفَا
 ٢٦٠٦. تَخَالَفَا وَلِلَّذِي قَدْ عَمِلَا ❖ أَجْرَةٌ مِثْلُ عَمَلٍ مُكَمَّلَا

(١) قال في المصباح المنير (١/١٧٥): «وشيء خِفٌّ - بالكسر - أي: خفيف».

كتاب المساقاة

٢٦٠٧. صَحَّتْ عَلَى الْأَعْنَابِ وَالنَّخِيلِ ❖ يَلْفِظُ إِجَابٍ مَعَ الْقَبُولِ
٢٦٠٨. وَلَا تَصِحُّ صُورَةُ الْمُخَابَرَةِ ❖ وَهِيَ بِأَنْ يَعْمَلَ أَرْضًا دَائِرَةً^(١)
٢٦٠٩. بِبَعْضِ مَا يَخْرُجُ مِنْ نَائِلِهَا ❖ ثُمَّ يَكُونُ الْبَذْرُ مِنْ عَامِلِهَا
٢٦١٠. وَإِنْ يُزَارِعُهُ كَذَا وَالْبَذْرُ ❖ مِنْ مَالِكٍ فَالْعَقْدُ لَا يَقْرُرُ
٢٦١١. فَإِنْ يَكُنْ بَيْنَ النَّخِيلِ الطَّلَعَةِ ❖ نَفْسُ بَيَاضٍ صَحَّتِ الْمُزَارَعَةُ
٢٦١٢. عَلَيْهِ مَعَ نَفْسِ الْمُسَاقَاةِ عَلَى ❖ نَخْلٍ بِشَرْطٍ أَنْ يَكُونَ حَصَلًا
٢٦١٣. فِيهِ اتِّحَادُ عَامِلٍ، وَيَعْسُرُ ❖ إِفْرَادُهُ الْأَرْضَ بِمَا يُعْمَرُ
٢٦١٤. وَالنَّخْلَ بِالسَّقْفِي، وَالَّا يُفْصَلَا ❖ بَيْنَهُمَا قَطُّ، وَالَّا يَحْصَلَا
٢٦١٥. فِي لَفْظِهِ تَقَدُّمُ الْمُزَارَعَةِ ❖ وَلَمْ يَجْزْ تَخَايُرُ مُتَابَعَةٍ^(٢)
٢٦١٦. أَيْ لِلْمُسَاقَاةِ، وَبِالْمُزَارَعَةِ ❖ إِنْ أُفْرِدَتْ أَرْضٌ فَلَا مُنَازَعَةَ
٢٦١٧. بِأَنَّ لِلْمَالِكِ سَائِرَ الْمَغْلِ ❖ وَيَسْتَحِقُّ عَامِلٌ أَجْرَ الْعَمَلِ
٢٦١٨. وَاشْتَرَطُوا تَخْصِيصَ ذَاكَ الثَّمَرِ ❖ بِمَالِكٍ وَعَامِلٍ مُقَرَّرٍ
٢٦١٩. كَذَا اشْتِرَاكَ ذَيْنِ فِيهِ فَاشْتَرَطَ ❖ وَالْعِلْمُ بِالنَّصِيبِ بِالْجُزْءِ شَرْطُ

(١) أي: غنيّة خصبّة. انظر: لسان العرب (٤/٢٧٧).

(٢) هذا الشطر والشطر الأول من البيت التالي ساقطان من (أ).

٢٦٢٠. وَقَبْلَ أَنْ يَبْدُو الصَّلَاحُ صَحَّحْنُ ❀ عَقْدَ الْمُسَاقَاةِ، وَبَعْدَهُ فَلَنْ
 ٢٦٢١. وَحَيْثُ سَاقَاهُ لِيُغْرِسَ الْوَدْيُ^(١) ❀ وَلَهُمَا الْأَشْجَارُ فَالْعَقْدُ أَفْسِدِ
 ٢٦٢٢. وَإِنْ يَكُنْ غُرْسٌ ذَلِكَ الشَّجَرِ ❀ وَشَرَطُوا لِعَامِلٍ مِنَ الثَّمَرِ
 ٢٦٢٣. جُزْءًا فَإِنْ قَدَّرَهَا بِأَجَلٍ ❀ تُثْمِرُ فِيهِ غَالِبًا لَمْ تَبْطُلِ
 ٢٦٢٤. وَاشْتَرَطُوا انْفِرَادَهُ بِالْيَدِ فِي ❀ بُسْتَانِهَا وَعَمَلٍ مُسْتَأْنَفٍ
 ٢٦٢٥. كَذَلِكَ إِلَّا يَشْرِطَنَّ مِنَ الْعَمَلِ ❀ عَلَيْهِ مَا لَيْسَ مِنَ الْجِنْسِ حَصَلَ
 ٢٦٢٦. وَاشْتَرَطُوا مَعْرِفَةَ لِلْعَمَلِ ❀ بِمُدَّةٍ مَعْلُومَةٍ التَّأْجُلِ
 ٢٦٢٧. كَعَامٍ أَوْ أَكْثَرَ، وَالتَّوْقِيتَ لَا ❀ تُجْزَى بِإِذْرَاكِ الثَّمَارِ مَثَلًا
 ٢٦٢٨. لَا تَشْتَرِطُ تَفْصِيلَ أَعْمَالٍ، عَلَى ❀ غَالِبِ عُرْفٍ مُطْلَقٍ قَدْ حُمِلَا
 ٢٦٢٩. ثُمَّ عَلَى الْعَامِلِ أَنْ يَعْمَلَ مَا ❀ يُصْلِحُ أَثْمَارًا وَيُعْطِيَهَا النَّمَا
 ٢٦٣٠. مِمَّا يَكُونُ كُلُّ عَامٍ يُعْمَلُ ❀ كَالسَّقْيِ وَالْحِفْظِ لِثَمَرٍ يَحْصُلُ^(٢)
 ٢٦٣١. كَذَلِكَ التَّخْفِيفُ وَالْجَدَادُ ❀ كَذَلِكَ تَعْرِيشُ غَدَا يُعْتَادُ
 ٢٦٣٢. وَحَيْثُ يَهْرُبُ عَامِلٌ فَالْحَكَمُ ❀ عَلَيْهِ يَسْتَأْجِرُ مَنْ يُتَمَّمُ
 ٢٦٣٣. فَحَيْثُ لَمْ يَقْدِرْ لِيُنْفِقْ مُشْهَدًا ❀ بِذَا، وَإِلَّا مُتَبَرِّعًا غَدَا



(١) قال في مختار الصحاح (ص: ٣٣٥): «الْوَدْيُ - على فاعل -: صغارُ الفَسِيلِ، الواحدةُ وَدْيَةٌ».

(٢) في (أ): «لِثَمَرٍ تَحْصُلُ».

كتاب الإجارة

٢٦٣٤. صَحَّتْ بِالْإِجَابِ كَ «قَدْ آجَرْتُهُ» ❀ «أَكْرَيْتُهُ مَنَفَعَةً» «مَلَكَتُهُ»
 ٢٦٣٥. لَا «بِعْتُهُ» وَأَنْ تَكُونَ قُبِلْتُ ❀ بِأَجْرَةٍ قَدْ عَلِمْتُ أَوْ رُئِيتُ
 ٢٦٣٦. لَا بِعَمَّارَةٍ وَلَا بِمَطْعَمٍ ❀ وَلَا لِيَسْلَخَنُ بِجِلْدِ الْغَنَمِ
 ٢٦٣٧. وَجَوَّزَ الصَّحِيحُ أَنْ تَسْتَأْجِرَا ❀ أَنْثَى لِإِرْضَاعِ رَقِيقٍ صَغُرَا
 ٢٦٣٨. بِنَعْضِهِ فِي الْحَالِ، وَالشَّخْصُ إِذَا ❀ قَالَ: «اكَتْرَيْتُكَ لِكَيْ تَعْمَلَ ذَا»
 ٢٦٣٩. فَهِيَ إِجَارَةٌ لِعَيْنِهِ إِذَنْ ❀ وَصُورَةُ اسْتِئْجَارِ ذِمَّةٍ بِأَنْ
 ٢٦٤٠. يُلْزَمَ ذِمَّةً لَهُ بِنَاءً ❀ أَوْ يَكْتَرِي مَوْصُوفًا اكْتِرَاءًا
 ٢٦٤١. وَفِي اكْتِرَاءِ ذِمَّةٍ فَقَدْ لَزِمَ ❀ تَسْلِيمُ أَجْرَةٍ بِمَجْلِسٍ عُلِمَ
 ٢٦٤٢. وَفِي اكْتِرَاءِ الْعَيْنِ حَيْثُ أُطْلِقَتْ ❀ تَعَجَّلْتُ، وَإِنْ تَكُنْ قَدْ عُيِّنَتْ
 ٢٦٤٣. فَإِنَّهَا تُمْلِكُ فِي الْحَالِ، وَلَا ❀ تُصَحِّحُ اسْتِئْجَارَ بَيْعٍ عَلَى
 ٢٦٤٤. كَلِمَةٍ مَا نَابَهُ فِيهَا تَعَبٌ ❀ وَلَا لِتَزْيِينِ بَوَاقٍ وَذَهَبِ
 ٢٦٤٥. وَكُلِّبِ صَيْدٍ لَا، وَلَا أَعْمَى طُلِبَ ❀ لِلْحِفْظِ، وَالْآبِقِ، وَالَّذِي غُصِبَ
 ٢٦٤٦. كَذَلِكَ الْأَرْضُ لِزَرْعٍ لَا مَا ❀ لَهَا يُرَوَّى زَرْعُهَا دَوَامًا
 ٢٦٤٧. وَلَا يُكْفِيهَا الْحَيَا^(١) الْمُعْتَادُ ❀ فَإِنْ كَفَاهَا ذَهَبَ الْفَسَادُ

(١) قال في مختار الصحاح (ص: ٨٦): «والحيا - مقصور -: المطر والخصب».

٢٦٤٨. وَلَا لِقَلْعِ سِنِّهِ الصَّحِيحَةِ ❖ وَجَازَ تَأْجِيلُكَ لِلْمَنْفَعَةِ
 ٢٦٤٩. فِي الْاِكْتِرَاءِ لِذِمَّةٍ مُتَّبَعَةٍ ❖ ثُمَّ اِكْتِرَا الْعَيْنِ لِأَجَلٍ مَنْفَعَةٍ
 ٢٦٥٠. تَكُونُ مُسْتَقْبَلَةً لَمْ يَجُزِ ❖ إِلَّا لِمُسْتَأْجَرِهَا فَجَوْزِ

فصل

[في بقية شروط المنفعة وما تُقدَّر بها]

٢٦٥١. وَكَوْنُهَا مَنْفَعَةً قَدْ عُلِمَتْ ❖ بِزَمَنِ أَوْ عَمَلٍ شَرْطُ تَبَيُّنِ
 ٢٦٥٢. لَوْ اِكْتِرَاهُ لِيَخِيطَ مَا اقْتَرَحَ ❖ أَيْ فِي بَيَاضِ النَّهَارِ لَمْ يَصِحَّ
 ٢٦٥٣. نَعَمْ وَتَعْلِيمُ الْقُرْآنِ يُعْتَبَرُ ❖ بِمُدَّةٍ أَوْ فِتْعَيْنِ الشُّوَرِ
 ٢٦٥٤. وَالطُّولِ وَالْعَرْضِ وَسُمْكًا بَيْنًا ❖ وَمَوْضِعِ الْبِنَاءِ وَمَا بِهِ الْبِنَا
 ٢٦٥٥. إِنْ كَانَ بِالْعَمَلِ قَدْ تَقَدَّرَتْ ^(١) ❖ وَالْأَرْضُ لِلْبِنَاءِ حَيْثُ صَلَحَتْ
 ٢٦٥٦. وَلِغِرَاسٍ وَزَرَاعَةٍ فَقَدْ ❖ شَرْطُ تَعْيِينِ لِنَفْعٍ قَدْ قَصِدَ
 ٢٦٥٧. وَلِيَكْفِ تَعْيِينَ زَرَاعَةٍ قَصِدَ ❖ عَنْ ذِكْرِ مَا يُزْرَعُ فِي الْقَوْلِ الْأَسَدُ
 ٢٦٥٨. وَإِنْ يُقَالَ: «أَجَرْتُهَا لِتَنْتَفِعَ» ❖ بِهَا بِمَا شِئْتَ» وَ«إِنْ شِئْتَ اِزْدَرَعُ
 ٢٦٥٩. أَوْ اِغْرِسْ» فَقَدْ كَفَى، وَيَعْرِفُ ❖ رَاكِبَهَا بِرُؤْيَا أَوْ يَصِفُ
 ٢٦٦٠. ضَخْمًا نَحِيفًا، وَلِمَحْمِلٍ نَظَرُ ^(٢) ❖ أَوْ ضَيْقُهُ وَالْوُسْعَ مَعَ وَزْنِ ذَكَرِ
 ٢٦٦١. ثُمَّ مَعَالِيَقًا، كِرَاءَ عَيْنٍ ❖ يَرْكَبُهَا فَلْيَرَهَا بِالْعَيْنِ

(١) فإن تقدر بالزمن بين ما يبني به وكيفية البناء دون الباقي.

(٢) أي: تحصل معرفة المحمل بالرؤية.

٢٦٦٢. وَفِي اكْتِرَاءِ ذِمَّةٍ جِنْسًا ذَكَرَ ❀ وَالتَّوَعَّ وَليَصِفَ بِأُنْثَى أَوْ ذَكَرَ
 ٢٦٦٣. وَاشْتَرَطَ بَيَانَ قَدْرِ السَّيْرِ لَا ❀ إِنْ كَانَ عُرْفُ فَعَلَيْهِ حُمَلًا
 ٢٦٦٤. وَلْيُبَيِّنِ الْمَحْمُولَ ثُمَّ يَمْتَحِنْ ❀ بِيَدِهِ إِنْ كَانَ فِي ظَرْفٍ، وَإِنْ
 ٢٦٦٥. غَابَ فَبِالْكَيْلِ أَوْ الْوَزْنِ ضَبِطَ ❀ وَعَلِمُهُ بِجِنْسِ مَحْمُولٍ شَرْطُ
 ٢٦٦٦. لَا جِنْسَ مَرْكُوبٍ وَنَعْتُهُ بَلَى ❀ إِنْ يَكُنِ الْحِمْلُ رُجَاجًا مَثَلًا

فصل

[في الاستئجار للقرب]

٢٦٦٧. وَمَا اكْتَرَى الْمُسْلِمُ لِلْغَزْوِ وَلَا ❀ لِقُرْبَةٍ نِيَّتَهَا شَرْطُ خَلَا
 ٢٦٦٨. تَفْرِقَةِ الزَّكَاةِ وَالْحَجِّ، وَحَلَّ ❀ ذَاكَ لِتَعْلِيمِ كَلَامِ اللَّهِ جَلَّ
 ٢٦٦٩. وَلِحَضَانَةٍ^(١) وَإِزْضَاعٍ مَعًا ❀ وَوَاحِدٌ مِنْ ذَيْنِ لَنْ يَسْتَتَبِعَا^(٢)

فصل

[فيما يلزم المكري أو المكثري لعقار أو دابة]

٢٦٧٠. وَسَلَّمِ الْمُفْتَاحَ مُكْرِيًّا ثُمَّ قَمَّ^(٣) ❀ ثَلَجَ السُّطُوحَ وَلْيَعْمَرْ مَا انْهَدَمَ
 ٢٦٧١. فَإِنْ يُيَادِزْ مُؤَجِّرٌ فَعَمَرَا ❀ فَذَا، وَإِلَّا خَيْرِ الْمُسْتَأْجِرَا

(١) بهامش (أ): «صوابه: ولحاضنة». وهو خطأ، والصواب هو المُبَيَّن.

(٢) أي: لا يستتبع الآخر.

(٣) أي: كنس. انظر: المصباح المنير (٥١٧/٢).

٢٦٧٢. وَمُؤْجِرٌ يَلْزُمُهُ الْحِرَامُ ❖ وَتَفَرُّ بِالْفَتْحِ ^(١) وَالْخِطَامُ
٢٦٧٣. وَبُرَّةٌ ^(٢) ثُمَّ إِكَافٌ بَرْدَعُهُ ❖ وَالْعُرْفُ فِي السَّرَجِ فَكُنْ مُتَّبِعَهُ
٢٦٧٤. وَمُؤْجِرُ الذِّمَّةِ مَحْمِلًا رَفَعَ ❖ وَحَطَّهُ وَظَرَفَ مَحْمُولٍ دَفَعَ
٢٦٧٥. وَالشَّدُّ وَالْحَلُّ عَلَيْهِ وَأَعَانَ ❖ بِحَسَبِ الْحَاجَةِ رَاكِبَ الْأَتَانِ
٢٦٧٦. وَانْفَسَخَتْ إِجَارَةُ الْعَيْنِ مَتَى ❖ تَلَفَّتِ الْأَتَانُ ثُمَّ مَتَبَا
٢٦٧٧. بَعِيْهَا الْخِيَارُ، ثُمَّ مَا حَصَلَ ❖ لَهُ الْخِيَارُ فِي كِرَا الذِّمَّةِ بَلْ
٢٦٧٨. تُبَدَّلُ، وَالطَّعَامُ حَيْثُ حِمْلًا ❖ لِلْأَكْلِ ثُمَّ أَكَلُوهُ أَبَدًا

فَصْلٌ

[في بيان الزمن الذي تُقَدَّرُ به المنفعة تقريباً]

٢٦٧٩. ثُمَّ إِذَا آجَرَهَا إِلَى زَمَنٍ ❖ تَبَقَّى بِهِ فِي غَالِبٍ فَجَوَزَنَ
٢٦٨٠. ثُمَّ يَدٌ لِلْمُكْتَرِي حِينَ الْكِرَا ❖ وَبَعْدَهُ يَدَ أَمَانَةٍ نَرَى ^(٣)
٢٦٨١. وَلِلرُّكُوبِ فَرَسًا إِنْ اكْتَرَى ❖ فَانْهَدَمَ الْبَيْتُ عَلَى مَا ذَكَرَا
٢٦٨٢. فِي سَاعَةٍ لَوْ أَنَّهُ بِهَا انْتَفَعَ ❖ لَمَا أُصِيبَتْ بِالضَّمَانِ يُتَّبَعُ
٢٦٨٣. كَذَا لَوْ اسْتَأْجَرَهَا لِيَحْمِلَا ❖ مِئَةَ رِطْلٍ حِنْطَةً فَحَمَلَا
٢٦٨٤. مِئَةَ رِطْلٍ مِنْ شَعِيرٍ أَوْ عَكْسٍ ❖ فَتَلَفَّتْ بِذَلِكَ يَضْمَنُ الْفَرَسُ

(١) قال في نهاية المحتاج (٣٠١/٥): «وثفر - بمثلثة وفاء مفتوحة - وهو ما يُجعل تحت ذنب الدابة».

(٢) قال في دقائق المنهاج (ص: ٦٤): «البُرة - بضم الموحدة، مُخَفَّفَةُ الرَّاء - حلقة في أنف البعير».

(٣) في (أ): «تَرَى».

٢٦٨٥. أَوْ اكْتَرَى لِمِئَةٍ فَحَمَلًا ❖ عَشْرَةَ وَمِئَةً فَلْيَجْعَلَا
٢٦٨٦. أَجَرَ الزَّيَادَةَ لِذَاكَ الْمَالِكِ ❖ وَضُمَنْتَ^(١) إِنْ تَلَفْتَ بِذَلِكَ
٢٦٨٧. إِنْ لَمْ يَكُنْ صَاحِبُهَا مَعَهَا، فَإِنْ ❖ كَانَ فَقِسْطُ زَائِدٍ مِنْهُ ضَمِنْ
٢٦٨٨. أَوْ سَلَّمَ الْمِئَةَ وَالْعَشْرَ إِلَى ❖ مُؤْجِرِهِ وَمُؤْجِرٌ قَدْ حَمَلَا
٢٦٨٩. جَمِيعَ ذَاكَ جَاهِلًا فَضَمَّنْ ❖ لِلْمُكْتَرِي، وَمُؤْجِرٌ فَلَوْ وَزَنْ
٢٦٩٠. وَحَمَلَ الْكُلَّ فَلَا أَجَرَ وَلَا ❖ ضَمَانَ إِنْ يَتْلَفُ بِمَا قَدْ حَمَلَا
٢٦٩١. وَفِي يَدِ الْأَجِيرِ حَيْثُ تَلَفَا ❖ بِلَا تَعَدُّ فَضْمَانُهُ انْتَقَى
٢٦٩٢. ثُمَّ إِلَى الْقَصَارِ لَوْ كَانَ دَفَعَ ❖ ثَوْبًا لِكَيْ يَقْصُرَهُ وَمَا وَقَعَ
٢٦٩٣. ذِكْرٌ لِأَجْرَةٍ عَلَى مَا اسْتَعْمَلَهُ ❖ فَقَصَرَ الثَّوْبَ فَلَا أَجْرَةَ لَهُ
٢٦٩٤. وَإِنْ يَقُلْ: «أَمَرْتَنِي بِقَطْعِ ❖ هَذَا قَمِيصًا» قَالَ: «بَلْ بِدِرْعٍ»
٢٦٩٥. صُدِّقَ بِالْيَمِينِ مَالِكٌ وَلَا ❖ أَجَرَ بَلِ الْأَرْضُ لِنَقْصِ حَصَلَا

فصل

[في انفساخ عقد الإجارة، والخيار في الإجارة]

٢٦٩٦. انْفَسَخَتْ أَيْ بِإِنْهَادِ الْمُبْتَنَى ❖ وَمَوْتَ ظَهْرٍ وَأَجِيرٍ عَيْنَا
٢٦٩٧. وَمَوْتَ بَطْنٍ أَوَّلٍ فِي الْمُقْبَلِ^(٢) ❖ لَا مَوْتَ عَاقِدٍ وَمَنْ وَقَفَا يَلِي

(١) في (ب): «وَضُمَنْتَ».

(٢) في (أ): «الْقُبْل».

٢٦٩٨. وَلَا إِذَا آجَرَهُ غُلَامًا ❀ وَقَبْلَهَا قَدْ بَلَغَ اخْتِلَامًا
٢٦٩٩. وَبِانْقِطَاعِ مَاءِ أَرْضٍ خَيْرًا ❀ وَبِإِبَاقِ ثُمَّ غَضَبٍ خَيْرًا
٢٧٠٠. آجَرَ عَيْنًا مُدَّةً ثُمَّ مَضَتْ ❀ مِنْ قَبْلِ أَنْ سَلَّمَ تَيْكَ انْفَسَخَتْ
٢٧٠١. وَالْعَبْدُ إِنْ أَكْرَاهُ ثُمَّ حَرَّرَهُ ❀ لَمْ تَنْفَسِخْ إِجَارَةُ مُقَرَّرَهُ
٢٧٠٢. وَلَيْسَ لِلْعَبْدِ خِيَارٌ ثُمَّ لَا ❀ رُجُوعَ لِلْعَبْدِ بِأُجْرَةٍ عَلَى
٢٧٠٣. سَيِّدِهِ مِنْ بَعْدِ عَثَقٍ قَرَّرَهُ ❀ وَصَحَّ بَيْعُ دَارِهِ الْمُسْتَأْجَرَهُ
٢٧٠٤. لِلْمُكْتَرِيٍّ وَغَيْرِهِ وَمَا بَطُلَ ❀ عَقْدُ إِجَارَةٍ بِيَعٍ قَدْ حَصَلَ



كتاب إحياء الموات^(١)

٢٧٠٥. مَوَاتُ الْإِسْلَامِ وَإِنْ كَانَ انْعَمَرَ ❖ فِي جَاهِلِيَّةٍ فَإِحْيَاةُ اسْتَقَرَّ
٢٧٠٦. لِمُسْلِمٍ كَحَرَمٍ لَا عَرَفَهُ ❖ كَلًّا وَلَا مَنًى وَلَا مُزْدَلَفَهُ
٢٧٠٧. وَكَافِرٌ أَحْيَا مَوَاتَ الْكَافِرِينَ ❖ وَمُسْلِمٌ إِنْ لَمْ يَذُبُّوا^(٢) الْمُسْلِمِينَ
٢٧٠٨. وَإِنْ تَكُنْ مَعْمُورَةً وَمَا عُرِفَ ❖ مَالُهَا عُمَرَانِ إِسْلَامٍ وَصِفَ
٢٧٠٩. فَذَلِكَ مَالٌ ضَائِعٌ، وَإِنْ تَكَ ❖ عُمَرَانِ جَاهِلِيَّةٍ فَتُمْلِكُ^(٣)
٢٧١٠. حَرِيمٌ مَعْمُورٌ بِالْأَحْيَاءِ فَلَا ❖ يُمْلِكُ، وَالْحَرِيمُ مَا احْتِيجَ إِلَى
٢٧١١. تَمَامِ نَفْعٍ، فَحَرِيمُ ذِي الْقُرَى ❖ مُرْتَكِضٌ لِلْخَيْلِ قَدْ تَقَرَّرَا
٢٧١٢. ثُمَّ مَنَاحٌ إِبِلٍ وَالنَّادِي ❖ وَنَحْوُهَا كَمَطَرِحِ الرَّمَادِ
٢٧١٣. وَفِي الْمَوَاتِ فَحَرِيمُ الْبُئْرِ ❖ مَوْقِفٌ نَازِحٍ وَحَوْضٌ يَجْرِي
٢٧١٤. مُجْتَمِعُ الْمَا مَوْقِفُ الدُّوَلَابِ ❖ مَمْشَى لِمَا يَمُرُّ مِنْ دَوَابٍ
٢٧١٥. لِلدَّارِ مَطَرِحُ الرَّمَادِ وَالتُّرَابِ ❖ وَالثَّلْجِ وَالْمَمَرِّ نَحْوُ صَوْبِ بَابٍ
٢٧١٦. حَانُوتُهُ فِي سُوقٍ بَزَازٍ جُعِلَ ❖ حَانُوتٌ حَدَادٍ بِإِحْكَامٍ يَحِلُّ
٢٧١٧. وَاخْتَلَفَ الْإِحْيَا بِحَسَبِ الْغَرَضِ ❖ فَإِنْ أَرَادَ مَسْكَنًا فَتَقْتَضِي

(١) في (أ): «فصل» وبهامشها: «كذا، صوابه: كتاب إحياء الموات».

(٢) بهامش (ب): «الضمير للكفار».

(٣) بهامش (أ): «أي: بالإحياء».

٢٧١٨. صَحَّتْهُ تَحْوِيطٌ بُقْعَةٍ وَأَنْ ❖ يَسْقُفَ بَعْضَهَا وَبَابًا لِلسَّكَنِ
٢٧١٩. أَوْ وَزْرِيَّةً^(١) دَوَابٍ يُشْتَرَطُ ❖ تَحْوِيطُهَا وَهَكَذَا الْبَابُ فَقَطْ
٢٧٢٠. وَإِنْ يُرَدُّ مَزْرَعَةٌ فَاشْتَرَطَنْ ❖ جَمَعَ التُّرَابِ حَوْلَ أَرْضِهَا وَأَنْ
٢٧٢١. يُسَوِّيَ الْأَرْضَ وَإِنْ كَانَ الْمَطَرُ ❖ لَمْ يَكْفِهَا رَتَبَ مَاءً اسْتَقَرَّ
٢٧٢٢. أَوْ حَائِطًا^(٢) فَجَمْعُ إِثْلَثٍ^(٣) كَذَا ❖ تَحْوِيطُهُ حَيْثُ جَرَتْ عَادَةُ ذَا
٢٧٢٣. وَالْغَرْسُ مَعَ تَهْيِئَةِ الْمَاءِ، وَمَنْ ❖ شَرَعَ فِي عَمَلِ إِحْيَاءٍ وَلَنْ
٢٧٢٤. يُتِمَّهُ فَإِنَّهُ تَحَجَّجًا ❖ وَهُوَ بِهِ أَحَقُّ مِنْ كُلِّ الْوَرَى
٢٧٢٥. لَكِنْ إِذَا أَرَادَ بَيْعَ ذَلِكَ لَنْ ❖ يَصِحَّ بَيْعُهُ عَلَى الْقَوْلِ الْحَسَنِ
٢٧٢٦. وَإِنْ يَطْلُ حِينَ تَحَجُّرٍ وَقَعَ ❖ قَالَ لَهُ السُّلْطَانُ: «أَخِي أَوْ فَدَعْ»
٢٧٢٧. فَإِنْ غَدَا مُسْتَمَهلاً فَلْيُتِمَّهَا ❖ أَيْ مُدَّةً قَرِيبَةً لِيُكْمَلَ
٢٧٢٨. ثُمَّ حَمَى الْمَوَاتِ لِلْإِمَامِ ❖ لِنَعْمِ الْجَزِيَةِ مَعَ أَنْعَامِ
٢٧٢٩. تَصَدَّقَ وَنَعْمَ الَّذِي وَهَنَ ❖ عَنْ نُجْعَةٍ^(٤)، وَنَقَضَهُ لَهُ إِذَنْ



(١) في (أ): «أَوْ زَرِيَّةً»، وفي «أَوْ زَرِيَّةً». ولعل ما أثبتناه هو الصواب؛ ليستقيم الوزن.

(٢) أي: أو أراد بستاناً.

(٣) في (ب): «أَتْرُبَ». وبهامش (أ): «الإثلاث هو التُّرَابُ».

(٤) قال في دقائق المنهاج (ص: ٦٤): «النُّجْعَةُ - بضم النون - والانتجاعُ: الذَّهَابُ لطلبِ المَرَعَى

وغيره».

فصل

[في حكم المنافع المشتركة]

٢٧٣٠. ثُمَّ الَّذِي مِنْ مَسْجِدٍ قَدْ أَلْفَا ❖ مُوَيْضَعًا يُقْرَأُ فِيهِ الْمُصْحَفُ
 ٢٧٣١. أَوْ يُنْفَتِ فِيهِ النَّاسُ ثُمَّ ذَلِكَ ❖ فَارَقَ ذَلِكَ الْمَكَانَ تَارِكًا
 ٢٧٣٢. حِرْفَتَهُ أَوْ فَلَإِلَى الْغَيْرِ انْتَقَلَ ❖ فَحَقُّهُ مِنْ مَوْضِعٍ لَهُ بَطُلَ
 ٢٧٣٣. وَإِنْ يَفَارِقُ لِيَعُودَ مَا بَطُلَ ❖ مَا لَمْ تَطُلْ غَيْبُهُ عَنِ الْمَحَلِّ
 ٢٧٣٤. بِحَيْثُ أَنْ يَنْقَطِعُوا عَنْهُ، كَذَا ❖ مُحْتَرَفٍ فِي شَارِعٍ فَمِثْلُ ذَا
 ٢٧٣٥. وَإِنْ تَكُنْ جَلَسْتَ لِلصَّلَاةِ ❖ ثُمَّ لِحَاجَةٍ مِنَ الْحَاجَاتِ
 ٢٧٣٦. فَارْقَتْهُ لِكَيْ تَعُودَ مَا بَطُلَ ❖ حَقُّكَ فِي تِلْكَ الصَّلَاةِ بَلْ حَصَلَ

فصل

[في حكم الأعيان المشتركة المستفاداة من الأرض]

٢٧٣٧. الْمَعْدِنُ الظَّاهِرُ وَهُوَ مَا ظَهَرَ ❖ بِإِلَّا عِلَاجٍ مِثْلُ نَفْطٍ وَحَجَرٍ
 ٢٧٣٨. رَحَى فَلَا يُمْلِكُ بِالْإِحْيَا وَلَكِنْ ❖ يَخْتَصُّ فِيهِ بِتَحْجِيرٍ إِذَنْ
 ٢٧٣٩. وَلَا يَأْخُذُ بِقَطْعٍ، فَلَوْ جَاءَ مَعَا ❖ اشْتَرَكَا، فَإِنْ يَضِيقُ فَلْيُفْرَعَا
 ٢٧٤٠. وَالْمَعْدِنُ الْبَاطِنُ مِثْلُ الصُّفْرِ^(١) ❖ لَا يُمْلِكُنْ بِعَمَلٍ وَحَفْرِ
 ٢٧٤١. ثُمَّ إِذَا أَحْيَا مَوَاتًا فَظَهَرَ ❖ الْمَعْدِنُ الْبَاطِنُ مِلْكُهُ اسْتَقَرَّ

(١) قال في المصباح المنير (٣٤٢/١): «والصُّفْرُ - مثلُ قُفْلٍ، وكسْرُ الصادِ لغةٌ - النُّحاسُ».



٢٧٤٢. وَالنَّاسُ فِي الْمَاءِ سَوًّا فَإِنْ يَضِيقُ ❀ عَنْهُمْ فَلَا عُلَى ثُمَّ الْأَعْلَى يَرْتَفِقُ^(١)
٢٧٤٣. لِيَبْلُغَ الْكَعْبَيْنِ قَدْرُ الْمَاءِ ❀ وَلِيُمْلَكَنَّ بِالْأَخَذِ فِي إِنْاءٍ
٢٧٤٤. وَبِمَوَاتٍ إِنْ يَكُنْ قَدْ حَفَرَ ❀ بُرًّا لِلِلِازْتِفَاقِ فِي مَاءٍ جَرَى
٢٧٤٥. فَهُوَ بِهَا أَوْلَى إِلَى أَنْ يَزْتَحِلَ ❀ أَوْ لَتَمْلُكَ فَمِلْكُهُ جُعِلَ
٢٧٤٦. وَلِلْمَوَاشِي بَذَلُ الَّذِي فَضَّلَ ❀ عَنْهُ وَجُوبًا لَا لِزَرْعٍ قَدْ حَصَلَ



(١) محله إن أحيوا معا أو جهل، أما إذا أحيوا الأسفل أولاً؛ فهو المُقَدَّم، أو يقال: المراد بالأعلى: المُحيي قبل الثاني، وهكذا، لا الأقربُ إلى النَّهر. انظر: تحفة المحتاج (٢٢٩/٦)، ونهاية المحتاج (٣٥٣/٥).

كتاب الوقف

٢٧٤٧. وَإِنْ يَقِفْ مَنْ لَتَبَرُّعٍ صَلَحَ^(١) ❖ مُعِينًا يَدُومُ مِنْهُ النَّفْعُ صَحَّ
٢٧٤٨. فَوَقَفَ حُرٌّ نَفْسَهُ أَوْ فَأَحَدٌ ❖ عَبْدِيهِ أَوْ مَطْعُومًا أَوْ أُمَّ وَلَدَ
٢٧٤٩. أَوْ نَفْسَ كُلِّ أَوْ بِذِمَّةٍ فَلَا ❖ وَاشْتَرَطَنْ فِي وَقْفِ إِنْسَانٍ عَلَى
٢٧٥٠. مُعَيَّنٍ أَنْ يُمَكِّنَ التَّمْلِيكَ لَهُ ❖ فَوَقْفُهُ عَلَى جَنِينٍ أَبْطَلَهُ
٢٧٥١. كَذَا عَلَى الْمُرْتَدِّ وَالْحَرْبِيِّ ❖ وَالنَّفْسِ بَلْ صَحَّ عَلَى الذَّمِّيِّ
٢٧٥٢. لَا نَفْسٍ عَبْدٌ ثُمَّ إِنْ يُطْلَقَ عَلَى ❖ عَبْدٍ فَلِلَّسَيِّدِ هَذَا جُعِلَا
٢٧٥٣. وَوَقْفُهُ عَلَى بَهِيمَةٍ لَعَا ❖ أَوْ فَعَلَى مَعْصِيَةٍ مَا سُوِّغَا
٢٧٥٤. وَجَازَ وَقْفُهُ بِنَاءً ابْتَنَى ❖ فِي أَرْضٍ اسْتَأْجَرَهَا أَيْ لِلْبِنَا
٢٧٥٥. بِقَوْلِهِ: «جَبَسْتُ» أَوْ «سَبَلْتُ» ❖ كِنَايَةً «حَرَمْتُ» أَوْ «أَبَدْتُ»
٢٧٥٦. وَقَوْلُهُ: «جَعَلْتُ هَذَا مَسْجِدًا» ❖ بِهِ يَصِيرُ مَسْجِدًا مُؤَبَّدًا
٢٧٥٧. ثُمَّ عَلَى مُعَيَّنٍ إِنْ وَقَفَا ❖ يُشْتَرَطُنْ قَبُولُهُ وَقَدْ كَفَى
٢٧٥٨. وَحَقُّهُ إِنْ رَدَّ ذَاكَ بَطَلَا ❖ وَإِنْ يَقُلْ: «وَقَفْتُ ذَا حَوْلًا» فَلَا
٢٧٥٩. أَوْ فَ«عَلَى وُلْدِي» أَوْ «عَلَى عَلِيٍّ» ❖ ثُمَّ عَلَى نَسْلِ لَهُ لَمْ يَطُلْ
٢٧٦٠. ثُمَّ إِذَا مَا انْقَرَضَ الْمَذْكُورُ ❖ وَقَفَا غَدًا مَضْرُفُهُ يَصِيرُ

(١) في (ب): «حصل» وبها مشهها: «صوابه: صلح».

٢٧٦١. لِأَقْرَبِ النَّاسِ إِلَى الْوَقْفِ فِي * يَوْمِ غَدَا الْمَذْكُورِ رَهْنَ التَّلَفِ
٢٧٦٢. وَإِنْ يَقُلْ: «عَلَى الَّذِي سَيُولَدُ» * لِي قَدْ وَقَفْتُهُ» فَذَاكَ يَفْسُدُ
٢٧٦٣. أَوْ «عَلَى أَوْلَادِ ثَمَّ رَجُلٍ» * ثَمَّ الْمَسَاكِينِ» فَذَا لَمْ يَطُلْ
٢٧٦٤. ثَمَّ عَلَى «وَقَفْتُ» لَوْ كَانَ اقْتَصَرَ * فَلَا ظَهْرَ الْبُطْلَانِ فِيمَا قَدْ ذَكَرَ
٢٧٦٥. وَلَمْ يَجْزِ تَعْلِيْقُهُ مِثْلُ: «إِذَا» * جَاءَ فُلَانٌ سَالِمًا وَقَفْتُ ذَا»
٢٧٦٦. وَشَرَطَكَ الْخِيَارَ فِيهِ أَبْطَلَا * ثَمَّ إِذَا وَقَفَ شَخْصٌ مَنْزِلًا
٢٧٦٧. بِشَرَطٍ أَلَّا يُوجَرَ الشَّرْطُ اتَّبِعْ * أَوْ شَرَطَ اخْتِصَاصَ مَسْجِدٍ وَضَعْ
٢٧٦٨. لِفِرْقَةٍ كَشَافِعِيَّةٍ فَقَدْ * خُصُّوا بِذَا الْمَسْجِدِ مِثْلَ مَا قَصَدُ
٢٧٦٩. وَإِنْ وَقَفْتُهُ عَلَى شَخْصَيْنِ * ثَمَّ الْمَسَاكِينِ بُعِيدَ ذَيْنِ
٢٧٧٠. فَتَقُلَ الْوَاحِدُ لِلْمَقَابِرِ * فَلْيُضَرَفَنَّ نَصِيْهُهُ لِلْآخِرِ^(١)

فصل

[في أحكام الوقف اللفظية والمعنوية]

٢٧٧١. لَوْ قَالَ: «أَوْقَفْتُ»^(٢) عَلَى أَوْلَادِي * وَوُلِدَ أَوْلَادِي مَدَى الْأَبَادِ
٢٧٧٢. سُوِّيَ بَيْنَهُمْ، وَلَوْ قَالَ: «عَلَى» * وَوُلِدَ ثَمَّ وَوُلِدَ أَوْلَادِي» فَلَا
٢٧٧٣. نُعْطِي لَوْلَدِ الْوُلْدِ شَيْئًا، بَلْ إِذَا * مَا انْقَرَضَ الْأَوْلَادُ يُعْطُونَ بِذَا

(١) في (أ): «إلى الآخر». وبهامشها: «لعله: للآخر».

(٢) بهامش (أ): «أوقفت لغة ردية، والفصيح: وقفت، وإنما ذكرت هنا لضرورة الشعر»، وبهامش

(ب): «أوقفت لغة ردية استعمالها للضرورة».

٢٧٧٤. وَوُلِدَ أَوْلَادٍ فَلَا تَدْخُلُ فِي ۖ وَقِفٍ عَلَى أَوْلَادِهِ بَلْ تَنْتَفِي
٢٧٧٥. وَوُلِدَ^(١) الْبَنَاتِ فِي الْوَقْفِ عَلَى ۖ أَوْلَادِ الْأَوْلَادِ دَخَلْنَ كَمَا لَا
٢٧٧٦. وَوَقَفُهُ عَلَى مَوَالِيهِ وَلَهُ ۖ أَيُّ مُعْتَقٍ وَمُعْتَقَةٍ فَلْتَجْعَلْهُ
٢٧٧٧. بَيْنَهُمَا، وَالْمِلْكُ فِي الْمَوْقُوفِ ۖ مُنْتَقِلٌ لِرَبِّنَا الرَّؤُوفِ
٢٧٧٨. ثُمَّ الْفَوَائِدُ فَلِلْمَوْقُوفِ ۖ عَلَيْهِ مِلْكٌ مِثْلُ نَفْسِ صُوفٍ
٢٧٧٩. وَوَلَدٍ وَلَبَنٍ وَثَمَرَةٍ ۖ وَيَمْلِكُ الْمَنَافِعَ الْمُقَرَّرَةَ
٢٧٨٠. وَجِلْدَ مَا مَاتَ وَمَهْرَ أَمَةٍ ۖ مَوْطُوءَةً بِالْعَقْدِ أَوْ بِشُبْهَةٍ
٢٧٨١. وَيُشْتَرَى بِقِيَمَةِ الْعَبْدِ إِذَا ۖ أُتْلِفَ عَبْدٌ لِيَكُونَ نَفْسٌ ذَا
٢٧٨٢. وَقَفًا مَكَانَهُ، فَإِنْ تَعَذَّرَا ۖ تَحْصِيلُهُ فَبَعْضُ عَبْدٍ يُشْتَرَى
٢٧٨٣. وَيَبْعُ حُضْرٍ مَسْجِدٍ قَدْ بَلَيْتَ ۖ وَخُشْبِهِ جَازَ إِذَا مَا انْكَسَرَتْ
٢٧٨٤. وَلِلْوَقِيدِ^(٢) صَلَحَتْ فَقَطْ، وَلَمْ ۖ يُبْعَ بِحَالٍ مَسْجِدٌ قَدْ انْهَدَمَ

فصل

[في بيان النظر على الوقف، وشرط الناظر ووظيفته]

٢٧٨٥. إِنْ شَرَطَ الْوَاقِفُ فِي الْوَقْفِ النَّظَرَ ۖ لِنَفْسِهِ أَوْ غَيْرِهِ مِنَ الْبَشَرِ
٢٧٨٦. فَلْيُبَيِّنْ ذَلِكَ، وَإِلَّا فَالنَّظَرُ ۖ لِلْقَاضِ، وَالنَّاطِرُ فِيهِ يُعْتَبَرُ

(١) قال في المصباح المنير (٢/٦٧١): «وَالْوَلَدُ - بفتح حين - كل ما ولده شيء، ويطلق على الذكر

والأنثى، والمثنى والمجموع».

(٢) أي: للإحراق.



٢٧٨٧. عَدَالَةٌ كِفَايَةٌ، لِيَعْمُرَنَّ ❁ لِيُكْرِثُمَّ رِيعَهُ فَلْيَقْسِمَنَّ

٢٧٨٨. وَعَزْلُهُ لَوَاقِفٍ إِلَّا إِذَا ❁ شَرَطَ حَالَ الْوَقْفِ أَنْ يَلِيهِ ذَا



كتاب الهبة

٢٧٨٩. يُشْتَرَطُ الْإِجَابُ وَالْقَبُولُ فِي هِبَةٍ، الْمُهْدَى بِقَبْضِهِ اكْتَفَى
٢٧٩٠. وَإِنْ يَقُلْ: «دَارِي قَدْ أَعْمَرْتُكَ» ❖ ثُمَّ إِذَا مِتُّ فَذِي مِنْ بَعْدِكَ
٢٧٩١. لِوَارِثِيكَ» أَوْ «قَدْ أَعْمَرْتُكَ» ❖ لَا غَيْرُ فَهِيَ هِبَةٌ مِنْهُ لَكَ
٢٧٩٢. وَإِنْ يَقُلْ: «أَرْقَبْتُكَ» أَوْ «رُقِبِي لَكَ» ❖ جَعَلْتُهَا أَيَّ إِنِّ أَمْتُ مِنْ قَبْلِكَ
٢٧٩٣. لَكَ اسْتَقَرَّ مِلْكُهَا وَإِنْ وَقَعَ ❖ مَوْتُكَ قَبْلِي فَهِيَ مِنْكَ تُرْتَجَعُ
٢٧٩٤. إِلَيَّ» فَهِيَ فِي الْجَدِيدِ هِبَةٌ ❖ وَمَا يَجُوزُ بَيْعُهُ فَيُبَيِّتُ
٢٧٩٥. تَجْوِيزُ نَاهِيَّتَهُ وَمَا لَا ❖ كَانَ غَدًا مَغْضُوبًا أَوْ فَضَالًا
٢٧٩٦. فَلَا، عَدَا حَبَّتِي الْحِنْطَةِ أَوْ ❖ فَتَحَوَّهَا فَبِالْجَوَازِ قَدْ قَضَوْا
٢٧٩٧. وَهِبَةُ الدَّيْنِ لِدَا الْمَدِينِ قَدْ ❖ جُعِلَ إِبْرَاءً وَلِلْغَيْرِ فَسَدَ
٢٧٩٨. وَلَيْسَ يَمْلِكَنَّ شَيْئًا أَتَهَبُ ❖ إِلَّا بِقَبْضِهِ بِإِذْنِ مَنْ وَهَبَ
٢٧٩٩. وَسُنَّ لِلْوَالِدِ إِعْطَاءُ الْوَلَدِ ❖ كَالْبِنْتِ، لِلْأَبِ الرَّجُوعُ ثُمَّ جَدُّ
٢٨٠٠. بِزَائِدٍ مُتَّصِلٍ مَعَ مَا وَهَبَ ❖ إِنْ لَمْ يَزُلْ سُلْطَانُ ذَاكَ الْمُتَّهَبِ
٢٨٠١. وَحَيْثُ زَالَ مِلْكُ مَنْ قَدْ أَتَهَبَ ❖ وَعَادَ لَمْ يَرْجِعْ بِهِ الَّذِي وَهَبَ
٢٨٠٢. بِقَوْلِهِ: «رَجَعْتُ» أَوْ «رَدَدْتُ» ❖ إِلَيَّ» أَوْ «نَقَضْتُ مَا وَهَبْتُ»
٢٨٠٣. لَا الْبَيْعُ وَالْإِعْتَاقُ وَالْوَقْفُ وَلَا ❖ بِهِبَةٍ وَلَا بِوَطْءٍ حَصَالًا



٢٨٠٤. وَلَمْ يُثَبِّ مُطْلَقُهَا ^(١)، وَانْعَقَدَتْ ❁ بَيْنَا بِمَعْلُومِ ثَوَابٍ قِيْدَتْ



(١) في النسختين: «ولم يُثَبِّ مُطْلَقُهَا».

كتاب اللُّقْطَة

٢٨٠٥. وَعِنْدَ أَمْنٍ مِنْ خِيَانَةِ نُدْبٍ ❖ لَقُطٌ ، وَالْإِشْهَادُ عَلَيْهِ نَسْتَحِبُّ
٢٨٠٦. ثُمَّ إِذَا مَا لَقَطَ الصَّبِيُّ ❖ صَحَّ كَذَا الْفَاسِقُ وَالذَّمِّيُّ
٢٨٠٧. ثُمَّ مِنَ الْفَاسِقِ تَيْكَ تُنْزَعُ ❖ فِي أَظْهَرٍ وَعِنْدَ عَدْلٍ تُوَضَعُ
٢٨٠٨. وَلَقُطَةٌ مَعَ صَبِيٍّ وَجِدَتْ ❖ يَنْزِعُهَا وَلِئْهُ وَعُرِفَتْ
٢٨٠٩. وَيَتَمَلَّكُ الْوَلِيُّ لِلصَّبِيِّ ❖ ذَا إِنْ رَأَى مَضْلَحَةً بِسَبَبِ
٢٨١٠. ذَلِكَ حَيْثُ جَازَ لِلْوَلِيِّ ❖ نَفْسُ اقْتِرَاضِ الْمَالِ لِلصَّبِيِّ
٢٨١١. فَإِنْ يُقْصَرُ فِي انْتِزَاعِ مَا وَصَفَ ❖ وَلِئْهُ يَضْمَنُ ذَاكَ إِنْ تَلَفَ
٢٨١٢. مُكَاتَبٌ وَحُرٌّ بَعْضُ التَّقَطِّ ❖ وَهِيَ لَهُ ثُمَّ لِسَيِّدٍ فَقَطْ
٢٨١٣. لَمْ يَلْتَقِ عَبْدٌ ، وَمَا يَمْتَنِعُ ❖ مِنَ الصَّغَارِ لِسَبَاعٍ تَتَّبِعُ
٢٨١٤. لَمْ يُلْتَقِطْ^(١) إِنْ كَانَ بِالْمَفَازَةِ^(٢) ❖ لِلْمَلِكِ بَلْ لِلْحِفْظِ قَدْ أَجَازَهُ
٢٨١٥. وَإِنْ يَكُنْ بِقَرْيَةٍ قَدْ وَجَدَا ❖ جَازَ التَّقَاطُ هُ لِلْمَلِكِ قُصِدَا
٢٨١٦. ثُمَّ الَّذِي لَمْ يَمْتَنِعْ أَجَازَهُ ❖ لِلْمَلِكِ فِي الْقَرْيَةِ وَالْمَفَازَةِ
٢٨١٧. وَخَيْرَ الْأَخِذِ مِنْ مَفَازِهِ ❖ فَإِنْ يَشَأْ عَرَّفَ مَا قَدْ حَازَهُ

(١) في النسختين: «يَلْتَقِطُ» .

(٢) قال في المصباح المنير (٤٨٣/٢): «وَالْمَفَازَةُ: الْمَوْضِعُ الْمُهْلِكُ ، مأخوذة من (فَوَزَ) - بالتشديد - إذا مات ؛ لأنها مَظْنَةُ الموت ، وقيل : من (فاز) إذا نجا وسَلِمَ ، وسُمِّيَتْ به تَفَاوُلًا بِالسَّلَامَةِ» .

٢٨١٨. وَمَلَكَ الْمَلْقُوطَ أَوْ فَلْيَعِنُ ❖ ذَلِكَ إِنْ يَشَاءُ ^(١) وَيَحْفَظُ ^(٢) الثَّمَنُ
٢٨١٩. وَعَرَّفَ الْمَلْقُوطَ عَامًّا ثُمَّ لَهُ ❖ تَمَلَّكَ ^(٣) أَوْ إِنْ شَاءَ أَكَلًا أَكَلَهُ
٢٨٢٠. وَغَرِمَ الْقِيَمَةَ لِلْمَالِكِ إِنْ ❖ ظَهَرَ مَالِكُ، وَإِنْ أَخَذَ مِنْ
٢٨٢١. عِمَارَةٍ جُعِلَ لِلَّذِي التَّقَطُّ ❖ الْخَصْلَتَانِ الْأُولَيَانِ أَيْ فَقَطُّ
٢٨٢٢. فَإِنْ يَكُنْ هَرِيَسَةً أَوْ بِالصِّفَةِ ❖ خَيْرَ إِنْ شَاءَ بَاعَهُ وَعَرَّفَهُ ^(٤)
٢٨٢٣. لِيَتَمَلَّكَ، وَإِنْ يُرَدِّ فَلَهُ ❖ تَمَلَّكَ فِي الْحَالِ ثُمَّ أَكَلَهُ
٢٨٢٤. وَلَا قِطُّ لِلْحِفْظِ فَهُوَ مُؤْتَمَنٌ ❖ لَمْ يُلْزَمِ التَّعْرِيفُ فِي الْقَوْلِ الْحَسَنِ ^(٥)
٢٨٢٥. وَبَعْدَ ذَا خِيَانَةٍ إِذَا قَصَدَ ❖ فَلَا يَصِيرُ ضَامِنًا عَلَى الْأَسَدِ ^(٦)
٢٨٢٦. وَإِنْ تَكُنْ أَخَذَتْهَا بِقَصْدٍ ❖ خِيَانَةٍ فَضَامِنٌ تُؤَدِّي
٢٨٢٧. أَوْ لِيُتَعَرَّفَ وَتَمَلِّكَ ^(٧) فَذَا ❖ أَمَانَةٌ مُدَّةٌ تَعْرِيفٍ كَذَا
٢٨٢٨. مِنْ بَعْدِ تَعْرِيفِكَ مَا لَمْ تَخْتَرِ ❖ تَمَلَّكَ عَلَى الْأَصَحِّ الْأَشْهَرِ
٢٨٢٩. وَيَعْرِفُ الْجِنْسَ وَقَدْرًا وَالصِّفَةَ ❖ كَذَا الْعِفَاصِ وَالْوَكَا، وَعَرَّفَهُ

(١) في (ب): «شاء».

(٢) في النسختين: «وليحفظ». وبه ينكسر الوزن.

(٣) في النسختين: «تملَّك».

(٤) في النسختين: «أو عرَّفه».

(٥) المعتمد وجوب التعريف مطلقاً، سواء لقطه للحفظ أو للتملك، إلا إن خاف أن يأخذها ظالم.

انظر: تحفة المحتاج (٣٣٠/٦)، ونهاية المحتاج (٤٣٧/٥).

(٦) بهامش (ب): «أي: الأصح».

(٧) في (أ): «أو لتعرَّف وتمليك».

٢٨٣٠. عِنْدَ الْمَسَاجِدِ وَأَسْوَاقِ الْبَلَدِ ❀ عَامًّا وَ«يَحْيَى» قَالَ إِنَّ فَرَقَ سَدُّ
٢٨٣١. وَأَوَّلُ التَّعْرِيفِ مَرَّتَانِ^(١) فِي ❀ كُلِّ نَهَارٍ شَهْرًا فَعَرِّفِ
٢٨٣٢. ثُمَّتْ مَرَّةً فَقَطْ، ثُمَّتْ فِي ❀ أَسْبُوعِهِ وَاحِدَةً فَعَرِّفِ
٢٨٣٣. ثُمَّتْ مَرَّةً فَقَطْ كُلِّ شَهْرٍ ❀ وَبَعْضَ أَوْصَافٍ لَهَا فِيهِ ذَكَرَ
٢٨٣٤. وَأَجْرُهُ التَّعْرِيفِ لَا تَلْزُمُكَ ❀ إِلَّا إِذَا أَخَذْتَهَا لِتَمْلِكَا
٢٨٣٥. وَعُرِّفَ الْحَقِيرُ مُدَّةً يُظَنُّ ❀ أَنَّ الَّذِي فَقَدَهُ يُعْرِضُ عَنْ
٢٨٣٦. ذَلِكَ غَالِبًا، وَلَيْسَ يَخْصُلُ ❀ تَمْلُكَ إِلَّا بِلَفْظٍ يُنْقَلُ^(٢)
٢٨٣٧. وَإِنْ تَمَلَّكَتَ فَجَاءَ الْمَالِكُ ❀ بَعْدَ تَلَاْفِهَا فَمِثْلُ ذَلِكَ
٢٨٣٨. غَرِمَتْهُ أَوْ قِيمَةً لِذَلِكَ ❀ يَوْمَ تَمَلَّكَتَ لِذَاكَ الْمَالِكِ
٢٨٣٩. وَإِنْ تَعَبَ فَأَخَذَهَا لِلْمَالِكِ ❀ مَعَ أَرْضٍ نَقَصٍ قَدَّرُوا لِذَلِكَ
٢٨٤٠. وَإِنْ أَتَى مَنْ يَدَّعِيهَا وَنَعَتْ ❀ تَيْكَ وَظَنَّ صِدْقَهُ فَدُفِعَتْ
٢٨٤١. إِلَيْهِ جَازَ، وَبِذَا لَمْ يُلْزَمْ ❀ وَلَا تَحِلُّ لِقَطْعَةٍ لِلْحَرَمِ



(١) فِي (أ): «مَرَّتَيْنِ».

(٢) فِي النسختين: «يُنْقَلُ».

كتاب اللَّقِيطِ

٢٨٤٢. إِنْ التَّقَاطَ نَفْسٍ مُتَّبُوذٍ حُسْبٌ ❖ فَرَضَ كِفَايَةٍ، وَإِشْهَادٌ يَجِبُ
٢٨٤٣. لِمُسْلِمٍ حُرٌّ مُكَلَّفٍ رَشْدٌ ❖ عَدْلٌ، وَكَافِرٌ لِكَافِرٍ وَجَدٌ
٢٨٤٤. ثُمَّ لَوْ أَرَزَحَمَ شَخْصَانِ عَلَى ❖ أَخَذَ لِمُتَّبُوذٍ فَقَاضٍ جَعَلَا
٢٨٤٥. ذَلِكَ عِنْدَ مَنْ يَشَاءُ مِنْهُمَا ❖ أَوْ عِنْدَ مَنْ يَشَاءُ مِنْ غَيْرِهِمَا
٢٨٤٦. وَقُدِّمَ السَّابِقُ مِنْهُمَا، وَإِنْ ❖ يَلْتَقِطَا ذَاكَ مَعًا وَذَانِ مِنْ
٢٨٤٧. أَهْلِ التَّقَاطِ فَالْغَنِيُّ قُدِّمًا ❖ عَلَى الْفَقِيرِ، وَكَذَاكَ قُدِّمًا
٢٨٤٨. عَدْلًا عَلَى الْمَسْتُورِ، ثُمَّ يُقْرَعُ ❖ عِنْدَ اسْتِوَاءٍ فِي صِفَاتٍ تَرْفَعُ^(١)
٢٨٤٩. وَالْبَلَدِيُّ إِنْ يَجِدُهُ بِلَدٌ ❖ وَنَقْلُهُ إِلَى الْبَوَادِي قَدْ قَصَدَ
٢٨٥٠. لَيْسَ لَهُ ذَاكَ، بَلَى إِلَى بَلَدٍ ❖ آخَرَ جَاَزَ نَقْلُهُ إِذَا قَصَدَ
٢٨٥١. وَالنَّقْلُ مِنْ بَادِيَةٍ إِلَى بَلَدٍ ❖ فَجَوَزَنَ، وَالْبَدَوِيُّ إِنْ وَجَدَ^(٢)
٢٨٥٢. ذَلِكَ فِي بَادِيَةٍ فَلْيُجْعَلَنَّ^(٣) ❖ ذَاكَ اللَّقِيطُ فِي يَدَيْهِ، وَالْمُؤَنُّ
٢٨٥٣. فِي مَالِهِ الْعَامِ كَوْفٍ اللَّقُطَا ❖ أَوْ فِي ثِيَابِهِ الَّذِي قَدْ قُطِمَا^(٤)

(١) فِي (ب): «تَرْفَعُ».

(٢) هَذَا الْبَيْتُ سَاقِطٌ مِنْ (ب).

(٣) فِي (ب): «فَلْيُجْعَلَنَّ».

(٤) قَالَ فِي الْمَصْبَاحِ الْمُنِيرِ (٥١٦/٢): «الْقِمَاطُ: خِرْقَةٌ عَرِيضَةٌ يُشَدُّ بِهَا الصَّغِيرُ، وَجَمْعُهُ: قُمُطٌ، مِثْلُ: كِتَابٍ، وَكُتِبَ، وَقُمُطُ الصَّغِيرِ بِالْقِمَاطِ قُمُطًا - مِنْ بَابِ قَتَلَ - شَدَّهُ عَلَيْهِ».

٢٨٥٤. بِهَا وَفِي الَّتِي عَلَيْهِ فُرِشَتْ ❖ ثُمَّ الدَّرَاهِمُ الَّتِي قَدْ وَجِدَتْ
 ٢٨٥٥. فِي جَيْبِهِ وَمَهْدِهِ الَّذِي مُهِدَ ❖ فَهِيَ لَهُ مَعَ مَسْكَنِ فِيهِ وَجِدَ
 ٢٨٥٦. لَيْسَ لَهُ دَرَاهِمٌ قَدْ دُفِنَتْ ❖ مِنْ تَحْتِهِ وَلَا ثِيَابٌ وَضِعَتْ
 ٢٨٥٧. بِقُرْبِهِ، نَعَمْ إِذَا لَمْ يُعْرِفَنَّ ❖ لِذَاكَ مَالٌ فَعَلَيْهِ يُنْفَقَنَّ
 ٢٨٥٨. مِنْ بَيْتِ مَالِ الْمُسْلِمِينَ فَإِذَا ❖ لَمْ يَكُ قَامَ الْمُسْلِمُونَ أَيَّ بَذَا
 ٢٨٥٩. قَرْضًا، وَحَفِظُ مَالِهِ إِنْ يَسْتَقِلُّ ❖ مُلْتَقَطٌ بِهِ فَذَا لَهُ جُعِلَ
 ٢٨٦٠. لَكِنْ^(١) بَغَيْرِ إِذْنِ حَاكِمٍ فَلَا ❖ تُنْفَقَ عَلَيْهِ بَلْ بِإِذْنِ حَصَلَا

فَصْلٌ

[في الحكم بإسلام اللقيط]

٢٨٦١. ثُمَّ بِإِسْلَامِ لَقِيطٍ يُحْكَمُ ❖ فِي مَوْضِعٍ سَكَنَ فِيهِ مُسْلِمٌ
 ٢٨٦٢. ثُمَّ إِذَا مَا اسْتَلْحَقَ الذَّمِّيُّ مَنْ ❖ إِسْلَامُهُ يُبَيَّنُّ بِالْأَدَارِ فَلَنْ
 ٢٨٦٣. يَتَّبَعَهُ فِي الْكُفْرِ مَا لَمْ يُحْضِرِ ❖ بَيِّنَةً بِنَفْسِهِ هَذَا الْخَبَرِ
 ٢٨٦٤. وَزَمَنَ الْعُلُوقِ إِنْ كَانَ أَحَدٌ ❖ أَضْلَيْهِ مُسْلِمًا فَمُسْلِمًا يُعَدُّ
 ٢٨٦٥. وَبَيْنَ كَافِرَيْنِ لَوْ كَانَ عَلِقَ ❖ وَأُسْلِمَ الْوَاحِدُ مِنْهُمَا لِحَقِّ
 ٢٨٦٦. وَإِنْ سَبَى الْمُسْلِمُ طِفْلًا انْفَرَدَ ❖ عَنْ أَحَدِ الْأَصْلَيْنِ مُسْلِمًا يُعَدُّ^(٢)



(١) في (ب): «نَعَمْ».

(٢) هذا البيت ساقط من (ب).

فصل

[في بيان حرية اللقيط ورقه واستلحاقه وتوابع ذلك]

٢٨٦٧. ثُمَّ إِذَا اللَّقِيطُ لَمْ يَقْرُ ✽ بِالرَّقِّ فَهُوَ فِي الْأَنَامِ حُرٌّ
٢٨٦٨. إِلَّا إِذَا أُفِيَمَتِ الْبَيْتَةُ ✽ بِرَقِّهِ فَرَقُّ ذَاكَ يَبْتِئُتُ
٢٨٦٩. ثُمَّ لِشَخْصِ اللَّقِيطِ أَنْ أَقْرُ ✽ بِالرَّقِّ ثُمَّ صَدَقَ الشَّخْصُ اسْتَقْرُ
٢٨٧٠. إِنْ لَمْ يَكُنْ مِنْ قَبْلِ ذَلِكَ ادَّعَى ✽ حُرِّيَّةً، فَإِنْ يَكُنْ لَنْ يُسْمَعَ
٢٨٧١. وَإِنْ يَكُنْ أَضَرَّ بِالْغَيْرِ فَلَنْ ✽ يُقْبَلَ الْإِفْرَارُ بِرَقِّهِ كَأَنْ
٢٨٧٢. لَزِمَهُ دَيْنٌ وَفِي يَدٍ لَذَا ✽ مَالٌ فَمِنْ ذَا الْمَالِ دَيْنٌ أُخِذَا
٢٨٧٣. وَرَقُّهُ مُلْتَقِطٌ إِنْ ادَّعَى ✽ مِنْ غَيْرِ مَا بَيَّنَّه لَنْ يُسْمَعَ
٢٨٧٤. فَإِنْ يَقُمَ بَيِّنَةٌ فَالشَّرْطُ أَنْ ✽ تَذْكَرَ كَيْفَ سَبَبُ الْمَلِكِ إِذَنْ
٢٨٧٥. وَاثْنَانِ إِنْ يَسْتَلْحِقَا اللَّقِيطَ لَا ✽ يُقَدَّمُ الْمُسْلِمُ مِنْهُمَا عَلَى
٢٨٧٦. ذِي دِمَّةٍ، كَلَّا وَلَمْ يُقَدَّمِ ✽ حُرٌّ عَلَى عَبْدٍ، وَمَهُمَا تُعَدَمُ
٢٨٧٧. بَيِّنَةُ الْحَقِّ قَائِفٌ، فَلَوْ ✽ عُدِمَ أَوْ تَحَيَّرَ الْقَائِفُ أَوْ
٢٨٧٨. نَفَاهُ عَنْهُمَا فَذَاكَ يَنْتَسِبُ ✽ إِلَى الَّذِي بِالطَّبْعِ مِنْهُمَا يُحِبُّ



كتاب الجعالة

٢٨٧٩. صَحَّتْهَا بِصِغَةٍ عَلَى الْعَمَلِ ❖ تَدُلُّ بِالتِّزَامِ تَعْوِضٍ حَصَلَ
٢٨٨٠. ثُمَّ بَلَا إِذْنٍ إِذَا كَانَ عَمَلٌ ❖ فَمَا لَهُ شَيْءٌ مِنَ الَّذِي جُعِلَ
٢٨٨١. وَالْأَجْنَبِيُّ إِنْ يَقُلْ: «مَنْ رَدَّذَا» ❖ يَغْنِي غُلَامَ جَعْفَرٍ لَهُ كَذَا»
٢٨٨٢. فَيَسْتَحِقُّ مَنْ يَرُدُّهُ عَلَى ❖ ذَا الْأَجْنَبِيِّ كُلَّ شَيْءٍ جَعَلَا
٢٨٨٣. وَحَيْثُ قَالَ: «قَالَ زَيْدٌ: مَنْ يَرُدُّ ❖ عَلَيَّ عَبْدِي فَلَهُ كَذَا أَعْدُّ»
٢٨٨٤. وَكَانَ كَاذِبًا عَلَيْهِ مَا اسْتَحَقَّ ❖ عَلَيْهِمَا شَيْئًا بِرَدِّ مَنْ أَبَى
٢٨٨٥. ثُمَّ عَلَى الْمَجْهُولِ صَحَّتْ مِنْ عَمَلٍ ❖ كَذَا عَلَى الْمَعْلُومِ فِي الْقَوْلِ الْأَجَلِ^(١)
٢٨٨٦. وَالْجُعْلُ إِنْ لَمْ يَكْ مَعْلُومًا فَسَدَ^(٢) ❖ وَإِنْ يَقُلْ: «مَنْ رَدَّ عَبْدِي مِنْ بَلَدٍ
٢٨٨٧. كَذَا» فَمِنْ أَقْرَبِ مِنْهُ رَدًّا ❖ فَفَسَطَهُ مِنَ الْمُسَمَّى يُجْدَى^(٣)
٢٨٨٨. ثُمَّ إِذَا التَّزَمَ جُعْلًا لِعَلِيٍّ^(٤) ❖ وَغَيْرُهُ شَارَكَهُ فِي الْعَمَلِ
٢٨٨٩. فَإِنْ يَكُنْ إِعَانَةً لَهُ قَصَدَ ❖ فَبَجْمِيعِهِ عَلَيَّ اسْتَبَدَّ
٢٨٩٠. أَوْ قَصَدَ الْعَمَلَ لِلْمَالِكِ لَا ❖ شَيْءَ لَهُ وَلِعَلِيٍّ حَصَلَا

(١) بهامش (ب): «أي: الأصح».

(٢) بهامش (ب): «وله أجر المثل».

(٣) أي: يُعطى. انظر: المصباح المنير (٩٣/١).

(٤) بهامش (ب): «أي: معين».



٢٨٩١. أَيِّ قِسْطُهُ، ثُمَّ لِكُلِّ قَدْ حَصَلَ ❀ مِنْ ذَيْنِ فُسْحٍ قَبْلَ إِتْمَامِ الْعَمَلِ
٢٨٩٢. فَإِنْ جَرَى الْفُسْحُ مِنَ الْعَامِلِ مِنْ ❀ بَعْدِ الشُّرُوعِ مَا لَهُ شَيْءٌ، وَإِنْ
٢٨٩٣. فَسَحَهُ بَعْدَ الشُّرُوعِ الْمَالِكُ ❀ عَلَيْهِ أَجْرٌ مِثْلَهُ لِذَلِكَ
٢٨٩٤. ثُمَّ إِذَا الْآبِقُ مَاتَ أَوْ هَرَبَ ❀ فِي بَعْضِ هَاتِيكَ الطَّرِيقِ مَا وَجَبَ
٢٨٩٥. لِعَامِلٍ شَيْءٌ، وَحَيْثُ رَدَّهُ ❀ فَمَالَهُ حَبْسُ الْغُلَامِ عِنْدَهُ
٢٨٩٦. لِيَقْبِضَ الْجُعْلَ، فَإِنْ تَخَالَفَا ❀ فِي قَدْرِ جُعْلٍ عَيْنَا تَخَالَفَا



كتاب الفرائض

٢٨٩٧. ابْدَأْ بِتَجْهِيزِ امْرِئٍ قَدْ عُدِمَا ❖ مِنْ مَالِهِ ، ثُمَّ اقْضِ دَيْنًا لَزِمَا
٢٨٩٨. ذِمَّتُهُ ، ثُمَّ الْوَصَايَا نُفِذَتْ ❖ مِنْ ثُلْثِ الْبَاقِي ، وَبَعْدُ قُسِّمَتْ
٢٨٩٩. فَإِنْ تَعَلَّقَ بِعَيْنِ التَّرَكَّةِ ❖ حَقُّ كَمْرُهُونٍ وَجَانٍ تَرَكَهَ
٢٩٠٠. وَكَزَكَاةٍ قُدِّمَ الْكُلُّ عَلَى ❖ مُوْنٍ تَجْهِيزٍ لِمَيِّتٍ حَصَلَا (١)
٢٩٠١. وَالْإِرْثُ إِمَّا بِنِكَاحٍ أَوْ نَسَبٍ ❖ أَوْ بِوَلَاءٍ أَوْ بِإِسْلَامٍ وَجَبَ
٢٩٠٢. وَالْوَارِثُونَ الْإِبْنُ ، وَابْنُهُ ، وَأَبٌ ❖ وَالْجَدُّ ، وَالْأَخُّ وَابْنُهُ انْتَسَبَ
٢٩٠٣. لِغَيْرِ الْأُمِّ ، الْعَمُّ وَابْنُ الْعَمِّ ❖ هَذَا إِذَا كَانَا لِغَيْرِ الْأُمِّ
٢٩٠٤. وَالزَّوْجُ وَالْمُعْتَقُ ، ثُمَّ الْبِنْتُ ❖ وَبِنْتُ الْإِبْنِ ، زَوْجَةٌ ، وَأُخْتُ
٢٩٠٥. وَالْأُمُّ ، وَالْجَدَّةُ ، وَالْمُعْتَقَةُ ❖ وَبَعْدَهُمْ لِبَيْتٍ مَالٍ يُبْتِ
٢٩٠٦. ثُمَّ لِدِي الْفَرَضِ إِذَا لَمْ يَنْتَظَمْ (٢) ❖ لَكِنْ سِوَى الزَّوْجَيْنِ ثُمَّ ذِي الرَّحْمِ

فصل

[في بيان الفروض وأصحابها]

٢٩٠٧. ثُمَّ الْفُرُوضُ سِتَّةٌ فِيمَا يَعْدُ ❖ فَالْنَّصْفُ فَرَضُ الزَّوْجِ حَيْثُ لَا وَلَدُ

(١) في (ب): «مُونٌ تجهيزٌ مُقَارَنُ الْبِلَا».

(٢) بهامش (أ): «أي: بيت المال».

٢٩٠٨. لَهَا وَلَا وَلَدٌ ابْنٍ، وَكَذَا ❖ لِلْبِنْتِ أَوْ لِبْنَتِ الْإِبْنِ أَخِذَا
٢٩٠٩. كَذَا لِأُخْتِ الْأَبَوَيْنِ أَوْ لِأَبٍ ❖ وَالرُّبْعُ مِنْ فُرُوضِ زَوْجٍ يُكْتَسَبُ
٢٩١٠. مَعَ وَلَدٍ أَوْ وَلَدِ ابْنٍ، وَكَذَا ❖ يُفَرَضُ لِلزَّوْجَةِ رُبْعُهَا إِذَا
٢٩١١. لَمْ يَكُ لِلزَّوْجِ الَّذِي مَاتَ وَلَدٌ ❖ أَوْ وَلَدُ ابْنٍ، وَلَهَا الثُّمْنُ يُعَدُّ
٢٩١٢. مَعَ وَلَدٍ أَوْ وَلَدِ ابْنٍ، وَكَذَا ❖ الثُّلَثَانِ لِابْنَتَيْنِ أَخِذَا
٢٩١٣. وَلَا ابْنَتَيْنِ ابْنٍ فَأَعْلَى عَدَدًا ❖ كَذَاكَ لِلأُخْتَيْنِ أَيْ فَازِيدَا
٢٩١٤. مِنْ أَبَوَيْنِ أَوْ أَبٍ، وَالْأُمُّ قَدْ ❖ وَرِثَتِ الثُّلَثَ مَعَ فَقْدِ الْوَلَدِ
٢٩١٥. وَوَلَدِ ابْنٍ ثُمَّ ^(١) فَقَدْ اثْنَيْنِ ❖ مِنْ إِخْوَةٍ وَعَدَمِ الْأُخْتَيْنِ
٢٩١٦. وَفَرَضُ اثْنَيْنِ فَأَعْلَى مِنْ وَلَدٍ ❖ أُمٌّ، وَقَدْ يَكُونُ ثُلَثٌ فَرَضَ جَدُّ
٢٩١٧. وَالسُّدُسُ لِلأَبِ وَجَدُّ مَعَ وَلَدٍ ❖ أَوْ وَلَدِ ابْنٍ، وَهُوَ لِلأُمِّ يُعَدُّ
٢٩١٨. مَعَ أَخَوَيْنِ أَوْ فَأُخْتَيْنِ كَذَا ❖ مَعَ وَلَدٍ أَوْ وَلَدِ ابْنٍ أَخِذَا
٢٩١٩. كَذَا لِجَدَّةٍ، وَبِنْتِ ابْنٍ قَضَوْا ❖ مَعَ بِنْتِ صُلْبٍ، وَلِأُخْتِ الْأَبِ أَوْ
٢٩٢٠. فَأَخَوَاتِ الْأَبِ مَعَ شَقِيقَةٍ ❖ وَسُدُسٌ لَوَلَدِ الْأُمِّ اثْبِتِ

فَصْلٌ

[فِي الْحَجَبِ]

٢٩٢١. الْإِبْنُ وَالزَّوْجُ وَأُمٌّ وَأَبٌ ❖ وَزَوْجَةُ الْبِنْتِ قُلْ لَمْ يُحْجَبُوا

(١) فِي (أ): «مَعَ».

٢٩٢٢. وَإِنَّ الْإِبْنَ ابْنَ صُلْبٍ يُحْجَبُ ❖ وَابْنُ ابْنٍ هُوَ مِنْهُ أَقْرَبُ
٢٩٢٣. وَالْجَدُّ لَا يَحْجُبُهُ إِلَّا ذَكَرُ ❖ وَسَطَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَنْ غَبَرُ
٢٩٢٤. وَالْأَخُ مِنْ أَصْلَيْنِ ابْنٍ وَابَأُ ❖ وَابْنُ ابْنٍ، وَأَخُ الْأَبِ انْحَجَبَ
٢٩٢٥. بِهِؤُلَاءِ وَكَذَلِكَ انْحَجَبَ ❖ عَنْ إِزْثِهِ بِالْأَخِ مِنْ أُمِّ وَأَبِ
٢٩٢٦. وَوَلَدُ الْأُمِّ اخْجُبُوهُ بِالْوَلَدِ ❖ وَوَلَدُ ابْنٍ ثُمَّ بِالْأَبِ وَجَدُّ
٢٩٢٧. وَابْنُ أَخٍ لِأَبَوَيْنِ فَاخْجُبِ ❖ بِالْإِبْنِ وَابْنِهِ وَجَدُّ وَأَبِ
٢٩٢٨. وَبِأَخٍ لِأَبَوَيْنِ أَوْ لِأَبٍ ❖ وَابْنُ أَخِيهِ لِأَبٍ قَدْ انْحَجَبَ
٢٩٢٩. بِهِؤُلَاءِ وَكَذَلِكَ انْحَجَبَ ❖ ابْنُ أَخٍ يَكُونُ مِنْ أُمِّ وَأَبِ
٢٩٣٠. وَالْعَمُّ مِنْ أَبٍ وَأُمُّ فَاخْجُبِ ❖ بِهِمْ كَذَا ابْنُ أَخٍ مِنَ الْأَبِ
٢٩٣١. وَالْعَمُّ لِلْأَبِ بِهِمْ قَدْ انْحَجَبَ ❖ كَذَاكَ بِالْعَمِّ مِنْ أُمِّ ثُمَّ أَبِ
٢٩٣٢. ثُمَّ ابْنُ عَمِّ أَبَوَيْنِ فَاخْجُبِ ❖ بِهِؤُلَاءِ وَبِعَمِّ لِأَبِ
٢٩٣٣. ثُمَّ ابْنُ عَمِّ لِأَبٍ قَدْ انْحَجَبَ ❖ بِهِمْ وَابْنُ الْعَمِّ مِنْ أُمِّ وَأَبِ
٢٩٣٤. ثُمَّ الَّذِي بِمُعْتَقٍ يَدْعُوْنَهُ ❖ عَصَبَةُ النَّسَبِ يَحْجُبُونَهُ
٢٩٣٥. وَبِنْتُ الْإِبْنِ ^(١) حُجِبَتْ بِالْإِبْنِ ❖ وَحُجِبَتْ بِالْإِبْنَتَيْنِ أَغْنَى
٢٩٣٦. إِنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهَا الَّذِي يُعَصَّبُ ❖ وَجَدَّةُ الْأُمِّ فَلَيْسَ تُحْجَبُ
٢٩٣٧. إِلَّا بِأُمِّ، ثُمَّ جَدَّةُ الْأَبِ ❖ بِالْأَبِ أَوْ بِالْأُمِّ قُلْ فَلْتُحْجَبِ

(١) في (ب): «وبنت ابن».

٢٩٣٨. وَكُلَّ جَدَّةٍ فَبِالْأُمِّ أَحْجُبِ ❖ وَاحْجُبْ بِقُرْبَى الْأُمِّ بُعْدَى لِأَبِ
٢٩٣٩. وَالْأَخَوَاتِ لِأَبٍ فَلْتَحْجُبِ ❖ بِنَفْسِ أُخْتَيْنِ لِأُمٍّ وَأَبِ
٢٩٤٠. وَالْعَصَبَاتُ بِالْفُرُوضِ الْمُعْرِفَةِ ❖ حُجْبِنَ، وَالْمُعْتَقُ مِثْلُ الْمُعْتَقَةِ

فَصْلٌ

[في بيان إرث الأولاد وأولادهم انفرادًا واجتماعًا]

٢٩٤١. الْإِبْنُ يَسْتَعْرِقُ كُلَّ التَّرَكَةِ ❖ كَذَا الْبُنُونَ اسْتَعْرِقُوا بِالشَّرَكَةِ
٢٩٤٢. وَالنِّصْفُ فَرَضُ الْبِنْتِ، وَالْبَيْتَانِ ❖ فَصَاعِدًا فَرَضَهُمَا الثَّلَاثَانِ
٢٩٤٣. وَفِي اجْتِمَاعِهِمْ قَرَبُنَا أَمْرٌ ❖ بِمِثْلِ حَظِّ الْأُنثَيْنِ لِلذَّكَرِ
٢٩٤٤. ثُمَّ إِذَا أَوْلَادُ الْإِبْنِ انْفَرَدُوا ❖ فَهُمْ كَأَوْلَادٍ لِصْلَبٍ وَجِدُوا
٢٩٤٥. وَلِابْنَةِ ابْنٍ أَوْ بَنَاتِ الْإِبْنِ مَعَ ❖ ابْنَةِ صُلْبٍ سُدُسُ مَالٍ قَدْ جَمَعَ
٢٩٤٦. فَإِنْ يَكُونَا ابْنَتَيْنِ صُلْبٍ فَلَا ❖ شَيْءَ لِبْنَتِ الْإِبْنِ مِمَّا حَصَلَا
٢٩٤٧. إِلَّا إِذَا عَصَبَ هَاتِيكَ ذَكَرٌ ❖ أَسْفَلَ مِنْهَا أَوْ مُسَاوٍ اسْتَقَرَّ

فَصْلٌ

[في كيفية إرث الأصول]

٢٩٤٨. وَيَرِثُ الْأَبُ بِفَرْضٍ أَعْنِي ❖ إِنْ جَاءَ مَعَ ابْنٍ أَوْ ابْنِ ابْنٍ
٢٩٤٩. وَلَيُعْطَ بِالتَّعْصِيبِ إِذَا لَا وَلَدٌ ❖ لَهُ وَلَا وَلَدٌ لِابْنٍ يُوجَدُ^(١)

(١) زاد في (ب) عقب هذا البيت بيتًا، وهو:

٢٩٥٠. وَبِهِمَا إِنْ كَانَ مَعَ بِنْتٍ حَضَرَ ❖ أَوْ بِنْتٍ ابْنٍ فَلَهُ السُّدُسُ اسْتَقَرَّ
٢٩٥١. فَرُضًا وَبَاقِي الْكُلِّ تَعْصِيًّا لِحَقِّ ❖ وَالْأُمُّ فِي الْفُرُوضِ حُكْمُهَا سَبَقُ
٢٩٥٢. وَثُلُثُ مَا يَبْقَى لَهَا إِذَا حَضَرَ ❖ أَبٌ وَزَوْجَةٌ أَوْ الزَّوْجُ الذَّكَرُ
٢٩٥٣. وَالْجَدُّ كَالْأَبِ عَدَا أَنَّ الْأَبَا ❖ لِإِخْوَةٍ وَأَخَوَاتٍ حَجَبًا
٢٩٥٤. وَالْجَدُّ قَدْ قَاسَمَ إِخْوَةً لِأَبٍ ❖ أَوْ لِأَبْنٍ وَلَهُمْ أَبٌ حَجَبُ
٢٩٥٥. وَالْأَبُ قَدْ أَسْقَطَ أُمَّهُ وَرَدُّ ❖ أُمًّا لِثُلُثِ الْبَاقِ، لَيْسَ ذَا لِجَدِّ
٢٩٥٦. وَإِنَّمَا الْجَدَّاتُ أَهْلُ السَّهْمِ ❖ أُمُّ أَبِي كَـ _____ ذَاكَ أُمُّ الْأُمِّ
٢٩٥٧. بِخُلَاصِ الذُّكُورِ أَوْ إِنَاثٍ ❖ إِنْ تُدَلَّ أَعْطَهَا مِنَ الْمِيرَاثِ
٢٩٥٨. وَسَقَطَتْ إِنْ تَكُ أَذَلَّتْ بِذَكَرٍ ❖ مَا بَيْنَ اثْنَيْنِ، وَالسُّدُسُ اسْتَقَرَّ
٢٩٥٩. لِجَدَّةٍ كَذَا لِجَدَّاتٍ وَمَا ❖ بَيْنَ الْجَمِيعِ بِالسَّوَاءِ فُسِمَا

فَصْلٌ

[في إرث الحواشي]

٢٩٦٠. وَإِخْوَةٌ وَأَخَوَاتٌ وَجِدُوا ❖ لِأَبَوَيْنِ أَوْ أَبِي وَأَنْفَرَدُوا
٢٩٦١. فَإِزْنُهُمْ كَوَلَدِ الصُّلْبِ عَدَا ❖ مَعَ وَلَدَيْنِ أُمٌّ وَزَوْجٌ وَجِدَا
٢٩٦٢. وَمَعَ أَخٍ لِأَبَوَيْنِ تَرَكَهُ ❖ وَأُمُّهُ وَهَذِهِ الْمُشْرَكَةُ^(١)

= ثُمَّتَ لَا بِالتَّعْصِيبِ وَرَثَتُهُ مَتَّى ❖ لَا مَعَ وَلَدٍ وَوَلَدِ ابْنٍ قَدْ أَتَى
وهو نفس معنى بيت: «وَلْيُعْطَ بِالتَّعْصِيبِ...»؛ فلعن الناظم نظمه كذلك أولاً ثم عدَّله، هذا فضلاً
عن انكسار الوزن.
(١) في (أ): «المُشْرَكَةُ».

٢٩٦٣. فَيَشْرِكُ الْأَخُ الشَّقِيقُ فِي الثُّلُثِ ❖ وَلَدَيِ الْأُمِّ لِأَنَّهُ يَرِثُ
٢٩٦٤. ثُمَّ إِذَا مَا اجْتَمَعَ الصَّنْفَانِ ❖ فَكَاجْتِمَاعِ وَلَدِ صُلْبِ الْفَانِي
٢٩٦٥. مَعَ وَلَدِ الْإِبْنِ غَيْرِ أَنَّ الْأُخْتَ مَا ❖ عَصَّ بِهَا إِلَّا أَخُوهَا فَأَعْلَمَا
٢٩٦٦. وَالسُّدُسُ لِلْأُخْتِ مِنَ الْأُمِّ كَذَا ❖ الْأَخُ مِنْ أُمِّ فُسْدَسًا أَخَذَا
٢٩٦٧. وَالثُّلُثُ لِاثْنَيْنِ فَأَكْثَرَ اسْتَوَى ❖ فِيهِ الذُّكُورُ مَعَ إِنَائِهِمْ سَوَا
٢٩٦٨. وَأَخَوَاتُ الْأَبَوَيْنِ أَوْ أَبِ ❖ عَصَبَةُ أَيِّ مَعَ بَنَاتِ النَّسَبِ
٢٩٦٩. وَمَعَ بَنَاتِ الْإِبْنِ، ثُمَّ أَسْقَطَتْ ❖ أُخْتُ شَقِيقَةٍ لِأُخْتِ نُسِبَتْ
٢٩٧٠. لِلْأَبِ إِنْ جَاءَ مَعَ ابْنَةِ النَّسَبِ ❖ وَابْنُ أَخٍ لِأَبَوَيْنِ أَوْ لِأَبِ
٢٩٧١. مِثْلُ أَبِيهِ غَيْرَ أَنَّ ابْنًا لِأَخٍ ❖ مَعَ نَفْسٍ جَدُّ إِرْثُهُ قَدْ انْتَسَخَ
٢٩٧٢. وَلَمْ يُعَصَّبْ أُخْتُهُ، وَالْأُمُّ لَنْ ❖ يَرُدَّ لِلْسُّدُسِ، وَلَيْسَ يَرِثُنْ
٢٩٧٣. مِنَ الْحِمَارِيَّةِ^(١)، ثُمَّ عَمُّ أَبِ ❖ وَأَبَوَيْنِ كَأَخٍ مِنْ ذِي الرُّتَبِ
٢٩٧٤. كَذَا ابْنُ عَمِّهِ يُقَاسُ، وَكَذَا ❖ تُقَاسُ بَاقِي الْعَصَبَاتِ مِثْلُ ذَا
٢٩٧٥. وَالْعَصَبَاتُ كُلُّ وَارِثٍ تَرَى ❖ وَمَالُهُ سَهْمٌ غَدَا مُقَدَّرَا
٢٩٧٦. فَيَرِثُ الْمَالَ أَوْ الَّذِي فَضَلَ ❖ بَعْدَ فُرُوضِ الْوَارِثِينَ بِالْكَمَلِ



(١) بهامش (أ): «الحمارية المشتركة».

فَصْلٌ

[في الإرث بالولاء]

٢٩٧٧. مَنْ لَا لَهُ عَصَبَةٌ بِنَسَبٍ ❖ وَمُعْتَقٌ كَانَ لَهُ فَأَوْجِبِ
 ٢٩٧٨. لَهُ جَمِيعَ الْمَالِ أَوْ مَا فَضَّلَا ❖ عَنِ الْفُرُوضِ امْرَأَةً أَوْ رَجُلًا
 ٢٩٧٩. كَانَ ، فَإِنْ لَمْ يَكْ مُعْتَقٌ وَجَبَ ❖ لِعَصَبَاتِ مُعْتَقٍ مِنَ النَّسَبِ
 ٢٩٨٠. لَا لِابْنَةٍ لَهُ وَأُخْتٍ ، وَوَجَبَ ❖ تَرْتِيهِمْ فِيهِ كَتَرْتِيْبِ النَّسَبِ
 ٢٩٨١. لَكِنْ إِنْ الْأَخِ وَالْأَخَ عَلَى ❖ جَدٍّ يُقَدِّمَانِ فِي إِرْثِ الْوَلَا
 ٢٩٨٢. ثُمَّ إِذَا مَا الْعَصَبَاتُ عُدِمُوا ❖ لِمُعْتَقِ الْمُعْتَقِ ذَاكَ يُخْتَمُ
 ٢٩٨٣. ثُمَّ لِنَفْسِ عَصَبَاتِهِ ، وَلَا ❖ تُورَثُ الْمَرْأَةُ قَطُّ بِوَلَا
 ٢٩٨٤. إِلَّا عَتِيقَهَا أَوْ الَّذِي إِلَيَّ ❖ ذَاكَ انْتَمَى بِنَسَبٍ أَوْ بِوَلَا

فَصْلٌ

[في ميراث الجد مع الإخوة والأخوات]

٢٩٨٥. إِنْ يَجْتَمِعُ جَدٌّ وَإِخْوَةُ النَّسَبِ ❖ وَأَخَوَاتُ لِأَبْنَيْنِ^(١) أَوْ لِأَبِ
 ٢٩٨٦. وَلَمْ يَكُنْ صَاحِبُ فَرْضٍ مَعَهُمْ ❖ فَالْجَدُّ مِثْلُ الْأَخِ قَدْ قَاسَمَهُمْ
 ٢٩٨٧. إِنْ يَكُنِ الْأَغْبَطُ^(٢) أَوْ فَالْتُلْتُ ❖ فَإِنْ يَكُنْ صَاحِبُ فَرْضٍ يَرِثُ
 ٢٩٨٨. فَالْشُّدُسُ أَوْ فَتُلْتُ بَاقٍ لَازِمُهُ ❖ إِنْ يَكُنِ الْأَكْثَرُ أَوْ مُقَاسَمُهُ

(١) بهامش (أ): «لأبْنَيْنِ ، لغة في الأبوين» .

(٢) في النسختين: «الأغبط» .

٢٩٨٩. وَقَدْ يَكُونُ مَعَ بِنْتَيْنِ وَأُمُّ ❖ وَالزَّوْجِ فَالسُّدُسُ عَائِلًا يَضُمُّ
٢٩٩٠. وَتَسْقُطُ الْإِخْوَةُ هَكَذَا حُكْمُ ❖ إِنْ جَاءَ مَعَ أُمٍّ وَبِنْتَيْنِ مَنَ عُدِمَ
٢٩٩١. وَإِنْ يَجِيئُ جَدٌّ وَإِخْوَةٌ^(١) نَسَبُ ❖ وَأَخَوَاتٌ لِأَبْنَيْنِ وَلِأَبِّ^(٢)
٢٩٩٢. فَإِنْ حُكِمَ الْجَدُّ مَا قَدْ سَبَقَا ❖ وَعَدَّ أَوْلَادُ الْأَبْنَيْنِ مُطْلَقًا
٢٩٩٣. عَلَيْهِ أَوْلَادُ أَبِي فِي الْقِسْمَةِ ❖ ثُمَّ إِذَا مَا حَارَ جَدٌّ سَهْمَهُ
٢٩٩٤. وَكَانَ فِي أَوْلَادِ الْأَصْلَيْنِ ذَكَرٌ ❖ فَلَهُمُ الْبَاقِي مِنَ الْمَالِ اسْتَقَرَّ
٢٩٩٥. فَإِنْ يَكُنْ عُدِمَ مِنْهُنَّ الذَّكَرُ ❖ فَالنِّصْفُ لِلْفَرْدَةِ مِنْهُنَّ اسْتَقَرَّ
٢٩٩٦. ثُمَّ إِلَى الثَّلَاثَيْنِ فَالْثَّانِيانِ ❖ فَصَاعِدًا مِنْ ذَلِكَ تَأْخُذَانِ
٢٩٩٧. ثُمَّ عَنِ الثَّلَاثَيْنِ لَيْسَ يَفْضُلُ ❖ شَيْءٌ، وَحُكْمُ الْجَدِّ حِينَ يَحْصُلُ
٢٩٩٨. مَعَ أَخَوَاتٍ كَأَخٍ جَاءَ فَلَا ❖ تَقْرِضُ لَهُنَّ مَعَ جَدٍّ حَصَلَا
٢٩٩٩. إِلَّا مَعَ الْأُمِّ وَزَوْجٍ انْتَسَبَ ❖ وَالْأُخْتِ أَيْ لِأَبَوَيْنِ أَوْ لِأَبٍ
٣٠٠٠. وَالْجَدِّ فَالزَّوْجُ لَهُ النِّصْفُ وَجَدٌّ ❖ سُدُسٌ وَأُمٌّ فَلَهَا الثُّلُثُ يُحَدُّ
٣٠٠١. وَالنِّصْفُ لِلْأُخْتِ، وَكُلُّ مَا حُتِمَ ❖ لِلْجَدِّ وَالْأُخْتِ فَأَثْلَاثًا قِسْمٌ
٣٠٠٢. لِلْجَدِّ ثُلَاثَانِ وَلِلْأُخْتِ ثَبَتَ ❖ ثُلُثٌ وَذِي مَذْهَبَ «زَيْدٍ» كَدَّرَتْ

(١) في (أ): «وإخوة».

(٢) في (أ): «وأخوات لأبْنَيْنِ أَوْ لِأَبٍ»، وفي (ب): «وأخوات لأبْنَيْنِ وَأَبٍ». والصواب ما أثبتناه؛

لأنه في (أ) وإن صح وزناً، إلا أنه يخلُ معنى، وفي (ب) وإن صحَّ معنى، إلا أنه يخلُ وزناً.

والله أعلم. انظر: النجم الوهاج (١٦٥/٦).

فَصْلٌ

[في موانع الإرث]

٣٠٠٣. لَا يَرِثُ الْمُسْلِمُ كَافِرًا وَلَا ❖ عَكْسُ ، وَلَا الْقَاتِلُ مِمَّنْ قَتَلَ
٣٠٠٤. وَذُو ارْتِدَادٍ لَمْ يَرِثْ لَا يُورَثْ ❖ وَحُرُّ بَعْضٍ يُورَثُنْ لَا يَرِثُ
٣٠٠٥. وَوَرِثُ^(١) الْكَافِرِ كَافِرًا خَلَا ❖ مَنْ كَانَ ذِمِّيًّا وَحَرْبِيًّا فَلَا
٣٠٠٦. وَائْتِنَانٍ إِنْ مَاتَا بِهِدْمٍ أَوْ غَرَقَ ❖ وَجِهْلَ الَّذِي إِلَى الْمَوْتِ سَبَقَ
٣٠٠٧. لَمْ يَتَوَارَثَا وَمَالُ كُلِّ ❖ لِوَارِثِيهِ بَيْنَهُمْ بِالْعَدْلِ
٣٠٠٨. ثُمَّ إِذَا أُسِرَ شَخْصٌ وَانْقَطَعَ ❖ خَبَرُهُ تَرَكَ مَالٌ قَدْ جَمَعَ
٣٠٠٩. حَتَّى بِمَوْتِهِ تَقُومَ بَيْنَهُ ❖ أَوْ مُدَّةٌ تَمْضِي عَلَيْهِ بَيْنَهُ
٣٠١٠. يَغْلِبُ ظَنُّ أَنَّهُ لَا يَبْقَى ❖ أَكْثَرَ مِنْهَا فِي الْحَيَاةِ حَقًّا
٣٠١١. وَعِنْدَ ذَا يَجْتَهِدُ الْمُحَكَّمُ ❖ ثُمَّ بِمَوْتِ ذَا الْأَسِيرِ يَحْكُمُ
٣٠١٢. ثُمَّ تَعْطَى مَالُهُ مَنْ وَجَدَا ❖ مِنْ وَارِثِيهِ وَقَتَ حُكْمٍ أَوْ جَدَا
٣٠١٣. مَاتَ الَّذِي يَرِثُهُ الْمَفْقُودُ ❖ حَصَّتْهُ تَوْقُفٌ وَالْمَوْجُودُ
٣٠١٤. عُومِلَ بِالْأَسْوَاءِ ، ثُمَّ لَوْ تَرَكَ ❖ حَمَلًا يَكُونُ وَارِثًا حِينَ هَلَكَ
٣٠١٥. أَوْ قَدْ يَكُونُ وَارِثًا فَلْيُعْمَلَنَّ ❖ فِي حَقِّهِ وَحَقِّ غَيْرِهِ إِذَنْ
٣٠١٦. بِأَخْوَاطِ الْأَمْرِ ، فَإِنْ هُوَ انْفَصَلَ ❖ حَيًّا لَوْ قَتِ يُعْلَمَنَّ أَنَّ قَدْ حَصَلَ

(١) في النسختين: «ووارث» .

٣٠١٧. وَجُودُهُ عِنْدَ الْمَمَاتِ وَرَثَنُ ❖ ذَاكَ ، وَإِلَّا لَمْ يَرِثْ غَيْرَ الْحَزَنِ
٣٠١٨. وَإِنْ أَتَى الْخُنْثَى ذَاكَ مُشْكِلاً^(١) ❖ فِي حَقِّهِ فَبِالْيَقِينِ يُعْمَلُ
٣٠١٩. وَحَقُّ غَيْرِهِ وَأَوْقِفْ مَا يُشْكُ ❖ فِيهِ لِكَيْ يَبِينَ مِنْهُ مَا ارْتَبَكَ
٣٠٢٠. ثُمَّ مَنْ اجْتَمَعَ فِيهِ جِهَتَا ❖ فَرَضٍ وَتَعْصِيبٍ كَزَوْجٍ قَدْ أَتَى
٣٠٢١. هُوَ ابْنُ عَمٍّ أَوْ فَمْعَتَقٌ أَتَى ❖ فَأَرِثْهُ بِالْجِهَتَيْنِ تَبَّأَ

فَصْلٌ

[في اجتماع قرابتين]

٣٠٢٢. وَفِي نِكَاحٍ لِلْمَجُوسِ مَنْ وَجَدَ ❖ أَوْ شُبْهَةً أُخْتًا هِيَ ابْنَةٌ تُعَدُّ
٣٠٢٣. وَرَثَ بِالْبُتُوَّةِ الْمُنْسُوبَةِ ❖ إِنْ يَشْتَرِكُ اثْنَانِ فِي عَصُوبَةٍ
٣٠٢٤. كَابْنَيْ الْعَمِّ وَزَادَ الْوَاحِدُ ❖ قَرَابَةً وَكَانَ ذَاكَ الزَّائِدُ
٣٠٢٥. قَرَابَةً أَخًا لِأُمٍّ أَخَذَا ❖ سُدْسًا وَمَا فَضَلَ بَيْنَ ذَا وَذَا
٣٠٢٦. مُوزَعٌ نِصْفَيْنِ ، لَكِنْ لَوْ أَتَتْ ❖ مَعَ ذَيْنِ بِنْتُ فَلَهَا النِّصْفُ تَبَتْ
٣٠٢٧. وَمَا بَقِيَ بَيْنَهُمَا ، وَمَنْ جَمَعَ ❖ لِجِهَتَيْ فَرَضٍ بِالْأَقْوَى يُتَّبَعُ



(١) قال في مغني المحتاج (٥١/٤): «وهو [أي: الخنثى المشكل] على ضربين: أحدهما: ألا يكون له فرجٌ رجلٍ ولا فرجٌ امرأة، بل يكون له ثقبٌ يخرج منها البول، ولا تشبه فرجَ واحدٍ منهما، الثاني - وهو أشهرهما - ما له آلة الرجال والنساء».

فَصْلٌ

[في أصول المسائل وما يعول منها وتوابع ذلك]

٣٠٢٨. وَإِنْ يَكُونُوا عَصَبَاتٍ يُقْسَمُ ❖ مَوْجُودُهُ سَوِيَّةٌ بَيْنَهُمْ
٣٠٢٩. هَذَا إِذَا تَمَحَّضُوا ذُكْرَانَا ❖ كَذَا إِذَا تَمَحَّضُوا نِسْوَانَا
٣٠٣٠. ثُمَّ إِذَا مَا اجْتَمَعَ الصَّنْفَانِ ❖ فَكُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الذُّكْرَانِ
٣٠٣١. بِأَنْثَيْنِ قَدَّرُوهُ وَعَدَدُ ❖ رُؤُوسٍ مَقْسُومٍ عَلَيْهِمْ يَعْدُ
٣٠٣٢. أَصْلًا لِمَسْأَلَتِهِمْ، وَإِنْ غَدَا ❖ صَاحِبُ فَرَضٍ فِيهِمْ أَوْ وَجِدَا
٣٠٣٣. فِي الْوَارِثِينَ صَاحِبًا فَرَضَيْنِ ❖ أَيْ مُتَمَاثِلَيْنِ كَالشُّدْسَيْنِ
٣٠٣٤. فَأَصْلُهَا مِنْ مَخْرَجِ الشُّدْسِ اسْتَقَرَّ ❖ وَمَخْرَجُ النِّصْفِ فَإِثْنَانِ^(١) اسْتَمَرَّ
٣٠٣٥. وَالثَّلَاثُ مِنْ ثَلَاثَةٍ، وَالرُّبْعُ ❖ أَرْبَعَةٌ، وَالشُّدْسُ الْمُجْتَمِعُ
٣٠٣٦. مِنْ سِتَّةٍ مَخْرَجُهُ، وَالْثُمْنُ ❖ مَخْرَجُهُ مِنَ الثَّمَانِ بَيْنُ
٣٠٣٧. وَمَخْرَجَا الْفَرَضِ إِذَا مَا اخْتَلَفَا ❖ فَإِنْ تَدَاخَلَا بِالْأَكْثَرِ اكْتَفَى
٣٠٣٨. وَإِنْ تَوَافَقَا ضَرَبْتَ وَفَقَا ❖ أَحَدِهِمْ فِي الْآخِرِ الْمُبْقَى
٣٠٣٩. وَأَصْلُهَا الْحَاصِلُ، أَوْ تَبَايَا ❖ فَالْكُلُّ فِي الْكُلِّ اضْرِبِ الْمُبَايَا
٣٠٤٠. وَحَاصِلُ الْعَدَدِ^(٢) أَصْلُ الْمَسْأَلَةِ ❖ ثُمَّ الْأُصُولُ سَبْعَةٌ مُكَمَّلَةٌ

(١) كانت في (أ): «ومخرج النصف اثنان»، ثم عدلت إلى: «للنصف»، وكتب بهامشها: «لعله: للنصف».

(٢) في (أ): «وحاصل الحاصل».

٣٠٤١. ثَلَاثَةٌ وَأَرْبَعٌ وَاثْنَانِ ❖ وَسِتَّةٌ وَعَدَدُ الثَّمَانِ
 ٣٠٤٢. وَأَرْبَعٌ مِنْ فَوْقِ عَشْرِينَ غُرُرُ ❖ ثُمَّ تَمَامُ ذَلِكَ الْإِثْنَا عَشَرَ
 ٣٠٤٣. وَسِتَّةٌ عَالَتْ لِسَبْعَةٍ مَتَى ❖ مَا جَاءَ أُخْتَانِ وَزَوْجٌ قَدْ أَتَى
 ٣٠٤٤. وَلِثَمَانٍ كَهُمْ وَالْأُمُّ، ثُمَّ ❖ لِتِسْعَةٍ كَهُمْ مَعَ الْإِخِ لَأُمٍّ^(١)
 ٣٠٤٥. ثُمَّ إِلَى عَشْرَةٍ عَالَتْ كَهُمْ ❖ مَعَ الْإِخِ الْآخِرِ جَاءَهُمْ لَأُمٍّ^(٢)
 ٣٠٤٦. وَيَبْلُغُ الْعَوْلُ فِي الْإِثْنَيْنِ عَشْرًا ❖ وَاحِدَةً كَمِثْلِ أُخْتَيْنِ تُرَى
 ٣٠٤٧. وَزَوْجَةٍ جَاءَتْ وَأُمُّ، وَإِلَى ❖ خَمْسَةِ عَشْرٍ كَهُمْ إِنْ حَصَلَا
 ٣٠٤٨. أَحْ لَأُمٍّ مَعَهُمْ، ثُمَّ إِلَى ❖ سَبْعَةِ عَشْرٍ كَهُمْ إِنْ حَصَلَا
 ٣٠٤٩. آخَرُ لَأُمٍّ، وَعَوْلُ الْأَرْبَعَةِ ❖ مِنْ فَوْقِ عَشْرِينَ إِلَى السَّبْعِ ارْفَعَهُ
 ٣٠٥٠. كَزَوْجَةٍ وَأَبَوَيْنِ وَاصِلًا ❖ مَعَ ابْنَتَيْنِ، فَإِذَا تَمَّ اثْنَا
 ٣٠٥١. فَذَاكَ، أَوْ فَاخْتَلَفَا فِي الْجُمْلِ ❖ وَفِي الْأَكْثَرِ بِالْأَقْلِ
 ٣٠٥٢. فِي مَرَّتَيْنِ هَكَذَا فَأَكْثَرَا ❖ فَمَتَدَاخِلَانِ كَيْفَ قُدِّرَا
 ٣٠٥٣. كَسِتَّةٍ مَعَ ثَلَاثَةٍ أَتَتْ ❖ أَوْ تِسْعَةٍ مَعَ الثَّلَاثِ حَضَرَتْ
 ٣٠٥٤. وَحَيْثُ لَمْ يُفْنِهْمَا إِلَّا عَدَدُ ❖ أَيُّ ثَالِثٍ فَمُتَوَافِقَانِ قَدْ
 ٣٠٥٥. جَاءَا كَأَرْبَعٍ وَسِتٍّ كَمَلَا ❖ فَالَوْفُقُ بِالنِّصْفِ لِمَنْ تَأَمَّلَا
 ٣٠٥٦. وَحَيْثُ لَمْ يُفْنِهْمَا إِلَّا أَحَدُ ❖ تَبَايَنَّا مِثْلُ ثَلَاثَةٍ تُعَدُّ

(١) فِي (ب) جَاءَ هَذَا الْبَيْتُ مَقْدَمًا عَلَى الْبَيْتِ الَّذِي قَبْلَهُ، وَهُوَ خَطَأً.

(٢) هَذَا الْبَيْتُ سَاقِطٌ مِنْ (أ).

٣٠٥٧. مَعَ أَرْبَعٍ ، وَالْمُتَدَاخِلَانِ ❖ إِنْ حَصَّالًا فَمُتَوَافَقَانِ
٣٠٥٨. لَا عَكْسُهُ ، فَرْعٌ : إِذَا مَا قُسِمَتْ ❖ سِهَامُهُمْ عَلَيْهِمْ وَصَحَّحَتْ
٣٠٥٩. فَذَلِكَ ، وَالسَّهَامُ حَيْثُ انْكَسَرَتْ ❖ عَلَى فَرِيقٍ فَالسَّهَامُ قُوبِلَتْ
٣٠٦٠. بِعَدَدِ الرُّؤُوسِ ، ثُمَّ إِنْ وَجَدَ ❖ تَبَائِنًا فَلْيُضْرِبَنَّ لِعَدَدِ
٣٠٦١. رُؤُوسِهِمْ فِي أَصْلِ تِلْكَ الْمَسْأَلَةِ ❖ بِعَوْلِهَا إِنْ كَانَ فَهُوَ التَّكْمِلَةُ
٣٠٦٢. فَإِنْ تَوَافَقَا فَوْفُقَ عَدَدِ ❖ رُؤُوسِهِمْ فِيهَا اضْرِبْنَهُ تَرْشُدِ
٣٠٦٣. فَحَيْثُ مَا بَلَغَ مِنْهُ صُحِّحَتْ ❖ ثُمَّ السَّهَامُ لَوْ تَكُونُ انْكَسَرَتْ
٣٠٦٤. عَلَى فَرِيقَيْنِ فَقَابِلْ أَسْهُمَا ❖ كُلَّ فَرِيقٍ قَدْ أَتَاكَ مِنْهُمَا
٣٠٦٥. بِعَدَدِ الصَّنْفِ ، فَإِنْ تَوَافَقَا ❖ رُدَّ فَرِيقًا قَدْ أَتَى مُوَافَقَا
٣٠٦٦. لِوَفْقِهِ ، فَإِنْ يَكُنْ مَا حَصَّالًا ❖ تَوَافُقُ تُرِكَ ذَلِكَ كَمَا لَا
٣٠٦٧. ثُمَّتَ إِنْ كَانَ تَمَاطِلَ عَدَدِ ❖ رُؤُوسِهِمْ فَمِنْهُمَا الْوَاحِدُ قَدْ
٣٠٦٨. ضُرِبَ فِي الْمَسْأَلَةِ الَّتِي حُسِبَ ❖ بِعَوْلِهَا ، فَإِنْ تَدَاخَلَا ضُرِبَ
٣٠٦٩. أَكْثَرُ الْاِثْنَيْنِ ، وَإِنْ تَوَافَقَا ❖ فَوْفُقَ وَاحِدٍ غَدَا مُوَافَقَا
٣٠٧٠. يُضْرَبُ فِي الْآخِرِ ثُمَّ مَا حَصَلَ ❖ يُضْرَبُ فِي الْمَسْأَلَةِ الَّتِي تَمَلُّ
٣٠٧١. وَإِنْ تَبَائِنَا اضْرِبَنَّ الصَّنْفَا ❖ فِي الصَّنْفِ ثُمَّ الْحَاصِلُ الْمُؤَفَّى
٣٠٧٢. فِي أَصْلِهَا يُضْرَبُ ثُمَّ مَهْمَا ❖ بَلَغَ صَحَّتْ تَيْكَ مِنْهُ حَتْمًا
٣٠٧٣. وَقِسْ عَلَى هَذَا انْكَسَارَهَا عَلَى ❖ ثَلَاثَةٍ وَأَرْبَعٍ إِنْ حَصَّالًا

٣٠٧٤. ثُمَّ إِذَا أَرَدْتَ أَنْ تَعْرِفَ مَا * يَخْصُ كُلَّ وَاحِدٍ مُتَمِّمًا
٣٠٧٥. فَاضْرِبْ نَصِيبَهُ مِنْ أَصْلِ الْمَسْأَلَةِ * فِيمَا ضَرَبْتَ تَيْكَ فِيهِ وَهُوَ لَهُ
٣٠٧٦. وَحَيْثُ مَاتَ وَاحِدٌ عَنْ وَرَثَتِهِ * وَقَبْلَ أَنْ يُقْسَمَ مَا قَدْ وَرَثَهُ
٣٠٧٧. مَاتَ مِنَ الْوَرَاثِ وَاحِدٌ تَقِي * وَلَمْ يَرِثْ لِلثَّانِ غَيْرُ مَنْ بَقِيَ
٣٠٧٨. وَكَانَ إِرْثُهُمْ مِنَ الثَّانِي كَمَا * قَدْ وَرِثُوا الْأَوَّلَ حِينَ عُدِمَا
٣٠٧٩. فَلْيُجْعَلِ الثَّانِي كَمَنْ لَمْ يُخْلَقِ * وَلْيُقْسَمِ الْمِيرَاثُ بَيْنَ مَنْ بَقِيَ^(١)
٣٠٨٠. وَإِنْ يَكُنْ مِيرَاثُهُ لَمْ يَنْحَصِرْ * فِي جُمْلَةِ الْبَاقِينَ مِمَّنْ قَدْ ذُكِرَ
٣٠٨١. أَوْ إِرْثُهُ انْحَصَرَ ثُمَّ اخْتَلَفَا * أَيْ قَدْرُ الْإِسْتِحْقَاقِ فِيمَا خَلَفَا
٣٠٨٢. فَصَحَّحْنَ مَسْأَلَةَ لِلْأَوَّلِ * وَبَعْدَهَا مَسْأَلَةَ الثَّانِ اعْمَلِ
٣٠٨٣. فَإِنْ يَكُنْ نَصِيبُ ثَانٍ قَدْ عُدِمَ * عَلَى ذَوِي مِيرَاثِهِ لَمْ يَنْقَسِمَ
٣٠٨٤. فَإِنْ يَكُنْ بَيْنَ نَصِيبِهِ وَرَدَ * وَبَيْنَ مَسْأَلَتِهِ وَفُقُ عَدَدُ
٣٠٨٥. فَاضْرِبْ فِي الْأَوَّلَى وَفَقْ تَيْكَ الثَّانِيَةَ * نَعَمْ وَإِلَّا كُلَّهَا كَمَا هِيَ
٣٠٨٦. وَمَنْ لَهُ شَيْءٌ مِنَ الْأَوَّلَى ضُرِبَ * فِي الْعَدَدِ الْمَضْرُوبِ فِيهَا وَحُسِبَ
٣٠٨٧. وَمَنْ لَهُ شَيْءٌ مِنَ الثَّانِيَةِ * ضُرِبَ فِي نَصِيبِ ذَلِكَ الْمَيِّتِ
٣٠٨٨. أَوْ وَفَّقِهِ إِنْ كَانَ بَيْنَ أَسْهُمٍ * لَهُ وَمَسْأَلَتِهِ الْوَفَقُ اعْلَمْ



(١) هذا البيت والذي قبله ساقطان من (أ).

كتاب الوصايا

٣٠٨٩. تَصِحُّ مِنْ مُكَلَّفٍ حُرِّهِ ۖ لِلْجَهَةِ الْعَامَةِ غَيْرِ الْمُعْصِيَةِ
٣٠٩٠. كَذَا لِشَخْصٍ يُتَصَوَّرُ لَهُ ۖ مِلْكٌ كَحَمَلٍ، ثُمَّ نَفَذَ قَوْلَهُ
٣٠٩١. إِنْ يَنْفَصِلَ حَيًّا وَكَانَ عُلَمَاءُ ۖ وَجُودُ حَمَلٍ عِنْدَهَا تَحْتَمًا
٣٠٩٢. بِأَنْ غَدَا مُنْفَصِلًا^(١) حَمَلٌ حَصَلَ ۖ لِدُونِ مَا سِتَّةَ أَشْهُرٍ كَمَلْ
٣٠٩٣. فَإِنْ غَدَا لِسِتَّةٍ فَأَكْثَرًا ۖ مُنْفَصِلًا وَهِيَ فِرَاشٌ قُرَّرَا
٣٠٩٤. لَمْ يَسْتَحَقَّ، ثُمَّ إِنْ لَمْ تَكُنْ ۖ تَيْكَ فِرَاشًا وَأَنْتَ بِمَنْ عُنِي
٣٠٩٥. لِأَكْثَرٍ مِنْ أَرْبَعِ سِنِينَ ۖ لَمْ يَسْتَحَقَّ حَمْلَهَا يَقِينَا
٣٠٩٦. وَإِنْ يَكُنْ لِدُونِهِ اسْتَحَقَّا ۖ أَوْ فَلِعَبْدٍ وَاسْتَمَرَ رِقًّا
٣٠٩٧. فَهِيَ لِسَيِّدٍ لَهُ، فَإِنْ عَتَقَ ۖ مِنْ قَبْلِ مَوْتِ الْمُوصِّ فَلْعَبْدٌ اسْتَحَقَّ
٣٠٩٨. وَإِنْ يُوصِّ لِحِمَارٍ وَقَصْدٌ ۖ تَمْلِيكُهُ أَوْ أَطْلَقَ الْقَوْلَ فَسَدَ
٣٠٩٩. وَإِنْ يَقُلْ: «لِيُصْرَفَنَّ فِي الْعَلْفِ» ۖ صَحَّ كَذَا لِمَسْجِدٍ مُشَرَّفٍ
٣١٠٠. صَحَّتْ وَلَوْ أَطْلَقَ ثُمَّ يُحْمَلُ ۖ عَلَى مَصَالِحٍ لَهُ تُحْصَلُ
٣١٠١. ثُمَّ لِقَاتِلٍ وَلِلذَّمِّيِّ ۖ صَحَّتْ وَلِلْمُرْتَدِّ وَالْحَرْبِيِّ
٣١٠٢. وَوَارِثٍ إِنْ كَانَ بَاقِي الْوَرَثَةِ ۖ يُجِزُّهَا مِنْ بَعْدِ مَوْتِ أَكْرَثِهِ^(٢)

(١) في النسختين: «منفصل». ولعل الصواب ما أثبتناه.

(٢) قال في لسان العرب (٢/١٨٠): «أكرثه: ساء واشتدَّ عليه، وبلغ منه المشقة».

٣١٠٣. ثُمَّ الْوَصِيَّةُ لِكُلِّ مَنْ يَرِثُ ❖ بِقَدْرِ حَصَّةٍ لَهُ لَعَوْنُكَثَ
 ٣١٠٤. لَكِنْ بَعَيْنٍ هِيَ قَدْرُ الْحَصَّةِ ❖ إِنْ هُمْ أَجَازُوا فَأَحْكُمَنْ بِالصَّحَّةِ
 ٣١٠٥. ثُمَّ الْوَصِيَّةُ بِحَمَلٍ حَصَلَا ❖ قَدْ صَحَّحَتْ بِشَرْطٍ أَنْ يَنْفَصِلَا
 ٣١٠٦. حَيًّا لَوْ قَتِ مِنْهُ حَقًّا يُعْلَمَنْ ❖ وَجُودُهُ عِنْدَ الْوَصِيَّةِ إِذَنْ
 ٣١٠٧. وَبِالْمَنَافِعِ وَحَمَلٍ وَثَمَرٍ ❖ سَيَحْدُثَانِ وَنَجَاسَةٌ ذَكَرَ
 ٣١٠٨. بِهَا انْتِفَاعُ النَّاسِ لَمْ يُحَرِّمْ ❖ كَالزَّبْلِ^(١) أَوْ كَكَلْبِهِ الْمُعْلَمِ
 ٣١٠٩. ثُمَّ إِذَا أَوْصَى بِكَلْبٍ عَامِدًا ❖ مِنْ أَكْلِبٍ لَهُ فَيُعْطَى وَاحِدًا
 ٣١١٠. وَحَيْثُ لَمْ يَكُنْ لَهُ كَلْبٌ لَعَثَ ❖ وَالطَّبْلُ إِنْ أَوْصَى بِهِ قَدْ صَحَّحَتْ
 ٣١١١. إِنْ كَانَ لِلْحَجِيجِ أَوْ حَرْبٍ صَلَحَ ❖ وَإِنْ يَكُنْ أَوْصَى بِطَبْلٍ وَمَنْعَ
 ٣١١٢. ثُمَّ لَهُ طَبْلَانِ طَبْلٌ يَعْمَلُ ❖ فِي اللَّهْوِ فَالْحِلُّ عَلَيْهِ يُحْمَلُ^(٢)

فصل

[في الوصية بزائد على الثلث، والتبرعات في المرض،

والمرض المخوف ونحوه]

٣١١٣. ثُمَّ الْوَصِيَّةُ إِذَا زَادَتْ عَلَى ❖ ثُلْثِ مَالِهِ ابْطَلَنْ مَا فَعَلَا
 ٣١١٤. فِي زَائِدٍ إِنْ لَمْ يُجْزِهِ مَنْ وَرِثَ ❖ فَإِنْ يُجْزُهُ فَهُوَ تَنْفِيذُ بُعْثَ

(١) الزَّبْلُ: هو الرَّوْثُ. انظر: المصباح المنير (٢٧٢/١).

(٢) أي: تُحْمَلُ وصيته المطلقة بالطبل على الطبل الذي يحل الانتفاع به؛ إذ الظاهر أنه يقصد الثواب.

٣١١٥. وَبِالزِّيَادَةِ الْوَصِيَّةُ لَغَتْ ❖ وَيَوْمَ مَوْتِهِ اعْتَبِرْ مَا لَا تَبْتَ
٣١١٦. ثُمَّ مِنَ الثُّلُثِ أَيْضًا يُعْتَبَرُ ❖ عِتْقُ يُعَلَّقُ بِمَوْتٍ مُنْتَظَرٍ
٣١١٧. كَذَا تَبَرُّعٌ غَدًا مُنَجَّزًا ❖ فِي مَرَضٍ الْمَوْتِ كَوْفٍ نُجْزَا
٣١١٨. وَهَبَةٌ كَذَاكَ عِتْقٌ قَدْ ذَكَرَ ❖ كَذَاكَ إِبرَاءٍ مِنَ الثُّلُثِ اعْتَبِرْ
٣١١٩. إِنْ يَجْتَمِعَ تَبَرُّعَاتٌ عُلِّقَتْ ❖ بِالْمَوْتِ وَالثُّلُثُ عَجْزُهُ تَبَتْ
٣١٢٠. عَنْهَا فَإِنْ تَمَحَّضَ الْعِتْقُ الرِّضَا ❖ أَقْرَعَ، أَوْ غَيْرُهُ تَمَحَّضًا
٣١٢١. يُقَسَّطُ الثُّلُثُ، أَوْ عِتْقٌ إِذَنْ ❖ وَغَيْرُهُ بِقِيَمَةٍ يُقَسَّطُنْ
٣١٢٢. أَوْ نُجِّزَتْ يُقَدِّمَنَّ الْأَوَّلَا ❖ فَأَوَّلًا حَتَّى لِثُلُثٍ كَمَّالًا
٣١٢٣. فَإِنْ تَأْتَتْ دُفْعَةً^(١) وَاتَّحَدَا ❖ جِنْسٌ كَعِتْقِهِ عَيْدًا رُشْدًا
٣١٢٤. أَوْ أَنَّهُ أَبْرَأَ جَمْعًا يُفْرَعَنْ ❖ فِي الْعِتْقِ وَالتَّقْسِيطِ^(٢) فِي الْغَيْرِ افْعَلْنِ
٣١٢٥. وَإِنْ يَكُنْ لِذَلِكَ عَبْدَانِ فَقَطْ ❖ أَيْ سَالِمٌ وَغَانِمٌ ثُمَّ اشْتَرَطَ
٣١٢٦. فَقَالَ: «إِنْ عَتَقْتُ عَبْدِي غَانِمًا ❖ فَسَالِمٌ يَكُونُ حُرًّا غَانِمًا»
٣١٢٧. ثُمَّتَ فِي مَرَضٍ مَوْتِهِ اتَّفَقَ ❖ إِعْتَاقُ غَانِمٍ فَعَانِمٌ عِتْقُ
٣١٢٨. مِنْ غَيْرِ إِفْرَاعٍ، وَإِنْ ظَنَّنَا ❖ مَرَضَ مَنْ أَوْصَى مَخُوفًا ظَنًّا
٣١٢٩. فَلَيْسَ يَنْفُذُ التَّبَرُّعُ الَّذِي ❖ زَادَ عَلَى الثُّلُثِ لَكِنْ نَفَذَ
٣١٣٠. مَا زَادَ إِنْ شَفِينِي، وَإِنْ ظَنَّنَا ❖ مَرَضُهُ غَيْرَ مَخُوفٍ ظَنًّا

(١) فِي النسختين: «دَفْعَةً».

(٢) فِي النسختين: «وَالْتَقْسِيطِ».

٣١٣١. فَمَاتَ فِي ذَاكَ فَإِنْ يُحْمَلُ عَلَى ۞ فُجَاءَةً نَفَذَ ذَاكَ كَمَا لَا
 ٣١٣٢. نَعَمْ وَإِلَّا فَمَخُوفٌ، وَإِذَا ۞ نَحْنُ شَكَكْنَا أَمْخُوفٌ سُقْمٌ ذَا
 ٣١٣٣. لَمْ يَبُتِّنْ إِلَّا بَعْدَ لَيْنِ هُمَا ۞ حُرَّانِ صَنْعَةً لَطِبَّ عِلْمَا
 ٣١٣٤. ثُمَّ مِنَ الْمَخُوفِ قَوْلُنَجٍّ^(١)، وَدَقُّ^(٢) ۞ وَذَاتُ جَنْبٍ^(٣)، وَرُعَافٌ يَتَفَقُّ
 ٣١٣٥. دَوَامُهُ، كَذَا ابْتِدَاءٌ حَصَلَا ۞ لِفَالِحٍ^(٤)، كَذَاكَ إِسْهَالٌ تَلَا
 ٣١٣٦. مَعَ التَّوَاتُرِ، وَحُمَّى مُطَبَّقَةٍ ۞ وَغَيْرُهَا لَا رُبْعُهَا^(٥) الْمُحَقَّقَةُ
 ٣١٣٧. كَذَا خُرُوجٌ مَطْعَمٍ بِشِدَّةٍ ۞ وَوَجَعٌ أَوْ مَعَ دَمٍ أَمَدَهُ
 ٣١٣٨. وَأَسْرُ مُشْرِكِينَ قَتْلُ الْأَسْرَى ۞ عَادَتُهُمْ، كَذَاكَ طَلْقٌ كَرًّا
 ٣١٣٩. كَذَاكَ بَعْدَ الْوُضْعِ مَا لَمْ تَنْفَصِلْ ۞ مَشِيمَةٌ، كَذَا قِتَالٌ يَتَّصِلُ
 ٣١٤٠. كَذَاكَ تَقْدِيمٌ لِرَجْمٍ يَجْرِي ۞ أَوْ اقْتِصَاصٌ، وَاضْطِرَابٌ بِخَرٍ
 ٣١٤١. وَصِيعَةُ الْوَصِيَّةِ: «ادْفَعُوا كَذَا ۞ إِلَيْهِ» أَوْ «أَعْطُوهُ بَعْدَ الْمَوْتِ ذَا»
 ٣١٤٢. كَذَاكَ «أَوْصَيْتُ لَزِيدٍ بِكَذَا» ۞ أَوْ «هُوَ مِنْ بَعْدِ قَضَا نَحْبِي لِذَا»

(١) هو مغصٌ شديد في القولون، يصعب معه خروج البراز والريح؛ فيؤدي إلى الهلاك. انظر: الشرح الكبير للرافعي (٤٩٤/١١)، والمصباح المنير (٥١٨/٢).

(٢) قال الرافعي في الشرح الكبير (٤٩٧/١١): «هو مرض يصيب القلب؛ فلا تمتد معه الحياة غالباً».

(٣) قال الرافعي في الشرح الكبير (٤٩٤/١١): «هي قُرُوحٌ تحدث في داخل الجنب بوجع شديد، ثم ينفتح في الجنب ويسكن الوجع، وذلك وقت الهلاك، وكذلك وجع الحَاصِرَةِ».

(٤) قال في المصباح المنير (٤٨٠/٢): «والفالحُ مرضٌ يحدث في أحد شقي البدن طولاً؛ فيبطل إحساسه وحركته، وربما كان في الشَّقَيْنِ، ويحدث بغتة».

(٥) قال الرافعي في الشرح الكبير (٤٩٩/١١): «هي التي تأتي يوماً وتقلع يومين».

٣١٤٣. ثُمَّ اقْتَصَارُهُ عَلَى «هُوَ لَهُ» ❖ يُعَدُّ إِقْرَارًا، فَإِنْ كَمَّلَهُ
٣١٤٤. بِقَوْلِهِ: «مِنْ مَالٍ» كَانَ مَا شَرَحَ ❖ وَصِيَّةً^(١)، وَبِالْكِتَابَةِ تَصِحُّ
٣١٤٥. وَإِنْ يُوصَّ لِسَوَى مُعَيَّنٍ ❖ كَالْفُقَرَاءِ فَبِمَوْتِ الْبَدَنِ
٣١٤٦. تَلْزَمُ مِنْ غَيْرِ قَبُولِ حَصَلَا ❖ أَوْ لِلْمُعَيَّنِ اشْتَرَطَ أَنْ يَقْبَلَا
٣١٤٧. وَالرَّدُّ مَعَ قَبُولِ مَا قَدْ يُوصِي ❖ لَيْسَ يَصِحُّ فِي حَيَاةِ الْمُوصِي
٣١٤٨. وَالْفَوْرَ فِي الْقَبُولِ لَا تَشْرُطُ، فَإِنْ ❖ قَبِلَهَا قَدْ بَانَ أَنَّ تَيْكَ مِنْ
٣١٤٩. حِينَ الْمَمَاتِ مِلْكُهُ فَيَبْتَنِي ❖ عَلَيْهِ كَسْبُ عَبْدِهِ الْمُعَيَّنِ

فَصْلٌ

[فِي أَحْكَامِ الْوَصِيَّةِ الصَّحِيحَةِ وَلَفْظِهَا]

٣١٥٠. أَوْصَى بِشَاةٍ تَتَنَاوَلُ الذَّكَرَ ❖ صَغِيرَةَ الْجُثَّةِ مَعَ ذَاتِ كِبَرٍ
٣١٥١. مَعِيَّةً وَمَعَزًا ضَانًا صَالِحَ ❖ لَا سَخْلَةَ وَلَا عَنَاقًا فِي الْأَصَحِّ
٣١٥٢. وَإِنْ يَقُلْ: «مِنْ عَيْنٍ مَالِي» اشْتَرَيْتَ ❖ لَهُ مِنَ الْمَالِ وَتَيْكَ مَا لَعْتَ
٣١٥٣. وَإِنْ يَقُلْ: «أَعْطُوهُ شَاةً كَرُمْتُ ❖ مِنْ غَنَمِي» وَمَا لَهُ ذَاكَ لَعْتَ^(٢)
٣١٥٤. وَجَمَلٌ وَنَاقَةٌ تَتَنَاوَلَا ❖ نَفْسَ الْبَخَائِيِّ مَعَ الْعِرَابِ لَا
٣١٥٥. بَقَرَةٌ ثَوْرًا، بَلِ الْبَعِيرُ ❖ تَتَنَاوَلُ النَّاقَةَ إِذْ يُشِيرُ
٣١٥٦. وَدَابَّةٌ قُلُ فَرَسًا وَبَغْلًا ❖ مَعَ الْحِمَارِ، وَالرَّقِيقُ الْكَلَّا

(١) فِي (أ): «وَصِيَّةٌ»، وَفِي (ب): «وَصِيَّةٌ».

(٢) هَذَا الْبَيْتُ سَاقِطٌ مِنْ (أ).

٣١٥٧. وَصَّى لِحَمَلٍ فَأَتَتْ بِاثْنَيْنِ ❖ بَيْنَهُمَا فَلْيُقْسَمَنَّ نِصْفَيْنِ
٣١٥٨. وَإِنْ يَقُلْ: «إِنْ كَانَ حَمْلُهَا ذَكَرٌ» ❖ -أَوْ قَالَ: أَنْثَى- فَلَهُ كَذَا اسْتَقَرَّ»
٣١٥٩. فَوَلَدَتْهُمَا لَعْتُ، وَإِنْ ذَكَرٌ ❖ فَقَالَ: «إِنْ كَانَ يَبْطِنُهَا ذَكَرٌ»
٣١٦٠. فَوَلَدَتْهُمَا اسْتَحَقَّ الذَّكَرُ ❖ أَوْ فَأَتَتْ بِذَكَرَيْنِ يُؤْتَرُ
٣١٦١. وَارِثُهُ بِهِ لِمَنْ شَاءَ مِنْهُمَا ❖ وَحَيْثُ وَصَّى أَحَدٌ لِلْعَلَمَا
٣١٦٢. فَأَهْلُ تَفْسِيرٍ وَفَقْهِ وَأَثَرٍ ❖ هُمْ، لَيْسَ هُمْ أَهْلُ الْكَلَامِ وَالسُّورِ^(١)
٣١٦٣. وَصَّى لِجِيرَانٍ فَعَدُّوا الْجَارَا ❖ مِنْ كُلِّ صَوْبٍ أَرْبَعِينَ دَارًا
٣١٦٤. وَيَتَنَاوَلُ الْفَقِيرُ ذُو الضَّرَرِ ❖ مَنْ كَانَ مِسْكِينًا وَبِالْعَكْسِ اسْتَقَرَّ
٣١٦٥. وَإِنْ يُوصَّ لَهُمَا يُنَصَّفُ ❖ ثَلَاثَةٌ أَقْلٌ صِنْفٍ يُسَعَفُ
٣١٦٦. ثُمَّ لَهُ التَّقْضِيلُ، أَوْ لِلْفَقْرَا ❖ وَجَعْفَرٍ وَصَّى فَإِنْ جَعْفَرَا
٣١٦٧. كَوَاحِدٍ مِنْهُمْ فَجَوَّزَنَّ أَنْ ❖ يُعْطَى أَقْلٌ مَتَمَوَّلٍ وَلَنْ
٣١٦٨. يُحْرَمَ، أَوْ وَصَّى لِجَمْعٍ غَيْرِ مَا ❖ مُنْخَصِرٍ مُعَيَّنٍ قَدْ عَلِمَا
٣١٦٩. كَالْعُلُوبَةِ تَصِحُّ وَعَلَى ❖ ثَلَاثَةٍ جَازَ اقْتِصَارُ فِعْلًا
٣١٧٠. ثُمَّ أَقَارِبُ لِزَيْدٍ وَلِدٌ ❖ أَقْرَبُ أَجْدَادٍ لَهُ، تُعَدُّ
٣١٧١. أَوْلَادُهُ قَبِيلَةً، لَا الْأَصْلُ ❖ وَالْفَرْعُ وَالْقَرَابَةُ الْمُدِلُّ
٣١٧٢. بِالْأُمَّ فِي وَصِيَّةٍ لِلْعَرَبِ^(٢) ❖ وَالْأَصْلُ وَالْفَرْعُ ادْخَلْنِي فِي أَقْرَبِ

(١) بهامش النسختين: «أي: القراء».

(٢) المعتمد دخول قرابة الأم في وصية العرب؛ لأن العرب يفتخرون بها. انظر: تحفة المحتاج =

فَصْلٌ

٣١٧٨. وَبِالْمَنَافِعِ الْوَصِيَّةِ تَصَحُّ ❖ كَعَلَّةِ الدَّارِ وَحَانُوتٍ مُنَحْ
٣١٧٩. وَيَمْلِكُ الْمُوصَى لَهُ أَكْسَابًا ❖ مُتَعَادَةً لِلْعَبْدِ لَا أَتَّهَبَا
٣١٨٠. وَمَهْرَهَا لَا نَجْلَهَا بَلْ صِفَتُهُ ❖ كَالْأُمِّ لِلْمُوصَى لَهُ مَنَفَعَتُهُ
٣١٨١. ثُمَّ لِمَنْ وَرِثَهُ أَنْ يُعْتَقَهُ ❖ فَهُوَ لَهُ ^(١) ثُمَّ عَلَيْهِ التَّفَقُّهُ
٣١٨٢. وَأَنْ يَبِيعَهُ لِمُوصَى وَكَذَا ❖ لِغَيْرِهِ إِنْ لَمْ يُؤَبِّدْ نَفْعُ ذَا
٣١٨٣. وَقِيَمَةُ الْعَبْدِ مِنَ الثَّلَاثِ تُعَدُّ ❖ إِنْ كَانَ قَدْ أَوْصَى بِنَفْعِهِ الْأَبَدُ
٣١٨٤. وَإِنْ يَكُنْ أَوْصَى بِأَنْ يَتَّفَعَا ❖ بِذَاكَ حِينَئِذَا فَلْيُقَوِّمَ أَجْمَعَا
٣١٨٥. بِالنَّفْعِ مَعَ مَسْلُوبِهِ ذَاكَ الزَّمَنَ ❖ وَيُحْسَبُ النَّاقِصُ مِنْ ثُلْثٍ إِذَنْ



(۱) بهامش (أ): «أى: رقبته له».

فصل

[في الوصية بالحج وما يفعل عن الميت وما ينفعه]

٣١٨٦. صَحَّتْ بِحَجِّ النَّفْلِ وَاحْتُجَّ مُشْفِقًا ❖ عَنْهُ مِنَ الْمِيقَاتِ حَيْثُ أُطْلِقَا
٣١٨٧. وَإِنْ يُعَيِّنْ بَلَدًا فَمِنْهُ ❖ وَحَجَّةَ الْإِسْلَامِ أَدَّ عَنْهُ
٣١٨٨. مِنْ رَأْسِ مَالِهِ، فَإِنْ يُوصَّيْنِ ❖ بِهَا مِنَ الرَّأْسِ أَوْ الثُّلُثِ اعْمَلْنِ
٣١٨٩. بِمَا عَنَى، أَوْ أَطْلَقَ الْوَصِيَّةَ ❖ بِهَا فَمِنْ رَأْسٍ لَهُ الْعَطِيَّةُ
٣١٩٠. وَالْأَجْنَبِيُّ صَحَّ أَنْ يُحَجَّ عَنْ ❖ مَيْتٍ بِلَا إِذْنٍ عَلَى الْقَوْلِ الْحَسَنِ
٣١٩١. وَالْوَاجِبُ الْمَالِيُّ عَنْهُ أَدَّى ❖ وَارِثُهُ وَيُعْتَقَنُ^(١) الْعَبْدَا
٣١٩٢. عَنْهُ، وَالْأَجْنَبِيُّ لَوْ تَبَرَّعَا ❖ بِمَا عَدَا الْعِتْقَ لَصَحَّ أَجْمَعَا
٣١٩٣. وَيَنْفَعُ الْمَيْتَ الدُّعَا وَالصَّدَقَةُ ❖ مِنْ وَارِثٍ وَأَجْنَبِيٍّ رُزِقَهُ

فصل

[في الرجوع عن الوصية]

٣١٩٤. عَنِ الْوَصِيَّةِ الرَّجُوعَ جَوَّزَنُ ❖ وَبَعْضُهَا بِقَوْلِهِ: «رَجَعْتُ عَنْ
٣١٩٥. وَصِيَّتِي» «أَبْطَلْتُهَا» «نَقَضْتُهَا» ❖ وَ«ذَا لِوَارِثِي» وَ«قَدْ فَسَخْتُهَا»
٣١٩٦. كَذَا بِرَهْنٍ، هَبَةٍ وَلَوْ بِلَا ❖ قَبْضٍ، وَإِعْتَاقٍ، وَإِصْدَاقٍ تَلَا
٣١٩٧. كَذَلِكَ التَّوَكُّيلُ فِي بَيْعٍ، وَأَنْ ❖ يَعْزِضَهُ عَلَيْهِ، أَوْ يُوصَّيْنِ

(١) في النسختين: «وَيُعْتَقَنُ».

٣١٩٨. بِهَا، وَخَلَطَ حِنْطَةً مُعَيَّنَةً ❖ كَذَلِكَ إِنْ أَوْصَى بِصَاعٍ بَيْنَهُ
٣١٩٩. مِنْ صُبْرَةٍ ثُمَّ بِأَجُودَ خَلَطَ ❖ وَبِالْبَنَاءِ، وَغِرَاسٍ قَدْ فَرَطَ
٣٢٠٠. وَالطَّحْنِ، وَالْبَذْرِ، وَعَجْنٍ ثُمَّ ❖ يَقْطَعِ ثَوْبٍ، وَنَسِيجٍ تَمَّا^(١)

فصل

[في الإيصاء وما يتبعه]

٣٢٠١. يُسَنُّ الْإِصَا بِقَضَا ذَيْنِ حَضَرَ ❖ كَذَا بِتَنْفِيذِ الْوَصَايَا وَالنَّظَرِ
٣٢٠٢. فِي أَمْرِ الْأَطْفَالِ، وَفِي الْوَصِيِّ قَدْ ❖ شُرِطَ تَكْلِيفٌ وَإِسْلَامٌ يُعَدُّ
٣٢٠٣. وَكَوْنُهُ عَدْلًا وَكَافِيًا غَدًا ❖ حُرًّا وَلَوْ أَعْمَى إِذَا هُوَ اهْتَدَى
٣٢٠٤. لَكِنْ مِنَ الذَّمِّ إِلَى الذَّمِّ ❖ جَازَتْ، وَأُمُّ الطِّفْلِ وَالصَّبِيِّ
٣٢٠٥. أُولَى، وَبِالْفِسْقِ الْوَصِيُّ انْعَزَلَ ❖ كَذَلِكَ قَاضٍ لَا إِمَامَ حَصَلَا
٣٢٠٦. وَنَفَذَتْ مِنْ كُلِّ حُرٍّ كُلًّا ❖ مَا لِلْوَصِيِّ أَيْضًا إِذَا الْإِذْنُ انْتَفَى
٣٢٠٧. وَلَمْ يَجْزُ نَصْبُ وَصِيٍّ فِي حَيَاةِ ❖ جَدِّ نَرَاهُ بِصِفَاتٍ لِلْوَلَاةِ
٣٢٠٨. وَلَفْظُهَا: «أَوْصَيْتُ -أَوْ فَوَّضْتُ- ❖ إِلَيْكَ ذَا» أَوْ نَحْوَمَا ذَكَرْتُ
٣٢٠٩. بِشَرْطِ أَنْ يُسَيِّنَ الَّذِي غَدَا ❖ مُوصِيًّا فِيهِ وَإِلَّا فَسَدَا
٣٢١٠. وَاشْتَرَطَ الْقَبُولَ لِلْوَصِيِّ ❖ مِنْ بَعْدِ مَوْتِ صَاحِبِ الْقَضِيَّةِ
٣٢١١. ثُمَّ إِذَا أَوْصَى إِلَى اثْنَيْنِ فَلَا ❖ يَنْفَرِدُ الْوَاحِدُ مِنْ ذَيْنِ، بَلَى

(١) في (أ): «ثُمَّ».



٣٢١٢. إِنْ هُوَ صَرَّحَ بِذَلِكَ انْفَرَدَا ❀ ثُمَّ إِذَا عَلَّقَهَا لَنْ تَفْسُدَا

٣٢١٣. كَذَا إِذَا أَقْتَهَا، وَالْعَزْلُ قَدْ ❀ أَطَاعَ كُلًّا مِنْهُمَا مَتَى قَصَدَ

٣٢١٤. ثُمَّ الْوَصِيُّ فِي الَّذِي أَنْفَقَ قَدْ ❀ غَدَا مُصَدَّقًا، وَفِي الدَّفْعِ الْوَلَدُ



كتاب الودیعة

٣٢١٥. مَنْ كَانَ عَاجِزًا عَنِ الْحِفْظِ لِمَا ❀ يُودَعُ فَالْقَبُولُ مِنْهُ حَرْمًا
٣٢١٦. شَرْطُهُمَا شَرْطٌ وَكَيْلٌ ثَمًّا ❀ مُوَكَّلٌ وَأَنْ يَقُولَ حَتْمًا
٣٢١٧. «إِنِّي قَدْ اسْتَوْدَعْتُكَ» أَوْ «أَنْبَتُكَ» ❀ فِي حِفْظِهِ «أَوْ «إِنِّي اسْتَحَفَظْتُكَ»
٣٢١٨. وَالْقَبْضُ يَكْفِي فِي قَبُولِهِ، فَإِنْ ❀ يَقْبَلُ مِنَ الْمَجْنُونِ وَالصَّبِيِّ ضَمِنْ
٣٢١٩. أَوْ يُودِعَ الصَّبِيَّ أَوْ مَنْ حُجِرًا ❀ عَلَيْهِ بِالسَّفَهِ مَالًا حَضَرًا
٣٢٢٠. فَمَا عَلَيْهِ مِنْ ضَمَانٍ أَبَدًا ❀ إِلَّا إِذَا أَتْلَفَ ذَاكَ وَاعْتَدَى
٣٢٢١. ثُمَّ بِإِعْمَا مُودِعٍ أَوْ مُودَعٍ ❀ أَوْ مَوْتِهِ أَوْ بِالْمَجْنُونِ تَرْفَعُ
٣٢٢٢. وَلَهُمَا اسْتِرْدَادُهَا كُلُّ زَمَنْ ❀ وَرَدَّهَا، وَهِيَ أَمَانَةٌ إِذَنْ
٣٢٢٣. وَقَدْ يُضَمَّنْهَا إِنْ حَصَلَ ❀ إِبْدَاعُهَا الْغَيْرَ بِلَا إِذَنْ وَلَا
٣٢٢٤. عُذْرٍ، وَإِنْ سَافَرَ فَلْيُرَدَّهَا ❀ لِمَالِكٍ أَوْ لَوَكِيلٍ رَدَّهَا
٣٢٢٥. فَحَيْثُ يُفْقَدَا إِلَى الْقَاضِي فَإِنْ ❀ فَقَدْ قَاضٍ فَإِلَى مَنْ قَدْ أَمِنَ
٣٢٢٦. وَإِنْ يَكُنْ سَافِرٌ ثُمَّ دَفَنَّا ❀ وَدِيعَةً بِمَوْضِعٍ قَدْ سَكَنَّا
٣٢٢٧. فِيهِ أَمِينٌ وَبِهَا قَدْ أَعْلَمَهُ ❀ فَبِالضَّمَانِ إِنَّنَا لَنْ نُزِلِمَهُ
٣٢٢٨. وَإِنْ يُسَافِرُ بِالَّذِي قَدْ أُوْدِعَا ❀ ضَمِنَهُ، إِلَّا إِذَا مَا وَقَعَا
٣٢٢٩. إِغَارَةً أَوْ الْحَرِيقُ وَعَجَزُ ❀ عَنْ رَدِّهَا كَنَصْنَا فِيمَا نَجَزُ

٣٢٣٠. وَإِنْ يَقَعَ فِي الْمَرَضِ الْمَخُوفِ رَدٌّ ❖ لِمَالِكَ أَوْ لَوَكِيلِهِ الْمَعْدُ
٣٢٣١. نَعَمْ وَإِلَّا رَدَّ لِلْقَاضِي إِذَنْ ❖ أَوْ لِأَمِينٍ أَوْ بِهَا فَلْيُوصِيَنَّ
٣٢٣٢. فَإِنْ يُخَالِفَ مَا ذَكَرْنَا نَعْتَهُ ❖ ضَمِنْ إِلَّا أَنْ يَمُوتَ بَعْتَهُ
٣٢٣٣. بِتَقْلِهِا إِلَى مَكَانٍ أَدُونَا ❖ فِي الْحَرَزِ مِنْ مَكَانِهَا قَدْ ضَمِنَا
٣٢٣٤. وَمُهِلَكَاتِهَا إِذَا لَمْ يَدْفَعِ ❖ عَنْهَا كَتَرَكَ عِلْفِ الْمُسْتَوْدِعِ
٣٢٣٥. ضَمِنْ، لَكِنْ إِنْ نَهَا عَنْهُ ❖ مُودِعُهُ فَذَاكَ لَمْ يَضْمَنْهُ
٣٢٣٦. وَإِنْ تَكُنْ أَعْطَيْتَهَا إِنْسَانًا ❖ لِأَجْلِ سُقْيَاهَا فَلَا ضَمَانًا
٣٢٣٧. ثُمَّ عَلَى الْمُودِعِ أَنْ يُعَرِّضَا ❖ لِلرَّيْحِ ثَوْبَ الصُّوفِ كَيْ لَا يُفْرَضَا^(١)
٣٢٣٨. وَلُبْسُهُ عَلَيْهِ عِنْدَ حَاجَتِهِ ❖ ثُمَّ إِذَا عَدَلَ عَنْ إِشَارَتِهِ
٣٢٣٩. فِي حِفْظِهَا فَتَلَفَتْ بِسَبَبِ ❖ عُدُولِهِ ضَمَانُهَا فَأَوْجِبِ
٣٢٤٠. إِنْ قَالَ: «لَا تَرْقُدْ عَلَى الصُّنْدُوقِ» قَدْ ❖ ضَمِنْ إِنْ يَكْسِرُهُ ذَاكَ إِذْ رَقَدَ
٣٢٤١. بِثَقَلٍ لَهُ وَمَا فِيهِ تَلَفَ ❖ بِمَا ذَكَرْنَا لَا بَعِيرٍ مَا وَصِفَ
٣٢٤٢. أَوْ «ارْبِطِ الدَّرْهَمَ فِي الْكُمِّ» وَذَا ❖ أَمْسَكُهُ فِي يَدِهِ إِذْ أَخَذَا
٣٢٤٣. فَتَلَفَ الدَّرْهَمُ يَضْمَنْ مَتَى ❖ ضَاعَ بَنُومٍ وَبِنَسْيَانٍ أَتَى
٣٢٤٤. وَإِنْ يَكُنْ بِأَخْذٍ غَاصِبٍ فَلَا ❖ وَإِنْ يَضَعُ فِي جَيْهِ ذَا بَدَلَا
٣٢٤٥. عَنْ رَبْطِهِ بِالْكُمِّ لَمْ يَضْمَنْ، بَلَى ❖ بِالْعَكْسِ يَضْمَنْ إِذَا مَا فَعَلَا
٣٢٤٦. وَإِنْ يَقُلْ: «فِي بَيْتِكَ احْفَظْهَا» فَإِنْ ❖ حَصَلَ تَأْخِيرٌ بِلَا عُذْرِ ضَمِنْ

(١) أي: حتى لا يُفْسده الدُّود.

٣٢٤٧. وَوَضَعُهَا فِي غَيْرِ حِرْزٍ مِثْلَهَا ❖ يُلْزِمُهُ ضَمَانُ تَيْكَ كُلَّهَا
٣٢٤٨. كَذَا إِذَا دَلَّ عَلَيْهَا طَارِقًا ❖ يُصَادِرُ الْمَالِكَ أَوْ فَسَارِقًا
٣٢٤٩. وَإِنْ يَكُنْ أَكْرَهُ حَتَّى سَلَمًا ❖ تِلْكَ الْوَدِيعَةُ لِمَنْ قَدْ ظَلَمًا
٣٢٥٠. فَإِنَّ لِلْمَالِكِ أَنْ يُضَمِّنَهُ ❖ ثُمَّ انْتِفَاعُهُ بِهَا قَدْ ضَمَّنَهُ
٣٢٥١. وَهُوَ بِأَنْ يَلْبَسَهَا أَوْ يَرْكَبَهَا ❖ خِيَانَةً أَوْ يَأْخُذَنْ مِنْهُ الْقَبَا
٣٢٥٢. لِأَجْلِ أَنْ يَلْبَسَهُ بَيْنَ الْمَلَا ❖ فَإِنْ نَوَى الْأَخْذَ وَلَمْ يَأْخُذْ فَلَا
٣٢٥٣. ثُمَّ إِذَا مَا خَلَطَ الْكَيْسَيْنِ مِنْ ❖ دَرَاهِمِ الْمُودِعِ فَهُوَ قَدْ ضَمِنَ
٣٢٥٤. ثُمَّ إِذَا طَلَبَهَا الْمَالِكُ مِنْ ❖ ذَاكَ وَأَخْرَجَ بِهَا عُذْرَ ضَمِنَ
٣٢٥٥. وَإِنْ تَصِرَ مَضْمُونَةً ثُمَّ تَرَكَ ❖ خِيَانَةً لَمْ يَبْرَأَنَّ، بَلْ مَنْ مَلَكَ
٣٢٥٦. إِنْ كَانَ قَدْ أَخَذَتْ الْإِسْتِثْمَانَا ❖ لَهُ بَرِيٌّ مِنْهَا وَلَا ضَمَانَا
٣٢٥٧. وَمُودِعٌ إِنْ ادَّعَى تَلَفَهَا ❖ مِنْ غَيْرِ ذِكْرِ سَبَبٍ أَتْلَفَهَا
٣٢٥٨. أَوْ فَخَفِيَ سَبَبِ كَالسَّرِفَةِ ❖ ذَكَرَ ذَاكَ بِالْيَمِينِ صَدَّقَهُ
٣٢٥٩. أَوْ ظَاهِرًا مِثْلَ حَرِيقٍ وَعُرِفَ ❖ عُمُومُهُ مَعَ حَرِيقٍ قَدْ وُصِفَ
٣٢٦٠. صُدِّقَ مِنْ غَيْرِ الْيَمِينِ، أَوْ عُرِفَ ❖ دُونَ الْعُمُومِ صَدَّقْتُهُ بِالْحَلْفِ
٣٢٦١. وَإِنْ يَكُنْ جُهْلَ نَفْسٍ سَبَبِهِ ❖ فَحَلَفْنَا ذَاكَ عَلَى التَّلْفِ بِهِ
٣٢٦٢. مِنْ بَعْدِ أَنْ طَالَبْتَهُ بِالْبَيِّنَةِ ❖ أَوْ ادَّعَى الرَّدَّ عَلَى مَنْ أَمَّنَهُ
٣٢٦٣. صُدِّقَ بِالْيَمِينِ فِي هَذَا السَّبَبِ ❖ وَجَحَدُهَا مُضْمِنٌ بَعْدَ الطَّلَبِ

كتاب قسم الفياء والغنيمه

٣٢٦٤. الْفِيءُ مَالٌ نِيْلٌ مِنْ ضُلَالٍ ❖ مِنْ غَيْرِ إِيجَافٍ وَلَا قِتَالٍ
٣٢٦٥. كَعُشْرِ مَتَجَرٍ وَجَزِيَةٍ وَمَا ❖ عَنْهُ جَلَوْا وَمَالٍ مَنْ قَدْ عُدِمَا
٣٢٦٦. مِنْ ذِمَّةٍ بَغْيِرٍ وَارِثٍ إِذَنْ ❖ وَمَالٍ مُرْتَدٍّ، وَفَيْئًا خَمْسَنْ
٣٢٦٧. وَخُمْسُهُ لِخَمْسَةٍ فَالْأَوَّلُ ❖ مَصَالِحٌ لِلْمُسْلِمِينَ تُفْعَلُ
٣٢٦٨. كَسَدٌ تُغْرِي ثُمَّ رَزَقَ الْعُلَمَاءُ ❖ ثُمَّ الْأَهَمُّ فَالْأَهَمُّ قُدَّمَا
٣٢٦٩. الثَّانِ وَلُدْ هَاشِمٍ وَالْمُطَلَّبُ ❖ وَذَكَرًا فَضَّلَ كَارِثٍ قَدْ كُتِبَ
٣٢٧٠. الثَّلَاثُ الْإِيْتَامُ ثُمَّ اشْتَرَطَنْ ❖ فَقَرَّهُمْ، ثُمَّ الْيَتِيمُ فَهُوَ مَنْ
٣٢٧١. لَيْسَ لَهُ أَبٌ وَفِيهِ صِغَرٌ ❖ الرَّابِعُ الْمُسْكِينُ مِنْهُ يُؤْتَرُ
٣٢٧٢. وَابْنُ السَّبِيلِ خَامِسٌ، وَعَمَّمَا ❖ أَضَنَّا لَهُمْ لَا الْأَوَّلَ الْمُقَدَّمَا
٣٢٧٣. وَمَا تَبَقَّى فَهُوَ لِلْمُرْتَزَقَةِ ❖ فَيَضَعُ الْإِمَامُ دِيوَانًا ثَقَفَهُ
٣٢٧٤. ثُمَّ عَرِيفًا كُلَّ جَمْعٍ وَقَفَا^(١) ❖ أَحْوَالَهُمْ لِيُعْطَى كُلًّا مَا كَفَى
٣٢٧٥. قَدَّمَ بَنِي هَاشِمٍ وَالْمُطَلَّبِ^(٢) ❖ نَدْبًا فَأَقْرَبَ الْوَرَى إِلَى النَّبِيِّ
٣٢٧٦. ثُمَّتَ أَنْصَارًا كَذَا بَعْدَهُمْ ❖ بَقِيَّةُ الْعَرَبِ ثُمَّ الْعَجَمُ

(١) بهامش (أ): «أي: يتبع».

(٢) ظاهره - كأصله - التسوية بين بني هاشم وبني المطلب، لكن المعتمد تقديم بني هاشم على بني المطلب. تحفة المحتاج (١٣٧/٧)، ونهاية المحتاج (١٤٠/٦).

٣٢٧٧. وَلَيْسَ يُثْبِتُ الْإِمَامُ مَنْ لَا ❖ يَصْلُحُ لِلْغَزْوِ كَأَعْمَى كَلَّا
٣٢٧٨. ثُمَّ إِذَا مَاتَ فَإِنَّ وَلَدَهُ ❖ يُعْطَوْنَ حَتَّى يَسْتَقِلُّوا بَعْدَهُ
٣٢٧٩. وَزَوْجُهُ تُعْطَى إِلَى أَنْ تَنْكِحَا ❖ وَلْيُوقَفَنَّ عَقَارُ فَيْءٍ رُبِحَا^(١)
٣٢٨٠. وَرَيْعُهُ كَمَا ذَكَرْنَا قُسِمَا ❖ وَمَا يَبِيجَافِ الْخِيُولِ غِنَمَا
٣٢٨١. يُقَدَّمُ الْقَاتِلُ مِنْهُ بِالسَّلْبِ ❖ وَهُوَ الثِّيَابُ لِقَتِيلٍ يُسْتَلَبُ^(٢)
٣٢٨٢. وَالْخُفُّ وَالرَّانُ وَالْآلُ تُعَدُّ ❖ لِلْحَرْبِ وَالْمَرْكُوبُ وَالسَّرْجُ الْمُعَدُّ
٣٢٨٣. كَذَا لِحِجَامٍ وَسِوَارٍ نَفَقَهُ ❖ مَعَهُ كَذَا الْخَاتَمُ ثُمَّ الْمِنْطَقَةُ^(٣)
٣٢٨٤. كَذَا جَنْبِيَّةٌ^(٤) لَهُ نَجِيَّةٌ ❖ أَمَامَهُ تُقَادُ لَا الْحَقِيَّةُ
٣٢٨٥. وَإِنَّمَا اسْتَحَقَّ ذَلِكَ السَّلْبُ ❖ أَيُّ بَرُكُوبٍ غَرَرٍ قَدْ ارْتَكَبَ
٣٢٨٦. يَكْفِي بِهِ شَرٌّ أَثِيمٍ كَافِرٍ ❖ فِي حَالَةِ اشْتِبَاكِ حَرْبٍ نَائِرٍ
٣٢٨٧. فَلَوْ رَمَى مِنْ صَفِّ الْكُفُورَا ❖ أَوْ قَتَلَ النَّائِمَ أَوْ أَسِيرَا
٣٢٨٨. أَوْ قَتَلَ الْكَافِرَ بَعْدَ مَا هَرَبَ ❖ جَيْشُ الْعَدُوِّ لَمْ يَكُنْ لَهُ السَّلْبُ
٣٢٨٩. وَكَفُّ شَرِّهِ بِأَنْ يَقْطَعَا ❖ يَدَيْهِ أَوْ رِجْلَيْهِ أَوْ يُقْلَعَا
٣٢٩٠. عَيْنَيْهِ أَوْ يَأْسِرَهُ، وَيَعْدُ أَنْ ❖ نُعْطِيَهُ السَّلْبَ تُخْرَجُ مُؤْنُ

(١) المعتمد أن الإمام مُخَيَّرٌ بين وقفِ العقار وقسمةِ غلته عليهم ، وبين قسمةِ أعيانه عليهم ، وبين بيعِهِ وقسمةِ ثمنه بينهم . انظر: تحفة المحتاج (١٤٠/٧) ، ونهاية المحتاج (١٤٢/٦) .

(٢) في (ب): «تُسْتَلَبُ» .

(٣) قال في نهاية المحتاج (٩٣/٣): «ما يُشَدُّ بها الوسط» .

(٤) قال في المصباح المنير (١١١/١): «والجَنْبِيَّةُ: الفرسُ تُقَادُ وَلَا تُرَكَّبُ» .

٣٢٩١. حِفْظٌ وَنَقْلٌ، وَلِيُخَمَّسَ مَا فَضَّلَ ❖ لِأَهْلِ خُمْسِ الْفِيءِ خُمْسُهُ حَصَلَ
٣٢٩٢. يُقَسَّمُ كَالَّذِي ذَكَرْنَا، وَالنَّقْلُ ❖ مِنْ خُمْسٍ خُمْسٍ لِمَصَالِحٍ جَعَلَ
٣٢٩٣. وَهُوَ زِيَادَةٌ مِنَ الْإِمَامِ ❖ يَشْرُطُهَا بِالرَّأْيِ لِلْهُمَامِ
٣٢٩٤. لِمَنْ عَدَا يَفْعَلُ فِي الْكُفَّارِ ❖ مَا هُوَ مِنْكَ عُضْبَةُ الْفَجَّارِ
٣٢٩٥. وَقُسِمَتْ أَخْمَاسُ تَيْكَ الْأَرْبَعَةُ ❖ مَنَقُولُهَا ثُمَّ عَقَارٌ جَمَعَهُ
٣٢٩٦. فِي الْغَانِمِينَ وَهُمْ مَنْ شَهِدَا ❖ بَيْنَةَ الْقِتَالِ وَقَعَةَ الْعِدَا
٣٢٩٧. وَإِنْ يَكُنْ مُحْتَزًّا أَوْ فَاعِلًا ❖ تَجَارَةً فَالشَّرْطُ أَنْ يُقَاتِلَا
٣٢٩٨. وَإِنْ يَمُتْ بَعْدَ انْقِضَاءِ حَرْبٍ حَصَلَ ❖ فَسَهْمُهُ لَوَارِثٍ لَهُ انْتَقَلَ
٣٢٩٩. أَوْ فِي الْقِتَالِ مَاتَ لَا شَيْءَ لَهُ ❖ وَرَاجِلٌ يَحُوزُ سَهْمًا كُلَّهُ
٣٣٠٠. وَرَاكِبُ الْفَرَسِ صَاحِبُ ^(١) الْغَنَاءِ ^(٢) ❖ لَا أَعْجَفُ لَهُ ثَلَاثَةٌ هُنَا
٣٣٠١. ثُمَّ إِذَا مَا حَضَرَ الصَّبِيُّ ❖ وَالْعَبْدُ وَالْمَرْأَةُ وَالذَّمِّيُّ
٣٣٠٢. فَدُونَ سَهْمٍ لَهُمْ قَدْ اجْتَهَدَ ❖ فِي قَدْرِ رَضِيخِهِ الْإِمَامُ وَاسْتَبَدَّ
٣٣٠٣. وَإِنَّمَا يُعْطَى ^(٣) لِذِمِّيٍّ حَضَرَ ❖ بَعِيرٍ أَجْرٍ وَبِإِذْنٍ اسْتَقَرَّ



(١) في النسختين: «صاحب».

(٢) قال في النجم الوهاج (٤٢٣/٦): «والغناء - بفتح الغين وبالمدة -: النفع».

(٣) في (ب): «يعطى».

كتاب قسم الصدقات

٣٣٠٤. مَنْ لَا لَهُ مَالٌ وَلَا كَسْبٌ وَقَعَ ❖ فِي مَوْقِعٍ مِنْ حَاجَةٍ لَهُ تُقَعُ
٣٣٠٥. فَهُوَ فَقِيرٌ دَيْنُهُ الْمُوجَلُ ❖ ثُمَّ يُبَايِعُهُ الَّتِي تُسْتَعْمَلُ
٣٣٠٦. وَمَسْكَنٌ لَهُ وَمَالٌ غَائِبٌ ❖ إِلَى مَسِيرِ الْقَصْرِ وَالْمَكَاسِبِ
٣٣٠٧. غَيْرُ الَّتِي لَاقَتْ بِهِ لَنْ تَمْنَعَا ❖ فَقَرًا، بَلَى إِنْفَاقُ زَوْجٍ مَنَعَا
٣٣٠٨. كَذَا قَرِيبٌ، وَالَّذِي لَوْ اشْتَغَلَ ❖ بِالْعِلْمِ عَاقَ الْكَسْبِ فَقَرُهُ حَصَلَ
٣٣٠٩. ثُمَّتَ مَسْكِينٌ عَلَى مَالٍ قَدَرٌ ❖ أَوْ مَكْسَبٍ لَمْ يَكْفِهِ مَا قَدْ أَضُرُّ
٣٣١٠. وَالْعَامِلُ السَّاعِي وَكَاتِبٌ وَمَنْ ❖ يَتَّقِ الْحَاشِرُ، لَا الْقَاضِي وَلَنْ
٣٣١١. يَدْخُلَ وَالٍ، ثُمَّتَ الْمُؤَلَّفَةُ ❖ مَنْ كَانَ بِالْإِسْلَامِ رَبِّي شَرَفَهُ
٣٣١٢. وَضَعَتْ نِيَّتَهُ أَوْ مَنْ لَهُ ❖ بَيْنَ ذَوِيهِ شَرَفٌ فَضَّلَهُ
٣٣١٣. يُرْجَى بِإِسْهَامٍ لَهُ أَنْ يُسَلِّمًا ❖ سِوَاهُ مِنْهُمْ لَهُمْ قَدْ أُسْهِمًا
٣٣١٤. ثُمَّ الرِّقَابُ وَالْمُكَاتِبُونَ ❖ وَغَارِمٌ قَدْ جَاءَنَا مَدِينًا
٣٣١٥. لِنَفْسِهِ اسْتِدَانًا لَا فِي مَعْصِيَةٍ ❖ فَإِنْ يُتَّبَعُ مِنْ فِعْلِهَا فَأَعْطِيَهُ
٣٣١٦. إِنْ يُعْسِرَنَّ «يَحْيَى» (١) وَحَلَّ مَا عُنِيَ ❖ أَوْ فِي صَلَاحٍ بَيْنَنَا وَإِنْ غَنِيَ
٣٣١٧. ثُمَّ غُرَاةٌ مَا لَهُمْ فِي هُنَا ❖ فَإِنَّهُمْ يُعْطَوْنَهَا مَعَ الْغَنَى

(١) بهامش (أ): «قوله: (يحيى)، أي: هذا في قول يحيى النووي».

٣٣١٨. وَابْنُ السَّبِيلِ الْمُعْسِرُ الْمُسَافِرُ ❖ فِي غَيْرِ مَاثِمٍ بِهَا يُادَرُ
٣٣١٩. وَالْهَاشِمِيُّ وَبَنُو الْمُطَّلِبِ ❖ ثُمَّ مَوَالِيهِمْ عَنِ الْأَخْذِ أَحْجُبِ
٣٣٢٠. كَذَلِكَ كَافِرٌ، وَمَنْ لَهَا سَأَلَ ❖ وَعَلِمَ الْإِمَامُ حَالَهُ فَعَلْ
٣٣٢١. بِعِلْمِهِ فِيهِ، وَإِلَّا إِنْ يَقُلْ ❖ «إِنِّي فَقِيرٌ» أَوْ «مِسْكِينٌ» قُبِلْ
٣٣٢٢. مِنْ غَيْرِ مَا بَيَّنَّ، فَإِنْ عُرِفَ ❖ لِذَلِكَ مَالٌ وَادَّعَى أَنَّهُ تَلَفَ
٣٣٢٣. أَوْ ادَّعَى الْعِيَالُ فَاطْلُبْ بَيِّنَهُ ❖ مِنْهُ عَلَى مَا قَالَهُ وَبَيِّنَهُ
٣٣٢٤. وَابْنُ سَبِيلٍ ثُمَّ غَازٍ يُجْدَى ❖ بِالْقَوْلِ إِنْ لَمْ يَخْرُجَا اسْتُرِدَّا
٣٣٢٥. وَعَامِلٌ وَغَارِمٌ مُكَاتَبٌ ❖ بِنَفْسٍ مَا بَيَّنَّهٗ يُطَالَبُ
٣٣٢٦. بِخَبَرِ الْعَدْلَيْنِ نَفْسُ الْبَيِّنَةِ ❖ ثُمَّ اسْتِفَاضَةً فَعَنْهَا مُغْنِيَهُ
٣٣٢٧. وَهَكَذَا تَصْدِيقُ رَبِّ الدَّيْنِ ❖ وَسَيِّدُ يُغْنِي عَنِ الْعَدْلَيْنِ
٣٣٢٨. «يَحْيَى» لِعُمَرِ غَالِبٍ بِالْمَسْكَنَةِ ❖ أُعْطِيَ، وَأَعْطَى «الرَّافِعِيُّ» لِسَنَةِ
٣٣٢٩. ثُمَّ مُكَاتَبٌ وَغَارِمٌ حَصَلَ ❖ يُعْطَى كَقَدْرِ دَيْنِهِ الَّذِي احْتَمَلَ
٣٣٣٠. وَابْنُ السَّبِيلِ أُعْطِيَ مَا يُوصِلُهُ ❖ مَقْصِدَهُ، وَالْغَازِ قَدْرًا يَكْفُلُهُ
٣٣٣١. نَفَقَةً وَكِسْوَةً ذَهَابًا ❖ إِقَامَةً هُنَاكَ وَالْإِيَابَا
٣٣٣٢. وَفَرَسًا ثُمَّ سِلَاحًا وَيَصِيرُ ❖ مِلْكًا لَهُ كُلُّ الَّذِي بِهِ نُشِيرُ
٣٣٣٣. وَهَيَّانَ لِابْنِ سَبِيلٍ قَدْ حَضَرَ ❖ وَالْغَازِ مَرْكُوبًا إِذَا طَالَ السَّفَرُ
٣٣٣٤. أَوْ كَانَ لَا يُطِيقُ مَشْيًا، وَاحْمِلِ ❖ مَعَهُ زَادَهُ مَتَاعَ ذَلِكَ الرَّجُلِ

٣٣٣٥. إِلَّا إِذَا مَا كَانَ قَدْرًا حَمْلُهُ ❖ يَعْتَادُهُ الَّذِي يَكُونُ مِثْلَهُ

فَصْلٌ

[في القسمة بين الأصناف وما يتبعها]

٣٣٣٦. وَيَجِبُ اسْتِيعَابُ أَصْنَافٍ إِذَا ❖ قَسَمَهَا الْإِمَامُ أَوْ نَائِبُ ذَا

٣٣٣٧. وَكَانَ ثَمَّ عَامِلٌ، فَإِنْ فَقَدَ ❖ بَعْضُهُمْ أَعْطَى الَّذِي مِنْهُمْ وَجَدَ

٣٣٣٨. وَاسْتَوْعَبَ الْأَحَادَ، وَالْمَالِكُ قَدْ ❖ عَمَّهُمْ إِنْ يَنْحَصِرْنَ فِي الْبَلَدِ

٣٣٣٩. وَبِهِمِ الْمَالُ وَفَى، وَإِلَّا ❖ ثَلَاثَةً مِنْ كُلِّ صِنْفٍ تُمْلَى

٣٣٤٠. وَبَيْنَ أَصْنَافٍ لَهَا قَدْ وَجَبَتْ ❖ تَسْوِيَةٌ لَا بَيْنَ أَحَادٍ أَتَتْ

٣٣٤١. إِلَّا إِذَا مَا قَسَمَ الْإِمَامُ ❖ فَإِنْ تَفَضَّلَهُمْ حَرَامٌ

٣٣٤٢. أَيْ مَعَ تَسَاوِيِ الْقَوْمِ فِي الْحَاجَاتِ ❖ وَامْنَعَهُ أَنْ يَنْقُلَ لِلزَّكَاةِ

٣٣٤٣. وَشَرَطُ سَاعٍ كَوْنُهُ مُحَرَّرًا ❖ عَدْلًا بِأَبْوَابِ الزَّكَاةِ مَهْرًا^(١)

٣٣٤٤. وَنَعَمُ الزَّكَاةِ وَسَمَهَا انْدُبْنُ ❖ وَنَعَمُ الْفِيءِ فَوْسُمُهَا يُسَنُّ

٣٣٤٥. فِي مَوْضِعٍ شَعْرُهُ لَا يَكْثُرُ ❖ وَوَسْمُ وَجْهِهِ قَالَ «يَحْيَى» يُحْظَرُ

فَصْلٌ

[في صدقة التطوع]

٣٣٤٦. تَصَدَّقُ النَّفْلُ جَمِيعَهُ اسْنُنُ ❖ وَحَلٌّ لِلْكَافِرِ ثُمَّ لِلْغَنِيِّ

(١) في (أ): «مَهْرًا».



٣٣٤٧. وَدَفَعَهَا سِرًّا وَلِلْقَرِيبِ ❀ وَالْجَارِ فَهُوَ أَفْضَلُ الْمَطْلُوبِ
٣٣٤٨. وَفَعَلَهَا فِي رَمَضَانَ أَعْظَمُ ❀ وَقَالَ «يَحْيَى» فَعَلَهَا يُحَرِّمُ
٣٣٤٩. بِمَا غَدَا يَحْتَاجُهُ لِنَفَقَتِهِ ❀ تَلَزَّمْهُ أَوْ فَلَاحِدَيْنِ أَوْ ثَلَاثَةً
٣٣٥٠. وَمَا رَجَا وَفَاءَهُ، وَأَنْدُبُ بِمَا ❀ فَضَّلَ إِنْ لَمْ يَشَقِّ الصَّبْرُ اعْلَمَا^(١)



(١) في (ب): «يُسْقُ الصَّبْرُ اعْلَمَا».

كتاب النكاح

٣٣٥١. مَنْ يَجِدَنَّ أَهْبَتَهُ وَاحْتَاَجَا ❖ إِلَى النِّكَاحِ اسْتَنْ لَهُ الزَّوْجَا
٣٣٥٢. وَاکْرَهُهُ إِنْ يَفْقِدُهُمَا ، فَإِنْ وَجَدَ ❖ أَهْبَتَهُ لَا حَاجَةَ إِلَيْهِ قَدْ
٣٣٥٣. قَالُوا عِبَادَةُ لِدَاكَ أَفْضَلُ ❖ فَإِنْ يَدْعُهَا فَالنِّكَاحُ فَضَّلُوا
٣٣٥٤. وَفَاقِدُ الْأَهْبَةِ تَرْكُهُ اسْتُحِبَّ ❖ وَكَسْرُهُ الشَّهْوَةَ بِالصَّوْمِ نُدْبٌ
٣٣٥٥. وَبِكُرْهَا الدَّيْنَةُ النَّسِيئَةُ ❖ أَحَبُّ لَا الْقَرَابَةُ الْقُرْبَى
٣٣٥٦. نَظَرَ وَجْهَهَا وَكَفَيْهَا اسْتَنْ ❖ مِنْ قَبْلِ خِطْبَةٍ وَإِنْ لَمْ تَأْذِنْ
٣٣٥٧. وَكُلُّ فَحْلٍ بَالِغٍ فَحَرَّمِ ❖ أَنْ يَنْظُرَ الْمَرْأَةُ غَيْرَ الْمَحْرَمِ
٣٣٥٨. إِنْ هِيَ حُرَّةٌ كَثِيرَةٌ غَدَتْ ❖ ثُمَّ مُرَاهِقٌ كَبَالِغٍ ثَبَتَ
٣٣٥٩. وَنَقُلُ «يَحْيَى» عَنْ مُحَقِّقِنَا ❖ فِي أَمَةٍ كَحُرَّةٍ يَقِينَا
٣٣٦٠. ثُمَّ إِلَى صَغِيرَةٍ يَجُوزُ أَنْ ❖ يَنْظُرَ إِلَّا فَرْجَهَا فَحَرَّمَنْ
٣٣٦١. وَنَظَرَ الْمَمْسُوحِ وَالْعَبْدِ إِلَى ❖ مَوْلَاتِهِ كَمَحْرَمٍ قَدْ جُعِلَا
٣٣٦٢. نَظَرَ أَمْرَدٍ بِشَهْوَةٍ حُظِرَ ❖ وَقَالَ «يَحْيَى» وَبَغَيْرِ مَا ذَكَرَ
٣٣٦٣. وَنَظَرَ الْمَحْرَمَ كُلَّهَا خَلَا ❖ مَا بَيْنَ سُرَّةٍ وَرُكْبَةٍ فَلَا
٣٣٦٤. وَرَجُلٌ لِرَجُلٍ قَبْدَ نَظَرَا ❖ كَمَحْرَمٍ ، وَالزَّوْجُ كُلُّهَا يَرَى
٣٣٦٥. وَمَرْأَةٌ ذِمِّيَّةٌ لَا تَنْظُرُ ❖ مُسْلِمَةً فِي الْأَصَحِّ يُحْظَرُ

٣٣٦٦. وَمَرْأَةٌ مَعَ مَرْأَةٍ كَرَجُلٍ ❖ مَعَ رَجُلٍ، هَذَا وَلَمْ يُحْلَلْ
 ٣٣٦٧. «يَحْيَى» لِمَرْأَةٍ بِأَنْ تَرَى بَدَنَ ❖ لِأَجْنَبِيٍّ قَطُّ فِي الْقَوْلِ الْحَسَنِ

فَصْلٌ

[في الخطبة، وأركان النكاح وغيرها]

٣٣٦٨. وَيَحْرُمُ التَّصْرِيحُ بِالْخُطْبَةِ مِنْ ❖ مُعْتَدَةٍ، كَذَلِكَ التَّعْرِيزُ إِنْ
 ٣٣٦٩. رَجَعِيَّةً كَانَتْ، وَخُطْبَةٌ عَلَى ❖ خُطْبَةٍ غَيْرِهِ إِذَا مَا حَصَلَ
 ٣٣٧٠. تَصْرِيحُهُمْ لَهُ بِمَا قَدْ سَأَلَ ❖ تَحْرُمُ إِلَّا حَيْثُ يَأْذَنُ فَلَا
 ٣٣٧١. وَالْمُسْتَشَارُ فِي امْرِيٍّ قَدْ خَطَبَا ❖ يَذْكُرُ زَيْفَهُ بِصَدَقٍ فِي النَّبَا
 ٣٣٧٢. وَقَدَّمَ الْخُطْبَةَ قَبْلَ الْخُطْبَةِ ❖ وَقَبْلَ عَقْدِ فَهِيَ مُسْتَحَبَّةٌ
 ٣٣٧٣. وَحَيْثُ قَالَ الزَّوْجُ بَعْدَ مَا خَطَبَ ❖ وَلِيَّهَا: «أَلْحَمْدُ لِلَّهِ وَجَبَ
 ٣٣٧٤. ثُمَّ عَلَى الرَّسُولِ صَلَّ يَا صَمَدُ ❖ قِيلْتُ ذَا النِّكَاحِ» صَحَّ مَا فَسَدَ
 ٣٣٧٥. وَمَا اسْتَحَبَّ «النَّوَوِي» ذِكْرًا شَرَحَ ❖ وَإِنْ يَطُلُ فَاصِلُ ذِكْرٍ لَمْ يَصِحَّ
 ٣٣٧٦. وَصَحَّ بِالْإِيجَابِ وَهُوَ قَوْلُكَ ❖ لِذَاكَ: «زَوَّجْتُكَ» أَوْ «أَنْكَحْتُكَ»
 ٣٣٧٧. ثُمَّ قَبُولٍ وَهُوَ: «قَدْ قِيلْتُ ❖ تَزْوِيجَهَا» أَوْ قَوْلُهُ: «نَكَحْتُ»
 ٣٣٧٨. ثُمَّ بَعِيرٍ لَفْظٍ «تَزْوِيجٍ» حَصَلَ ❖ أَوْ «النِّكَاحِ» لَا يَصِحُّ وَبَطُلَ
 ٣٣٧٩. وَإِنْ يَقُلْ: «بِنْتِي قَدْ زَوَّجْتُكَ» ❖ فَقُلْتُ: «قَدْ قِيلْتُ» مَا صَحَّ لَكَ
 ٣٣٨٠. ثُمَّ تَقَدَّمَ لِلْفَظِ الزَّوْجِ قَدْ ❖ جَازَ عَلَى لَفْظٍ وَلِيٍّ يُعْتَمَدُ

٣٣٨١. وَلَا يُعَلِّقُ وَلَا يُؤَقِّتُ ❖ وَبِاللِّسَانِ الْأَعْجَمِيِّ يَنْبُتُ
٣٣٨٢. وَبَطَلَ الشَّغَارُ: «قَدْ أَنْكَحْتُكَ» ❖ بِنْتِي عَلَى أَنْ تُنْكَحَنِي بِنَتِكَ
٣٣٨٣. وَبُضْعُ كُلِّ مِنْهُمَا مُكَمَّلًا ❖ صَدَاقُ الْآخَرَى وَافِيًا» فَيَقْبَلَا
٣٣٨٤. وَإِنْ يُسَمِّيَا لِمَالٍ، وَمَتَى ❖ لَمْ يَجْعَلِ الْبُضْعَ صَدَاقًا ثَبَتَا
٣٣٨٥. وَإِنَّمَا صَحَّ بِشَاهِدَيْنِ ❖ عَدْلَيْنِ حُرَّيْنِ وَمُبْصِرَيْنِ
٣٣٨٦. ذُكُورَةً وَالسَّمْعُ شَرْطُ ذَيْنِ ❖ وَصَحَّحُوهُ بِابْنِي الزَّوْجَيْنِ
٣٣٨٧. وَبِعَدُوِّي ذَيْنِ فَالْعَقْدُ انْعَقَدَ ❖ كَذَا بِمُسْتُورِي عَدَالَةٍ تُعَدُّ
٣٣٨٨. ثُمَّ إِذَا مَا بَانَ فَسُقُ الشَّاهِدِ ❖ حَالَةً عَقْدٍ فَادْعُهُ بِالْفَاسِدِ
٣٣٨٩. وَإِنَّمَا يُعْرَفُ فَسُقُهُ إِذَا ❖ مَا اعْتَرَفَ الزَّوْجَانِ أَنَّهُ كَذَا
٣٣٩٠. أَوْ نَطَقَتْ بَيِّنَةٌ تُعْتَمَدُ ❖ لَا بِاعْتِرَافِ الشَّاهِدَيْنِ يَفْسُدُ
٣٣٩١. وَفَرَّقْنِ بَيْنَهُمَا إِنْ أَنْكَرَتْ ❖ وَاعْتَرَفَ الزَّوْجُ بِهِ، ثُمَّ ثَبَتَ
٣٣٩٢. عَلَيْهِ نِصْفُ الْمَهْرِ إِنْ لَمْ يَدْخُلِ ❖ بِهَا، وَإِنْ يَدْخُلُ فَكُلَّهُ اجْعَلِ

فَصْلٌ

[فِيمَنْ يَعْقِدُ النِّكَاحَ وَمَا يَتَّبِعُهُ]

٣٣٩٣. وَلَمْ تُزَوَّجْ نَفْسَهَا أَنْثَى وَلَا ❖ غَيْرًا، وَلَمْ يَقْبَلْ نِكَاحًا أُمَّلًا
٣٣٩٤. وَالْوَطْءُ فِي النِّكَاحِ مِنْ غَيْرِ وَلِيٍّ ❖ يُوجِبُ مَهْرَ الْمِثْلِ لَا الْحَدَّ الْجَلِيَّ
٣٣٩٥. وَيُقْبَلُ الْإِقْرَارُ بِالنِّكَاحِ مِنْ ❖ بِالْغَةِ عَاقِلَةٍ، كَذَاكَ إِنْ



٣٣٩٦. يُعْتَرِفُ الْوَلِيُّ لَهُ فَلْيُقْبَلَنَّ ❖ مِنْهُ إِنْ اسْتَقْلَّ بِالْإِنْشَاءِ إِذْنُ
٣٣٩٧. وَزَوْجُ الْبِكْرِ الْكَافِرَةِ الْأَبُ ❖ مِنْ غَيْرِ إِذْنٍ وَبِالْإِذْنِ يُنْدَبُ
٣٣٩٨. وَمَالُهُ تَزْوِيجُ نَيْبِ بِلَا ❖ إِذْنٍ، فَإِنْ كَانَتْ صَغِيرَةً فَلَا
٣٣٩٩. تُزَوَّجَنَّ قَبْلَ تَحْلِيلِهِ فَاغْلَمِ ❖ وَالْجَدُّ مِثْلُ الْأَبِ عِنْدَ الْعَدَمِ
٣٤٠٠. فَإِنْ تَزَلَّ بِنَحْوِ مَسْقُطَةٍ فَلَا ❖ تَأْثِيرَ بَلِّ بِالْوُطْءِ كَيْفَ حَصَلَا
٣٤٠١. وَمَنْ سَوَى الْأَبِ وَجَدُّ وَجَدًا ❖ مَا زَوَّجُوا صَغِيرَةً قُلَّ أَبَدًا
٣٤٠٢. وَإِذْنُ بِكْرِ الشَّيْخِ أَوْلَى فَجَدُّ فَاخُ يَنْسَبُ ❖ سَوَى الْقُرْعِ مِثْلُ الْإِرْثِ رَبَّتُهُ
٣٤٠٣. لِأَبَوَيْنِ فَإِنْ كَانَ ابْنُ ابْنِ عَمٍّ ❖ أَوْ مُعْتَقًا أَوْ مُرْصَدًا لِلْحُكْمِ
٣٤٠٤. وَالْإِبْنُ إِنْ كَانَ حَيْثُ لَمْ نَجِدْ ❖ يُزَوَّجُ الْمُعْتَقُ، ثُمَّ إِنْ فَقَدَ
٣٤٠٥. زَوْجًا، وَالسَّيْبُ قَدْ رَتَّبُوا ❖ فِي الْإِرْثِ فِي وَلَايَةِ تَرْتَّبُوا
٣٤٠٦. فَعَصَابَتُهُ كَمَا وَلِيَتْكَحْنُ عَتِيقَةً لِلْمَرْأَةِ ❖ مَنْ يُنْكَحَنَّ مُعْتَقَةً الْعَتِيقَةُ
٣٤٠٧. وَلِيَتْكَحْنُ الْحَيَاةَ فِيهَا مُشْرِقَةً ❖ وَلَيْسَ يُعْتَبَرُ إِذْنُ الْمُعْتَقَةِ
٣٤٠٨. مَا دَامَتْ الْحَيَاةُ مَنِ لَهُ الْوَلَا ❖ وَإِنْ فَقَدْنَا مُعْتَقًا أَوْ عَصَلَا
٣٤٠٩. فَإِنْ تُمِتَّ زَوْجٌ أَوْ كَانَ عَصْلٌ ❖ مُعْتَقُهَا زَوْجٌ سُلْطَانٌ حَصَلَ
٣٤١٠. وَلِيَّهَا الْقَرِيبُ عَصْلٌ إِنْ دَعَتْ ❖ لِكُفْيِهَا عَاقِلَةً قَدْ بَلَغَتْ
٣٤١١. وَإِنَّمَا يَحْصُلُ كُفَاهُهَا وَاخْتَارَا ❖ الْأَبُ غَيْرُهُ لَهُ ذَا صَارَا
٣٤١٢. وَإِنْ تُعَيِّنَ

فصل

[في موانع ولاية النكاح]

٣٤١٣. مَا لِرَقِيقٍ وَصَبِيٍّ ذِي صِغَرٍ ❖ وَلَا يَئْتِي وَلَا لِمُخْتَلٍ النَّظَرُ
 ٣٤١٤. بِهَرَمٍ أَوْ خَبَلٍ أَوْ بَعْتِهِ ❖ وَلَا لِمُخْجُورٍ عَلَيْهِ بِسَفَهٍ
 ٣٤١٥. وَصِفَةٍ مِنْ هَذِهِ إِنْ نَجَدَ (١) ❖ فِي أَقْرَبٍ إِنْتَقَلَتْ لِلْأَبْعَدِ
 ٣٤١٦. وَلَوْ عَلَى الْوَلِيِّ أَعْمِي يُنْتَظَرُ ❖ وَلَا وَلَا يَئْتِي لِفَاسِقٍ حَضَرُ
 ٣٤١٧. وَامْتَنَعَ الْعَقْدُ بِإِحْرَامٍ أَحَدٍ ❖ مِنْ عَاقِدَيْنِ أَوْ فَرْوَجَةٍ تُعَدُّ
 ٣٤١٨. وَإِنَّمَا يُزَوَّجُ السُّلْطَانُ لَا ❖ وَيَكِلُ زَوْجَ وَوَلِيِّ وَكَلَا
 ٣٤١٩. وَحَيْثُ غَابَ أَقْرَبُ الْأَقْوَامِ ❖ مَزَحَلَتَيْنِ فَهِيَ لِلْإِمَامِ
 ٣٤٢٠. وَلِلْوَلِيِّ الْمُجْبِرِ التَّوَكِيلُ فِي ❖ تَزْوِجِهَا بِغَيْرِ إِذْنٍ يَقْتَضِي
 ٣٤٢١. مِنْ غَيْرٍ أَنْ يُعَيِّنَ الزَّوْجَ لَهُ ❖ لَكِنْ وَيَكِلُهُ الَّذِي وَكَّلَهُ
 ٣٤٢٢. بِغَيْرِ كُفْوٍ لَمْ يُزَوَّجْ، وَمَتَى ❖ مَا أَذْنَتْ لِغَيْرِ مُجْبِرٍ أَتَى
 ٣٤٢٣. فِي عَقْدِهِ (٢) النِّكَاحَ وَالتَّوَكِيلُ لَمْ ❖ تَزْجُرْهُ عَنْهُ فَلَهُ التَّوَكِيلُ ثُمَّ
 ٣٤٢٤. وَيُلْزَمُ الْمُجْبِرُ أَنْ يُزَوَّجَا ❖ مَجْنُونَةً بِالْغَةِ وَزَوْجَا
 ٣٤٢٥. إِجْبَابًا الْمَجْنُونِ لَا الصَّغِيرَا ❖ إِنْ ظَهَرَتْ حَاجَتُهُمْ ظُهُورًا
 ٣٤٢٦. وَبَعْضَ أَوْلِيَائِهَا لَوْ سَأَلَتْ ❖ تَزْوِجَها فَهِيَ عَلَيْهِ وَجَبَتْ

(١) فِي (ب): «تَجَدَّ».

(٢) فِي (ب): «عُقْدَةٌ».

٣٤٢٧. وَإِنْ يُزَوِّجَهَا وَلِيِّ جَعْفَرًا ❖ وَآخَرُ زَوْجَهَا مِنْ عُمَرَا
 ٣٤٢٨. وَعُورَ السَّابِقِ فَهُوَ الْمُعْتَمَدُ ❖ أَوْ وَقَعَامًا كِلَاهُمَا فَسَدُ
 ٣٤٢٩. أَوْ جُهِلَتْ مَعِيَّةُ وَسَبْقُ ❖ فَبَاطِلَانِ، وَكَذَا يَحِقُّ
 ٣٤٣٠. إِنْ عُرِفَ السَّبْقُ وَمَا تَعَيَّنَا ❖ وَسَابِقُ إِنْ تَرَاهُ مُعَيَّنَا
 ٣٤٣١. وَيَعْدُ ذَا اشْتَبَهَ فَالتَّوَقُّفُ ❖ حَتَّى يَبَيِّنَ سَابِقُ تَكْلُفُ
 ٣٤٣٢. وَعِلْمَ زَوْجَةٍ لَهُ إِنْ ادَّعَى ❖ بِالسَّبْقِ فِي نِكَاحِهَا فَلتُسَمَّعَا
 ٣٤٣٣. دَعْوَاهُ، ثُمَّ إِنْ تَقَرَّرَ لِأَحَدٍ ❖ ذَيْنَ فَإِنْ قَوْلَ تَيْكَ يُعْتَمَدُ
 ٣٤٣٤. وَلَوْ تَوَلَّى طَرَفِي عَقْدٍ بِأَنْ ❖ زَوْجَ بِنْتٍ إِنَّهُ الْجَدُّ بِمَنْ
 ٣٤٣٥. يَكُونُ ابْنُ ابْنِهِ صَحَّ، وَلَا ❖ يُزَوِّجُ ابْنُ الْعَمِّ نَفْسَهُ بَلَى
 ٣٤٣٦. زَوْجَ ذَلِكَ ابْنُ عَمٍّ وَجِدَا ❖ فِي رُبُوبَةٍ لَهُ، فَحَيْثُ فَقَدَا
 ٣٤٣٧. زَوْجَهُ الْقَاضِي، وَقَاضٍ لَوْ قَصَدَ ❖ نِكَاحَ مَنْ عَدِمَتِ الْوَلِيُّ قَدْ
 ٣٤٣٨. زَوْجَهُ مَنْ فَوْقَهُ أَوْ فَعَقَدَ ❖ نَائِبُهُ، وَلَمْ يُجَوِّزْ لِأَحَدٍ
 ٣٤٣٩. أَنْ يَتَوَلَّى طَرَفِي عَقْدٍ وَلَا ❖ يُوَكِّلَنَّ فِي طَرَفٍ فَيَقْبَلَا

فَصْلٌ

[في الكفاءة]

٣٤٤٠. أَوْ طَرَفَيْنِ غَيْرَ جَدِّ ذِكْرًا^(١) ❖ وَإِنْ يُزَوِّجَهَا وَلِيُّ أَجْبَرَا

(١) هذه المسألة من تمام الفصل السابق، وابتداء فصل جديد من (أ) فقط.

٣٤٤١. بَلَا رِضَاهَا غَيْرَ كُفٍّ بَطَلًا ❖ أَوْ أَحَدٌ مِنْ أَوْلِيَائِهَا بِلَا
٣٤٤٢. كُفٍّ وَلَكِنْ بِرِضَاهَا فُعِلَا ❖ دُونَ رِضَا الْبَاقِينَ مِنْهُمْ بَطَلَا
٣٤٤٣. إِنْ عَدِمَتْ وَلِيِّهَا فَطَلَبْتُ ❖ تَزْوِجَهَا بِغَيْرِ كُفٍّ مُنَعْتُ
٣٤٤٤. وَامْتَنَعَ السُّلْطَانُ، وَالسَّلِيمَةُ ❖ مِنْ كُلِّ عَيْبٍ لِلْخِيَارِ يُثْبِتُ
٣٤٤٥. لَيْسَ يُكَافِيهَا مَعِيبٌ أَبَدًا ❖ وَلَا الرَّقِيقُ كُفٍّ حُرَّةٌ غَدَا
٣٤٤٦. وَلَا الْعَتِيقُ كُفٍّ حُرَّةٌ غَدَتْ ❖ أَصْلِيَّةٌ، وَلَا عَجَمِيٌّ مَا ثَبَتَ
٣٤٤٧. لِعَرَبِيَّةٍ، وَغَيْرُ الْقُرَشِيِّ ❖ لِقُرَشِيَّةٍ وَغَيْرُ الْمُتَشِيشِيِّ
٣٤٤٨. مِنْ هَاشِمِيٍّ وَمِنْ الْمُطَلِّبِ ❖ لَيْسَ بِكُفٍّ لَهُمَا لِلنَّسَبِ
٣٤٤٩. وَفِي الْأَعَاجِمِ اعْتِبَارُ النَّسَبِ ❖ مُعْتَبَرٌ كَمَثَلِ مَا فِي الْعَرَبِ
٣٤٥٠. وَلَا يُكَافِي فَاسِقٌ عَفِيفُهُ ❖ ثُمَّ ذَنِيٌّ حِرْفَةٌ سَخِيفُهُ
٣٤٥١. لَيْسَ بِكُفٍّ مَنْ تَكُونُ أَرْفَعَا ❖ مِنْهُ فَحَجَّامٌ وَحَارِسٌ مَعَا
٣٤٥٢. لَيْسَ بِكُفٍّ بِنْتُ خِيَّاطٍ الْإِبْرُ ❖ وَلَا ابْنُ خِيَّاطٍ لِبْنْتُ مَنْ تَجَرُّ
٣٤٥٣. وَلَا ابْنُ تَاجِرٍ لِبْنْتُ عَالِمٍ ❖ وَلَا اعْتِبَارُ بِالْيَسَارِ الْقَائِمِ
٣٤٥٤. وَبَعْضُ ذِي الْخِصَالِ لَا يُقَابَلُ ❖ بِبَعْضِهَا، ثُمَّ أَبُوهُ الْكَامِلُ
٣٤٥٥. لَيْسَ لَهُ تَزْوِيجُ ابْنٍ صَغُرَا ❖ بِأُمَةٍ وَلَا مَعِيَّةٍ تُرَى
٣٤٥٦. لَكِنْ لَهُ تَزْوِيجُ ابْنٍ صَغُرَا ❖ بِغَيْرِ كُفٍّ غَيْرَ مَنْ قَدْ ذُكِرَا



فصل

[في تزويج المحجور عليه]

٣٤٥٧. وَإِنَّمَا يُزَوِّجُ الْمَجْنُونُ ❖ وَاحِدَةً لِحَاجَةٍ تَكُونُ
٣٤٥٨. ثُمَّ لَهُ تَزْوِيجُ ابْنٍ صَغُورًا ❖ وَكَانَ عَاقِلًا بِأَرْبَعٍ يَرَى
٣٤٥٩. وَزَوَّجَ الْمَجْنُونَةَ الصَّغِيرَةَ ❖ ثِيْبَةً بِكُرًا كَذَا الْكَبِيرَةَ
٣٤٦٠. أَبٌ أَوْ الْجَدُّ إِذَا مَا ظَهَرَتْ ❖ مَضْلَحَةٌ لَا الشَّرْطُ حَاجَةٌ أَتَتْ
٣٤٦١. وَلَمْ تُزَوَّجْ إِنْ تَكُنْ قَدْ عَدِمَتْ ❖ أَبًا وَجَدًّا، بَلْ إِذَا مَا بَلَغَتْ
٣٤٦٢. زَوَّجَهَا السُّلْطَانُ فِيمَا صَحَّحَهُ ❖ لِحَاجَةٍ تَظْهَرُ لَا لِمَضْلَحَةٍ^(١)
٣٤٦٣. ثُمَّ سَفِيَهُ الْقَوْمِ لَمْ يَسْتَقِلَّ^(٢) ❖ بِالْعَقْدِ بَلْ لَا بَدَّ مِنْ إِذْنِ الْوَلِيِّ
٣٤٦٤. أَوْ يَقْبُولُ مِنْ وَلِيِّ أَذْنًا ❖ فِيهِ السَّفِيهِ وَلِحَاجَةٍ هُنَا
٣٤٦٥. فَإِنْ يُعَيِّنْ مَرْأَةً لَهُ الْوَلِيُّ ❖ نِكَاحُ غَيْرِهَا لَهُ لَمْ يَخْصُلْ
٣٤٦٦. وَلِيَنْكِحَنَّ بِمَهْرٍ مِثْلٍ أَوْ أَقْلُ ❖ فَإِنْ يَزِدْ عَلَيْهِ صَحَّ مَا فَعَلَ
٣٤٦٧. بِمَهْرٍ مِثْلٍ مِنْ مُسَمًّى ذُكِرَا ❖ ثُمَّ نِكَاحُ مَنْ عَلَيْهِ حُجْرًا
٣٤٦٨. لِفَلَسٍ فَذَاكَ لَنْ تُبْطَلَهُ ❖ وَمُؤْنُ النِّكَاحِ فِي كَسْبٍ لَهُ
٣٤٦٩. ثُمَّ نِكَاحُ الْعَبْدِ إِنْ كَانَ بِلَا ❖ إِذْنٍ مِنَ السَّيِّدِ كَانَ بَاطِلًا
٣٤٧٠. فَإِنْ يُعَيِّنْ مَرْأَةً لَهُ فَلَا ❖ يَعْدِلُ عَنْهَا الْعَبْدُ حَيْثُ قَبِلَا

(١) في (أ): «للمصلحة».

(٢) في (أ): «يَسْتَحِلُّ» وبهامشها: «نسخة: يستقل».



٣٤٧١. وَمَلَكَ السَّيِّدُ إِجْبَارَ الْأُمَةِ ❖ لَا عَبْدٌ عَلَى نِكَاحِ أَلْزَمَةٍ

٣٤٧٢. وَزَوْجَ السَّيِّدِ نَفْسَ أُمَةٍ ❖ كَافِرَةٌ بِالْمِلْكِ لَا الْوَلَايَةَ

٣٤٧٣. وَعَبْدَ طِفْلِ لَمْ يُزَوِّجْهُ الْوَلِيُّ ❖ بَلْ أُمَةُ الطِّفْلِ عَلَى الْقَوْلِ الْجَلِيِّ



باب

ما يحرم من النكاح

٣٤٧٤. تَحْرُمُ أُمُّهُ وَبِنْتُهُ، وَمَنْ ❖ تُخْلَقُ مِنْ زِنَاهُ لَا تَحْرُمَنْ

٣٤٧٥. وَوَلَدُ الْمَرْأَةِ مِنْ زِنَاهَا ❖ حَلَّ لَهَا، وَالْأَخَوَاتِ حَرَمًا

٣٤٧٦. كَذَا بَنَاتُ أَخَوَاتٍ يَبْنُو ❖ تَحْرِمُهُمْ وَإِخْوَةٌ وَعَمَّةٌ

٣٤٧٧. وَخَالَاتُهُ، وَهَؤُلَاءِ السَّبْعُ قَدْ ❖ حُرِّمْنَ أَيْضًا بِالرَّضَاعِ الْمُعْتَمَدِ

٣٤٧٨. وَكُلُّ مَنْ قَدْ أَرْضَعْتِكَ أَوْ أَرْضَعْتَ ❖ مَنْ أَرْضَعْتِكَ فَعَلَيْكَ حُرْمَتُ

٣٤٧٩. وَهَكَذَا إِنْ أَرْضَعْتَ مَنْ وَلَدَكَ ❖ أَوْ وَلَدَتْ مُرْضِعَةً أَرْضَعْتَكَ

٣٤٨٠. أَوْ صَاحِبَ اللَّبَنِ ثُمَّ مِنْ ذَكَرٍ ❖ فَأُمّهَاتُ مِنْ رَضَاعٍ تَسْتَفِرُّ

٣٤٨١. ثُمَّ قِسِ الْبَاقِي كَمَا قَدْ نُصِّ لَكَ ❖ ثُمَّ الَّتِي قَدْ أَرْضَعْتَ نَافِلَتَكَ

٣٤٨٢. أَوْ أَرْضَعْتَ أَخَاكَ لَمْ تَحْرُمْ، وَلَا ❖ أُخْتُ أَخِيكَ بِانْتِسَابٍ حَصَلَا

٣٤٨٣. وَلَا رَضَاعٍ، وَكَذَا مَا حُرِّمَتْ ❖ عَلَيْكَ أُمَّ مَنْ تَكُونُ أَرْضَعْتَ

٣٤٨٤. وَلَدَكَ، ثُمَّ بَنْتُهَُا لَمْ تَحْرُمْ ❖ وَزَوْجَةُ الَّذِي وَلَدَتْ حَرَمٌ

٣٤٨٥. كَذَلِكَ زَوْجَةُ الَّذِي قَدْ وَلَدَكَ ❖ مِنْ نَسَبٍ أَوْ مِنْ رَضَاعٍ شَمَلَكَ

٣٤٨٦. وَلَا تَحِلُّ أُمّهَاتُ زَوْجَتِكَ ❖ مِنْ نَسَبٍ أَوْ مِنْ رَضَاعٍ مُشْتَبِكٍ

٣٤٨٧. كَذَا بَنَاتُهَُا مَتَّى دَخَلَا ❖ بِهَا، وَمَرْأَةٌ مَتَّى وَطِئَا

٣٤٨٨. بِالْمَلِكِ حَرَّمُوا عَلَيْكَ أُمَّا ❖ لَهَا كَذَا بَنَاتُ لَيْتِكَ حَتَّمَا

٣٤٨٩. وَحُرِّمَتْ تَيْكَ عَلَى آبَائِكَ ❀ كَذَلِكَ حُرِّمَتْ عَلَى أَبْنَائِكَ
٣٤٩٠. وَهَكَذَا مَوْطُوءَةٌ بِشُبْهَةٍ ❀ فِي حَقِّهِ لَا إِنْ يَطَأُ بَزْنِيَةٍ
٣٤٩١. وَمَحْرَمٌ إِنْ تَخْتَلِطُ بِنِسْوَةٍ ❀ لِقَرِيْبَةٍ وَاسِيعَةٍ كِبِيرَةٍ
٣٤٩٢. فَلْيَنْكِحَنَّ مِنْهُنَّ، لَا إِنْ تَخْتَلِطُ ❀ بِنِسْوَةٍ عَدَدُهُنَّ قَدْ ضُبِطَ
٣٤٩٣. وَلَوْ طَرَا تَأْيِيدُ تَحْرِيمٍ عَلَى ❀ نِكَاحٍ اقْطَعَنَّ نِكَاحًا حَصَلَا
٣٤٩٤. كَوُطْءِ زَوْجَةٍ ابْنِهِ بِشُبْهَةٍ ❀ وَحَرَّمُوا جَمْعَكَ بَيْنَ الْمَرْأَةِ
٣٤٩٥. وَأُخْتِهَا أَوْ خَالَةٍ أَوْ عَمَّةٍ ❀ مِنْ نَسَبٍ أَوْ مِنْ رِضَاعٍ عَمَّةٍ
٣٤٩٦. فَإِنْ يَقَعَ جَمْعٌ بِعَقْدٍ دَانِيٍ ❀ بَطُلَ، أَوْ مُرْتَبًّا فَالْثَّانِي
٣٤٩٧. وَالْجَمْعُ فِي الْوُطْءِ بِمِلْكٍ حَرَمًا ❀ بَيْنَهُمَا كَمِثْلٍ مَا تَقَدَّمَ
٣٤٩٨. وَأَرْبَعٌ لِلْحُرِّ مِنْ نِسْوَانٍ ❀ كَمِثْلٍ مَا لِلْعَبْدِ مَرَاتَانِ
٣٤٩٩. وَالْأُخْتُ وَالْخَامِسَةُ الْمَعْنِيَّةُ^(١) ❀ فِي عِدَّةِ الْبَائِنِ لَا الرَّجْعِيَّةُ
٣٥٠٠. تَحِلُّ، وَالْمَرْأَةُ حَيْثُ طَلَّقَتْ ❀ مِنْ زَوْجِهَا الْحُرَّ ثَلَاثًا حُرِّمَتْ
٣٥٠١. كَذَلِكَ طَلَّقَتَيْنِ مِنْ عَبْدٍ إِلَى ❀ أَنْ تَنْكِحَنَّ سِوَاهُ ثُمَّ يَدْخُلَا
٣٥٠٢. قُبْلَهَا مِنْ ذَاكَ قَدَرُ الْحَشْفَةِ ❀ بِالْإِنْتِشَارِ فِي نِكَاحٍ وَصَفَةٍ
٣٥٠٣. بِصِحَّةٍ، بِشَرْطِ زَوْجٍ يُمَكِّنُ ❀ جَمَاعُهُ، لَا الطِّفْلُ فِيمَا يَحْسُنُ
٣٥٠٤. وَنَاكِحٌ بِشَرْطِ أَنَّهُ مَتَى ❀ وَطِئَ طَلَّقَ ابْطِلَ عَقْدًا أَتَى

(١) بهامش (ب): «نسخة: المعنيَّة».

٣٥٠٥. وَلَيْسَ لِلرَّجُلِ أَنْ يَنْكِحَ مَنْ ﷻ يَمْلِكُهَا أَوْ بَعْضَهَا، كَذَاكَ لَنْ
٣٥٠٦. تَنْكِحَ مَنْ تَمْلِكُهُ مُكَمَّلًا ﷻ أَوْ بَعْضَهُ، فَإِنْ طَرَا الْمَلِكُ عَلَى
٣٥٠٧. نَفْسِ النِّكَاحِ فَالنِّكَاحُ بَطَلًا ﷻ ثُمَّ نِكَاحُ أَمَةٍ الْغَيْرِ فَلَا
٣٥٠٨. يَجُوزُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَا قَدَرَ ﷻ عَلَى نِكَاحِ حُرَّةٍ مِنَ الْبَشَرِ
٣٥٠٩. تَصْلُحُ لِلْوَقَاعِ مَعَ خَوْفِ الْعَنَتِ ﷻ فَأَمَةُ مُسْلِمَةٍ قَدْ حُلَّتْ
٣٥١٠. وَإِنْ وَجَدَتْ حُرَّةً يُوجِبُ صَدَاقُهَا فَأَمَةُ تُحَلَّلُ ﷻ
٣٥١١. وَإِنْ وَجَدَتْ حُرَّةً وَمُسْلِمَةً ﷻ بِدُونِ مَهْرٍ الْمِثْلِ لَمْ تَجْزِ أَمَةُ
٣٥١٢. ثُمَّ الْكِتَابِيَّةُ إِنْ كَانَتْ أَمَةً ﷻ عَلَى عُبْدٍ مُسْلِمٍ مُحَرَّمَةٍ
٣٥١٣. وَتَيْكَ لِلْحُرِّ الْكِتَابِيِّ تَحِلُّ ﷻ كَذَاكَ لِلْعَبْدِ الْكِتَابِيِّ جُعِلَ
٣٥١٤. وَالْحُرُّ إِنْ يَنْكِحَ بِشَرْطِ ذِكْرٍ ﷻ لِأَمَةٍ لَا فَسَخَ حَيْثُ أَيْسَرَا

فَصْلٌ

[فِي حِلِّ نِكَاحِ الْكَافِرَةِ وَتَوَابِعِهِ]

٣٥١٥. وَلَا تُحَلَّلْنَ مِنَ الْكُفَّارِ ﷻ غَيْرَ الْكِتَابِيَّةِ لِلْأَبْرَارِ
٣٥١٦. مِنْ نَسْلِ إِسْرَائِيلَ أَوْ مِمَّنْ عَلِمَ ﷻ دُخُولَ قَوْمِهَا بِذَا الدِّينِ الْمِلْمِ
٣٥١٧. مِنْ قَبْلِ تَحْرِيفٍ وَنَسْخِ دَهْمَةٍ ﷻ ثُمَّ الْكِتَابِيَّةُ مِثْلُ الْمُسْلِمَةِ
٣٥١٨. فِي الْقِسْمِ وَالطَّلَاقِ ثُمَّ التَّقَةِ ﷻ وَالْعُسْلِ لِلْجَنَابَةِ الْمُتَّفَقَةِ
٣٥١٩. وَالْحَيْضِ وَالنَّفَاسِ تُجْبَرُ عَلَى ﷻ ذَلِكَ، وَالْخِزِيرِ قُلْ لَنْ تَأْكُلَا

٣٥٢٠. وَعَسَلِ كُلَّ نَجَسٍ فِي الْبَدَنِ ❀ وَلْتَحْرُمَنَّ مَخْلُوقَةٌ مِنْ وَثْنِي
٣٥٢١. وَمِنْ كِتَابَيْتِهَا وَعَكْسُهُ ❀ وَلَوْ تَنَصَّرَ الْيَهُودِيُّ نَفْسُهُ
٣٥٢٢. أَوْ عَكْسُهُ فَلَا يُقَرُّ، ثُمَّ لَا ❀ يُقْبَلُ مِنْهُ غَيْرُ إِسْلَامٍ عَلا
٣٥٢٣. وَحَيْثُ كَانَتْ بَرَأَةٌ فَلَا تَحِلُّ ❀ لِمُسْلِمٍ أَوْ تَحْتَ مُسْلِمٍ جُعِلَ
٣٥٢٤. الْحُكْمُ فِيهَا كَارْتِدَادِ الْمُؤْمِنَةِ ❀ وَلَا يُقَرُّ إِنْ يَكُنْ تَوَثُّهُ^(١)
٣٥٢٥. وَالْوَثْنِيُّ إِنْ يَكُنْ تَنَصَّرَا ❀ أَوْ إِنْ تَهَوَّدَا فَلَنْ يُقَرَّرَا
٣٥٢٦. بَلْ يُلْزَمُ الْإِسْلَامَ دِينَ أَحْمَدٍ ❀ وَلَمْ تُبَيِّحْ مُرْتَدَّةٌ لِأَحَدٍ
٣٥٢٧. وَأَحَدُ الزَّوْجَيْنِ أَوْ زَوْجَانِ ❀ إِذَا هُمَا ارْتَدَّا عَنِ الْإِيمَانِ
٣٥٢٨. قَبْلَ الدُّخُولِ فُرْقَةٌ تَنْجِزَتْ ❀ وَإِنْ تَكُنْ بَعْدَ الدُّخُولِ وَقَفَتْ
٣٥٢٩. فَإِنْ يَكُونَا أَسْلَمَا فِي الْعِدَّةِ ❀ دَامَ، وَإِلَّا فُرْقَةٌ مِنْ رَدِّهِ
٣٥٣٠. وَالْوِطْءُ فِي تَوْقُفٍ فَحَرَّمَنْ ❀ لَكِنَّهُ لَا يُوجِبُ الْحَدَّ إِذَنْ



(١) الهاء للسكت.

باب

نكاح المشرِك

٣٥٣١. مَنْ كَانَ تَحْتَهُ الْكِتَابِيَّةُ ثُمَّ ❖ أَسْلَمَ فَالنَّكَاحُ دَامَ بَيْنَهُمْ
٣٥٣٢. أَوْ وَثْنِيَّةٌ وَمَنْ تَمَجَّسَتْ ❖ ثُمَّ عَنِ الْإِسْلَامِ قَدْ تَخَلَّفَتْ
٣٥٣٣. قَبْلَ الدُّخُولِ فُرْقَةٌ تَنْجِزَتْ ❖ أَوْ بَعْدَهُ فَأَمْنَتْ وَأَسْلَمَتْ
٣٥٣٤. فِي عِدَّةٍ دَامَ، وَإِلَّا الْفُرْقَةُ ❖ مِنْ حِينَ مَا أَسْلَمَ ذَاكَ تَنْبُتُ
٣٥٣٥. وَإِنْ تَكُنْ هِيَ الَّتِي قَدْ أَسْلَمَتْ ❖ ثُمَّ أَصَرَ فَكَعْكَسِهِ بَثَتْ
٣٥٣٦. وَحَيْثُ أَسْلَمَا مَعًا فَيَسْتَمِرُّ ❖ بِأَخْرِ اللَّفْظِ الْمَعِيَّةَ اعْتَبِرْ
٣٥٣٧. وَإِنْ أَدَمَّاهُ اقْتِرَانُ مُفْسِدٍ ❖ بِالْعَقْدِ لَا يَضُرُّهُ إِنْ^(١) تَعْتَدِي
٣٥٣٨. مِمَّنْ لَهُ الْآنَ تَحِلُّ، فَعَلَى ❖ عَقْدٍ بغيرِ شَاهِدَيْنِ وَبِلَا
٣٥٣٩. وَلِيَّهَا يُقَرَّرُنَّ^(٢) وَكَذَا ❖ فِي عِدَّةِ الْغَيْرِ فَقَرَّرْهُمْ إِذَا
٣٥٤٠. تَقَضَّتِ الْعِدَّةَ حِينَ يُسْلِمُونَ ❖ ثُمَّ عَلَى مُوقَّتٍ يَعْتَقِدُونَ
٣٥٤١. تَأْيِيدُهُ وَفِي اعْتِدَادِ شُبْهَةٍ ❖ تُقَارَنُ الْإِسْلَامَ قَرَّرَ حُكْمَهُ
٣٥٤٢. وَحَيْثُ يُسْلِمُ ثُمَّ يُحْرِمُ مَنْ كَفَرَ ❖ فَأَسْلَمَتْ وَذَاكَ مُحْرِمٌ يَقْرُرُ
٣٥٤٣. وَحُرَّةً وَأَمَةً إِنْ يَنْكِحَنَّ ❖ وَأَسْلَمُوا فَحُرَّةٌ تُعَيَّنَنَّ

(١) فِي النسختين: «أَنْ».

(٢) فِي (ب): «يُقَرَّرُونَ».

٣٥٤٤. صَحَّ نِكَاحُ الْكَافِرِينَ ثُمَّ ❖ مِنْ الصَّحِيحِ أَعْطَاهَا الْمُسَمَّى
٣٥٤٥. وَمَهْرٌ مِثْلُهَا مِنَ الْفَاسِدِ مَا ❖ لَمْ تَقْبِضْهُ قَبْلَ أَنْ يَسْتَسْلِمَا
٣٥٤٦. ثُمَّ بِإِسْلَامٍ لَهَا إِنْ دُفِعَتْ ❖ قَبْلَ الدُّخُولِ مَا لَهَا شَيْءٌ ثَبَتَ
٣٥٤٧. أَوْ دُفِعَ الزَّوْجُ بِإِسْلَامٍ أَتَى ❖ قَبْلَ الدُّخُولِ نِصْفُهُ قَدْ ثَبَتَا
٣٥٤٨. مِنَ الصَّحِيحِ أَوْ فَنِصْفُ مَهْرٍ ❖ مِنْ فَاسِدٍ كَالْكَلْبِ أَوْ كَخَمْرِ
٣٥٤٩. وَأَهْلُ ذِمَّةٍ إِلَيْنَا إِنْ هُمْ ❖ تَرَاغَعُوا وَجَبَ حُكْمٌ مُلْزِمٌ
٣٥٥٠. ثُمَّ يُقَرُّ كُلُّ شَخْصٍ مِنْهُمْ ❖ عَلَى الَّذِي تُقَرُّهُمْ لَوْ أَسْلَمُوا

فَصْلٌ

[في أحكام زوجات الكافر إذا أسلم على أكثر من مباحة]

٣٥٥١. أَسْلَمَ عَنْ أَكْثَرٍ مِنْ أَرْبَعَةٍ ❖ وَمَعَهُ أَسْلَمَنْ أَوْ فِي الْعِدَّةِ
٣٥٥٢. أَوْ كُنَّ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَالشَّطْطِ ❖ لَزِمَهُ اخْتِيَارُ أَرْبَعٍ فَقَطْ
٣٥٥٣. أَسْلَمَ مَعَهُ أَرْبَعٌ مِنْ قَبْلِ أَنْ ❖ يَدْخُلَ أَوْ فِي عِدَّةٍ فَلْيُحْكَمْ
٣٥٥٤. لَهُ بِكُلِّهِنَّ، أَوْ فَأَسْلَمَا ❖ وَتَحْتَهُ بِنْتُ وَأُمُّهَا هُمَا
٣٥٥٥. أَهْلُ كِتَابٍ أَوْ فَقَدْ أَسْلَمَتَا ❖ فَإِنْ يَقَعَ عَلَيْهِمَا حُرْمَتَا
٣٥٥٦. مُؤَبَّدًا، أَوْ لَا عَلَى وَاحِدَةٍ ❖ فَعَيْنِ الْإِبْنَةِ، أَوْ عَلَى ابْنَةِ
٣٥٥٧. تَعَيَّنَتْ بِنْتُ، وَإِنْ كَانَ دَخَلَ ❖ بِأُمِّهَا حُرْمَتَا كُلِّ الْأَجَلِ
٣٥٥٨. وَحَيْثُ أَسْلَمَ وَتَحْتَهُ أُمُّهُ ❖ فَأَمَنْتَ مَعَهُ وَصَارَتْ مُسْلِمَةً

٣٥٥٩. أَوْ هِيَ فِي الْعِدَّةِ صَارَتْ مُسْلِمَةً ❖ أَقَرَّ إِنْ حَلَّتْ لِذَلِكَ الْأُمَّةُ
٣٥٦٠. وَقَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ إِنْ تَحَلَّفَتْ ❖ بَيْنَهُمَا الْفُرْقَةُ قَدْ تَنَجَّزَتْ
٣٥٦١. أَوْ فِيمَاءٍ تَحْتَ ذَلِكَ عِدَّةٌ ❖ وَمَعَهُ أَسْلَمَنْ أَوْ فِي الْعِدَّةِ
٣٥٦٢. اخْتَارَ ذَلِكَ أُمَةً مِنْهُنَّ إِنْ ❖ حَلَّتْ زَمَانَ خَيْرِهِ وَخَيْرِهِنَّ^(١)
٣٥٦٣. نَعَمْ وَإِلَّا يَنْدَفِعُ الْبَتُّ ❖ أَوْ حُرَّةٌ ثُمَّ إِمَاءٌ تَحْتَ
٣٥٦٤. وَمَعَهُ أَسْلَمَنْ أَوْ فِي الْعِدَّةِ ❖ تَعَيَّنَتْ وَيَكْتَسِبْنَ بُعْدَهُ
٣٥٦٥. وَإِنْ أَصَرَّتْ فَانْقَضَتْ عِدَّتُهَا ❖ اخْتَارَ ذَلِكَ أُمَةً إِنْ اشْتَهَى
٣٥٦٦. أَوْ أَسْلَمَتْ ثُمَّ الْإِمَاءَ عَتَقْنَا ❖ ثُمَّتْ فِي الْعِدَّةِ قَدْ أَسْلَمْنَا
٣٥٦٧. يَخْتَارُ أَرْبَعًا بِلَفْظٍ: «اخْتَرْتُكِ» ❖ كَذَلِكَ «أَمْسَكْتُكِ» أَوْ «تَبَّكْتُكِ»
٣٥٦٨. ثُمَّ طَلَّاقُهُ اخْتِيَارًا جُعِلَ ❖ لَا لَفْظُ إِيْلَا وَظَهَارٍ حَصَلَا
٣٥٦٩. وَلَا تُصَحِّحَنَّ أَنْ يُعَلَّقَا ❖ فَسُحٌّ وَلَا نَفْسُ اخْتِيَارٍ مُطْلَقًا
٣٥٧٠. وَحَيْثُ يَحْضُرُ اخْتِيَارًا شَادَا ❖ فِي خَمْسٍ انْدَفَعَ مَنْ قَدْ زَادَا
٣٥٧١. وَيُلْزَمُ التَّعْيِينَ ثُمَّ النِّقَاحُ ❖ حَتَّى تَرَى^(٢) لَهُ اخْتِيَارًا أَطْلَقَهُ
٣٥٧٢. وَلْيُجَبَّسْنَ إِنْ تَرَكَ اخْتِيَارًا ❖ فَإِنْ يَمُتْ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَخْتَارَا
٣٥٧٣. اعْتَدَّتِ الْمَرْأَةُ ذَاتُ الْأَشْهُرِ ❖ وَغَيْرُ مَدْخُولٍ بِهَا بَعْشَرٍ
٣٥٧٤. وَأَشْهُرُ أَرْبَعَةٍ بِالْعَدَدِ ❖ وَاعْتَدَّتِ الْحُبْلَى بِوَضْعِ الْوَلَدِ

(١) بهامش (أ): «أي: زمن إسلامه وإسلامهن» .

(٢) في (ب): «نرى» .

٣٥٧٥. وَذَاتُ أَفْرَاءٍ مِنَ النِّسَاءِ ❖ تَعْتَدُ بِالْأَكْثَرِ مِنْ أَفْرَاءٍ
٣٥٧٦. وَأَشْهُرُ أَرْبَعَةٍ وَعَشْرِ ❖ نَصِييَهُنَّ قِفَ لِصُلْحٍ يَجْرِي

فَصْلٌ

[فِي مَوْنَةِ الْمُسْلِمَةِ أَوْ الْمُرْتَدَّةِ]

٣٥٧٧. مَعًا إِذَا مَا أَسْلَمَا اسْتَمَرَّتْ ❖ نَفَقَةُ الزَّوْجَةِ وَاسْتَقَرَّتْ
٣٥٧٨. وَحَيْثُ يُسْلِمُ وَأَبَتْ مَا فَعَلَا ❖ حَتَّى انْقَضَتْ عِدَّتُهَا مِنْهُ فَلَا
٣٥٧٩. أَوْ أَسْلَمَتْ فِي عِدَّةٍ لَا تُوجِبُنْ ❖ شَيْئًا لِمُدَّةِ التَّخْلُفِ إِذَنْ
٣٥٨٠. أَوْ أَسْلَمَتْ مِنْ قَبْلِهِ فَأَسْلَمَا ❖ فِي عِدَّةٍ أَوْ فَأَصَرَ مُجْرِمًا
٣٥٨١. فَذِي لَهَا نَفَقَةٌ لِلْعِدَّةِ ❖ وَإِنْ هِيَ ارْتَدَّتْ فَلَا لِلرَّدَّةِ
٣٥٨٢. وَإِنْ يَعُدَّ إِسْلَامُهَا فِي الْعِدَّةِ ❖ وَإِنْ هُوَ ارْتَدَّ اسْتَحَقَّتْ عِنْدَهُ



باب

الخيار والإعفاف ونكاح العبد

٣٥٨٣. ثُمَّ لِرِزْوَجَيْنِ الْخِيَارُ ثَبَتَا ❖ بِرِصٍ وَبِجُذَامٍ قَدْ أَتَى
٣٥٨٤. وَحِنَّةٍ، وَلَوْلَيْهَا بِهِنَّ ❖ فَقَطُّ إِنْ الْعَقْدُ بِهِنَّ يَقْتَرِنُ
٣٥٨٥. وَالرِّزْوَجُ إِنْ وَجَدَهَا رَتْقَاءَ ❖ ثَبَتَ أَوْ وَجَدَهَا قَرْنَاءَ
٣٥٨٦. ثُمَّ بِعَنْتَةٍ وَجَبَ ثَبَتَا ❖ لِرِزْوَجَةٍ، وَهُوَ عَلَى الْفُورِ أَتَى
٣٥٨٧. لَا بِوُضُوحٍ لِحُنُوتَةٍ أَتَتْ ❖ وَالْعَيْبُ إِنْ يَحْدُثُ بِهِ تَحَيَّرَتْ
٣٥٨٨. إِلَّا بِعَنْتَةٍ بِرِزْوَجِهَا تَرَى ❖ بَعْدَ الدُّخُولِ أَوْ بِهَا تَحَيَّرَا
٣٥٨٩. قَبْلَ الدُّخُولِ الْفُسْخُ يُسْقِطُ الْمَهْرَ ❖ وَيَعْدُهُ فَمَهْرٌ مِثْلُ اسْتَقْرَ
٣٥٩٠. إِنْ يَكُنِ الْفُسْخُ بِعَيْبٍ اقْتَرَنَ ❖ بِالْعَقْدِ أَوْ كَانَ بِحَادِثٍ إِذَنْ
٣٥٩١. حَدَثَ بَيْنَ الْعَقْدِ وَالْوَطْءِ الْمِلْمُ ❖ لَمْ يَكُنِ الْوَاطِئُ بِهِ مِمَّنْ عَلِمَ
٣٥٩٢. وَيَجِبُ الْمَهْرُ الْمُسَمَّى إِنْ طَرَا ❖ عَيْبٌ بِهَا مِنْ بَعْدِ وَطْءٍ قَدْ جَرَى
٣٥٩٣. كَذَاكَ إِنْ يُفْسَخُ لِأَجْلِ الرَّدَّةِ ❖ مِنْ بَعْدِ وَطْءِ الْمُسَمَّى عِنْدَهُ
٣٥٩٤. وَالرِّزْوَجُ لَا يَرْجِعُ بِالْمَهْرِ عَلَى ❖ مَنْ عَرَّهُ مِنْ بَعْدِ فُسْخٍ حَصَلَا (١)
٣٥٩٥. وَالْفُسْخُ لَا يَنْفَرِدُ الزَّوْجَانِ ❖ بِهِ وَلِلْحَاكِمِ يَرْفَعَانِ
٣٥٩٦. وَإِنْ تَقَمَّ بَيِّنَةٌ بِأَنَّهُ ❖ أَقَرَّ بِالْعَنْتَةِ إِنْ الْعَنْتَةُ

(١) سقط هذا البيت من (ب).

٣٥٩٧. تَبَيَّنَتْ أَوْ أَقَرَّ أَوْ فَحَلَفَتْ ❖ بَعْدَ نُكُولِهِ فِتْيَكَ تَبَيَّنَتْ
٣٥٩٨. وَحَيْثُ تَبَيَّنَتْ لَهُ الْقَاضِي ضَرْبٌ ❖ حَوْلًا إِذَا مَا كَانَ مِنْ تَيْكَ الطَّلَبُ
٣٥٩٩. وَرَفَعْتُهُ عِنْدَمَا الْحَوْلُ كَمَلَ ❖ فَإِنْ يَقُلْ: «الْوُطْءُ مِنِّي قَدْ حَصَلَ»
٣٦٠٠. حَلَفَهُ الْقَاضِي، فَإِنْ هُوَ نَكَلَ ❖ حَلَفَهَا أَنَّ الْجَمَاعَ مَا حَصَلَ
٣٦٠١. فَإِنْ أَقَرَّ أَوْ فِتْيَكَ حَلَفَتْ ❖ فَلَهَا الْإِسْتِفْلَالُ بِالْفُسْخِ تَبَيَّنَتْ
٣٦٠٢. وَإِنْ تَكُنْ مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ رَضِيَتْ ❖ بِزَوْجِهَا الْعَيْنِي أَوْ فَاجَلَّتْ
٣٦٠٣. ذَلِكَ عَلَى الصَّحِيحِ حَقُّهَا بَطُلَ ❖ وَشَرَطُ إِسْلَامٍ إِذَا كَانَ حَصَلَ
٣٦٠٤. فِي زَوْجَةٍ أَوْ نَسَبٍ قَدْ كَرُمَا ❖ أَوْ أَنَّهُ حُرَّرَ أَوْ غَيْرُهُمَا
٣٦٠٥. فِي أَحَدِ الزَّوْجَيْنِ وَالْأَمْرُ اخْتَلَفَ ❖ فَلَا ظَهَرَ الصَّحَّةُ فِي عَقْدٍ وَصَفَ
٣٦٠٦. فَإِنْ يَبْنُ خَيْرًا مِنَ الْمَشْرُوطِ لَا ❖ خِيَارَ، أَوْ فِدْوَنَهُ فَلْيُجْعَلَا^(١)
٣٦٠٧. أَوْ ظَنَّ تَيْكَ حُرَّةً أَوْ مُسْلِمَةً ❖ فَظَهَرَتْ ذِمِّيَّةٌ أَوْ فَأَمَّه
٣٦٠٨. وَهِيَ لَهُ تَحِلٌّ لَا خِيَارًا ❖ وَالْفَرْعُ قَبْلَ الْعِلْمِ مِنْهَا صَارَا
٣٦٠٩. حُرًّا، وَأَوْجِبْنَ عَلَى الْمَغْرُورِ ❖ قِيمَتَهُ لِلْسَّيِّدِ الْمَذْكُورِ
٣٦١٠. إِنْ يَنْفَصِلُ حَيًّا، وَمَغْرُورٌ رَجَعَ ❖ بِهَا عَلَى مَنْ غَرَّهُ حَتَّى وَقَعَ
٣٦١١. فَإِنْ يَكُنْ مِنْهَا الْغُرُورُ اتَّفَقَا ❖ بِذِمَّةِ الْأَمَةِ غُرْمٌ عَلَّقَا
٣٦١٢. وَذَلِكَ التَّغْيِيرُ لَا يُؤَثِّرُ ❖ مَا لَمْ يَكُنْ قَارَنَ عَقْدًا يُذَكَّرُ

(١) بهامش (أ): «أي: الخيار».

٣٦١٣. وَمَنْ تَكُنْ تَحْتَ رَقِيقٍ عَتَقَتْ ❖ أَوْ تَحْتَ شَخْصٍ فِيهِ رِقٌّ خَيْرَتْ
٣٦١٤. وَهُوَ عَلَى الْفُورِ، فَإِنْ هِيَ ادَّعَتْ ❖ جَهْلًا بَعْتِ بِالْيَمِينِ صَدَّقَتْ
٣٦١٥. إِنْ كَانَ مُمَكِّنًا بِأَنْ كَانَ الَّذِي ❖ عَتَقَ تَيْكَ غَائِبًا حِينَئِذٍ
٣٦١٦. كَذَلِكَ إِنْ قَالَتْ: «جَهَلْتُ أَنْ لِي ❖ بِهِ الْخِيَارَ» قَوْلُهَا فَلْيُقْبَلِ
٣٦١٧. وَإِنْ تَكُنْ مِنْ قَبْلِ وَطْءٍ فَسَخَتْ ❖ فَمَا لَهَا شَيْءٌ مِنَ الْمَهْرِ ثَبَتَ
٣٦١٨. أَوْ بَعْدَهُ فَمَهْرٌ مِثْلُ جُعَلًا ❖ إِنْ كَانَ قَدْ تَقَدَّمَ الْعِتْقُ عَلَى
٣٦١٩. وَطْءٍ، وَمَا سُمِّيَ إِنْ تَأَخَّرَا ❖ أَوْ بَعْضُهَا عَتَقَ لَنْ تُخَيَّرَا

فَصْلٌ

[في الإعفاف]

٣٦٢٠. أَوْجِبَ عَلَى الْوَلَدِ وَقْتُ الْيُسْرِ ❖ بِأَنْ يُهَيَّءَ لِأَصْلٍ حُرٌّ
٣٦٢١. فَاقْدِ مَهْرٍ لِلنِّكَاحِ اضْطِرًّا ❖ بِقَوْلِهِ بِلَا يَمِينٍ يُجْرَى
٣٦٢٢. مُسْتَمْتَعًا سُرِّيَّةً أَوْ حُرَّةً ❖ وَلْيُنْفَقَنَّ عَلَيْهِمَا فِي الْيُسْرِ
٣٦٢٣. ثُمَّ لِذَاكَ الْأَصْلِ أَنْ يُعَيَّنَا ❖ امْرَأَةً إِنْ مَهَرَ تَيْكَ بَيْنَا
٣٦٢٤. وَإِنْ تُمِتْ وَجَبَ أَنْ يُجَدَّدَا ❖ أَوْ فَسَخَ الْعَقْدَ بَعِيْبٍ وَجَدَا
٣٦٢٥. أَوْ إِنْ يُطَلَّقَهَا بَعْذِرٍ، وَحَرُمَ ❖ عَلَيْهِ وَطْءُ أَمَةِ الْوَلَدِ ثُمَّ
٣٦٢٦. إِنْ يُحْبِلْنَهَا فَابْنُهُ مِنْهَا يَعُدُّ ❖ حُرًّا نَسَبِيًّا وَتَصِرُ أُمٌّ وَلَدُ
٣٦٢٧. لِلْأَبِ إِنْ لَمْ تَكُ أُمٌّ وَلَدِ ❖ لِلْإِبْنِ، ثُمَّ مَهْرُهَا لِلسَّيِّدِ

٣٦٢٨. مَعَ قِيمَةٍ لَهَا، وَذَلِكَ لَا يُحَدُّ ❖ وَلَمْ تَجِبْ عَلَيْهِ قِيمَةُ الْوَلَدِ
 ٣٦٢٩. ثُمَّ نِكَاحُ أُمَةِ الْإِبْنِ عَلَى ❖ وَالِدِهِ الْحُرِّ حَرَامًا جُعِلَا
 ٣٦٣٠. وَالْإِبْنُ إِنْ مَلَكَ زَوْجَةَ الْأَبِ ❖ وَالْأَبُ لَمْ يُبَخْ لَهُ فِي الْمَذْهَبِ
 ٣٦٣١. أَنْ يَتَّيِدِيَ نِكَاحَ مَنْ كَانَتْ أُمُّهُ ❖ لَمْ يَنْفَسَخْ عَقْدُ نِكَاحٍ أَحْكَمَهُ
 ٣٦٣٢. وَإِنْ يَكُنْ مُكَاتَبٌ لَهُ أُمُّهُ ❖ فَهِيَ عَلَى سَيِّدِهِ مُحَرَّمَةٌ
 ٣٦٣٣. وَانْفَسَخَ الْعَقْدُ إِذَا مَلَكَ مَنْ ❖ كُتِبَ عِرْسَ سَيِّدٍ لَهُ إِذَنْ

فصل

[في نكاح الرقيق]

٣٦٣٤. وَسَيِّدٌ لَا يَضْمَنُ الْمَهْرَ إِذَا ❖ أَذِنَ فِي النِّكَاحِ لِلْعَبْدِ كَذَا
 ٣٦٣٥. لَا يَضْمَنُ الْإِنْفَاقَ، بَلْ تَعَلَّقَا ❖ بِكَسْبِهِ بَعْدَ النِّكَاحِ مُطْلَقًا
 ٣٦٣٦. فَحَيْثُ يَأْذَنُ لَهُ أَنْ يَتَّجِرَا ❖ فِي رَأْسِ مَالِهِ وَرِنَحٍ يُسَّرَا
 ٣٦٣٧. فَإِنْ يَكُنْ عُدِمَ كُلُّ مَا ذُكِرَ ❖ فَذَلِكَ فِي ذِمَّةِ عَبْدٍ يَسْتَقَرُّ
 ٣٦٣٨. وَاسْتَخْدَمَ الْعَبْدَ نَهَارًا أَقْبَلَا ❖ سَيِّدُهُ إِنْ كَانَ قَدْ تَكَفَّلَا
 ٣٦٣٩. بِالْمَهْرِ مَعَ نَفَقَةٍ، وَإِلَّا ❖ لِكَسْبِ مَا ذَكَرْتُهُ يُخْلَى
 ٣٦٤٠. ثُمَّ إِنْ اسْتَخْدَمَهُ مِنْ غَيْرِ مَا ❖ تَكَفَّلَ بِمَا ذَكَرْنَا أَلْزَمَا
 ٣٦٤١. سَيِّدُهُ الْأَقَلَّ أَيْ مِنْ أُجْرَةٍ ❖ مِثْلِ وَكُلِّ الْمَهْرِ وَالْمَوْنَةِ
 ٣٦٤٢. ثُمَّ لِيُحْلَلَ الْعَبْدَ لَيْلًا، وَالسَّفَرَ ❖ بِهِ وَبِالْإِمَاءِ لِلْمَوْلَى اسْتَقَرَّ



٣٦٤٣. وَبِالنَّهَارِ اسْتُخْدِمَتْ وَمَا لِيذِي ❀ مُؤُونَةٌ مِنْ زَوْجِهَا حِينَئِذٍ
٣٦٤٤. وَأَمَّةٌ لَا حُرَّةٌ إِنْ قَتَلْتُ ❀ قَبْلَ الدُّخُولِ نَفْسَهَا قَدْ أَسْقَطَتْ
٣٦٤٥. صَدَاقَهَا أَوْ سَيِّدٌ لَا أَجْنَبِي ❀ وَإِنْ تُبِعَ مِنْ زَوْجَتِ فَأَوْجِبِ
٣٦٤٦. مَهْرًا لِبَائِعٍ، وَحَيْثُ يُنْكَحُنْ ❀ أَمَّتُهُ بِعَبْدِهِ لَا مَهْرَ لَنْ



كتاب الصّدّاق

٣٦٤٧. تَسْمِيَةُ الصّٰدَاقِ فِي الْعَقْدِ تُسَرُّ ❖ وَإِنْ يَكُنْ أَخْلِي مِنْهُ جُوزَنْ
٣٦٤٨. وَكُلُّ مَا صَحَّ مَبِيعًا مُطْلَقًا ❖ صَحَّ صَدَاقًا، وَإِذَا مَا أَصْدَقَا
٣٦٤٩. عَيْنًا وَفِي يَدٍ لِّذَٰكَ تَلَفْتُ ❖ ضَمِنَهَا ضَمَانُ عَقْدٍ قَدْ تَبَتْ
٣٦٥٠. فَقَبْلَ قَبْضٍ لَا تَبِيعُهُ، فَإِنْ ❖ تَلَفَ فِي يَدٍ لِّزَوْجِهَا ضَمِنَ
٣٦٥١. صَدَاقَ مِثْلٍ، وَإِذَا مَا أَتَلَفْتُ ❖ صَدَاقَهَا فَهِيَ كَأَنْ قَدْ قَبَضْتُ
٣٦٥٢. وَخَيْرْتُ فِي الْأَجْنَبِيِّ، إِنْ فَسَخْتُ ❖ مِنْ زَوْجِهَا صَدَاقَ مِثْلٍ أَخَذْتُ
٣٦٥٣. نَعَمْ وَإِلَّا غَرَّمْتُ لِلْمُتَلِفِ ❖ ثُمَّ الْمَنَافِعُ الَّتِي تَفُوتُ فِي
٣٦٥٤. يَدٍ لِّزَوْجِهَا فَلَا يُكْفَلُ ❖ تَيْكَ وَإِنْ يَسْتَوْفِيْنَهَا الرَّجُلُ
٣٦٥٥. وَحَبَسَ نَفْسَهَا لِتَقْبِضَ الْمَهْرُ ❖ غَيْرَ الْمُؤَجَّلِ لَهَا تَيْكَ اسْتَقَرُّ
٣٦٥٦. فَإِنْ تَنَازَعَا فَزَوْجٌ يُؤْمَرُ ❖ بِوَضْعِ مَهْرٍ عِنْدَ عَدْلٍ يَخْضُرُ
٣٦٥٧. وَتُؤْمَرُ الزَّوْجَةُ بِالتَّمْكِينِ ❖ فَإِنْ تُمْكِنُ تُعْطَى مِنْ أَمِينٍ
٣٦٥٨. وَإِنْ تُبَادِرُهُ فَمَكَّتَتْهُ ❖ فَإِنَّهَا بِالْمَهْرِ طَالَبَتْهُ
٣٦٥٩. وَامْتَنَعَتْ إِنْ لَمْ يُوَاقِعْهَا إِلَى ❖ أَنْ تَسْلَمَ^(١)، فَإِنْ يَطَأُ فَلَا
٣٦٦٠. وَإِنْ يُبَادِرُ زَوْجُهَا فَسَلَّمَا ❖ فَإِنَّهَا تُؤْمَرُ أَنْ تُسَلِّمَا

(١) فِي النسخين: «يَتَسَلَّم».

٣٦٦١. وَحَيْثُ تَسْتَمْهِلُ لِتَنْظِيفٍ فَلَا ❀ يَزِيدُهَا الْقَاضِي بِرَأْيِهِ عَلَى
 ٣٦٦٢. ثَلَاثَةَ مِنْ نَفْسِ أَيَّامٍ، وَلَا ❀ تُمَهِّلُ لِإِنْقِطَاعِ حَيْضٍ حَصَلَا
 ٣٦٦٣. وَلَا تُسَلِّمُ الصَّغِيرَةَ وَلَا ❀ مَرِيضَةً إِنْ لَمْ يَزُلْ مُكَمَّلَا
 ٣٦٦٤. مَانِعٌ وَطْءٌ، ثُمَّ بِالْوَطْءِ اسْتَقَرَّ ❀ مَهْرٌ وَلَوْ فِي الْحَيْضِ وَطْؤُهُ ظَهَرَ
 ٣٦٦٥. ثُمَّ بِمَوْتِ الزَّوْجِ أَوْ فِرَاجَةِ ❀ صَدَاقِهَا اسْتَقَرَّ لَا بِالْخُلُوةِ

فَصْلٌ

[فِي بَيَانِ أَحْكَامِ الْمُسَمَّى الصَّحِيحِ وَالْفَاسِدِ]

٣٦٦٦. ثُمَّ إِذَا نَكَحَهَا بِحُرٍّ ❀ أَوْ كَانَ قَدْ نَكَحَهَا بِحُمُرٍ
 ٣٦٦٧. أَوْ بِثَمَانَيْنِ عَلَى أَنْ لَا بُدَّ ❀ تَيْكَ ثَمَانِينَ جِيَادًا مِنْ ذَهَبٍ
 ٣٦٦٨. أَوْ نِسْوَةٍ عَلَى صَدَاقٍ وَاحِدٍ ❀ أَوْ قَبْلَ النِّكَاحِ لِابْنٍ فَاقِدٍ
 ٣٦٦٩. بُلُوغُهُ عَلَى صَدَاقٍ أَكْثَرَ ❀ مِنْ مَهْرٍ مِثْلِ مَنْ لَهَا قَدْ مَهَّرَا
 ٣٦٧٠. أَوْ زَوْجِ ابْنَةٍ لَهُ صَغِيرَةٌ ❀ بِدُونِ مَهْرٍ الْمِثْلِ أَوْ كَبِيرَةٍ
 ٣٦٧١. رَشِيدَةٍ بِحُرٍّ بِلَا إِذْنٍ حَصَلَ ❀ مِنْهَا بِدُونِ مَهْرٍ مِثْلِ اكْتِمَلِ
 ٣٦٧٢. أَوْ شَرْطِ الْخِيَارِ فِي الْمَهْرِ فَقَطْ ❀ أَوْ كَانَ فِي أَصْلِ النِّكَاحِ قَدْ شَرَطَ
 ٣٦٧٣. شَرْطًا غَدًا مُخَالَفًا لِمُوجِبِهِ^(١) ❀ وَلَمْ يَكُنْ يُخِلُّ بِالْمَقْصُودِ بِهِ
 ٣٦٧٤. كَشَرْطٍ إِلَّا يَنْكِحَنَّ عَلَيْهَا ❀ وَالتَّمَقَّاتُ لَمْ تَصِلْ إِلَيْهَا

(١) فِي النُّسخَتَيْنِ: «لِمُوجِبِهِ».

٣٦٧٥. صَحَّ النِّكَاحُ وَالصَّدَاقُ قَدْ فَسَدَ ❖ وَالشَّرْطُ ، ثُمَّ مَهْرٌ مِثْلُهَا يُعَدُّ
٣٦٧٦. ثُمَّ بِمَقْصُودِ النِّكَاحِ إِنْ أَحْلَ ❖ كَأَنْ يُطْلَقَ النِّكَاحُ قَدْ بَطَلَ
٣٦٧٧. وَإِنْ يُقُلْ : «بِتِّي قَدْ زَوَّجْتُكَ» ❖ وَتَوْبَهَا بِذَا الْعُبْدِ بِعْتُكَ»
٣٦٧٨. صَحَّ النِّكَاحُ مَعَ بَيْعٍ وَمَهْرٍ ❖ وَوُزِعَ الْعَبْدُ عَلَى ثَوْبٍ ذَكَرَ
٣٦٧٩. وَمَهْرٍ مِثْلٍ ، وَنِكَاحٌ يُشْتَرَطُ ❖ فِيهِ الْخِيَارُ لَمْ يُصَحِّحْهُ قَطُّ
٣٦٨٠. وَإِنْ تَقُلْ : «زَوَّجْنِي مِنْهُ بِكَذَا» ❖ ثُمَّ الْوَلِيُّ زَوَّجَهَا بِدُونِ ذَا
٣٦٨١. أَوْ أَطْلَقَتْ فَانْقَضَ الْوَلِيُّ عَنْ ❖ صَدَاقٍ مِثْلِ النِّكَاحِ أَبْطَلَنَ
٣٦٨٢. وَصَحَّ النِّكَاحُ «يَحْيَى» فِيهِمَا ❖ وَلَوْ تَوَافَقَا عَلَى مَهْرٍ هُمَا
٣٦٨٣. سِرًّا وَأَعْلَنًا زِيَادَةً نَجِدُ ❖ مَهْرًا لَهَا الْمَهْرُ الَّذِي بِهِ عُقِدَ

فَصْلٌ

[في التفويض]

٣٦٨٤. وَإِنْ تَقُلْ رَشِيدَةً : «زَوَّجْنِي» ❖ مِنْ غَيْرِ مَهْرٍ ثُمَّ ذَاكَ الْمَعْنَى
٣٦٨٥. زَوَّجَهَا وَقَدْ نَفَى الْمَهْرَ أَوْ سَكَتَ ❖ أَوْ سَيِّدٌ زَوَّجَ مَنْ قَدْ مُلِكَتْ
٣٦٨٦. بِغَيْرِ مَهْرٍ صَحَّ ذَا فِي الْكُلِّ ❖ فَإِنْ يَطَأُ وَجَبَ مَهْرٌ مِثْلُ
٣٦٨٧. حَالَةِ عَقْدٍ^(١) ، وَلَهَا مِنْ قَبْلِ أَنْ ❖ يَطَأَهَا صَاحِبُهَا أَنْ تَطْلُبَنَّ
٣٦٨٨. فَرَضَ صَدَاقٍ وَلَهَا أَنْ تَحْبِسَنَ ❖ نَفْسًا لَهَا عَنْهُ إِلَى أَنْ يَفْرِضَنَ

(١) المعتمد ما في الروضة من وجوب الأكثر من العقد إلى الوطاء . انظر: الروضة (٢٨١/٧) ، وتحفة

المحتاج (٣٩٤/٧) ، ونهاية المحتاج (٣٤٨/٦) .

٣٦٨٩. لَهَا صَدَاقًا، وَلَهَا الْحَبْسُ إِلَى ❖ تَسْلِيمِ مَا يَفْرُضُهُ مُكَمَّلًا
٣٦٩٠. ثُمَّ رِضَاهَا اشْتَرَطْنَ بِمَا فَرَضَ ❖ لَا عِلْمُهَا بِمَهْرٍ مِثْلٍ يُفْتَرَضُ
٣٦٩١. وَجَازَ أَنْ يَفْرُضَهُ مُوَجَّلًا ❖ وَفَوْقَ مَهْرٍ مِثْلِهَا قَدْ حُلِّلَا
٣٦٩٢. وَالزَّوْجُ مِنْ فَرَضٍ إِذَا مَا امْتَنَعَ ❖ فَرَضَ قَاضٍ مَهْرٍ مِثْلٍ شُرْعًا
٣٦٩٣. عَلَى الْحُلُولِ نَقَدَ مِصْرِهِ الْحَسَنَ ❖ وَعِلْمُهُ بِمَهْرٍ مِثْلٍ اشْتَرَطْنَ
٣٦٩٤. وَلَا يَصِحُّ فَرَضُ أَجْنَبِيٍّ ❖ مِنْ مَالِهِ مَهْرًا عَلَى الْقَوِيِّ
٣٦٩٥. وَكَالَّذِي سُمِّيَ مَفْرُوضٌ يُرَى ❖ فَبِالطَّلَاقِ قَبْلَ وَطْءٍ شَطْرًا
٣٦٩٦. وَإِنْ يَطْلُقَ قَبْلَ فَرَضٍ كُتِبَا ❖ وَقَبْلَ وَطْءٍ شَطْرُهُ مَا وَجَبَا
٣٦٩٧. وَاحِدُ الزَّوْجَيْنِ حَيْثُ يَقْضَى ❖ قَبْلَ مَسِيئَتِهَا وَقَبْلَ الْفَرَضِ
٣٦٩٨. فَمَهْرٌ مِثْلٌ لَمْ يَجِبْ فِي الْأَظْهَرِ ❖ وَقَالَ «يَحْيَى» بِوُجُوبِ الْمَهْرِ

فصل

[في بيان مهر المثل]

٣٦٩٩. ثُمَّ صَدَاقُ الْمِثْلِ قَدْ يُرْغَبُ ❖ فِي مِثْلِهَا بِهِ وَقَالُوا النَّسَبُ
٣٧٠٠. أَعْظَمُ رُكْنِهِ فَيَنْظَرُ إِلَى ❖ أُخْتٍ لَهَا مِنْ أَبَوَيْنِ مَثَلًا
٣٧٠١. ثُمَّ إِلَى أُخْتٍ لَهَا مِنَ الْأَبِ ❖ ثُمَّ إِلَى بِنْتِ أَخٍ مُقْتَرِبٍ
٣٧٠٢. ثُمَّ إِلَى الْعَمَّاتِ هَكَذَا، فَلَوْ ❖ فَقَدْ نِسْوَةٌ مِنَ التَّعْصِيبِ أَوْ
٣٧٠٣. لَمْ يَتَزَوَّجَنَّ نَعَمْ وَمَا عَلِمَ ❖ مُهُورُهُنَّ فَاعْتَبِرْ بِذِي الرَّحِمِ
٣٧٠٤. كَجَدَّةٍ وَخَالَةٍ وَيُعْتَبَرُ ❖ سِنٌّ وَعَقْلٌ وَيَسَارٌ اسْتَقَرُّ

- ٣٧٠٥ . بَكَارَةُ ثِيوبَهُ تُعْتَرَضُ ❖ وَكُلُّ مَا اخْتَلَفَ فِيهِ عَرَضُ
 ٣٧٠٦ . وَإِنْ هِيَ اخْتَصَّتْ بِفَضْلِ مُسْتَخَصٍ ❖ أَوْ نَقَصِ الصَّدَاقُ زَيْدًا أَوْ نَقَصَ
 ٣٧٠٧ . مَا هُوَ لِائِثِّ فَحَيْثُ يَطَّأَنَّ ❖ فِي فَاسِدٍ فَمَهْرٌ مِثْلُ أَوْجِبِنَ
 ٣٧٠٨ . يَوْمَ وَقَاعِهَا ، فَإِنْ تَكَرَّرَا ❖ فَالْمَهْرُ فِي أَعْلَى الْأُمُورِ قُرَّرَا
 ٣٧٠٩ . وَإِنْ يُكْرَّرُ وَطَأَهُ بِشُبْهَةٍ ❖ وَاحِدَةٍ فَمَهْرٌ مِثْلُ اثْبِتِ
 ٣٧١٠ . وَجِنْسُ شُبْهَةٍ إِذَا تَعَدَّدَا ❖ تَعَدَّدَ الْمَهْرُ بِهِ تَعَدُّدَا
 ٣٧١١ . وَإِنْ يُكْرَّرُ وَطَأَ مَنْ عَلَى الزَّنا ❖ أَكْرَهَهَا تَكَرَّرَ الْمَهْرُ هُنَا

فصل

[في تشطير المهر وسقوطه]

- ٣٧١٢ . وَفُرْقَةٌ مِنْ قَبْلِ وَطْءٍ إِنْ غَدَتْ ❖ بِسَبَبِ الزَّوْجَةِ أَوْ مِنْهَا أَتَتْ
 ٣٧١٣ . فَهُوَ كَفَسْخِهِ بِعَيْبِهَا نَفَى ❖ مَهْرًا ، وَمَا لَا كَطَّلَاقٍ وَصِفَا
 ٣٧١٤ . وَرِدَّةٍ مِنْهُ وَإِسْلَامٍ لَذَا ❖ كَذَا لِعَانُوهُ وَقَذْفُهُ كَذَا
 ٣٧١٥ . إِرْضَاعُ أُمِّ الزَّوْجَةِ كَذَا ❖ إِرْضَاعُ أُمِّ الزَّوْجِ زَوْجَهُ فَذَا
 ٣٧١٦ . شَطَّرَ مَهْرًا ، وَالطَّلَاقُ إِنْ حَصَلَ ❖ وَالْمَهْرُ تَالَفَ بِهِ نِصْفُ الْبَدَلِ
 ٣٧١٧ . وَإِنْ يَكُنْ فِي يَدِهَا تَعْيِيًا ❖ فَإِنْ رَضِيَ بِهِ فَذَا ، وَإِنْ أَبَى
 ٣٧١٨ . فَنِصْفُ قِيمَةِ سَلِيمًا وَجَبَا ❖ وَقَبْلَ قَبْضِهَا إِذَا تَعْيِيَا
 ٣٧١٩ . فَنِصْفُ مَهْرٍ نَاقِصًا قَدْ وَجَبَا ❖ لِلزَّوْجِ مِنْ غَيْرِ خِيَارٍ كُتِبَا

٣٧٢٠. فَإِنْ يِعِبُ جِنَايَةً وَأَخَذَتْ ❖ أَرْضًا فَنِصْفُ الْأَرْضِ لِلزَّوْجِ ثَبَتَ
٣٧٢١. ثُمَّ لَهَا زِيَادَةٌ مُتَفَصِّلَةٌ ❖ كَمَا لَهَا الْخِيَارُ فِي مُتَصِلَةٍ
٣٧٢٢. فَحَيْثُ شَحَّتْ أَعْطِيَ نِصْفَ الْقِيَمَةِ ❖ لِزَوْجِ هَذِهِ بِإِلَا زِيَادَةٍ
٣٧٢٣. وَيُلْزَمُ الْقَبُولُ حَيْثُ سَمَحَتْ ❖ فَإِنْ يَزِدُّ مَهْرٌ وَنَقْصُهُ ثَبَتَ
٣٧٢٤. كَكَبْرِ الْعَبْدِ وَطُولِ النَّحْلَةِ ❖ وَالْحَمْلِ فِي بَهِيمَةٍ أَوْ أَمَةٍ
٣٧٢٥. وَاتَّفَقَا بِنِصْفِ عَيْنِهِ فَذَا ❖ نَعَمْ وَإِلَّا نِصْفُ قِيَمَةٍ لَذَا
٣٧٢٦. إِطْلَاعُ نَخْلٍ زَائِدٌ مُتَّصِلٌ ❖ وَحَرْثُ أَرْضٍ، زَرْعُهَا ^(١) مُقْلَلٌ
٣٧٢٧. فَإِنْ يُطَلَّقَ وَعَلَيْهِ ثَمَرٌ ❖ مُؤَبَّرٌ يَقْطِفُهُ لَا تُؤْمَرُ
٣٧٢٨. وَحَيْثُ يُقْطَفْنَ فَنِصْفُ ذَا الشَّجَرِ ❖ لَهُ، وَإِنْ رَضِيَ بِإِبْقَاءِ الثَّمَرِ
٣٧٢٩. إِلَى جَذَائِهِ وَنِصْفِ الشَّجَرِ ❖ أَجْبَرَهَا، لَكِنَّهُ لَمْ يُجْبَرْ
٣٧٣٠. عَلَى الَّذِي أَجْبَرَهَا لَوْ طَلَبَتْ ❖ بَلْ طَلَبُ الْقِيَمَةِ لِلزَّوْجِ ثَبَتَ
٣٧٣١. لَهُ الْخِيَارُ أَوْ لَهَا إِنْ يَثْبُتَنَّ ❖ فَنِصْفُ ذَاكَ الْمَهْرِ لَيْسَ يَمْلِكَنَّ
٣٧٣٢. إِلَّا إِذَا اخْتَارَ ذُو الْإِخْتِيَارِ ❖ ثُمَّ إِذَا أَصْدَقَ تَيْكَ قَارِي
٣٧٣٣. تَعْلِيمَ قُرْآنٍ وَطَلَّقَ الْمَرْءَ ❖ مِنْ قَبْلِهِ فَمَهْرٌ مِثْلُ قَرَرِهِ
٣٧٣٤. بَعْدَ دُخُولِهِ وَنِصْفًا قَبْلَهُ ❖ وَحَيْثُ يَرْجَعَنَّ بِقِيَمَةٍ لَهُ
٣٧٣٥. فَاعْتَبِرَنَّ فِي قِيَمَةِ لَهُ الْأَقْلَ ❖ مِنْ يَوْمِي الْقَبْضِ وَإِصْدَاقٍ حَصَلَ

(١) بهامش (أ): «أي: وزرعها».

فَصْلٌ

[في المتعة]

٣٧٣٦. وَتَجِبُ الْمُتَعَةُ بِالْفُرْقَةِ لَا ❀ بِسَبَبٍ مِنْ زَوْجَةٍ تَحْصَلَا
 ٣٧٣٧. مِنْ بَعْدِ وَطْءٍ، وَكَذَلِكَ اسْتَقَرَّ ❀ مِنْ قَبْلِهِ إِنْ لَمْ يُشْطَرِّ الْمَهْرُ
 ٣٧٣٨. قَدَرَهَا الْقَاضِي إِذَا مَا اخْتَصَمَا ❀ بِرَأْيِهِ مُعْتَبِرًا حَالَهُمَا

فَصْلٌ

[في التحالف عند التنازع في المهر المسمى]

٣٧٣٩. فِي قَدْرِ مَهْرٍ إِنْ هُمَا تَخَالَفَا ❀ أَوْ وَصَفِيهِ أَوْ وَارِثُ تَخَالَفَا
 ٣٧٤٠. وَمَهْرٌ مِثْلُ بَعْدِ فَنسخ قُرَّراً ❀ أَوْ ادَّعَتْ تَسْمِيَةً فَأَنْكَرَا
 ٣٧٤١. أَوْ كَانَ فِي قَدْرِ الصَّدَاقِ يَخْتَلِفُ ❀ وَلِيٌّ طِفْلَةٍ وَزَوْجٌ مَنْ وَصِفَ
 ٣٧٤٢. تَخَالَفَا وَمَهْرٌ مِثْلُ اسْتَقَرَّ ❀ وَإِنْ هِيَ ادَّعَتْ نِكَاحًا وَمَهْرُ
 ٣٧٤٣. مِثْلُ وَذَلِكَ بِنِكَاحٍ ادَّعَتْ ❀ أَقَرُّ ثُمَّ أَنْكَرَ الْمَهْرَ أَوْ سَكَتَ
 ٣٧٤٤. كُلُّهُ تَبَيَّنَا، فَحَيْثُ ذَكَرَا ❀ قَدَرًا وَزَادَتْ فَالتَّحَالَفُ جَرَى
 ٣٧٤٥. وَإِنْ أَصَرَ مُنْكَرًا قَدْ حُلِفَتْ ❀ ثُمَّ لَهَا يُقْضَى بِمَا قَدْ ادَّعَتْ
 ٣٧٤٦. أَوْ ادَّعَتْ أَلْفَيْنِ فِي عَقْدَيْنِ ❀ وَتَبَيَّنَا فَيُلْزَمُ الْأَلْفَيْنِ
 ٣٧٤٧. فَإِنْ يَقُلْ: «لَمْ أَطَأَنَّ فِيهِمَا» ❀ صُدِّقَ إِنْ يَحْلِفُ وَشَطْرًا أُلْزِمَا



فَصْلٌ

[في وليمة العرس]

٣٧٤٨. وَلِيْمَةُ النِّكَاحِ فِعْلُهَا اسْتُحِبَّ ❀ ثُمَّ إِجَابَةٌ إِلَيْهَا فَتَجِبُ
٣٧٤٩. فِي يَوْمِهَا الْأَوَّلِ إِنْ عَمَّ وَلَمْ ❀ يُخْضِرُهُ لِلطَّمَعِ فِي جَاهِ أَلَمَّ
٣٧٥٠. وَلَا لِخَوْفِهِ وَلَا يَخْضُرَ مَنْ ❀ قَدْ يَتَأَذَّى بِحُضُورِهِ إِذَنْ
٣٧٥١. أَوْ كَانَ فِيهَا مُنْكَرٌ لَا يُرْفَعُ ❀ عِنْدَ حُضُورِهِ كَفُرْشٍ تُصْنَعُ
٣٧٥٢. مِنَ الْحَرِيرِ وَكَمِثْلِ صُورٍ ❀ لِحَيَوَانٍ فَوْقَ نَفْسِ الْجُدْرِ
٣٧٥٣. وَالسَّقْفِ وَالْوَسَائِدِ الْمَنْصُوبَةِ ❀ وَالسَّيْرِ ثُمَّ الْحَلَلِ الْمَلْبُوسَةِ
٣٧٥٤. فَإِنْ تَكُنْ عَلَى الْبَسَاطِ الصُّورُ ❀ أَوْ فَعَلَى مَخْدَّةٍ لَا يُحْظَرُ
٣٧٥٥. وَالصَّوْمُ لَمْ يُسْقِطْ إِجَابَةٌ بِحَقِّ ❀ وَإِنْ عَلَى الدَّاعِي صِيَامُ النَّفْلِ شَقٌّ
٣٧٥٦. فَفِطْرُهُ أَفْضَلُ، ثُمَّ يَأْكُلُ ❀ مُقَدِّمًا مِنْ غَيْرِ لَفْظٍ يَحْصُلُ
٣٧٥٧. وَجَازَ أَنْ يَأْخُذَ مِمَّا قُدِّمًا ❀ قَدْرًا بِهِ رِضَا الْمُضَيَّفِ عُلِمَا
٣٧٥٨. وَتَثَرُ سُكَّرٌ وَغَيْرُهُ يَحِلُّ ❀ وَأَخْذُهُ، وَتَرْكُهُ أَوْلَى جُعِلَ



باب

القسم والنشوز

٣٧٥٩. الْقَسْمُ بِالزَّوْجَاتِ يَخْتَصُّ ، فَإِنْ ❖ وَجَدْتُهُ قَدْ بَاتَ عِنْدَ بَعْضِهِنَّ
٣٧٦٠. لَزِمَهُ الْمَيْتُ عِنْدَ مَنْ بَقِيَ ❖ وَتَسْتَحِقُّ الْقِسْمَ مَنْ بِالرَّتْقِ
٣٧٦١. وَالْحَيْضِ وَالنَّفَاسِ وَالسُّقْمِ خَلَا ❖ مُعْتَدَّةُ الشُّبْهَةِ^(١) وَالنَّاشِزُ لَا
٣٧٦٢. وَجَازَ أَنْ يُعْرِضَ عَنْ جَمِيعِهِنَّ ❖ وَحَرَّمَنْ ذَهَابَهُ لِبَعْضِهِنَّ
٣٧٦٣. وَطَلَبَهَا لِبَعْضِهِنَّ إِلَّا ❖ أَنْ يَفْعَلْنَ لِعَرْضٍ فَكَالًا
٣٧٦٤. كَقُرْبِ مَنْزِلِ التِّي إِلَيْهَا ❖ ذَهَبَ أَوْ لِحَوْفِهِ عَلَيْهَا
٣٧٦٥. وَحَرَّمَنْ جَمَعَ ضَرَّتَيْنِ ❖ فِي الْبَيْتِ إِلَّا بِرِضَا الشَّتَيْنِ
٣٧٦٦. ثُمَّ عِمَادُ الْقَسْمِ لَيْلٌ يَخْصُلُ ❖ وَالْيَوْمُ لِلَّذِي بَلِيلٌ يَعْمَلُ
٣٧٦٧. وَمَنْ عِمَادُ قَسْمِهِ اللَّيْلُ فَلَا ❖ يَدْخُلُ فِي نَوْبَةِ زَوْجَةٍ عَلَى
٣٧٦٨. ضَرَّتِهَا بِاللَّيْلِ إِلَّا لِسَبَبٍ ❖ ضَرُورَةٍ كَمَرَضٍ يُذْنِي الْعَطَبُ
٣٧٦٩. ثُمَّ إِذَا دَخَلَ لِلضَّرُورَةِ ❖ وَطَوَّلَ الْمُكْثَ قَضَى لِلضَّرَةِ
٣٧٧٠. ثُمَّ دُخُولُهُ نَهَارًا حُلًّا ❖ لِيَوْضَعِهِ الْمَتَاعَ لَنْ يُطَوَّلَا
٣٧٧١. وَمَا سِوَى وَطْءٍ لِذَاكَ قَدْ وَجَبَ ❖ قَضَاؤُهُ إِنْ زَارَهَا بِلَا سَبَبٍ
٣٧٧٢. وَفِي الْإِقَامَةِ نَهَارًا لَا تَكُنْ ❖ مُلْزَمَهُ بِأَنْ يُسَوِّيَ بَيْنَهُنَّ

(١) ذكر المعتدة عن وطء شبهة من زيادته على المحرر والمنهاج ، وهي في الروضة (٣٤٥/٧) .

٣٧٧٣. وَلَيْلَهُ أَقْلُهُ وَالْأَفْضَلُ ❖ وَجَوَزَنَ إِلَى ثَلَاثٍ تَكْمُلُ
٣٧٧٤. ثُمَّ لَيْكُنْ مُبْتَدِنًا بِالْقُرْعَةِ ❖ ثُمَّ لِحُرَّةٍ كَمِثْلِي أَمَةٍ
٣٧٧٥. وَلَيْلَةَ الزَّفَافِ حُرَّةً^(١) تَخْصُ ❖ بِالسَّبْعِ وَالثَّيِّبِ بِالثَّلَاثِ خُصْ
٣٧٧٦. بِإِلَّا قَضَا، وَثَيِّبٌ فَيَنْدَبُ ❖ تَخْيِيرُهَا بَيْنَ ثَلَاثٍ يَجِبُ
٣٧٧٧. بِإِلَّا قَضَا وَبَيْنَ سَبْعٍ بِالْقَضَا ❖ وَإِنْ تُسَافِرَ وَخَدَهَا بِإِلَّا رَضَا
٣٧٧٨. مِنْ زَوْجِهَا فَإِنَّهَا قَدْ نَشَزَتْ ❖ أَوْ سَافَرَتْ بِإِذْنِهِ وَذَهَبَتْ
٣٧٧٩. لِيُغَرِّصَ لَهُ قَضَى لِلْمَرْأَةِ ❖ وَإِنْ يَسَافِرْنَ لِيُغَرِّصَ نَفْلَةً
٣٧٨٠. بِيَعُضِّهِنَّ جَا زَا بِالْقُرْعَةِ ❖ ثُمَّ لِيَقْضِ مُدَّةَ الْإِقَامَةِ
٣٧٨١. لَا مُدَّةَ الرُّجُوعِ ثُمَّ السَّفَرِ ❖ وَإِنْ يَكُنْ لِنَفْلَةٍ فَلْيُحْظَرِ
٣٧٨٢. وَحَقَّهَا وَاحِدَةً لَوْ وَهَبَتْ ❖ لَمْ يُلْزَمِ الزَّوْجُ الرِّضَا بِمَا أَتَتْ
٣٧٨٣. فَإِنْ رَضِيَ وَوَهَبَتْ لِضَرَّةٍ ❖ بِعَيْنِهَا فَعِنْدَ ذِي الْمَوْهُوبَةِ
٣٧٨٤. بَيْتٌ لَيْلَتَيْهِمَا، أَوْ فَلَهُنَّ ❖ قَدْ وَهَبَتْهَا فَلَيْسَ وَبَيْنَهُنَّ
٣٧٨٥. أَوْ وَهَبَتْهَا الزَّوْجُ خَصَّصَ الَّذِي ❖ يَشَاءُ مِنْهُمَا بِهَا حِينَئِذٍ



(١) عبارة المنهاج (ص: ٤٠٥): «وَتُخْصُّ بِكَرٍّ جَدِيدَةٍ عِنْدَ زَفَافٍ بِسَبْعٍ بِإِلَّا قَضَاءً». والمعتمد أن الأمة كالحرَّة في استحقاق السَّبْعِ، وهو الذي صحَّحه في الروضة (٣٥٤/٧).

فَصْلٌ

[في بعض أحكام النُّشُوزِ وسوابقه ولواحقه]

٣٧٨٦. أَمَارَةُ النُّشُوزِ حَيْثُ أَبْصَرَ ❀ وَعَظَهَا، فَحَيْثُ تَنْشُزُ هَجَرًا
٣٧٨٧. مَضَجَعَهَا، وَالضَّرْبُ لَا يَجُوزُ ❀ إِلَّا إِذَا تَكَرَّرَ النُّشُوزُ
٣٧٨٨. وَ«النَّوْوي» قَالَ مَتَى تَنْشُزُ ضَرَبَ ❀ وَحَيْثُ آذَى زَوْجَهُ بِلَا سَبَبٍ
٣٧٨٩. فَلَيْنَهُ الْحَاكِمُ عَنْ آذَى الْمَرَةِ ❀ فَإِنْ يُعَدُّ إِلَى أَذَاهَا عَزْرَهُ
٣٧٩٠. فَإِنْ يَقُلْ كُلُّ بَأْنٍ صَاحِبَهُ ❀ هُوَ الَّذِي خَاصَمَهُ وَضَارَبَهُ
٣٧٩١. تَعَرَّفَ الْحَاكِمُ ذَا بِيْثَقَةٍ ❀ بِخَبَرِ الزَّوْجَيْنِ ذِي مَعْرِفَةٍ
٣٧٩٢. وَمَنَعَ الظَّالِمَ، وَالشَّقَاقُ إِنْ ❀ يَشْتَدُّ فَالْحَاكِمُ يَبْعَثُ مَنْ
٣٧٩٣. أَهْلَهُمَا بِحَكَمَيْنِ كَمَلَا ❀ إِنْ رَضِيََا إِذْ عَنْهُمَا تَوَكَّلَا



كتاب الخلع

٣٧٩٤. وَشَرْطُهُ زَوْجٌ طَلَّاقُهُ يَصِحُّ ❖ فَهُوَ مِنَ الْمَمْلُوكِ وَالسَّفِيهِ صَحَّ
٣٧٩٥. وَسَلَّمُ الْمُخْتَلَعُ الْمَالُ إِلَى ❖ وَلِيِّهِ وَسَيِّدٍ إِنْ فَعَلَا
٣٧٩٦. وَقَابِلٌ مُطْلَقٌ تَضْرِيْفٌ، فَإِنْ ❖ تَخْتَلِعُ الْأَمَةُ دُونَ الْإِذْنِ مِنْ
٣٧٩٧. مَوْلَى بَعَيْنِ مَالِهِ أَوْ دَيْنِ ❖ فَإِنَّهَا فِي صُورَةِ لِلْعَيْنِ
٣٧٩٨. تُعْطَى صَدَاقُ الْمِثْلِ لِلزَّوْجِ، وَفِي ❖ صُورَةِ مَا سَمَتْ مِنَ الدَّيْنِ تَفِي
٣٧٩٩. وَحَيْثُ يَأْذَنُ سَيِّدٌ وَعَيْنًا ❖ عَيْنًا لَهُ أَوْ قَدَرَ الدَّيْنِ هُنَا
٣٨٠٠. فَاُمْتَثَلَتْ تَعَلَّقَتْ بِالْعَيْنِ ❖ ثُمَّ بِأَكْسَابٍ لَهَا فِي الدَّيْنِ
٣٨٠١. أَوْ أَطْلَقَ الْإِذْنَ فَإِنْ بَعْلَهَا ❖ لَهُ صَدَاقُ الْمِثْلِ فِي كَسْبِ لَهَا
٣٨٠٢. ثُمَّ السَّفِيْهَةُ إِذَا طَلَّقَتْهَا ❖ عَلَى أَدَا أَلْفَيْنِ أَوْ خَالَعَتْهَا
٣٨٠٣. فَقَبِلَتْ وَقَعَ رَجْعِيًّا، وَلَا ❖ تَطْلُقُ إِنْ لَمْ تَقْبَلْنَ مَا بَدَلَا
٣٨٠٤. ثُمَّ إِذَا زَادَتْ مَرِيضَةً مَرَضَ ❖ مَوْتٍ عَلَى صَدَاقِ مِثْلِ فِي الْعَوْضِ
٣٨٠٥. حُسِبَ مَا زَادَ مِنَ الثَّلْثِ، وَلَا ❖ تُصَحِّحُ اخْتِلَاعَ بَائِنٍ بَلَى
٣٨٠٦. يَصِحُّ مِنْ رَجْعِيَّةٍ بِالدَّيْنِ ❖ وَبِالْمَنَافِعِ كَذَا بِالْعَيْنِ
٣٨٠٧. وَإِنْ يُخَالِعَهَا بِخَمْرِ يَغْلِي ❖ فَإِنَّهَا بَانَتْ بِمَهْرٍ مِثْلِ
٣٨٠٨. وَحَيْثُ قَالَ لَوْ كَيْلٍ يَحْرِصُ ❖ «خَالِعٌ بِخَمْسِينَ» فَلَا يُنْقَضُ

٣٨٠٩. وَإِنْ يَكُنْ أَطْلَقَ حِينَ وَكَّلَا ❖ لَمْ يَنْقُصَنَّ عَنْ مَهْرٍ مِثْلٍ كَمَلَا
 ٣٨١٠. فَإِنْ يُنْقَضُ فِيهِمَا لَمْ تَطْلُقَنَّ^(١) ❖ ثُمَّ وَكِّلَ زَوْجَةً إِنْ يَزِدَنَّ
 ٣٨١١. عَلَى الَّذِي سَمَتْ وَبِالتَّوَكُّلِ ذَا ❖ صَرَّحَ مَهْرُ الْمِثْلِ مِنْهَا أَحَدًا
 ٣٨١٢. وَإِنْ يُضِيفُ وَكَيْلُهَا الْخُلْعَ إِلَى ❖ نَفْسٍ لَهُ الْمَالُ عَلَيْهِ جُعِلَا
 ٣٨١٣. وَإِنْ يَكُنْ أَطْلَقَ أُلْزِمَتْ بِمَا ❖ سَمَتْ وَمَا زَادَ بِهِ قَدْ أُلْزِمَا
 ٣٨١٤. وَإِنْ يُوَكَّلُ مَرْأَةً فِي الْخُلْعِ أَوْ ❖ تَطْلِيْقِ عَرْسِهِ بِصِحَّةٍ قَضَوْا
 ٣٨١٥. وَلَيْتَوَلَّ طَرْفًا وَكِّلَ ذَيْنَ ❖ وَقِيلَ بَلْ لَهُ تَوَلَّى الطَّرَفَيْنِ^(٢)

فصل

[في الصيغة وما يتعلق بها،

وفي الألفاظ الملزمة للعرض وما يتبعها]

٣٨١٦. وَفُرْقَةٌ بِلَفْظِ «خُلْعٍ» حَصَلَا ❖ أَوْ بِ«مُفَادَاةٍ» طَلَاقًا جُعِلَا
 ٣٨١٧. وَهُوَ صَرِيحٌ، لَوْ جَرَى بِغَيْرِ مَا ❖ ذَكَرَ لِمَالٍ مَهْرٌ مِثْلٍ لَزِمَا
 ٣٨١٨. وَبِكِنَايَاتِ الطَّلَاقِ الْمُلْزِمِ ❖ مَعَ نِيَّةٍ صَحَّ كَذَا بِالْعَجْمِيِّ
 ٣٨١٩. وَ«بِعْتُ مِنْكَ نَفْسَكِي بِسَبْعٍ» ❖ فَقَبِلْتُ كِنَايَةً فِي الْخُلْعِ
 ٣٨٢٠. «طَلَّقْتُكِ عَلَى كَذَا» مُعَاوَضُهُ ❖ شَائِبَةُ التَّعْلِيْقِ فِيهَا نَاهِضُهُ

(١) المعتمد أنها تطلق بمهر مثل في حالة الإطلاق لا التقدير . انظر: تحفة المحتاج (٤٧٣/٧) ، ونهاية المحتاج (٤٠٢/٦) .

(٢) بهامش (ب): «هذا خرج به عن شرطه في الخطبة ؛ لضرورة [النظم]» . وما بين المعقوفين مطموس ، واجتهدنا في إكماله بحسب السياق .

٣٨٢١. إِنْ يَرْجِعَنَّ قَبْلَ قَبُولِهَا قُبْلُ ❖ شَرَطُ الْقَبُولِ اللَّفْظُ غَيْرُ الْمُتَفَصِّلِ
٣٨٢٢. وَإِنْ يُطَلَّقَ عِرْسُهُ بِخَمْسٍ ❖ فَقَبِلَتْ بِالْعَشْرِ أَوْ بِالْعَكْسِ
٣٨٢٣. أَوْ إِنْ يُطَلَّقَهَا ثَلَاثًا بَعَشْرٍ ❖ فَقَبِلَتْ وَاحِدَةً مِمَّا ذَكَرَ
٣٨٢٤. بِثُلُثِ الْعَشْرِ فَلَعَوْ مَا اسْتَقَرَّ ❖ وَإِنْ يُطَلَّقَهَا ثَلَاثًا بَعَشْرٍ
٣٨٢٥. فَقَبِلَتْ وَاحِدَةً بِمَا نَعَتْ ❖ أَوْ قَعَّ ثَلَاثًا ثُمَّ عَشْرٌ وَجَبَتْ
٣٨٢٦. وَإِنْ يَقُلْ: «مَتَى- أَوْ مَتَى مَا- أَعْطَيْتَنِي» ❖ أَلْفًا فَذَا صِغَةُ تَعْلِيْقٍ عُنْيِ
٣٨٢٧. لَمْ يُشْتَرَطْ قَبُولُهَا لَفْظًا، وَلَنْ ❖ يُشْتَرَطَ الْإِعْطَا بِمَجْلِسٍ إِذَنْ
٣٨٢٨. وَمَا لَهُ الرَّجُوعُ فِيمَا قَدْ عُنِيَ ❖ وَإِنْ يَقُلْ: «إِنْ- أَوْ إِذَا- أَعْطَيْتَنِي»
٣٨٢٩. فَإِنَّهُ كَذَلِكَ لَكِنْ يُشْتَرَطُ ❖ إِعْطَاؤُهَا الْأَلْفَ عَلَى الْفَوْرِ فَقَطْ
٣٨٣٠. وَإِنْ تَقُلْ: «طَلَّقْنِي مِنْكَ بِكَذَا» ❖ لَهَا الرَّجُوعُ قَبْلَ أَنْ يُجِيبَ ذَا
٣٨٣١. وَفِي جَوَابِهِ اشْتَرَطَ فَوْرًا حَضَرَ ❖ وَإِنْ تَقُلْ: «طَلَّقْ ثَلَاثًا بَعَشْرًا»
٣٨٣٢. فَبَتَّ طَلْقَهُ بِثُلُثِهَا تَقَعُ ❖ وَاحِدَةً وَثُلُثَ الْعَشْرِ افْتُطِعَ
٣٨٣٣. وَإِنْ يُخَالِعَ أَوْ يُطَلِّقَ بِعَوَضٍ ❖ فَمَا لَهُ مِنْ رَجْعَةٍ فِيمَا عَرَضَ
٣٨٣٤. وَإِنْ يَكُنْ شَرَطَ رَجْعَةً وَقَعُ ❖ رَجْعِيًّا الطَّلَاقُ وَالْمَالُ انْدَفَعَ
٣٨٣٥. وَلَمْ يَضُرَّ يَسِيرُ لَفْظُ حَصَالَا ❖ بَيْنَ قَبُولِهِ وَإِجَابِ تَلَا
٣٨٣٦. وَإِنْ يَقُلْ: «إِنَّكَ إِنْ ضَمِنْتَ لِي» ❖ أَلْفًا فَأَنْتَ طَالِقٌ مِنْ قِبَلِي»
٣٨٣٧. فَضَمِنْتَ فِي الْفَوْرِ أَلْفًا طَلَّقْتَ ❖ وَالْأَلْفُ لِلزَّوْجِ عَلَيْهَا وَجَبَتْ
٣٨٣٨. وَإِنْ يَقُلْ: «مَتَى ضَمِنْتُهَا» مَتَى ❖ مَا ضَمِنْتُهَا فَالطَّلَاقُ تَبَّتَا

٣٨٣٩. لَا دُونَهَا، وَإِنْ تَكُنْ قَدْ ضَمِنْتَ ❖ أَلْفَيْنِ لِلزَّوْجِ فَتِيكَ طَلَّقْتَ
٣٨٤٠. أَوْ «طَلَّقِي نَفْسَكَ إِنْ ضَمِنْتَ لِي» ❖ أَلْفًا» فَقَالَتْ: «قَدْ ضَمِنْتُ قِبَلِي
٣٨٤١. وَنَفْسٍ طَلَّقْتُ» أَوْ الْعَكْسُ جَرَى ❖ بَانَتِ بِأَلْفٍ مِثْلَ مَا قَدْ ذَكَرَا
٣٨٤٢. لَا إِنْ عَلَى أَحَدٍ ذَيْنِ اقْتَصَرَتْ ❖ وَإِنْ يُعَلِّقُهُ بِإِعْطَاءٍ نَعَتْ
٣٨٤٣. فَوَضَعُهُ بَيْنَ يَدَيْهِ كَمَلًا ❖ يَكْفِي وَفِي مِلْكٍ لَهُ قَدْ دَخَلَ
٣٨٤٤. وَقَوْلُ: «إِنْ أَقْبَضْتَنِي كَذَا» فَلَنْ ❖ يَشْتَرِطُوا لِلْقَبْضِ مَجْلِسًا إِذَنْ
٣٨٤٥. بَلْ أَخَذَهُ بِيَدِهِ مِنَ الْمَرَّةِ ❖ فَإِنَّهُ قَبْضٌ وَلَوْ مِنْ مُكْرَهَةٍ
٣٨٤٦. وَالزَّوْجُ لَا يَمْلِكُهُ بِالْقَبْضِ بَلْ ❖ يُوقِعُ رَجْعِيًّا إِنْ الْقَبْضُ حَصَلَ
٣٨٤٧. وَإِنْ يُعَلِّقُهُ بِإِعْطَاءٍ أَمَهُ ❖ مَوْصُوفَةٍ كَسَلِمَ قَدْ أَسْلَمَهُ
٣٨٤٨. وَقَعَ بِالْمَوْصُوفِ، لَكِنْ لَوْ وَجَدَ ❖ بَيْتِكَ عَيْنًا فَلِمَهْرِ الْمِثْلِ رُدًّا^(١)
٣٨٤٩. أَوْ قَالَ: «عَبْدًا» طَلَّقْتَ بِغَيْرِ مَا ❖ مُغْتَصَبٍ وَمَهْرٍ مِثْلٍ سُلَّمَا
٣٨٥٠. وَمَالِكَ الطَّلَاقِ لَا غَيْرُ إِذَا ❖ قَالَتْ لَهُ: «طَلَّقْ ثَلَاثًا بِكَذَا»
٣٨٥١. فَطَلَّقَ الطَّلَاقَ يَسْتَحِقُّ مَا ❖ سَمَّتْ لَهُ مِنْ عَوَضٍ مُتَمَمًا
٣٨٥٢. «طَلَّقْنِ بِالْعِشْرِينَ» قَالَ: «بِعِشْرٍ ❖ طَلَّقْتُكِ» فَهُوَ بِعِشْرٍ اسْتَقْرَ
٣٨٥٣. «طَلَّقْنِ بِأَلْفٍ غَدًا يَا بَعْلِي» ❖ فَإِنْ يُجِبُ بَانَتِ بِمَهْرٍ مِثْلٍ
٣٨٥٤. وَقَوْلُهُ: «إِذَا دَخَلْتَ الْمَنْزِلَ ❖ فَأَنْتِ طَالِقٌ بِأَلْفٍ» مَثَلًا

(١) في النسختين: «رَدَّ». والمقصود: أنه يُرْجَعُ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ إِلَى مَهْرِ الْمِثْلِ.

٣٨٥٥. فَقَبِلْتُ وَدَخَلْتُهُ حَتْمًا ❀ بَانَتْ عَلَى الصَّحِيحِ بِالمُسَمَّى
 ٣٨٥٦. وَخُلِعُ أَجَنَّبِي كَخُلْعِ الزَّوْجَةِ ❀ فَإِنْ يَكُنْ مُخْتَلِعًا لِمَرْأَةٍ
 ٣٨٥٧. صَرَّحَ عَنْهَا بِالْوَكَالَةِ افْتِرَا ❀ لَمْ يَقَعِ الطَّلَاقُ فِيمَا قَدْ جَرَى

فَصْلٌ

[في الاختلاف في الخلع أو في عوضه]

٣٨٥٨. إِنْ ادَّعَتْ خُلْعًا وَزَوْجٌ أَنْكَرَا ❀ صُدِّقَ بِالْيَمِينِ فِيمَا ذَكَرَا
 ٣٨٥٩. وَإِنْ يَقُلْ: «طَلَّقْتُكِ عَلَى عَوْضٍ» ❀ فَقَالَتِ الزَّوْجَةُ: «مَجَّانًا عَرَضٌ»
 ٣٨٦٠. بَانَتْ، وَذِي بَعُوضٍ لَمْ تُلْزَمِ ❀ وَإِنْ تَخَالَعَا بِأَلْفٍ مِنْهُمْ
 ٣٨٦١. فَقَالَ: «مِنْ تَبِيرٍ» وَقَالَتْ: «مِنْ وَرَقٍ» ❀ تَخَالَفَا وَمَهْرٌ مِثْلُ يَسْتَحِقُّ



كتاب الطلاق

٣٨٦٢. وَإِنَّمَا يَنْفَدُ مِمَّنْ كُفِّا ❖ كَذَا مِنَ الَّذِي سُبْرٍ وَصِفَا
٣٨٦٣. صَرِيحُهُ بِغَيْرِ نِيَّةٍ يَقَعُ ❖ وَبِالْكِنَايَةِ بِنِيَّةٍ وَقَعُ
٣٨٦٤. صَرِيحُهُ: «فَارَقْتُكِ» «طَلَّقْتُكِ» ❖ وَ«أَنْتِ طَالِقٌ» وَ«قَدْ سَرَّخْتُكِ»
٣٨٦٥. «يَا طَالِقُ اذْهَبِي» وَ«يَا مُطَلَّقَةً» ❖ لَا «أَنْكِ الطَّلَاقُ» أَوْ فَ«مُطَلَّقَةً»
٣٨٦٦. ثُمَّ الطَّلَاقُ إِنْ يَكُنْ قَدْ تَرْجَمَا ❖ بِالْأَعْجَمِيِّ فَصَرِيحٌ لَزِمَا
٣٨٦٧. وَاللَّفْظُ لِلطَّلَاقِ حَيْثُ اسْتَهْرَا ❖ مِثْلُ «الْحَالِ» فَصَرِيحٌ ذَكَرَا
٣٨٦٨. وَقَالَ «يَحْيَى» قَوْلَ ذِي عِنَايَةٍ ❖ قُلْتُ: الْأَصَحُّ أَنَّهُ كِنَايَةٌ
٣٨٦٩. ثُمَّ كَ«أَنْتِ بَثْلَةٌ»^(١) «خَلِيَّةٌ» ❖ كِنَايَةٌ وَ«بَثْلَةٌ»^(٢) «بَرِيَّةٌ»
٣٨٧٠. وَ«بَائِنٌ» وَ«اسْتَبْرَيْتِي رَحِمَكِي» ❖ وَ«اعْتَدْتُ» ثُمَّ «لَتَلْحَقَنِي بِأَهْلِكَ»
٣٨٧١. وَ«حَبْلُكَ الْيَوْمَ عَلَى غَارِبِكِي» ❖ ثُمَّ «اعْزُبِي» «اغْرُبِي» وَ«لَا أُنْذَهُ سَرْبَكِي»^(٣)
٣٨٧٢. «دَعِينِ» وَ«وَدَّعِينِ» «أَنْتِ مُعْتَقَةٌ» ❖ وَإِنْ يَقُلْ: «حَرَّمْتُكِ يَا لَبَقَهُ»
٣٨٧٣. ثُمَّ نَوَى الطَّلَاقَ أَوْ تَطَهَّرَا ❖ حَصَلَ، أَوْ نَوَاهُمَا تَحْيَرَا

(١) قال في نهاية المحتاج (٤٣١/٦): «أي: متروكة النكاح».

(٢) قال في نهاية المحتاج (٤٣١/٦): «أي: مقطوعة الوصلة».

(٣) قال في نهاية المحتاج (٤٣١/٦): «(لا أُنْذَهُ) أي: أزجر (سربك) - بفتح فسكون - وهو الإبل

وما يرعى من المال؛ أي: تركتك؛ لا أهتمُ بشأنك».

٣٨٧٤. أَوْ فَنَوَى تَحْرِيمَ عَيْنِ تَيْكَ لَمْ ❖ تَحْرُمُ وَكَفَّرَ كَتْفِيرِ الْقَسَمِ
٣٨٧٥. كَذَلِكَ إِنْ لَمْ يَنْوِ شَيْئًا أَحْكَمَا ❖ وَإِنْ يَقُلْ: «حَرَّمْتُكَ يَا إِمَا»
٣٨٧٦. ثُمَّ نَوَى الْعِتْقَ جَرَى، وَإِلَّا ❖ كَفَّرَ تَكْفِيرَ يَمِينٍ تُتْلَى
٣٨٧٧. وَشَرَطُ نِيَّةِ الْكِنَايَةِ بِأَنْ ❖ يَقْرَنَهَا بِاللَّفْظِ كُلِّهِ إِذَنْ
٣٨٧٨. وَاعْتَبِرْنَ إِشَارَةَ الْأَخْرَسِ فِي ❖ كُلِّ الْعُقُودِ وَالْحُلُولِ وَاكْتَفَى
٣٨٧٩. فَإِنْ يَكُنْ طَلَاؤُهُ كُلُّ أَحَدٍ ❖ يَفْهَمُهُ بِهَا صَرِيحَةً تُعَدُّ
٣٨٨٠. وَإِنْ بِفَهْمِهَا الَّذِينَ فَطِنُوا ❖ خُصُّوا فَذِي كِنَايَةٍ تُبَيِّنُ
٣٨٨١. وَنَاطِقٌ إِنْ الطَّلَاقَ كَتَبَا ❖ وَمَا نَوَاهُ فَهُوَ لَعْوٌ حُسْبًا
٣٨٨٢. وَإِنْ نَوَاهُ فَالطَّلَاقُ نَفَذًا ❖ وَإِنْ يَكُنْ كَتَبَ زَوْجُهَا: «إِذَا
٣٨٨٣. بَلَغَكُنِي كِتَابٌ قَدْ طَلَّقْتَ» لَا ❖ تَطْلُقُ إِلَّا بِالْبُلُوغِ كَمَا لَا
٣٨٨٤. أَوْ «فَإِذَا قَرَأْتَهُ» وَعَلِمَتْ ❖ قِرَاءَةً فَقَرَأَتْهُ طَلَّقَتْ
٣٨٨٥. وَلَا إِذَا قُرِئَ عَلَيْهَا بِالتَّبَعِ ❖ بَلَى إِذَا لَمْ تُحْسِنِ الْخَطَّ يَقَعِ

فصل

[في تفويض الطلاق إليها]

٣٨٨٦. وَ«طَلَّقِي نَفْسَكَ» تَمْلِكُ وَقَعِ ❖ إِنْ طَلَّقَتْ فَوْرًا، وَإِلَّا لَمْ يَقَعِ
٣٨٨٧. وَ«طَلَّقِي بِالْأَلْفِ» ثُمَّ طَلَّقَتْ ❖ فِي الْفُورِ بَانَتْ وَبِالْفِ أَلْزِمَتْ
٣٨٨٨. وَقَبْلَ تَطْلِيلِ لَهُ الرُّجُوعِ ❖ وَإِنْ يَقُلْ: «إِذَا أَتَى الرَّيْعُ

٣٨٨٩. فَطَلَّقِي نَفْسَكَ لَغَوًّا جُعَلًا ❖ أَوْ «فَأَبِينِي نَفْسِي مُعَجَّلًا»
 ٣٨٩٠. قَالَتْ: «فَقَدْ أَبْتَنَاهَا مُعَجَّلًا» ❖ وَنَوِيَا بَانَتْ، وَإِلَّا قُلْ فَلَا
 ٣٨٩١. وَ«طَلَّقِي» قَالَتْ: «أَبْنْتُ» وَنَوْتُ ❖ أَوْ «فَأَبِينِي» وَنَوِي فَطَلَّقْتُ
 ٣٨٩٢. وَقَعَ، أَوْ «فَطَلَّقِي» ثُمَّ نَوِي ❖ بِهِ الثَّلَاثَ وَنَوْنُهُنَّ سَوَا
 ٣٨٩٣. وَطَلَّقْتُ أَوْ قَعِ ثَلَاثًا، وَمَتَى ❖ لَمْ تَنْوِيهِنَّ فَذَّةٌ فَلْتَشُبَّاهَا
 ٣٨٩٤. أَوْ «الثَّلَاثَ طَلَّقِي يَا هِنْدَةَ» ❖ فَوَحَّدَتْ أَوْ عَكَّسَتْهُ فَقَرَدَتْهُ

فصل

[في بعض شروط الصيغة والمطلق]

٣٨٩٥. لَا يَقَعُ الطَّلَاقُ مَهْمَا سَبَقَا ❖ لِسَانِهِ بِهِ، وَلَنْ يُصَدَّقَا
 ٣٨٩٦. ظَاهِرًا إِلَّا بِقَرِينَةٍ أَتَتْ ❖ وَإِنْ تَكُنْ بِ«طَالِبٍ» قَدْ سُمِّيَتْ
 ٣٨٩٧. فَقَالَ: «يَا طَالِقُ» ثُمَّ قَالَ ❖ «لِسَانِي التَّفَّ» أَقْبَلَ الْمَقَالَا
 ٣٨٩٨. وَإِنْ يُخَاطَبُ بِالطَّلَاقِ مِيَّةً ❖ وَهُوَ يَظُنُّ تِيكَ أَجْنَبِيَّةً
 ٣٨٩٩. أَوْ هَازِلًا أَوْ لَاعِبًا بِهِ وَقَعَ ❖ ثُمَّ طَلَاقٌ مُكْرَهُ فَلَا يَقَعُ
 ٣٩٠٠. إِنْ كَانَ بِالْحَبْسِ أَوْ الضَّرْبِ الْمُضِرِّ ❖ خَوْفٌ أَوْ بِأَخْذِ مَالٍ مَنْ ذَكَرَ
 ٣٩٠١. أَوْ نَحْوَهَا وَظَنَّ أَنَّهُ إِذَا ❖ خَالَفَهُ يَنَالُهُ مِنْهُ أَدَّى
 ٣٩٠٢. وَعَجَزَ الْمُكْرَهُ عَنْ دَفْعِ الضَّرَرِ ❖ بِهِرَبٍ وَغَيْرِهِ وَمَا ظَهَرَ
 ٣٩٠٣. مَا يُشْعِرَنَّ بِاخْتِيَارِهِ هُنَا ❖ كَانَ إِلَى الصَّرِيحِ يُدْعَى فَكُنَى

٣٩٠٤. أَوْ فَإِلَى الثَّلَاثِ ثُمَّ وَحَّدَا ❖ أَوْ بِالْعُكُوسِ كَانَ ذَاكَ وَجِدَا
 ٣٩٠٥. وَمَنْ بِمَا أَزَالَ عَقْلَهُ أَثِمَ ❖ نَفَذَ طَلَاقَهُ وَتَضَرِيفًا يُتِمُّ
 ٣٩٠٦. وَحَيْثُ قَالَ: «طَالِقٌ رُبُعِي» ❖ وَقَعَ أَوْ «شَعْرِي» أَوْ «دَمِي»
 ٣٩٠٧. لَا فَضْلَةَ مِثْلُ مَنِيٍّ وَلَبَنٍ ❖ «يَمِينِي طَلَّقْتُ» لَوْ قَالَ لِمَنْ
 ٣٩٠٨. يَمِينُهَا مَقْطُوعَةٌ فَلَنْ يَقَعَ ❖ وَ«اسْتَبْرَ مِنْكَ رَحِمِي» لَغَوَّ وَقَعَ
 ٣٩٠٩. أَوْ «أَنَا مِنْكَ بَائِنٌ - أَوْ طَالِقٌ -»^(١) ❖ وَقَدْ نَوَى تَطْلِيقَهَا تَفَارَقَ

فصل

[في بيان محل الطلاق والولاية عليه]

٣٩١٠. وَإِنْ يَقُلْ لِأَجْنَبِيَّةٍ: «إِذَا» ❖ زَوَّجْتُكِ فَأَنْتِ طَالِقٌ كَذَا
 ٣٩١١. لَغَا، وَلَوْ كُلَّ الثَّلَاثِ عَلَّقَا ❖ بِالْعِنَقِ عَبْدٌ صَحَّحَ الْمُعْلَقَا
 ٣٩١٢. ثُمَّ الطَّلَاقُ يُلْحَقُ الرَّجْعِيَّةُ ❖ لَا يُلْحَقُ الْبَائِنُ بِالْكُلِّيَّةِ^(٢)
 ٣٩١٣. وَإِنْ يَقُلْ: «إِذَا دَخَلْتَ الْمَقْبَرَةَ» ❖ فَأَنْتِ طَالِقٌ قَبَّانَتِ الْمَرَّةَ
 ٣٩١٤. وَبَعْدَ ذَلِكَ نَكَحَهَا وَدَخَلَتْ ❖ بَعْدَ النِّكَاحِ فَالطَّلَاقُ مَا بَثَّ
 ٣٩١٥. وَإِنْ يَكُنْ دُونَ الثَّلَاثِ طَلَّقَا ❖ عَادَتْ إِلَيْهِ بِالَّذِي مِنْهَا بَقِيَ
 ٣٩١٦. أَوْ فَنَلَاثًا فَالْثَّلَاثُ عَادَتْ ❖ ثَلَاثُ طَلَقَاتٍ لِحُرٍّ جَازَتْ
 ٣٩١٧. ثُمَّ لِعَبْدٍ طَلَّقَتَانِ، وَكَذَا ❖ فِي مَرَضِ الْمَوْتِ الطَّلَاقُ نَفَذَا

(١) في (ب): «وَحَيْثُ قَالَ أَنَا مِنْكَ طَالِقٌ».

(٢) وهي الْمُخْتَلِعة.

٣٩١٨. وَوَرِثْتُ فِي عِدَّةِ الرَّجْعِيِّ ❖ لَا بَائِنَ فِي قَوْلِهِ الْقَوِيَّ

فصل

[في تعدد الطلاق بنية العدد فيه،

وفي تكرار لفظ الطلاق وتبعيضه]

٣٩١٩. وَإِنْ يُقْلَ: «طَلَّقْتُكِ» وَقَدْ نَوَى ❖ لِعِدِّ وَقَعَ مَا نَوَى سَوَا

٣٩٢٠. «طَلَّقْتُكِ وَاحِدَةً» وَعَدَدًا ❖ نَوَى فَطَلَّقَهُ فَقَطْ^(١) قَدْ وَجَدَا

٣٩٢١. «وَاحِدَةً أَنْتِ» إِذَا قُلْتَ وَقَدْ ❖ نَوَيْتَ ثِنْتَيْنِ فَمَنْوِيٌّ يُعَدُّ

٣٩٢٢. وَلَوْ أَرَادَ أَنْ يَقُولَ إِذْ نَعَتْ ❖ «إِنَّكَ طَالِقٌ ثَلَاثًا» فَقَضَتْ

٣٩٢٣. قَبْلَ تَمَامِ «طَالِقٌ» لَمْ يَقَعْ ❖ أَوْ بَعْدَهُ كُلَّ الثَّلَاثِ أَوْ قَعَ

٣٩٢٤. وَلَفَظُ: «أَنْتِ طَالِقٌ» إِنْ كَرَّرَا ❖ أَيْ مَرَّتَيْنِ طَلَّقَتَيْنِ قَرَّرَا

٣٩٢٥. وَطَلَّقَهُ وَاحِدَةً إِنْ أَكَّدَا ❖ مِنْ غَيْرِ فَضْلٍ بَيْنَ لَفْظٍ وَجِدَا

٣٩٢٦. وَإِنْ يَكْرَرُهُ ثَلَاثًا كَمَّلَا ❖ مَا أَكَّدَ الثَّالِثُ مِنْهُ الْأَوَّلَا^(٢)

٣٩٢٧. وَحَيْثُ قَالَ الزَّوْجُ: «أَنْتِ طَالِقٌ» ❖ وَطَالِقٌ وَطَالِقٌ مُفَارِقٌ

٣٩٢٨. وَأَكَّدَ الثَّانِي بِثَالِثٍ يَصِحُّ ❖ لَا أَوَّلًا بِالثَّانِي مِمَّا قَدْ شَرَحَ

٣٩٢٩. وَغَيْرُ مَدْخُولٍ بِهَا فِي ذِي الصُّورِ ❖ لَمْ تَطْلُقَنَّ غَيْرَ طَلْقَةٍ تُقَرَّرُ

(١) المعتمد وقوع المنوي، ومعنى (واحدة) أي: متوحد بالعدد المنوي. انظر: تحفة المحتاج

(٨/٤٩)، ونهاية المحتاج (٦/٤٥٦).

(٢) أي: لا يصح أن تكون الثالثة تأكيداً للأولى؛ لتخلل الفاصل بين المؤكّد والمؤكّد؛ فتقع الثلاث.

انظر: نهاية المحتاج (٦/٤٦٠).

٣٩٣٠. وَإِنْ يَقُلْ لِعَيْرٍ مَدْخُولٍ بِهَا ❖ «إِذَا قَرَأْتَ مَا أَتَى فِي كُتُبِهَا
٣٩٣١. فَأَنْتِ طَالِقٌ وَطَالِقٌ لَذَا» ❖ فَقَرَأَتْ فَطَلَّقَتَانِ نَفْسًا
٣٩٣٢. كَذَلِكَ: «أَنْتِ طَالِقٌ بِطَلْقَةٍ ❖ مَعَ طَلْقَةٍ» فَطَلَّقَتَيْنِ أَثْبِتِ
٣٩٣٣. وَحَيْثُ قَالَ: «طَلْقَةٌ فِي طَلْقَةٍ» ❖ وَ«مَعَ» أَرَادَ طَلَّقَتَيْنِ أَثْبِتِ
٣٩٣٤. أَوْ الْحِسَابَ أَوْ فَظْرَفًا قَدْ قَصَدَ ❖ أَوْ لَمْ يُرِدْ شَيْئًا فَطَلْقَةٌ وَجَدَ
٣٩٣٥. أَوْ «طَلْقَةٌ فِي طَلَّقَتَيْنِ» وَقَصَدَ ❖ مَعِيَّةً أَوْ قَعً ثَلَاثًا مِنْ عَدَدَ
٣٩٣٦. أَوْ فَحِسَابًا وَالْحِسَابَ قَدْ عَرَفَ ❖ فَطَلَّقَتَانِ ثُمَّ إِنْ كَانَ اتَّصَفَ
٣٩٣٧. بِجَهْلٍ مُقْتَضَى الْحِسَابِ وَقَصَدَ ❖ مَعْنَاهُ أَوْ قَصَدَ ظَرْفًا يُعْتَمَدُ
٣٩٣٨. أَوْ أَطْلَقْنِ فَطَلْقَةٌ مُحَقَّقَةٌ ❖ أَوْ قَالَ: «بَعْضَ طَلْقَةٍ» فَطَلْقَةٌ
٣٩٣٩. أَوْ قَالَ: «نِصْفِي طَلْقَةٌ مُحَقَّقَةٌ ❖ طَلَّقْتُكِ يَا زَوْجَتِي» فَطَلْقَةٌ
٣٩٤٠. إِلَّا إِذَا أَرَادَ كُلُّ نِصْفٍ ❖ مِنْ طَلْقَةٍ فَطَلْقَةٌ لَا تَكْفِي
٣٩٤١. أَوْ قَالَ: «طَلَّقْتُكِ نِصْفَ طَلْقَةٍ ❖ وَثُلْثَ طَلْقَةٍ» فَتَنْتَيْنِ أَثْبِتِ
٣٩٤٢. أَوْ قَالَ: «طَلَّقْتُكِ نِصْفَ وَثُلْثَ ❖ طَلْقَةٍ أَذْهَبِي» فَطَلْقَةٌ بَعَثَ
٣٩٤٣. «ثَلَاثَةَ أَنْصَافٍ لِطَلْقَةٍ» مَتَى ❖ طَلَّقَهَا فَطَلَّقَتَيْنِ أَثْبِتَا
٣٩٤٤. وَإِنْ يَقُلْ لِأَرْبَعٍ عَلَى نَمَطٍ ❖ «أَوْ قَعْتُ بَيْنَكُنَّ طَلْقَةً فَقَطُّ
٣٩٤٥. أَوْ طَلَّقَتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا عَائِدَهُ ❖ أَوْ أَرْبَعًا» كَانَ لِكُلِّ وَاحِدَةٍ
٣٩٤٦. فَإِنْ يُرَدُّ تَوْزِيعَ كُلِّ طَلْقَةٍ ❖ مَذْكُورَةٍ عَلَى جَمِيعِ النِّسْوَةِ

٣٩٤٧. وَقَعَ فِي ثِنْتَيْنِ طَلَقَتَانِ ❖ حَقًّا عَلَى كُلِّ مِنَ النِّسَوَانِ
 ٣٩٤٨. وَفِي ثَلَاثِ طَلَقَاتٍ قَدْ جَمَعَ ❖ وَأَرْبَعِ ثَلَاثُ طَلَقَاتٍ تَقَعُ
 ٣٩٤٩. وَإِنْ يَقُلْ: «أَرَدْتُ بَعْضَهُنَّ» لَا ❖ يُقْبَلُ فِي الظَّاهِرِ فِي قَوْلٍ عَلَا
 ٣٩٥٠. طَلَّقَهَا ثُمَّ لِأُخْرَى قَالَ: «قَدْ» ❖ أَشْرَكَتْكِ مَعَهَا» فَإِنْ نَوَى اعْتِمِدَ

فصل

[في الاستثناء]

٣٩٥١. وَصَحَّ الْإِسْتِثْنَاءُ إِنْ هُوَ اتَّصَلَ ❖ وَلَمْ تَضُرْ سَكْتُهُ عِيٌّ قَدْ حَصَلَ
 ٣٩٥٢. وَلَا تَنْفُسٍ بِشَرْطِ أَلَّا ❖ يَسْتَغْرِقَ اسْتِثْنَاءُ ذَلِكَ الْكُلًّا
 ٣٩٥٣. وَأَنْ يَكُونَ قَدْ نَوَاهُ قَبْلَ أَنْ ❖ يَفْرُغَ مِنْ يَمِينِهِ عَلَى الْحَسَنِ^(١)
 ٣٩٥٤. وَ«أَنْتِ طَالِقٌ ثَلَاثًا مَاجِدَةً» ❖ إِلَّا اثْنَتَيْنِ إِنْ يَقُلْ وَوَاحِدَةً
 ٣٩٥٥. فَطَلَقَهُ وَاحِدَةً فَلْتَقَعَنَّ ❖ وَهُوَ مِنَ الْإِبْطَاتِ نَفِيٌّ وَاعْكِسَنَّ
 ٣٩٥٦. «ثَلَاثًا أَلَّا إِنْ تَنَتَيْنِ إِلَّا» ❖ وَاحِدَةً» فَطَلَقَتَانِ تُمْلَى
 ٣٩٥٧. «ثَلَاثًا أَلَّا فَثَلَاثًا أَلَّا» ❖ ثِنْتَيْنِ» طَلَقَتَانِ فِيمَا أُمْلَى
 ٣٩٥٨. «ثَلَاثًا أَلَّا نِصْفَ طَلَقَةٍ» أَتَتْ ❖ عَلَى الصَّحِيحِ فَثَلَاثًا طَلَقَتْ
 ٣٩٥٩. وَإِنْ يَكُنْ قَدْ قَالَ: «أَنْتِ طَالِقٌ» ❖ إِنْ شَاءَ رَبُّنَا الْكَرِيمُ الرَّازِقُ
 ٣٩٦٠. أَوْ قَالَ: «إِنْ لَمْ يَشَأِ اللَّهُ» فَلَنْ ❖ يَقَعَ إِنْ قَصَدَ تَعْلِيْقًا إِذَنْ

(١) بهامش (ب): «أي: القول».

فصل

[في الشك في الطلاق]

٣٩٦١. إِنْ شَكَّ فِي الطَّلَاقِ لَمْ نُوقِعْهُ، أَوْ ❖ فِي عَدَدٍ قَبَالًا قَلَّ قَدْ قَضَوْا
٣٩٦٢. وَحَيْثُ قَالَ: «إِنْ يَكُنْ ذَا الطَّائِرِ» ❖ نَسَرًّا فَأَنْتِ طَالِقٌ، وَآخَرُ
٣٩٦٣. قَالَ لِرُزُوجَةٍ لَهُ: «يَا عَاتِقُ» ❖ إِنْ لَمْ يَكُنْ نَسَرًّا فَأَنْتِ طَالِقٌ
٣٩٦٤. وَجُهِلَ الطَّائِرُ لَمْ يَطْلُقْ أَحَدٌ ❖ وَإِنْ يَقْلُهُمَا لِرُزُوجَتَيْهِ قَدْ
٣٩٦٥. تَطَلَّقَتْ إِحْدَاهُمَا وَالزَّوْجُ مَا ❖ بَحْثًا بَيَانًا وَلَيُمنَعُ مِنْهُمَا
٣٩٦٦. قَالَ لِرُزُوجَةٍ وَأُجْنَبِيَّةٍ ❖ «إِذَا كَمَا أَبْتَنَاهَا بِطُلُقَةٍ»
٣٩٦٧. وَقَالَ: «قُضِيَ تَيْكَ الْأُجْنَبِيَّةِ» ❖ يُقْبَلُ، أَوْ «فَطَالِقٌ هَدِيَّةً»^(١)
٣٩٦٨. وَقَالَ: «قُضِيَ أُجْنَبِيَّةٌ» فَلَا ❖ وَإِنْ يَقُلْ: «إِنْ كَانَ نَسَرًّا حَصَلَا
٣٩٦٩. فَأَمْرَاتِي طَالِقَةٌ، وَإِنْ لَمْ ❖ يَكُنْ فَمَمْلُوكِي^(٢) حُرٌّ مُكْرَمٌ
٣٩٧٠. وَجُهِلَ الْحَالُ امْتَنَعَهُ مِنْهُمَا ❖ إِلَى الْبَيَانِ ثُمَّ حَيْثُ عُدِمَا
٣٩٧١. وَبَيْنَ الْوَارِثِ ذَا لَنْ يُسْمَعَا ❖ بَلْ بَيْنَ مَرْأَةٍ وَعَبْدٍ أُقْرِعَا
٣٩٧٢. فَإِنْ يَكُنْ قَرَعَهَا الْعَبْدُ عَتَقَ ❖ أَوْ قَرَعَتْ لَمْ تَطْلُقَنَّ وَلَمْ يُرَقَّ



(١) اسم امرأة.

(٢) في (ب): «يَكُنْهُ مَمْلُوكِي».

فصل

[في بيان الطلاق السني والبدعي]

٣٩٧٣. وَحَرَّمَن طَلَّاقَ حَائِضٍ غَدَتْ ❖ مَمْسُوسَةً وَإِنْ تَكُنْ قَدْ سَأَلَتْ
٣٩٧٤. وَجَوَّزَنَّا خُلْعَهَا فِي الْحَيْضِ لَا ❖ مِنْ أَجْنَبِيٍّ فِي الْأَصَحِّ نُقْلًا
٣٩٧٥. أَوْ قَالَ: «أَنْتِ طَالِقٌ مَعَ آخِرِ ❖ حَيْضِكَ» حَلَّ فِي الْأَصَحِّ الظَّاهِرِ
٣٩٧٦. أَوْ قَالَ: «مَعَ آخِرِ طَهْرٍ» لَمْ يَقَعْ ❖ فِيهِ عَلَيْهَا فَهَوَ بَدْعِيٌّ وَقَعَ
٣٩٧٧. طَلَّاقُهُ فِي الطَّهْرِ لَا يُحْلَلُ ❖ إِنْ مَسَّ فِي الطَّهْرِ لِمَنْ قَدْ تَحَبَّلُ
٣٩٧٨. وَلَمْ يَكُنْ ظَهَرَ أَنْ قَدْ حَمَلَتْ ❖ أَوْ مَسَّهَا فِي الْحَيْضِ ثُمَّ طَهَّرَتْ
٣٩٧٩. فَذَاكَ بَدْعِيٌّ وَخُلْعُهَا يَحِلُّ ❖ كَذَا طَلَّاقٌ مَنْ بِهَا بَانَ الْحَبْلُ
٣٩٨٠. وَسُنَّتِ الرَّجْعَةُ فِي الْبَدْعِيِّ ثُمَّ ❖ إِنْ شَاءَ الطَّلَّاقُ بَعْدَ طَهْرٍ مَا حَرَّمَ
٣٩٨١. وَإِنْ يَقُلْ لِحَائِضٍ: «لِلْبَدْعَةِ ❖ طَلَّقْتُكِ» أَوْ قَالَ: «أَخْزَيْ طَلْقَةً»
٣٩٨٢. وَقَعَ فِي الْحَالِ طَلَّاقٌ يُحْضَرُ^(١) ❖ أَوْ قَالَ: «سُنِّيًّا» فَحِينَ تَطْهَرُ
٣٩٨٣. وَإِنْ يَقُلْ لِطَاهِرٍ: «لِلْسُنَّةِ ❖ طَلَّقْتُكِ» أَوْ قَالَ: «أَبْهَى طَلْقَةً»
٣٩٨٤. أَوْ «أَحْسَنَ الطَّلَّاقِ» فِي الْحَالِ وَقَعَ ❖ حَيْثُ عَلَيْهَا حِينَ طَهْرٍ لَمْ يَقَعْ
٣٩٨٥. فَإِنْ عَلَيْهَا هُوَ^(٢) فِي الطَّهْرِ وَقَعَ ❖ فَحِينَ طَهْرٍ بَعْدَ حَيْضِهَا يَقَعَ
٣٩٨٦. أَوْ «طَلْقَةً سُنِّيَّةً بَدْعِيَّةً» ❖ وَقَعَ فِي الْحَالِ عَلَى الْفَوْرِيَّةِ

(١) في (ب): «يحضر».

(٢) ليست في (أ)، وبهامشها: «لعله: كان».

٣٩٨٧. وَالْجَمْعُ بَيْنَ الطَّلَاقِ حُلًّا ❖ «أَنْتِ طَالِقٌ ثَلَاثًا كَمَّلَا»
 ٣٩٨٨. إِنْ كَانَ فَسَّرَ بِتَفْرِيقٍ عَلَى ❖ أَقْرَائِهَا فَإِنَّهُ لَنْ يُقْبَلَ
 ٣٩٨٩. إِلَّا مِنَ الَّذِي يَكُونُ اعْتَقَادًا ❖ تَحْرِيمَ جَمْعِ فُلُودَيْنِ أَبَدًا
 ٣٩٩٠. وَقَوْلُ: «أَنْتِ طَالِقٌ» إِنْ بَيَّنَّا ❖ وَقَالَ: «قَصْدِي إِنْ دَخَلْتَ» دُيِّنَا^(١)

فصل

[في تعليق الطلاق بالأزمة ونحوها]

٣٩٩١. لَوْ قَالَ: «أَنْتِ طَالِقٌ» لِرُزْجَتِهِ ❖ «فِي أَوَّلِ الْحَجَّةِ» أَوْ «فِي غُرَّتِهِ»
 ٣٩٩٢. وَقَعَ فِي أَوَّلِ جُزْءِ ظَهْرًا ❖ مِنْ ذَلِكَ الشَّهْرِ الَّذِي قَدْ ذَكَرَا
 ٣٩٩٣. أَوْ «فِي نَهَارِ شَهْرِ عِيدِ النَّحْرِ» ❖ فَأَوْقَعْنَاهُ بِطُلُوعِ فَجْرِ
 ٣٩٩٤. أَوَّلِ يَوْمٍ مِنْهُ، أَوْ «فِي آخِرِ ❖ شَهْرٍ كَذَا» إِنْ طَلَّقَ الذَّاكِرِ
 ٣٩٩٥. يَتَقَعُ فِي آخِرِ جُزْءِ الشَّهْرِ ❖ وَقِيلَ بَلْ أَوَّلِ نِصْفِ الْآخِرِ
 ٣٩٩٦. وَقَوْلُهُ: «إِذَا مَضَى يَوْمٌ كَمَلْ ❖ فَأَنْتِ طَالِقٌ» فَإِنْ كَانَ حَصَلَ
 ٣٩٩٧. تَعْلِيْقُهُ لَيْلًا فَتَيْكَ عِنْدًا ❖ غُرُوبِ شَمْسِ الْغَدِ تَلْقَى الْبُعْدَا
 ٣٩٩٨. أَوْ فَتَهَارًا طَلَّقْتَ فِي مِثْلِ ❖ زَمَانِهِ مِنْ غَدِهِ الْمُطْلُ
 ٣٩٩٩. وَإِنْ يَقُلْ: «إِذَا مَضَى الْيَوْمُ» إِذَنْ ❖ فَبِغُرُوبِ شَمْسِهِ بِشَرْطِ أَنْ
 ٤٠٠٠. يَكُونُ قَدْ عَلَّقَهُ نَهَارًا ❖ فَإِنْ يَكُنْ لَيْلًا لَغَا جِهَارًا

(١) هذا البيت ليس في (ب).

٤٠٠١. «مَنْ» «إِنْ» «إِذَا» «مَتَى» «مَتَى مَا» «كُلَّمَا» ❖ «أَيُّ» لِتَعْلِيْنِي أَدَاةٌ لَزِمَا
٤٠٠٢. وَلَيْسَ يَقْتَضِيْنَ فَوْرًا مُطْلَقًا ❖ إِنْ كَانَ بِالْإِثْبَاتِ ذَاكَ عُلِّقَا
٤٠٠٣. فِي غَيْرِ خُلْعٍ غَيْرِ «أَنْتِ طَالِقٌ» ❖ إِنْ شِئْتَ «فَهِيَ الْفَوْرُ لَا تَفَارِقُ
٤٠٠٤. وَلَا تَكْرُرًا بَغَيْرِ «كُلَّمَا» ❖ قَالَ: «إِذَا طَلَّقْتِكِي تَحْتَمَا
٤٠٠٥. فَأَنْتِ مِنِّْي طَالِقٌ» وَطَلَّقَا ❖ أَوْ كَانَ ذَا بِصِفَةٍ قَدْ عُلِّقَا
٤٠٠٦. وَوُجِدَتْ فَطَلَّقْتَيْنِ أَوْ قَعَا ❖ أَوْ قَالَ: «كُلَّمَا طَلَاقِي وَقَعَا
٤٠٠٧. فَأَنْتِ طَالِقٌ» وَطَلَّقَ وَقَعَ ❖ عَلَى الَّتِي^(١) مُسَّتْ ثَلَاثُ بِالتَّبَعِ
٤٠٠٨. وَإِنْ يُعَلِّقُهُ بِنَفْسِي فِعْلٍ ❖ فَإِنْ يُعَلِّقُهُ بِ«إِنْ» كَمِثْلِ
٤٠٠٩. قَوْلِكَ: «إِنْ لَمْ تَدْخُلِي» فَعِنْدَا ❖ يَأْسٍ مِنَ الدُّخُولِ تَلْقَى الْبُعْدَا
٤٠١٠. وَإِنْ يُعَلِّقُهُ بَغَيْرِ «إِنْ» إِذَنْ ❖ عِنْدَ مُضِيِّ زَمَنِ يُمَكِّنُ أَنْ
٤٠١١. يُفْعَلَ فِيهِ ذَلِكَ الْفِعْلُ وَقَعَ ❖ أَوْ قَالَ: «أَنْتِ طَالِقٌ أَنْ قُلْتَ» مَعَ
٤٠١٢. بِفَتْحِ «أَنْ» وَقَعَ فِي الْحَالِ عَدَا ❖ فِي غَيْرِ نَحْوِيٍّ فَتَعْلِيْقُ بَدَا
٤٠١٣. وَإِنْ يَقُلْ: «إِنْ كَلَّمْتُ إِنْ دَخَلْتَ» ❖ فَكَلَّمْتُ بَعْدَ الدُّخُولِ طَلَّقْتُ^(٢)



(١) في النسختين: «الذي».

(٢) بهامش (أ): «هذه المسألة ليست في المنهاج». وهي في الروضة (١٧٧/٨).

فَصْلٌ

[في أنواع التعليق بالحمل والولادة والحيض وغيرها]

٤٠١٤. «إِنْ كُنْتَ حَامِلًا فَأَنْتِ طَالِقٌ» ❖ وَكَانَ حَمْلٌ ظَاهِرٌ^(١) تُفَارِقُ
٤٠١٥. وَإِنْ خَفِيَ وَوَلَدْتَ لِذُنٍ مَا ❖ سِتَّةَ أَشْهُرٍ وَقُوعٌ عِلْمًا
٤٠١٦. أَوْ بَعْدَ أَرْبَعِ سِنِينَ وَلَدْتَ ❖ أَوْ وَلَدْتَ بَيْنَهُمَا وَوُطِئَتْ
٤٠١٧. وَأَمَكَنَ الْحَمْلُ بِهِ لَنْ يَقَعَا ❖ قَطُّ، وَإِلَّا فِي الْأَصَحِّ^(٢) وَقَعَا^(٣)
٤٠١٨. وَ«إِنْ يَكُنْ حَمْلُكَ أَنْثَى الْعَيْنِ ❖ فَطَلَقَهُ، أَوْ ذَكَرًا ثِنْتَيْنِ»
٤٠١٩. فَوَلَدْتُهُمَا فَلَا شَيْءَ اسْتَقَرُّ ❖ «إِنْ كُنْتَ حَامِلًا يَقِينًا بِذَكَرٍ
٤٠٢٠. فَطَلَقْتَيْنِ، أَوْ بِأُنْثَى نَيَّرَهُ ❖ فَطَلَقَهُ» فَوَلَدْتُهُمَا الْمَرَّةَ
٤٠٢١. فَبِالثَّلَاثِ هَذِهِ تُفَارِقُ ❖ أَوْ قَالَ: «إِنْ وَلَدْتَ أَنْتِ طَالِقٌ»
٤٠٢٢. فَوَلَدْتُهُمَا مُرْتَبًا ثَبَتَ^(٤) ❖ وَعِدَّةُ الْثَانِ مِنْهُمَا انْقَضَتْ
٤٠٢٣. أَوْ قَالَ: «كُلَّمَا وَلَدْتَ بَعْلِي»^(٥) ❖ فَوَلَدْتَ ثَلَاثَةً مِنْ حَمْلٍ
٤٠٢٤. بِالْأَوَّلَيْنِ طَلَقْتَانِ^(٦) طَلَقْتَ ❖ وَعِدَّةُ بِثَالِثٍ قَدْ انْقَضَتْ

(١) في النسختين: «ظاهرا».

(٢) في (أ): «فالأصح».

(٣) بهامش (أ): «أي: وأمكن حدوث الحمل بالوطء».

(٤) أي: وقع الطلاق بوضع الأول منهما.

(٥) قال في مختار الصحاح (ص: ٣٧): «ويقال للمرأة - أيضا -: بعلٌ وبَعْلَةٌ؛ كزوج وزوجة».

(٦) جرى الناظم ﷺ هنا على لغة من يلزم المثنى الألف. انظر: شرح الكافية لابن مالك (١/١٨٨).

- ٤٠٢٥ . «إِنْ حَضَتْ أَوْ ضَرَّتْكِ يَا بِنْتُ ۖ فَأَنْتِ طَالِقٌ» فَقَالَتْ: «حَضْتُ»
- ٤٠٢٦ . قِيلَ مِنْهَا بِالْيَمِينِ إِلَّا ۖ فِي حَقِّ ضَرَّةٍ لَهَا فَكَلا
- ٤٠٢٧ . «إِنْ حَضْتُمَا فَطَالِقَانِ أَنْتُمَا» ۖ فَقَالَتَا: «حَضْنَا» وَكَذَّبْنُهُمَا
- ٤٠٢٨ . صُدِّقَ بِالْيَمِينِ أَوْ فَكَذَّبَهُ^(١) ۖ وَاحِدَةٌ فَطَلَّقُوا الْمُكَذَّبَ
- ٤٠٢٩ . وَإِنْ يَقُلْ: «إِنْ - أَوْ مَتَى، أَوْ فَإِذَا - ۖ طَلَّقْتُكِ طَلَّقَتْ مِنْ قُبُلٍ ذَا
- ٤٠٣٠ . ثَلَاثَ طَلَقَاتٍ» مُنْجَزٌ وَقَعَ ۖ أَوْ «إِنْ وَطِئْتُكِ مُبَاحًا يَا لُكْعُ
- ٤٠٣١ . فَأَنْتِ قَبْلَ الْوِطْءِ مِنِّي طَالِقٌ» ۖ ثُمَّ وَطِئَ فِتْيَكَ لَا تُفَارِقُ
- ٤٠٣٢ . «إِنْ شِئْتَ أَنْتِ طَالِقٌ» فَشَاءَتْ ۖ فِي الْفَوْرِ فَالْمَرْأَةُ مِنْهُ بَانَتْ
- ٤٠٣٣ . وَإِنْ تَكُنْ غَائِبَةً أَوْ فَعَلَى ۖ مَشِيَّةً لِأَجْنَبِيٍّ حَصَلَا
- ٤٠٣٤ . تَعْلِيْقُهُ لَمْ يُشْتَرَطْ فَوْرٌ، كَذَا ۖ قَبْلَ الْمَشِيَّةِ فَلَا عَوْدَ لِذَا
- ٤٠٣٥ . وَبِمَشِيَّةٍ صَبِيَّةٍ فَلَا ۖ نُوقِعُهُ وَلَا صَبِيٍّ حَصَلَا
- ٤٠٣٦ . أَوْ قَالَ: «إِنْ فَعَلْتُ» ثُمَّ فَعَلَا ۖ نَاسِيًا التَّعْلِيْقَ أَوْ كُرْهًا فَلَا
- ٤٠٣٧ . أَوْ قَالَ: «إِنْ أَكَلَ زَيْدٌ غَنَمًا» ۖ وَكَانَ بِالتَّعْلِيْقِ زَيْدٌ عَلِمَا
- ٤٠٣٨ . وَهُوَ بِتَعْلِيْقِي يُيَالِي فَأَكَلَ ۖ نَاسِيًا التَّعْلِيْقَ أَوْ كُرْهًا حَصَلَ
- ٤٠٣٩ . فَلَا، وَحَيْثُ كَانَ زَيْدٌ جَهْلًا ۖ أَوْ لَمْ يُيَلْ وَقَعَ مَهْمَا أَكَلَا



(١) الهاء للسكت .

فَصْلٌ

[في الإشارة إلى العدد وأنواع من التعليق]

٤٠٤٠. «طَالِقَةٌ أَنْتِ» وَبِاضْبَعَيْنِ قَدْ ❖ أَشَارَ لَمْ تُوقِعْ عَلَى ذَاكَ الْعَدْدِ
٤٠٤١. إِلَّا بِنِيَّةٍ، وَحَيْثُ قَالَ مَعَ ❖ ذَلِكَ: «هَكَذَا» فَإِنَّهُ يَقَعُ
٤٠٤٢. وَإِنْ يُقْلُ: «أَرَدْتُ مَقْبُوضًا بِمَا ❖ أَشَرْتُ» صَدَقَهُ إِذَا مَا أَقْسَمَا
٤٠٤٣. لَوْ قَالَ عَبْدٌ: «حَيْثُ مَاتَ سَيِّدِي ❖ ثِنْتَانِ أَنْتِ طَالِقٌ مِنْ عَدَدٍ»
٤٠٤٤. وَقَالَ مَوْلَاهُ لِذَاكَ الْعَبْدِ ❖ «إِذَا قَضَيْتِ أَنْتِ حُرًّا بَعْدِي»
٤٠٤٥. فَمَاتَ يَمْلِكُ الثَّلَاثَ حَتْمًا ❖ نَادَى لِإِحْدَى زَوْجَتَيْهِ ثُمَّ
٤٠٤٦. أَجَابَتْ الْأُخْرَى فَقَالَ: «طَالِقٌ ❖ أَنْتِ» وَلَمْ يَعْلَمْ فَذِي تُفَارِقُ
٤٠٤٧. وَحَلِفُ الطَّلَاقِ حَتٌّ قَدْ ظَهَرَ ❖ أَوْ نَفْسُ مَنْعٍ أَوْ فَتَحْقِيقُ خَبَرٍ
٤٠٤٨. فَحَيْثُ قَالَ: «إِنْ حَلَفْتُ بِالطَّلَاقِ ❖ فَأَنْتِ طَالِقٌ» فَقَالَ: «يَا عِرَاقُ
٤٠٤٩. إِنْ لَمْ تَرِنِي - أَوْ إِنْ رَأَيْتِ، أَوْ إِنْ ❖ لَمْ يَكُنِ الْأَمْرُ كَمَا قَدْ بُيِّنَ -
٤٠٥٠. فَأَنْتِ طَالِقٌ» مُعَلَّقٌ وَقَعُ ❖ لَا إِنْ يَكُنْ قَالَ: «إِذَا الْبَدْرُ طَلَعَ»
٤٠٥١. «إِذَا أَكَلْتِ تَمْرَةً فَأَنْتِ ❖ طَالِقَةٌ» كَذَاكَ: «إِنْ أَكَلْتِ
٤٠٥٢. نِصْفًا لِتَمْرَةٍ» وَتِيكَ أَكَلْتِ ❖ لِتَمْرَةٍ فَطَلَقْتَيْنِ طَلَقْتَ
٤٠٥٣. قِيلَ لَهُ اسْتِخْبَارًا: «الزَّوْجَةُ هَلْ ❖ طَلَّقْتَهَا؟» قَالَ: «نَعَمْ» فَقَدْ حَصَلَ
٤٠٥٤. إِفْرَارُهُ، فَإِنْ يُقْلُ: «فِيمَا مَضَى» ❖ فَصَدَّقْنَاهُ بِبَيِّنٍ تَرْتَضَى

٤٠٥٥. وَإِنْ يُقْلَ^(١) ذَا لَلِئْتَمَاسِ الْإِنْشَا ❀ فَقَالَ ذَا: «نَعَمْ» صَرِيحًا اِنْشَا^(٢)

فَصْلٌ

[في أنواع أخرى من التعليق]

٤٠٥٦. بِأَكْلِ فُرْصٍ إِنْ يُعَلِّقُ وَبَقِيَ ❀ مِنْهُ لُبَابَةٌ فَذِي لَمْ تَطْلُقِ

٤٠٥٧. «إِنْ لَمْ تُمَيِّزِي نَوَاكِ عَنْ نَوَى ❀ مَا قَدْ أَكَلْتُهُ مِنَ التَّمْرِ» سَوَا

٤٠٥٨. فَبَدَّدْتُهُ^(٣) لَمْ يَقْعَ يَقِينَا ❀ إِلَّا إِذَا مَا قَصَدَ التَّعِينَا

٤٠٥٩. إِنْ يَتَّهَمَهَا بِغُلُولٍ ثُمَّا ❀ يَقُولُ: «إِنْ لَمْ تَصُدِّقْنِي حَتَّمَا

٤٠٦٠. فَأَنْتِ طَالِقٌ» فَقَالَتْ: «صَدِّقُوا ❀ سَرَقْتُ، مَا سَرَقْتُ» لَيْسَ تَطْلُقُ

٤٠٦١. إِنْ لَمْ يَكُنْ لِنَفْسٍ تَعْرِيفٍ قَصَدُ ❀ أَوْ قَالَ: «إِنْ لَمْ تُخْبِرْنِي بِعَدَدِ

(١) أي: المستخير.

(٢) بهامش (ب): فائدة من الروضة، كأنها من نظم المصنّف:

قِيلَ لَهُ: «فَعَلْتَ هَذَا؟» قَالَ: «لَا» ❀ قِيلَ لَهُ: «إِنْ كُنْتَ مِمَّنْ فَعَلَا

هَذَا فَرُوجَتْكَ مِنْكَ طَالِقٌ» ❀ قَالَ: «نَعَمْ» فَتِيكَ لَا تُفَارِقُ

انظر: الروضة (٣٧/٨).

وبهامشها أيضًا: فائدة من الروضة كذلك:

إِنْ لَمْ تَصُومِي الْعَدَا أَنْتِ طَالِقٌ ❀ فَحَاصَتِ الْمَرْأَةُ لَا تُفَارِقُ

إِنْ لَمْ أَطَاكَ الْيَوْمَ أَنْتِ طَالِقٌ ❀ فَوُجِدَتْ فِي الْحَيْضِ لَا تُفَارِقُ

الْمُزْنِي عَنْ مَالِكٍ وَالثُّعْمَانُ ❀ وَالشَّافِعِيُّ حَكَاهُ وَهُوَ مِنْقَانُ

وَاخْتَارَهُ الْقَفَّالُ، قِيلَ: بَلْ يَقْعُ ❀ أَوْ قَالَ: «إِنْ لَمْ أَعْصِ» ثُمَّ لَمْ وَقَعْ

انظر: الروضة (٢٠٦/٨).

(٣) أي: جعلت كلّ نواةٍ وحدها.

٤٠٦٢. حَبَاتِ ذِي الرَّمَانَةِ الَّتِي أَتَتْ ❀ مِنْ قَبْلِ كَسْرِهَا «وَتِيكَ ذَكَرْتَ
٤٠٦٣. عَدَدًا اسْتَيْقَنَ أَنَّ الْحَبَّ لَا ❀ يَنْقُصُ عَنْهُ ثُمَّ زَادَتْ ذِي عَلَى
٤٠٦٤. ذَلِكَ وَاحِدًا فَوَاحِدًا إِلَى ❀ أَنْ عِلِمَ أَنَّ تِيكَ لَمْ تَزِدْ عَلَى
٤٠٦٥. مَا ذَكَرْتَهُ فَالطَّلَاقُ لَمْ يَقَعْ ❀ فَإِنْ يَكُنْ أَرَادَ تَعْرِيفًا وَقَعَ
٤٠٦٦. أَوْ قَالَ: «مَنْ لَمْ تُخْبِرْنِي بَعْدُ ❀ رَكَعَاتِ فَرَضِ الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ قَدْ
٤٠٦٧. طَلَّقْتُهَا» فَقَالَتِ الْوَاحِدَةُ ❀ «عَشْرٌ وَسَبْعٌ» ثُمَّ أُخْرِي نَاعَتْ
٤٠٦٨. «خَمْسٌ وَعَشْرٌ» وَهُوَ يَوْمٌ جُمُعَةٍ ❀ وَأَخْرَ «إِخْدَى عَشْرَةٍ» لَمْ نُوقِعْهُ
٤٠٦٩. وَ«أَنْتِ طَالِقٌ إِلَى حِينٍ» ثَبَتَ ❀ فَبِمُضِيِّ لَحْظَةٍ قَدْ طَلَّقَتْ
٤٠٧٠. وَإِنْ يُعَلِّقُهُ بِرُؤْيَا أَحَدٍ ❀ أَوْ قَذْفِهِ أَوْ لَمْسِهِ فَذَاكَ قَدْ
٤٠٧١. تَنَاولَ الْمَعْنَى حَيًّا مَيِّتًا ❀ لَا ضَرْبَ حَالَةٍ مَوْتٍ ثَبَتَا
٤٠٧٢. قَالَتْ لَهُ: «أَنْتَ خَسِيسٌ» قَالَ ذَا ❀ «إِنْ كُنْتُه فَأَنْتِ طَالِقٌ» كَذَا
٤٠٧٣. وَقَعَ إِنْ كَانَ جَزَاءَهَا قَصْدٌ ❀ نَعَمْ وَإِلَّا فَهُوَ تَعْلِيقٌ يُعَدُّ
٤٠٧٤. قِيلَ الْخَسِيسُ مَنْ يَبِيعُ الدِّينَا ❀ بِهِذِهِ الدُّنْيَا الَّتِي تُلْهِينَا
٤٠٧٥. وَمَنْ تَعَاطَى فِعْلَ مَا لَمْ يَلِقِ ❀ بِهِ كَبُخْلٍ فَخَسِيسٌ وَشَقِيٌّ



كتاب الرجعة

٤٠٧٦. وَالشَّرْطُ فِي مُرَاجِعِ لِلْعَرْسِ ❖ أَهْلِيَّةُ النِّكَاحِ أَيْ بِالنَّفْسِ
٤٠٧٧. بِقَوْلِهِ: «رَاجَعْتُكِ» «ارْتَجَعْتُكِ» ❖ «رَجَعْتُكِ» «أَمْسَكْتُكِ» «رَدَدْتُكِ
٤٠٧٨. «إِلَيَّ» أَوْ فَبِكِنَايَةِ أَتَتْ ❖ مِثْلُ: «تَزَوَّجْتُ» «نَكَحْتُ» ثَبَّتْ
٤٠٧٩. بِغَيْرِ إِشْهَادٍ مُنْجِزًا، وَلَا ❖ تَحْصُلُ بِالْفِعْلِ كَوَطْءٍ حَصَلَا
٤٠٨٠. وَرَجَعَةُ خُصَّتْ بِمَنْ قَدْ وُطِّتْ ❖ ثُمَّ بِغَيْرِ عَوْضٍ قَدْ طُلِّقَتْ
٤٠٨١. وَلَمْ تَوَفَّ^(١) فِي الطَّلَاقِ عِنْدَهُ ❖ عَدَدُهُ بَاقِيَةٌ فِي الْعِدَّةِ
٤٠٨٢. قَابِلَةٌ لِلْحِلِّ لَا مُرْتَدَّةٌ ❖ إِنْ أَدَعَتْ هِيَ انْقِضَاءَ عِدَّةِ
٤٠٨٣. أَشْهُرَهَا وَزَوْجُ تَيْكَ أَنْكَرَا ❖ فَصَدَّقْنَهُ بِبِمَيْنٍ ذَكَرَا
٤٠٨٤. أَوْ مَنْ تَحِيضُ وَضَعَ حَمْلٍ أَدَعَتْ ❖ لِمُدَّةِ الْإِمْكَانِ لَا مَنْ أَيْسَتْ
٤٠٨٥. فَصَدَّقْنَهَا بِبِمَيْنٍ تُعْتَمَدُ ❖ وَمُدَّةُ الْإِمْكَانِ فِي وَضْعٍ وَلَدُ
٤٠٨٦. مُكْمَلٍ مِنَ النِّكَاحِ الدَّائِي ❖ سِتَّةُ أَشْهُرٍ وَلَحْظَتَانِ
٤٠٨٧. ثُمَّ لِسَقْطِهَا الْمُصَوَّرِ مِنْهُ ❖ عِشْرُونَ يَوْمًا لَحْظَتَانِ مُنْشِئَةً
٤٠٨٨. لِمُضْغَةٍ مِنْ غَيْرِ تَصْوِيرٍ ظَهَرَ ❖ فَلَحْظَتَانِ مَعَ ثَمَانِينَ غُرُرَ
٤٠٨٩. إِمْكَانٍ أَفْرَا حُرَّةٍ إِنْ طُلِّقَتْ ❖ فِي الطُّهْرِ اثْنَانِ ثَلَاثُونَ أَتَتْ

(١) قال في مختار الصحاح (ص: ٣٤٣): «وَاسْتَوَفَى حَقَّهُ وَتَوَفَّاهُ بِمَعْنَى».



٤٠٩٠. وَلَحْظَتَانِ ، أَوْ بِحَيْضٍ طَلَّقَتْ ❖ فَسَبْعَةٌ وَأَرْبَعُونَ تَبَتَّ
٤٠٩١. وَلَحْظَةٌ ، وَأَمَةٌ إِنْ طَلَّقَتْ ❖ فِي الطُّهْرِ سِتَّةٌ وَعَشْرَةٌ أَتَتْ
٤٠٩٢. وَلَحْظَتَانِ ، أَوْ بِحَيْضٍ فَأَحَدٌ ❖ ثُمَّ ثَلَاثُونَ وَلَحْظَةٌ تُعَدُّ
٤٠٩٣. وَيَحْرُمُ اسْتِمَاعُهُ بِهَا وَلَا ❖ حَدٌّ عَلَيْهِ إِنْ يَطَّأَهَا جُعَلًا
٤٠٩٤. وَلَا يُعَزَّرُ سِوَى مَنْ اعْتَقَدَ ❖ تَحْرِيمُهُ ، وَمَهْرٌ مِثْلَهَا يُعَدُّ
٤٠٩٥. وَيَتَوَارَتَانِ وَالطَّلَاقُ صَحٌّ ❖ إِلَّا ظَهَارٌ وَلَعَانٌ اتَّصَحَّ
٤٠٩٦. إِنْ ادَّعَى وَعِدَّةٌ مُنْقَضِيَةٌ ❖ رَجَعَتْهَا فِي الْعِدَّةِ الْمُسْتَوِيَةِ
٤٠٩٧. وَاتَّفَقَا عَلَى زَمَانٍ الْإِنْقِضَا ❖ فَصَدَّقْنَاهَا بِيَمِينٍ تُرْتَضَى
٤٠٩٨. أَوْ فَعَلَى زَمَانٍ رَجَعَةٍ هُمَا ❖ اتَّفَقَا صَدَّقَ مَهْمَا أَقْسَمَا
٤٠٩٩. فَإِنْ عَلَى وَقْتٍ هُمَا مَا اتَّفَقَا ❖ فَالْقَوْلُ قَوْلُ مَنْ بَدَعُوهُ سَبَقَا
٤١٠٠. وَإِنْ يُطَلَّقُ طَلَّقَتَيْنِ وَادَّعَى ❖ دُخُولُهُ بَيْتِكَ كَيْ يَرْجِعَا
٤١٠١. وَأَنْكَرْتَهُ بِالْيَمِينِ صَدَّقَتْ ❖ فَإِنْ تَكُنْ جَمِيعَ مَهْرٍ قَبَضَتْ
٤١٠٢. فَلَيْسَ يَرْجِعُ ، وَإِلَّا تَيْكَ لَا ❖ تُطَالِبُنِ إِلَّا بِنِصْفِ كَمَالَا



كتاب الإيلاء

٤١٣. وَنَفْسُ الْإِيْلَا حَلْفُ الزَّوْجِ الَّذِي ❖ قَدْ صَحَّحُوا طَلَاقَهُ حِينَئِذٍ
٤١٤. وَلَمْ يَكُنْ مَجْبُوبَ عَضْوٍ حَقًّا ❖ عَلَى امْتِنَاعٍ وَطْءٍ غَيْرِ رَتَقًا
٤١٥. وَغَيْرِ قَرْنًا مُدَّةً لِلْعُمُرِ ❖ أَوْ فَوْقَ مَا أَرْبَعَةٌ مِنْ أَشْهُرٍ
٤١٦. أَوْ قَيْدَ الْوُطْءِ بِمَا يُسْتَبَعْدُ ❖ حُصُولُهُ فِي زَمَنِ يُقَيَّدُ
٤١٧. كَقَوْلِ حَالِفٍ: «إِلَى أَنْ يَنْزِلَا ❖ عَيْسَى» أَوْ «الدَّجَالُ يَأْتِي» مَثَلًا
٤١٨. وَبِصِفَاتِ اللَّهِ وَالْأَسْمَاءِ ❖ فَلَا يُخَصُّ حَلْفُ الْإِيْلَاءِ
٤١٩. بَلْ لَوْ يُعَلَّقَنَّ بِهِ الْعِنَقُ حَصْلُ ❖ أَوْ الطَّلَاقُ أَوْ «فَلِلرَّحْمَانِ جُلْ
٤١١٠. عَلَى صَوْمٍ أَوْ صَلَاةٍ إِنْ أَنَا ❖ وَطِئْتُكِ» حَصَلَ الْإِيْلَاءُ هُنَا
٤١١١. «أَرْبَعَةٌ مِنْ أَشْهُرٍ وَاللَّهُ لَا ❖ وَطِئْتُكِ وَحِينَ تَمْضِي كَمَا
٤١١٢. وَاللَّهُ لَا وَطِئْتُ مِثْلَهَا» كَذَا ❖ قَالَ مِرَارًا لَيْسَ مُوَلِيًّا بِذَا^(١)
٤١١٣. «أَوْ خَمْسَةٌ مِنْ أَشْهُرٍ وَاللَّهُ لَا ❖ وَطِئْتُكِ وَحِينَ تَمْضِي كَمَا
٤١١٤. وَاللَّهُ لَا وَطِئْتُكِ إِلَى سَنَةٍ ❖ تَمْضِي» فَإِلَآنَ فِيمَا عَيْنُهُ
٤١١٥. فَمِنْ صَرِيحِ ذَلِكَ: «تَغْيِيبُ الذَّكَرِ ❖ بِالْفَرْجِ» وَ«افْتِضَاضُ بَكْرِ» اسْتَقَرُّ
٤١١٦. وَ«الْوُطْءُ» وَ«الْجِمَاعُ» «لَا جَامِعُكِ» ❖ وَمِنْ كِنَايَةٍ: «لَا لَامِسْتُكِ»

(١) جاء هذا البيت في (ب) مقدمًا على البيت قبله.

- ٤١١٧ . «بَاضَعْتُكِ» «بَاشَرْتُكِ» «أَتَيْتُكِ» ❖ «قَرَّبْتُكِ» كَلَّا و«لَا غَشِيَتُكِ»
- ٤١١٨ . «عَبْدِي حُرٌّ إِنْ وَطِئْتُكِ أَنَا» ❖ وَزَالَ عَنْهُ مِلْكُهُ انْحَلَّ هُنَا
- ٤١١٩ . وَ«إِنْ وَطِئْتُكِ فَطَالَقَا غَدَتْ» ❖ ضَرَّتُكِ» فَإِنَّ الْإِيْلَاءَ ثَبَتَ
- ٤١٢٠ . فَإِنْ يَطَّأَهَا طَلَقَتْ تَعْجِيلاً ❖ ضَرَّتُهَا وَزَالَ ذَاكَ الْإِيْلَاءُ
- ٤١٢١ . وَإِنْ يَقْلُ لَأَرْبِعَ: «وَاللَّهِ لَا» ❖ وَطِئْتُكِ» ثُمَّ إِنَّ الرَّجُلَا
- ٤١٢٢ . أَتَى ثَلَاثًا فَهُوَ مُوْلٍ حَقًّا ❖ عَنْ مَرَأَةٍ رَابِعَةً تُسْتَبَقَى
- ٤١٢٣ . وَبَعْضُهُنَّ إِنْ يُمْتُ مِنْ قَبْلِ أَنْ ❖ يَحْضُلَ وَطْءُ زَالِ الْإِيْلَاءِ إِذَنْ

فصل

[في أحكام الإيلاء من ضرب مدّة وما يتفرّع عليها]

- ٤١٢٤ . أَرْبَعَةٌ مِنْ أَشْهُرٍ فَلْيُمَهِّلَنَّ ❖ مِنْ حِينَ إِيْلَاءٍ بِلَا قَاضٍ إِذَنْ
- ٤١٢٥ . نَعَمْ وَفِي رَجْعِيَّةٍ مِنْ رَجْعَةٍ ❖ ثُمَّ الَّذِي يَمْنَعُ وَطْءَ الْمَرَأَةِ
- ٤١٢٦ . وَلَمْ يُخْلَ بِالنِّكَاحِ إِنْ وُجِدَ ❖ فِيهِ كَصَوْمٍ وَجُنُونٍ مُسْتَجِدٍّ
- ٤١٢٧ . لَمْ يَمْنَعِ الْمُدَّةَ، أَوْ فِيهَا مَنَعَ ❖ إِنْ كَانَ حِسًّا كَسَقَمٍ وَوَجَعٍ
- ٤١٢٨ . وَصِغَرٍ، أَوْ كَانَ شَرْعِيًّا فَلَا ❖ كَصَوْمٍ نَفْلٍ وَكَحَيْضٍ حَصَلَا
- ٤١٢٩ . لَكِنْ صِيَامُ الْفَرَضِ مِنْهَا قَدْ مَنَعَ ❖ وَاسْتَوْفَتْ عِنْدَ زَوَالِ مَا قَطَعَ
- ٤١٣٠ . فَإِنْ يَطَّأُ فِي الْمُدَّةِ انْحَلَّ الْحَلْفُ ❖ وَإِنْ أَبَى ثُمَّ مَضَتْ كَمَا وُصِفَ
- ٤١٣١ . وَلَيْسَ فِيهَا مَانِعٌ وَطْءُ الْقُبُلِ ❖ كَانَ لِيَتِكَ أَنْ تُطَالِبَ الرَّجُلَ



- ٤١٣٢ . بَأَنْ يَفِيءَ أَوْ يُطَلَّقَ وَلَمْ ❖ يُسْقِطَ رِضَاهَا حَقَّهَا فِيمَا أَلَّمُ
- ٤١٣٣ . ثُمَّ إِذَا غَيَّبَ كُلَّ الْحَشَفَةِ ❖ يَقْبُلُ فَفَيْئَةٌ بِذِي الصَّفَةِ
- ٤١٣٤ . وَإِنْ وَجَدْنَا مَانِعًا بِالرَّجُلِ ❖ يَكُونُ طَبْعِيًّا كَسَقَمٍ مُنْجِلٍ
- ٤١٣٥ . طُولِبَ أَنْ يَقُولَ: «إِنْ قَدَرْتُ ❖ يَا زَوْجَتِي عَلَى الْوِقَاعِ فِتْنْتُ»
- ٤١٣٦ . وَطَالَبْتُهُ بِالطَّلَاقِ إِنْ غَدَا ❖ مَانِعُهُ الشَّرْعُ كإِحْرَامٍ بَدَا
- ٤١٣٧ . فَإِنْ عَصَى بِوِطْءِ تَيْكَ الصَّاحِبَةَ ❖ فَعَنَّهُ قَدْ أَسْقَطَتِ الْمُطَالَبَةُ
- ٤١٣٨ . فَإِنْ أَبَى الْفَيْئَةَ وَالتَّطْلِيْقَ ثُمَّ ❖ طَلَّقَهَا طَلْقَةً الَّتِي حَكَمَ
- ٤١٣٩ . ثُمَّ إِذَا وَطِئَهَا بَعْدَ الطَّلَبِ ❖ عَلَيْهِ تَكْفِيرُ يَمِينٍ قَدْ وَجَبَ



كتاب الظهار

٤١٤٠. مَنْ الْمُكَلَّفِ وَلَوْ ذِمِّيٌّ ❖ صَحَّ وَسَكَرَانَ وَمِنْ حَصِيٍّ
٤١٤١. ثُمَّ صَرِيحُ قَوْلُهُ: «شَعْرِيٌّ» ❖ -أَوْ يَدِّي، أَوْ أَنْتِ، أَوْ بَدَنِي-
٤١٤٢. كَظَهَرَ أُمِّيٌّ وَكَذَا «كَيْدَهَا» ❖ أَوْ «جِسْمَهَا» أَوْ «شَعْرَهَا» أَوْ «كَبْدَهَا»
٤١٤٣. «أَنْتِ كَعَيْنِهَا» كِنَايَةٌ غَدَتْ^(١) ❖ وَإِنْ يُشَبَّهًا بِمَحْرَمٍ أَتَتْ
٤١٤٤. لَمْ يَطْرَأْ تَحْرِيمُهَا لَا مُرْضِعَةً ❖ وَزَوْجَةً ابْنِ فَظْهَارًا أَوْ قَعَهُ
٤١٤٥. وَإِنْ يُشَبَّهًا بِأَخْتِ الزَّوْجَةِ ❖ فَذَلِكَ لَغْوٌ أَوْ بِأَجَنِيَّةٍ
٤١٤٦. أَوْ بِأَبٍ أَوْ بِأَلْتِي قَدْ طَلَّقَتْ ❖ وَصَحَّ تَعْلِيْقُ الظَّهَارِ وَتَبَّتْ

فصل

[في أحكام الظهار من وجوب كفارة وغير ذلك]

٤١٤٧. ثُمَّ عَلَى مُظَاهِرٍ فَأَوْجِبْنَ ❖ كَفَّارَةً إِنْ عَادَ، ثُمَّ الْعَوْدُ أَنْ
٤١٤٨. يُمَسِّكَهَا بَعْدَ ظَهَارِهِ زَمَنٍ ❖ إِمَّا كَانَ فُرْقَةً فَلَمْ يُفَارِقَنَّ
٤١٤٩. وَبِالظَّهَارِ فُرْقَةً إِنْ تَتَّصَلَ ❖ كَالْمَوْتِ وَالْفُسْخِ فَلَا عَوْدَ جُعِلَ
٤١٥٠. كَذَلِكَ إِنْ لَا عَنْهَا وَسَبَقَا ❖ قَذْفُ ظَهَارًا وَكَذَا إِنْ طَلَّقَا
٤١٥١. أَوْ مَلَكَ الزَّوْجَةَ أَوْ جُنَّ كَذَا ❖ إِنْ يَكُنِ ارْتِدَّ فَلَا عَوْدَ لَذَا

(١) أي: إن نوى ظهاراً؛ فهو ظهارٌ، وإلا؛ فلا.

- ٤١٥٢ . وَالْوِطْءُ وَاللَّمْسُ بِشَهْوَةٍ حُظِرَ ❀ وَنَحْوُهُ مِنْ قَبْلِ تَكْفِيرِ ذِكْرِ
- ٤١٥٣ . وَجَوَزَ اللَّمْسَ وَنَحْوَ اللَّمْسِ ❀ بِشَهْوَةٍ «يَحْيَى» الْفَقِيهُ النَّفْسِ
- ٤١٥٤ . صَحَّ مُؤَقَّتًا وَلَكِنْ عَوْدًا ❀ بِغَيْرِ وَطْءٍ لَا تَكُنْ مُنْقِذًا
- ٤١٥٥ . وَالنَّزْعَ أَوْجِبَ بِمَغِيبِ الْحَشْفَةِ ❀ وَإِنْ يُقْلَ لِأَرْبَعٍ عَلَى صِفَةِ
- ٤١٥٦ . «أَنْتُنْ مِثْلُ ظَهْرِ أُمِّي» نَفَذًا ❀ وَكَانَ مِنْهُنَّ مُظَاهِرًا بِذَا
- ٤١٥٧ . وَوَجَبَتْ أَرْبَعُ كَفَّارَاتٍ ❀ إِنْ كَانَ قَدْ أَمْسَكَ لِلزَّوْجَاتِ
- ٤١٥٨ . وَإِنْ يُظَاهِرُ أَرْبَعًا بِأَرْبَعٍ ❀ مِنْ كَلِمَاتٍ قَالَهَا بِالتَّبَعِ
- ٤١٥٩ . فَعَائِدٌ مِنَ الثَّلَاثِ الْأُولِ ❀ فَإِنْ يُكْرِرُهُ بِلَفْظِهِ الْجَلِيِّ
- ٤١٦٠ . فِي امْرَأَةٍ مُتَّصِلًا وَقَصْدًا ❀ بِذَاكَ تَأْكِيدًا ظَهَارٌ وَجِدَا
- ٤١٦١ . أَوْ رَامَ الْإِسْتِثْنَاءَ تَعْدَادُ حَصْلٍ ❀ ثُمَّ بَيَانِ اللَّفْظِ عَادَ فِي الْأَوَّلِ



كتاب الكفارة

٤١٦٢. وَافْتَقَرْتَ كَفَّارَةً لِلنِّيَّةِ ❖ وَلَمْ يَجِبْ تَعْيِينُهَا عَنْ جِهَةٍ
٤١٦٣. كَفَّارَةُ الظَّهَارِ عِتْقُ رَقَبَةٍ ❖ مُؤْمَنَةٌ وَلَمْ تَكُنْ مُعَيَّيْنَةً
٤١٦٤. بِمَا يُخْلُ بِاِكْتِسَابٍ وَعَمَلٍ ❖ فَيُجْزَى الْأَعْرَجُ إِنْ كَانَ حَصْلُ
٤١٦٥. تِبَاعٍ مَشِيهِ كَذَلِكَ الْأَخْشَمُ ❖ وَأَعْوَرٌ وَمَنْ عَرَاهُ صَمَمٌ
٤١٦٦. وَفَاقِدُ أَصَابِعِ الرَّجُلَيْنِ أَوْ ❖ أَنْفًا وَأُذْنًا وَصَغِيرٌ قَدْ رَأَوَا
٤١٦٧. لَا فَاقِدُ الْخِنْصِرِ وَالْبَنْصِرِ مِنْ ❖ يَدٍ وَلَا مَقْطُوعُ رِجْلٍ أَوْ زَمَنٌ^(١)
٤١٦٨. أَوْ فَاقِدٌ مِنْ إَصْبَعٍ أَنْمَلَتَيْنِ ❖ مِنْ غَيْرِ خِنْصِرٍ وَبَنْصِرٍ الْيَدَيْنِ
٤١٦٩. أَوْ فَاقِدٌ أَنْمَلَةٌ الْإِبْهَامِ ❖ أَوْ غَالِبُ الْجُنُونِ فِي الْأَيَّامِ
٤١٧٠. وَلَا مَرِيضٌ لَيْسَ يُرَجَى، فَمَتَى ❖ بَرَأَ^(٢) بَانَ أَنْ الْإِجْرَا تَبَّأَ
٤١٧١. وَلَا مُكَاتَبٌ كِتَابَةً تُعَدُّ ❖ صَحِيحَةً كَلًّا وَلَا أُمًّا وَلَدٌ
٤١٧٢. وَلَوْ نَوَى كَفَّارَةً بِمُشْتَرَى ❖ قَرِيبِهِ فَلَا، بَلَى مَنْ دُبِّرَا
٤١٧٣. وَلِيُجْزَيْنِ مُعَلَّقٌ بِالصِّفَةِ ❖ ثُمَّ إِذَا أَعْتَقَ أَيُّ ذُو عُسْرَةٍ

(١) جاء بهامش (ب) هذا البيت:

أَوْ فَاقِدٌ أَنْمَلَتَيْنِ تَسْتَقَرُّ ❖ مِنْ غَيْرِ خِنْصِرٍ وَبَنْصِرٍ ذُكِرَ
وبهامشها: «قوله: (من إصبع) قيد لا بد منه، وقد أهمله النووي في المنهاج، وكنت نظمته كذلك
ثم غيرته كما ترى؛ فإنه لو كان مقطوع الأنامل العليا من أصابعه الأربع؛ أجزأه. والله أعلم».

(٢) قال في مختار الصحاح (ص: ٣١): «برأ من المرض، من باب قَطَعَ».

٤١٧٤. نِصْفَيْنِ عَنْ كَفَّارَةِ يُجْزِي مَتَى ❖ بَاقِيهِمَا كَانَ مُحَرَّرًا أَتَى
٤١٧٥. وَقَوْلُهُ: «اغْتِقَنَّ أُمَّمٌ وَلَدَكَ» ❖ عَلَى كَذَا» أَوْ «اغْتِقَنَّ عَبْدَكَ
٤١٧٦. عَلَى كَذَا» فَفَعَلَ الْعِتْقُ جَرَى ❖ وَلْيُلْزَمَنَّ بِعَوَضٍ قَدْ ذَكَرَا
٤١٧٧. وَإِنْ يَقُلْ: «عَبْدَكَ عَنِّي اغْتِقْ عَلَى» ❖ كَذَا» فَأَعْتَقَ فَعَمَّنْ سَأَلَا
٤١٧٨. يَغْتِقُ، وَلْيُلْزَمَنَّ بِمَا قَالَ ابْتَدَا ❖ ثُمَّ الَّذِي عَجَزَ حَالَةَ الْأَدَا
٤١٧٩. عَنْ خَصْلَةِ الْعِتْقِ بِأَلَّا يَجِدَا ❖ عَبْدًا وَلَا ثَمَنَ عَبْدٍ وَجِدَا
٤١٨٠. يُفْضَلُ عَنْ نَفَقَةٍ وَكِسْوَةٍ ❖ وَمَسْكَنٍ لَهُ وَلِلْعَائِلَةِ
٤١٨١. وَضَيْعَةٍ وَرَأْسِ مَالٍ مَا فَضَّلَ ❖ دَخَلُهُمَا عَنْ قَدَرٍ مَا يَكْفِي الرَّجُلَ
٤١٨٢. وَخَادِمٍ لَهُ نَفِيسٍ أَلْفَهُ ❖ وَمَسْكَنٍ أَضْحَى بِهِذِهِ الصَّفَةِ
٤١٨٣. وَعَنْ أَثَاثٍ لَيْسَ مِنْهُ بُدٌّ ❖ يَصُومُ شَهْرَيْنِ تَبَاعًا تَغْدُو
٤١٨٤. وَلَيْنَوَيْنِ نِيَّةَ تَكْفِيرٍ ذَكَرَ ❖ ثُمَّ ثَلَاثِينَ أَتَمَّ الْمُنْكَسِرُ
٤١٨٥. ثُمَّ التَّابِعُ يَزُولُ بِالْمَرَضِ ❖ وَفَوَتْ يَوْمٍ بِسَوَى عُذْرٍ عَرَضَ
٤١٨٦. لَا بِجُنُونِهِ وَلَا حَيْضٍ أَلَمَ ❖ وَعَاجِزٌ عَنِ الصَّيَامِ لَهُرَمَ
٤١٨٧. أَوْ مَرَضٍ لَيْسَ الرَّجَا أَنْ يَنْقَضِيَ ❖ أَوْ خَافَ مِنْ زِيَادَةِ فِي الْمَرَضِ
٤١٨٨. أَوْ الْمَشَقَّةُ الشَّدِيدَةُ إِذَا ❖ صَامَ تَنَالَهُ فَيُطْعَمَنَّ ذَا
٤١٨٩. سِتِّينَ مُدًّا مِنْ طَعَامِ الْفِطْرَةِ ❖ سِتِّينَ مِسْكِينًا عَلَى ذِي الْفِطْرَةِ^(١)
٤١٩٠. وَلَا يَكُونُ هَاشِمِيَّ النَّسَبِ ❖ وَلَيْسَ يُنْسَبُ إِلَى مُطَّلَبٍ

(١) بهامش (ب): «أي: الإسلام». ومقصود الناظم - كأصله -: أنه يُطْعَم سِتِّينَ مِسْكِينًا، لكلِّ مِسْكِينٍ مدٌّ ممَّا يُجْزَى فِي الْفِطْرَةِ؛ عَلَى مَنْ يَجُوزُ صَرْفُ زَكَاةِ الْفِطْرِ لَهُ، وَهُوَ الْفَقِيرُ وَالْمِسْكِينُ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

كتاب اللعان

٤١٩١. ثُمَّ صَرِيحُ الْقَذْفِ بِاللِّسَانِ ❖ «زَنَيْتَ» أَوْ «زَنَيْتِ» أَوْ «يَا زَانٍ»
٤١٩٢. أَوْ قَالَ: «قَدْ أَوْلَجْتَ كُلَّ الْحَشَفَةِ» ❖ فِي دُبُرٍ أَوْ فَرجٍ «مَنْ قَدْ وَصَفَهُ
٤١٩٣. بِالْحَرَمِ أَوْ قَالَ: «زَنَيْتَ فِي الْجَبَلِ» ❖ ثُمَّ كِنَايَةٌ: «زَنَأْتُ» إِنْ يُقْلَ
٤١٩٤. «يَا فَاجِرُ» «يَا فَاسِقُ» «يَا نَبْطِي» ❖ لِقَرَشِيٍّ «يَا خَبِيثَةُ» اهْبِطِي
٤١٩٥. وَ«أَنْتِ خَلْوَةٌ تُجَبِّينَ» وَلَنْ ❖ أَجِدَ مَنْ زَوَّجَتْهَا بِكَرًّا» إِذَنْ
٤١٩٦. فَإِنْ يُقْلَ: «لَمْ أُرِدِ الْقَذْفَ بِمَا» ❖ قُلْتُ» فَصَدَّقْتُهُ حَيْثُ أَفْسَمَا
٤١٩٧. وَإِنْ يُقْلَ: «بِكَيْ زَنَيْتُ» مُعْلِنَا ❖ فَقَاذِفٌ وَهُوَ مُقَرَّرٌ بِالزَّنَا
٤١٩٨. وَإِنْ يُقْلَ لِرُزُوجَةٍ: «يَا زَانِيَهُ» ❖ قَالَتْ: «زَنَيْتُ بِكَ» فِي الْعَلَانِيَةِ
٤١٩٩. أَوْ «أَنْتَ أَزْنَى مِنْ» فَهِيَ كَانِيَهُ ❖ وَقَاذِفٌ لَهَا بِ«أَنْتِ زَانِيَهُ»
٤٢٠٠. وَإِنْ تَكُنْ قَالَتْ: «زَنَيْتُ عَارِفَهُ» ❖ وَأَنْتَ أَزْنَى مِنْ» فَهِيَ قَاذِفُهُ
٤٢٠١. مُقَرَّرَةٌ، وَإِنْ يُقْلَ لَهَا: «زَنَى» ❖ فَرُجُكِ - أَوْ فَرُجُكِ -» فَالْقَذْفُ عَنَى
٤٢٠٢. وَقَوْلُهُ: «يَدُكَ - أَوْ عَيْنُكَ - قَدْ» ❖ زَنَتْ» فَذَا لَفْظُ كِنَايَةٍ يُعَدُّ
٤٢٠٣. وَلَا بِنِهِ إِنْ قَالَ: «لَسْتُ بِابْنِي» ❖ كِنَايَةٌ كَذَاكَ: «لَسْتُ مِنِّي»
٤٢٠٤. وَلَا بِنِ غَيْرِهِ إِنْ يُقْلَ: «لَسْتُ ابْنًا» ❖ فُلَانٍ الْقَذْفُ صَرِيحُ الْمَعْنَى
٤٢٠٥. إِلَّا لِمَنْ نَفِي بِاللَّعَانِ ❖ وَحَدَّ قَاذِفٌ لِذِي الْإِحْصَانِ

٤٢٠٦. وَغَيْرُهُ عَزَرَ، ثُمَّ الْمُخَصَّنُ ❖ مُكَلَّفٌ حُرٌّ عَفِيفٌ مُؤْمِنٌ
 ٤٢٠٧. عَفَّتُهُ تَكُونُ عَنْ وَطْءٍ يُحَدُّ ❖ بِهِ، وَتَبْطُلَنَّ عَفَّةُ تُعَدُّ
 ٤٢٠٨. بِوَطْءٍ مَمْلُوكَتِهِ الَّتِي تُعَدُّ ❖ أَخْتَالَهُ مِنَ الرَّضَاعِ الْمُعْتَمَدُ
 ٤٢٠٩. وَعَنْهُ إِنْ يُعَفَّ أَوْ الْمَقْذُوفُ قَدْ ❖ زَنَى فَلَا حَدَّ، بَلَى إِنْ ارْتَدَدَ
 ٤٢١٠. وَمَرَّةً وَاحِدَةً إِذَا زَنَى ❖ ثُمَّ اتَّقَى فَلَنْ يَعُودَ مُحْصَنًا
 ٤٢١١. وَبَعْضُ مَنْ يَرِثُ مَقْذُوفًا مَتَى ❖ عَفَا فَلِلْبَاقِينَ كُلِّهِ أَتَى

فصل

[في قذف الزوج زوجته]

٤٢١٢. لِلزَّوْجِ قَذْفُ عَزْسِهِ إِنْ عَلِمَا ❖ مِنْهَا الزَّنا أَوْ ظَنَّهُ ظَنًّا نَمًا
 ٤٢١٣. بِالْإِسْتِفَاضَةِ مَعَ الْقَرِينَةِ ❖ بِأَنْ رَأَاهَا مَعَهُ فِي الْخُلُوةِ
 ٤٢١٤. وَنَفْيِهِ لَوْلَدٍ قَدْ عَلِمَا ❖ بِأَنَّهُ مَا هُوَ مِنْهُ لَزِمَا
 ٤٢١٥. بِأَنْ أَتَتْ بِهِ لِدُونِ سِتَّةٍ ❖ مِنْ أَشْهُرٍ مِنْ وَقْتِ وَطْءِ الزَّوْجَةِ
 ٤٢١٦. أَوْ فَوْقَ أَرْبَعِ سِنِينَ ثُمَّمَا ❖ وَلَوْ أَتَتْ بِهِ لِمَا بَيْنَهُمَا
 ٤٢١٧. وَمَا تَكُونُ اسْتِبْرَأَتْ بِحَيْضَةٍ ❖ حَرُمَ نَفْيُ وَلَدٍ لِلزَّوْجَةِ
 ٤٢١٨. أَوْ فَوْقَ سِتَّةِ شُهُورٍ كَمَلَا ❖ مِنْ حِينِ الْإِسْتِبْرَاءِ فَنَفْيُ حُلًّا
 ٤٢١٩. وَإِنْ يَطَأَ وَعَزَلَ النَّفْيُ حُظْرُ ❖ وَإِنْ تَيَقَّنَ زِنَاهَا الْمُسْتَقِرُّ
 ٤٢٢٠. وَشَكَّ فِي الْوَلَدِ فَالْقَذْفُ حُظْرُ ❖ وَالنَّفْيُ مَعَ لِعَانِهِ فِي الْمُسْتَهْزِ

فَصْلٌ (١)

[في كيفية اللعان وشرطه وثمرته، وفي المقصود الأصلي منه]

٤٢٢١. ثُمَّ اللَّعَانُ أَنْ يَقُولَ مَا شُرِعَ ❖ فِي سُورَةِ «النُّورِ» كَمِثْلِ مَا سُمِعَ
 ٤٢٢٢. فَإِنْ يَكُنْ أَرَادَ نَفْيَ وَلَدٍ ❖ نَفَاهُ فِي كَلِمَاتٍ كُلِّ عَدَدٍ
 ٤٢٢٣. وَهِيَ تَقُولُ مَا لَهَا قَدْ شُرِعَا ❖ فِي سُورَةِ «النُّورِ» كَمَا قَدْ سُمِعَا
 ٤٢٢٤. لَفْظُ الشَّهَادَةِ أَنْ يُبَدِّلَ بِحَلْفٍ ❖ وَنَحْوِهِ أَوْ غَضَبٍ بِمَا وُصِفَ
 ٤٢٢٥. مِنْ لَعْنَةٍ أَوْ عَكْسِهِ أَوْ ذِكْرًا ❖ مِنْ قَبْلِ إِتِّمَامِ شَهَادَاتٍ تُرَى
 ٤٢٢٦. فَلَنْ يَصِحَّ، ثُمَّ أَمْرُ الْحَاكِمِ ❖ مُشْتَرِطٌ فِيهِ بِأَمْرِ جَازِمٍ
 ٤٢٢٧. يُلْقَى اللَّفْظَ، وَأَنْ يُقَدِّمَنَّ ❖ لِعَانَهُ عَلَى لِعَانِهَا إِذَنْ
 ٤٢٢٨. وَلَا عَنْ الْأَخْرَسِ بِالإِشَارَةِ ❖ أَيْ الَّتِي تَفْهَمُ أَوْ كِتَابَةً
 ٤٢٢٩. ثُمَّ بِالْأَعْجَمِيِّ فَلْيُصَحَّحَنَّ ❖ وَبَعْدَ عَصْرِ جُمُعَةٍ فَهُوَ يُسَنُّ
 ٤٢٣٠. وَبَيْنَ رُكْنٍ وَمَقَامٍ حَصَلَا ❖ بِمَكَّةَ وَعِنْدَ مَبْرٍ عَلَا
 ٤٢٣١. بِطَيْبَةِ وَعِنْدَ صَخْرَةِ يُسَنُّ ❖ بَيْتٍ مُقَدَّسٍ، وَإِنْ هُوَ التَّعَنُّ
 ٤٢٣٢. بِغَيْرِ مَا ذَكَرَ مِنْ مَوَاضِعٍ ❖ فَاسْتُنُّهُ عِنْدَ مَبْرٍ لِلْجَامِعِ
 ٤٢٣٣. وَبَابِ مَسْجِدٍ لِحَائِضٍ أَتَتْ ❖ وَبَيْتِ نَارٍ لِمَجُوسِيٍّ ثَبَتْ
 ٤٢٣٤. لَا يَبْتَ أَصْنَامٍ، وَفِي الْكَنِيسَةِ ❖ وَبَيْعَةٍ سُنَّ لِأَهْلِ الذَّمَّةِ

(١) هذا التبويب ليس في (ب).

٤٢٣٥. وَأَنْ يَكُونَا قَائِمَيْنِ ، وَيُسْنُ ❖ لِقَاضٍ تَخَوِيفُهُمَا وَلْيُكْثِرَنَّ
٤٢٣٦. ذَاكَ لَدَى خَامِسَةٍ وَلْيُسْرِعَهُ ^(١) ❖ حُضُورُ جَمْعٍ وَالْأَقْلُ أَرْبَعَهُ
٤٢٣٧. وَشَرْطُهُ زَوْجٌ طَلَّاقُهُ يَصِحُّ ❖ وَبِلَعَانٍ مِثْلِ زَوْجٍ قَدْ شَرَحَ
٤٢٣٨. سَقَطَ عَنْهُ الْحَدُّ وَالْحُرْمَةُ قَدْ ❖ تَأَبَّدَتْ وَلِلزَّانَا تَيْكَ تُحَدُّ
٤٢٣٩. وَيَنْتَفِي الْوَلَدُ إِذْ يَنْفِيهِ ذَا ❖ وَإِنَّمَا احْتِجَاجٌ لِنَفْيِهِ إِذَا
٤٢٤٠. أُمِّكَ أَنْ يَكُونَ مِنْهُ خُلُقًا ❖ فَإِنْ تَعَذَّرَ بِأَنْ يُطْلَقَا
٤٢٤١. فِي مَجْلِسٍ لِلْعَقْدِ أَوْ جَاءَ الْوَلَدُ ❖ لِلْسِتَّةِ ^(٢) الشُّهُورِ مِنْ عَقْدٍ عَقْدُ
٤٢٤٢. أَوْ كَانَ قَدْ أُنْكِحَهَا بِالْمَشْرِقِ ❖ وَهِيَ بِمَغْرِبٍ فَذَا لَمْ يَلْحَقِ
٤٢٤٣. وَجَازَ نَفْيُ الْمَيْتِ ، وَالنَّفْيُ عَلَى ❖ فَوْرٍ ، وَجَازَ نَفْيُ حَمْلٍ حَصَلَا
٤٢٤٤. كَذَا انْتِظَارُهُ إِلَى الْوَضْعِ ، وَلَوْ ❖ أَخَّرَ نَفْيُهُ بغيرِ الْعُذْرِ أَوْ
٤٢٤٥. قِيلَ لَهُ: «مُتَّعَ بِابْنِكَ» فَقَطُ ❖ فَقَالَ: «آمِينَ» فَحَقُّهُ سَقَطَ
٤٢٤٦. لَا إِنْ يَقُلْ: «جُزَيْتَ خَيْرًا» ، وَإِذَا ❖ قَالَ: «جَهِلْتُ لِلْوِلَادَةِ» فَذَا
٤٢٤٧. صُدِّقَ بِالْيَمِينِ حَيْثُ احْتَمَلَا ❖ ثُمَّ لِزَوْجِ اللَّعَانِ حَصَلَا
٤٢٤٨. وَإِنْ تَمَكَّنَ مِنَ الْبَيِّنَةِ ❖ عَلَى زِنَاهَا ، وَكَذَا لِلزَّوْجَةِ
٤٢٤٩. لِعَانُهُ لِدَفْعِ حَدِّ لِلزَّانَا ❖ وَجَوْرَنَ لِلزَّوْجِ أَنْ يَلْتَعِنَا
٤٢٥٠. مِنْهَا لِنَفْيٍ وَلَدٍ وَإِنْ عَفَتْ ❖ عَنْهُ وَعُقْدَةُ النِّكَاحِ انْقَطَعَتْ

(١) الهاء للسكت.

(٢) في (ب): «لستة».

٤٢٥١. كَذَا لِدَفْعِ الْحَدِّ وَالتَّعْزِيرِ ، لَا ❀ تَعْزِيرَ تَأْدِيبٍ بِأَنْ تَقُولَا
٤٢٥٢. بِقَذْفِهِ صَغِيرَةً لَا تُوطَأُ ❀ وَإِنْ يُقِمَّ بَيِّنَةٌ تُبَيِّنُ
٤٢٥٣. بِأَنْ هَاتِيكَ زَنْتٌ أَوْ صَدَقَتْ ❀ مَقْذُوفَةٌ قَاذِفَهَا فِيمَا نَعَتْ
٤٢٥٤. وَلَيْسَ ثَمَّ وَلَدٌ أَوْ سَكَتَتْ ❀ عَنْ طَلَبِ لِلْحَدِّ أَوْ عَنْهُ عَفَتْ
٤٢٥٥. أَوْ جُنَّتِ الْمَرْأَةُ بَعْدَ الْقَذْفِ لَا ❀ لِعَانَ فِي الْأَصَحِّ مِمَّا نُقِلَا
٤٢٥٦. وَحَيْثُ مَاتَتْ أَوْ أَبَانَهَا هُنَا ❀ وَبَعْدَ ذَلِكَ رَمَاهَا بِزَنَّا
٤٢٥٧. أَطْلَقَهُ أَوْ فَأَضَافَهُ إِلَى ❀ مَا بَعْدَ عُقْدَةِ نِكَاحٍ حَصَلَا
٤٢٥٨. لَا عَنَ إِنْ كَانَ هُنَاكَ وَلَدٌ ❀ يُلْحَقُهُ لَوْلَا اللَّعَانُ يُوجَدُ
٤٢٥٩. فَإِنْ أَضَافَهُ إِلَى مَا قَبْلَا ❀ نِكَاحِهِ فَلَا لِعَانَ^(١) أَضَلَا
٤٢٦٠. لَكِنْ لَهُ إِنْشَاءُ قَذْفٍ وَالتَّعَنُ^(٢) ❀ وَنَفْيُ فَرْدِ التَّوَأْمَيْنِ أَبْطَلَنُ



(١) في (أ): «نِكَاح»، وبهامشها: «صوابه: لعان».

(٢) بهامش (ب): «أي: بعد إنشاء القذف».

كتاب العدد

٤٢٦١. بِفَرْقَةٍ لِلْحَيِّ بَعْدَ الْوَطْءِ أَوْ ❖ مِنْ بَعْدِ اسْتِدْخَالِ مَائِهِ قَضَوْا
٤٢٦٢. بَعْدَةً مَعَ بَرَاءَةِ الرَّحِمِ ❖ وَهِيَ ثَلَاثَةُ قُرُوءٍ تَسْتَتِمُّ
٤٢٦٣. لِلْمَرْأَةِ الْحُرَّةِ ذَاتِ الْأَقْرَا ❖ وَالْقُرْءِ فِي مَذْهَبِنَا اجْعَلِ طَهْرًا
٤٢٦٤. فَإِنْ تَطَلَّقَ طَاهِرًا وَطَعَنَتْ ❖ فِي حَيْضَةٍ ثَالِثَةٍ قَدْ انْقَضَتْ
٤٢٦٥. وَإِنْ تَطَلَّقَ حَائِضًا وَطَعَنَتْ ❖ فِي حَيْضَةٍ رَابِعَةٍ قَدْ انْقَضَتْ
٤٢٦٦. مَنْ لَمْ تَحِضْ فَطَهَّرْهَا لَا يُحْسَبُ ❖ قُرْءًا، وَمَنْ تَحَيَّرَتْ فَتُحْسَبُ
٤٢٦٧. عِدَّتُهَا ثَلَاثَةٌ مِنْ أَشْهُرٍ ❖ فِي الْحَالِ، مَنْ تَيَأَسَ كَذَا بِالْأَشْهُرِ
٤٢٦٨. وَعِدَّةٌ لِمُسْتَحَاضَةٍ بِمَا ❖ رُدَّتْ إِلَيْهِ مِنْ قُرُوءِهَا اَعْلَمَا
٤٢٦٩. وَأُمُّ وَلَدِهِ وَمَنْ قَدْ كُوْنِتْ ❖ أَوْ مَنْ بِهِ رُقٌّ بِقُرْأَيْنِ أَتَتْ
٤٢٧٠. مَنْ يَنْقَطِعَ دَمٌ لَهَا وَيُسَا ❖ تَصْبِرُ لِكَيِّ تَحِيضٍ أَوْ فِتْيَاسَا
٤٢٧١. وَبِعَشِيرَةٍ لَهَا الْيَأْسُ اعْتَبِرْ ❖ وَ«النَّوَوِي» كُلُّ النِّسَاءِ يَعْتَبِرُ

فصل^(١)

[في العدة بوضع الحمل]

٤٢٧٢. وَحَامِلٌ بِوَضْعٍ حَمْلٍ انْفَصَلَ ❖ جَمِيعُهُ تَعْتَدُ إِنْ كَانَ اِحْتَمَلَ

(١) هذا التبويب ليس في (أ)، وهو في المنهاج.

- ٤٢٧٣ . نَسَبَتْهُ لِصَاحِبِ الْعِدَّةِ ❖ وَلَوْ أَتَتْ بِلَحْمَةٍ كَالْعِدَّةِ
- ٤٢٧٤ . إِنْ أَخْبَرَتْ قَوَائِلَ الصَّبِيِّ ❖ بِأَنَّهَا أَضَلُّ لَادِمِيٍّ
- ٤٢٧٥ . وَيَنْتَنَ تَوْأَمَيْنِ إِنْ تَخَلَّلَا ❖ أَقَلُّ مِنْ سِتَّةِ أَشْهُرٍ فَلَا
- ٤٢٧٦ . تَحْصُلُ مَا لَمْ تَضَعْ الثَّانِي ، كَذَا ❖ فِي عِدَّةِ الْأَشْهُرِ أَوْ الْآفِرَاءِ إِذَا
- ٤٢٧٧ . ظَهَرَ حَمْلٌ هُوَ لِلزَّوْجِ يُعَدُّ ❖ فَإِنَّهَا اعْتَدَّتْ بِوَضْعِ ذَا الْوَلَدِ
- ٤٢٧٨ . وَرَبِئَةٌ بِالْحَمْلِ حَيْثُ حَصَلَتْ ❖ أَوْ بَعْدَهَا وَبَعْدَ تَزْوِيجِ ثَبَتَ
- ٤٢٧٩ . نِكَاحُهَا مَا لَمْ تَلِدْ لِدُونِ مَا ❖ سِتَّةَ أَشْهُرٍ مِنَ الْعُقْدِ اعْلَمَا
- ٤٢٨٠ . أَوْ بَعْدَهَا قَبْلَ نِكَاحِ صَبْرَتْ ❖ لِكَيْ تَزُولَ رِبَّةٌ ، فَإِنْ أَبَتْ
- ٤٢٨١ . وَنَكَحَتْ لَا بُطْلَ فِي الْحَالِ ثَبَتَ ❖ وَإِنْ يُبْنِ زَوْجَتُهُ فَوَلَدَتْ
- ٤٢٨٢ . لِأَرْبَعِ مِنَ السِّنِينَ لِحَقِّهِ ❖ أَوْ فَوْقَهَا فَذَا بِهِ لَنْ نُلْحِقَهُ
- ٤٢٨٣ . طَلَّقَ رَجْعِيًّا فَإِنَّ الْمُدَّةَ ❖ مِنَ الطَّلَاقِ لَا انْصِرَامِ الْعِدَّةِ
- ٤٢٨٤ . وَبَعْدَ عِدَّةٍ إِذَا تَزَوَّجَتْ ❖ فَوَلَدَتْ لِدُونِ سِتَّةِ أَتَتْ
- ٤٢٨٥ . فَهِيَ كَأَنْ لَمْ تَتَزَوَّجْ ، أَوْ أَتَتْ ❖ بِهِ لِسِتَّةِ فَلِلثَّانِي ثَبَتَ
- ٤٢٨٦ . أَوْ نَكَحَتْ فِي عِدَّةٍ يَقِينَا ❖ وَوَلَدَتْ وَأَمَكَنَ إِنْ يَكُونَا
- ٤٢٨٧ . مِنْ وَاحِدٍ مِنْ ذَيْنِ دُونَ الْآخَرِ ❖ فَهُوَ لَهُ ، أَوْ مِنْهُمَا فَبَادِرِ
- ٤٢٨٨ . بِهِ لِقَائِفٍ فَحَيْثُ أَلْحَقَهُ ❖ بِوَاحِدٍ فَإِنَّهُ قَدْ لَحِقَهُ





فصل

[في تداخل العِدَّتَيْنِ]

٤٢٨٩. وَعِدَّتَا شَخْصٍ لَهَا إِنْ لَحِقَا ❖ مِنْ فَرْدٍ جِنْسٍ مِثْلَ أَنْ يُطْلَقَا
٤٢٩٠. زَوْجَتَهُ ثُمَّ يَطَأُ لِلْمَرْأَةِ ❖ فَتَكْتَفِي بِالْعِدَّةِ الْأَخِيرَةِ
٤٢٩١. وَإِنْ تَكُنْ إِحْدَاهُمَا بِالْحَمْلِ ❖ فَتَكْتَفِي بِوَضْعِهِ عَنْ كُلِّ
٤٢٩٢. ثُمَّ لَهُ الرَّجْعَةُ قَبْلَ أَنْ تَضَعُ ❖ أَوْ كَانَتِ الْعِدَّةُ لِاثْنَيْنِ تَقَعُ
٤٢٩٣. بِأَنْ غَدَتْ عَنْ شُبْهَةٍ مُعْتَدَةٍ ❖ وَطُلَّقَتْ فَقَدَّمَنَ عِدَّةَ
٤٢٩٤. حَمْلٍ، فَإِنْ لَمْ يَكُ حَمْلٌ حَصَلَ ❖ فَقَدَّمَنَ عِدَّةَ تَطْلِيْقٍ^(١) تَلَا
٤٢٩٥. ثُمَّ لَهُ الرَّجْعَةُ أَيُّ فِي عِدَّتِهِ ❖ وَانْقَطَعَتْ عِدَّتُهُ بِرَجْعَتِهِ
٤٢٩٦. وَشَرَعَتْ فِي عِدَّةِ الشُّبْهَةِ، ثُمَّ ❖ تَمْتَعُ قَبْلَ انْقِصَائِهَا حَرُمَ

فصل

[في مُعَاشَرَةِ الْمُطَلَّقِ لِلْمُعْتَدَةِ، وَفِي سُكْنَى الْمُعْتَدَةِ

وَمَلَازِمَتِهَا مَسْكَنَ فَر_اقِهَا]

٤٢٩٧. وَالزَّوْجُ حَيْثُ عَاشَرَ الرَّجْعِيَّةَ ❖ فِي عِدَّةِ كَعِشْرَةِ الزَّوْجِيَّةِ
٤٢٩٨. لَمْ تَنْقُضِ الْعِدَّةَ، وَالرَّجْعَةُ فِي ❖ غَيْرِ الْقُرْوِ وَالشُّهُورِ تَنْتَفِي
٤٢٩٩. نَكَحَ ظَنَّنَ صِحَّةَ مُعْتَدَةٍ ❖ ثُمَّ وَطِئَهَا انْقَطَعَتْ ذِي الْعِدَّةِ

(١) فِي (أ): «التطليق»، وبهامشها: «الظاهر: فقدَّمَنَ عِدَّةَ تَطْلِيْقٍ تَلَا».

٤٣٠٠. بِالْوُطْءِ أَوْ رَاجَعَ مَنْ لَا حَمْلَ ۖ وَبَعْدَ ذَا طَلَّقَ تَيْكَ اسْتَأْنَفَتْ
٤٣٠١. وَإِنْ يُخَالِعَ مَنْ وَطِئَهَا ثُمَّ ۖ نَكَحَهَا ثُمَّ وَطِئَهَا ثُمَّ
٤٣٠٢. وَبَعْدَ ذَا طَلَّقَ تَيْكَ اسْتَأْنَفَتْ ۖ وَاعْتَدَّتِ الْحُرَّةُ عَنْ مَوْتِ بَغَتْ
٤٣٠٣. أَرْبَعَةَ مِنَ الشُّهُورِ ثُمَّ ۖ عَشْرًا وَإِنْ لَمْ تُوطَأَنَّ ثُمَّ
٤٣٠٤. وَعِدَّةُ الْأَمَةِ نِصْفُ مَا ذَكَرَ ۖ وَعِدَّةُ الْحَامِلِ بِالْوَضْعِ قُدِرَ
٤٣٠٥. ثُمَّ عَنِ الرَّجْعِيَّةِ إِنْ مَاتَ إِلَى ۖ عِدَّةُ مَوْتِ تَيْكَ فَلْتَنْتَقِلَا
٤٣٠٦. وَالطِّفْلُ إِنْ مَاتَ أَوْ الْمَمْسُوحُ عَنْ ۖ حُبْلَى فَبِالْأَشْهُرِ لَا الْوَضْعِ إِذَنْ
٤٣٠٧. وَيَلْحَقُ ^(١) الْمَجْبُوبُ بَبَقْيِ أَثْنِيَاهُ ۖ وَصَاحِبَ الذَّكَرِ سُلَّتْ خِصْيَتَاهُ
٤٣٠٨. وَزَوْجَةُ الْغَائِبِ لَا تَنْكِحُ مَا ۖ لَمْ يَتَيَقَّنْ مَوْتَهُ أَوْ عَلِمَا
٤٣٠٩. طَلَاقُهُ، فَإِنْ تَزَوَّجَ قَبْلَ مَا ۖ ذَكَرَ ثُمَّ بِالنِّكَاحِ حَكَمَا ^(٢)
٤٣١٠. قَاضٍ نَقْضُنَاهُ، وَحَيْثُ يَظْهَرُ ۖ مَيْتًا يَصِحُّ عَقْدُهَا فِي الْأَظْهَرِ
٤٣١١. فِي عِدَّةِ الْوَفَاةِ الْإِحْدَادُ وَجَبَ ۖ وَفَعْلُهُ لِإِيْنٍ فَمُسْتَحَبٌّ
٤٣١٢. وَذَاكَ تَرَكُ لُبْسِ مَضْبُوعٍ يُحِبُّ ۖ لَزِينَةٍ ثُمَّ التَّحَلِّيُ بِالذَّهَبِ
٤٣١٣. وَفَضَّةٍ وَلَوْلُؤٍ وَالطَّيِّبُ فِي ۖ طَعَامِهَا وَالثَّوْبُ وَالْجِسْمُ نُفِي
٤٣١٤. وَالْكُحْلُ وَاتِّحَالُهَا بِإِثْمِدٍ ۖ إِلَّا لِحَاجَةٍ كَمِثْلِ رَمَدٍ

(١) أي: الولد.

(٢) في (أ): «أي: بصحة النكاح».

٤٣١٥. وَتَرَكُ الْإِسْفِيذَاجَ وَالْذُّمَامَ^(١)، ثُمَّ ❖ خِضَابُ حِنَاءٍ وَنَحْوِهِ حَرُمٌ
٤٣١٦. وَحَلَّ تَجْمِيلُ أَثَاثٍ وَكَذَا ❖ تَقْلِيمُ ظُفْرِ ثَمَّ حَمَامٍ إِذَا
٤٣١٧. لَمْ يَكُ فِي خُرُوجِهَا مُحَرَّمٌ ❖ وَتَرَكُّهَا الْإِحْدَادَ مِمَّا يَحْرُمُ
٤٣١٨. وَعِدَّةٌ بِدُونِهِ انْقَضَتْ، وَحَلَّ ❖ لَيْتِكَ الْإِحْدَادُ عَلَى غَيْرِ الْبَعْلِ
٤٣١٩. ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فَقَطْ لَا أَكْثَرَ ❖ ثُمَّ لِمُعْتَدَةٍ تَطْلِيْقِي نَرَى
٤٣٢٠. وَجُوبَ سُكْنَى وَكَذَا لِمَنْ عَدَتْ ❖ فِي عِدَّةِ الْوَفَاةِ أَوْ فُسْخِ ثَبَتِ
٤٣٢١. إِنْ لَمْ تَكُنْ نَاشِزَةً وَأُسْكِنْتَ ❖ فِي مَسْكَنِ فِيهِ طَلَقُهَا ثَبَتَ
٤٣٢٢. وَمَا لَهَا الْخُرُوجُ إِلَّا لِشِرَا ❖ طُعْمٍ وَقُوتٍ أَوْ لِنَحْوِ مَا تَرَى
٤٣٢٣. وَجَازَ أَنْ تَخْرُجَ بِاللَّيْلِ إِلَى ❖ مَنْزِلِ جَارَةٍ لِعِزْلِ حَصَلَا
٤٣٢٤. وَلِحَدِيثٍ وَلِنَحْوِ غَزَلِهَا ❖ بِشَرْطِ أَنْ تَبِيتَ فِي مَنْزِلِهَا
٤٣٢٥. وَانْتَقَلَتْ مِنْ مَسْكَنِ إِنْ خَشِيتَ ❖ تَيْكَ عَلَى نَفْسِ لَهَا أَوْ تَضَرَّرْتَ
٤٣٢٦. بِجَارِهَا أَوْ جَارِهَا تَضَرَّرَا ❖ بِهَا تَضَرَّرَا شَدِيدًا مُنْكَرًا
٤٣٢٧. وَالزَّوْجُ إِنْ يَأْذَنُ لَهَا فِي الثَّقَلَةِ ❖ لِبَلَدٍ آخَرَ أَوْ مَحَلَّةٍ
٤٣٢٨. وَفِي الطَّرِيقِ عِدَّةٌ قَدْ وَجَبَتْ ❖ تَعْتَدُ فِي الثَّانِي، وَحَيْثُ انْتَقَلَتْ
٤٣٢٩. بِغَيْرِ إِذْنِهِ فَفِي الْأَوَّلِ مِنْ ❖ ذَيْنِ، وَفِي سَفَرٍ حَجٍّ إِنْ أَذِنَ
٤٣٣٠. أَوْ سَفَرٍ لِمَتَجَرٍّ وَوَجَبَتْ ❖ عِدَّتُهَا فِي سَفَرٍ وَلَزِمَتْ

(١) الاسفِيذاج: ما يَتَّخَذُ مِنْ رِصَاصٍ يُطْلَى بِهِ الْوَجْهُ، وَالذُّمَام: حمرة يُورَدُ بِهَا الْحَد. انظر: شرح المنهج (١٣١/٢).

٤٣٣١. فَالْعَوْدُ وَالْمُضِي لَهَا، فَإِنْ مَضَتْ ❀ وَجَبَ أَنْ تَرْجَعَ بَعْدَ مَا قَضَتْ
٤٣٣٢. حَاجَتَهَا لِكَيْ تُنِيمَ مَا بَقِيَ ❀ مِنْ عِدَّةٍ فِي الْمَسْكَنِ الْمُتَّفِقِ
٤٣٣٣. وَالزَّوْجُ إِنْ مَلَكَ ذَاكَ الْمَسْكَنَ ❀ وَكَانَ لَاثِقًا بِهَا تَعَيَّنَا
٤٣٣٤. وَلَا يَصِحُّ بَيْعُهُ لِبَشَرٍ ❀ فِي غَيْرِ عِدَّةٍ غَدَتْ بِالْأَشْهُرِ
٤٣٣٥. أَوْ مُسْتَعَارًا كَانَ تَبْقَى فِيهِ ثُمَّ ❀ فَإِنْ يَعُدُّ مُعِيرُهُ فِيهِ وَلَمْ
٤٣٣٦. يَرْضَ بِأَجْرَةٍ فَبَيْعُكَ انْتَقَلَتْ ❀ وَإِنْ يَكُنْ لَهَا ثَوَابًا ^(١) طَلَبَتْ
٤٣٣٧. وَإِنْ يَكُنْ مَسْكَنُهُ خَسِيسًا ❀ كَانَ لَهَا النُّقْلَةُ، أَوْ نَفِيسًا
٤٣٣٨. فَتَقْلُهَا لَهُ إِلَى اللَّائِقِ ثُمَّ ❀ قَالُوا إِذَا سَاكَنَهَا فَقَدْ حَرُمَ
٤٣٣٩. عَلَيْهِ أَوْ دَاخَلَهَا، فَإِنْ تَرَى ❀ فِي الدَّارِ مَحْرَمًا لِيَتِيكَ ذَكَرًا
٤٣٤٠. مُمَيَّزًا أَوْ كَانَ لِلزَّوْجِ أُمَةٌ ❀ فِي الدَّارِ أَوْ فَمَحْرَمٌ مُحَرَّمَةٌ
٤٣٤١. مِنَ النِّسَاءِ أَوْ زَوْجَةٌ أُخْرَى أَتَتْ ❀ أَوْ كَانَتْ الْمَرَافِقُ الَّتِي غَدَتْ
٤٣٤٢. لِمَسْكَنِ الزَّوْجَةِ عَنْهُ انْفَرَدَتْ ❀ جَازَ، وَأَبْوَابُ لَدَيْهِمْ غُلِقَتْ



(١) أي: أجرة.

باب (١) الاستبراء

٤٣٤٣. يَجِبُ الْإِسْتِبْرَاءُ بِمِلْكِ أَمَةٍ ❖ وَإِنْ تَكُنْ بِكُرًا وَلَوْ مِنْ مَرَأَةٍ
٤٣٤٤. وَبِزَوَالِ لِكِتَابَةِ أَتَتْ ❖ وَرِدَّةً، لَيْسَ بِإِحْرَامٍ ثَبَتَ
٤٣٤٥. وَزَوْجَةً لَهُ إِنْ اشْتَرَى اسْتُحِبَّ ❖ لِذَلِكَ اسْتِبْرَآؤُهَا وَلَمْ يَجِبْ
٤٣٤٦. أَوْ مَلَكَ الْمُعْتَدَّةَ أَوْ مُزَوَّجَةً ❖ فَلَا، بَلَى هَذَانِ إِنْ زَالَا اتَّجَهَ
٤٣٤٧. فِي الْأَظْهَرِ اسْتِبْرَآؤُهَا وَلِزَمَهُ ❖ وَبِزَوَالِ لِفِرَاشٍ عَنْ أَمَةٍ
٤٣٤٨. مَوْطُوءَةٍ تَكُونُ أَوْ أُمُّ (٢) وَلَدٍ ❖ بِالْعِتْقِ أَوْ بِمَوْتِ سَيِّدٍ يُعَدُّ
٤٣٤٩. وَمُدَّةُ اسْتِبْرَاءٍ عَلَى أُمٍّ وَلَدٍ ❖ إِنْ تَمَضَى ثُمَّ مَاتَ أَوْ أَعْتَقَ قَدْ
٤٣٥٠. وَجَبَ، لَا إِنْ يَكُنْ اسْتَبْرَأَ أَمَهُ ❖ مَوْطُوءَةً فَأَعْتَقَ الْمُعَيَّنَةَ
٤٣٥١. تَزْوِيجِ أُمٍّ وَلَدٍ أَوْ فَأَمَهُ ❖ مَوْطُوءَةٍ بِدُونِهِ فَحَرَّمَهُ
٤٣٥٢. وَحَيْثُ يُعْتَقُ أُمٌّ وَلَدِهِ فَلَهُ ❖ نِكَاحُهَا بِدُونِ الْإِسْتِبْرَاءِ اجْعَلَهُ
٤٣٥٣. وَهُوَ بِقَرْنٍ وَهُوَ (٣) حَيْضَةٌ كَمَلْ ❖ وَذَاتُ أَشْهُرٍ بِشَهْرٍ قَدْ حَصَلَ
٤٣٥٤. وَحَامِلٌ مَسْبِيَّةٌ أَوْ زَالَا ❖ عَنْهَا فِرَاشُ سَيِّدٍ زَوَالَا
٤٣٥٥. بِوَضْعِهِ، وَقَالَ «يَحْيَى» يَحْضُلُ ❖ بِوَضْعِ حَمَلٍ مِنْ زَنًا يُفْتَعَلُ
٤٣٥٦. وَزَمَنُ اسْتِبْرَائِهَا إِنْ ذَهَبَا ❖ مِنْ بَعْدِ مِلْكٍ قَبْلَ قَبْضِ حُسْبَا

(١) كذا في النسختين، والذي في المنهاج «كتاب».

(٢) في النسختين: «مَوْطُوءَةٌ تَكُونُ أَوْ أُمٌّ وَلَدٍ».

(٣) في النسختين: «وهو بقروء هو».



٤٣٥٧. إِنْ يَكُ بِالْإِرْثِ أَوْ الشَّرَاءِ قَدْ ❖ مَلَكَهَا لَا بِاتِّهَابٍ يُعْتَمَدُ
٤٣٥٨. ثُمَّ لَوْ اشْتَرَى الَّتِي تَمَجَّسَتْ ❖ فَحَاضَتِ الْمَرْأَةُ ثُمَّ أَسْلَمَتْ
٤٣٥٩. لَمْ يَكْفِ، ثُمَّ قَبْلَ أَنْ تُسْتَبْرَأَ ❖ جَمِيعَ الْإِسْتِمْتَاعِ فَاحْظَرْ حَظْرًا
٤٣٦٠. فَإِنْ تَكُنْ مَسْبِيَّةً فَحَلًّا ❖ مِنْ تَيْكَ غَيْرَ وَطْئِهَا وَقِيلَ لَا
٤٣٦١. وَحَيْثُ قَالَتْ تَيْكَ: «حِضْتُ» صُدِّقَتْ ❖ وَإِنْ تَكُنْ سَيِّدَهَا قَدْ مَنَعَتْ
٤٣٦٢. فَقَالَ: «أَنْتِ بَتَمَامٍ اسْتَبْرَأَ» ❖ أَخْبَرَنِي «تَصْدِيقُهُ اسْتَقْرَأَ
٤٣٦٣. وَإِنَّمَا صَارَتْ فِرَاشًا الْأُمَّةُ ❖ بِالْوُطْءِ، ثُمَّ إِنْ أَتَتْ بِنَسَمَةٍ
٤٣٦٤. لِمُدَّةِ الْإِمْكَانِ مِنْ وَطْءٍ جَلِيٍّ ❖ فَإِنَّهَا^(١) قَدْ لَحِقَتْ بِالرَّجُلِ
٤٣٦٥. قَالَ: «وَوُطِّئَتْ» وَنَفَى الْإِبْنَ إِذَنْ ❖ ثُمَّ ادَّعَى اسْتِبْرَاءَهَا لَمْ يَلْحَقَنَّ
٤٣٦٦. فَإِنْ غَدَتْ تُنْكَرُ الْإِسْتِبْرَاءَ حَلْفٌ ❖ بِأَنَّ الْإِبْنَ لَيْسَ مِنْهُ مُؤْتَلَفٌ
٤٣٦٧. ادَّعَتْ الْوَلَدَ مِنْهُ وَنَفَى ❖ وَطْئًا وَثَمَّ وَلَدٌ لَنْ يَخْلِفَا
٤٣٦٨. وَإِنْ يَقُلْ: «وَوُطِّئْتُهَا مُحَقَّقًا» ❖ لَكِنْ عَزَلْتُ» فَبِهِ قَدْ لَحِقَا



(١) بهامش (ب): «أي: النسمة».

كتاب الرضاع

٤٣٦٩. وَحُرْمَةُ الرَّضَاعِ قُلٌّ لَمْ تَثْبُتِ ❖ إِلَّا بِشُرْبِ لَبَنِ لِمَرْأَةٍ
٤٣٧٠. حَيَّةِ التَّسْعِ سِنِينَ بَلَغَتْ ❖ وَإِنْ تَكُنْ لَبَنَهَا قَدْ حَلَبَتْ
٤٣٧١. وَبَعْدَ أَنْ مَاتَتْ وَنَالَهَا الْفَنَاءُ ❖ أَوْ جَرَّ حَرَمٌ كَذَا إِنْ جُبَّ
٤٣٧٢. وَإِنْ يَكُنْ خُلِطَ مَا قَدْ حُلِبَا ❖ بِمَائِ حَرَمٍ ذَا إِنْ غَلَبَا
٤٣٧٣. فَإِنْ يَكُنْ غُلِبَ وَالْكُلَّ شَرِبَ ❖ حَرَمٌ، وَالْإِسْعَاطُ مِثْلُهُ كُتِبَ
٤٣٧٤. لَا حُقَّةٌ، وَاشْتَرَطَنْ مُرْتَضِعَا ❖ لَمْ يَبْلُغِ الْعَامَيْنِ حَيًّا أَرْضِعَا
٤٣٧٥. وَخَمْسُ رَضَعَاتٍ بِعُرْفِهِمْ، فَلَوْ ❖ قَطَعَ إِعْرَاضًا بِتَعْدَادٍ قَضَوْا
٤٣٧٦. وَحَيْثُ يَقْطَعُهُ لِلَّهِوَ حَصَلَا ❖ وَعَادَ ذَا فِي الْحَالِ أَوْ تَحَوَّلَا
٤٣٧٧. مِنْ ثَدِي مَرْأَةٍ إِلَى ثَدِي فَلَا ❖ تَعَدُّ فِي الرَضَعَاتِ حَصَلَا
٤٣٧٨. حُلِبَ مِنْهَا دَفْعَةٌ وَأُوجِرَ ❖ خَمْسًا أَوْ الْعَكْسُ فَرَضْعَةٌ هِيَ
٤٣٧٩. لَوْ شَكَ هَلْ رَضَعَ خَمْسًا أَمْ أَقْلُ ❖ أَوْ شَكَ هَلْ فِي السَّتَيْنِ قَدْ حَصَلَ
٤٣٨٠. رَضَاعُهُ أَمْ بَعْدُ لَا تَحْرِيمَ، ثُمَّ ❖ مُرَضِعَةٌ صَارَتْ لِذَا الرَضِيعِ أُمُّ
٤٣٨١. وَصَارَ فَحُلُّهَا الَّذِي مِنْهُ اللَّبَنُ ❖ أَبَاهُ، ثُمَّ حُرْمَةٌ فَلْتَسْرِينُ
٤٣٨٢. لَوْلَاهُ، وَإِنْ يَكُنْ لِرَجُلٍ ❖ خَمْسٌ مِنَ الْمُسْتَوْلَدَاتِ الْجُفْلِ^(١)

(١) قال ابن سيده في المحكم (٧/٤٣٠): «والجفول: المرأة الكبيرة».

- ٤٣٨٣ . فَجَاءَ طِفْلٌ ثُمَّ مِنْ كُلِّ رَضْعٍ ❖ وَاحِدَةً صَارَ ابْنُهُ بِمَا صَنَعَ
- ٤٣٨٤ . آبَاؤُهَا مِنْ نَسَبٍ يَفْتَادُهُ ❖ وَمِنْ رَضَاعٍ كُلُّهُمْ أَجْدَادُهُ
- ٤٣٨٥ . وَأُمَّهَاتُهَا فَجَدَّاتُ الصَّبِيِّ ❖ وَمِنْ رَضَاعٍ وَلَدُهَا أَوْ نَسَبٍ
- ٤٣٨٦ . إِخْوَتُهُ، وَأَخَوَاتُهُ كَذَا ❖ إِخْوَتُهَا بَقِيْنَ أَخَوَالًا لِذَا
- ٤٣٨٧ . وَأَبُ ذِي اللَّبَنِ جَدُّهُ نَعَمْ ❖ أَخُوهُ عَمُّهُ كَذَا الْبَاقُونَ (١) ثُمَّ
- ٤٣٨٨ . وَصَاحِبُ اللَّبَنِ مَنْ قَدْ نَسَبًا ❖ إِلَيْهِ فَرُعٌ كَانَ ذَاكَ سَبِيًّا
- ٤٣٨٩ . لِلْبَنِ اعْلَمْ بِنِكَاحِ أُعْلَنَّا ❖ أَوْ فَبِوْطَاءِ شُبْهَةٍ لَا بَزْنًا

فصل

[في حكم الرضاع الطارئ على النكاح تحريمًا وغرمًا]

- ٤٣٩٠ . وَإِنْ تَكُنْ تَحْتَ امْرِئٍ صَغِيرَةٍ ❖ فَأَرْضَعْتُهَا أُمُّهُ الْكَبِيرَةُ
- ٤٣٩١ . أَوْ زَوْجَةُ أُخْرَى نِكَاحُهُ انْفَسَخَ ❖ وَنِصْفُ مَهْرِهَا عَلَيْهِ قَدْ رَسَخَ
- ٤٣٩٢ . وَنِصْفُ مَهْرِ الْمِثْلِ لِلزَّوْجِ عَلَى ❖ تَيْكَ الَّتِي قَدْ أَرْضَعْتُهَا جُعِلَا
- ٤٣٩٣ . نَعَمْ وَمِنْ نَائِمَةٍ إِنْ رَضَعَتْ ❖ لَمْ يَبْتِ الْعُرْمُ وَلَا الْمَهْرُ بَتَ
- ٤٣٩٤ . وَإِنْ يَكُنْ تَحْتَ امْرِئٍ صَغِيرَةٍ ❖ وَكَانَ أَيْضًا تَحْتَهُ كَبِيرَةُ
- ٤٣٩٥ . وَأُمُّ كُبْرَى أَرْضَعَتْ صَغِيرَةً (٢) ❖ انْفَسَخَتْ صَغِيرَةُ كَبِيرَةٍ

(١) في النسختين: «الباقيين» .

(٢) هذا الشطر والشطر الثاني من البيت السابق ساقطان من (أ) .

٤٣٩٦. وَإِنْ يَكُنْ زَوْجُ أُمِّ وَلَدٍ * لَهُ بِعَبْدِهِ الصَّغِيرِ الْوَلَدِ
 ٤٣٩٧. فَأَرْضَعَتْهُ لَبَنَ السَّيِّدِ لَمْ * تُبَحْ لَهُ وَلَا لِسَيِّدِ أَلُمِّ
 ٤٣٩٨. وَأُمَّةٌ مُوطِوءَةٌ لَهُ مَتَى * مَا أَرْضَعَتْ زَوْجَتَهُ الصَّغِيرَتَا
 ٤٣٩٩. حُرِّمَتَا عَلَيْهِ، أَوْ صَغِيرَهُ * قَدْ كَانَ تَحْتَ ذَاكَ مَعَ كَبِيرِهِ
 ٤٤٠٠. فَأَرْضَعَتْهَا هَذِهِ أَنْفَسَخَتَا * وَحُرِّمَتْ كَبِيرَةٌ دَهْرًا أَتَى
 ٤٤٠١. كَذَا الصَّغِيرَةُ عَلَيْهِ حُرِّمَتْ * مُؤَبَّدًا إِنْ تَكَ تَيْكَ أَرْضَعَتْ
 ٤٤٠٢. بِلَبَنِ لَهُ، وَحَيْثُ أَرْضَعَتْ * بِلَبَنِ الْغَيْرِ رَبِيبَةً غَدَتْ

فَصْلٌ

[في الإقرار والشهادة بالرضاع والاختلاف فيه]

٤٤٠٣. لَوْ قَالَ: «أَنْتِ مِنْ رَضَاعِ أُمِّي» * أَوْ هِيَ قَالَتْ: «أَنْتَ مِنْهُ عَمِّي»
 ٤٤٠٤. فَلَا تُجِزُ تَنَاحًا بَيْنَهُمَا * وَإِنْ يُقْلُ زَوْجَانِ كُلُّ مِنْهُمَا
 ٤٤٠٥. «مِنَ الرِّضَاعِ بَيْنَنَا مُحَرَّمٌ» * فَفَرَّقَ بَيْنَهُمَا وَيُلْزَمُ
 ٤٤٠٦. بِمَهْرٍ مِثْلِ إِنْ يَطَأُ وَإِلَّا * فَنِصْفُهُ^(١) وَيَسْقُطُ الْمُسَمَّى
 ٤٤٠٧. أَوْ ادَّعَى الرِّضَاعَ وَهِيَ أَنْكَرَتْ * يَنْقَسِخُ غَلَمٌ وَالْمُسَمَّى قَدْ ثَبَتْ

(١) قوله: «وإلا فنصفه» مُشْكِلٌ؛ وهو مخالف لما في الروضة (٣٤/٩)؛ حيث قال: «ولو اتَّفَقَ الزوجانِ على أن بينهما رضاعاً محرماً؛ فُرقَ بينهما، وسقطَ المُسمَّى، ويجبُ مهرُ المِثْلِ إِنْ دَخَلَ بها، وإلا؛ فلا شيء». ولذا كتب فوقها في (أ): «كذا» إشارة إلى إشكالها.

- ٤٤٠٨ . إِنْ كَانَ قَدْ وَطَّئَهَا ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ غَشِيَهَا فَيَنْصَفِ يُلْزَمِ
 ٤٤٠٩ . أَوْ ادَّعَتْهُ مَرْأَةٌ وَأَنْكَرَا ❖ صُدِّقَ بِالْيَمِينِ فِيمَا ذَكَرَا
 ٤٤١٠ . إِنْ تَكَ تَيْكَ بِرِضَاهَا زُوجَتْ ❖ فَإِنْ يَكُنْ بِلَا رِضَاهَا صُدِّقَتْ
 ٤٤١١ . وَمَهْرٌ مِثْلُ إِنْ يَطَّأَهَا ثَبَّتَا ❖ لَهَا ، وَإِلَّا مَا لَهَا شَيْءٌ أَتَى
 ٤٤١٢ . وَمُنْكَرُ الرِّضَاعِ يَخْلِفُ عَلَى ❖ عَدَمِ عِلْمِهِ بِهِ لِيُقْبَلَ
 ٤٤١٣ . وَمُثَبَّتٌ لَهُ عَلَى الْبُتِّ نَعَتْ ❖ وَرَجُلَانِ إِنْ شَهِدَا بِهِ ثَبَّتَ
 ٤٤١٤ . أَوْ رَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ وَكَذَا ❖ بِأَرْبَعٍ مِنْ نِسْوَةٍ يَثْبُتُ ذَا
 ٤٤١٥ . لَكِنَّ الْإِقْرَارَ بِهِ لَنْ يُقْبَلَ ❖ إِلَّا بِنَفْسِ رَجُلَيْنِ حَصَلَا
 ٤٤١٦ . وَقِيلَتْ شَهَادَةُ الْمُرْضِعَةِ ❖ إِنْ لَمْ تَكُنْ تَطْلُبُ نَفْسَ الْأُجْرَةِ
 ٤٤١٧ . وَفِي شَهَادَةِ الرِّضَاعِ أَوْجِبَنْ ❖ ذَكَرًا لَوْقَتٍ وَوُصُولِ ذَا اللَّبَنِ
 ٤٤١٨ . لِحُجُوفِهِ وَعَدَدًا وَعُرْفًا^(١) ❖ بِرُؤْيَا وَبِالْقَرَائِنِ اكْتَفَى



(١) فِي النسختين: «وَعُرْفًا» .

كتاب التفقات

٤٤١٩. فِي كُلِّ يَوْمٍ فَعَلَى مَنْ أَيْسَرَا ❖ لِعِرْسِهِ مُدًّا طَعَامٍ قُرْرًا
٤٤٢٠. وَمُتَوَسَّطٌ فَمُدُّ ثُمَّا ❖ نِصْفٌ، وَمُعْسِرٌ فَمُدُّ ثُمَّا
٤٤٢١. مِثْلُهُ دِرْهَمٍ وَسَبْعُونَ أَعْلَمَ ❖ بَعْدَ ثَلَاثَةِ وَثُلُثِ دِرْهَمٍ
٤٤٢٢. مُدٌّ، وَ«يَحْيَى» قَالَ بَعْدَ الْمِئَةِ ❖ سَبْعُونَ وَالْأَحَدُ مَعَ ثَلَاثَةِ
٤٤٢٣. أَسْبَاعِ دِرْهَمٍ عَلَى مَا يُذَكَّرُ ❖ نَعَمْ وَمُسْكِينُ الزَّكَاةِ مُعْسِرٌ
٤٤٢٤. وَفَوْقَ مُسْكِينٍ إِذَا كَانَ ارْتَفَعَ ❖ لَكِنْ إِذَا كُلفَ مُدَيْنٍ رَجَعَ
٤٤٢٥. مِنَ الْمَسَاكِينِ وَفِيهِمْ يُذَكَّرُ ❖ فَمُتَوَسَّطٌ، وَإِلَّا مُوسِرٌ
٤٤٢٦. وَالْمُدُّ مِنْ غَالِبِ قُوتِ الْبَلَدَةِ ❖ يَدْفَعُهُ الزَّوْجُ لِتَيْكَ^(١) الزَّوْجَةِ
٤٤٢٧. ثُمَّ لُتْمَلَّكَ تَيْكَ حَبًّا، وَعَلَى ❖ ذَا طَحْنُهُ وَخَبْزُهُ قَدْ جُعِلَا
٤٤٢٨. وَجَازَ أَنْ تَعْتَاَصَ عَنْ تِلْكَ الْمُؤْنِ ❖ غَيْرَ دَقِيقٍ وَسِوَى خُبْزٍ إِذَنْ
٤٤٢٩. وَإِنْ تَكُنْ مَعَ زَوْجِهَا قَدْ أَكَلَتْ ❖ كَالْعَادَةِ الْمُؤْنُ عَنْهُ سَقَطَتْ
٤٤٣٠. إِلَّا إِذَا كَانَتْ سَفِيهَةً وَلَمْ ❖ يَأْذَنْ لَهَا وَلِيُّهَا فِي الْأَكْلِ ثُمَّ
٤٤٣١. وَأَوْجِبَ الْأُذْمَ الَّذِي قَدْ غَلَبَا ❖ قَدْرُهُ بِرَأْيِهِ مَنْ نُصِّبَا
٤٤٣٢. لِلْحُكْمِ، ثُمَّ بَيْنَ مُوسِرٍ يُرَى^(٢) ❖ وَغَيْرِهِ فَاوَتْ فِيمَا قَدَّرَا

(١) فِي (أ): «لَتَلَّكَ».

(٢) فِي (ب): «يَرَى».

٤٤٣٣. وَأَوْجِبِ اللَّحْمَ لَهَا أَيْضًا عَلَى ❖ مَا لَاقَ بِالْيُسْرِ وَعُسْرِ حَصَلَا
٤٤٣٤. وَمَا كَفَاهَا كِسْوَةً فَيَجِبُ ❖ لَهَا فَمِيسْرٌ وَكَذَا مُكْعَبٌ
٤٤٣٥. ثُمَّ خِمَارٌ وَسَرَاوِيلُ وَفِي ❖ فَضْلِ الشَّتَا زِدْ جَبَّةً مِنْ كُرْسُفٍ
٤٤٣٦. وَعَادَةٌ لِمِثْلِهِ إِذَا جَرَتْ ❖ بِالْخَزِّ وَالْحَرِيرِ تِيكَ اتَّبِعَتْ
٤٤٣٧. وَالْأَلَّةُ الْقُعُودُ كَالزَّيْلِيَّةِ ❖ مَعَ فِرَاشِ النَّوْمِ وَالْمَخْدَةِ
٤٤٣٨. ثُمَّ لِحَافٌ فِي الشِّتَاءِ لَزِمَا ❖ وَالْأَلَّةُ التَّنْظِيفُ كَالْمُشْطِ وَمَا
٤٤٣٩. يَتَّبَعُهُ كَالدُّهْنِ ثُمَّ مَا غَسَلَ ❖ رَأْسًا وَمَرَّتَكَ^(١) لِنَتْنٍ قَدْ حَصَلَ
٤٤٤٠. ثُمَّ لَهَا الطَّعَامُ أَيَّامَ الْمَرَضِ ❖ بِإِلَاءِ دَوَاءٍ وَطَبِيبٍ يُفْتَرَضُ
٤٤٤١. وَأُجْرَةُ الْحَمَّامِ بِالْعَادَةِ ثُمَّ ❖ ثَمَنُ مَاءِ غُسْلِ وَطْءٍ لَا حُلْمٍ
٤٤٤٢. بَلْ لِلنَّفَاسِ لَا لِحَيْضِ الْبُعْلِ ❖ وَالْأَلَّةُ الطَّبْنُجُ وَشُرْبُ أَكْلِ
٤٤٤٣. وَمَسْكَنٌ لَاقَ، وَمَنْ لَمْ تَلَقَنْ ❖ خِدْمَتَهَا لِنَفْسِهَا فَلْتُخْدَمَنَّ
٤٤٤٤. فِي الْمَسْكَنِ الْإِمْتَاعُ وَاجِبٌ، كَمَا ❖ فِي غَيْرِهِ التَّمْلِيكُ قَدْ تَحْتَمَا
٤٤٤٥. فِي أَوَّلِ الشَّتَا وَصَيْفٍ أُعْطِيَتْ ❖ كِسْوَتَهَا، فَإِنْ تَمَّتْ مَا اسْتُرْجِعَتْ

فَصْلٌ

[فِي مُوجِبِ الْمُؤْنِ وَمُسْقَطَاتِهَا]

٤٤٤٦. تَجِبُ بِالتَّمَكُّينِ لَا الْعَقْدِ فَلَوْ ❖ اخْتَلَفَا فِيهِ بِصِدْقِهِ قَضُوا

(١) قال في النجم الوهاج (٢٤٣/٨): «والمَرَّتَكَ - بفتح الميم وكسرِها - أصله من الرصاص، يقطع رائحة الإبط؛ لأنه يحبس العرق».

٤٤٤٧. وَحَيْثُ لَمْ تَعْرِضْ عَلَيْهِ مُدَّةً ❖ فَلَا مُؤُونَةَ لِيَتِكَ عِنْدَهُ
٤٤٤٨. فِيهَا، وَحَيْثُ عَرَضْتَهَا وَجِبَتْ ❖ مِنْ حِينَ أَنْ يَبْلُغَهُ مَا عَرَضْتَ
٤٤٤٩. فَإِنْ يَغِبُ كَتَبَ حَاكِمُ الْبَلَدِ ❖ لِحَاكِمٍ فِي بَلَدِ الزَّوْجِ مُعَدُّ
٤٤٥٠. لِيُعْلِمَ الزَّوْجَ فَإِنْ لَمْ يَحْضُرِ ❖ زَوْجٌ وَلَا وَكَّلَ عِنْدَ الْخَبَرِ
٤٤٥١. ثُمَّ زَمَانَ لِرُصُولِهِ مَضَى ❖ فَرَضَهَا بِرَأْيِهِ وَإِلَى الْقَضَا
٤٤٥٢. وَإِنَّمَا اعْتَبِرَ فِي مَجْنُونَةٍ ❖ مُرَاهِقٍ عَرَضُ وَلِيِّ الْمَرْأَةِ
٤٤٥٣. وَسَقَطَتْ وَلَوْ بِمَنْعٍ لَمْ يَسِرْ ❖ مِنْ غَيْرِ عُذْرٍ أَوْ نُشُوزِ الْعِرْسِ
٤٤٥٤. ثُمَّ عِبَالَةٌ^(١) لِرِزْجٍ أَوْ مَرَضٍ ❖ يَضُرُّ مَعَهُ الْوَطْءُ عُذْرٌ اعْتَرَضَ
٤٤٥٥. وَإِنْ تَكُنْ قَدْ نَشَزْتَ وَرَجَعْتَ ❖ لِبَاعَةِ فِي غَيْبَةِ الزَّوْجِ أَتَتْ
٤٤٥٦. لِحَاكِمٍ فَأَخْبَرَتْ بِمَا جَرَى ❖ لِيَكْتُبَ الْقَاضِي بِمَا قَدْ ذَكَرَا
٤٤٥٧. وَلَمْ تَجِبْ لِبُطْلَةٍ، بَلْ وَجِبَتْ ❖ عَلَى صَغِيرٍ لِكَبِيرَةٍ أَتَتْ
٤٤٥٨. فِي حَاجَةٍ لِنَفْسِهَا لَوْ سَافَرَتْ ❖ وَلَوْ بِإِذْنِهِ فَيَتِكَ سَقَطَتْ
٤٤٥٩. لَوْ أَحْرَمْتَ بِغَيْرِ إِذْنٍ نَشَزْتَ ❖ إِنْ لَمْ يَكُنْ تَحْلِيلُهَا لَهُ تَبَتْ
٤٤٦٠. فَإِنْ يَكُنْ تَحْلِيلُهَا لَهُ فَلَنْ ❖ حَتَّى تُسَافِرَ فَتَسْقُطَ الْمُؤُونُ
٤٤٦١. وَحَيْثُ أَحْرَمْتَ بِإِذْنِهِ الْمُؤُونُ ❖ لِيَتِكَ لَا تَسْقُطُ مَا لَمْ تَخْرُجَنَّ
٤٤٦٢. وَمُنِعَتْ مِنْ صَوْمِ نَفْلٍ وَكَذَا ❖ كُلُّ قَضَاءٍ لَمْ يُضَيَّقْ مِثْلُ ذَا

(١) قال في دقائق المنهاج (ص: ٧٢): «عِبَالَةُ الزَّوْجِ: كِبَرُ ذَكَرِهِ».

٤٤٦٣. لَا مَنَعَ مِنْ أَدَا رَوَاتِبٍ وَلَا ❀ فَرَائِضٍ أَوَّلَ وَفَتٍ حَصَلَا
٤٤٦٤. وَتَجِبُ الْمُؤْنُ لِلرَّجْعِيَّةِ ❀ لَا مُؤْنُ التَّنْظِيفِ بِالْكُلِّيَّةِ
٤٤٦٥. وَلْتَجِبَا لِبَائِنٍ أَيْ حَامِلَهُ ❀ لِنَفْسِيهَا، وَلَمْ تَجِبْ لِحَائِلِهِ
٤٤٦٦. وَلَمْ تَجِبْ نَفَقَةُ الْمُعْتَدَةِ ❀ عَنِ الْوَفَاةِ مُطْلَقًا فِي الْعِدَّةِ
٤٤٦٧. وَدَفْعُهَا قَبْلَ ظُهُورِ الْحَمْلِ لَا ❀ يَلْزَمُ، بَلْ عِنْدَ الظُّهُورِ فُعَلَا
٤٤٦٨. يَوْمًا يَبْهُومُ دُفَعْتَ تَيْكَ الْمُؤْنُ ❀ لَا تُسْقِطُهَا بِمُضِيِّ لِلزَّمَنِ

فصل

[في حكم الإعسار بمؤن الزوجة]

٤٤٦٩. إِنْ كَانَ قَدْ أَعْسَرَ عَنْ نَفَقَةٍ ❀ ذِي عُسْرَةٍ أَوْ أَدَمٍ أَوْ عَنْ كِسْفَةٍ
٤٤٧٠. أَوْ مَسْكَنِ أَوْ عَنْ صَدَاقٍ قُرَّرَا ❀ قَبْلَ الدُّخُولِ فَلَهَا أَنْ تَضِيرَا
٤٤٧١. كَمَا لَهَا طَلَبُ فُسْخٍ شُرْعًا ❀ وَإِنْ يَكُنْ شَخْصٌ بِهَا تَبَرَّعَا
٤٤٧٢. وَقَالَ «يَحْيَى» عَجْزُهُ عَنْ أَدَمٍ ❀ لَيْسَ لَهَا الْفُسْخُ بِهِ فِي الْأَقْوَمِ
٤٤٧٣. ثُمَّ إِذَا تَبَّتْ عِنْدَ الْحَاكِمِ ❀ إِعْسَارُهُ أَمْهَلَهُ فِي الْعَالَمِ
٤٤٧٤. ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ وَفِي صَبِيحَةٍ ❀ رَابِعِ أَيَّامٍ لَهَا الْفُسْخُ اثْبَتِ
٤٤٧٥. إِنْ لَمْ يُسَلِّمْهَا مُؤْنَةً تُعَدُّ ❀ لِرَابِعِ، ثُمَّ لَهَا الْخُرُوجُ قَدْ
٤٤٧٦. جُوزَ فِي الْمُهَلَّةِ كَيْ تَحْصَلَ ❀ حَاجَتَهَا وَاللَّيْلَ تَأْتِي الْمَنْزِلَا
٤٤٧٧. وَفُسْخُ الْحَاكِمِ عِنْدَمَا تَبَّتْ ❀ إِعْسَارُهُ، وَهِيَ بِالِاذْنِ فَسَخَتْ

- ٤٤٧٨ . نَفَقَةَ الثَّالِثِ حَيْثُ سُلِّمَتْ ❖ وَعَجَزُهُ فِي رَابِعِ بَابٍ^(١) بَنَتْ
- ٤٤٧٩ . وَحَيْثُ غَابَ مَالُ زَوْجِهَا إِلَى ❖ مَسَافَةِ الْقَصْرِ لَهَا الْفُسْخُ اجْعَلَا
- ٤٤٨٠ . وَإِنْ تَكُنْ قَدْ نَكَحْتَهُ عَالِمَةً ❖ بِأَنَّهُ ذُو عُسْرَةٍ مُلَازِمُهُ
- ٤٤٨١ . أَوْ فَيَا عَسَارٍ لَهُ قَدْ رَضِيتُ ❖ فَالْفُسْخُ بَعْدَ ذَا لِهَاتَيْكَ ثَبِتْ
- ٤٤٨٢ . نَعَمْ يَاعَسَارٍ لَهُ عَنِ الْمَهْرِ ❖ إِنْ رَضِيتُ فَمَا لَهَا^(٢) فَسْخٌ يَقْرُ
- ٤٤٨٣ . مَا لَوْلِي مَجْنُونَةٍ وَصُغْرَى ❖ فَسْخٌ يَاعَسَارٍ بِمَا قَدْ مَرَا
- ٤٤٨٤ . وَلَا لِسَيِّدٍ إِذَا مَا رَضِيتُ ❖ بَعُسْرَةٍ لِلزَّوْجِ مَنْ قَدْ مُلِكَتْ

فَصْلٌ

[فِي مُوْنِ الْأَقَارِبِ]

- ٤٤٨٥ . أَوْجِبْ مُوْنَةَ أَبِي وَإِنْ عَلَا ❖ وَوَلَدٍ وَإِنْ يَكُنْ قَدْ سَفَلَا
- ٤٤٨٦ . لِمُوسِرٍ بِفَاضِلٍ عَنْ كُفْلَتِهِ ❖ فِي يَوْمِهِ وَكُفْلَةٍ لِعَيْلَتِهِ
- ٤٤٨٧ . وَبِغِ لَهَا مَا بَعَثَ فِي الدَّيْنِ إِذَنْ ❖ ثُمَّ بِكُسْبِهَا الْكُسُوبَ أَلْزَمَنْ
- ٤٤٨٨ . وَلِفَقِيرٍ وَجَبَتْ لَا مُكْتَسِبٌ ❖ إِنْ كَانَ طِفْلاً أَوْ فَعَقْلاً سُلِبَ
- ٤٤٨٩ . أَوْ زَمِنَا، نَعَمْ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ ❖ كَذَا فَلَا تَلْزِمُهُ فِي الْأَحْسَنِ
- ٤٤٩٠ . وَقَالَ «يَحْيَى» وَجَبَتْ لِلْأَصْلِ لَا ❖ لِلْفَرْعِ، وَهِيَ مَا كَفَى مُكَمَّلاً

(١) أي: ظهر.

(٢) في النسختين: «له».

٤٤٩١. وَبِالْفَوَاتِ سَقَطَتْ ، وَلَمْ تَصِرْ ❖ دَيْنًا بِغَيْرِ فَرَضٍ قَاضٍ مُسْتَقَرٌّ^(١)
٤٤٩٢. أَوْ إِذْنِهِ فِي الْاِقْتِرَاضِ الشَّرْعِيِّ ❖ لَغْيِيَةِ الْمُتَّفِقِ أَوْ لِمَنْعٍ
٤٤٩٣. وَلِتُرْضِعَنَّ لِبَاهَا لِلْوَلَدِ ❖ ثُمَّتَ بَعْدَهُ إِذَا لَمْ تُوجَدْ
٤٤٩٤. أُخْرَى فَبِالْإِرْضَاعِ تَيْكَ أُلْزِمَتْ ❖ وَالْأُمُّ فِي إِرْضَاعِهِ إِنْ رَغِبَتْ
٤٤٩٥. وَتَيْكَ مَنكُوحَةً وَالِدِ الصَّبِيِّ ❖ فَمَنْعُهَا مِنَ الرِّضَاعِ لِلْأَبِ
٤٤٩٦. وَقَالَ «يَحْيَى» مَا لَهُ الْمَنْعُ^(٢) ثَبَتَ ❖ ثُمَّ إِذَا مَا اتَّفَقَا وَطَلَبَتْ
٤٤٩٧. أُجْرَةَ مِثْلِ فَهِيَ أَوْلَى إِلَّا ❖ إِنْ طَلَبَتْ أُخْرَى بِهِ أَقْلًا
٤٤٩٨. فَرَعَاهُ إِنْ يَسْتَوِيَا فَلْيُنْفَقَا ❖ أَوْ أَقْرَبُ إِنْ هُوَ^(٣) لَنْ يَتَّفَقَا
٤٤٩٩. وَإِنْ تَسَاوَيَا بِقُرْبٍ قَدِّمًا ❖ الْوَارِثُ الَّذِي يَكُونُ مِنْهُمَا
٥٠٠. وَهَلْ يُسَوَّى بَيْنَ وَارِثَيْنِ ❖ أَمْ وُزِّعَتْ؟ مَسْأَلَةُ الْوَجْهَيْنِ
٥٠١. وَإِنْ يَكُنْ لِذَلِكَ أُمٌّ وَأَبٌ ❖ فَإِنَّهَا عَلَى أَبِيهِ تَجِبُ
٥٠٢. ثُمَّتَ أَجْدَادُ وَجَدَّاتُ مَتَى ❖ بَعْضُهُمْ أَذْلَى بِبَعْضٍ إِذَا أَتَى
٥٠٣. فَلَا أَقْرَبُ الْأَقْرَبُ مِنْهُمْ قَدِّمًا ❖ وَحَيْثُ لَمْ يَدْخُلُوا بِقُرْبٍ قَدِّمًا^(٤)
٥٠٤. وَمَنْ لَهُ أَضْلُ وَفَرَعٌ فَلْيَجُذْ ❖ عَلَيْهِ فَرَعُهُ بِهَا وَإِنْ بَعْدَ

(١) المعتمد عند الرملي تبعاً لوالده أنها لا تصير ديناً بمجرد فرض القاضي ، بل باقتراضه بالفعل بنفسه أو مأذونه . انظر: تحفة المحتاج (٣/٤٩٨) ، ونهاية المحتاج (٧/٢٢١) .

(٢) في (أ): «العرض» ، وبهامشها: «صوابه: المنع» .

(٣) بهامش (أ): «أي: لم يتفق التساوي» .

(٤) زاد بعدها في (أ): «فصل» .

فَصْلٌ

[في الحضانة]

٤٥٥. تُقَدَّمُ الزَّوْجَةُ، ثُمَّ الْأَقْرَبُ ❖ وَلِلْحَضَانَةِ النِّسَاءُ أَنْسَبُ
٤٥٦. تُقَدَّمُ الْأُمُّ، فَأُمُّهُنَّاتُ ❖ لِأُمِّمٍ بِالْإِنَاثِ مُذَلِّيَاتُ
٤٥٧. قُرْبَى قُرْبَى، ثُمَّ أُمُّ أَيْ لَأَبُ ❖ ثُمَّتْ أُمَّهُاتُهَا مِنَ النَّسَبِ
٤٥٨. الْمُذَلِّيَاتُ بِالْإِنَاثِ، ثُمَّ أُمُّ أَبِ الْأَبِ كَذَاكَ حَتَّمَا
٤٥٩. فَأَخْتُهَا لِأَبَوَيْنِ، فَلِأَبِ ❖ فَأَخْتُ أُمِّ، ثُمَّ خَالَةُ النَّسَبِ
٤٥١٠. كَمَا ذَكَرْنَا، فَبَنَاتُ أَخَوَاتِ ❖ فِإِخْوَةٍ، فَعَمَّةٌ فِي الدَّرَجَاتِ
٤٥١١. وَبَنَاتُ الْحَضْنِ لِبَنَاتِ خَالَةٍ ❖ وَبَنَاتُ عَمَّةٍ، خِلَافَ جَدَّةٍ
٤٥١٢. تُحْرَمُ إِرْثًا، وَلِوَارِثِ ذَكَرٍ ❖ وَهُوَ عَلَى تَرْتِيبِ إِرْثِهِمْ يُقَرُّ
٤٥١٣. وَحَيْثُ كَانَتْ مُشْتَهَاءَةً لَهُمْ ❖ فَهِيَ إِلَى ابْنِ الْعَمِّ لَا تُسَلَّمُ
٤٥١٤. بَلْ سُلِّمَتْ لِثِقَةٍ مِنَ النِّسَاءِ ❖ عَيْنَهَا ابْنُ عَمِّهَا مُحْتَرَسًا
٤٥١٥. ثُمَّ الذُّكُورُ وَالْإِنَاثُ إِنْ حَضَرَ ❖ فَلِأُمِّمٍ، ثُمَّ أُمَّهُاتُهَا تُقَرُّ
٤٥١٦. ثُمَّ أَبٌ، وَقُدِّمَ الْأَصْلُ عَلَى ❖ حَاشِيَةٍ، فَإِنْ فَقَدْتَ الْأَصْلَ لَا
٤٥١٧. تُقَدِّمَنَّ إِلَّا لِأَقْرَبٍ، فَلَوْ ❖ تَسَاوَيَا فَبِالْأُنْثَى قَضُوا
٤٥١٨. ثُمَّ التَّسَاوِيُ إِنْ يَكُنْ قَدْ حَصَلَ ❖ مِنْ كُلِّ وَجْهِ فَاغْتِرَاعُ جُعِلَا
٤٥١٩. وَلَا حَضَانَةٌ لِمَجْنُونٍ وَلَا ❖ لِفَاسِقٍ وَلَا رَقِيقٍ حَصَلَا

٤٥٢٠. وَلَا لِكَافِرٍ عَلَى الْمُسْلِمِ، ثُمَّ ❖ لَوْ نَكَحَتْ غَيْرَ ابْنِ عَمِّ الطِّفْلِ الْأُمِّ
٤٥٢١. وَعَمِّهِ وَابْنِ أَخِيهِ سَقَطَتْ ❖ وَإِنْ تَكُنْ نَاقِصَةً قَدْ كَمَلَتْ
٤٥٢٢. أَوْ طُلِّقَتْ مِنْكُوحَةً قَدْ حَضَنْتَ ❖ وَاشْتَرِطَنْ إِرْضَاعَهَا مَنْ أَخَذَتْ
٤٥٢٣. وَإِنْ تَكُنْ أُمُّ الصَّغِيرِ امْتَنَعَتْ ❖ أَوْ هِيَ غَابَتْ فَلِجَدَّةٍ ثَبَتَ
٤٥٢٤. وَخَيْرُوا مُمَيِّزًا فَعِنْدَ مَنْ ❖ يَخْتَارُهُ مِنْ أَبَوَيْهِ يُجْعَلَنْ
٤٥٢٥. خَيْرَ بَيْنِ الْأُمِّ وَالْجَدِّ كَذَا ❖ أَخٌ أَوْ الْعَمُّ أَوْ الْأَبُ لَذَا
٤٥٢٦. مَعَ أُخْتِهِ أَوْ خَالَتِهِ، فَإِنْ رَجَعَ ❖ عَنْ اخْتِيَارِهِ أَجْزَ مَا قَدْ صَنَعَ
٤٥٢٧. وَذَكَرُ إِنْ يَخْتَرِ الْأَبُ فَلَنْ ❖ يَمْنَعُهُ زِيَارَةَ الْأُمِّ إِذَنْ
٤٥٢٨. وَلِلْأَبِ أَنْ يَمْنَعَ الْأُنْثَى وَلَنْ ❖ يَمْنَعَ أُمًّا مِنْ زِيَارَةٍ إِذَنْ
٤٥٢٩. وَالْأُمُّ بِالتَّمْرِ يَرْضِ مِنْهُ أَوْلَى ❖ فَإِنْ يَشَافِي بَيْتِهِ، وَإِلَّا
٤٥٣٠. فِي بَيْتِهَا، ثُمَّ إِذَا اخْتَارَ الذَّكَرَ ❖ لِأُمِّهِ فَعِنْدَهَا لَيْلًا يَقْرُ
٤٥٣١. وَفِي النَّهَارِ عِنْدَهُ يُؤَدِّبُهُ ❖ فِي حِرْفَةٍ يُسَلِّمُ أَوْ يُكْتَبُّهُ
٤٥٣٢. وَزَارَهَا عَلَى اعْتِيَادٍ صُنْعًا ❖ وَإِنْ هِيَ اخْتَارَتْهُمَا فَلْيُقْرَعَا
٤٥٣٣. وَإِنْ أَرَادَتْ أُمُّهَا فَلْيُجْعَلَنْ ❖ فِي اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ عِنْدَهَا إِذَنْ
٤٥٣٤. وَالْأُمُّ أَوْلَى حَيْثُ لَمْ يَخْتَرْ ^(١) أَحَدٌ ❖ وَإِنْ يَكُنْ أَحَدُ ذَيْنِ قَدْ قَصَدَ
٤٥٣٥. سَفَرَ حَاجَةً فَلِلْمُقِيمِ حَقٌّ ❖ أَوْ نُقْلَةٍ فَالْأَبُ مِنْ أُمِّ أَحَقُّ

(١) فِي النسختين: «تَخْتَر».

فَصْلٌ

[في مُؤْنَةِ الْمَمَالِكِ وَتَوَابِعِهَا]

٤٥٣٦. يَشْرُطُ أَمْنٌ فِي الطَّرِيقِ وَالْبَلَدِ^(١) ❀ وَمَا رِقَّةُ كَأُمٍّ لَوْلَا ذَٰلِكَ
٤٥٣٧. مِنْ غَالِبِ الْقُوَّةِ الَّذِي فِي الْبَلَدَةِ ❀ لِلرَّقِّ وَالْأَدَامِ^(٢) ثُمَّ الْكِسْوَةِ
٤٥٣٨. وَسُنَّ أَنْ يُعْطَى الَّذِي يُنْعَمُ بِهِ ❀ مِنْ مَلْبَسٍ وَمَطْعَمٍ وَمَشْرَبٍ
٤٥٣٩. وَحَيْثُ يُعْدَمُ^(٣) سَيِّدٌ فَلْيُؤْمَرَا ❀ بِأَنْ يَبِيعَ الْعَبْدُ أَوْ يُحَرَّرَا
٤٥٤٠. وَمَا لِوَاحِدٍ مِنَ الْأَبْنَاءِ^(٤) ❀ فِطَامُهُ قَبْلَ انْقِضَاءِ حَوْلَيْنِ
٤٥٤١. وَلَهُمَا إِنْ لَمْ يَضُرَّهُ كَمَا ❀ جَازَتْ زِيَادَةُ عَلَيْهَا لَهُمَا



(١) هذا من تمام المسألة الأخيرة في الفصل السابق، وهذا التوبيخ من (أ) فقط، وكان قد أثبتته في (ب)، ثم ضرب عليه وكتب بجانبه: «هذا الفصل في النظم لا محل له؛ إذ فيما بعده تعلق بما قبله». وإنما أثبتناه؛ لأن هذا تكرر من الناظم فيما سبق وفيما يأتي، ولأن المنهاج عقد هنا فصلاً جديداً.

(٢) جمع «إدام». انظر: المصباح المنير (٩/١).

(٣) أي: يفتقر. انظر: مختار الصحاح (ص: ٢٠٣).

(٤) في (أ): «من أبيين»، وبهامشها: «لعله قال: من الأبيين».

كتاب الجراح

٤٥٤٢. وَمُزْهِقُ النَّفْسِ ثَلَاثٌ، عَمْدٌ ❖ وَخَطَأٌ، وَشِبْهُ عَمْدٍ يَغْدُو
 ٤٥٤٣. فِي غَيْرِ عَمْدٍ لَا قِصَاصَ لَزِمًا ❖ وَالْعَمْدُ قَصْدُ الْفِعْلِ وَالشَّخْصِ بِمَا
 ٤٥٤٤. يَقْتُلُ غَالِبًا، وَإِنْ كَانَ فَقَدْ ❖ وَاحِدَ قَصْدَيْنِ فِي الْخَطَا يُعَدُّ
 ٤٥٤٥. وَقَصْدُ هَذَيْنِ بِمَا لَا يَقْتُلُ ❖ فِي غَالِبٍ فَشِبْهُ عَمْدٍ يُجْعَلُ
 ٤٥٤٦. وَإِبْرَةٌ بِمَقْتَلٍ عَمْدٌ كَذَا ❖ بِالْغَيْرِ إِنْ يَرِمُ^(١) فَمَاتَ مِنْ أَدَى
 ٤٥٤٧. وَإِنْ يُمُتَ فِي الْحَالِ مِنْ غَيْرِ أَثَرٍ ❖ فَشِبْهُ عَمْدٍ، وَهُوَ عَمْدٌ فِي نَظَرِ
 ٤٥٤٨. وَقِيلَ: لَا شَيْءَ، كَمَا قَدْ حَكَمُوا ❖ فِي غَرْزِهَا فِي مَوْضِعٍ لَا يُؤْلَمُ
 ٤٥٤٩. وَمَنْعُ قُوتِ النَّفْسِ فِي حَبْسٍ بَأَنْ ❖ مَضَتْ عَلَيْهِ مُدَّةٌ مِنَ الزَّمَنِ
 ٤٥٥٠. يَمُوتُ فِيهَا مِثْلُهُ فِي الْغَالِبِ ❖ فَمَاتَ فَاقْضِ بِالْقِصَاصِ الْوَاجِبِ
 ٤٥٥١. أَوْ لَا يَمُوتُ مِثْلُهُ فِيهَا وَلَا ❖ جُوعَ وَلَا عَطَشَ سَابِقَ عَلَى
 ٤٥٥٢. حَبْسٍ فَشِبْهُ الْعَمْدِ، أَوْ بَعْضُ الظَّمَا ❖ وَالْجُوعُ^(٢) وَالْحَابِسُ فِيهِ عَلِمًا
 ٤٥٥٣. فَذَاكَ عَمْدٌ، أَوْ يَقْتُلُ شَهِدًا ❖ وَاعْتَرَفَا بِكَذِبٍ تَعَمَّدَا
 ٤٥٥٤. وَقِيلَ اقْتُلْ ذَيْنِ إِنْ لَمْ يَقُلِ ❖ «أَعْلَمُ كَذِبَ ذَيْنِ فِي هَذَا» الْوَلِيُّ
 ٤٥٥٥. ثُمَّ إِذَا صَيَّفَ مَجْنُونًا بِمَا ❖ سُمِّ فَمَاتَ فَالْقِصَاصُ لَزِمًا

(١) فِي (أ): «يَرِمُ»، وَفِي (ب): «يَرِمُ». وَعِبَارَةُ الْمَنْهَاجِ (ص: ٤٦٨): «إِنْ تَوَرَّمَ».

(٢) فِي النِّسَخَتَيْنِ: «وَالْجُوعُ».

- ٤٥٥٦ . وَإِنْ يُضِيفُ مُكَلَّفًا وَمَا عَلِمَ ❖ بِسُوءِ فِدْيَةٍ فِيهِ حُكْمٌ
- ٤٥٥٧ . كَذَا إِذَا سَمَّ لِشَخْصٍ يَأْكُلُهُ ❖ فِي غَالِبٍ وَمَا دَرَى مُسْتَعْمِلُهُ
- ٤٥٥٨ . لَوْ تَرَكَ الْمَجْرُوحُ مُهْلِكًا بِلَا ❖ طَبِّ فَمَاتَ فَالْقِصَاصُ جُعِلَا
- ٤٥٥٩ . وَرَمِيَهُ فِي غَيْرِ مُغْرِقٍ فَقَرَّ ❖ مُضْطَجِعًا حَتَّى قَضَى فِيهِ هَدَرٌ
- ٤٥٦٠ . وَرَمِيَهُ فِي مُغْرِقٍ وَمَا حَسَنَ ❖ سِبَاحَةً عَمْدٌ وَمِثْلُهُ الزَّمَنُ
- ٤٥٦١ . ثُمَّ لِعَيْرٍ مَانِعٍ إِذَا تَرَكَ ❖ سِبَاحَةً لَمْ تُودِ^(١) ذَا حِينٍ هَلَكَ
- ٤٥٦٢ . لَوْ قَدَّ شَخْصًا مِنْ عُلُوٍّ قَدْ رُمِيَ ❖ أَوْ قَدَّ مَمْسُوكًا بِقَتْلِهِ احْكُم
- ٤٥٦٣ . كَذَا إِذَا أَلْقَاهُ فِي الْمُغْرِقِ لَا ❖ فِي ضِدِّهِ فَالْتَقَمَ الْحُوتُ اقْتِلَا
- ٤٥٦٤ . وَاقْتُلْ لِمُكْرِهِ وَمُكْرَهُ ثَبَّتْ ❖ وَدِيَّةٌ إِنْ وَجَبَتْ تَوَزَّعَتْ
- ٤٥٦٥ . وَوَاحِدٌ مِنْ ذَيْنِ إِنْ كَفَاهُ ❖ فَقَطْ فَلَا قَتْلَ عَلَى سِوَاهُ
- ٤٥٦٦ . ثُمَّ عَلَى إِتْلَافِ نَفْسِهِ إِذَا ❖ أَكْرَهَهُ فَلَا قِصَاصَ أُخِذَا
- ٤٥٦٧ . وَلَيْسَ بِالْإِكْرَاهِ قَوْلُهُ: «اقْتِلَا» ❖ زَيْدًا أَوْ ابْنَهُ» وَذَلِكَ قَتْلَا

فصل

[في اجتماع مباشرتين]

- ٤٥٦٨ . وَإِنْ أَتَى فَعْلَانِ مُزْهَقَانِ ❖ مَعًا مِنْ اثْنَيْنِ فَقَاتِلَانِ
- ٤٥٦٩ . وَإِنْ تَرْتَبَا فَلِإِنَّ الْأَوَّلَا ❖ قَاتِلُهُ إِنْ يُنْهَ^(٢) مَقْتُولَا إِلَى

(١) أي: لا دية في هذه الحالة .

(٢) في النسختين: «يُنْهَى» .

٤٥٧٠. حَالَةَ مَذْبُوحٍ ، وَثَانٍ عُزْرًا ❖ وَقَاتِلُ الْمَرِيضِ حِينَ اخْتِصَرَا
٤٥٧١. وَكَانَ عَيْشُهُ كَعَيْشِ مَنْ ذُبِحَ ❖ يُقْتَصُّ مِنْهُ بِقِصَاصٍ قَدْ شَرِحَ

فَصْلٌ

[في أركانِ القصاصِ في النفس،

وفي تغيُّرِ حالِ المجروحِ من الجرحِ إلى الموت]

٤٥٧٢. قَتَلَ مَنْ عَهْدُهُ مُرْتَدًّا ❖ أَوْ نَفْسَ ذِمِّيٍّ أَتَى أَوْ عَبْدًا
٤٥٧٣. أَوْ ظَنَّهُ قَاتِلَ أُمِّهِ وَمَا ❖ بَانَ كَذَلِكَ فَالْقِصَاصُ لَزِمَا
٤٥٧٤. أَوْ ظَنَّ كُفْرَ مُسْلِمٍ فَقَتَلَهُ ❖ بِدَارِ حَرْبٍ لَا قِصَاصَ لَزِمَهُ
٤٥٧٥. وَدِيَّةٌ فِيمَا جَنَى لَنْ تَجِبَا ❖ أَوْ فِدَارِ الْمُسْلِمِينَ وَجِبَا^(١)
٤٥٧٦. وَلَوْ جُوبِ الْقِصَاصِ اشْتَرِطَنْ ❖ كَوْنُ الْقَتِيلِ فِي الْأَمَانِ أَوْ فَاَنْ
٤٥٧٧. يَكُونُ مُسْلِمًا ، فَحَرْبِيٌّ هُدِرَ ❖ دَمٌ لَهُ كَذَلِكَ مُرْتَدُّ ذِكْرُ
٤٥٧٨. وَدَمٌ زَانٍ مُحْصَنٍ فَهُوَ هَدَرَ ❖ إِنْ يَقْتُلْنَهُ مُسْلِمٌ لَا مَنْ كَفَرَ
٤٥٧٩. ثُمَّ مِنَ السَّكَرَانِ فَافْتَضَّصَنَّ ، لَا ❖ مِنْ ذِي جُنُونٍ وَصَبِيٍّ حَصَلَا
٤٥٨٠. وَإِنْ يَقُلْ : «كُنْتُ أَخَا جُنُونٍ» ❖ أَوْ «فِي الصَّبَا» صُدِّقَ بِالْيَمِينِ
٤٥٨١. إِنْ أَمَكَنَ الصَّبَا وَأَلْقَاهُ^(٢) عُرِفَ ❖ وَإِنْ يَقُلْ : «أَنَا صَبِيٌّ» لَا حَلْفُ

(١) بهامش (ب): «قيل: الألف في وجبا للثنائية». وهو كذلك، لكن يجبان على سبيل البدل؛ كما في: تحفة المحتاج (٣٩٦/٨)، ونهاية المحتاج (٢٦٥/٧).

(٢) في (أ): «والعته». وكانت أولاً في (أ) كما أثبتناها، ثم غُيِّرَتْ. وبهامش (ب): «الآلئ: الجنون، وقد تعود النبي ﷺ منه». وبهامش (أ): «قوله: العته: أي: جنونه، وهو بضم العين وإسكان الناء».

٤٥٨٢. وَلَا قِصَاصَ ، وَمِنَ الرَّدِّيِّ ❖ يُقْتَصُّ وَالْمَعْصُومُ لَا الْحَرْبِيُّ
٤٥٨٣. وَيُقْتَلُ الذَّمِّيُّ بِالذَّمِّيِّ ❖ وَمُسْلِمٍ ، لَا الْعَكْسُ فِي الْمَعْنِيِّ
٤٥٨٤. وَإِنْ يَمُتْ مِنْ بَعْدِ مَا قَدْ أَسْلَمَا ❖ جَارِحُهُ إِنَّ الْقِصَاصَ لَزِمَا
٤٥٨٥. وَإِنَّمَا يُقْتَصُّ فِي ذِي الصُّورَةِ ❖ سُلْطَانُنَا بِطَلَبِ الْوَرَثَةِ
٤٥٨٦. وَيُقْتَلُ الْمُتَرَدُّ بِالذَّمِّيِّ ❖ لَا الْعَكْسُ ، وَالْمُتَرَدُّ بِالرَّدِّيِّ
٤٥٨٧. لَا الْحُرُّ بِالَّذِي بِهِ رِقٌّ جَسَدُ ❖ مُكَاتَبٌ مُدَبَّرٌ أُمٌّ وَلَدُ
٤٥٨٨. وَالْقِنُّ بَعْضُهُمْ بِبَعْضٍ أَفْتِلَا ❖ مَنْ بَعْضُهُ حُرٌّ إِذَا مَا قَتَلَا
٤٥٨٩. مِثْلًا لَهُ فَلَا قِصَاصَ فَاعْلَمْ ❖ وَلَا قِصَاصَ بَيْنَ عَبْدٍ مُسْلِمٍ
٤٥٩٠. وَحُرٍّ أَهْلٍ ذِمَّةٍ ، وَمَا قُتِلَ ❖ أَصْلُ بَفَرٍ وَهُوَ بِالْعَكْسِ جُعِلَ
٤٥٩١. ثُمَّ الْأَبُ الرَّقِيقُ لَنْ نَقْتُلَهُ ❖ بِعَبْدٍ ابْنِهِ إِذَا قَتَلَهُ
٤٥٩٢. وَلَا بِمَنْ يَرِثُ مِنْهُ وَلَدُهُ ❖ وَيُقْتَلُ الْجَمْعُ بِفَرْدٍ نَجَدُهُ
٤٥٩٣. وَلِلْوَلِيِّ الْعَفْوُ عَنْ بَعْضٍ عَلَى ❖ حِصَّتِهِ مِنْ دِيَةِ لِلْمِثْلَا
٤٥٩٤. ثُمَّ شَرِيكَ مُخْطِئٍ لَنْ نَقْتُلَا ❖ وَلَا شَرِيكَ شُبِّهِ عَمْدٍ قُتِلَا
٤٥٩٥. وَاقْتُلْ شَرِيكَ الْأَبِ ، ثُمَّ لِيُقْتَلَنَّ ❖ عَبْدُ شَرِيكَ الْحُرِّ فِي عَبْدٍ إِذَنْ
٤٥٩٦. كَذَلِكَ ذِمِّيُّ شَرِيكَ مُسْلِمٍ ❖ فِي قَتْلِ ذِمِّيٍّ بِقَتْلِهِ احْكُمِ
٤٥٩٧. وَلِيُقْتَلَنَّ شَرِيكَ حَرْبِيٍّ غَدَا ❖ أَوْ قَاطِعٍ قِصَاصًا أَوْ حَدًّا بَدَا^(١)

(١) في النسختين: «بَدَا».

- ٤٥٩٨ . كَذَا شَرِيكَ دَافِعٍ لِلصَّائِلِ ❖ كَذَا شَرِيكَ النَّفْسِ فِي الْمَقَاتِلِ
- ٤٥٩٩ . جَرَحَهُ جُرْحَيْنِ عَمْدًا وَخَطَا ❖ وَمَاتَ بِالْجُرْحَيْنِ فَالْقَتْلُ اسْقِطًا
- ٤٦٠٠ . وَإِنْ يُدَاوِ نَفْسَهُ إِنْ جُرِحَا ❖ بِقَاتِلِ إِنْ الْقِصَاصَ اطْرَحَا
- ٤٦٠١ . وَشَبَّهُ عَمْدٍ كَوْنُهُ لَا يَقْتُلُ ❖ فِي غَالِبٍ ، وَإِنْ يَكُنْ يُحْصَلُ
- ٤٦٠٢ . الْقَتْلُ غَالِبًا بَعْلَمَ حِسَّهُ ❖ فَهُوَ شَرِيكَ جَارِحٍ لِنَفْسِهِ
- ٤٦٠٣ . مَنْ قَتَلَ الْجَمْعَ مُرْتَبًا قُتِلَ ❖ بِأَوَّلٍ ، أَوْ فَمَعًا فَقَدْ جُعِلَ
- ٤٦٠٤ . بِقُرْعَةٍ وَوُدَيِ الْبَاقُونَ ❖ جَرَحَ عَبْدَ نَفْسِهِ الثَّمِينَا
- ٤٦٠٥ . أَوْ جَرَحَ الْمُرْتَدَّ ثُمَّ عَتَقَا ❖ وَأَسْلَمَ الْمُرْتَدُّ ثُمَّ نَفَقَا
- ٤٦٠٦ . بِالْجُرْحِ لَا ضَمَانَ ، ثُمَّ لَوْ رَمَى ❖ ذِينَ وَذَا عَتَقَ ثُمَّ أَسْلَمَا
- ٤٦٠٧ . ذَاكَ فَعَيَّرَ دِيَّةَ لِلْمُسْلِمِ ❖ خَفَّتْ عَلَى عَاقِلَةٍ لَمْ يُلْزَمِ
- ٤٦٠٨ . ثُمَّ إِذَا ارْتَدَّ الْجَرِيحُ وَكَفَرَ ❖ وَمَاتَ بِالسَّرَايَةِ النَّفْسُ هَدَرَ
- ٤٦٠٩ . وَأَوْجِبْنَ قِصَاصَ جُرْحٍ فِيهِ ❖ قَرِيْبُهُ الْمُسْلِمُ يَسْتَوْفِيهِ
- ٤٦١٠ . وَالْجُرْحُ إِنْ يَفْتَضِرْ مَا لَا فَلَاقِلُ ❖ مِنْ دِيَّةٍ وَأَرْشٍ جُرْحٍ قَدْ حَصَلَ
- ٤٦١١ . وَالْحُرُّ إِنْ جَرَحَ عَبْدًا فَعَتَقَ ❖ فَمَاتَ إِذْ سَرَى الْقِصَاصُ مَا اتَّفَقَ
- ٤٦١٢ . بَلْ دِيَّةَ الْمُسْلِمِ يُعْطِي السَّيِّدَا ❖ قِيَمَتَهُ مِنْهَا وَزَائِدُ غَدَا
- ٤٦١٣ . لِوَارِثِ الْعَبْدِ جَمِيعُهُ اتَّفَقَ ❖ وَحَيْثُ يَفْطَعُ يَدَ عَبْدٍ فَعَتَقَ
- ٤٦١٤ . وَبِالسَّرَايَةِ تُؤْفَى فَلَاقِلُ ❖ مِنْ دِيَّةٍ وَنِصْفِ قِيَمَةٍ كَمَلُ

فَصْلٌ

[في شروط القصاص في الأطراف والجراحات والمعاني]

- ٤٦١٥ . وَأَشْتَرِطَنَّ لِقِصَاصِ الطَّرَفِ ❖ وَالنَّفْسِ مَا اشْتَرِطَ لِلنَّفْسِ اعْرِفِ
- ٤٦١٦ . ثُمَّ الشَّجَاجُ عَشْرُ، حَارِصَةٌ ❖ شَقَّتْ قَلِيلًا جِلْدَهُ، دَامِيَةٌ
- ٤٦١٧ . تُدْمِيهِ، وَالْبَاضِعَةُ الَّتِي غَدَتْ ❖ تَقْطَعُ لَحْمًا، وَالَّتِي تَلَا حَمَتْ
- ٤٦١٨ . تَعْوُصُ فِي الْجِلْدِ، وَسِمْحَاقُ أَتَتْ ❖ فَهِيَ الَّتِي تَبْلُغُ جِلْدَةً غَدَتْ
- ٤٦١٩ . بَيْنَ عِظَامِهِ وَلَحْمٍ، مُوضِحَةٌ ❖ هِيَ الَّتِي تُوضِحُ عَظْمًا مُنِحَةً
- ٤٦٢٠ . هَاشِمَةٌ تَهْشِمُهُ، مُنْقَلَةٌ ❖ تَنْقُلُهُ، مَأْمُومَةٌ مُكَمَّلَةٌ
- ٤٦٢١ . إِلَى خَرِيطَةِ الدِّمَاغِ تَبْلُغُ ❖ دَامِغَةٌ تَخْرِفُهَا أَوْ تَدْمِغُ
- ٤٦٢٢ . وَاقْتَصَّ فِي الْمَوْضِحِ مِمَّا قَدْ عُنِيَ ❖ فَقَطُّ وَإِنْ وَجَدْتَهُ فِي الْبَدَنِ
- ٤٦٢٣ . وَاقْتَصَّ مِمَّنْ شَقَّ بَعْضَ أُذُنٍ ❖ وَمَارِنٍ وَلَمْ يُبْنِ مَا قَدْ عُنِيَ
- ٤٦٢٤ . وَقَاطِعٍ مِنْ مِفْصَلٍ تَبَيَّنَا ❖ حَتَّى بِأَصْلِ فِخْذٍ إِنْ أَمَكْنَا
- ٤٦٢٥ . بِلَا إِجَافَةٍ، وَفَوْقَ عَيْنٍ ❖ وَقَطْعِهِ الْأَلْيَيْنِ وَالشُّفْرَيْنِ
- ٤٦٢٦ . أُنْذَنَا لِسَانًا شَفَةً جَفْنَا ذَكَرَ ❖ وَالْأُنْثَيْنِ ثُمَّ مَارِنًا حَضَرَ
- ٤٦٢٧ . لَا فِي عِظَامٍ كُسِرَتْ بَلْ اقْطَعِ ❖ أَقْرَبَ مِفْصَلٍ إِلَى مُوَيْضِعِ
- ٤٦٢٨ . كُسِرَ مَعَ حُكُومَةِ الْبَاقِي إِذَا ❖ أَرَادَ ذَا مَنْ نَالَهُ هَذَا الْأَذَى
- ٤٦٢٩ . ثُمَّ إِذَا أَوْضَحَهُ وَهَشَمَا ❖ أَوْضِحَ وَخَمْسَةُ جَمَالٍ لَزِمَا

- ٤٦٣٠ . وَإِنْ يَكُنْ أَوْضَحَهُ وَنَقَّالًا ❁ أَوْضِحْ وَخُذْ عَشْرَ جَمَالٍ كُمَّالًا
- ٤٦٣١ . وَافْتَصَّ فِي السَّمْعِ وَشَمَّ وَبَصَرَ ❁ وَالذَّوْقِ وَالْبَطْشِ سِرَايَةً تُقَرُّ
- ٤٦٣٢ . وَلَوْ قَطَعْتَ خِنْصِرًا وَالْبِنْصِرُ ❁ تَلِفَ لَا قِصَاصَ فِيهِ يُذَكَّرُ



باب

كيفية القصاص ومُستوفيه

- ٤٦٣٣ . وَشَفَّةٌ عَلَيَا بِسُفْلَى مَا قُطِعَ ❖ وَلَا الْيَسَارُ بِالْيَمِينِ تَنْقَطِعُ
- ٤٦٣٤ . وَلَا الْعُكُوسُ ، ثُمَّ قَطْعُ أَنْمَلِهِ ❖ بِنَفْسٍ أُخْرَى إِنَّنَا لَنْ نَفْعَلَهُ
- ٤٦٣٥ . وَزَائِدٌ بِزَائِدٍ فِي مَوْضِعٍ ❖ آخَرٍ مِنْ جَسَدِهِ لَمْ يُقْطَعْ
- ٤٦٣٦ . وَلَمْ يَضُرَّ تَفَاوُتٌ فِي الْكَبْرِ ❖ وَشِدَّةُ الْبَطْشِ وَطُولُ مُكْثَرٍ
- ٤٦٣٧ . فِي الطُّولِ وَالْعَرْضِ يُرَاعَى قَدْرُ ❖ مُوضِحَةٍ ، وَحَيْثُ كَانَ عَمْرُو
- ٤٦٣٨ . قَدْ شَجَّ كُلُّ رَأْسِهِ وَرَأْسُ مَنْ ❖ قَدْ شَجَّ ذَا أَصْغَرُ فَلَنْسْتَوْعِبَنَّ
- ٤٦٣٩ . جَمِيعَ رَأْسِهِ وَلَنْ نُكَمِّلَهُ ❖ مِنْ وَجْهِهِ وَمِنْ قَفَا يَكُونُ لَهُ
- ٤٦٤٠ . بَلْ نَأْخُذُ الْبَاقِي مِنْ أَرْضِ الْمُوضِحَةِ ❖ وَإِنْ يَكُنْ أَكْبَرَ رَأْسًا أَوْضَحَهُ
- ٤٦٤١ . بِقَدْرِ مَا أَوْضَحَ ثُمَّ خَيْرًا ❖ فِي مَوْضِعِ الشَّجِّ لِجَانِ ذِكْرَا
- ٤٦٤٢ . نَاصِيَةً مِنْ رَأْسِهِ تَمَّمْ ، فَلَوْ ❖ زَادَ عَلَى الشَّجَّةِ مُقْتَصٌّ رَأْوَا
- ٤٦٤٣ . عَلَيْهِ زَائِدَ الْقَصَاصِ كَمَلَا ❖ فَإِنْ يَكُنْ أَخْطَا أَوْ عَفَا عَلَى
- ٤٦٤٤ . مَالٍ فَأَرْضُ كَامِلٌ قَدْ مُنَحَا ❖ إِنْ أَوْضَحَ الْجَمِيعُ كُلُّ أَوْضَحَا
- ٤٦٤٥ . وَلَمْ تُبْنِ صَحِيحَةٌ بِشَلًّا ❖ وَإِنْ رَضِيَ الْجَانِي بِذَلِكَ كَلَّا
- ٤٦٤٦ . فَإِنْ يُخَالِفَ لَمْ يَقَعْ قِصَاصَا ❖ وَلَمْ يَجِدْ مِنْ دِيَةِ خَلَاصَا
- ٤٦٤٧ . فَلَوْ سَرَى أَفْنَى الْقِصَاصِ رُوحَهُ ❖ وَتُقْطَعُ الشَّلَاءُ بِالصَّحِيحَةِ

٤٦٤٨. إِنْ لَمْ يَقُلْ أَهَيْلُ خَبَرَةٍ: «إِذَا» ❖ فَعِلَ ذَا لَمْ يَنْقَطِعْ دَمٌ لَذَا»
 ٤٦٤٩. وَاقْطَعْ يَدَ السَّلِيمِ بِالْأَعْسَمِ^(١) ثُمَّ ❖ وَرِجْلَهُ بِرِجْلِ أَعْرَجِ الْقَدَمِ
 ٤٦٥٠. ذَاهِبَةُ الْأَظْفَارِ بِالسَّلِيمَةِ ❖ تُقْطَعُ دُونَ عَكْسِ ذِي الْقُضْيَةِ
 ٤٦٥١. وَالْعُضْوُ^(٢) كَالْيَدِ، الْأَشْلُ نَفْسُهُ ❖ مُنْقَبِضٌ لَمْ يَنْبَسِطْ أَوْ عَكْسُهُ
 ٤٦٥٢. أُذُنٌ سَمِيعٌ بِأَصَمٍّ قُطِعَتْ ❖ وَالْفَخْلُ بِالْخَصِيِّ وَعَيْنٌ يُبْتُ
 ٤٦٥٣. وَأَنْفُهُ الصَّحِيحُ بِالْأَخْشَمِ، لَا ❖ عَيْنٌ صَحِيحَةٌ بِعَمِيَا مَثَلًا
 ٤٦٥٤. وَلَا لِسَانٌ نَاطِقٌ بِأَخْرَسَا ❖ فِي قَلْعِهِ السِّنُّ الْقِصَاصُ التُّمَسَا
 ٤٦٥٥. ثُمَّ يَدًا كَامِلَةً لَوْ قُطِعَا ❖ نَاقِصٌ إِصْبَعٍ فَذَا فَلْيُقْطَعَا
 ٤٦٥٦. وَأَرَشٌ إِصْبَعٌ عَلَيْهِ جُعِلَا ❖ ثُمَّ إِذَا قُطِعَ كَفًّا أَيْ بِلَا
 ٤٦٥٧. أَصَابِعٍ فَلَا قِصَاصَ حَلَّهَا ❖ إِنْ لَمْ تَكُنْ كَفُ الظُّلُومِ مِثْلَهَا

فصل

[في اختلاف مُسْتَحِقِّ الدَّمِ والجاني،

وفي مُسْتَحِقِّ الْقَوْدِ وَمُسْتَوْفِيهِ وما يتعلق بهما]

٤٦٥٨. مَنْ قَدْ مَلُفُوفًا وَمَوْتَهُ زَعَمَ ❖ فَصَدَّقَنَ وَلِيٌّ مَيِّتٍ بِالْقَسَمِ
 ٤٦٥٩. ثُمَّ إِذَا قُطِعَ عُضْوًا وَزَعَمَ ❖ نَقَصًا بِهِ فَصَدَّقْنَاهُ بِالْقَسَمِ

(١) في النسختين: «بالأعسم». قال في نهاية المحتاج (٢٩١/٧): «والعسم - بمهملتين مفتوحتين - تشنُّج في المرفق، أو قصر في الساعد أو العضد، وقيل: ميلٌ واعوجاجٌ في الرُّسْغ، وقيل: الأعسم الأعسر، وهو من بطشه بيساره أكثر، وكلُّها صحيحة هنا».

(٢) أي: الذَّكَر.

٤٦٦٠. إِنْ يُنْكِرَنَّ فِي نَفْسِ عَضْوٍ قَدْ ظَهَرَ ❖ نَفْسَ سَلَامَةٍ، وَإِلَّا لَمْ يَبْرُرْ
٤٦٦١. أَوْ قَيْدِيهِ ثُمَّ رَجَلَيْهِ قَطَعَ ❖ فَمَاتَ وَادَّعَى السَّرَايَةَ الصَّنْعَ^(١)
٤٦٦٢. وَزَعَمَ الْوَلِيَّ ائْتِمَالًا مُمَكِّنًا ❖ أَوْ سَبِيًّا يُصَدِّقُ الْوَلِيَّ هُنَا
٤٦٦٣. وَإِنْ يَكُنْ مُوضِحَتَيْنِ أَوْ ضَحَا ❖ وَرَفَعَ الْحَاجِزَ ثُمَّ صَرَّحَا
٤٦٦٤. بِرَفْعِهِ قَبْلَ ائْتِمَالٍ عُرِفَا ❖ صَدَّقَ إِنْ يُمَكِّنُ وَإِلَّا حُلِفَا
٤٦٦٥. ذَاكَ الْجَرِيحُ ثُمَّ أَرَشَانِ اتَّفَقَ ❖ لِكُلِّ وَارِثٍ فِي الْاِقْتِصَاصِ حَقُّ
٤٦٦٦. فَلْيَنْتَظِرْ غَائِبَهُمْ وَانْتَظِرَا ❖ كَمَالِ طِفْلِهِمْ وَمَجْنُونٍ يُرَى
٤٦٦٧. وَلْيُحْبَسَنَّ، وَفِي اِزْدِحَامٍ أُفْرِعَا ❖ وَيَسْتَتِيبُ عَاجِزٌ قَدْ قَرَعَا^(٢)
٤٦٦٨. وَوَاحِدٌ مِنْهُمْ إِذَا مَا بَدَرَا ❖ بِقَتْلِهِ فَلَا قِصَاصَ قُرَّرَا
٤٦٦٩. بَلْ أَخَذَ الْبَاقُونَ قِسْطَ الدِّيَةِ ❖ مِنْ تَرْكَةِ الْجَانِي بَغَيْرِ مَرِيَةٍ
٤٦٧٠. وَإِنَّمَا اقْتَصَّ بِإِذْنٍ يَذْكُرُ ❖ إِمَامَنَا وَدُونَهُ يُعَزِّرُ
٤٦٧١. ثُمَّ لِأَهْلِ الْإِمَامِ أَذْنَا ❖ فِي النَّفْسِ لَا فِي طَرَفٍ تَعَيَّنَا^(٣)
٤٦٧٢. وَإِنْ يَكُنْ فِي ضَرْبِ عُنُقٍ أَمْرًا ❖ وَغَيْرَهَا أَصَابَ عَمْدًا عُزِّرَا
٤٦٧٣. وَلَيْسَ يُعْزَلُ، وَإِنْ قَالَ: «أَنَا» ❖ أَخْطَأْتُ» وَالْخَطَأُ مِنْهُ أَمَكَّنَا
٤٦٧٤. عَزَلَهُ وَلَمْ يُعَزَّرْ، وَتَجِبَ ❖ أَجْرُهُ جَلَادٍ عَلَى جَانٍ كُتِبَ

(١) بهامش (أ): «أي: الصانع هذا».

(٢) المعتمد أن العاجز لا يدخل القرعة. انظر: تحفة المحتاج (٤٣٥/٨)، ونهاية المحتاج (٣٠٠/٧).

(٣) في (ب): «مُعَيَّنًا».

- ٤٦٧٥ . وَلَمْ يُؤَخَّرْ غَيْرُ حَامِلٍ إِلَى ❖ أَنْ تُرْضَعَ اللَّبَاءُ طِفْلاً حَصَلاً
- ٤٦٧٦ . وَيُكْتَفَى بِغَيْرِهَا أَوْ فَطِمَتْ ❖ وَلَدَهَا لِسِنَتَيْنِ كَمَلَتْ
- ٤٦٧٧ . وَصُدِّقَتْ فِي حَمْلِهَا ، وَفِي الْحَرَمِ ❖ يُقْتَصُّ وَالْحَرُّ وَبَرْدٌ وَسَقَمٌ
- ٤٦٧٨ . وَاقْتُلَ بِمِثْلِ فَعْلٍ جَانٍ يَتَفَقُّ ❖ وَبِالْحُسَامِ إِنْ يُرِدُهُ الْمُسْتَحِقُّ
- ٤٦٧٩ . أَوْ كَانَ بِالسَّحْرِ أَوْ الْخَمْرِ قَتَلَ ❖ أَوْ اللَّوْاطِ فَبِسَيْفٍ انْقَتَلَ
- ٤٦٨٠ . وَإِنْ يَكُنْ أَجَافُهُ أَوْ كَسَرَا ❖ عَضُدُهُ فَمَاتَ فَالْحَزُّ جَرَى^(١)
- ٤٦٨١ . ثُمَّتَ إِنْ يُقْتَصَّ مَقْطُوعُ الْيَدِ ❖ وَبَعْدُ مَاتَ بِسِرَايَةٍ وَدِي
- ٤٦٨٢ . إِنْ يُرِدِ الْوَلِيُّ نِصْفَ دِيَةِ ❖ وَإِنْ يُرِدْ حَزًّا فَلِلْحَزِّ اثْبِتِ
- ٤٦٨٣ . أَوْ قُطِعَتْ يَدَاهُ فَاقْتَصَّ وَمِنْ ❖ بَعْدُ سَرَى فَمَاتَ مِنْ ذَاكَ فَإِنْ
- ٤٦٨٤ . عَفَا وَلِيُّهُ فَلَا شَيْءَ يَجِبُ ❖ أَوْ طَلَبَ الْقِصَاصَ فَالْحَزُّ كُتِبَ
- ٤٦٨٥ . أَوْ مَاتَ مِنْ قَطْعِ قِصَاصٍ صَنِعًا ❖ فَهَدَرٌ ، أَوْ بِالسَّرَايَةِ مَعَا
- ٤٦٨٦ . مَاتَا كَفَى ، فَإِنْ يَمُتُ فِي الْأَوَّلِ ❖ جَانٍ فَنِصْفُ دِيَةِ يُعْطَى الْوَلِيُّ
- ٤٦٨٧ . لَوْ أَخْرَجَ الْيَسَارَ مِنْ عَلَيْهِ قَدْ ❖ وَجَبَ قَطْعُ الْيَمِينِ وَقَصْدُ
- ٤٦٨٨ . إِبَاحَةٍ لَهَا فَذِي فَلْتَهْدَرَنَّ ❖ وَإِنْ يَقُلْ : «إِجْرَاءُهَا ظَنَنْتُ عَنْ»^(٢)
- ٤٦٨٩ . فَكَذَبَ الْمُقْتَصُّ أَوْ فَقَالَ كُلُّ ❖ «ظَنَنْتُهَا الْيَمِينِ» لَا قِصَاصَ قُلْ
- ٤٦٩٠ . فِي يَدِهِ الْيُسْرَى وَفِيهَا دِيَةٌ ❖ ثُمَّ بَقِيَ قِصَاصُ يُمْنَى تُنْعَتُ

(١) المعتمد أنه يُفَعَّلُ به كما فَعَلَ . انظر: تحفة المحتاج (٤٤٢/٨) ، ونهاية المحتاج (٣٠٦/٧) .

(٢) بهامش (أ): «أي: عني» .

فَصْلٌ

[في موجب العمد وفي العفو]

- ٤٦٩١ . مُوجِبُ عَمْدٍ قَوْدٌ مَخْضٌ حَصَلَ ❀ وَدِيَّةٌ عِنْدَ سُقُوطِهِ بَدَلٌ
- ٤٦٩٢ . ثُمَّ عَلَيْهَا لِلْوَلِيِّ الْعَفْوُ ❀ بِإِذْنِ رِضَا الْجَانِي ، وَعَنْهَا لَغْوٌ
- ٤٦٩٣ . وَإِنْ يَكُنْ أَطْلَقَ عَفْوًا لَا دِيَّةَ ❀ ثُمَّ عَلَى الَّذِي حَجَرْنَا بِسَفْهَةٍ
- ٤٦٩٤ . أَوْ فَلَسٍ مَتَى عَفَا عَلَى الدِّيَّةِ ❀ أَوْ أَطْلَقَ الْعَفْوَ فَذَا لَنْ نُلْغِيَهُ
- ٤٦٩٥ . وَعَفْوُهُ عَلَى اثْنَتَيْنِ ^(١) جَوَزَنْ ❀ ثُمَّ إِذَا قَالَ رَشِيدٌ : « أَفْتُلَنْ »
- ٤٦٩٦ . فَفَعَلَ الْمَأْمُورُ ذَاكَ فَهَدَرَ ❀ وَمَنْ لَهُ قِصَاصُ نَفْسٍ اسْتَقَرَّ
- ٤٦٩٧ . بِطَرَفٍ سَرَى وَعَنْ نَفْسٍ عَفَا ❀ سَقَطَ قَطْعٌ لَا بَعْكَسٍ يُقْتَفَى



(١) أي: على مئتي بعير .

كتاب الديات

٤٦٩٨. فِي قَتْلِ حُرٍّ مُسْلِمٍ مِنَ الْإِبِلِ ❖ فِي الْعَمْدِ أَرْبَعُونَ حَامِلًا جُعِلَ
٤٦٩٩. ثُمَّ ثَلَاثُونَ مِنَ الْحَقَاقِ ❖ كَذَا مِنَ الْجَذَاعِ بِاتِّفَاقِ
٤٧٠٠. وَفِي الْخَطَا قَدْ حُمِّسَتْ عِشْرُونًا ❖ بِنْتُ مَخَاضٍ وَكَذَا يَغْنُونَا
٤٧٠١. بِنْتُ لُبُونٍ وَحِقَاقًا وَكَذَا ❖ بَنُو لُبُونٍ وَجِذَاعٌ أَخِذَا
٤٧٠٢. فَإِنْ قَتَلْتَ خَطَاً فِي حَرَمٍ ❖ مَكَّةَ أَوْ فِي أَشْهُرٍ لِلْحُرِّ
٤٧٠٣. أَوْ مَحْرَمًا ذَا رَحِمٍ تَثَلَّثْتَ ❖ وَهِيَ عَلَى عَاقِلَةٍ تَأَجَّلَتْ
٤٧٠٤. وَهِيَ عَلَى الْقَاتِلِ عَمْدًا عَجَّلَتْ ❖ وَإِنْ قَتَلْتَ شِبْهَ عَمْدٍ أُجِّلَتْ
٤٧٠٥. عَلَى الَّذِي عَقَلَهُ وَثُلَّثَتْ ❖ مَعِيَّةُ بِلَا رِضًا مَا أَخِذَتْ
٤٧٠٦. وَحَمَلُهَا بِأَهْلِ خَبْرَةٍ تَبَتْ ❖ وَقَبْلَ خَمْسِ حِجَجٍ قَدْ أَجْزَأَتْ
٤٧٠٧. وَأَخِذَتْ مِنْ مِلْكٍ ذَاكَ الْمُعْتَدِي^(١) ❖ ثُمَّتَ مِنْ غَالِبٍ إِبِلِ الْبَلَدِ
٤٧٠٨. أَوْ فَقِيلَ، وَإِلَّا أَقْرَبَا ❖ مِصْرٍ، وَإِلَّا قِيمَةً لَهَا اكْتَبَا
٤٧٠٩. مِنْ غَالِبِ النَّقْدِ بِمِصْرِهِ الْجَلِيِّ ❖ خُنْثَى وَأُنْثَى مِثْلُ نِصْفِ الرَّجُلِ
٤٧١٠. نَفْسًا وَجُرْحًا، ثُمَّ ذِي النَّصْرَانِي ❖ كَذَا الْيَهُودِيِّ ثُلْثُ الْإِيمَانِيِّ^(٢)

(١) معتمد الرملي - وإليه يميل كلام ابن حجر - أنه إن كانت له إبل سليمة: فإنه يتخير بين إخراج الدية منها أو من غالب إبل بلده. انظر: تحفة المحتاج (٤٥٤/٨)، ونهاية المحتاج (٣١٨/٧).

(٢) أي: المسلم.

- ٤٧١١ . وَثُلُثَا الْعُشْرِ مَجُوسِيٌّ كَذَا ❖ لِلْوَثْنِي إِنْ الْأَمَانُ أَخَذَا
 ٤٧١٢ . ثُمَّ الَّذِي لَمْ تَبْلُغْنَاهُ الدَّعْوَةُ ❖ إِنْ يَتَمَسَّكَ بِدَيْنٍ يَثْبُتُ
 ٤٧١٣ . وَلَمْ يُبَدَّلْ^(١) فَبَدِّلْنَاهُ وَدِي^(٢) ❖ نَعَمْ وَإِلَّا كَالْمَجُوسِيِّ نَدِي

فصل

[في موجب ما دون النفس من جرح ونحوه، وفي موجب إزالة المنافع]

- ٤٧١٤ . مُوضِحَةُ الرَّأْسِ أَوْ الْوَجْهِ جُعِلَ ❖ فِيهَا لِحُرِّ مُسْلِمٍ خَمْسُ إِبِلَ
 ٤٧١٥ . وَإِنْ هَشَمَتْ مَعَ إِضْحَاحٍ عَشْرُ ❖ وَخَمْسَةُ بِدُونٍ إِضْحَاحٍ تُقَرُّ
 ٤٧١٦ . وَعَشْرَةٌ مَعَ خَمْسَةٍ إِنْ نَقَّلا ❖ وَثُلُثُ الدِّيَةِ إِنْ أَمَّ اجْعَلَا
 ٤٧١٧ . أَوْضَحَهُ فَهَشَمَ الْآخَرُ ثُمَّ ❖ نَقَلَ ثَالِثٌ وَرَابِعٌ يَوْمٌ
 ٤٧١٨ . أَوْجِبَ عَلَى الْأَوَّلِ خَمْسَةُ إِبِلَ ❖ كَذَا عَلَى الثَّانِي وَثَالِثٍ جُعِلَ
 ٤٧١٩ . وَرَابِعٍ تَمَامَ ثُلُثِ الدِّيَةِ ❖ ثُمَّ الشَّجَاجُ قَبْلَ ذِي الْمُوضِحَةِ
 ٤٧٢٠ . إِنْ عُرِفَتْ نَسَبَتُهَا مِنْهَا وَجِبَ ❖ قِسْطُ مَنْ ارْشَاهَا^(٣) ، وَإِلَّا تُكْتَسَبُ
 ٤٧٢١ . حُكُومَةٌ كَجَرْحِ سَائِرِ الْجَسَدِ ❖ وَإِنْ يُجْفَ فثُلُثُ الدِّيَةِ قَدْ^(٤)

(١) في النسختين: «يبدل» .

(٢) بهامش (ب): «أي: بدية دينه» .

(٣) المعتمد أنه يجب الأكثر من الحكومة والقسط من الموضحة . انظر: تحفة المحتاج (٨/٤٦٠) ،
ونهاية المحتاج (٧/٣٢٣) .

(٤) بهامش النسختين: «(قد) هنا بمعنى: كفى» .

٤٧٢٢. إِنْ تَنْقَسِمَ مُوضِحَةٌ أَيْ عَمْدًا ❖ وَخَطَأً فَهِيَ اثْنَتَانِ عُدَا
٤٧٢٣. وَإِنْ تَوَسَّعَهَا يَدٌ لِلْجَانِبِ ❖ فَقَرْدَةٌ، أَوْ غَيْرُهَا اثْنَتَانِ
٤٧٢٤. لَوْ نَفَذْتَ جَائِفَةً وَخَرَجْتَ ❖ مِنْ ظَهْرِهِ جَائِفَتَانِ قَدْ تَبَتْ
٤٧٢٥. فِي الْأَذُنَيْنِ دِيَّةٌ، ثُمَّ كَذَا ❖ تَجِبُ إِنْ أُيْبِسَ أُذُنِيهِ الْأَذَى
٤٧٢٦. وَالْبَعْضُ بِالْقِسْطِ، وَإِنْ يَكُنْ قَطْعٌ ❖ يَابِسَتَيْنِ فِي حُكُومَةٍ وَقَعَ
٤٧٢٧. فِي الْعَيْنِ نِصْفُ دِيَّةٍ وَلَوْ غَدَتْ ❖ عَوْرَاءٌ أَوْ فِيهَا بَيَاضٌ قَدْ تَبَتْ
٤٧٢٨. لَا يَنْقُصُ الضَّوْءُ، وَحَيْثُ قَلَّ ❖ ضَوْءًا لِعَيْنِهِ فَقِسْطًا جُعَلَا
٤٧٢٩. وَحَيْثُ لَمْ يُضْبَطْ فِي الْحُكُومَةِ ❖ وَكُلَّ جَفْنٍ رُبْعٌ مِنْ دِيَّةٍ
٤٧٣٠. وَمَارِنٍ فَدِيَّةٌ، وَكُلٌّ ❖ مِنْ حَاجِزٍ وَطَرَفِيهِ نُمْلِي
٤٧٣١. ثَلَاثًا، وَفِي الشَّفَةِ نِصْفٌ مِنْ دِيَّةٍ ❖ وَفِي اللِّسَانِ دِيَّةٌ مُسْتَوْفِيَةٌ
٤٧٣٢. لِأَخْرَسٍ حُكُومَةٌ، وَكُلُّ سِنٍّ ❖ لِذَكَرٍ حُرٍّ عَلَى الْإِسْلَامِ مِنْ
٤٧٣٣. أَبْعَرَةٍ خَمْسٌ سِوَاءٍ كَسَرَا ❖ مَا كَانَ مِنْهَا ظَاهِرًا أَوْ أَكْثَرًا^(١)
٤٧٣٤. فِي سِنِّهِ الزَّائِدَةِ الْحُكُومَةُ ❖ كَذَلِكَ فِي عَادِمٍ سِنَّ تَثْبُتُ^(٢)
٤٧٣٥. فِي اللَّحْيِ نِصْفُ دِيَّةٍ تَكْمَلُ^(٣) ❖ وَأَرَشُ أَسْنَانٍ فَلَيْسَ يَدْخُلُ

(١) عبارة المنهاج (ص: ٤٨٥): «وكلُّ سنٍّ لذكرٍ حرٍّ مسلمٍ خمسةٌ أبعرة، سواءً كسر الظاهر منها دون السنخ، أو قلّعها به».

(٢) أي: في السنِّ المتحرّكة التي بطلت منفعتها حكومةً.

(٣) في (ب): «تُحْصَلُ».

٤٧٣٦ . فِي دِيَةِ اللَّحْيَيْنِ ، وَالْيَدِ مَتَى ❖ قَطَعَ مِنْ كَفٍّ فَنَصَفَهَا اثْبَتَا
 ٤٧٣٧ . فَإِنْ قَطَعْتَ فَوْقَهُ حُكُومَةً ❖ أَيْضًا ، وَكُلَّ إِصْبَعٍ عَشْرَةً
 ٤٧٣٨ . وَثُلُثُ الْعَشْرَةِ فِي الْأَنْمَلَةِ ❖ إِلَّا مِنْ ابْهَامٍ فَنَصَفَهَا اثْبَتِ
 ٤٧٣٩ . فِي حَلَمَتَيْهَا دِيَةٌ لَهَا ، وَفِي ❖ حَلَمَتَيَّ فَحُلِّ حُكُومَةٌ تَفِي
 ٤٧٤٠ . فِي الْأُنْثَيْنِ دِيَةٌ وَفِي الذَّكَرِ ❖ كَذَلِكَ فِي حَشْفَةٍ قَدْ اسْتَقَرَّ
 ٤٧٤١ . وَبَعْضُهَا بِقِسْطِهِ مِنْ حَشْفَةٍ ❖ كَذَلِكَ فِي الْأَلْيَيْنِ أَوْجِبُوا دِيَةَ
 ٤٧٤٢ . كَذَلِكَ شُفْرَاهَا ، وَفِي سَلَخِ جَسَدٍ ❖ إِنْ الْحَيَاةُ بَقِيَتْ وَالْغَيْرُ قَدْ^(١)
 ٤٧٤٣ . وَدِيَةٌ فِي عَقْلِهِ ، لَكِنْ مَتَى ❖ زَالَ بِجُرْحٍ وَلَهُ أَرْشٌ أَتَى
 ٤٧٤٤ . أَوْ فَحُكُومَةً فَذَانِ وَجَبَا ❖ وَدِيَةٌ فِي سَمْعِهِ ، قَدْ كُتِبَا
 ٤٧٤٥ . فِي سَمْعٍ أُذُنٍ نَصَفَهَا ، وَالسَّمْعُ مَعَ ❖ أُذُنَيْهِ إِنْ يَزُلْ فَنِشْتَانِ اجْتَمَعَ
 ٤٧٤٦ . مَنْ ادَّعَى زَوَالَ سَمْعٍ وَانْدَعَرَ ❖ لِصِيحَةٍ فِي غَفْلَةٍ فَقَدْ فَجَرَ^(٢)
 ٤٧٤٧ . فَإِنْ يُصَحِّحْ بِهِ وَمَا انْزَعَجَ ذَا ❖ حَلَفَ ثُمَّ دِيَةٌ قَدْ أَخَذَا
 ٤٧٤٨ . إِنْ يَنْقُصِ السَّمْعُ فَقِسْطُ إِنْ عُرِفَ ❖ نَقْصٌ ، وَإِلَّا فَحُكُومَةٌ نَصِفْ
 ٤٧٤٩ . بِرَأْيٍ قَاضٍ ، ثُمَّ نَصِفْ دِيَةَ ❖ قَدْ أَوْجِبُوا فِي ضَوْءٍ كُلِّ مُقْلَةٍ
 ٤٧٥٠ . وَفِي الْكَلَامِ دِيَةٌ يَحْطُّهَا ❖ كَذَلِكَ فِي بَعْضِ الْحُرُوفِ قِسْطُهَا

(١) بهامش (ب): «يعني: إن بقيت [أي: الحياة] في المسلوخ، وحزّ رقبتَه غيرُ السالِخ؛ فإن الدِّيَةَ في سلخِ الجسدِ إنما تُتصَوَّرُ في هذه الصورة».

(٢) أي: كذب.

٤٧٥١. مِنْ كُلِّ حَرْفٍ نَطَقْتَ بِهِ الْعَرَبُ ❀ وَدِيَّةٌ فِي شَمِّهِ مَتَى ذَهَبَ
٤٧٥٢. وَدِيَّةٌ فِي ذَوْقِهِ الَّذِي بِهِ ❀ يُذْرِكُ لِلْمَالِحِ ثُمَّ عَذْبُهُ
٤٧٥٣. وَالْحُلُوِّ وَالْحَامِضِ وَالْمُرِّ الصَّبْرِ ❀ كَذَا فَوَزَّعَهَا عَلَى مَا قَدْ ذُكِرَ
٤٧٥٤. كَذَاكَ فِي الصَّوْتِ وَمَضْغٍ، وَكَذَا ❀ قُوَّةُ إِمْنَاءٍ بِكُسْرِ صُلْبٍ ذَا
٤٧٥٥. وَفِي ذَهَابِ الْوِطْءِ، ثُمَّ قُوَّةُ ❀ حَبْلِهَا، كَذَاكَ إِفْضَاءُ مَرْأَةٍ
٤٧٥٦. بِرَفْعِهِ الْحَاجِزَ بَيْنَ الدُّبْرِ ❀ وَمَدْخَلِ تَبْصُرِهِ لِلذِّكْرِ
٤٧٥٧. ثُمَّ إِذَا لَمْ يُمَكِّنِ الْوِطْءُ لَذَا ❀ إِلَّا بِإِفْضَاءٍ فَمَا لِلزَّوْجِ ذَا
٤٧٥٨. وَدِيَّةٌ فِي الْبَطْشِ، ثُمَّ دِيَّةُ ❀ فِي الْمَشْيِ، فِي نَقْصِهِمَا حُكُومَةٌ
٤٧٥٩. فَإِنْ كَسَرْتَ صُلْبَهُ فَذَهَبَا ❀ مَشْيٍ جَمَاعٌ دِيَّتَانِ وَجَبَا

فرع^(١)

[في اجتماع جنایاتٍ على شخص]

٤٧٦٠. أَزَالَ أَطْرَافًا دِيَّاتٌ تَبَيَّنَتْ ❀ وَبِالسَّرَايَةِ قَضَى فِدْيَتَهُ
٤٧٦١. كَذَا بِحَزِّ الْجَانِ قَبْلَ مَا انْدَمَلَ ❀ فَإِنْ يَحْزُرُ الْغَيْرُ تَعْدَادُ حَصَلَ

فصل

[فيما تجب فيه الحكومة، وفي الجنایة على الرقيق]

٤٧٦٢. مَا لَمْ يَكُنْ فِيهِ مُقَدَّرٌ تَجِبُ ❀ حُكُومَةٌ، وَهِيَ جُزْءٌ يَتَسَبَّبُ

(١) في (ب): «فصل».

- ٤٧٦٣ . مِنْ دِيَةِ لِنَفْسِهِ نِسْبَةً مَا ❀ تَنْقُصُهُ جِنَايَةٌ لَوْ حَتَمَا
- ٤٧٦٤ . مِنْ قِيَمَةِ الْمَذْكُورِ عَبْدًا مَثَلًا ❀ عَنْ قِيَمَةِ الْعُضْوِ الْجَرِيحِ نَزَلًا
- ٤٧٦٥ . فَإِنْ تَكُنْ قَدْ بَلَغْتَ مُقَدَّرًا ❀ نَقَّصَهَا الْحَاكِمُ عَنْهُ مَا يَرَى
- ٤٧٦٦ . أَوْ لَا مُقَدَّرَ لَهُ كَفَخِذٍ ❀ فَالشَّرْطُ إِلَّا يَبْلُغَنَّ حِينَئِذٍ
- ٤٧٦٧ . دِيَةَ نَفْسٍ ، ثُمَّ ذَاكَ قَوْمًا ❀ بَعْدَ انْدِمَالِهِ فَإِنْ لَمْ يَتَّقَ مَا
- ٤٧٦٨ . يُعَدُّ نَقْصًا اعْتَبِرْ لِأَقْرَبِ ❀ نَقْصٍ إِلَى انْدِمَالِهِ ، وَأَوْجِبِ
- ٤٧٦٩ . فِي نَفْسٍ عَبْدٍ قِيَمَةً لَهُ تُنْصَ ❀ وَفِي سِوَاهَا أَوْجِبَنْ مَا قَدْ نَقُصَ
- ٤٧٧٠ . إِنْ لَمْ تُقَدَّرْ تَيْكَ فِي حُرِّيَّتِهِ ❀ فَإِنْ ^(١) فَنِسْبَةً لَهُ مِنْ قِيَمَتِهِ
- ٤٧٧١ . وَإِنْ قَطَعْتَ ذَكَرًا لِعَبْدٍ ❀ وَأُنْثِيَّهِ قِيَمَتَيْنِ تُجْدِي



(١) بهامش النسختين: «أي: فإن تقدّرت» .

باب موجبات الدِّيَةِ والعاقلة والكفَّارة

٤٧٧٢. صَاحَ عَلَى مَنْ لَمْ يُمَيِّزْ فِي طَرَفٍ ❖ سَطَحٍ وَمِنْ ذَاكَ تَرَدَّى لِلتَّلَفِ
٤٧٧٣. فَهِيَ عَلَى عَاقِلَةٍ تَغَلَّظَتْ ❖ وَإِنْ يَكُنْ بِالْأَرْضِ ذَا مَا وَجِبَتْ
٤٧٧٤. صَاحَ عَلَى صَيِّدٍ وَطِفْلٍ وَقَعَا ❖ خَفَّفَ عَلَى عَاقِلَةٍ مَا شَرِعَا
٤٧٧٥. طَلَبَ مَلِكٌ^(١) مَنْ بِسُوءٍ ذُكِرَتْ ❖ فَلْيُضْمَنْ جَنِيئُهَا إِنْ أَجْهَضَتْ
٤٧٧٦. وَضَعَ فِي مَسْبَعَةٍ طِفْلاً فَلَا ❖ ضَمَانَ إِنْ يَأْكُلُهُ سَبْعٌ حَصَلاً
٤٧٧٧. وَلَوْ تَبِعْتَ هَارِبًا مِنْكَ بِمَا ❖ يَكُونُ سَيْفًا فَرَمَى النَّفْسَ بِمَا^(٢)
٤٧٧٨. أَوْ وَسَطَ نَارٍ لَمْ نُضْمَنْهُ، فَإِنْ ❖ وَقَعَ جَاهِلًا لِظُلْمَةٍ ضَمِنْ
٤٧٧٩. أَوْ خُسِفَ السَّقْفُ بِهِ لِلْهَرَبِ ❖ وَحَيْثُ سُلِّمَ لِسَبَّاحٍ صَبِيٍّ
٤٧٨٠. لِكَيْ يُعْلَمَ الصَّبِيُّ فَعَرَقَا ❖ فَأَوْجِبَنْ دِيَّتَهُ مُحَقَّقَا
٤٧٨١. وَلْيُضْمَنْ حَافِرٌ بِئْرٍ اعْتَدَى ❖ فِي غَيْرِ مَلِكٍ وَمَوَاتٍ وَجِدَا
٤٧٨٢. مَنْ كَانَ فِي دِهْلِيْزِهِ^(٣) بِئْرًا صَنَعَ ❖ ثُمَّ دَعَا شَخْصًا إِلَيْهِ فَوَقَعَ
٤٧٨٣. أَوْ بِطَرِيقٍ ضَيِّقٍ يَضُرُّ مَنْ ❖ يَمُرُّ فِيهِ فَالضَّمَانُ أَوْجِبَنْ

(١) لغةٌ في «مَلِكٍ». انظر: مختار الصحاح (ص: ٢٩٨).

(٢) أي: بماء.

(٣) هو المَدْخَلُ إلى الذي بين الباب والدَّار. انظر: مختار الصحاح (ص: ١٠٨)، والمصباح المنير

(٢٠١/١).

- ٤٧٨٤ . أَوْ لَا يَضُرُّ وَالْإِمَامُ أَذْنَا ❖ فِي حَفْرِهِ فَلَا تُضْمَنُهُ هُنَا
- ٤٧٨٥ . وَحَيْثُ لَمْ يَضُرَّ مَا قَدْ فَتَحَهُ ❖ بَغَيْرِ إِذْنٍ إِنْ يَكُنْ لِمَصْلَحَتِهِ
- ٤٧٨٦ . تَعْمُ لَا يَضْمَنُ، أَوْ لِمَصْلَحَتِهِ ❖ نَفْسٍ لَهُ يَضْمَنُ فِيمَا فَتَحَهُ
- ٤٧٨٧ . ثُمَّ مِنَ الْجَنَاحِ مَا تَوَلَّدَا ❖ إِلَى الشَّوَارِعِ فَمَضْمُونًا غَدَا
- ٤٧٨٨ . وَمَسْجِدٌ مِثْلُ طَرِيقٍ، وَيَحِلُّ ❖ إِخْرَاجُ مِيزَابٍ لِشَارِعٍ جُعِلَ
- ٤٧٨٩ . وَاضْمَنَ بِهِ التَّالِفَ، لَكِنْ إِنْ عَدَا ❖ بَعْضُ لَهُ فِي حَائِطٍ تَأَبَّدَا
- ٤٧٩٠ . فَسَقَطَ الْخَارِجُ كُلُّ ضَمِنًا ❖ أَوْ سَقَطَ الْكُلُّ فَنِصْفًا اضْمَنَّا^(١)
- ٤٧٩١ . وَحَائِطًا مُسْتَوِيًّا إِذَا بَنَى ❖ ثُمَّتَ مَالٌ وَهَوَى لَنْ يَضْمَنَا
- ٤٧٩٢ . وَإِنْ هَوَى وَسَطَ الطَّرِيقِ فَعَثَرَ ❖ شَخْصٌ بِهِ إِنْ الضَّمَانُ مَا اسْتَقَرَّ
- ٤٧٩٣ . وَفِي الطَّرِيقِ إِنْ يَكُنْ قَدْ طَرَحَا ❖ فُؤَادَهُ ضَمِنَ عَلَى مَا صَحَّحَا
- ٤٧٩٤ . وَسَبَبَا الْهَلَكَ إِنْ تَعَاقَبَا ❖ فَهُوَ عَلَى الْأَوَّلِ صَارَ وَاجِبَا
- ٤٧٩٥ . فَإِنْ حَفَرْتَ ثُمَّ حَطَّ الْحَجَرَا ❖ آخِرُ عُذُونَا وَشَخْصٌ عَثَرَا
- ٤٧٩٦ . بِهِ وَفِي الْبُئْرِ هَوَى حِينَ عَثَرَ ❖ ضَمَانُهُ عَلَى الَّذِي حَطَّ الْحَجَرُ
- ٤٧٩٧ . لَكِنْ إِذَا لَمْ يَتَّعَدَّ فِي الْحَجَرِ ❖ إِنْ ضَمَانُهُ عَلَى الَّذِي حَفَرَ
- ٤٧٩٨ . وَإِنْ وَضَعْتَ حَجَرًا وَائْتَنَانِ ❖ قَدْ وَضَعَا آخَرَ فِي الْمَكَانِ
- ٤٧٩٩ . وَبِهِمَا عَثَرَ أَثْلَاثَانِ نَرَى ❖ وَإِنْ وَضَعْتَ حَجَرًا فَعَثَرَا

(١) في (ب): «ضْمَنَّا».

٤٨٠٠. شَخَصٌ بِهِ فَدَخَرَ الْحَجَرَ ثُمَّ ❖ عَثَرَ بِالْحَجَرِ آخِرُ فَعْمٌ
٤٨٠١. مُدَخَّرِ الْحَجَرِ بِالضَّمَانِ ❖ إِنْ يَعْثُرَنَّ بَنَائِمٍ وَسَنَانٍ
٤٨٠٢. أَوْ قَاعِدٍ أَوْ وَقِفٍ بِالذَّرْبِ ❖ وَمِنْهُمَا الْوَاحِدُ نَفْسَ النَّخْبِ
٤٨٠٣. قَضَاهُ أَوْ مَاتَا فَلَا ضَمَانًا ❖ إِنْ يَتَسَّعَ ذَرْبٌ، وَإِلَّا بَانَا
٤٨٠٤. إِهْدَارُ قَاعِدٍ وَنَائِمٍ يُرَى ❖ وَعَائِثٌ أَيْ بِهِمَا لَنْ يُهْدَرَا

فصل

[في الاصطدام ونحوه مما يوجب الاشتراك في الضمان وما يذكر مع ذلك]

٤٨٠٥. وَيَضْمَنُ الْوَاقِفُ لَا الْعَائِثُ لَا^(١) ❖ إِصْطِدْمًا مِنْ غَيْرِ قَصْدٍ فَعَلَى
٤٨٠٦. كُلِّ مِنَ الْعَاقِلَتَيْنِ قَدْ ثَبَتَ ❖ نِصْفٌ مِنَ الدِّيَةِ لَكِنْ خُفِّفَتْ
٤٨٠٧. أَوْ نِصْفُهَا إِنْ قَصَدَا وَغُلِّظَتْ ❖ وَكُلُّ وَاحِدٍ عَلَيْهِ قَدْ ثَبَتَ
٤٨٠٨. كَفَّارَتَانِ، وَكَذَا إِنْ عُدِمَا ❖ بِالْمَوْتِ مَعَ دُويَّتَيْنِ^(٢) لَهُمَا
٤٨٠٩. كِلَاهُمَا عَلَيْهِ نِصْفُ قِيمَةٍ ❖ دَابَّةٌ لِلْآخِرِ^(٣) فِي التَّرِكَةِ
٤٨١٠. حُكْمُ الصَّيِّتَيْنِ وَمَعْجُونَتَيْنِ ❖ كَبَالِغَيْنِ ثُمَّ عَاقِلَيْنِ
٤٨١١. وَالْأَجْنَبِيُّ حَيْثُ يُرَكِّبُهُمَا ❖ ضَمَّنُهُمَا لَهُ^(٤) وَمَرْكُوبِيهِمَا

(١) هذه المسألة في المنهاج من تمام المسألة الأخيرة في الفصل السابق.

(٢) في النسختين: «دابتين» وبه ينكسر الوزن.

(٣) في (ب): «دَابَّةُ الْآخِرِ»، وفي (أ): «دَابَّتُهُ الْآخِرِ». والصواب - والله أعلم - ما أثبتناه.

(٤) في (ب): «ضَمَّنَهَا لَهُ». وبهامشها: «على لغة: رَدَفَ لَكُمْ».

- ٤٨١٢ . أَوْ حَامِلَانِ تُسْقِطَانِ فَالِدِيَّهٖ ❖ كَمَا مَضَى ، ثُمَّ عَلَى كُلِّ مَرَّةٍ
- ٤٨١٣ . أَرْبَعُ كَفَّارَاتِهَا ، وَعَاقِلَهُ ❖ كُلُّ عَلَيْهَا نِصْفُ عَبْدٍ أَوْ أَمَةٍ
- ٤٨١٤ . لِكُلِّ سِقْطٍ مِنْهُمَا يُقَرَّرُ ❖ أَوْ الرِّقَقَانِ فَهَذَا هَدَرُ
- ٤٨١٥ . سَفِينَتَانِ مِثْلُ مَرْكُوبَيْنِ ❖ كَرَائِبَيْنِ اقْضِ لِمَلَّاحَيْنِ
- ٤٨١٦ . فَإِنْ يَكُنْ مَا فِيهِمَا لِأَجْنَبِيٍّ ❖ فَكُلُّ وَاحِدٍ عَلَيْهِ أُوجِبُ
- ٤٨١٧ . نِصْفَ ضَمَانِهِ ، وَطَرَحُ الْأَمْتَعَةِ ❖ لِيَغْرِقَ النَّفْسُ أَجْزُ لِلْمَنْفَعَةِ
- ٤٨١٨ . وَلِرَجَا الْحَيَاةِ أُوجِبُ كَمَلًا ❖ وَإِنْ طَرَحْتَ مَالَ غَيْرِكَ بِلَا
- ٤٨١٩ . إِذْنٍ ضَمِنْتُهُ ، وَإِلَّا قُلْ فَلَا ❖ وَإِنْ تَقُلْ : «أَلْقِ مَتَاعَكَ عَلَى
- ٤٨٢٠ . أَنِّي ضَامِنٌ» ضَمِنْتَ كَمَلًا ❖ لَكِنْ عَلَى «أَلْقِ» إِذَا اقْتَصَرْتَ لَا
- ٤٨٢١ . وَإِنَّمَا يَضْمَنُ مَنْ يَلْتَمِسُ ❖ ذَاكَ لِحُوفٍ غَرَقٍ يَفْتَرِسُ
- ٤٨٢٢ . وَنَفْعُ الْإِلْقَا لَمْ يَخْصَّ الْمُلْقِي ❖ وَإِنْ يَعُدُّ حَجَرٌ رَمِيَّ الْقِي
- ٤٨٢٣ . وَوَاحِدًا مِنَ الرُّمَادِ قَتَلًا ❖ فَلْيُهِدَرَنَّ قِسْطُهُ ، ثُمَّ عَلَى
- ٤٨٢٤ . عَاقِلَةِ الْبَاقِيْنَ بَاقٍ قُسْطًا ❖ أَوْ غَيْرَهُمْ مِنْ غَيْرِ قَصْدٍ فَخَطَا
- ٤٨٢٥ . أَوْ قَصْدُوهُ فَهُوَ عَمْدٌ اتَّضَحَ ❖ إِنْ غَلَبَتْ إِصَابَةُ عَلَى الْأَصَحِّ

فصل

[فيما تحمله العاقلة من الدية]

- ٤٨٢٦ . وَخَطَاً وَشَبَهُ عَمْدٍ دِيَّتُهُ ❖ تَحْمِلُهَا مِنْ دُونِهِ عَصَبَتُهُ

٤٨٢٧. لَا الْأَصْلُ وَالْفَرْعُ، وَقَدَّمَ أَقْرَبَا ❖ فَإِنْ بَقِيَ شَيْءٌ فَذَاكَ وَجَبَا
٤٨٢٨. عَلَى الَّذِي يَلِيهِ، وَالْمُدْلِي بِمَنْ ❖ يَجْمَعُ أَصْلَيْنِ فَذَاكَ قَدَمْنِ
٤٨٢٩. فَمُعْتَقًا، فَعَصَبَاتِهِ، فَمَنْ ❖ أَعْتَقَهُ، فَعَصَبَاتِهِ إِذَنْ
٤٨٣٠. فَإِنْ فَقَدْتَهُمْ فَمُعْتَقًا لِأَبٍ ❖ جَانٍ، فَمَنْ مِنْ عَصَبَاتِهِ اقْتَرَبَ
٤٨٣١. فَمُعْتَقَ الْمُعْتَقِ لِأَبٍ كَذَا ❖ فَالْعَصَبَاتِ، وَعَتِيقُهَا فَذَا
٤٨٣٢. يَعْقِلُهُ عَاقِلُهُ، أَوْ فُقِدُوا ❖ أَوْ مَا وَفَى فَبَيْتُ مَالٍ يُوجَدُ
٤٨٣٣. عَنْ مُسْلِمٍ، وَبَيْتُ مَالٍ إِنْ عُدِمَ ❖ فَهِيَ عَلَى الْجَانِي جَمِيعًا تَلْتِمُ

فَصْلٌ

[في كيفية تأجيل الدية]

٤٨٣٤. ثُمَّ ثَلَاثًا مِنْ سِنِينَ أَجَلْتُ ❖ دِيَّةُ نَفْسٍ بِالْكَمَالِ وَصِفَتْ
٤٨٣٥. فِي كُلِّ عَامٍ ثُلُثٌ، ثُمَّ سَنَهُ ❖ لِذِمَّةٍ، وَسَنَتَيْنِ لِأَمْرَاهُ
٤٨٣٦. ثُلُثٌ فِي الْأُولَى، وَكَذَا تَحْمَلًا ❖ عَاقِلُ عَبْدٍ كُلِّ حَوْلٍ حَصَلَا
٤٨٣٧. مِقْدَارُ ثُلُثِ دِيَّةٍ، وَلَوْ قُتِلَ ❖ لِرَجُلَيْنِ فَثَلَاثُ الْأَجَلِ
٤٨٣٨. وَدِيَّةُ الْأَطْرَافِ فِي كُلِّ سَنَةٍ ❖ مِقْدَارُ ثُلُثٍ جَعَلُوهُ لِلدِّيَّةِ
٤٨٣٩. مِنَ الزُّهْوقِ أَجَلَ النَّفْسِ اسْتَقَرَّ ❖ وَغَيْرَهَا مِنْ الْجَنَايَةِ يُقَرُّ
٤٨٤٠. ثُمَّ صَبِيٍّ وَفَقِيرٍ مَا عَقِلَ ❖ وَلَا رَقِيقٌ ثُمَّ مَجْنُونٌ حَصَلَ
٤٨٤١. وَلَا مُوَحَّدٌ عَنِ الذَّمِّ وَلَا ❖ عَكْسٌ، وَلَكِنَّ الْيَهُودِيَّ عَقَلَا

- ٤٨٤٢ . عَمَّنْ تَنْصَرَّ وَعَكْسُهُ عَقْلٌ ❖ وَنَصْفُ دِينَارٍ عَلَى الْغَنِيِّ حَصْلٌ
 ٤٨٤٣ . وَرُبْعُ دِينَارٍ عَلَى مَنْ وَسَّطًا ❖ فِي كُلِّ عَامٍ مِنْ ثَلَاثٍ قُسْطًا
 ٤٨٤٤ . يُعْتَبَرَانِ آخِرَ الْحَوْلِ ، وَمَنْ ❖ أَعْسَرَ فِي الْحَوْلِ فَعَنْهُ أَسْقَطُنْ

فَصْلٌ

[في جناية الرقيق]

- ٤٨٤٥ . مَالُ جِنَايَةِ الرَّقِيقِ عُلِّقَتْ ❖ بِعُنُقِهِ ، وَبَيْعُهُ لَهَا بَثٌ
 ٤٨٤٦ . لِسَيِّدٍ ، كَذَا فِدَاهُ بِالْأَقْلِ ❖ مِنْ قِيَمَةِ لَهُ وَأَرْشِ الْمُفْتَعَلِ
 ٤٨٤٧ . وَبَرِيءُ السَّيِّدِ إِنْ مَاتَ أَوْ هَرَبَ ❖ إِلَّا إِذَا مَنَعَهُ عِنْدَ الطَّلَبِ

فَصْلٌ

[في العرة]

- ٤٨٤٨ . وَفِي الْجَنِينِ عُرَّةٌ قَدْ قُدِّرَا ❖ إِنْ يَنْفَصِلُ مَيْتًا كَذَا إِنْ ظَهَرَا
 ٤٨٤٩ . بِلَا انْفِصَالٍ ، ثُمَّ حَيْثُ انْفَصَلَا ❖ حَيًّا وَعَاشَ زَمَنًا ذَاكَ بِلَا
 ٤٨٥٠ . تَأْلَمٍ ثُمَّ قَضَى لَمْ يُضْمَنْ ❖ وَإِنْ يَمُتْ حِينَ خُرُوجِهِ إِذَنْ
 ٤٨٥١ . أَوْ دَامَ مَا يُؤْلَمُهُ أَوْ جَبَ دِيَهُ ❖ نَفْسٍ ، وَلَوْ أَلْقَتْ جَنِينَيْنِ هِيَه
 ٤٨٥٢ . فَعُرَّتَانِ ، أَوْ يَدًا فَعُرَّةٌ ❖ أَوْ لَحْمَةً تَقُولُ : «فِيهَا صُورَةٌ»
 ٤٨٥٣ . قَوَابِلٌ ، وَالْعُرَّةُ الْمُلتَزِمَةُ ❖ فَهِيَ بِعَبْدٍ فَسَّرَتْ أَوْ بِأَمَةٍ
 ٤٨٥٤ . يَسْلَمُ مِنْ عَيْبٍ مَيِّعٍ مَيِّزَا ❖ وَاقْبَلْ كَبِيرًا إِنْ يَكُنْ مَا عَجَزَا

٤٨٥٥. وَنِصْفَ عَشْرِ دِيَّةٍ فَاشْتَرَطَنْ ﴿۱﴾ بُلُوعَ غُرَّةٍ، وَحَيْثُ تُفْقَدَنْ
 ٤٨٥٦. فَخُمْسَةً مِنَ الْجَمَالِ بَذَلًا ﴿۲﴾ وَهِيَ لِوَارِثِ الْجَنِينِ وَعَلَى
 ٤٨٥٧. عَاقِلَةِ الْجَانِي، وَثُلُثُ غُرَّةٍ ﴿۳﴾ لِمُسْلِمٍ فَلِجَنِينِ الذَّمَّةِ
 ٤٨٥٨. وَفِي الرَّقِيقِ عَشْرٌ مِنْ قِيَمَةٍ ﴿۴﴾ لِأُمِّهِ فِي يَوْمِ ذِي الْجِنَايَةِ^(١)

فَصْلٌ

[في كفارة القتل]

٤٨٥٩. كَفَّارَةٌ تَجِبُ بِالْقَتْلِ وَلَوْ ﴿۱﴾ كَانَ مِنَ الصَّبِيَّانِ وَالْعَبِيدِ أَوْ
 ٤٨٦٠. ذِي جَنَّةٍ أَوْ كَانَ مِنْ أَهْلِ الذَّمِّ ﴿۲﴾ أَوْ عَامِدًا أَوْ مُخْطِئًا فِيمَا أَلَمَ
 ٤٨٦١. أَوْ مُتَسَبِّبًا بِقَتْلِ مُؤْمِنٍ ﴿۳﴾ أَوْ قَتَلَ ذِمِّيٍّ أَوْ جَنِينٍ بَيِّنٍ
 ٤٨٦٢. وَعَبَدٍ نَفْسِهِ وَنَفْسِهِ، كَمَا ﴿۴﴾ كُلُّ مِنَ الْمُشْتَرِكِينَ أُلْزِمَا
 ٤٨٦٣. كَفَّارَةٌ كَمِثْلِ مَا قَدْ كَفَّرَا ﴿۵﴾ عَنِ الظَّهَارِ دُونَ إِطْعَامِ جَرَى



(١) المعتمدُ اعتباراً أكثرَ القِيَمِ من يومِ الجنايةِ إلى يومِ الإجهاضِ. انظر: تحفة المحتاج (٤٤/٩)، ونهاية المحتاج (٣٨٣/٧).

كتاب دعوى الدم والقسامة

٤٨٦٤. تَفْصِيلُ شَيْءٍ يَدَّعِيهِ اشْتَرَطَا ❖ مِنْ انْفِرَادٍ ثُمَّ عَمْدٍ وَخَطَا
٤٨٦٥. وَشِرْكَةٍ، فَإِنْ يَكُنْ أَطْلَقَ مَا ❖ بِهِ ادَّعَى اسْتَفْصَلَهُ مَنْ حَكَمَا
٤٨٦٦. وَاشْتَرَطَنْ تَعَيَّنَ شَخْصٌ يُدَّعَى ❖ عَلَيْهِ، وَالِدَعْوَى بِهِ لَنْ تُسْمَعَا
٤٨٦٧. إِلَّا مِنْ الْمُكَلَّفِ الْمُتَّصِفِ ❖ بِالْإِلْتِزَامِ وَعَلَى مُكَلَّفِ
٤٨٦٨. وَيُثْبِتُ اللَّوْثُ قَسَامَةً وَهُوَ ❖ قَرِينَةً قَدْ صَدَّقَتْ مُثْبِتُهُ
٤٨٦٩. بِأَنْ يُرَى فِي قَرِينَةٍ صَغِيرَةٍ ❖ أَصْحَابُهَا أَعْدَاءُ ذَلِكَ الْمَيِّتِ
٤٨٧٠. أَوْ يَشْهَدُ الْعَبِيدُ أَوْ عَدْلٌ ثَقَفَهُ ❖ أَوْ نِسْوَةٌ كَذَابًا بِقَوْلٍ فَسَقَهُ
٤٨٧١. وَصِيبَةٍ وَكَافِرِينَ فَاجْعَلْهُ ❖ وَإِنْ يَقُلْ إِحْدَى بَنِيهِ: «قَتَلَهُ
٤٨٧٢. زَيْدٌ» وَمَا صَدَّقَهُ الْآخَرُ بَلْ ❖ كَذَّبَهُ فَذَلِكَ اللَّوْثُ بَطُلٌ
٤٨٧٣. وَاللَّوْثُ إِنْ يَظْهَرُ بِقَتْلِ دُونَ مَا ❖ عَمْدٍ أَتَى وَخَطَا لَمْ يُقْسَمَا
٤٨٧٤. وَلَا بِإِتْلَافِكَ مَالًا غَيْرَ مَا ❖ عَبْدٍ كَذَابًا فِي طَرَفٍ لَنْ يُقْسَمَا
٤٨٧٥. وَهِيَ بِأَنْ يَخْلِفَ مُدَّعٍ عَلَى ❖ قَتْلِ قَدْ ادَّعَاهُ خَمْسِينَ، وَلَا
٤٨٧٦. يُشْتَرَطُ الْوِلَا، فَإِنْ تَخَلَّلَا ❖ جُنُودُهُ بَنَى، وَإِنْ مَاتَ فَلَا
٤٨٧٧. يَبْنِي الَّذِي وَرَثَتُهُ، وَوُزَّعَتْ ❖ بِحَسَبِ الْإِرْثِ لَهُمْ وَجُبِرَتْ
٤٨٧٨. كُسُورُهَا، وَوَاحِدٌ لَوْ نَكَلَا ❖ فَذَلِكَ الْآخَرُ خَمْسِينَ تَلَا

٤٨٧٩. وَأَخَذَ الَّذِي لَهُ، وَإِلَّا ❖ صَبَرَ لِلْغَائِبِ كَيْ يَحِلَّ
٤٨٨٠. يَمِينٌ مُدَّعَى عَلَيْهِ أَيْ بِلَا ❖ لَوْثٍ كَذَا مَرْدُودَةٌ رُدَّتْ عَلَى
٤٨٨١. الْمُدَّعِي أَوْ الَّتِي رُدَّتْ عَلَى ❖ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ مَعَ لَوْثٍ تَلَا
٤٨٨٢. وَقَسَمَ مَعَ شَاهِدٍ خَمْسُونَ^(١) ثُمَّ ❖ ثُمَّ عَلَى الْعَمْدِ إِذَا كَانَ الْقَسَمُ
٤٨٨٣. فَدِيَّةٌ تَلْزَمُ جَانٍ، وَعَلَى ❖ عَاقِلَةٍ فِي غَيْرِ عَمْدٍ حَصَلَا
٤٨٨٤. لَوْ ادَّعَى عَمْدًا بِلَوْثٍ اسْتَقَرَّ ❖ عَلَى ثَلَاثٍ وَاحِدٌ مِنْهُمْ حَضَرَ
٤٨٨٥. أَقْسَمَ خَمْسِينَ وَثُلُثُهَا^(٢) ائْتَلَفَ ❖ لَهُ، فَإِنْ حَضَرَ آخَرُ حَلَفَ
٤٨٨٦. خَمْسِينَ أُخْرَى إِنْ يَكُنْ إِذْ حَلَفَا ❖ لَمْ يَجْرِ ذِكْرُهُ وَإِلَّا يُكْتَفَى^(٣)
٤٨٨٧. وَمَنْ لَهُ الْبَدَلُ عَنْ نَفْسِ الدِّمَاءِ ❖ وَلَوْ مُكَاتَبًا رَقِيقًا أَقْسَمَا
٤٨٨٨. وَيُقْسِمُ الْمُرْتَدُّ لَكِنْ فُضِّلَا ❖ تَأْخِيرُهُ الْقَسَمَ حَتَّى هَلَّ لَا^(٤)

فَصْلٌ

[فيما يثبت به موجب القود وموجب المال]

٤٨٨٩. وَمُوجِبُ الْقِصَاصِ إِنَّمَا اسْتَقَرَّ ❖ بِنَفْسٍ عَذْلَيْنِ كَذَاكَ إِنْ أَقَرَّ
٤٨٩٠. كَذَاكَ مَالٌ أَوْ بَعْدِلٍ وَقَسَمَ ❖ أَوْ رَجُلٍ عَذْلٍ وَمَرَأَتَيْنِ ثُمَّ

(١) خبرٌ لقوله في البيتِ قبل السابق: «يَمِينٌ».

(٢) بهامش (أ): «أَي: ثَلَاثُ الدِّيَةِ».

(٣) بهامش (أ): «أَي: بِالْأَيْمَانِ السَّابِقَةِ».

(٤) بهامش (أ): «أَي: أَسْلَمَ».

٤٨٩١. عَفَا عَنِ الْقِصَاصِ لَيْسَ يُقْبَلُ ❖ لِلْمَالِ مَرَأَتَانِ ثُمَّ رَجُلٌ
٤٨٩٢. ثُمَّ لِيُصَرِّحَ شَاهِدٌ بِالْمُدَّعَى ❖ فَإِنْ يُقْلُ: «ضَرَبَهُ فَقَطَعَا
٤٨٩٣. بِالسَّيْفِ حَسْمَهُ فَمَاتَ» مَا كَفَى ❖ حَتَّى يَقُولَ: «مَاتَ مِنْهُ تَلَفًا»
٤٨٩٤. «ضَرَبَ رَأْسَهُ فَأَذَمَاهُ» مَتَى ❖ قَالَ فَذَا دَامِيَةً قَدْ أَتَبَا
٤٨٩٥. لَا بُدَّ فِي مُوَضِّحَةٍ: «ضَرَبَ ذَا» ❖ فَأَوْضَحَنَّ عَظْمَ رَأْسِهِ^(١) كَذَا
٤٨٩٦. ثُمَّ بَيَّانٌ قَدَرِهَا مَعَ الْمَحَلِّ ❖ يَجِبُ كَيْ يُفْعَلَ مِثْلُ مَا فَعَلَ
٤٨٩٧. وَيُثَبِّتُ الْقَتْلُ بِسِحْرِ أَتَقَنَّهُ ❖ بِمُوجِبِ الْإِقْرَارِ لَا بِالْبَيِّنَةِ
٤٨٩٨. ثُمَّ لِمَنْ وَرَثَتُهُ إِنْ شَهِدَا ❖ بِالْجُرْحِ قَبْلَ الْإِنْدِمَالِ فَازْدَدَا
٤٨٩٩. مَقَالَهُ، وَبَعْدَهُ فَلَنُقْبَلَهُ^(٢) ❖ كَذَا بِمَالٍ فِي أَذَى الْمَوْتِ^(٣) أَقْبَلَهُ
٤٩٠٠. عَاقِلَةٌ إِنْ تَشْهَدَنَّ بِفُسْقٍ مَنْ ❖ شَهِدَ بِالْقَتْلِ فَقَوْلَاهَا ازْدَدَنَّ
٤٩٠١. زَيْدَانَ حَيْثُ شَهِدَا يَوْمًا عَلَى ❖ عَمْرَيْنِ أَيْ بِقَتْلِ يَحْيَى مَثَلًا
٤٩٠٢. فَشَهِدَ الْعُمَرَانِ أَنَّ الزَّيْدَيْنِ ❖ هُمَا اللَّذَانِ أَوْرَدَاهُذَا الْحَيْنِ
٤٩٠٣. فَلَيْسَ يَوِي الزَّيْدَيْنِ رُدًّا، وَاقْبَلِ ❖ قَوْلَهُمَا إِنْ صَدَّقْنَهُمَا الْوَلِيُّ
٤٩٠٤. وَلَوْ أَقَرَّ بَعْضُ وَارِثِيهِ ❖ بِعَفْوِ بَعْضٍ لَا قِصَاصَ فِيهِ
٤٩٠٥. وَلَتَلْعُغُ إِنْ يَخْتَلِفَا فِي الْآلَةِ ❖ أَوْ زَمَنِ أَوْ مَوْضِعٍ أَوْ هَيْئَةٍ

(١) المعتمد أنه يكفي قول: «ضربه فأوضح رأسه». انظر: تحفة المحتاج (٦١/٩)، ونهاية المحتاج (٣٩٩/٧).

(٢) في (أ): «فليقبله».

(٣) بهامش النسختين: «أي: مرض الموت».

كتاب البُغاة

٤٩٠٦. هُمْ مُخَالِفُو إِمَامِ الْجَمْعِ ❖ بِتَرْكِ الْإِنْقِيَادِ أَوْ بِمَنْعِ
 ٤٩٠٧. حَقِّ بِتَاوِيلٍ لَهُمْ وَشَوْكَةٍ ❖ تَكُونُ فِيهِمْ وَمُطَاعِ الْكَلِمَةِ
 ٤٩٠٨. ثُمَّ إِذَا أَظْهَرَ قَوْمٌ مَذْهَبًا ❖ خَوَارِجٍ وَلَمْ يُقَاتِلُوا اضْرِبَا
 ٤٩٠٩. صَفْحًا بِتَرْكِهِمْ، فَإِنْ يُقَاتِلُوا ❖ فَقَاطِعِي الطَّرِيقِ هُمْ قَدْ مَاتُوا
 ٤٩١٠. وَاقْبَلْ شَهَادَةَ الْبُغَاةِ وَقَضَا ❖ قَاضِيهِمْ فِيمَا بِهِ الْعَدْلُ قَضَى
 ٤٩١١. كَذَلِكَ فِي تَفْرِيقِ سَهْمِ الْمُتَرْتِقِ ❖ لِجُنْدِهِمْ وَأَخِذْ كُلَّ مَا يَحِقُّ^(١)
 ٤٩١٢. وَفِي الْقِتَالِ حَيْثُ بَاغِ أَتَلَفَا ❖ شَيْئًا لِعَادِلٍ أَوْ الْعَكْسُ انْتَفَى
 ٤٩١٣. ضَمَانُهُ ثُمَّ، وَإِلَّا ضَمِنَا ❖ وَابْعَثْ إِلَيْهِمْ أَمِينًا فَطِنَا
 ٤٩١٤. يَسْأَلُهُمْ: «مَا تَنْقُمُونَ؟» قَبْلَ أَنْ ❖ يُقَاتِلُوا، فَإِنْ شَكَوْا ظُلْمًا إِذْنُ
 ٤٩١٥. أَوْ شُبْهَةً أَرَاهَا كَذَا الْأَذَى ❖ فَإِنْ أَصَرُّوا نُصِحُوا وَبَعْدَ ذَا
 ٤٩١٦. آذَنَهُمْ حَرْبًا، فَحَيْثُ اسْتَمَهَلُوا ❖ فَمَا رَأَى الصَّوَابَ فِيهِمْ يَفْعَلُ
 ٤٩١٧. وَلَا يُقَاتِلُ مُدْبِرًا مِنْهُمْ وَلَا ❖ مُتَخَنِّئًا^(٢) وَلَا أَسِيرًا حَصَلَا
 ٤٩١٨. وَلَيْسَ نُطْلِقُ أَسِيرَهُمْ وَلَوْ ❖ كَانَ مِنَ النِّسَاءِ وَالصَّبِيَّانِ أَوْ^(٣)

(١) أي: من زكاةٍ وجزيةٍ وخراجٍ.

(٢) هو من أضعفته الجراح. انظر: نهاية المحتاج (٤٠٧/٧).

(٣) بهامش (ب): «(أو) بمعنى: حتى».

- ٤٩١٩ . تُقْضَى الْوَعَى وَجَمْعُهُمْ يُفَرِّقُ ❀ مَا لَمْ يُطِيعَ عَنِ اخْتِيَارٍ يَصْدُقُ
- ٤٩٢٠ . وَرَدَّ خَيْلًا وَسِلَاحًا حَصَلَا ❀ إِنْ أُمِنَ الْحَرْبُ وَلَكِنْ يُسْتَعْمَلَا
- ٤٩٢١ . إِلَّا ضُرُورَةً، وَبِالنَّارِ فَلَا ❀ يُقَاتِلُونَ وَالْمَجَانِيقِ، بَلَى
- ٤٩٢٢ . إِنْ اضْطُرِرْنَا، وَبِكَافِرٍ وَمَنْ ❀ يُجِيزُ قَتْلَ مُدْبِرٍ مِنْهُمْ فَلَنْ
- ٤٩٢٣ . نَسْتَنْصِرَنَّ، وَإِنْ هُمْ اسْتَعَانُوا ❀ بِأَهْلِ حَرْبٍ يَنْفِذُ الْأَمَانَ
- ٤٩٢٤ . عَلَيْهِمْ فَقَطْ، وَأَهْلُ الذِّمَّةِ ❀ إِنْ يَنْصُرُوهُمْ مَعَ عِلْمِ الْحُرْمَةِ
- ٤٩٢٥ . انْتَقَضَ الْعَهْدُ، وَحَيْثُ قَالُوا ❀ «إِنَّا ظَنَنَّا أَنَّهُ حَالٌ»
- ٤٩٢٦ . أَوْ أَكْرَهُوا لَمْ يَنْتَقِضْ عَهْدُهُمْ ❀ وَكَالْبَغَاةِ قُوتِلُوا كُلُّهُمْ

فصل

[في شروط الإمام الأعظم، وبيان طرق الإمامة]

- ٤٩٢٧ . شَرُطُ الْإِمَامِ مُسْلِمٌ مُحَرَّرٌ ❀ مُكَلَّفٌ وَفُرْشِيٌّ ذَكَرُ
- ٤٩٢٨ . مُجْتَهِدٌ ثُمَّ شُجَاعٌ مُبْصِرٌ ❀ ذُو الرَّأْيِ مَعَ نُطْقٍ ^(١) وَسَمْعٍ يَخْضُرُ
- ٤٩٢٩ . وَانْعَقَدَتْ إِمَامَةً بِفِعْلِ ❀ بَيْعَةِ أَهْلِ الْعَقْدِ ثُمَّ الْحَلِّ
- ٤٩٣٠ . الْمُتَيَسَّرِ اجْتِمَاعُهُمْ إِذَنْ ❀ وَصِفَةِ الشُّهُودِ فِيهِمْ اشْرِطَنْ
- ٤٩٣١ . كَذَا بِالِاسْتِخْلَافِ، وَالْإِمَامُ لَوْ ❀ جَعَلَهَا سُورَى لِجَمْعٍ ارْتَضَوْا
- ٤٩٣٢ . أَحَدَهُمْ، كَذَا بِالِاسْتِيْلَاءِ ❀ مِنْ فَاسِقٍ وَجَاهِلٍ الْأَشْيَاءِ ^(٢)

(١) في (ب): «ذو الرأي والنطق».

(٢) في (ب): «الإنشاء».



٤٩٣٣. لَوِ ادَّعَى دَفَعَ الزَّكَاةَ مُطْلَقًا ❁ إِلَى الْبَغَاةِ بِالْيَمِينِ صُدَّقَا^(١)
٤٩٣٤. لَا دَفَعَ جَزِيَّةٍ وَلَا الْخَرَاجِ، بَلْ ❁ فِي الْحَدِّ صَدَّقَتْهُ إِلَّا إِنْ حَصَلَ
٤٩٣٥. ثُبُوتُهُ بِغَيْرِ الْإِقْرَارِ وَلَا ❁ أَثَرٍ فِي الْبَدَنِ مِنْهُ حَصَلَا



(١) المعتمد تصديقه بلا يمين، لكن يُستحب تحليفه إن اتَّهم. انظر: تحفة المحتاج (٧٩/٩)، ونهاية المحتاج (٤١٢/٧).

كتاب الرّدة

٤٩٣٦. بَيِّنَةُ الْكُفْرِ اجْعَلِ ارْتِدَادًا ❖ أَوْ قَوْلِهِ أَوْ فِعْلِهِ اعْتِقَادًا
٤٩٣٧. أَوْ طَلَبِ الْعِنَادِ أَوْ مُسْتَهْزِيًا ❖ كَأَن غَدًا يَقْذِفُ بَعْضَ الْإِنْيَا
٤٩٣٨. أَوْ فَنَقَى وَجُوبَ مُجْمَعٍ ظَهَرَ ❖ أَوْ فَرَمَى الْمُصْحَفَ فِي نَفْسٍ قَذَرُ
٤٩٣٩. كَذَا سُجُودُهُ لِشَمْسٍ وَصَنَمٍ ❖ وَرِدَّةُ الصَّبِيِّ وَالْمُكْرَهَ لَمْ
٤٩٤٠. تَنْفُذَ وَلَا الْمَجْنُونِ، وَالسَّكَرَانُ ❖ رِدَّتُهُ صَحَّتْ كَذَا الْإِيْمَانُ
٤٩٤١. شَهَادَةُ الرِّدَّةِ فَاَقْبَلْ مُطْلَقًا ❖ فَإِنْ يَقُلْ إِذْ شَهِدَا: «قَدْ صَدَقَا
٤٩٤٢. لَكِنِّي أَكْرِهْتُ» وَاقْتَضَتْ لَذَا ❖ قَرِينَةُ صُدُقٍ بِالْيَمِينِ ذَا
٤٩٤٣. نَعَمْ بِلَا قَرِينَةٍ لَنْ يُسْمَعَ ❖ وَحَيْثُ قَالَ لَفْظَ كُفْرٍ وَادَّعَى
٤٩٤٤. إِكْرَاهَهُ فَصَدَّقْنَاهُ مُطْلَقًا ❖ وَإِنْ يَقُلْ: «إِنَّ أَبِي تَزَنَّدَقَا
٤٩٤٥. فَمَاتَ كَافِرًا» نَصِيبُ الْإِبْنِ فِي^(١) ❖ وَتَجِبُ اسْتِثْبَابَةُ الْمُرْتَدِّ أَيْ
٤٩٤٦. فِي الْحَالِ ثُمَّ إِنْ أَصَرَ قِتْلًا ❖ وَوَلَدُ الْمُرْتَدِّ حَيْثُ حُمِلَا
٤٩٤٧. بِهِ وَمِنْ أَصْلَيْهِ فَرَدُّ مُسْلِمٍ ❖ فَمُسْلِمٍ، أَوْ كَافِرٍ إِنْ يُحْكَمُ
٤٩٤٨. لَهُ بِإِسْلَامٍ، وَقَالَ «النَّوَوِيُّ» ❖ بَلْ هُوَ مُرْتَدٌّ وَذَا الْقَوْلُ قَوِيٌّ
٤٩٤٩. وَحَيْثُ يَهْلِكُ ذَاكَ مُرْتَدًّا ظَهَرَ ❖ زَوَالُ مَا يَمْلِكُهُ حِينَ كَفَرَ

(١) أي: في.



٤٩٥٠. وَحَيْثُ يُسْلِمُ بَانَ أَنْ لَمْ يَزُلْ ❀ وَلَيُقْضَ مِنْهُ دَيْنُهُ الَّذِي بُلِيَ
 ٤٩٥١. بِهِ قُبِيلَهَا وَمِنْهُ أَنْفَقَا ❀ عَلَيْهِ مَعَ قَرِيبِهِ وَلِيُنْفَقَا
 ٤٩٥٢. مِنْهُ عَلَى زَوْجَاتِهِ إِنْ وَقَفَا ❀ نِكَاحُهُنَّ، ثُمَّ مَا قَدْ أَتَفَا
 ٤٩٥٣. فِي رِدَّةٍ يَغْرُمُهُ، وَمَا احْتَمَلَ ❀ وَقَفَا كَعْتَقٍ ثُمَّ تَدْبِيرٍ حَصَلَ
 ٤٩٥٤. نُوقِفُهُ فَحَيْثُ يُسْلِمُ نَفَّذَا ❀ وَإِنْ أَبَى الْإِسْلَامَ لَنْ يُنْفَذَا
 ٤٩٥٥. وَرَهْنُهُ وَيَبِيعُهُ وَهَبُهُ ❀ بَاطِلُهُ وَهَكَذَا كِتَابَتُهُ
 ٤٩٥٦. وَمَالُهُ يُؤْجَرُ، وَالْمُكَاتَبُ ❀ أَدَّى إِلَى الْقَاضِي نُجُومًا تَجِبُ



كتاب الزنا

٤٩٥٧. فَرَجَكَ إِنْ أُولِجْتَ فِي فَرْجِ حَرَمٍ ❖ لِلْعَيْنِ مُشْتَهَى وَلَا شُبْهَةَ ثُمَّ
٤٩٥٨. كُنْتَ مُكَلَّفًا عَلِمْتَ الْحُرْمَةَ ❖ تُحَدِّدُ، كَذَا السَّكَرَانُ فَاجْعَلْ حُكْمَهُ
٤٩٥٩. لَا مُكْرَهًا وَلَا بِوْطَاءٍ مَحْرَمٍ ❖ يَمْلِكُهَا وَلَا بِوْطَاءِ الصُّومِ
٤٩٦٠. وَحِيَّضٍ مِنْ زَوْجَةٍ وَأَمَةٍ ❖ وَلَا بِهَيْمَةٍ وَلَا بِمَيْتَةٍ
٤٩٦١. وَلَا الَّتِي حَلَّلَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ ❖ بَلْ فِي الَّتِي اسْتَأْجَرَهَا فَاحْذُوهمَا
٤٩٦٢. وَيَرْجُمُ الْمُخْصَنَ مِنْهُمْ بِحَجَرٍ ❖ مُعْتَدِلٍ إِمَامَنَا وَبِالْمَدَرِ^(١)
٤٩٦٣. وَالْمُخْصَنُ الْحُرُّ الَّذِي قَدْ كَلَّفَهُ ❖ إِلَهْنَا الْمُدْخِلُ كُلَّ الْحَشْفَةِ
٤٩٦٤. يَقْبَلُ بِصِحَّةِ النِّكَاحِ فِي ❖ حَالَةٍ تَكْلِيفٍ وَتَخْرِيرٍ وَفِي
٤٩٦٥. وَلَوْ كِتَابِيًّا، وَبِكُرٍّ حُرًّا ❖ فَمِئَةٌ مَعَ نَفْسٍ عَامٍ قُرَّرَا
٤٩٦٦. مَسَافَةَ الْقَصْرِ فَمَا زَادَ، وَمَنْ ❖ كَانَ غَرِيًّا فَإِلَى غَيْرِ الْوَطَنِ
٤٩٦٧. فَإِنْ يُعْدَرُ، وَمَعَهَا الزَّوْجُ أَوْ ❖ مَحْرَمُهَا مِنْ غَيْرِ إِجْبَارٍ وَلَوْ
٤٩٦٨. بِأَجْرَةٍ، وَالْعَبْدُ خَمْسُونَ قَتِيلَ^(٢) ❖ ثُمَّ لِيُغَرَّبَ نِصْفَ عَامٍ مُكْتَمِلٍ
٤٩٦٩. وَمَرَّةً إِذَا أَقْرَرَ حُدًّا ❖ وَبِالرَّجُوعِ عَنْهُ نَنْفِي الْحَدِّ
٤٩٧٠. وَإِنْ تَقَمَّ بَيْنَهُ فَلْتُسَمَّعَا ❖ لَا إِنْ يُعَيَّنَ كُلُّ شَخْصٍ مَوْضِعًا

(١) قال في المصباح المنير (٥٦٦/٢): «المدَر: جمعُ مدرة، مثل قصبٍ وقصبَةٍ، وهو الترابُ المتلبَّد».

(٢) القتل هنا بمعنى: الضرب أو الجلد. والله أعلم.

- ٤٩٧١ . وَبِالزَّنا أَرْبَعَةٌ إِنْ يَشْهَدَنَّ ❖ وَمِنْهُمْ بِأَنَّهُا بَكَرٌ فَلَنْ
 ٤٩٧٢ . نَحُدَّ مِنْهُمْ قَازِفًا وَلَا الْمَرَّةَ ❖ وَانْدُبَ لِشَاهِدِ الزَّنا أَنْ يَحْضُرَهُ
 ٤٩٧٣ . وَلِلْإِمَامِ وَهُوَ الْمُسْتَوْفِي ❖ حَدًّا ، كَذَاكَ سَيِّدٌ يَسْتَوْفِي
 ٤٩٧٤ . وَإِنْ يَكُنْ^(١) مُكَاتَّبًا أَوْ كَافِرًا ❖ أَوْ فَاسِقًا ، لَا مِنْ مُكَاتَّبٍ يُرَى^(٢)
 ٤٩٧٥ . وَلَا مُبْعَضٍ ، وَسَمِعَ الْيَتِيَّةَ ❖ لَهُ كَذَا التَّعْزِيرُ وَالتَّغْرِيبُ لَهُ
 ٤٩٧٦ . وَيُسْتَحَبُّ الْحَفَرُ لِلْأُنْثَى مَتَى ❖ كَانَ زِنَاهَا بِالشُّهُودِ ثَبَتَا
 ٤٩٧٧ . وَالرَّجْمُ فِي حَرٍّ وَبَرْدٍ أَفْرَطَا ❖ وَمَرَضٍ نَذِيقُهُ مَنْ فَرَطَا
 ٤٩٧٨ . وَأَخَرُ الْجُلْدِ^(٣) ، فَإِنْ لَمْ يُرَجَّ لَهُ ❖ بُرءٌ فَجَلْدُهُ بِعُتْكَالٍ مِنْهُ
 ٤٩٧٩ . غُضِنَ لَهُ تَمَسُّهُ الْأَغْصَانُ أَوْ ❖ يَنْكَبِسُ الْبَعْضُ بِبَعْضٍ وَالتَّوَوَا
 ٤٩٨٠ . وَإِنْ يَكُنْ فِي مَرَضٍ قَدْ جَلَدَا ❖ إِمَامَنَا فَلَا ضَمَانَ أَبَدًا



(١) بهامش (أ): «أي: السيد».

(٢) في (أ): «بَرَى». وهي غير منقوطة في (ب)، ولعلَّ المُثَبَّت هو الصواب. والله أعلم.

(٣) المعتمد ما في الروضة من وجوب التأخير. انظر: روضة الطالبين (١٠/١٠٢)، وتحفة المحتاج

(١١٩/٩)، ونهاية المحتاج (٤٣٥/٧).

كتاب القذف

٤٩٨١. إِنْ يَفْذِفِ الْمُكَلَّفُ الْمُخْتَارُ مَنْ ❀ أَحْصَنَ غَيْرَ وَلَدٍ فَلْيُحْدَدَنَّ^(١)

٤٩٨٢. ذَاكَ ثَمَانِينَ ، وَنِصْفَهَا ضَرْبٌ ❀ رِقٌّ ، وَتَعْزِيرُ الْمُمَيَّرِ يَجِبُ

٤٩٨٣. وَإِنْ ثَلَاثَةُ رَجَالٍ شَهِدُوا ❀ أَوْ أَرْبَعُ مِنْ نِسْوَةٍ فَلْيُحْدَدُوا

٤٩٨٤. لَا وَاحِدٌ عَلَى اعْتِرَافِهِ شَهِدٌ ❀ تَقَازَفَا فَلَا تَقَاصُّصٌ وَجِدْ



(١) في (ب): «فليجلدن».

كتاب السرقة

٤٩٨٥. سَارِقٌ قَدَرِ رُبْعٍ دِينَارٍ ضُرِبَ ❖ مِنْ خَالِصِ الْعَسْجَدِ ^(١) قَطَعُهُ يَجِبُ
٤٩٨٦. إِنْ كَانَ مِلْكٌ غَيْرِهِ، وَنَقَلَهُ ❖ مِنْ حِرْزٍ مِثْلِهِ، وَلَا شُبْهَةً لَهُ
٤٩٨٧. فِيهِ، وَلَا حَقٌّ وَلَا شِرْكَةٌ لَهُ ❖ وَلَمْ يَظُنَّ مِلْكَهُ إِذْ نَقَلَهُ
٤٩٨٨. وَلَا ادَّعَى بِأَنَّهُ لَهُ، وَفِي ❖ ذِي جَنَّةٍ وَفِي صَبِيٍّ يَنْتَفِي
٤٩٨٩. وَالْقَطْعُ بِالسَّرْقَةِ إِنْ يُشْرَطُ عَلَى ❖ مُعَاهَدٍ يُقْطَعُ، وَإِلَّا قُلْ فَلَا
٤٩٩٠. وَرَجَّحَ «الْمِنْهَاجُ» أَلَّا يُقْطَعَ ❖ وَلَوْ فُلُوسًا ظَنَّ تَيْكَ قُطِعَا
٤٩٩١. ثُمَّ وَعَاءٌ حِنْطَةٍ إِذَا نَقَبَ ❖ فَاَنْصَبَ مِقْدَارُ نَصَابِهَا وَجَبَ
٤٩٩٢. وَحَيْثُ أَخْرَجَ نَصَابًا كَمَلًا ❖ فِي مَرَّتَيْنِ انْظُرْ فَإِنْ تَخَلَّلَا
٤٩٩٣. مَعْرِفَةُ الْمَالِكِ وَالتَّحَرُّزُ ❖ لَا تَقْطَعُوا هَذَا، وَإِلَّا فَاحْزُرُوا
٤٩٩٤. سَرَقَ خَمْرًا فِي إِنَاءٍ يَسْوَى ❖ نَصَابَهَا نَقَطَعُهُ فِي الْآفْوَى
٤٩٩٥. لَا قَطْعَ فِي طُبُورٍ لَهُوَ يَسْوَى ❖ مَكْسُورُهُ ذَا، بَلْ يَقُولُ «يَحْيَى» ^(٢)
٤٩٩٦. لَا قَطْعَ فِي سِرْقَةِ مَالٍ الْأَصْلِ ❖ وَالْفَرْعِ وَالسَّيِّدِ، بَلْ لِلْبُعْلِ
٤٩٩٧. وَزَوْجَةٍ، سَارِقٌ أُمٌّ وَلَدٍ ❖ نَائِمَةٍ فَاقْطَعْ، وَبَابِ مَسْجِدٍ
٤٩٩٨. لَا بِحَصِيرِهِ وَقَنْدِيلٍ مُضِي ^(٣) ❖ ثُمَّ بِقَطْعِ سَارِقِ الْوَقْفِ قُضِيَ

(١) أي: الذهب.

(٢) أي: صحَّ النووي أن فيه القطع.

(٣) أي: مضى.

٤٩٩٩. ثُمَّ غَنِيٌّ أَوْ فَقِيرٌ إِنْ سَرَقَ ❖ مِنْ الْمَصَالِحِ فَقَطَعُوا مَا اسْتَحَقُّ
٥٠٠٠. وَالْحِرْزُ فِي الْمَسْجِدِ وَالصَّخْرَاءِ ❖ إِذَا مَتَّعَ اللَّحَاطُ لِلْأَشْيَاءِ
٥٠٠١. وَفِي حَصِينٍ لَحْظُهُ الْمُعْتَادُ ❖ وَإِنْ يَنْمُ وَتَحْتَهُ وَسَادُ
٥٠٠٢. بِمَسْجِدٍ أَوْ مُصْجِرًا فَيَحْصُلُ ❖ لَا إِنْ يَزُلُ بِالْإِنْقِلَابِ الرَّجُلُ
٥٠٠٣. وَحِرْزُ الْإِصْطَبُلِ لِلدَّوَابِ ❖ لَا لِلْأَوَانِي لَا وَلَا الثِّيَابِ
٥٠٠٤. وَعَرَصَةُ الدَّارِ وَنَفْسُ الصُّفَّةِ ^(١) ❖ حِرْزُ الْأَوَانِي وَثِيَابِ الْبَيْتِ
٥٠٠٥. لَا لِلْحُلِيِّ، ثُمَّ دَارٌ تَنْفَصِلُ ❖ عَنِ الْعِمَارَةِ فَحِرْزًا تَنْجَعِلُ
٥٠٠٦. إِنْ الْقَوِيُّ الْيَقْظَانُ فِيهَا جُعِلَا ❖ وَلَوْ مَعَ الْفَتْحِ، وَإِلَّا قُلْ فَلَا
٥٠٠٧. وَحِرْزُهَا الْإِغْلَاقُ حَيْثُ تَتَّصِلُ ❖ مَعَ حَافِظٍ وَلَوْ بَنَائِمٍ جُعِلُ
٥٠٠٨. لَا مَعَ فَتْحِهِ وَنَوْمٍ أَذْهَلَهُ ❖ وَلَا مَعَ الْيَقْظَانِ إِنْ تَعَقَّلَهُ
٥٠٠٩. وَالشَّرْطُ فِي مُلَاحِظٍ أَنْ يَقْدِرَا ❖ بِمَنْعٍ مَنْ يَسْرِقُ كَيْفَ قَدَرَا
٥٠١٠. فَإِنْ خَلَتْ مِنْ حَافِظٍ وَأُغْلِقَتْ ❖ فِي الْأَمْنِ فَهِيَ فِي النَّهَارِ أُحْرِزَتْ
٥٠١١. وَخِيَمَةٌ بِحَافِظٍ فِيهَا وَشَدُّ ❖ أَطْنَابِهَا وَسَدْلُ أَذْيَالٍ تُعَدُّ
٥٠١٢. وَلَوْ بَنَوْمٍ، وَالْمَوَاشِي فِي بِنَا ❖ مُتَّصِلٍ وَمُغْلَقٍ حِرْزُ هُنَا
٥٠١٣. بِغَيْرِ حَافِظٍ، وَبِالْفَلَا اشْتَرِطُ ❖ بِحَافِظٍ وَلَوْ بَنَائِمٍ يَغْطُ
٥٠١٤. وَجَعَلُوا الْإِبِلَ فِي صَحْرَاهَا ❖ مُحْرَزَةً بِحَافِظٍ يَرَاهَا

(١) قال البجيرمي في حاشية شرح المنهج (٤/٢٢٠): «العرصة: الصحن، والصفّة: المسطبة».

٥٠١٥. أَوْ قُطِرَتْ وَلَمْ تَزِدْ عَنْ تِسْعَةٍ^(١) ❖ مَعَ قَائِدٍ يَرْقُبُ كُلَّ سَاعَةٍ
٥٠١٦. وَكَفَنَ فِحْرُزُهُ بِمَقْبَرِهِ ❖ بِطَرَفِ الْعُمَرَانِ لَا بِمَضْيَعَةٍ^(٢)

فَصْلٌ

[فِيمَا يَمْنَعُ الْقَطْعَ وَمَا لَا يَمْنَعُهُ]

٥٠١٧. ثُمَّ مُعِيرُ الْحِزْرِ وَالْمُؤْجِرُ لَوْ ❖ سَرَقَ مِنْ ذَا الْحِزْرِ بِالْقَطْعِ قَضَوْا
٥٠١٨. لَا إِنْ يَكُنْ سَرَقَ مِنْ حِزْرِ غُصْبٍ ❖ وَسَارِقُ الْمَغْصُوبِ لَا قَطْعُ يَجِبُ
٥٠١٩. وَلَا عَلَى مُخْتَلِسٍ وَمُنْتَهَبٍ ❖ وَجَاحِدٍ وَدِيْعَةٍ قَطْعُ يَجِبُ
٥٠٢٠. وَإِنْ يَكُنْ حَائِطَ دَارٍ قَدْ نَقَبَ ❖ وَأَخْرَجَ الْغَيْرُ فَلَا قَطْعَ وَجَبَ
٥٠٢١. وَلَوْ رَمَاهُ خَارِجَ الْمَنْزِلِ أَوْ ❖ أَخْرَجَهُ بِالْمَاءِ قَطَعَهُ رَأَوْا
٥٠٢٢. وَفَوْقَ بَغْلٍ سَائِرٍ كَذَاكَ ❖ لَا وَاقِفٍ مَشَى بِوَضْعٍ ذَاكَ
٥٠٢٣. وَالْقَطْعُ لَمْ يَجِبْ عَلَى مَنْ سَرَقَا ❖ حُرًّا وَإِنْ كَانَ بِحَلِيِّ طَوْقَا
٥٠٢٤. وَقَائِدُ عَبْدًا غَفَا فِي الرَّاحِلَةِ ❖ يُقْطَعُ إِنْ أَخْرَجَهُ عَنْ قَافِلِهِ
٥٠٢٥. وَاقْطَعَهُ إِنْ نَقَلَ مِنْ بَيْتٍ غُلُقَ ❖ لِصَحْنٍ دَارٍ بِأُهْهَا لَمْ يَنْغَلِقْ



(١) المعتمد أنه لا يتقيد بعددٍ في الصحراء، ويُعتبر في العمران ما جرت به العادة، وهو من سبعة إلى عشرة. انظر: تحفة المحتاج (١٤٠/٩)، ونهاية المحتاج (٤٥٣/٧).

(٢) قال في مغني المحتاج (٤٨٢/٥): «أي: بقعة ضائعة، وهي بضاد مُعْجَمَةٌ مكسورة بوزنٍ مَعِيشَةٍ، أو ساكنة بوزنٍ مَسْبُوعَةٍ».

فصل

[في شروط السارق الذي يُقطع]

٥٠٢٦. وَيَمِينِ الْمُدَّعِي الْمَرْدُودَةِ^(١) ❖ وَبِاعْتِرَافِ سَارِقٍ فَلْتَبَيَّنَتْ
 ٥٠٢٧. وَأَقْبَلَ رُجُوعَهُ، وَبِالْعَقَابِ مَنْ ❖ أَقَرَّ اللَّهُ فَلِلْحَاكِمِ أَنْ
 ٥٠٢٨. يُبَيِّنَ لَهُ التَّعْرِيزَ بِالرُّجُوعِ عَنْ ❖ إِقْرَارِهِ وَلَا يَقُولَنَّ: «ارْجِعْ»
 ٥٠٢٩. ثُمَّ إِذَا أَقَرَّ أَنَّهُ سَرَقَ ❖ مَالًا لِغَائِبٍ بِلا دَعْوَى اتَّفَقَ
 ٥٠٣٠. لَمْ يُقْطَعَنَّ فِي الْحَالِ بَلْ يُنْتَظَرُ ❖ حُضُورُهُ وَذَا الْأَصَحُّ الْأَشْهُرُ
 ٥٠٣١. أَوْ أَنَّهُ أَكْرَهَ مَمْلُوكَةً مَنْ ❖ غَابَ عَلَى الزَّنا فِي الْحَالِ اخْتَدَنَ
 ٥٠٣٢. وَتَبَيَّنَتْ بِرَجُلَيْنِ شَهِدَا ❖ مَتَى شُرُوطَ سِرْقَةٍ قَدْ عَدَدَا
 ٥٠٣٣. وَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ لَوْ شَهِدَا ❖ تَبَيَّنَ مَالٌ ثُمَّ لَا قَطَعَ نَجْدٌ
 ٥٠٣٤. وَرَدَّ مَسْرُوقًا، وَإِنْ يَتْلَفَ ضَمِنَ ❖ وَتُقْطَعُ الْيُمْنَى مِنَ الْكُوعِ، فَإِنْ
 ٥٠٣٥. سَرَقَ ثَانِيًا فَرَجُلٌ يُسْرَى ❖ وَثَالِثًا يَدُ سَارِقٍ تُبْرَى^(٢)
 ٥٠٣٦. وَرَابِعًا أُخْرَى، وَبَعْدُ عَزْرَنْ ❖ مِنْ مِفْصَلِ الْقَدَمِ رَجُلُهُ اقْطَعَنَّ
 ٥٠٣٧. وَيُعْمَسُ الْقَطْعُ بِمُغْلَى الزَّيْتِ، بَلْ^(٣) ❖ مَوْوَنَةً عَلَيْهِ، لَوْ أَهْمَلَ حُلَّ

(١) المعتمد أن القطع لا يثبت باليمين المردودة؛ كسائر حقوق الله تعالى. انظر: تحفة المحتاج (١٥٠/٩)، ونهاية المحتاج (٤٦٣/٧).

(٢) أي: تُقْطَعُ. انظر: القاموس المحيط (ص: ١٢٦٢).

(٣) في (ب): «قُل».



٥٠٣٨. ثُمَّ إِذَا سَرَقَ مَرَّاتٍ وَلَمْ يُقْطَعْ كَفَتْ يَمِينُهُ فِيمَا أَلَمَّ

٥٠٣٩. وَإِنْ تَكُنْ ذَاهِبَةً الْخُمْسِ ، وَلَوْ زَادَتْ بِإِصْبَعٍ بِقَطْعِهَا قَضَوْا

٥٠٤٠. وَحَيْثُ يَسْرِقُ فَانْبَرَتْ يُمْنَاهُ ❀ بِأَفَةِ سَقَطَ لَا يُسْرَاهُ



باب

قاطع الطريق

٥٠٤١. هُوَ الْمُكَلَّفُ بِإِسْلَامِ حُبِّي ❖ ذُو شَوْكَةٍ بِقُوَّةِ التَّغْلِبِ
 ٥٠٤٢. كَغَلَبِهِمْ شِرْذِمَةً بِالْقُوَّةِ ❖ لَا الْغَلَبُ^(١) لِلْقَافِلَةِ الْعَظِيمَةِ
 ٥٠٤٣. وَحَيْثُ يَلْحَقْنَهُمُ الْعَوْتُ فَلَا ❖ قُطَّاعَ فِي حَقِّهِمْ تَحَصُّلًا
 ٥٠٤٤. وَفَقْدُهُ بِالْبُعْدِ أَوْ بِالضَّعْفِ ❖ وَغَلَبِهِمْ فِي بَلَدٍ بِالْوَصْفِ
 ٥٠٤٥. يُعْنَى بِفَقْدِ الْعَوْتِ قُطَّاعُ هُمْ ❖ ثُمَّ وَلَاةُ الْأَمْرِ حَيْثُ عَلِمُوا
 ٥٠٤٦. بِمَنْ يُخِيفُ الدَّرَبَ لَيْسَ يَأْخُذُنَ ❖ مَالًا وَلَا نَفْسًا فَذَا فليُحْبَسَنَّ
 ٥٠٤٧. وَأَقْطَعْ يَمِينَهُ بِأَخْذِ قَدْرًا ❖ نِصَابَ سِرْقَةٍ وَرَجُلًا يُسْرَى
 ٥٠٤٨. فَإِنْ يَعُدُّ يُسْرَى وَيُمْتَى، ثُمَّ ❖ يُقْتَلُ إِنْ قَتَلَ نَفْسًا حَتَمًا
 ٥٠٤٩. وَالْمَالِ إِنْ أَخَذَ ثُمَّ قَتَلَ ❖ فَاقْتُلْهُ ثُمَّ اضْلُبْ ثَلَاثًا كُمَلًا
 ٥٠٥٠. ثُمَّ الَّذِي أَعَانَهُمْ وَكَثَّرَا ❖ جَمْعُهُمْ حَبْسًا وَنَفْيًا عَزْرًا
 ٥٠٥١. مَعْنَى الْقِصَاصِ غَلَبُوا لَا الْحَدَّ ❖ حَتَّى أَبَالَمْ يَقْتُلُوا بِالْوُلْدِ
 ٥٠٥٢. وَإِنْ يُمُتْ فِدْيَةٌ، وَإِنْ عَلَى ❖ مَالٍ عُفِيَ يَنْفَذَ وَحَدًّا قِتْلًا
 ٥٠٥٣. وَمَا يَخْصُهُ مِنَ الْعُقُوبَةِ ❖ يَسْقُطُ قَبْلَ ظَفَرِ التَّوْبَةِ
 ٥٠٥٤. لَا سَائِرُ الْحُدُودِ وَالْمَالِ وَلَا ❖ يَسْقُطُ عَنْ ذَاكَ قِصَاصٌ حَصَلًا

(١) فِي النسختين: «الْغَلَب».

فَصْلٌ

[في اجتماع عقوباتٍ على شخصٍ واحدٍ]

٥٠٥٥. وَحَدُّ قَذْفٍ وَقِصَاصٌ وَجَبَا ❀ عَلَيْهِ مِنْ قَطْعٍ وَذَاكَ طَوْلِبَا
٥٠٥٦. فَاجْلِدْهُ ثُمَّ اقْطَعْهُ ثُمَّ بَادِرْ ❀ بِقِتْلِهِ مِنْ بَعْدِ قَطْعِ حَاضِرٍ
٥٠٥٧. وَمُسْتَحِقُّ النَّفْسِ حَيْثُ آخَرَا ❀ حَقًّا لَهُ يُجْلَدُ وَيُقْطَعُ إِذْ بَرَا
٥٠٥٨. وَمُسْتَحِقُّ طَرْفٍ إِنْ آخَرَا ❀ يُجْلَدُ وَمُسْتَحِقُّ نَفْسٍ صَبْرًا
٥٠٥٩. كَيْ يُقْطَعَ الْعُضْوُ، فَإِنْ هُوَ ابْتَدَرَ ❀ بِقِتْلِهِ فِدْيَةُ الْعُضْوِ اسْتَقَرُّ
٥٠٦٠. إِنْ يَصْبِرُنْ صَاحِبُ جُلْدٍ حِينَا ❀ كَانَ الْقِيَاسُ صَبْرَ الْآخَرَيْنَا
٥٠٦١. وَقُدِّمَ الْأَخْفُ فَالْأَخْفُ فِي ❀ حُدُودِ رَبَّنَا الْغُفُورِ الرَّؤُوفِ
٥٠٦٢. وَحَدُّ رَبَّنَا وَحَدُّ النَّسَمِ ❀ إِنْ يَجْتَمِعُ فَحَدُّ قَذْفٍ قَدِّمَ
٥٠٦٣. عَلَى الزَّنا وَالشُّرْبِ، ثُمَّ قُدِّمَا ❀ عَلَى الزَّنا كُلِّ قِصَاصٍ لَزِمَا



كتاب الأشرية

٥٠٦٤. كُلُّ شَرَابٍ الْكَثِيرُ أَسْكَرًا ❖ مِنْهُ قَلِيلُهُ عَلَيْكُمْ حُطْرًا^(١)
٥٠٦٥. شَارِبُهُ يُحَدُّ، لَا الصَّيْبِيُّ ❖ وَذُو جُنُونٍ لَا وَلَا الْحَرَبِيُّ
٥٠٦٦. وَمُكْرَهُ وَمُوجَزٌ وَذِمِّي ❖ لَمْ يُحَدِّدُوا وَجَاهِلٌ لِلْحَرَمِ
٥٠٦٧. وَجَاهِلٌ خَمْرِيَّةٌ، وَلَمْ يَجِبْ ❖ بِأَكْلِ خُبْزٍ بِدَقِيقِهَا ضَرْبُ
٥٠٦٨. وَلَا بِحُقْنَةِ وَمَعْجُونٍ يُعَدُّ ❖ وَلَا سَعُوطٍ، بَلْ بِدُرْدِيهَا^(٢) يُحَدُّ
٥٠٦٩. بِهَا يُسَيِّغُ لُقْمَةً إِنْ عَدِمَا ❖ سِوَاهُ لَا عِنْدَ التَّدَاوِي وَالظَّمَا
٥٠٧٠. لِلْحُرِّ أَرْبَعُونَ وَالرَّقُّ يُحَدُّ ❖ عِشْرِينَ بِالسَّوْطِ، وَجَوَزُوا بِبَيْدِ
٥٠٧١. وَبِالنَّعَالِ وَالثِّيَابِ، وَضَرْبُ ❖ إِلَى ثَمَانِينَ الْإِمَامُ إِنْ أَحَبَّ
٥٠٧٢. إِنْ يَعْتَرِفُ أَوْ رَجُلَانِ شَهَدَا ❖ وَالْحَدُّ لَمْ يَثْبُتْ بِرِيحٍ وَجَدَا
٥٠٧٣. بَيْنَ الْقَضِيبِ وَالْعَصَا وَالرَّطْبِ ❖ وَيَاسٍ سَوْطُ حُدُودِ الضَّرْبِ
٥٠٧٤. فَرَّقَهُ فِي بَدَنِ وَيَجْتَنِبُ ❖ مَقَاتِلًا وَالْوَجْهَ، وَالْوَلَا يَجِبُ
٥٠٧٥. مِنْ غَيْرِ تَجْرِيدِ ثِيَابِهِ وَشَدُّ ❖ يَدٍ، وَفِي حَالَةِ سُكْرِ لَا يُحَدُّ

(١) بهامش (ب): نسخة:

مَا أَسْكَرَ الْكَثِيرُ مِنْهُ حَرْمًا ❖ قَلِيلُهُ وَالْحَدُّ فِيهِ لَزِمًا

(٢) قال في نهاية المحتاج (١٣/٨): «وهو ما يبقى في آخر إنائها».



فَصْلٌ

[في التعزير]

٥٠٧٦. مَنْ يَأْتِ ذَنْبًا لَيْسَ فِيهِ يُذَكَّرُ ❀ حَدٌّ وَلَا كَفَّارَةٌ يُعَزَّرُ

٥٠٧٧. بِالْحَبْسِ أَوْ بِالضَّرْبِ أَوْ مَلَامٍ ❀ وَالْإِجْتِهَادُ فِيهِ لِلْإِمَامِ

٥٠٧٨. عَنْ أَرْبَعِينَ نَقْصِ الْحُرِّ وَعَنْ ❀ عَشْرِينَ سَوْطًا لِلْعَبِيدِ نَقَّصْنِ

٥٠٧٩. وَعَزَّرَ الْإِمَامُ مَنْ عَفِيَ عَنْ ❀ تَعْزِيرِهِ لَا حَدَّهُ إِنْ يُرَدَّنْ



كتاب الصيال

٥٠٨٠. وَدَفَعُ صَائِلٍ عَنِ الْبُضْعِ يَجِبُ ❖ وَغَيْرِ مُسْلِمٍ عَنِ النَّفْسِ كُتِبَ
٥٠٨١. وَدَفَعُ صَائِلٍ عَنِ الْمَالِ فَلَهُ ❖ وَطَرَفٍ، وَهَدْرٌ إِنْ قَتَلَهُ
٥٠٨٢. وَالِدَفْعُ عَنْ غَيْرِ كَنْفَسِهِ، وَإِنْ ❖ كَسَرَ جَرَّةً أَطْلَتْ قَدْ ضَمِنَ
٥٠٨٣. وَالِدَفْعُ إِنْ أَمَكَّنَ بِالتَّكْلُمِ ❖ أَوْ اسْتِعَاثَةٍ فَضَرْبًا حَرَّمَ
٥٠٨٤. وَبِالْأَخْفِ فَلَا خَفَّ، فَالْهَرَبُ ❖ مِنْ صَائِلٍ حَيْثُ تَيَسَّرَ وَجَبَ
٥٠٨٥. وَلَوْ تَعَضُّ يَدُهُ بِالْأَسْهَلِ ❖ خَلَصَهَا مِنْ فَكٍّ لَحْيِ الرَّجُلِ
٥٠٨٦. وَضَرْبُ شِدْقِهِ فَإِنْ لَمْ يَقْدِرِ ❖ فَسَلَّهَا فَسَقَطَ السَّنُّ اهْدِرِ
٥٠٨٧. وَبِالْحَصَاةِ لَوْ رَمَى^(١) مَنْ قَدْ نَظَرَ ❖ مِنْ كُوءَةٍ عَمْدًا لِمَحْرَمٍ يَقَرُّ
٥٠٨٨. فِي دَارِهِ وَلَمْ يَكُنْ لِمَنْ نَظَرَ ❖ فِي الدَّارِ مَحْرَمٌ وَلَا عِرْسٌ هَدْرٌ^(٢)
٥٠٨٩. وَالْوَالِ وَالْوَلِيُّ ثُمَّ الزَّوْجُ إِنْ ❖ يُعْزَّرُوا أَوْ الْمُعَلَّمُ ضَمِنَ
٥٠٩٠. وَفَوْقَ أَرْبَعِينَ فِي الْخَمْرِ مَتَى ❖ زَادَ فَمَاتَ فَالضَّمَانُ ثَبَتَا
٥٠٩١. بِقِسْطٍ أَعْدَادِ السَّيَاطِ جُعِلَا ❖ وَإِنْ يَحُدُّهُ مُقَدَّرًا فَلَا
٥٠٩٢. لِلْمُسْتَقِلِّ قَطْعُ خُرَاجٍ أَضُرَّ ❖ إِلَّا مَخُوفًا مَا بَتَرَ كِهِ خَطَرُ
٥٠٩٣. أَوْ قَطَعَهُ أَخْطَرُ، ثُمَّ لِلْأَبِ ❖ وَالْجَدِّ قَطْعُ خَطَرٍ مِنَ الصَّبِيِّ

(١) فِي (ب): «وبالحصاة من رمى».

(٢) جاء هذا البيت في (ب) مقلوبًا؛ فجعل الشطر الأول بدل الثاني، والعكس.

٥٠٩٤. إِنْ يَزِيدِ الْخَطَرُ فِي التَّرْكِ الْأَضْرُّ ❖ وَلِلْإِمَامِ قَطْعُهَا بِلَا خَطَرٍ
٥٠٩٥. وَالْفُضْدُ وَالْحَجْمُ ، فَلَوْ مَاتَ بِمَا ❖ يَجُوزُ مِنْ ذَا لَا ضَمَانَ لَزِمَا
٥٠٩٦. لَوْ فَعَلَ السُّلْطَانُ بِالصَّبِيِّ مَا ❖ لَيْسَ لَهُ فَمَاتَ مِنْهُ أُلْزِمَا
٥٠٩٧. فِي مَالِهِ بَدِيَّةٌ قَدْ غُلْظَتْ ❖ وَحُكْمُهُ خَطَا عَلَى مَنْ عَقَلَتْ
٥٠٩٨. وَإِنْ يَحُدَّهُ بِشَاهِدَيْنِ ❖ فَظَهَرَا مِنْ بَعْدِ ذَا عَبْدَيْنِ
٥٠٩٩. فَإِنْ يُقْصَرُ فَهُوَ مِنْ كِفَالَتِهِ ❖ قَطْعًا ، وَإِلَّا فَعَلَى عَاقِلَتِهِ
٥١٠٠. ثُمَّ عَلَى الْعَبْدَيْنِ لَمْ يَرْجِعْ ، وَلَا ❖ ضَمَانَ فِي فُضْدٍ بِإِذْنِ حَصَلَا
٥١٠١. وَقَتْلُ جَلَادٍ وَضَرْبُ بَاشِرِهِ ❖ بِأَمْرِ مَنْ سُلِطْنَ كَالْمُبَاشِرَةِ
٥١٠٢. مِنَ الْإِمَامِ إِنْ يَكُنْ جَهْلَ مَنْ ❖ أَمَرَهُ الْخَطَا وَالظُّلْمَ ، فَإِنْ
٥١٠٣. يَعْلَمُهُ فَالْقِصَاصُ وَالضَّمَانُ ❖ عَلَيْهِ إِنْ لَمْ يُكْرِهِ الْإِنْسَانُ
٥١٠٤. وَالْخَتْنُ مِنْ بَعْدِ الْبُلُوغِ فَصِفَهُ ❖ بِوَاجِبٍ لِمَا يُغْطِي الْحَشْفَةَ
٥١٠٥. وَلِيَقْطَعَ جُزْءًا بَدَا مِنْ لَحْمَةٍ ❖ غَدَتْ بِأَعْلَى فَرْجٍ كُلِّ مَرَأَةٍ
٥١٠٦. وَأَنْدَبُهُ فِي سَابِعِهِ فَإِنْ وَهَنَ ❖ عَنْ احْتِمَالِ الْخَتْنِ فَلْيُؤَخَّرَنَّ



فَصْلٌ^(١)

[في حكم إتلاف البهائم]

٥١٠٧. وَأُجْرَةٌ فِي مَالٍ مَنْ قَدْ خُتِنَا ❖ وَمَنْ يَكُنْ مَعَ دَابَّةٍ فَلْيُضْمَنَا
٥١٠٨. إِتْلَافَهَا فِي اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ ❖ وَحَيْثُ بَالَتْ فِي طَرِيقِ السَّارِي
٥١٠٩. فَتَلَفَ النَّفْسُ أَوْ الْمَالُ بِمَا ❖ حَصَلَ مِنْهَا لَا ضَمَانَ لَزِمَا
٥١١٠. وَرَاكِضٌ رَكْضًا شَدِيدًا فِي وَحَلٍ ❖ يَضْمَنُ مَا طَرَأَ مِنْ رَكْضٍ حَصَلَ
٥١١١. وَحَامِلٌ الْحَطَبِ إِنْ حَكَ الْبَنَاءُ ❖ بِحَطَبٍ فَانْهَارَ ذَاكَ ضَمِنَا
٥١١٢. فَإِنْ أَتَى سُوقًا بِزَحْمَةٍ وَجَبَ ❖ ضَمَانُ مَا يُتْلَفُهُ ذَاكَ الْحَطَبُ
٥١١٣. وَإِنْ خَلَا مِنْ زَحْمَةٍ لَمْ يَلْزَمْ ❖ إِلَّا لِمُسْتَذِيرِهَا أَوْ مَنْ عَمِي
٥١١٤. إِنْ لَمْ يَقْصُرْ صَاحِبُ الْمَالِ ، فَإِنْ ❖ كَانَتْ نَهَارًا وَخَدَهَا فَمَا ضَمِنَ
٥١١٥. وَإِنْ تَكُنْ لَيْلًا يُضْمَنُ إِلَّا ❖ أَلَّا يَقْرُطَ بِرَبْطٍ أَصْلًا
٥١١٦. أَوْ كَانَ زَرْعًا^(٢) فِي مَحُوطٍ جَعَلَهُ ❖ مَفْتُوحَ بَابٍ لَا ضَمَانَ قَبْلَهُ
٥١١٧. وَهَرَّةٌ تُتْلَفُ مَا يُطْعَمُ إِنْ ❖ تُعْهَدُ بِذَا فَمَالِكَ لَهَا ضَمِنَ



(١) هذا التبويب من (ب) فقط تبعاً للمنهاج ، ولكن مسألة أجرة الختان - المذكورة في الشرط الأول

من البيت الأول - من تمام المسألة الأخيرة في الفصل السابق ، وقد سبق نظيره في كتاب البيوع .

(٢) في (ب) : «زرع» .

كتاب السَّيَر

٥١١٨. وَغَزَوَةٌ فِي الْعَامِ كَالزِّيَارَةِ ❖ لِكَعْبَةٍ فَرَضَ عَلَى الْكِفَايَةِ
٥١١٩. كَذَا قِيَامُ حُجَجٍ، وَحَلُّ مَا ❖ أَشْكَلَ فِي الدِّينِ، وَأَنْ تَعْلَمَا
٥١٢٠. تَفْسِيرَ قُرْآنٍ مَعَ الْفُرُوعِ ❖ كَذَا حَدِيثُ الْمُصْطَفَى الشَّافِعِ
٥١٢١. وَالْأَمْرُ بِالْعُرْفِ، وَدَفْعُ الضَّرَرِ ❖ عَنَّا كَأَنْ تَكْسُو الثِّيَابَ مَنْ عَرِي
٥١٢٢. وَحِرْفٍ، وَصَنْعَةٍ، ثُمَّ أَدَا ❖ شَهَادَةٍ، كَذَاكَ حَمْلَهَا غَدَا
٥١٢٣. وَرَدُّ تَسْلِيمٍ لِيَجْمَعَ حَصَلًا ❖ وَاسْتَنْ بُدَاءَةً بِهِ لَيْسَ عَلَى
٥١٢٤. قَاضٍ لِحَاجَةٍ وَأَكَلٍ وَفِي ❖ حَمَامِهِ وَالرَّدُّ فِي ذَا يَنْتَفِي
٥١٢٥. وَأَهْلُهُ حُرٌّ مُكَلَّفٌ ذَكَرَ ❖ وَاجِدُ أَهْبَةِ الْقِتَالِ ذُو بَصَرٍ
٥١٢٦. لَيْسَ مَرِيضًا مَا وَظَاهِرَ الْعَرَجِ ❖ وَيُسْقِطُ الْقِتَالَ مَا أَسْقَطَ حُجٌّ
٥١٢٧. إِلَّا مَخَافَةَ اللُّصُوصِ، وَاسْتَقَرَّ ❖ أَنْ حُلُولَ الدِّينِ حَرَّمَ السَّفَرَ
٥١٢٨. إِلَّا بِإِذْنٍ مِنْ غَرِيمٍ مَنْ عُنِيَ ❖ وَيَحْرُمُ الْجِهَادُ إِنْ لَمْ يَأْذَنْ
٥١٢٩. أَصْلَاهُ حَيْثُ مُسْلِمِينَ كَانَا ❖ لَا سَفَرٌ فِي فَرَضٍ عَيْنٍ بَانَا
٥١٣٠. وَلَا كِفَايَةٍ وَحَيْثُ رَجَعُوا ❖ عَنْ إِذْنِهِمْ فَإِنَّ ذَاكَ يَرْجِعُ
٥١٣١. إِنْ لَمْ يَكُنْ حَظَرَ فِي صَفِّهِمْ ❖ وَحَيْثُ يَشْرَعُ فِي الْقِتَالِ حَرَّمَ
٥١٣٢. وَإِنْ يَحِلُّوا بَلَدًا لَنَا عَلَى ❖ أَصْحَابِهِ الدَّفْعُ بِمَا تَسَهَّلَا

٥١٣٣. حَتَّى عَلَى الْفَقِيرِ وَالْمَدِينِ قَدْ ❖ وَجَبَ حَرْبُ ثَمَّ عَبْدٍ وَوَلَدُ
٥١٣٤. وَمَنْ عَلَى دُونِ مَسِيرِ الْقَصْرِ ❖ يَلْزَمُهُمْ وَفَاقَهُمْ بِقَدْرِ
٥١٣٥. كِفَايَةٍ، هَذَا إِذَا لَمْ يَحْصُلِ ❖ كِفَايَةُ بِأَهْلِهَا وَمَنْ يَلِي
٥١٣٦. وَإِنْ تَوَقَّعْتَ خَلَاصَ مُسْلِمٍ ❖ مِنْ أَسْرِهِمْ فَبِالنُّهُوضِ أَلْزَمِ

فَصْلٌ

[في مكروهاتٍ ومحرّماتٍ ومندوباتٍ في الجهادٍ وما يتبعها]

٥١٣٧. وَالْغَزْوُ قَدْ كُرِهَ إِنْ لَمْ يَأْذَنْ ❖ فِيهِ الْإِمَامُ أَوْ مُنِيبٌ مِنْ عُنِي
٥١٣٨. وَسُنَّ تَأْمِيرُ عَلَى السَّرِيَّةِ ❖ وَأَخْذُ بَيْعَةٍ عَلَى التَّثْبُتِ
٥١٣٩. بِالْكَافِرِينَ يَسْتَعِينُ إِنْ أَمِنَ ❖ مِنْهُمْ خِيَانَةً، وَهَذَا جَازٍ إِنْ
٥١٤٠. قَدَرَ جَمْعُنَا عَلَى الْمُقَاوَمَةِ ❖ لِفِرْقَتَيْهِمْ ذِي وَتِيكَ الظَّالِمَةِ
٥١٤١. وَبِمُرَاهِقٍ قَوِيٍّ حَلَّ لَهُ^(١) ❖ كَذَا بَعْدَ أَذْنِ السَّيِّدِ لَهُ
٥١٤٢. وَمُسْلِمٌ لِلْحَرْبِ مَا اسْتَوْجَرَ بَلْ ❖ يَسْتَأْجِرُ الْإِمَامَ ذِمِّيًّا حَصَلَ
٥١٤٣. وَأكْرَهُ لَغَازٍ قَتَلَهُ مِنْ قُرْبَا ❖ إِلَّا إِذَا سَبَّ الرَّسُولَ الْمُجْتَبَى
٥١٤٤. لَا تُقْتَلُ الْمَرْأَةُ وَالصَّبِيُّ وَلَا ❖ ذُو جِنَّةٍ كَذَاكَ خُنْثَى أَشْكَلَا
٥١٤٥. وَيُقْتَلُ الرَّاهِبُ وَالْأَجِيرُ ❖ وَالشَّيْخُ وَالْمُقْعَدُ وَالضَّرِيرُ
٥١٤٦. وَيُسْتَرْقُونَ وَيُسَبَّوْنَ، وَحَلَّ ❖ تَحْرِيقُهُمْ كَذَاكَ تَغْرِيقُ حَصَلُ

(١) في (ب): «جاء له».

٥١٤٧. كَذَا حَصَارُهُمْ وَتَبَيَّحَتْهُمْ ❖ وَإِنْ يَكُنْ فِيْمَا ذَكَرْنَا مُسْلِمٌ
٥١٤٨. وَلَوْ تَتَرَّسُوا النَّسَاءَ جَازَ أَنْ ❖ يُرْمَوْا، وَحَيْثُ دَفَعُوا بِهِنَّ عَنْ
٥١٤٩. أَنْفُسِهِمْ وَلَا ضَرُورَةَ دَعَتْ ❖ لِرَمِي عُصْبَةٍ ذَكَرْنَا تَرَكْتُ^(١)
٥١٥٠. وَإِنْ يَكُنْ تَتَرَّسُوا بِمُسْلِمٍ ❖ وَلَا ضَرُورَةَ إِلَى رَمِيهِمْ
٥١٥١. فَلْيُتْرَكُوا فَإِنْ تَكُنْ^(٢) يَحِلُّ ذَا ❖ ثُمَّ انْصَرَفَهُ عَنِ الصَّفِّ إِذَا
٥١٥٢. لَمْ يَزِدُوا عَنْ ضِعْفَيْنَا مُحَرَّمٌ ❖ إِلَّا إِلَى قَوْمٍ بِهِمْ يَسْتَعَصِمُ
٥١٥٣. وَلِتَحَرُّفٍ^(٣)، وَحَيْثُ انْصَرَفَا ❖ لِفَتَّةٍ بَعِيدَةٍ كَيِّ يُسْعَفَا
٥١٥٤. لَمْ يَشْرَكَنَّ الْجَيْشَ فِيْمَا غَنِمَا ❖ بَعْدَ فِرَاقِهِ وَلَكِنْ حُرِّمَا^(٤)
٥١٥٥. وَمِئَةً مِنْ بَطَلٍ مَا انْصَرَفُوا ❖ عَنْ ضِعْفِهِمْ وَوَاحِدٍ قَدْ ضَعُفُوا
٥١٥٦. ثُمَّ الْبِرَازُ مُسْتَحَبٌّ إِنْ طَلَبَ ❖ ذَلِكَ كَافِرٌ، وَإِنَّمَا يُحِبُّ
٥١٥٧. بِالْإِذْنِ مِمَّنْ نَفْسَهُ قَدْ اخْتَبَرَ ❖ وَجَازَ إِتْلَافَ الْبِنَاءِ وَالشَّجَرِ
٥١٥٨. لِحَاجَةِ الْقِتَالِ، هَكَذَا إِذَا ❖ لَمْ نَرْجُ أَنْ نَغْنَمَهَا يَجُوزُ ذَا
٥١٥٩. وَيُتْلَفُ الَّذِي عَلَيْهِ قَاتَلُوا ❖ لِيُظْفِرَ وَدَفْعِهِمْ إِذْ نَازَلُوا
٥١٦٠. كَذَا الَّذِي نَغْنَمُهُ لِلْكَفَرَةِ ❖ إِنْ نَخَشَ عَوْدَهُ لَهُمْ وَضَرَرَهُ

(١) المعتمد أنه يجوز رميهم - وإن لم تكن ضرورة - مع الكراهة. انظر: تحفة المحتاج (٢٤٢/٩)، ونهاية المحتاج (٦٥/٨).

(٢) بهامش (أ): «أي: ضرورة».

(٣) التحرف هو الانتقال عن محله ليكن، أو لأرفع منه، أو أصون منه عن نحو ريح أو شمس أو عطش. انظر: نهاية المحتاج (٦٦/٨).

(٤) في النسختين: «حرماً».

فصل

[في حكم الأسر وأموال أهل الحرب]

٥١٦١. وَأَعْبُدُ الْكُفَّارَ وَالنَّسْوَانَ ❖ بِالْأَسْرِ رَقُوا وَكَذَا الصَّبِيَانُ
٥١٦٢. وَفِي أَسِيرٍ كَامِلٍ يَجْتَهِدُ^(١) ❖ يَقْتُلُ أَوْ يَمُنُّ أَوْ فَيَقْتَدُوا^(٢)
٥١٦٣. بِالْمَالِ أَوْ بِأَسْرًا أَوْ يَسْتَرْقُ ❖ وَحَيْثُ يُسْلِمَ دَمُهُ فَلَا تُرْقَ
٥١٦٤. وَمَالَ مَنْ أَسْلَمَ مِنْ قَبْلِ الظَّفَرِ ❖ وَنَفْسُهُ اعْصِمَ مَعَ فَرْعِ ذِي صَعَرٍ
٥١٦٥. لَا عِزَّ لَهُ، فَإِنْ هِيَ اسْتَرْقَتْ ❖ انْقَطَعَ النِّكَاحُ حَالَ رَقَّتْ
٥١٦٦. وَيُسْتَرْقُ عَرَسُ أَهْلِ الدِّمِّ ❖ كَذَا عَتِيقُهُمْ خِلَافَ الْمُسْلِمِ
٥١٦٧. وَإِنْ سُبِيَ الزَّوْجَانِ أَوْ أَحَدُهُمَا ❖ انْفَسَخَ النِّكَاحُ مِنْ بَيْنِهِمَا
٥١٦٨. وَإِنْ هُمَا كَانَا رَقِيقَيْنِ فَلَا ❖ وَإِنْ أَرَقَيْنَا مَدِينًا جُعِلَا
٥١٦٩. مِنْ مَالِهِ قَضَاءُ دَيْنِهِ إِذَا ❖ غَنِمَ أَيُّ مَنْ بَعْدَ أَنْ يَرِقَّ ذَا
٥١٧٠. إِنْ أَقْرَضَ الْحَرْبِيُّ حَرْبِيًّا وَفِي ❖ مَا بَعْدَ أَسْلَمَا بِحَقِّهِ يَفِي
٥١٧١. أَوْ أَتْلَفَ الْمَالَ عَلَيْهِ مَا ضَمِنَ ❖ وَكُلُّ مَا أَخَذَتْهُ بِالْقَهْرِ مِنْ
٥١٧٢. أَصْحَابِ حَرْبٍ فَعَنِيمَةٌ كَذَا ❖ بِسِرْقَةٍ مِنْ دَارِ حَرْبٍ أُخِذَا
٥١٧٣. كَذَا بِلُقْطَةٍ، فَإِنْ أَمَكَّنَ أَنْ ❖ يَكُونَ لِلْمُسْلِمِ فَلْيَعْرِفَنَّ
٥١٧٤. وَشَاهِدُ الْوَقْعَةِ يَسْتَبْسِطُ فِي ❖ مَا اغْتِيدَ أَكْلُهُ كَذَا فِي الْعَلَفِ

(١) في (ب): «يجتهدوا».

(٢) في (أ): «يفتد».

٥١٧٥. وَفِي قَوَاكِهِ وَذَبَحَ مَا أُكِلَ ❖ لِلْخِمِهِ ، وَذَاكَ قَبْلَ أَنْ يَصِلَ
٥١٧٦. عِمَارَةَ الْإِسْلَامِ قَبْلَ الْقِسْمَةِ ❖ فَإِنْ يَصِلُهَا رَدَّ لِلْبُقْيَةِ
٥١٧٧. وَلِرَشِيدِ غَانِمٍ وَالْجَمْعِ أَنْ ❖ يُعْرِضَ عَنْهَا قَبْلَ قِسْمَةِ إِذَنْ
٥١٧٨. وَجَازَ بَعْدَ فَرْزِ خُمْسٍ ، وَبَطُلَ ❖ مِنْ أَهْلِ قُرْبَى ثُمَّ سَالِبٍ حَصَلَ
٥١٧٩. ثُمَّ بَغَيْرِ قِسْمَةٍ لَا تُمْلِكُ ❖ بَلَى إِذَا تَمَلَّكُوهَا مَلَكُوهَا
٥١٨٠. تِلْكَ الْغَنِيمَةَ بِغَيْرِ قِسْمَةٍ ❖ سَوَادُ ذَا الْعِرَاقِ فَتَحَ الْعُنُوءَ^(١)
٥١٨١. وَقَسَّمَ السَّوَادُ ثُمَّ بُذِلَا ❖ ثُمَّ عَلَيْنَا وَقَفُوهُ كَمَا لَا
٥١٨٢. خَرَاஜُهُ أَجْرٌ يُؤَدَّى كُلَّمَا ❖ ذَهَبَ عَامٌ فِي الْمَصَالِحِ ااعْلَمَا
٥١٨٣. وَحَدُّهُ مِنْ عَبْدَانَ وَإِلَى ❖ حَدِيثَةِ الْمُوصِلِ طُولًا جُعِلَا
٥١٨٤. وَمِنْ مَحَلٍّ قَادِسِيَّةٍ إِلَى ❖ حُلُوانَ عَرْضًا ، ثُمَّ «يَحْيَى» نَقَلَا
٥١٨٥. أَنَّ مَكَانَ بَصْرَةَ وَإِنْ حُصِرَ ❖ فِي الْحَدِّ لَيْسَ حُكْمُهُ كَمَا ذَكَرَ
٥١٨٦. إِلَّا مَكَانَ الْعَرَبِ مِنْ دِجْلَتِهَا ❖ وَالشَّرْقِ لَا الْجَمِيعِ مِنْ بُقْعَتِهَا
٥١٨٧. وَفُتِحَتْ مَكَّةُ صُلْحًا فَإِذَا ❖ بِيَعَتْ^(٢) دِيَارُ مَكَّةَ يَجُوزُ ذَا



(١) جاء في (أ) بدلا من هذا البيت والذي قبله ، هذا البيت :

وَلَا تَمْلُكَ بِغَيْرِ قِسْمَةٍ ❖ سَوَادُ ذَا الْعِرَاقِ فَتَحَ الْعُنُوءَ

(٢) في (أ) بخط ومداير مغاير: «أحيا» ، وكتب فوقها «ظ» إشارة إلى أن الظاهر عنده ما أثبتته ، ولذا

كتب بهامشها: «أي: يجوز بيع ذَا» .

فصل

[في أمان الكفار]

٥١٨٨. الْمُسْلِمُ الْمُكَلَّفُ الْمُخْتَارُ قَدْ ❖ آمَنَ لَا الْأَسِيرُ مَخْصُورِي عَدَدَ
٥١٨٩. لَا ذَا أَذَى أَرْبَعَةً مِنْ أَشْهُرٍ ❖ بِالْخَطِّ أَوْ لَفْظٍ بِذَاكَ مُشْعِرٍ
٥١٩٠. وَلَوْ أَشَارَ مُفْهِمًا أَنْ قَبِلَا ❖ بِمُفْهِمٍ، فَإِنْ يَرُدَّ بَطَلَا
٥١٩١. وَلَيْسَ لِلْإِمَامِ نَبْذُهُ إِذَا ❖ لَمْ يَخْشَ مِنْ خِيَانَةٍ تُدْنِي الْأَذَى
٥١٩٢. وَمَالُهُ وَأَهْلُهُ لَمْ يَدْخُلُوا ❖ فِي أَمْنِهِ إِلَّا بِشَرْطٍ يَخْصُلِ
٥١٩٣. وَمُسْلِمٍ بِدَارِهِمْ ذُو قُدْرَةٍ ❖ عَلَى ظُهُورِ دِينِهِ فَالْهَجْرَةُ
٥١٩٤. لَهُ اسْتَحَبَّتَيْنَا، وَإِلَّا وَجَبَا ❖ ثُمَّ الْأَسِيرُ إِنْ أَطَاقَ الْهَرَبَا
٥١٩٥. يَجِبُ، وَحَيْثُ يُطْلَقُوا ذَاكَ بِلَا ❖ شَرْطٍ لَهُ اغْتِيَالُهُمْ قَدْ حُلِّلَا
٥١٩٦. أَوْ أَنَّهُ يُؤْمِنُهُمْ فَيُخْرَمُ ❖ وَحَيْثُ يَتَّبَعُوهُ فَلْيَذْفَعَهُمْ
٥١٩٧. وَلَوْ بَقَتْلِهِمْ، وَلَوْ شَرِطَ أَنْ ❖ لَا يَخْرُجَنَّ مِنْ دَارِهِمْ فَلْيَخْرُجَنَّ
٥١٩٨. وَالْعِلْجُ^(١) إِنْ دَلَّ عَلَى حِصْنٍ عَلَى ❖ جَارِيَةٍ يُمْنَحُهَا إِنْ حَصَلَا
٥١٩٩. وَبِدَلَالَةٍ لَهُ فَتَخَنَّا ❖ أُعْطِيَ تَيْكَ إِنْ بِهَا ظَفَرْنَا
٥٢٠٠. وَإِنْ تَمَّتْ أَوْ أَسْلَمَتْ بَعْدَ الظَّفَرِ ❖ لَا قَبْلَهُ أَجْرُهُ مِثْلُ اسْتَقَرَّ^(٢)

(١) قال في نهاية المحتاج (٨٣/٨): «هو الكافر الغليظ الشديد، سُمِّيَ به؛ لدفعه عن نفسه، ومنه العلاج؛ لدفعه الداء».

(٢) المعتمد أنه يُعطى قيمة الجارية. انظر: تحفة المحتاج (٩/٢٧٤)، ونهاية المحتاج (٨٤/٨).

كتاب الجزية

٥٢٠١. صُورَةُ عَقْدٍ جِزْيَةٍ: «أَقْرُكُم» ❖ بِدَارِنَا عَلَى أَدَا جِزْيَتِكُم
٥٢٠٢. ثُمَّ انْفِيَادِكُمْ لِحُكْمِنَا، وَقَدْ ❖ شُرِطَ ذِكْرُ قَدْرِ جِزْيَةٍ عَقْدٍ
٥٢٠٣. لَا الْكَفُّ عَنْ رَبِّ وَمُرْسَلٍ أَتَى ❖ وَلَا يَصِحُّ عَقْدُهَا مُوقَّتًا
٥٢٠٤. ثُمَّ الْإِمَامُ أَوْ مُنْبِيئُهُ اشْتَرِطَ ❖ لِعَقْدِهَا، لَفْظُ الْقَبُولِ قَدْ شُرِطَ
٥٢٠٥. وَإِنْ نَجَدْنَا فِي دَارِنَا مَنْ قَدْ كَفَرَ ❖ فَقَالَ: «مَا دَخَلْتُ دَارَكُمْ لَشَرِّ
٥٢٠٦. لَكِنْ رَسُولًا» أَوْ «أَمَانِي سَبَقَا» ❖ أَوْ «لِسَمَاعِ قَوْلِ رَبِّي» صَدَقًا
٥٢٠٧. عَلَى الْإِمَامِ أَنْ يُجِيبَهُمْ إِذَا ❖ مَا طَلَبُوا لَا لِلَّذِي مِنْهُ أَدَى
٥٢٠٨. وَإِنَّمَا تُعَقَّدُ لِلَّذِي حَكَى ❖ بِبَعْضِ كُتُبٍ أَنْزَلَتْ تَمَسُّكَ
٥٢٠٩. وَمَا عَلِمْنَا أَنْ أَصْلَهُ دَخَلَ ❖ فِي دِينِهِ مِنْ بَعْدِ نَسْخٍ قَدْ حَصَلَ
٥٢١٠. فَلِلْمَجُوسِ عُقْدَتٌ، ثُمَّ لِمَنْ ❖ أَحَدُ أَبْوِيهِ تَعَبَّدُ^(١) الْوَثْنُ
٥٢١١. وَلَمْ تَجِبْ إِلَّا عَلَى حُرٍّ ذَكَرَ ❖ مُكَلَّفٍ، وَلَزِمَتْ أَعْمَى الْبَصَرُ
٥٢١٢. وَزَمِنَّا وَهَرَمًا وَرَاهِبًا ❖ وَمُعْدَمًا لَمْ يُطِيقِ الْمَكَاسِبَا
٥٢١٣. تَصِيرُ فِي الذِّمَّةِ حَتَّى يُوسِرَا ❖ وَوَجِبَتْ عَلَى جَمِيعِ الْأَجْرَا
٥٢١٤. وَحَيْثُ يَبْلُغُ ابْنُ ذِمِّيِّ هُنَا ❖ وَلَمْ يُودِّهَا الْحِقْنَةُ^(٢) الْمَأْمَنَا

(١) فِي النسختين: «يَعْبُد».

(٢) فِي (أ): «أَبْلَغْنَهُ».

٥٢١٥. وَإِنْ يَكُنْ يَخْتَارُ أَنْ يُؤَدِّيَ ❖ فَلَا غِنَى لِدَا الْفَتَى عَنْ عَقْدِ
٥٢١٦. وَمُنِعُوا إِقَامَةً فِي مَكَّةَ ❖ وَفِي يَمَامَةَ وَفِي الْمَدِينَةِ
٥٢١٧. وَفِي قُرَاهَا، ثُمَّ حَيْثُ اسْتَأْذَنُوا ❖ أَنْ يَدْخُلُوهَا فَالْإِمَامُ يَأْذَنُ
٥٢١٨. حَيْثُ رَأَى مَصْلَحَةً لَنَا، فَإِنْ ❖ كَانَ لِمَتَجَرٍّ وَمَا فِي ذَاكَ مِنْ
٥٢١٩. كَبِيرٍ حَاجٍ فَلْيَصِدُّوا عَنْهَا ❖ إِلَّا بِشَرْطٍ أَخَذَ شَيْءٌ مِنْهَا
٥٢٢٠. غَيْرَ ثَلَاثَةِ مِنْ الْأَيَّامِ ❖ قَدْ مُنِعُوا فِيهَا مِنَ الْمَقَامِ
٥٢٢١. وَمِنْ دُخُولِ حَرَمِ اللَّهِ مُنِعَ ❖ وَلِرُسُولِهِمْ لِيُخْرِجَ مُسْتَمْعٍ
٥٢٢٢. وَيُخْرِجَ الْمَرِيضَ وَالْمَيِّتَ مِنْ ❖ حَرَمِ مَكَّةَ وَإِنْ كَانَ دُفِنَ
٥٢٢٣. وَكَافِرٍ إِنْ مَاتَ خَارِجَ الْحَرَمِ ❖ وَنَقْلُهُ شَقَّ دَفْنًا ذَاكَ ثُمَّ

فَصْلٌ

[في مقدار الجزية]

٥٢٢٤. أَقَلُّ جَزِيَّةٍ لِكُلِّ عَامٍ ❖ دِينَارُنَا، وَسُنَّ لِلْإِمَامِ
٥٢٢٥. مَكْسُؤُهُمْ لِلْأَخْذِ مِنْ مُعْتَدِلٍ ❖ إِثْنَيْنِ وَالضُّعْفَ مِنَ الْمُكْتَمِلِ^(١)
٥٢٢٦. وَحَيْثُ يَعْقِدُوا بِأَكْثَرِ لَزِمٍ ❖ فَإِنْ أَبَوْا بِتَقْضِ عَهْدِهِمْ حُكْمَ
٥٢٢٧. وَحَيْثُ يُسَلِّمَ وَلَهُ سِنُونَ مَا ❖ بَذَلَهَا جِزْيَتَهُنَّ أُلْزِمَ مَا
٥٢٢٨. وَإِنْ يَمُتْ خِلَالَ عَامٍ أُخِذَتْ ❖ بِقِسْطِهِ، عَلَى الْوَصَايَا قَدِّمَتْ

(١) بهامش (ب): «نسخة: الضعف من مكتمل».

٥٢٢٩. ثُمَّ نُسَوِّيَهَا بِدَيْنِ الْآدَمِيِّ ❖ وَأَخَذُ لَحْيَيْهِ وَضَرَبُ اللَّهْزِمِ^(١)
٥٢٣٠. مُطَاطَيْءَ الرَّأْسِ لِدَفْعِهَا اسْتُحِبَّ ❖ وَ«التَّوَوِي» قَالَ هَذَا مَا نُدِبُ
٥٢٣١. ثُمَّ انْدُبْنِ لِمَنْ يَلِي الْخِلَافَةَ ❖ أَنْ يَشْرِطَنَّ عَلَيْهِمْ ضِيَاغَهُ
٥٢٣٢. لِمُسْلِمٍ مَرَّةً ثَلَاثَةً، ذَكَرَ ❖ جِنْسَ الطَّعَامِ وَالْإِدَامِ وَقَدَرُ
٥٢٣٣. ذَاكَ وَكَمْ ضَيْفًا كَدَارٍ وَعَلَفَ ❖ وَلَمْ يُضَيِّفْ مَنْ يَفْقِرُ اتَّصَفَ
٥٢٣٤. إِنْ قَالَ: «بِاسْمِ الصَّدَقَاتِ خُذْ» يَحِلُّ ❖ وَتُضَعَفُ الزَّكَاةُ لَا جَبْرُ جُعِلَ
٥٢٣٥. وَالْقِسْطُ فِي بَعْضِ النَّصَابِ لَمْ يَجِبْ ❖ ثُمَّ الَّذِي يُؤْخَذُ جَزِيَةً حُسْبُ
٥٢٣٦. لَا تُؤْخَذَنْ مِنْ مَالٍ مَنْ لَمْ نُوجِبْ ❖ عَلَيْهِ جَزِيَةً كَخُنْثَى وَصَبِي

فصل

[في أحكام عقد الجزية]

٥٢٣٧. الْكَفُّ عَنْهُمْ لَازِمٌ لَنَا، فَإِنْ ❖ تَتَلَفَ لَهُمْ نَفْسًا أَوْ مَالًا ضَمِنَ
٥٢٣٨. وَدَفَعَ أَهْلَ الْحَرْبِ عَنْهُمْ وَالنَّكَدَ ❖ وَحَيْثُ يُحْدِثُوا كِنِيسًا فِي بَلَدٍ
٥٢٣٩. أَسْلَمَ أَهْلُهُ عَلَيْهِ أَوْ بَلَدٌ ❖ أَخَذَتْهُ أَصْحَابُ إِسْلَامٍ يَهْدُ
٥٢٤٠. وَلَا يَقْرُونَ عَلَى كِنِيسَةٍ ❖ فِي بَلَدٍ فَتَحَ فَتَحَ عَنْوَةَ
٥٢٤١. أَوْ فُتِحَتْ صُلْحًا عَلَى أَنْ لَنَا ❖ مِنْ تَيْكَ أَرْضَهَا وَأَنْ نُمَكِّنَا
٥٢٤٢. لِلْقَوْمِ مِنْ أَنْ يَسْكُنُوا بِهَا وَأَنْ ❖ نُبْقِيَ كَنَائِسًا لَهُمْ فَجَوَزْنَا

(١) قال في المصباح المنير (٥٥٩/٢): «عظم ناتى في اللحي تحت الأذن، وهما لهزمتان، والجمع لهازم».

٥٢٤٣. أَوْ أَطْلَقُوا الصُّلْحَ فَإِنْبَقَاهَا امْتَنَعُ ❀ أَوْ أَنَّهُا لَهُمْ فَيُخْدِثُوا الْبَيْعَ
٥٢٤٤. وَعَنْ بِنَاءِ مُسْلِمٍ جَارٍ نَزَلَ ❀ حُمًّا، وَلَا يُوقَرُونَ فِي مَحَلٍّ
٥٢٤٥. وَمُنِعُوا الْخَيْلَ، وَبَغْلًا رَكِبُوا ❀ مِنْ غَيْرِ سَرْجٍ وَالرَّكَابُ خَشَبٌ
٥٢٤٦. وَجَرَسًا فِي عُنُقِهِ فَلْيُجْعَلَا ❀ إِنْ كَانَ فِي حَمَامِنَا قَدْ دَخَلَا
٥٢٤٧. وَلَبِسَ الْغِيَارَ وَالزُّنَارَ شَدَّ ❀ وَأَضْيَقُ الطَّرْقَ لِذِمِّيٍّ يُعَدُّ
٥٢٤٨. وَالْخَمْرَ وَالنَّاقُوسَ حَيْثُ أَظْهَرَا ❀ أَوْ اعْتَقَادًا فِي الْعُزَيْرِ عُزْرًا
٥٢٤٩. وَحَيْثُ تَشَرَطَ هَذِهِ الْأُمُورُ ❀ فَخَالَفُوا لَمْ يُنْقَضِ الْمَسْطُورُ
٥٢٥٠. وَيَقْتَالِ أَوْ تَمَرَّدِ عَرَضُ ❀ أَوْ مَنَعَ جَزِيَّةٍ فَعَهْدُ انْتَقَضَ
٥٢٥١. وَإِنْ يُصِيبُ مُسْلِمَةً بِعَقْدٍ ❀ أَوْ بَزْنًا أَوْ كَانَ مِمَّنْ يُبْذَرُ
٥٢٥٢. سَبَّ الرَّسُولِ أَوْ لِمُسْلِمٍ فَتَنَ ❀ عَنْ دِينِهِ أَوْ فِي الْقُرْآنِ قَدْ طَعَنَ
٥٢٥٣. وَشُرِطَ انْتِقَاضُ عَهْدِهِ بِمَا ❀ ذَكَرَ بِانْتِقَاضِهِ قَدْ حُكِمَا
٥٢٥٤. وَصَارَ كَالْأَسِيرِ، لَكِنْ لَوْ سَبَقَ ❀ إِسْلَامُهُ لِلْإِخْتِيَارِ لَمْ يُرَقَّ
٥٢٥٥. وَمَا بِبُطْلَانِ أَمَانِ الذُّكْرَانِ ❀ يَبْطُلُ لِلنِّسَاءِ وَلَا لِلصَّبْيَانِ
٥٢٥٦. وَإِنْ يُرَدُّ نَبْذًا لِعَهْدِهِ وَأَنْ ❀ يُبْلَغَ الْمَأْمَنَ فَلْيُبَلَّغَنَّ



كتاب الهدنة

٥٢٥٧. إِمَامُنَا أَوْ نَائِبُ الْعُمُومِ ❖ يُهَادِنَانِ مُشْرِكِي إِقْلِيمِ
٥٢٥٨. وَنَائِبُ الْإِقْلِيمِ أَيْضًا هَادِنَا ❖ كُفَّارَ بَلَدَةٍ مَتَى كَانَ لَنَا
٥٢٥٩. مَضْلَحَةٌ أَرْبَعَةٌ مِنْ أَشْهُرِ ❖ وَعَشْرَ حَجَّاتٍ لِضَعْفٍ يَعْتَرِي
٥٢٦٠. وَعَقْدُهَا إِنْ أَطْلَقُوهُ فَسَدًا ❖ كَذَا بِشَرْطٍ فَاسِدٍ إِنْ عَقِدَا
٥٢٦١. كَدَفِعْنَا مِنْ مَالِنَا إِلَيْهِمْ ❖ أَوْ مَنَعْنَا فَكَ الْأَسِيرِ الْمُسْلِمِ
٥٢٦٢. وَحَيْثُ يَعْقِدُهَا إِمَامُنَا عَلَى ❖ أَنْ لَهُ النِّقْضَ مَتَى شَاقِبَلَا
٥٢٦٣. وَحَيْثُ صَحَّحَتْ نَفِي بِالشَّرْطِ مَا ❖ لَمْ يَنْقُضُوا أَوْ يَقْتُلُوا مَنْ أَسْلَمَا
٥٢٦٤. وَإِنْ يَخْفُ خِيَانَةً مِنْهُمْ نُبْذُ ❖ وَبُلَّغُوا أَمَانَهُمْ مِنْ حِينِئِذْ
٥٢٦٥. وَمَا نَبْذْنَا ذِمَّةً بِتَهْمَةٍ ❖ وَلَا يَجُوزُ شَرْطُ رَدِّ مُسْلِمَةٍ
٥٢٦٦. وَحَيْثُ يُشْرَطُ أَفْسَدَنُ عَقْدَهُمْ ❖ وَحَيْثُ يُشْرَطُ رَدُّ مَنْ جَا مِنْهُمْ
٥٢٦٧. أَوْ لَمْ يَكُونُوا اشْتَرَطُوهُ فَأَتَتْ ❖ لَا مَهْرَ عِنْدَنَا لِزَوْجِهَا تَبَتْ
٥٢٦٨. وَلَمْ يُرَدِّ ذُو صِبْيٍ وَجَنَّةٍ ❖ وَالْعَبْدُ وَالْحُرُّ بِلَا عَشِيرَةٍ
٥٢٦٩. وَحَيْثُ يَطْلُبُهُ الْعَشِيرُ رَدُّ ذَا ❖ إِلَيْهِ لَا لِعَيْرِهِ إِلَّا إِذَا
٥٢٧٠. أَطَاقَ قَهْرَ طَالِبٍ ثُمَّ الْهَرَبِ ❖ فَخَلَّ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَنْ طَلَبَ
٥٢٧١. وَقَتْلُهُ الطَّالِبَ جَازٌ، وَلَنَا ❖ إِعْلَامُهُ بِذَلِكَ تَعْرِضًا هُنَا
٥٢٧٢. وَحَيْثُ يُشْرَطُ أَنْ يَرُدُّوا مَنْ ذَهَبَ ❖ مِنَّا إِلَيْهِمْ وَهُوَ مُرْتَدٌّ وَجَبَ
٥٢٧٣. فَلِنْ أَبَوْا قَدْ نَقَضُوا مَا عَاهَدُوا ❖ وَجَازَ أَنْ يُشْرَطَ إِلَّا يَرُدُّوْا

كتاب الصيد والذبائح

٥٢٧٤. الذَّبْحُ فِي اللَّبَةِ^(١) أَوْ فِي الْعُنُقِ ❖ وَغَيْرُ مَقْدُورٍ يَعْقِرُ مُزْهَقٍ
٥٢٧٥. وَشَرْطُهُ مِنْ جَائِزِ الْمُتَاكَحَةِ ❖ وَأَمَةُ الْكِتَابِ فِيهِ صَالِحَةٌ
٥٢٧٦. وَإِنْ يَشَارِكِ الْمَجُوسِيُّ مُسْلِمًا ❖ فِي الذَّبْحِ أَوْ فِي الْإِضْطِيَادِ حَرْمًا
٥٢٧٧. إِلَّا إِذَا أَنْهَاهُ مُسْلِمٌ إِلَى ❖ حَرَكَةِ الْمَذْبُوحِ فَهُوَ حُلَالٌ
٥٢٧٨. أَوْ سَبَقَتْ آلَتُهُ فَقَتَلَا ❖ وَذَبَحَ مَنْ بِهِ جُنُونٌ حُلَالٌ
٥٢٧٩. وَغَيْرِ مَنْ مَيَّرَ وَالسَّكْرَانِ ❖ وَيَحْرُمُ الصَّيْدُ مِنَ الْعُمَيَّانِ
٥٢٨٠. وَلَا يَحْزُ بَعْضُ حُوتٍ، لَوْ فَعَلَ ❖ هَذَا فَأَكُلَ ذَلِكَ الْمَحْزُوزِ حَلٌ
٥٢٨١. ثُمَّ ابْتِلَاعُ الْحُوتِ حَيًّا حُلَالًا ❖ وَإِنْ رَمَى صَيْدًا رَأَى أَوْ جَمَلًا
٥٢٨٢. نَدَّ بِسَهْمٍ أَوْ عَلَيْهِ أَرْسَلَا ❖ جَارِحَةً فَجَرَحَتْهُ حُلَالًا
٥٢٨٣. إِنْ مَاتَ فِي الْحَالِ، وَلَوْ تَرَدَّى ❖ فِي الْبُئْرِ كَانَ مِثْلَمَا قَدْ نَدَا
٥٢٨٤. وَقَالَ «يَحْيَى» الْمَتَرَدِّي لَا يَحِلُّ ❖ يَبْعَثُ كُلِّبٍ فِي الْأَصْحِ قَدْ نُفِلَ
٥٢٨٥. وَقَدْ كَفَى الْجُرْحُ الَّذِي يُفْضِي إِلَى ❖ إِزْهَاقِ مَا نَدَّ وَبَعْضٌ قَالَ لَا^(٢)
٥٢٨٦. ثُمَّ إِذَا أَرْسَلَ كُلْبًا عُلْمًا ❖ أَوْ طَائِرًا أَوْ هُوَ لِلصَّيْدِ رَمَى

(١) اللَّبَةُ: أسفل العنق. انظر: نهاية المحتاج (١١١/٨).

(٢) هذا البيت ساقط من (ب).

٥٢٨٧. وَفِيهِ لَمْ يُذْرِكْ حَيَاةً تَسْتَقَرُّ ❀ أَوْ أَدْرَكَ الْحَيَاةَ فِيهِ مَنْ ذُكِرَ
٥٢٨٨. لَكِنْ ذَكَاتُهُ تَعَذَّرَتْ بِلَا ❀ تَقْصِيرِهِ فَإِنَّ ذَاكَ حُلًّا
٥٢٨٩. فَإِنْ يُقْصَرُ كَأْتَى مِنْ غَيْرِ مَا ❀ سَكِينَةٍ أَوْ غُصِبَتْ فَلْيَحْرُمَا
٥٢٩٠. وَإِنْ يُبْنِ عَضْوًا بِجُرْحٍ ذَقًّا^(١) ❀ لِمَا رَمَى الْكُلُّ بِحِلٍّ وَصِفًا^(٢)
٥٢٩١. أَوْ بِسَوَى مُذَفِّفٍ ثُمَّ ذَبَحَ ❀ لِلصَّيْدِ فَالْعَضْوُ حَرَامًا اتَّضَحَ
٥٢٩٢. وَإِنْ يَكُنْ مِنْ ذَلِكَ الْجُرْحِ قَتْلٌ ❀ وَالذَّبْحُ مَا أَمَكْنَ فَالْكُلُّ يَحِلُّ
٥٢٩٣. ذَكَاهُ مَقْدُورٌ عَلَيْهِ قَطْعًا ❀ حُلُقُومُهُ ثُمَّ الْمَرِيءُ^(٣) أَجْمَعًا
٥٢٩٤. وَالْوَدَجَانِ^(٤) فَإِنْ دُبِنَ قَطْعُهُمَا ❀ وَحَيْثُ يَذْبَحُ مِنْ قَفَاهُ أَثِمَا
٥٢٩٥. فَإِنْ يَكُنْ أَسْرَعَ حَتَّى قَطْعًا ❀ حُلُقُومُهُ ثُمَّ الْمَرِيءُ أَجْمَعًا
٥٢٩٦. وَفِيهِ رُوحٌ مُسْتَقَرَّةٌ يَحِلُّ ❀ ذَاكَ، وَإِلَّا فَحَرَامٌ مَا أَكُلَ
٥٢٩٧. وَسُنَّ أَنْ يُوجَّهَنْ ذَبِيحَتُهُ ❀ قِبَلَتُهُ وَأَنْ يُحَدَّ شَفْرَتُهُ
٥٢٩٨. وَيَذْكُرَ اسْمَ اللَّهِ لَا اسْمَ الْمُجْتَبَى ❀ لَكِنْ صَلَاتُهُ عَلَيْهِ نُدْبًا



(١) الجرح المُذَفَّف: هو الذي يقتل سريعاً. انظر: نهاية المحتاج (١١٦/٨).

(٢) المعتمد أن العضو يحرم؛ لأنه قُطِعَ من الحيوان وهو حي. انظر: تحفة المحتاج (٣٢١/٩)، ونهاية المحتاج (١١٦/٨).

(٣) الحُلُقُوم: مجرى النَّفْسِ، والمَرِيء: مجرى الطعام والشراب. انظر: المنهاج (ص: ٥٣٣).

(٤) الودجان: عرقان مُحِيطَانِ بِالْحُلُقُومِ. انظر: نهاية المحتاج (١١٦/٨).

فصل

[في آلة الذبيح والصيد]

٥٢٩٩. بِكُلِّ مَا حُدِّدَ ثُمَّ جَرَحَا ❖ لَا السِّنَّ وَالظُّفْرَ وَعَظْمٍ ذَبَحَا
٥٣٠٠. وَقَتْلُ صَيْدٍ بِمُتَقَلٍّ كَمَا ❖ يُقْتَلُ بِالثَّقَلِ لِحَدِّ حُرْمَا
٥٣٠١. وَإِنْ يَقَعَ لَمَّا رُمِيَ فِي جَبَلٍ ❖ ثُمَّ تَرَدَّى مِنْهُ لَمْ يُحَلَّلْ
٥٣٠٢. جَارِحَةُ السَّبَاعِ يُضْطَادُّ بِهَا ❖ إِنْ تُمْسِكُ الصَّيْدَ عَلَى أَصْحَابِهَا
٥٣٠٣. نَعَمْ وَمِنْ صَيْدٍ لَهَا لَمْ تَأْكُلِ ❖ وَانْزَجَرَتْ وَاسْتَرْسَلَتْ بِالْمُرْسِلِ
٥٣٠٤. وَتَرَكَ أَكْلٍ مِنْهُ فِي الطُّيُورِ ❖ شَرْطٌ، كَذَا تَكَرَّرُ الْأُمُورُ
٥٣٠٥. وَإِنْ يَبْنُ مُعَلَّمًا ثُمَّ أَكَلَ ❖ مِنْهُ فَإِنَّ صَيْدَهُ ذَا لَمْ يُحَلَّ
٥٣٠٦. بَلْ شَرَطُوا تَجْدِيدَ تَعْلِيمٍ، وَمَا ❖ أَثَرَ لَعْقُهُ مِنَ الصَّيْدِ دَمًا
٥٣٠٧. مَعْضُهُ^(١) بِالْمَاءِ وَالتُّرْبِ اغْسِلَا ❖ ثُمَّ بِنَفْسِهِ إِذَا مَا اسْتَرْسَلَا
٥٣٠٨. فَأُغْرِيْنَ فَزَادَ عَدْوًا لَمْ يَحِلَّ ❖ أَوْ قَتَلَ الصَّيْدَ بِثِقَلِهِ أَكَلَ
٥٣٠٩. وَلَوْ رَمَى لَغَرَضٍ فَأَعْتَزَّصَا ❖ صَيْدٌ فَمَاتَ حَرِّمُ الْمُعْتَزَّصَا
٥٣١٠. وَلَوْ رَمَى صَيْدًا يَظُنُّهُ حَجَرٌ ❖ أَوْ قَصَدَ الْأُنْثَى فَأَصْمَى^(٢) لِلذَّكَرِ
٥٣١١. أَوْ فَرَمَى سِرْبًا فَأَصْمَى إِذْ رَمَى ❖ وَاحِدَةً مِنْهُنَّ لَنْ تُحَرَّمََا
٥٣١٢. وَإِنْ يَغِبُ كَلْبٌ وَصَيْدٌ عَنْهُ ثُمَّ ❖ وَجَدَ ذَاكَ الصَّيْدَ مَيِّتًا حَرِّمٌ

(١) أي: الموضع الذي عضه الكلب. انظر: الغرر البهية لشيخ الإسلام زكريا (٥٥/١).

(٢) قال في مختار الصحاح (ص: ١٧٩): «أصميتُ الصيدَ: إذا رميته فقتلته».

فصل

[فيما يملك به الصيد وما يذكر معه]

٥٣١٣. وَمَنْ أزالَ مَنَعَةَ الصَّيْدِ فَقَدْ ❀ مَلَكَ ذَاكَ الصَّيْدَ كَالضَّبْطِ بِيَدِهِ
٥٣١٤. وَمَالِكَ الصَّيْدِ إِذَا مَا أَرْسَلَهُ ❀ مَا زَالَ عَنْهُ مِلْكُهُ بَلْ هُوَ لَهُ
٥٣١٥. إِنْ يَخْتَلِطُ حَمَائِمُهُ بِآخَرَا ❀ لِغَيْرِهِ وَمَيِّزُ ذَاكَ أَعْسَرَا
٥٣١٦. يَبِيعُ ذَا مَنْ ذَا عَلَى الْأَصَحِّ، لَا ❀ مِنْ ثَالِثٍ إِلَّا إِذَا مَا حَصَلَ
٥٣١٧. عَلِمُ بِأَعْدَادٍ لَهُؤُلَاءِ ❀ وَكَانَتْ الْقِيَمَةُ بِالسَّوَاءِ
٥٣١٨. أَوْ قَالَ كُلُّ مِنْهُمَا: «بِعْتُكَ مَا ❀ لِي بِكَذَا فِيهِ»^(١) وَإِنْ لَمْ يُعْلَمَا
٥٣١٩. كَذَلِكَ إِنْ يَضْطَلِحَا أَوْ قَسَمَا ❀ بَيْنَهُمَا بَاعًا لِثَالِثٍ هُمَا^(٢)
٥٣٢٠. وَإِنْ رَمَى فَأَزْمَنَ الْمُضْطَادَّ ثُمَّ ❀ ذَفَّفَ ثَانٍ لَا بِمَذْبَحٍ حَرُمٍ
٥٣٢١. وَقِيَمَةُ الصَّيْدِ عَلَى الثَّانِي هُنَا ❀ وَالثَّانِي إِنْ ذَفَّفَ أَوْ فَأَزْمَنَا
٥٣٢٢. مِنْ دُونِ بَادٍ فَلَهُ^(٣) قَدْ قُسِمَا ❀ وَحَيْثُ أَزْمَنَا مَعًا فَلَهُمَا
٥٣٢٣. ذَفَّقَهُ وَأَزْمَنَ الْآخِرُ ثُمَّ ❀ جُهِلَ مَنْ سَبَقَ مِنْهُمَا حَرُمٍ



(١) في النسختين: «لي فيه بكذا»، وبه ينكسر الوزن.

(٢) المسائل المذكورة في هذا البيت والذي قبله من زياداته على المحرر والمنهاج، وهي في الروضة

(٢٥٩/٣).

(٣) أي: للثاني.

كتاب الأضحية

٥٣٢٤. وَمَنْ يُرِدْ أَضْحِيَّةً سُنَّ عَدَمَ ❖ حَلَقٍ وَقَلَمٍ عَشَرَ حِجَّةٍ أَلَمَ
٥٣٢٥. وَلِيَذْبَحَنَ هُوَ، وَإِلَّا يَحْضُرُ ❖ وَإِنَّمَا يُجْزَى فِيهَا الْبَقَرُ
٥٣٢٦. وَمَعَزٌ طَعَنَ فِي الثَّالِثَةِ ❖ وَإِبِلٌ طَعَنَ فِي السَّادِسَةِ
٥٣٢٧. وَعَنْمٌ طَعَنَ فِي الثَّانِيَةِ ❖ شَاةٌ لِفَرْدٍ، إِبِلٌ عَنْ سَبْعَةٍ
٥٣٢٨. كَبَقَرٍ، سَبْعُ شِيَاءٍ أَفْضَلُ ❖ مِنْ جَمَلٍ، بَعْدَ الشِّيَاءِ الْجَمَلُ
٥٣٢٩. وَيَعْدُهُ الْبَقَرُ، ثُمَّ الضَّأْنُ، لَا ❖ عَيْبَ بِهَا يَنْقُصُ لَحْمًا حَصَلًا
٥٣٣٠. كَجِنَّةٍ وَعَوْرٍ وَعَجَفٍ ❖ وَجَرَبٍ وَعَنْ يَسِيرِهَا عُفَى
٥٣٣١. وَقَالَ «يَحْيَى» ضَرَّقُلُ الْجَرَبِ ❖ وَإِلَّا جَمٌّ^(١) أَجْزَأْتُ وَالْأَعْضَبُ^(٢)
٥٣٣٢. وَيَوْمَ نَحَرَ وَقْتَهَا إِذْ تَطْلُعُ ❖ شَمْسٌ، فَضِيلَةٌ كَرُمَحٍ تُرْفَعُ
٥٣٣٣. ثُمَّ مُضِيٌّ مِقْدَارُ رَكَعَتَيْنِ ❖ وَخُطْبَتَيْنِ أَيْ خَفِيفَتَيْنِ
٥٣٣٤. لِمَغْرِبٍ آخَرَ تَشْرِيقِ نَسْكَ ❖ «نَذَرْتُ أَنْ أَذْبَحَ هَذَا» فَهَلَكُ
٥٣٣٥. مِنْ قَبْلِ هَذَا الْوَقْتِ لَا شَيْءَ عَلَى ❖ ذَاكَ، وَإِنْ أَتْلَفَهَا فَلْيُبْدِلَا
٥٣٣٦. وَلْيُنَوِّ عِنْدَ الذَّبْحِ إِنْ لَمْ يَقُلْ ❖ مِنْ قَبْلِهِ: «أُضْحِيَّةُ ذِي لِلْعَلِيِّ»
٥٣٣٧. يَجِبُ أَنْ يُمْلِكَ الْفَقِيرَا ❖ مِنْ لَحْمِهَا شَيْئًا وَلَوْ يَسِيرًا

(١) قال في مختار الصحاح (ص: ٦١): «وشاةٌ جماء: لا قرن لها».

(٢) قال في مختار الصحاح (ص: ٢١١): «ناقةٌ عضباء: مشقوفة الأذن».

٥٣٣٨. وَلَدَ الْوَاجِبَةِ ادْبَحَ وَكُلْنَ ❀ جَمِيعُهُ كَذَاكَ فَاضِلُ اللَّبَنِ
 ٥٣٣٩. فِي النَّفْلِ يَصَّدَّقُ^(١) بِكُلِّ مَا حَصَلَ ❀ أَفْضَلُ غَيْرَ لُقْمٍ مِنْهُ أَكَلُ
 ٥٣٤٠. وَلَمْ يُضَحِّحَنَّ مُكَاتَبٌ بِلَا ❀ إِذْنٍ، وَعَنْ غَيْرِ بِلَا إِذْنٍ فَلَا

فَصْلٌ

[فِي الْعَقِيقَةِ]

٥٣٤١. عَقِيقَةٌ فِي سِنَّهَا وَالصَّحَّةِ ❀ وَالْأَكْلِ وَالْإِطْعَامِ كَالضَّحِيَّةِ
 ٥٣٤٢. شَاةٌ لِلْأُنْثَى وَائْتِنَانٍ لِلذَّكَرِ ❀ وَسُنَّ طَبْخُهَا وَعَظْمًا مَا كَسَرَ
 ٥٣٤٣. تُذْبَحُ فِي السَّابِعِ، ثُمَّ يُحْلَقُ ❀ فِيهِ، بِوَزْنِ شَعْرِهِ يُصَدَّقُ
 ٥٣٤٤. مِنْ ذَهَبٍ أَوْ فِضَّةٍ، وَسُمِّيَ ❀ فِي سَابِعِ الْأَيَّامِ أَحْسَنَ اسْمٍ
 ٥٣٤٥. وَأُذُنٌ فِي أُذُنِهِ إِذْ وُلِدَا ❀ وَحَنَكُوا بِالتَّمْرِ ذَاكَ الْوَلَدَا



(١) فِي النِّسَخَتَيْنِ: «تَصَدَّقُ».

كتاب الأطعمة

٥٣٤٦. وَحَيَوَانَ الْبَحْرِ حَلَّ، ثُمَّ مَا ❖ يَعِيشُ فِي بَرٍّ وَبَحْرٍ حَرْمًا
٥٣٤٧. كَحَيَّةٍ وَسَرَطَانٍ ضَفْدَعٍ ❖ وَالْبُرِّ حَلَّ مِنْهُ أَكُلُ الضَّبْعِ
٥٣٤٨. وَالضَّبِّ وَالثَّعْلَبِ وَالْيَرْبُوعِ ❖ وَفَكَ^(١) يُحَلَّلُ الْجَمِيعُ
٥٣٤٩. وَكُلُّ ذِي نَابٍ وَمَخْلَبٍ حُظْرُ ❖ كَذَا ابْنُ آوَى حَرَّمُوا وَكُلُّ هِرٍّ
٥٣٥٠. بُغَائِةٌ رَحْمَةٌ، وَكُلُّ مَا ❖ نُدِبَ قَتْلُهُ كَفَّارٌ حَرْمًا
٥٣٥١. وَالسَّبْعُ الضَّارِي كَذَاكَ النَّمْلُ ❖ وَالْبَبْغَا الطَّائِوسُ ثُمَّ النَّحْلُ
٥٣٥٢. ثُمَّ الَّذِي خُلِقَ مِمَّا أَكَلًا ❖ وَغَيْرِهِ، الْخُطَّافُ لَنْ يُحَلَّلَا
٥٣٥٣. وَالْحَشَرَاتُ مِثْلُ دُودَةٍ وَمَا ❖ تَسْتَحِبُّ الْعُرْبُ بِطَبْعِ سَلِمَا
٥٣٥٤. وَيَحْرُمُ الْجَلَالُ وَالْكُرَّةُ نَقْلُ ❖ «يَحْيَى»، فَإِنْ يَطْبُ بِطَاهِرٍ^(٢) يُحَلُّ
٥٣٥٥. وَآكِرَةٌ بِمَا يُخَامِرُ النَّجَاسَةَ ❖ كَسْبًا كَحَجَمٍ وَكَذَا الْكُنَاسَةُ
٥٣٥٦. وَيُطْعَمُ النَّاضِحُ وَالرَّقِيقُ، ثُمَّ ❖ جَنِينُ مَا ذُكِّيَ مَيْتًا مَا حَرُمَ
٥٣٥٧. وَوَاجِبُ أَكْلِ الْحَرَامِ إِنْ عَرَضَ ❖ خَوْفُ الْهَلَاكِ أَوْ مَخُوفٌ مِنْ مَرَضٍ^(٣)

(١) قال في نهاية المحتاج (١٥٣/٨): «هو ذُوبِيَّةٌ يُؤْخَذُ مِنْ جُلْدِهَا الْفَرُّ؛ لَلِئِنَّهَا وَخَفَّتْهَا». وهو ثعلب الصحراء.

(٢) القيد اتفاقي؛ فلا يُشْتَرَطُ كَوْنُ الْعَلْفِ طَاهِرًا. انظر: تحفة المحتاج (٣٨٦/٩)، ونهاية المحتاج (١٥٦/٨).

(٣) القيد اتفاقي؛ فلا يُشْتَرَطُ كَوْنُ الْمَرَضِ مَخُوفًا، بَلْ كُلُّ مَا يُبَيِّحُ التَّيَمُّمَ يَجُوزُ مَعَهُ أَكْلُ الْمَيْتَةِ.

٥٣٥٨. فَإِنْ تَوَقَّعَ حَالًا لَا يَلْتَقِي ❀ بِالْقُرْبِ يَحْرُمُ غَيْرُ سَدٍّ^(١) الرَّمَقِ
 ٥٣٥٩. فَإِنْ يَخْفُفُ مِنْ اقْتِصَارِهِ عَلَى ❀ سَدٍّ تَلَاَفًا شِبُعُهُ قَدْ حُلَّ لَا
 ٥٣٦٠. وَأَكْلُ مَيْتِ الْآدَمِيِّ^(٢) جَازٌ، وَمَا ❀ جَازَ لِذَاكَ قَتْلُ مَنْ قَدْ عَصِمَا
 ٥٣٦١. وَيُقْتَلُ الْمُرْتَدُّ وَالْحَرْبِيُّ، لَا ❀ صِبْيَتُهُ، وَ«النَّوَوِي» قَالَ بَلَى
 ٥٣٦٢. وَأَخَذَ طُعْمٍ غَيْرِ مُضْطَرٍّ فَلَهُ ❀ قَهْرًا وَإِنْ أَفْضَى إِلَى أَنْ قَتَلَهُ
 ٥٣٦٣. وَإِنَّمَا يُلْزَمُ بِذَلِكَ الْأَكْلِ ❀ بِعَوَضٍ وَإِنْ يَكُنْ بِأَجَلٍ
 ٥٣٦٤. وَقَدِّمَ الْمَيْتَ عَلَى طَعَامٍ ❀ غَيْرٍ، كَذَا إِنْ كَانَ فِي الْإِحْرَامِ
 ٥٣٦٥. قَدَّمَ مَيْتَةً عَلَى صَيْدٍ حَصَلَ ❀ وَقَطَعَ بَعْضُهُ لِأَكْلِ لَمْ يُحَلِّ
 ٥٣٦٦. وَقَالَ «يَحْيَى» بِالْجَوَازِ إِنْ حَصَلَ ❀ فَقَدْ أُنْ مَيْتَةً وَخَوْفُهُ أَقْلُ



= انظر: تحفة المحتاج (٣٩٠/٩)، ونهاية المحتاج (١٥٩/٨).

- (١) في (ب): «شدٌّ». وقد أعجمَ السَّيْنُ بمداد الحمرة، وبهامشها نقل عن ابن الملقن بنفس المداد لكنه مبتور. ولعله يقصد ما قاله ابنُ الملقن في عمدة المحتاج (٤١٩/١٤): «وقوله: (سدٌّ) أفاد الشيخُ محبُّ الدين الطُّبري في شرح التنبيه أن إعجامَ الشَّيْنِ أنسبُ من إهمالها». والله أعلم.
- (٢) في (أ): «وأكل ميت لابني»، وفي (ب) «وأكل ميت لابني». وبهامش (أ): «ظ: لابني آدمًا».

كتاب المُسَابَقَةِ وَالْمُنَاضِلَةِ

٥٣٦٧. هَذَانِ خَيْرُ الْخَلْقِ قَدْ سَنَّهُمَا ❖ وَحَلَّ أَخْذُ عَوْضٍ عَلَيْهِمَا
٥٣٦٨. بِالسَّهْمِ وَالرُّمْحِ وَمِزْرَاقٍ^(١) وَمَا ❖ يَنْفَعُ فِي الْحَرْبِ كَأَحْجَارٍ رَمَى
٥٣٦٩. بِالْخَيْلِ وَالْفِيلِ وَبِالْحَمِيرِ ❖ وَالْبُغْلِ، لَا السَّبَاقِ بِالطُّيُورِ
٥٣٧٠. وَلَا صِرَاعٍ، لَا زِمُّ عَقْدُهُمَا ❖ وَفِي السَّبَاقِ اشْتَرَطَنْ أَنْ يَعْلَمَا
٥٣٧١. غَايَتَهُ وَمَوْقِفَا، وَفِيهِمَا ❖ قَدْ شَرَطُوا تَسَاوِيًا بَيْنَهُمَا
٥٣٧٢. وَأَنْ يُعَيِّنَا لِمَرْكُوبَيْهِمَا ❖ وَيُمْكِنُ السَّبْقُ بِكُلِّ مِنْهُمَا
٥٣٧٣. وَالْعِلْمُ بِالْمَالِ فَشَرَطُ لَزِمَا ❖ وَجَازَ شَرَطُ الْمَالِ مِنْ غَيْرِهِمَا
٥٣٧٤. وَمِنْ أَحَدِهِمَا كَقَوْلِهِ: «إِذَا ❖ سَبَقْتَنِي كَانَ عَلَيَّ لَكَ كَذَا»
٥٣٧٥. وَحَيْثُ يُشَرِّطُ أَنْ مَنْ يَسْبِقُ لَهُ ❖ كَذَا عَلَى الْآخِرِ هَذَا أَبْطَلَهُ
٥٣٧٦. مَا لَمْ يَكُنْ مُحَلَّلٌ بَيْنَهُمَا ❖ مَرْكُوبُهُ كُفٌّ لِمَرْكُوبَيْهِمَا
٥٣٧٧. مَا لِيَهُمَا يَأْخُذُ إِنْ يَسْبِقُهُمَا ❖ وَحَيْثُ يَسْبِقَاهُ أَوْ جَاءَا هُمَا^(٢)
٥٣٧٨. مَعًا فَلَا شَيْءَ، وَإِنْ جَا مَعَ أَحَدٍ ❖ ذَيْنِ فَمَالٌ ذَا لِنَفْسِهِ يُعَدُّ
٥٣٧٩. وَمَالٌ هَذَا الْمُتَأَخِّرُ اذْفَعَهُ ❖ أَيْ لِمُحَلَّلٍ وَلِلَّذِي مَعَهُ
٥٣٨٠. وَإِنْ أَتَى الْوَاحِدُ وَالْمُحَلَّلُ ❖ مِنْ بَعْدُ ثُمَّ الْآخِرُ الْمُطَوَّلُ

(١) قال في المصباح المنير (٢٥٢/١): «رمحٌ قصير أخف من العنزة».

(٢) قوله: «أو» هنا بمعنى الواو؛ أي: سبقاه وجاءا معاً؛ كما في المنهاج (ص: ٥٤١).

٥٣٨١. فَمَالٌ آخِرٍ لِأَوَّلٍ غَدَا * ثَلَاثَةٌ تَسَابَقُوا فَصَاعِدَا
٥٣٨٢. وَشَرَطُوا لِلثَّانِ مِثْلَ الْأَوَّلِ * فَسَدَ^(١)، أَوْ قُدُونَهُ لَمْ يَطْلُ
٥٣٨٣. وَسَبَقُ إِبِلٍ اعْتَبِرَ بِالْكِتَفِ * وَالْخَيْلِ بِالْعُنُقِ عَلَى الْوَجْهِ الْوَفِيِّ
٥٣٨٤. بَيَانُ رَمِي فِي النَّضَالِ اشْتَرَطَهُ * أَهْلُ بَدَارٍ^(٢) هُوَ أَوْ مُحَاطَطُهُ^(٣)
٥٣٨٥. وَعَدَدُ النَّوْبِ فِي رَمِي عَرَضٍ * إِصَابَةٌ^(٤) مَسَافَةٌ قَدَرُ الْغَرَضِ
٥٣٨٦. طُولًا وَعَرَضًا حَيْثُ لَا غَرَضَ ثُمَّ * وَصِفَةٌ كَالْقَرْعِ أَوْ خَرْقٍ^(٥) يَوْمٌ
٥٣٨٧. وَحَيْثُ يُطْلَقُ فَعَلَى الْقَرْعِ حُمْلٌ * وَعِوَضُ النَّضَالِ أَخْذُهُ يَحِلُّ
٥٣٨٨. مِثْلُ سَبَاقٍ وَبِشْرَطِهِ شُرْطٌ * ثُمَّ بَيَانُ الْبَادِ بِالرَّمِيِّ اشْتَرِطَ
٥٣٨٩. تَعْيِينَ قَوْسٍ ثُمَّ سَهْمٍ قَدْ لَعَا * إِنْ دَالَهُ بِمِثْلِهِ قَدْ سُوِّغَا
٥٣٩٠. ثُمَّ زَعِيمَانِ إِذَا مَا اخْتَارَا * لَهُمْ صِحَابًا جَوِّزَ اخْتِيَارَا
٥٣٩١. وَلَا يَجُوزُ شَرْطُ تَعْيِينِهِمَا * بِقُرْعَةٍ، وَحَيْثُ يَخْتَرُ مِنْهُمَا
٥٣٩٢. شَخْصًا فَإِنَّهُ لَمْ يَعْرِفِ * الرَّمِي يَفْسُدُ فِيهِ عَقْدٌ ثُمَّ فِي

(١) المعتمد الصحة، لأن كلاً يجتهد أن يكون أولاً أو ثانياً؛ ليفوز بالعوض. انظر: تحفة المحتاج (٤٠٢/٩)، ونهاية المحتاج (١٦٨/٨).

(٢) قال في المنهاج (ص: ٥٤٢): «وهي أن يبدُر أحدهما بإصابة العدد المشروط».

(٣) قال في المنهاج (ص: ٥٤٢): «وهي أن تقابل إصابتهما ويُطرح المشترك؛ فمن زاد بعدد كذا؛ فناضل».

(٤) المعتمد أنه لا يشترط بيان أن الرمي للمبادرة أو غيرها، ولا عدد النوب، ولا عدد الإصابة. انظر: تحفة المحتاج (٤٠٤/٩)، ونهاية المحتاج (١٦٩/٨).

(٥) القرع: هو إصابة الشَّنِّ بلا خدش، والخرق: هو أن يثقبه ولا يثبت فيه. انظر: المنهاج (ص: ٥٤٢).



٥٣٩٣. مُقَابِلَ لَهُ، وَبَاقٍ حَيَّرُوا ❀ وَالْفُسْحُ حَيْثُ فِي التَّظْيِيرِ يَمْتَرُوا
٥٣٩٤. ثُمَّ إِذَا نَضَلَ حِزْبٌ فُسِّمَ ❀ بِحَسَبِ الْإِصَابَةِ الْمَالُ اعْلَمَا^(١)
٥٣٩٥. وَاشْتَرَطَ الصَّيْبُ بِنَضْلِهِ^(٢) فَلَوْ ❀ تَقَطَّعَ الْوَتَرُ أَوْ فَالِقُوسُ أَوْ
٥٣٩٦. عَرَضَ شَيْءٌ صَدَمَ الَّذِي نُسِبَ ❀ فَإِنْ يُصِبُ يُحْسَبُ، وَإِلَّا مَا حُسِبَ
٥٣٩٧. عَلَيْهِ، وَالرَّيْحُ مَتَى مَا رَفَعَا ❀ لِعَرَضٍ ثُمَّ أَصَابَ مَوْضِعًا
٥٣٩٨. لِعَرَضٍ يُحْسَبُ، وَإِنْ لَمْ يُصِبِ ❀ لِعَرَضٍ عَلَيْهِ ذَا لَمْ يُحْسَبِ^(٣)



(١) المعتمد أن المال يُقسَّم بالسوية؛ لأنهم كالشخص الواحد. انظر: تحفة المحتاج (٤٠٨/٩)،
ونهاية المحتاج (١٧٢/٨).

(٢) في النسختين: «بنضله».

(٣) هذا إن طرأت الريح بعد الرمي؛ لعدم تقصيره، فإن كانت الريح موجودة في الابتداء؛ حُسِبَ
عليه؛ لتقصيره. انظر: تحفة المحتاج (٤٠٩/٩)، ونهاية المحتاج (١٧٢/٨).

كتاب الإيمان

٥٣٩٩. لَمْ تَنْعَقِدْ إِلَّا بِذَاتِ اللَّهِ ❖ كَقَوْلِهِ: «وَاللَّهُ» «وَالْإِلَهِ»
٥٤٠٠. أَوْ صِفَةٍ مِثْلُ: «وَمَنْ بِيَدِهِ» ❖ «نَفْسِي» وَمَا خَصَّ عُلُوَّ مَجْدِهِ
٥٤٠١. إِنْ قَالَ: «لَمْ أُرِدْ يَمِينًا» مَا قُبِلَ ❖ وَمَا عَلَيْهِ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ حُمِلَ
٥٤٠٢. كَ«الرَّبِّ» وَ«الرَّحِيمِ» ثُمَّ «الْخَالِقِ» ❖ إِنْ لَمْ يُرِدْ شَخْصًا مِنَ الْخَلَائِقِ
٥٤٠٣. وَكُلُّ مَا اسْتُعْمِلَ فِيهِ ثُمَّ فِي ❖ غَيْرِ سَوَاءٍ فَالْيَمِينُ تَنْتَفِي
٥٤٠٤. إِلَّا بِنَيْتِهِ كَمِثْلِ «الْعَالِمِ» ❖ وَمِنْ صِفَاتِ اللَّهِ رَبِّ الْعَالَمِ
٥٤٠٥. «عِزَّتُهُ» «قُدْرَتُهُ» «مَشِيئَتُهُ» ❖ «كَلَامُهُ» «جَلَالُهُ» «عَظَمَتُهُ»
٥٤٠٦. إِنْ لَمْ يُرِدْ بِالْقُدْرَةِ الْمُقْدُورًا ❖ وَحَيْثُ قَالَ: «اللَّهُ» أَيْ مَجْرُورًا
٥٤٠٧. أَوْ قَالَ بِالرَّفْعِ أَوْ النَّصْبِ هُوَا ❖ لَمْ تَنْعَقِدْ إِلَّا إِذَا كَانَ نَوَى
٥٤٠٨. وَإِنْ يَقُلْ: «أُقْسِمُ - أَوْ أَقْسَمْتُ - ❖ بِاللَّهِ»، أَوْ «أَحْلِفُ» أَوْ «حَلَفْتُ»
٥٤٠٩. فَهِيَ يَمِينٌ كَمَلْتُ، فَإِنْ يَقُلْ ❖ «فَصَدْتُ إِخْبَارًا» فَقَوْلُهُ قُبِلَ
٥٤١٠. «أُقْسِمُ بِاللَّهِ عَلَيْكَ» إِنْ يُرِدْ ❖ بِهَِا يَمِينَ نَفْسِهِ فَتَنْعَقِدْ
٥٤١١. حَلَفَ أَنْ يَفْعَلَ مَا يُحَرِّمُ ❖ أَوْ يَتْرُكَ الْوَاجِبَ هَذَا يَأْتِي
٥٤١٢. وَالْحِنْثُ مَعَ كَفَّارَةٍ قَدْ أُلْزِمَا ❖ أَوْ يَتْرُكَ الْمُنْدُوبَ أَوْ يَفْعَلَ مَا
٥٤١٣. يُكْرَهُ سُنَّ حِنْثُهُ وَكَفَّرَا ❖ أَوْ يَتْرُكَ الَّذِي أُبِيحَ لِلْوَرَى

٥٤١٤. أَوْ يَفْعَلْنَهُ تَرَكَ حِنْثٍ فُضِّلَا ❖ وَجَازَ تَقْدِيمَ لِتَكْفِيرٍ بِلَا
٥٤١٥. صَوْمٍ عَلَى حِنْثٍ يَجُوزُ لَا عَلَى ❖ مُحَرَّمٍ و«النَّوَوِي» قَالَ بَلَى
٥٤١٦. كَذَلِكَ فِي مَنْذُورٍ مَالِيٍّ حَصَلَ ❖ وَقَبْلَ أَنْ يَعُودَ فِي الظَّهَارِ حُلٌّ

فَصْلٌ

[فِي صِفَةِ الْكَفَّارَةِ]

٥٤١٧. كَفَّارَةُ الْيَمِينِ فِيهَا خَيْرٌ ❖ يُعْتَقُ عَبْدًا كَظَهَارٍ ذِكْرًا
٥٤١٨. أَوْ يُطْعَمَ عَشْرَ مَسَاكِينَ لِكُلِّ ❖ شَخْصٍ أَتَاهُ مُدٌّ حَبٍّ قَدْ جُعِلَ
٥٤١٩. غَالِبَ قُوتِ مِصْرِهِ، أَوْ كِسْوَةٌ ❖ بِمَا يُسَمَّى كِسْوَةً كَفَرُوهُ
٥٤٢٠. أَوْ كَالْعِمَامَةِ أَوْ الرِّدَاءِ ❖ أَوْ السَّرَاوِيلِ أَوْ الْقُبَاءِ
٥٤٢١. صُوفًا حَرِيرًا كُرْسُفًا كِتَانًا ❖ وَلَوْ لَيْسَ ذَا قُوَى قَدْ بَانَ
٥٤٢٢. وَلَوْ صَغِيرًا لِكَبِيرٍ أَخْذًا ❖ لَا الْخُفَّ وَالتُّبَانِ^(١) وَالذَّرْعَ الْحِذَا
٥٤٢٣. وَالْعَبْدُ وَالْعَاجِزُ عَمَّا ذُكِرَا ❖ بِصَوْمِ أَيَّامٍ ثَلَاثٍ كَفَرَا
٥٤٢٤. وَلَمْ يَصُمْ إِلَّا بِإِذْنٍ إِنْ حَلَفَ ❖ بِغَيْرِ إِذْنِهِ وَعَنْ صَوْمٍ ضَعُفَ
٥٤٢٥. وَحَيْثُ كَانَ بَعْضُهُ مُحَرَّرًا ❖ بِغَيْرِ الْإِعْتَاقِ غَدَا مُكَفَّرَا



(١) قال في مختار الصحاح (ص: ٤٥): «سراويل صغير مقدار شبر يسر العورة المغلظة، وقد يكون للملاحين».

فَصْلٌ

[في الحلف على السكنى والأكل والشرب وغيرها]

٥٤٢٦. حَلَفَ لَا يُقِيمُ أَوْ لَا يَسْكُنُ ❖ فَحَيْثُ يُمْكُثُ لَا لِعُذْرِ يَحْنَثُنْ
٥٤٢٧. وَحَيْثُ يَشْتَغِلُ بِعُذْرٍ مِثْلَ أَنْ ❖ يَلْبَسَ ثَوْبَهُ فَلَا يُحْنَثُنْ
٥٤٢٨. أَوْ لَا يُسَاكِنَتْهُ فِي الْمَسْكَنِ ❖ ثُمَّ جِدَارٌ بَيْنَ هَذَيْنِ بُنِيَ
٥٤٢٩. لِكُلِّ جَنْبٍ مَدْخُلٌ، أَوْ خَرَجَا ❖ أَحَدُ ذَيْنِ فَمِنْ الْحِنْثِ نَجَا^(١)
٥٤٣٠. أَوْ «لَا دَخَلْتُ» وَهُوَ فِيهَا أَوْ «لَا ❖ خَرَجْتُ» وَهُوَ خَارِجٌ فَكَلَّا
٥٤٣١. أَوْ «لَا تَزَوَّجْتُ» فَإِنْ يَسْتَدِمُ ❖ يَحْنَثُ، وَفِي تَطَهُّرٍ كَذَا احْكُمِ
٥٤٣٢. وَقَالَ «يَحْيَى» فِيهِمَا لَا يَحْنَثُ ❖ وَغَلَطَ الَّذِينَ فِي ذَا حَثُّوَا
٥٤٣٣. وَاللُّبْسَ وَالرُّكُوبَ وَالْقِيَامَا ❖ إِنْ يَسْتَدِمُ حِنْثٌ لَا الصِّيَامَا
٥٤٣٤. وَالْوُطْءَ وَالصَّلَاةَ وَالطَّيْبَ، وَمَنْ ❖ حَلَفَ لَا يَدْخُلُ دَارًا يَحْنَثُنْ
٥٤٣٥. بِدَاخِلِ الْبَابِ، وَبِالسَّطْحِ فَلَا ❖ وَإِنْ تَكُنْ قَدْ هُدِمَتْ فَدَخَلَ
٥٤٣٦. وَقَدْ بَقِيَ مِنْهَا أَسَاسُ الْحِيطَانِ ❖ حِنْثٌ لَا إِنْ بَقِيََتْ كِبُسَتَانُ
٥٤٣٧. حَلَفَ لَا يَدْخُلُ دَارَ مَلِكٍ^(٢) ❖ لَا حِنْثٌ إِلَّا بِدُخُولِ الْمَلِكِ
٥٤٣٨. وَحَيْثُ يَدْخُلُ بَعْدَ بَيْعِهَا فَلَا ❖ مَا لَمْ يَقُلْ: «وَاللَّهِ ذِي لَنْ أَدْخُلَا»

(١) المعتمد أنه يحنث، لحصول المساكنة إلى تمام البناء من غير ضرورة. انظر: تحفة المحتاج (٢٣/١٠)، ونهاية المحتاج (١٨٨/٨).

(٢) في (ب): «ملك» وهي غير مضبوطة في (أ).

٥٤٣٩. أَوْ «لَا دَخَلْتُ بَيْتًا» الْحِنْثُ بِكُلِّ ❖ بَيْتٍ وَلَوْ بِخَيْمَةٍ فِيهَا يَحِلُّ
٥٤٤٠. لَا بِكَنْيْسَةٍ وَغَارٍ لِحَبَلٍ ❖ وَلَا بِمَسْجِدٍ وَحَمَامٍ حَصَلَ
٥٤٤١. أَوْ قَالَ: «لَا أَكَلْتُ رَأْسًا» وَأَكَلَ ❖ رَأْسًا يُبَاعُ وَحَدَهُ الْحِنْثُ حَصَلَ^(١)
٥٤٤٢. لَا الطَّيْرَ وَالْحَوْتَ وَلَا الصَّيْدَ^(٢) عَدَا ❖ بِلَدَةٍ يُبَاعُ فِيهَا مُفْرَدًا
٥٤٤٣. وَ «الْبَيْضُ» مَا زَايَلَ فِي الْحَيَاةِ ❖ بَائِضُهُ كَالصَّغْلِ^(٣) لَا الْأَخْوَاتِ
٥٤٤٤. وَ «اللَّحْمُ» مَحْمُولٌ عَلَى لَحْمِ النَّعَمِ ❖ وَالْخَيْلِ وَالْوَحْشِ وَطَيْرٍ يُؤْتَدَمُ
٥٤٤٥. لَا سَمَكٍ وَشَحْمٍ بَطْنٍ وَكَبِدٍ ❖ كَرَشٍ وَقَلْبٍ وَطِحَالٍ قَدْ وُجِدَ
٥٤٤٦. وَلَيْسَتْ «الْأَلْيَةُ» شَحْمًا لَا وَلَا ❖ لَحْمًا، وَهَكَذَا «السَّنَامُ» جُعِلَا
٥٤٤٧. وَ «الْبَقَرُ» الْجَامُوسُ^(٤)، ثُمَّتِ «الدَّسَمُ» ❖ تَنَاولَ الْأَذْهَانَ كُلًّا وَالشَّحْمَ
٥٤٤٨. وَأَلْيَةً ثُمَّ سَنَامًا ثُمَّ ❖ شَحْمًا لِظَهْرِ وَلِبَطْنٍ حَتَّمَا
٥٤٤٩. وَإِنْ أَشَارَ نَحْوَقَمَحٍ قَالَ: «لَا ❖ أَكُلُ ذَا» يَحْنُثُ إِذَا مَا أَكَلَا
٥٤٥٠. طَحِينَهُ أَوْ خُبْزَهُ، وَإِنْ يَقُلُ ❖ «ذَا الْقَمَحُ» بِالْمَطْبُوحِ حِنْثُهُ يَحُلُّ
٥٤٥١. وَالنَّيِّ وَالْمَقْلُو، لَا بِمَا طَحِنَ ❖ وَلَا بِخُبْزِهِ وَلَا بِمَا عُجِنَ
٥٤٥٢. أَوْ قَالَ: «لَا كَلَّمْتُ ذَا الطُّفْلِ» إِذَا ❖ كَلَّمَهُ شَيْخًا فَلَا حِنْثٌ بِذَا
٥٤٥٣. وَ «الْخُبْزُ» كُلُّ الْخُبْزِ قَدْ تَنَاولَا ❖ كَعَدَسٍ وَذَرَّةٍ وَبَاقِلَا

(١) هذا البيت ساقط من (ب)، وقد تم إلحاقه بهامش (أ).

(٢) أي: لا يحنث بأكل رؤوس الطير والحوت والصيد.

(٣) قال في الصحاح (١٧٤٤/٥): «الصَّغْلُ: الصغيرُ الرأسِ من الرجال والنعام».

(٤) أي: والبقر يتناول الجاموس.

٥٤٤. أَوْ «لَا أَكَلْتُ لَبَنًا» فَشَرِبَهُ ❖ أَوْ عَكْسُ ذَا فَحِنْثُهُ لَنْ يَقْرَبَهُ
٥٤٥. أَوْ «لَا أَكَلْتُ السَّمْنَ» إِنْ يَأْكُلُهُ فِي ❖ عَصِيدَةٍ وَعَيْنُهُ لَمْ تَخْفِي
٥٤٦. يَحْنَثُ، وَإِنْ تَخْتَفِ لَنْ يَكُونَا ❖ وَتَشْمَلُ «الْفَاكِهَةَ» اللَّيْمُونَ
٥٤٧. وَعِنَبًا وَرُطْبًا رُمَانًا ❖ وَالرَّطْبَ وَالْيَابِسَ كَيْفَ كَانَ
٥٤٨. وَالنَّبَقَ وَالْبُطِيخَ وَاللَّبَّ اسْتَقَرُّ ❖ كَبْنُدُقٍ، لَا كَخِيَارٍ وَجَزَرٍ
٥٤٩. وَ«التَّمْرُ» وَالْبُطِيخُ وَ«الْجَوْزُ» حُمِلَ ❖ عَلَى سِوَى الْهِنْدِيِّ حَيْثُ يَحْتَمِلُ
٥٥٠. وَيَشْمَلُ «الطَّعَامُ» قُوتًا ثَمًّا ❖ فَاكِهَةً حَلَاوَةً وَأَذْمًا
٥٥١. «مِنْ هَذِهِ السَّخْلَةِ»^(١) لَا أَكُلُ لَنْ ❖ يَحْنَثُ بِأَكْلِهِ وَلَدٍ وَلَا لَبَنٍ
٥٥٢. أَوْ قَالَ: «لَا أَكُلُ مِنْ ذِي الشَّجَرَةِ» ❖ لَمْ يَحْنَثْ إِلَّا بِأَكْلِ الثَّمَرَةِ

فصل

[في مسائل منثورة ليقاس بها غيرها]

٥٤٦٣. أَوْ «هَذِهِ التَّمَرَةُ لَسْتُ آكِلًا» ❖ فَاخْتَلَطَتْ فَأَكَلَ الْكُلَّ خَلَا
٥٤٦٤. وَاحِدَةً لَا حِنْثَ، أَوْ «لَا أَلْبَسَنَ» ❖ ذَيْنِ «بَلْبَسَ وَاحِدٍ مِنْ ذَيْنِ لَنْ
٥٤٦٥. يَحْنَثُ، وَإِنْ يَلْبَسُهُمَا مُرَّتَبًا ❖ أَوْ فَمَعًا فَحِنْثُهُ قَدْ كُتِبَا
٥٤٦٦. «لَا أَكُلَنَّ فِي غَدٍ هَذَا الْعَسَلُ» ❖ وَمَاتَ قَبْلَ الْعَدِ لَا حِنْثَ حَصَلَ
٥٤٦٧. كَذَلِكَ إِنْ تَلَفَ ذَلِكَ الْعَسَلُ ❖ أَوْ يُتْلَفُنُهُ أَجَنِبَنِي لَا الرَّجُلُ

(١) قال في تحرير ألفاظ التنبيه (ص: ١١٨): «وهي من أولاد الضأن والمعز يطلق على الذكر والأنثى من حين تولد إلى أن تستكمل أربعة أشهر».

- ٥٤٦٨ . «لَا قُضِيَ حَقُّكَ عِنْدَ رَأْسٍ ❖ هَذَا الْهَلَالِ» عَنْ غُرُوبِ الشَّمْسِ
- ٥٤٦٩ . حَيْثُ يُقَدَّمُ أَوْ يُؤَخَّرُ قَدْرَ مَا ❖ يُمَكِّنُهُ فِيهِ الْقَضَاءُ أَثَمًا
- ٥٤٧٠ . حَلَفَ إِلَّا يَتَكَلَّمَنَّ فَلَا ❖ حِنْثٌ بِتَسْبِيحٍ وَقُرْآنٍ تَلَا
- ٥٤٧١ . أَوْ «لَا أَكَلَمْتُهُ» فَسَلَّمَا ❖ عَلَيْهِ فَالْحِنْثُ لِهَذَا لَزَمَا
- ٥٤٧٢ . وَإِنْ يُكَاتِبُ أَوْ يُرَاسِلُ ذَلِكَ أَوْ ❖ أَشَارَ نَحْوَهُ فَلَا حِنْثَ رَأُوا
- ٥٤٧٣ . «لَا مَالَ لِي» بِكُلِّ نَوْعٍ يَحْنَثُنْ ❖ حَتَّى بِيَدَيْنِ وَيَثُوبُ لِلْبَدَنِ
- ٥٤٧٤ . وَبِالَّذِي وَصَّى بِهِ لِرَاغِبٍ ❖ وَبِالَّذِي دُبِّرَ لَا الْمُكَاتِبِ
- ٥٤٧٥ . وَالْعَضُّ وَالْخَنْقُ وَتَنْقُهُ الشَّعْرُ ❖ وَوَضْعُ سَوْطٍ لَيْسَ ضَرْبًا اسْتَقَرَّ
- ٥٤٧٦ . «لَا ضَرْبَ مِئَةٍ سَوْطٍ أَوْ خَشَبٍ» ❖ بِمَا حَوَى مِئَةَ شِمْرَاخٍ ^(١) ضَرْبُ
- ٥٤٧٧ . بَرٍّ إِذَا عَلِمَ أَنَّ الْأَعْصَانَ ❖ جَمِيعَهَا قَدْ وَصَلَتْ لِلْإِنْسَانِ
- ٥٤٧٨ . أَوْ بَعْضُهَا فِي الْبَعْضِ قَدْ تَرَكَمَا ^(٢) ❖ ثُمَّ بِكُلِّهَا يَكُونُ أَلَمًا ^(٣)
- ٥٤٧٩ . وَقَالَ «يَحْيَى» وَكَذَا لَوْ شَكَّ بَرٌّ ❖ مِئَةَ مَرَّةٍ بِهِذَا لَمْ يَبْرُ
- ٥٤٨٠ . وَإِنْ يَقُلْ: «وَاللَّهِ لَا فَارَقْتَكَا» ❖ حَتَّى تُوفِّيَنَّ حَقِّي ذَلِكَا
- ٥٤٨١ . فَهَرَبَ الْغَرِيمُ مِنْ ذَلِكَ وَمَا ❖ أَمَكَّنَهُ اتِّبَاعُهُ لَنْ يَأْتِمَا ^(٤)

(١) قال في المصباح المنير (٣٢٢/١): «والشِّمْرَاخُ: ما يكون فيه الرُّطْبُ».

(٢) المعتمد أن الشِّمْرَاخَ لا يُجْزَى في المِئَةِ سَوْطٍ؛ لأنها أخشابٌ لا سِياط. انظر: تحفة المحتاج (٥٥/١٠)، ونهاية المحتاج (٢١٠/٨).

(٣) في (أ): «أَلَمًا». والمعتمد أنه لا يُشْتَرَطُ الإيْلَامُ. انظر: تحفة المحتاج (٥٤/١٠)، ونهاية المحتاج (٢١٠/٨).

(٤) أي: يَحْنَثُ.

٥٤٨٢. وَقَالَ «يَحْيَى» وَكَذَا إِنَّ أُمَكْنَهُ ❀ فَإِنْ أَحَالَهُ بِحَقِّ بَيْنَتِهِ
٥٤٨٣. أَوْ أَفْلَسَ أَوْ أَبْرَاهُ وَفَارَقَهُ ❀ مِنْ بَعْدِ ذَا فَالْحِنْثُ لَنْ يُفَارِقَهُ

فصل

[في الحلف على ألا يفعل كذا]

٥٤٨٤. حَلَفَ لَا يَبِيعُ أَوْ لَا يَشْتَرِي ❀ فَعَقَدَ الْوَكِيلُ مِنْ حِنْثِ بَرِي
٥٤٨٥. أَوْ قَالَ: «لَا أَنْكِحُ» ثُمَّ عَقَدَا ❀ وَكَيْلُهُ النِّكَاحَ بِالْحِنْثِ ارْتَدَى
٥٤٨٦. وَحَيْثُ يَقْبَلُ هُوَ لِلْغَيْرِ فَلَا ❀ أَوْ «لَا أَبِيعُ مَالَ زَيْدٍ» مَثَلًا
٥٤٨٧. فَإِنْ يَبِيعُ بِإِذْنِهِ فَلْيَحْنَثَنَّ ❀ وَإِنْ يَبِيعُ بِغَيْرِ إِذْنِهِ فَلَنْ
٥٤٨٨. «لَا أَهْبَنَ لِخَالِدٍ» فَوَهَبَا ❀ لَهُ فَلَمْ يَقْبِضْ فَحِنْثًا جَبًّا
٥٤٨٩. وَبِتَصَدَّقٍ وَرُقُبَى عُمَرَى ❀ يَحْنَثُ لَا بَوْقَفٍ اسْتَقَرَّا
٥٤٩٠. وَإِنْ يَقُلْ: «وَاللَّهِ لَا أَصَدِّقُ» ❀ فَحِنْثُهُ بِهَبَةٍ لَا يَصَدَّقُ
٥٤٩١. لَا يَأْكُلَنْ مِنْ طَعْمٍ اشْتَرَاهُ ❀ لَا حِنْثَ إِنْ يُشْتَرَمَعَ سِوَاهُ
٥٤٩٢. وَكُلُّ مَا يُمْلِكُ بِالسَّلَامِ لَا ❀ بِشُفْعَةٍ فَمُشْتَرَاهُ جُعَلًا



كتاب النذر

٥٤٩٣. نَذَرُ اللَّجَاجِ مِثْلُ قَوْلِهِ: «إِذَا» ❖ كَلَّمْتُ زَيْدًا صُمْتُ لِلَّهِ كَذَا
٥٤٩٤. كَفَّارَةُ الْيَمِينِ فِيهِ تَلَزَمُ ❖ وَقِيلَ فِي قَوْلٍ بِمَا يَلْتَزِمُ
٥٤٩٥. وَقِيلَ فِيهِمَا إِذَا يُخَيَّرُ ❖ وَ«النَّوَوِيُّ» قَالَ هَذَا أَظْهَرُ
٥٤٩٦. نَذَرُ التَّبَرُّرِ بِأَنْ يَلْتَزِمَا ❖ لِلَّهِ قُرْبَةً إِذَا مَا أَنْعَمَا
٥٤٩٧. عَلَيْهِ أَوْ أَذْهَبَ نِقْمَةً كَ«إِنْ» ❖ شَفَى إِلَالَهُ سَقَمِي عَلَيَّ أَنْ
٥٤٩٨. أَصُومَ شَهْرًا» فَعَلَيْهِ مَا التَزَمَ ❖ كَذَا وَإِنْ لَمْ يَذْكُرِ التَّعْلِيْقُ ثُمَّ
٥٤٩٩. وَلَا يَصِحُّ نَذَرُ وَاجِبٍ، وَلَوْ ❖ نَذَرَ فَعَلَ مَا أَبَاحَ الشَّرْعُ أَوْ
٥٥٠٠. تَرَكَ لَهُ لَمْ يَلْزَمْ، لَكِنَّ مَنْ ❖ خَالَفَ كَالْيَمِينِ فَلْيُكْفِّرْ
٥٥٠١. وَحَيْثُ يَنْذِرُ صَوْمَ أَيَّامٍ نُدِبَ ❖ تَعْجِيلُهَا وَلَا تَتَابَعُ يَجِبُ
٥٥٠٢. وَلَا تَفَرُّقٌ، بَلَى إِنْ عَيَّنَهُ ❖ وَفِي صِيَامِ سَنَةٍ مُعَيَّنَهُ
٥٥٠٣. أَيَّامُ حَيْضٍ وَنَفَاسٍ تُقْضَى لَا ❖ عِيدٍ وَتَشْرِيقٍ وَشَهْرٍ فَضْلًا^(١)
٥٥٠٤. وَ«النَّوَوِيُّ» قَالَ لَمْ يَجِبْ قَضَا ❖ أَيَّامِ حَيْضٍ وَنَفَاسٍ عَرْضًا
٥٥٠٥. بِغَيْرِ عُذْرٍ حَيْثُ يُفْطَرُ يَوْمًا ❖ قَضَاهُ، وَلَيْسَتْ أَنْفَنَ الصَّوْمَا
٥٥٠٦. إِنْ يَشْتَرِطَ تَتَابُعًا، وَلَوْ نَذَرَ ❖ صِيَامَ عَامٍ لَمْ يُعَيَّنْ وَذَكَرَ

(١) بهامش النسختين «أي: رمضان».

٥٥٠٧. تَتَابَعًا يَلْزُمُهُ ثُمَّ قَضَى ❖ أَيَّامَ شَهْرِ صَوْمِهِ قَدْ فُرِضَا
٥٥٠٨. وَالْعِيدِ وَالتَّشْرِيقِ، ثُمَّ فِي قَضَا ❖ أَيَّامِ حَيْضٍ وَنَفَاسٍ مَا مَضَى^(١)
٥٥٠٩. وَلِيَصِلَ الْقَضَا بِآخِرِ السَّنَةِ ❖ وَحَيْثُ يَنْذِرُ صَوْمَ يَوْمٍ عَيْنَهُ
٥٥١٠. مِنْ نَفْسٍ أُسْبُوعٍ فَنَسِيَ مَوْضِعَهُ ❖ فَلْيُصِمِ الْآخِرَ وَهُوَ الْجُمُعَةُ
٥٥١١. أَوْ يَوْمَ الْاِثْنَيْنِ مَدَى الدَّهْرِ فَلَا ❖ يَقْضِي أَثَانِي شَهْرٍ صَوْمٍ فَضْلًا^(٢)
٥٥١٢. وَلَا أَثَانِي الْعِيدِ وَالتَّشْرِيقِ بَلْ ❖ أَثَانِي النَّفَاسِ مَعَ حَيْضٍ حَصَلَ^(٣)
٥٥١٣. وَلِتُقْضَى فِي كَفَّارَةٍ وَقِيلَ لَنْ ❖ إِنْ سَبَقَتْ كَفَّارَةٌ نَذْرًا إِذَنْ
٥٥١٤. وَ«النَّوِي» قَالَ هَذَا أَظْهَرُ ❖ أَوْ بَعْضُ يَوْمٍ لَا انْعِقَادَ يَظْهَرُ
٥٥١٥. أَوْ أَنْ يُتِمَّ صَوْمَ نَفْلِهِ لَزِمَ ❖ أَوْ يَوْمَ يَقْدَمُ فَلَنْ فَقَدِمَ
٥٥١٦. فِي الْعِيدِ أَوْ فِي رَمَضَانَ أَوْ قَدِمَ ❖ فِي اللَّيْلِ لَا شَيْءَ عَلَى ذَا الْمُلتَزِمِ
٥٥١٧. أَوْ فِي النَّهَارِ ثُمَّ ذَاكَ مُفْطِرُ ❖ أَوْ صَائِمٌ عَلَيْهِ يَوْمٌ آخِرُ
٥٥١٨. أَوْ يَأْتِيَنَّ أَوْ يَمْشِيَنَّ لِلْكَعْبَةِ ❖ يَلْزُمُهُ بِالْحَجِّ أَوْ بِالْعُمْرَةِ
٥٥١٩. وَالْمَشْيُ مِنْ دُورَةِ الْأَهْلِ إِذَا ❖ نَذَرَ أَنْ يَمْشِيَ، وَمِنْ مِيقَاتِ ذَا
٥٥٢٠. إِنْ يَنْذِرَنَّ الْحَجَّ مَا شِئًا، وَمَنْ ❖ رَكِبَ أَجْزَا وَدَمًا فَلْيُلْزَمَنَّ

(١) بهامش (ب): «من الخلاف». والمعتمد أنه لا قضاء فيهما. انظر: تحفة المحتاج (١٠/٨٤)،

ونهاية المحتاج (٢٢٦/٨).

(٢) بهامش النسختين: «أي: رمضان».

(٣) المعتمد أنه لا قضاء فيهما، وإنما ترك التنبيه عليه لكونه علم مما تقدم. انظر: تحفة المحتاج

(١٠/٨١)، ونهاية المحتاج (٢٢٦/٨).

٥٥٢١. أَوْ أَنْ يَحُجَّ عَامَهُ وَأَمَكْنَا ❖ قَطْعُ الْمَسَافَةِ فَقَدْ تَعَيَّنَا
٥٥٢٢. فَحَيْثُ يَمْنَعُهُ الْعَدُوُّ لَا قَضَا ❖ أَوْ مَرَضٌ قَضَاؤُهُ قَدْ فُرِضَا
٥٥٢٣. أَوْ أَنْ يُصَلِّيَ أَوْ يُصُومَ فَحَجَبَ ❖ سُقْمٌ أَوْ الْعُذْرُ قَضَاؤُهُ وَجَبَ
٥٥٢٤. أَوْ نَذَرَ الْهَدْيِ لِيَحْمِلَهُ إِلَى ❖ مَكَّةَ وَلْيَصَّدَّقَنَّ بِهِ عَلَى
٥٥٢٥. قَوْمٍ بِهَا، وَإِنْ يُعَيِّنَ بَلَدًا ❖ لِأَنْ يُصَلِّيَ فِيهِ نَفْلًا أَبَدًا
٥٥٢٦. لَمْ يَتَّعَيْنِ مَا سِوَى الْحَرَامِ^(١) ❖ وَعَيَّنَ الثَّلَاثَ^(٢) «يَحْيَى الشَّامِي»
٥٥٢٧. وَإِنْ يُعَيِّنَ بَلَدًا لِلصَّوْمِ مَا ❖ عُيِّنَ، بَلْ لِلصَّدَقَاتِ لَزِمَا
٥٥٢٨. ثُمَّ الصَّلَاةَ مُطْلَقًا إِذَا نَذَرَ ❖ فَرُكْعَتَانِ مِنْ قِيَامٍ إِنْ قَدَرَ
٥٥٢٩. أَوْ التَّصَدَّقُ بِأَيِّ قَدَرٍ ❖ كَانَ، أَوْ الصَّوْمَ فَيَوْمٌ يُثْرِي
٥٥٣٠. أَوْ نَذَرَ الْعَتَقَ فَمَا يُجْزِي فِي ❖ كَفَّارَةٍ وَ«النَّوَوِي» يَكْتَفِي
٥٥٣١. بِرُقْبَةٍ، أَوْ عَتَقَ نَفْسٍ عَامِلَةً ❖ بِكُفْرِهَا مَعِيَّةً فَالْكَامِلَةُ
٥٥٣٢. تُجْزِي عَنْهَا، ثُمَّ حَيْثُ عَيَّنَا ❖ لِلْعَتَقِ شَخْصًا نَاقِصًا تَعَيَّنَا
٥٥٣٣. أَوْ الصَّلَاةَ فَائِمًا لَا يَقْعُدُ ❖ أَوْ الْجَمَاعَةَ بِهَا تَنْعَقُدُ
٥٥٣٤. كَذَا بِكُلِّ قُرْبَةٍ لَمْ تَجِبِ ❖ فِي الْإِبْتِدَاءِ كَالسَّلَامِ الطَّيِّبِ



(١) أي: المسجد الحرام.

(٢) أي: المسجد الحرام، ومسجد المدينة، والمسجد الأقصى.

كتاب القضاء

٥٥٣٥. ثُمَّ الْقَضَا فَرَضُ كِفَايَةٍ، طَلَبُ ❀ ذَاكَ عَلَى مُعَيِّنِ الْقَطْرِ وَجَبَ
٥٥٣٦. وَأَصْلَحُ وَالْمِثْلُ حَيْثُ طَلَبَا ❀ لِحَاجَةٍ أَوْ لِحُمُولٍ نُدِبَا
٥٥٣٧. نَعَمْ وَإِلَّا تَرَكُّهُ أَوْلَى وَهُوَ ❀ فِي قَوْلِ «يَحْيَى النَّوَوِي» يُكْرَهُ
٥٥٣٨. وَالشَّرْطُ مُسْلِمٌ مُكَلَّفٌ ذَكَرَ ❀ حُرُّ لَهُ نُطْقٌ وَسَمْعٌ وَبَصَرٌ
٥٥٣٩. كَافٍ وَعَدْلٌ ذُو اجْتِهَادٍ وَهُوَ أَنْ ❀ يَعْرِفَ أَحْكَامَ الْكِتَابِ وَالسُّنَنِ
٥٥٤٠. وَخَاصَّهُ وَعَامَّهُ وَمُجْمَلَهُ ❀ نَاسِخَهُ مَنْسُوخَهُ مُفَصَّلَهُ
٥٥٤١. وَمُتَوَاتِرًا أَتَى وَالْمُرْسَلَا ❀ وَحَالٌ مَنْ يَرْوِيهِ وَالْمُتَّصِلَا
٥٥٤٢. وَلُغَةً الْعَرَبِ وَقَوْلَ الْعُلَمَا ❀ وَكُلَّ أَنْوَاعِ الْقِيَاسِ عَلِمَا
٥٥٤٣. وَإِنْ تَعَدَّرَتْ فَمَنْ وَلَاهُ ❀ ذُو شَوْكَةٍ وَلَيْتَفَذَنْ قَضَاهُ
٥٥٤٤. وَلِيَأْذَنْ الْإِمَامُ لِلْحَاكِمِ أَنْ ❀ يَسْتَخْلِفَنْ عَنْهُ فَإِنَّهُ يُسَنُّ
٥٥٤٥. وَحَيْثُ لَمْ يَأْذَنْ لَهُ وَلَا نَفَى ❀ فِي كُلِّ شَيْءٍ لَمْ يُطَقَّ اسْتَخْلَافَا
٥٥٤٦. وَبِاجْتِهَادِهِ لِيَحْكُمَ أَبَدًا ❀ أَوْ بِاجْتِهَادِ مَنْ غَدَا مُقَلِّدَا
٥٥٤٧. وَإِنْ يُحْكَمْ رَجُلَانِ رَجُلَا ❀ فِي غَيْرِ حَدٍّ لِلَّهِ قُبَلَا
٥٥٤٨. إِنْ كَانَ أَهْلًا لِلْقَضَا، وَحُكْمُ ذَا ❀ عَلَى سِوَى رَاضٍ بِهِ لَنْ يَنْفُذَا
٥٥٤٩. وَلَيْسَ شَرْطُ الرِّضَا بَعْدَ الْقَضَا ❀ وَحَيْثُ يَفْسُقُ مَنْ تَوَلَّى لِلْقَضَا

٥٥٥٠. أَوْ جُنَّ أَوْ أَعْمِيَ عَلَيْهِ أَوْ عَمِيَ ❖ أَوْ ذَهَبَتْ أَهْلِيَّةٌ لِلْحُكْمِ
٥٥٥١. إِمَّا بِنِسْيَانٍ وَإِمَّا غَفْلَةً ❖ فَلَا تُتَّقَذُ حُكْمُهُ بِالْجُمْلَةِ
٥٥٥٢. وَبِرَوَالِهَا الْقَضَاءُ مَا حَصَلَ ❖ وَجَازَ عَزْلُ مَنْ بَدَأَ مِنْهُ خَلْلٌ
٥٥٥٣. أَوْ مَا بَدَأَ لَكِنْ هُنَاكَ أَفْضَلُ ❖ أَوْ مِثْلُهُ بِعَزْلِهِ تَحْصَلُ
٥٥٥٤. مَصْلَحَةٌ كَكَسْرِ فِتْنَةٍ بِذَا ❖ نَعَمْ وَإِلَّا لَمْ يَجُزْ وَنَفَذَا
٥٥٥٥. وَيُبْلَوُغُ خَبَرَ الْعَزْلِ انْعَزَلَ ❖ وَإِنْ يَمُتْ أَوْ يَنْعَزِلُ قَاضٍ حَصَلَ
٥٥٥٦. عَزْلٌ لِشَخْصٍ كَانَ قَدْ أَذِنَ لَهُ ❖ فِي شُغْلٍ مُعَيَّنٍ أَنْ يَفْعَلَهُ
٥٥٥٧. نَائِبُهُ الْمُطْلَقُ لَمْ يَنْعَزِلَنْ ❖ إِنْ يَقُلِ الْإِمَامُ: «عَنِّي اسْتَخْلَفَنْ»
٥٥٥٨. قَاضٍ بِمِيتَةِ الْإِمَامِ مَا انْعَزَلَ ❖ وَإِنْ يَقُلْ بَعْدَ انْعِزَالٍ قَدْ حَصَلَ
٥٥٥٩. «كُنْتُ حَكَمْتُ بِكَذَا» لَنْ يُقْبَلَ ❖ وَنَاطِرُ الْأَيْتَامِ لَنْ يَنْعَزِلَا
٥٥٦٠. بِمَوْتِ قَاضٍ، وَكَذَا لَا يُعَزَّلُ ❖ بِمَوْتِهِ نَاطِرٌ وَقَفٍ يَحْصُلُ

فصل

[في آداب القضاء وغيرها]

٥٥٦١. إِمَامُ مَا يَكْتُبُ لِمَنْ تَقَلَّدَا ❖ وَبِالْكِتَابِ شَاهِدَيْنِ أَشْهَدَا
٥٥٦٢. وَيَخْرُجَانِ مَعَهُ إِلَى الْبَلَدِ ❖ لِيُخْبِرَا بِالْحَالِ، وَالشُّهُرَةُ قَدْ
٥٥٦٣. كَفَتْ، وَلَا يَكْفِي الْكِتَابُ وَحْدَهُ ❖ وَلِيُبَحِّثَنَّ عَنْ عُلَمَاءِ الْبَلَدِ
٥٥٦٤. وَعَنْ عُدُولِهَا، وَفِي الْإِثْنَيْنِ قَدْ ❖ دَخَلَ، ثُمَّ لِيُنْزِلَنَّ وَسَطَ الْبَلَدِ

٥٥٦٥. وَأَوَّلًا فِي أَمْرِ حَبْسٍ نَظَرًا ❖ فَإِنْ يُقْلُ: «حُبِسْتُ ظُلْمًا وَافْتِرًا»
٥٥٦٦. فَإِنْ خَصَمَهُ بِحُجَّةٍ طُلِبَ ❖ وَكَتَبَ الْقَاضِي إِلَيْهِ إِنْ يَغِبُ
٥٥٦٧. وَبَعْدَهُ فِي الْأَوْصِيَا مَنْ وَجَدَهُ ❖ مِنْهُمْ ضَعِيفًا بِمُعِينٍ عَضَدَهُ
٥٥٦٨. ثُمَّ لُيِّرَتْ كَاتِبًا وَيُسْتَرْطُ ❖ عَدْلٌ لَهُ مَعْرِفَةٌ بِذَا النَّمْطِ
٥٥٦٩. وَرَتَّبَ الْقَاضِي مُتَرَجِّمِينَ ❖ وَاثْنَيْنِ زَكَّيَا وَمُسْمِعِينَ
٥٥٧٠. لِصَمِّ أَهْلِي شَهَادَةٍ، كَذَا ❖ مَجْلِسَ رَفَقٍ لِلْقَضَاءِ اتَّخَذَا
٥٥٧١. لَا مَسْجِدًا، وَآكْرَهُ لَهُ فِي السُّخْطِ ❖ حُكْمًا وَفِي جُوعٍ وَشَبَعٍ مُفْرِطٍ
٥٥٧٢. وَالْبَيْعَ وَالشِّرَا بِنَفْسِهِ كَمَا ❖ كُرِهَ بِالْوَكِيلِ حَيْثُ عَلِمَا
٥٥٧٣. وَمَنْ لَهُ خُصُومَةٌ إِنْ أَهْدَى ❖ إِلَيْهِ حَرَمْنَا قَبُولَ الْمُهْدَى
٥٥٧٤. أَوْ لَمْ يَكُنْ يُهْدِي إِلَيْهِ قَبْلَ مَا ❖ وَلِيَ حُكْمًا فَالْقَبُولُ حَرَمًا
٥٥٧٥. وَإِنْ يَكُنْ يُهْدِي وَلَا خُصُومَةَ ❖ جَازَ بِقَدْرِ الْعَادَةِ الْمَعْلُومَةِ
٥٥٧٦. وَحُكْمُهُ لِنَفْسِهِ وَالْفَرْعُ ❖ وَالْأَصْلُ وَالرَّقُّ انْتَقَى فِي الشَّرْعِ
٥٥٧٧. وَهَكَذَا شَرِيكُهُ فِي الْمُشْتَرَكِ ❖ نَائِبُهُ يَقْضِي لِمَنْ قَدْ مَرَّ لَكَ
٥٥٧٨. وَالْمُدَّعَى عَلَيْهِ حَيْثُ اعْتَرَفَا ❖ بِالْحَقِّ أَوْ نَكَلَ ثُمَّ حَلَفَا
٥٥٧٩. الْمُدَّعَى وَسَأَلَ الْحُكْمَ بِمَا ❖ تَبَّتْ وَالْإِشْهَادُ فِيهِ لَزِمَا
٥٥٨٠. أَوْ يُشْهَدُنْ عَلَيْهِ بِالَّذِي اعْتَرَفَ ❖ أَوْ الْيَمِينِ فَلْيُجَبْ فِيمَا وَصَفَ
٥٥٨١. وَحَيْثُ يَسْأَلُ كَتَبَ مُحْضَرٍ يُمْلَأُ ❖ مَا قَدْ جَرَى مِنْ غَيْرِ حُكْمٍ أَوْ سِجْلٍ

- ٥٥٨٢ . بِالْحُكْمِ ، يُسْتَحَبُّ نُسَخَتَانِ ❖ وَاحِدَةٌ تُحْفَظُ فِي الدِّيَوَانِ
- ٥٥٨٣ . وَيُنْقَضُ الْحُكْمُ الَّذِي قَدْ خَالَفا ❖ نَصًّا أَوْ الإِجْمَاعَ أَوْ مَا لَا خَفا
- ٥٥٨٤ . بِهِ مِنَ الْقِيَاسِ ، ثُمَّ لِيُنْفِذَنَّ ❖ الْحُكْمُ فِي الظَّاهِرِ لَا فِيمَا بَطَنُ
- ٥٥٨٥ . وَالْأَظْهَرُ الْقَضَاءُ بِالْعِلْمِ خَلَا ❖ فِي الْحَدِّ مِنْ حُدُودِ رَبَّنَا عَلَا
- ٥٥٨٦ . وَلَوْ رَأَى حُكْمًا لَهُ فِي الرِّقِّ أَوْ ❖ شَهَادَةً لَمْ يَعْمَلَنَّ بِهِ وَلَوْ
- ٥٥٨٧ . كَانَ مَصُونًا عِنْدَهُ حَتَّى ذَكَرَ ❖ بِخَطٍّ مَنْ وَرِثَهُ إِذَا نَظَرَ
- ٥٥٨٨ . دَيْنًا لِيُخْلِفَ إِنْ يَثِقَ بِالْخَطِّ مَعَ ❖ أَمَانَةِ الْكَاتِبِ فِي الَّذِي وَضَعَ
- ٥٥٨٩ . قُلْتُ: بِخَطِّ نَفْسِهِ إِنْ أَبْصَرَ ❖ دَيْنًا فَلَا يَخْلِفُ حَتَّى يَذْكُرَا^(١)

فصل

[في التسوية وما يتبعها]

- ٥٥٩٠ . مَا بَيْنَ خَصْمَيْنِ فِي الْإِكْرَامِ يُسَوَّى ❖ وَبِجَوَازِ رَفْعِ مُسْلِمٍ قَضَوْا
- ٥٥٩١ . وَسَكَتَ أَوْ قَالَ: «لِيُبْدِ الْمُدَّعِي ❖ كَلَامَهُ» ، فَحَيْثُ ذَاكَ يَدَّعِي
- ٥٥٩٢ . طَالِبَ بِالْجَوَابِ خَصْمَهُ ، فَإِنْ ❖ يُنْكِرُ يَقُولُ لِلْمُدَّعِي: «أَلَكَ مِنْ
- ٥٥٩٣ . بَيِّنَةٍ» أَوْ يَسْكُتُنْ ، فَإِنْ يَقُولُ ❖ «لِي وَأُرِيدَنَّ يَمِينَهُ» قُبِلَ
- ٥٥٩٤ . أَوْ «لَيْسَ لِي بَيِّنَةٌ» إِنْ يَقُولُ ❖ وَيَعْدُ ذَا أَخْضَرَهَا فَلْتَقْبَلِ
- ٥٥٩٥ . مُسَافِرِينَ اسْتَوْفَظُوا يُقَدِّمُ ❖ فَنِسْوَةً نَذْبًا إِذَا جَمَعَهُمُ

(١) هذه المسألة من زياداته على المحرر المنهاج ، وهي في الروضة (٥٩/١١) .



٥٥٩٦. لَمْ يَكْثُرُوا، فَسَابِقًا، فَمَنْ قَرَعَ ❀ وَقُدَّما بِفَرْدٍ دَعَوَى تُسْتَمَعُ
٥٥٩٧. وَحَالَةَ الشُّهُودِ إِنْ يَجْهَلُ كَتَبَ ❀ أَسْمَاءُهُمْ مَعَ مَا يُمَيِّزُ النَّسَبَ
٥٥٩٨. وَقَدَّرَ الْمَالِ وَمَنْ تَخَاصَمَا ❀ ثُمَّ لِيُشَافِهِ الْمُزَكِّي الْحَاكِمَا
٥٥٩٩. وَشَرْطُهُ كَشَاهِدٍ مَقْبُولٍ ❀ مَعَ عِلْمِهِ بِالْجَرْحِ وَالتَّعْدِيلِ
٥٦٠٠. وَخِبْرَةً بِبَاطِنِ الْحَالِ وَأَنْ ❀ يَأْتِي بِلَفْظٍ لِلشَّهَادَةِ إِذَنْ
٥٦٠١. وَلْيَكْفِ قَوْلُ: «هُوَ عَدْلٌ»، وَوَجَبَ ❀ فِي الْجَرْحِ أَنْ يُذَكَرَ مَا هُوَ السَّبَبُ
٥٦٠٢. وَجَازَ جَرْحُ بَاسْتِفَاضَةٍ، كَمَا ❀ جَرْحُ عَلَى التَّعْدِيلِ قَدْ تَقَدَّمَ
٥٦٠٣. وَإِنْ يَقُلْ مُعَدِّلٌ: «عَرَفْتُ مَا ❀ سَبَّيْهُ وَتَابَ مِنْهُ» قُدَّما





باب

القضاء على الغائب

٥٦٠٤. قَضَى عَلَى الْغَائِبِ فَوْقَ الْعُدْوَى^(١) ❖ إِنْ تَقُمَنَّ بَيْنَهُ بِالْأَدْعَوَى
٥٦٠٥. وَالْمُدَّعِي مَا قَالَ: «إِنَّهُ مُقَرَّرٌ» ❖ وَوَاجِبٌ تَحْلِيفُ مُدَّعٍ ذَكَرَ
٥٦٠٦. بِأَنَّهُ فِي ذِمَّةِ الْغَائِبِ، لَا ❖ تَحْلِيفَ حَيْثُ يَدَّعِي مَنْ وَكَّلَا
٥٦٠٧. وَالْمُتَوَارِي وَالصَّبِي وَمَنْ يُجَنُّ ❖ وَمُتَعَزِّزٌ كَذَا إِنْ يَخْلِفَنَّ
٥٦٠٨. لَا فِي حُدُودِ اللَّهِ، ثُمَّ لَوْ حَضَرَ ❖ فَقَالَ: «أَبْرَأَنِي مُوَكَّلُكَ عَمْرٍ»
٥٦٠٩. أَمَرَ بِالتَّسْلِيمِ ثُمَّ إِنْ حَضَرَ ❖ مَا لِمَنْ غَابَ الْوَفَا مِنْهُ اسْتَقَرَّ
٥٦١٠. وَالْمُدَّعِي إِنْ سَأَلَ الْحَاكِمَ أَنْ ❖ يُنْهِيَ ذَا الْحَالِ إِلَى قَاضٍ سَكَنَ
٥٦١١. بِلَدِ الْغَائِبِ فَلْيُجِبْ^(٢) بِأَنْ ❖ يُشْهَدَ عَدْلَيْنِ بِمَا جَرَى إِذَنْ
٥٦١٢. وَلْيَكْتُبَنَّ نَدْبًا كِتَابًا يَذْكُرُ^(٣) ❖ فِيهِ اسْمُهُ وَمَا بِهِ يَشْتَهَرُ
٥٦١٣. فَحَيْثُ لَا يُوجَدُ فِي الْبَلَدَةِ مَنْ ❖ يَشْرِكُهُ فِي اسْمٍ وَنَعْتٍ يَلْزَمَنَّ
٥٦١٤. وَحَيْثُ يُوجَدُ مُنْكَرٌ طَلَبَ مَا ❖ يَزِيدُهُ فِي الْوَصْفِ حَتَّى يُعْلَمَا
٥٦١٥. وَحَيْثُ يَقْتَصِرُ عَلَى سَمَاعٍ ❖ بَيِّنَةٍ كَتَبَ فِي الرَّقَاعِ

(١) مسافة العدوى: هي المسافة التي يتمكن المبكر إليها من الرجوع إلى أهله في يومه المعتدل، أي: أنها المسافة التي يقطعها ذهاباً وإياباً قبل دخول الليل عليه، ولعلها قرابة (٢٠ كم). انظر: تحفة المحتاج (١٨٦/١٠).

(٢) من قوله: «أن» في الشطر الأول من البيت السابق إلى هنا ساقط من (ب).

(٣) في النسختين: «يُذَكَّر».

٥٦١٦. «عَلَى فُلَانٍ قَدْ سَمِعْتُ بَيِّنَةً» ❖ إِنْ لَمْ يُعَدِّلْهَا عَلَيْهِ التَّسْمِيَةُ

فَصْلٌ

[فِي بَيَانِ الدَّعْوَى بِعَيْنِ غَائِبَةٍ]

٥٦١٧. بِغَائِبٍ عَنْ بَلَدٍ إِنْ ادَّعَى ❖ مَأْمُونِ الْإِشْتِبَاهِ مَعْرُوفٍ وَعَى^(١)

٥٦١٨. بَيِّنَةً، ثُمَّ بِحُكْمٍ رَقَمَا ❖ لِحَاكِمِ الْمَالِ لِكَيْ يُسَلِّمَا

٥٦١٩. وَحَيْثُ لَا يُؤْمَنُ لَبْسُ سَمِعَا ❖ بَيِّنَةً، وَبَالِغِ الَّذِي ادَّعَى

٥٦٢٠. فِي الْوَصْفِ مَعَ ذِكْرِ لِقِيمَةٍ، وَمَا ❖ حَكَمَ بَلْ كَتَبَ ثُمَّ سَلَّمَا

٥٦٢١. لِلْمُدَّعِي بِكَافِلٍ قَدْ كَفَّلَا ❖ بَدَنَهُ لِيَشْهَدَ الْقَوْمُ عَلَى

٥٦٢٢. عَيْنٍ لَهُ فَحَيْثُ يَشْهَدُوا كَتَبَ ❖ بَرَاءَةَ كَافِلٍ، وَإِلَّا قَدْ وَجَبَ

٥٦٢٣. مُؤْنُ رَدِّهِ عَلَى ذَا الْمُدَّعِي ❖ بِغَائِبٍ عَنْ مَجْلِسٍ إِنْ يَدَّعِي

٥٦٢٤. أَمَرَ حَاكِمٌ بِإِحْضَارِ الَّذِي ❖ يُمَكِّنُ إِحْضَارًا لَهُ حِينَئِذٍ^(٢)

٥٦٢٥. لِيَشْهَدُوا بِعَيْنٍ مَا بِهِ ادَّعَى ❖ شَهَادَةً بِصِفَةٍ لَمْ تُسَمَعْ

٥٦٢٦. فَإِنْ يَقُلْ: «مَا بِيَدَيَّ بِذِي الصِّفَةِ» ❖ عَيْنٌ يُصَدَّقُ بِبَيِّنٍ أُخْلِفَهُ

٥٦٢٧. ثُمَّ ادَّعَى بِقِيمَةٍ فَإِنْ نَكَلَ ❖ فَحَلَفَ الَّذِي ادَّعَى أَوْ فَحَصَلَ

٥٦٢٨. بَيِّنَةً حُسٍ حَتَّى يُحْضَرَا ❖ لِلْعَيْنِ أَوْ فَيَدَّعِي هُلْكََا جَرَى

(١) أي: سمع، أي: الحاكم.

(٢) هذا الشطر والشطر الأول من البيت التالي ساقطان من (ب).

٥٦٢٩. وَالْمُدَّعِي بَقَاءَ عَيْنٍ إِنْ جَهِلَ ❀ وَقَالَ: «قَدْ غَضِبَ مِنِّي ذَا إِبِلٍ
٥٦٣٠. فَإِنْ بَقِيَ يَرُدُّهُ، وَإِنْ تَلَفَ ❀ فَقِيمَةٌ» فَلْتَسْمَعَنَّ فِيمَا وَصِفَ
٥٦٣١. وَحَيْثُ أَلْزَمْنَا بِإِخْضَارٍ وَمَا ❀ أُثِّبَتْ مَا ادَّعَاهُ فَلْيَلْتَزِمَا
٥٦٣٢. بِمُؤَنِ الرَّدِّ وَإِخْضَارٍ إِذَنْ ❀ وَحَيْثُ يُثْبِتُ فَعَلَى الْخَصْمِ الْمُؤْنُ

فصل

[في بيان من يُحكَّم عليه في غيبته وما يُذكر معه]

٥٦٣٣. وَحَيْثُ يَحْضُرُ قَبْلَ حُكْمٍ لَمْ تُعَدَّ ❀ بَيِّنَةٌ، بَلْ جَازَ جَرْحُ مَنْ شَهِدَ
٥٦٣٤. وَحَيْثُ يُعْزَلُ حَاكِمٌ مِنْ بَعْدِ أَنْ ❀ سَمِعَهَا ثُمَّ وَلِيَ فَلْتَعَدَنَّ
٥٦٣٥. وَمَا لَهُ إِخْضَارٌ غَائِبٍ حَصَلَ ❀ فِي (١) غَيْرِ مَا قُلِّدَهُ مِنَ الْعَمَلِ
٥٦٣٦. فَإِنْ يَكُنْ فِيمَا وَلِيهِ حَضَرًا ❀ وَثَمَّ فِيهِ نَائِبٌ لَنْ يُحْضِرَا
٥٦٣٧. بَلْ يَسْمَعَنَّ بَيِّنَةً وَلْيَرْقُمَا ❀ بِهِمَا إِلَى نَائِبِهِ لِيَحْكُمَا
٥٦٣٨. أَوْ لَيْسَ ثُمَّ نَائِبٌ لَنْ يُحْضِرَهُ ❀ إِلَّا مِنَ الْعَدَوَى وَلَا الْمُخَدَّرَةَ



(١) في (ب): «من».

باب القسمة

٥٦٣٩. يَفْسِمُ وَاحِدٌ، وَإِثْنَانِ وَجَبَ ❖ إِنْ كَانَ تَقْوِيمٌ، وَشَرَطُ مَنْ نَصَبَ
٥٦٤٠. إِمَامُنَا عَدْلٌ مُحَرَّرٌ ذَكَرَ ❖ بِصُنْعَةِ الْحِسَابِ وَالْمَسْحِ مَهْرُ
٥٦٤١. وَأَجْرُهُ مِنْ بَيْتِ مَالٍ يُدْفَعُ ❖ ثُمَّ عَلَى حِصَصِهِمْ يُوزَعُ
٥٦٤٢. وَضَرَرٌ فِي قِسْمَةٍ إِذْ يُعْطَمُ ❖ فَلَا تُجِبُهُمْ وَلَا تَمْنَعُهُمْ
٥٦٤٣. وَلْيُمْنَعُوا إِنْ كَانَ لَمَّا يُقْسَمُ ❖ يَطْلُ نَفْعُهُ كَسَيْفٍ يُحْطَمُ
٥٦٤٤. وَنَفْعُهُ الْمَقْصُودُ إِنْ يَطْلُ فَلَا ❖ تُجِبُ كَحَمَّامٍ صَغِيرٍ مَثَلًا
٥٦٤٥. لَا يَسْتَوِي اثْنَيْنِ، فَإِنْ أُمِكنَ أَنْ ❖ يُجْعَلَ حَمَامَيْنِ فِيهِ أَجِبْنَ
٥٦٤٦. صَاحِبُ عَشْرِ لَيْسَ لِلسُّكْنَى صَلَاحُ ❖ فَلْيُجِبِ الشَّرِيكَ لَا الْعَكْسُ اتَّضَحَ
٥٦٤٧. وَقَسَمُ دَارٍ فِي الْبِنَاءِ اتَّفَقَتْ ❖ وَأَرْضٍ الْأَجْزَاءُ مِنْهَا اشْتَبَهَتْ
٥٦٤٨. وَكُلٌّ مِثْلِيٍّ بِالْأَجْزَاءِ وَمَنْ ❖ مَنَعَ فِي ذَا قِسْمَةٍ فَلْيُجْبَرَنَّ
٥٦٤٩. ثُمَّ تَعَدَّلْ سِهَامَ حَصَلَتْ ❖ بَعْدَ لِلْأَنْصِبَاءِ إِنْ اسْتَوَتْ
٥٦٥٠. وَكَتَبَ الْأَسْمَاءَ أَوْ أَجْزَاءَ ❖ وَأُدْرِجَتْ بِنَادِقًا سَوَاءَ
٥٦٥١. وَأَخْرَجَ الْغَائِبُ رُقْعَةً عَلَى ❖ أَوَّلِ أَجْزَاءِ أَوْ اسْمٍ لِلْعَلَا^(١)
٥٦٥٢. وَأَنْصِبَاءُ الْقَوْمِ حَيْثُ اخْتَلَفَتْ ❖ كَالنِّصْفِ وَالثُّلْثِ وَسُدُسٍ جُرِئَتْ
٥٦٥٣. أَرْضٌ عَلَى أَذْنَى سِهَامٍ حُصِّلَتْ ❖ ثُمَّ كَمَا ذَكَرْتُهُ فَذُقْ سَمَتْ

(١) بهامش (ب): «مَثَلٌ». أي: إن الناظم مثَّلَ بشخصٍ اسمه العلاء.

٥٦٥٤. وَلَمْ تُفَرَّقْ حِصَّةٌ ، وَلِيُجْبَرْنَ ❖ فِي قِسْمَةِ التَّعْدِيلِ أَيْضًا وَهِيَ أَنْ
 ٥٦٥٥. تُعَدَّلَ السَّهَامُ بِالْقِيَمَةِ ثُمَّ ❖ كَالْأَرْضِ فِي أَجْزَائِهَا خُلْفَ الْقِيَمِ
 ٥٦٥٦. لَوْ اسْتَوَتْ قِيَمَةُ دَارَيْنِ وَقَدْ ❖ طَلَبَ جَعَلَ كُلُّ دَارٍ لِأَحَدٍ
 ٥٦٥٧. فَلَيْسَ إِجْبَارًا ، وَفِي نَوْعٍ يُرَى ❖ مِنَ الْعَيْدِ أَوْ ثِيَابٍ أُجْبِرَا
 ٥٦٥٨. وَلَيْسَ إِجْبَارٌ بِقِسْمَةِ بَرْدٍ^(١) ❖ وَهِيَ بِأَنْ يَكُونَ بئرُ فِي أَحَدٍ
 ٥٦٥٩. جَانِبَيِ الْأَرْضِ وَلَمْ يُمْكِنْ لِدَا ❖ قِسْمٌ بِقِسْطِ قِيَمَةٍ قَدْ أَخِذَا
 ٥٦٦٠. وَهَذِهِ بَيْعٌ ، كَذَا التَّعْدِيلُ ، بَلْ ❖ قِسْمَةُ أَجْزَاءٍ فَأِفْرَازٌ حَصَلَ
 ٥٦٦١. وَلَوْ تَرَاضَيَا بِقِسْمٍ مَا لَا ❖ إِجْبَارَ فِيهِ اشْتَرَطْنِ مَقَالًا
 ٥٦٦٢. عَلَى الرِّضَا يَدُلُّ بَعْدَ الْقُرْعَةِ ❖ وَإِنْ تَقُمَ بَيِّنَةٌ فِي قِسْمَةٍ
 ٥٦٦٣. تَكُونُ إِجْبَارًا بِحَيْفٍ أَوْ غَلَطٍ ❖ تُنْقَضُ وَفِي التَّرَاضِ لَا تَضُرُّ قَطُّ



(١) في النسختين: «لرد». ولعل المثبت هو الصواب.

كتاب الشَّهادات

٥٦٦٤. وَشَرَطُ مَنْ يَشْهَدُ حُرٌّ مُسْلِمٌ ❖ مُكَلَّفٌ عَدْلٌ وَلَا يُتَّهَمُ
٥٦٦٥. أَهْلُ مُرُوءَةٍ، وَشَرَطُ الْعَدْلِ أَنْ ❖ يَتْرَكَ غَشِيَانَ الْكِبَائِرِ وَلَنْ
٥٦٦٦. يُصِرَّ ذَا قَطُّ عَلَى صَغِيرَةٍ ❖ وَيُكَرِّهُ الْغِنَا بِغَيْرِ آلَةٍ
٥٦٦٧. كَذَا سَمَاعُهُ وَشَطْرُنْجٍ وَإِذْ ❖ يُشَرِّطُ فِيهِ الْمَالُ حَرِّمٌ حِينَئِذٍ
٥٦٦٨. وَلَعِبُ النَّزْدِ حَرَامٌ، وَاسْتِمَاعُ ❖ آلَةٍ شُرْبٍ مِثْلُ صَنْجٍ^(١) لَا يَرَاعُ
٥٦٦٩. وَ«النَّوَوِيُّ» حَرَّمَ الْيَرَاعَ، ثُمَّ ❖ زَمَرَ عِرَاقِيٌّ وَكَوَبَةٌ حَرُمٌ
٥٦٧٠. وَالْدَفُّ لِلْعُرْسِ وَرَقَصٌ حُلًّا ❖ فَإِنْ يَكُنْ رَقَصَ تَكْشُرٌ فَلَا
٥٦٧١. وَشِعْرُهُ إِنْ كَانَ فُحْشًا حَرْمًا ❖ أَوْ عَيْنَ الْمَرْأَةِ فِيهِ أَثَمًا
٥٦٧٢. ثُمَّ الْمُرُوءَةُ عَلَى الْإِجْمَالِ ❖ تَخْلُقُ بِخُلُقِ الْأَمْثَالِ
٥٦٧٣. فِي ذَلِكَ الزَّمَانِ وَالْمَكَانِ ❖ فَأَسْقَطَتْ مُرُوءَةُ الْإِنْسَانِ
٥٦٧٤. قُبْلَةَ عَرْسِهِ بِحَضْرَةِ الْوَرَى ❖ وَالْأَكْلُ فِي السُّوقِ، وَمَشْيُ حَاسِرًا
٥٦٧٥. إِدَامَةُ الرَّقْصِ، وَإِكْبَابٌ عَلَى ❖ لَعِبِ شَطْرُنْجٍ لَهَا قَدْ أَبْطَلَا
٥٦٧٦. وَحَرْفَةُ دَنِيَّةٌ لَمْ تَلِقَ ❖ بِهِ كَحَجْمٍ ثُمَّ كَنَسِ الطَّرِيقَ
٥٦٧٧. تُهَمَّةٌ هِيَ الَّتِي تَدْفَعُ ضُرًّا ❖ عَنْهُ أَوْ النَّفْعَ إِلَى ذَلِكَ تَجُرُّ

(١) قال في الصحاح (٣٢٥/١): «الصَّنْجُ الذي تعرفه العرب، وهو الذي يُتَخَذُ مِنْ صُفْرِ يُضْرَبُ أحدهما بالآخر، وأما الصَّنْجُ ذو الأوتار فيختصُّ به العجم».

٥٦٧٨. فَحَيْثُ يَشْهَدُ لِمُكَاتِبٍ لَهُ ❖ أَوْ عَبْدِهِ فَذَاكَ لَنْ نَقْبَلَهُ
٥٦٧٩. أَوْ لَغَرِيمٍ مُفْلِسٍ أَوْ مَيِّتٍ ❖ لَوْ شَهِدَا لِاثْنَيْنِ بِالْوَصِيَّةِ
٥٦٨٠. فَشَهِدَا لِلشَّاهِدَيْنِ لَهُمَا ❖ بِمِثْلَهَا مِنْ تَرْكَةٍ فَاقْبَلُوهَا
٥٦٨١. مَا قُبِلَتْ لِلأَصْلِ وَالْفَرْعِ ، بَلَى ❖ إِنْ شَهِدَا عَلَيْهِمَا فَلْتَقْبَلَا
٥٦٨٢. وَبِطَّلَاقِ ضَرَّةِ الأُمِّ إِذَا ❖ مَا شَهِدَا عَلَى أَبِيهِمَا بِذَا
٥٦٨٣. وَلِصَدِيقٍ وَأَخٍ قَدْ قُبِلَتْ ❖ كَذَا لِزَوْجٍ وَلِزَوْجَةٍ أَتَتْ
٥٦٨٤. وَازْدُذْ شَهَادَةَ عَدُوٍّ دُنْيَا ❖ يَفْرَحُ إِنْ يَحْزَنُ وَعَكْسُ الْمَعْنَى
٥٦٨٥. وَاقْبَلْ شَهَادَةَ الَّذِي لَا يَكْفُرُ ❖ بِيَدْعَةٍ ، لَا مَنْ غَدَا يَتَبَدَّرُ^(١)
٥٦٨٦. وَقُبِلَتْ شَهَادَةُ الْحُسْبَةِ فِي ❖ حُقُوقِ رَبَّنَا الرَّحِيمِ الرَّؤُوفِ
٥٦٨٧. وَفِي الَّذِي فِيهِ لَهُ حَقٌّ وَجَبَ ❖ مُؤَكَّدًا مِثْلُ الطَّلَاقِ وَالنَّسَبِ
٥٦٨٨. وَالْعَتَقِ وَالْعَفْوِ بَقَاءِ عِدَّةٍ ❖ وَفِي انْقِضَائِهَا وَحَدِّ عِنْدَهُ
٥٦٨٩. وَإِنْ يَبْنُ فُسْقُهُمَا فَلْيُنْقِضَنَّ ❖ وَإِنْ يُعْذَهَا فَاسِقٌ مِنْ بَعْدِ أَنْ
٥٦٩٠. كَمَلَ لَمْ تُقْبَلْ ، بَلَى مِنْ كَافِرٍ ❖ وَالْعَبْدِ وَالصَّبِيِّ وَالْمُبَادِرِ
٥٦٩١. وَحَيْثُ تَابَ فَاسِقٌ ثُمَّ ذَهَبَ ❖ حِينَ وَظَنُ صِدْقِهِ فِيهِ غَلَبَ
٥٦٩٢. يُقْبَلُ وَأَكْثَرُ بَعَامٍ^(٢) قَدَّرُوا ❖ وَالْقَوْلُ فِي إِثْمِ الْمَقَالِ اعْتَبَرُوا
٥٦٩٣. كَقَافِيقٍ يَقُولُ: «كُنْتُ كَاذِبًا ❖ نَدِمْتُ ، لَا أَعُودُ ، جِئْتُ تَائِبًا»

(١) بهامش (أ): «أي: يبادرنا بالشهادة؛ فيشهد قبل أن يُستشهد».

(٢) في (ب): «والأكثر عامًا».

فصل

[فيما يُعتبر فيه شهادة الرجال]

٥٦٩٤. لَا يُبْطَلُ الزَّنا بِغَيْرِ أَرْبَعَةٍ ❖ رَجَالٍ، الْإِقْرَارُ بِاثْنَيْنِ أَسْمَعُهُ
٥٦٩٥. وَعَقْدُهُ الْمَالِي كَالْحَوَالَةِ ❖ وَالتَّبْيِيعِ وَالضَّمَانِ وَالْإِقَالَةِ
٥٦٩٦. وَحَقُّهُ الْمَالِي مِثْلُ أَجَلٍ ❖ بِرَجُلَيْنِ اثْبَتَهُ أَوْ بِرَجُلٍ
٥٦٩٧. وَامْرَأَتَيْنِ، وَسَوَى مَا ذُكِرَ ❖ مِنَ الْعُقُوبَاتِ وَمَا قَدْ ظَهَرَ
٥٦٩٨. فِي غَالِبِ الْأَحْوَالِ لِلذُّكْرَانِ ❖ كَالْمَوْتِ وَالْإِعْسَارِ وَالْإِيمَانِ
٥٦٩٩. وَرِدَّةٍ وَالْجَرْحِ وَالتَّعْدِيلِ ❖ وَكَالْوَصَايَا وَكَالتَّوَكُّلِ
٥٧٠٠. وَرَجْعَةٍ وَكِنْكَاحٍ وَطَلَاقٍ ❖ بِرَجُلَيْنِ اثْبَتَهُ هَكَذَا الْعِتَافُ
٥٧٠١. وَحَالَةُ النِّسَاءِ كَالْبَكَارَةِ ❖ وَعَيْبِ نِسْوَةٍ وَكَالْوِلَادَةِ
٥٧٠٢. بِأَرْبَعٍ مِنَ النِّسَاءِ أَوْ رَجُلَيْنِ ❖ أَوْ رَجُلٍ يَشْهَدُ مَعَ امْرَأَتَيْنِ
٥٧٠٣. وَكُلُّ مَا لَا يُبْطَلُ بِرَجُلٍ ❖ وَامْرَأَتَيْنِ حُكْمُهُ لَمْ يُنْقَلِ
٥٧٠٤. بِرَجُلٍ ثُمَّ يَمِينٍ، وَمَتَى ❖ يُبْطَلُ بِهِمْ فَإِنَّهُ قَدْ ثَبَتَا
٥٧٠٥. بِرَجُلٍ ثُمَّ يَمِينٍ إِلَّا ❖ عَيْبَ النِّسَاءِ وَنَحْوَهُ فَكَلًّا
٥٧٠٦. وَإِنَّمَا يَخْلِفُ بَعْدَ أَنْ شَهِدَ ❖ شَاهِدُهُ وَبَعْدَ تَعْدِيلٍ وَجِدَ
٥٧٠٧. يَقُولُ فِي يَمِينِهِ: «قَدْ صَدَقَا» ❖ وَاللَّهُ شَاهِدِي بِمَا قَدْ نَطَقَا»
٥٧٠٨. فَحَيْثُ يَتْرُكُ الْيَمِينَ وَطَلَبَ ❖ يَمِينَ خَصْمِهِ إِلَى ذَا فَلْيَجِبْ

٥٧٠٩. فَإِنْ أَبَى الْخَصْمُ الْيَمِينَ كَانَ لَهُ ❖ أَنْ يَخْلِفَنَ يَمِينَ رَدِّ حَاصِلَهُ
٥٧١٠. يَبْدِيهِ الْأَمَّةُ قَالَ: «عَلَقْتُ ❖ بِالْإِبْنِ فِي مِلْكِي» إِبِلَادُ ثَبَتَ^(١)
٥٧١١. إِنْ قَامَ بِالشَّاهِدِ وَالْيَمِينَ لَا ❖ حُرِّيَّةٌ وَنَسَبُ ابْنِ حَصَلَا^(٢)
٥٧١٢. يَبْدِيهِ عَبْدٌ فَقَالَ رَجُلٌ ❖ «عَتَقْتُهُ مُذْ كَانَ لِي» فَتَحْصُلُ
٥٧١٣. حُرِّيَّةٌ بِشَاهِدٍ وَحَلَفٍ ❖ شَهَادَةُ الْفِعْلِ بِإِبْصَارٍ وَفِي
٥٧١٤. وَيَشْهَدُ الْأَعْمَى إِذَا هُوَ اعْتَلَقَ ❖ بِمَنْ أَقَرَّ أَوْ سَمَاعُهُ سَبَقَ
٥٧١٥. عَمَاهُ ثُمَّ ذَانِكَ الْخَصْمَانِ ❖ بِالْإِسْمِ وَالنَّسَبِ مَعْرُوفَانِ
٥٧١٦. وَحَيْثُ يَعْرِفُ اسْمَهُ مَعَ نَسَبِهِ ❖ وَعَيْنِهِ فَلْيَشْهَدَنَّ فِي حَضْرَتِهِ
٥٧١٧. إِشَارَةً، وَلْيَشْهَدَنَّ فِي غَيْبِهِ ❖ وَمَوْتِهِ بِاسْمٍ لَهُ وَنَسَبِهِ
٥٧١٨. لَا تَتَحَمَّلَهَا عَلَى الْمُتَقَبِّهِ ❖ مُعْتَمِدًا صَوْتًا لِذِي الْمُحَجَّبَةِ
٥٧١٩. وَإِنْ بَعْدَئِذٍ تُعَرِّفَ فَكَذَا ❖ وَعَمَلُ النَّاسِ عَلَى خِلَافٍ ذَا
٥٧٢٠. وَبِالتَّسَامُعِ اشْهَدَنَّ عَلَى نَسَبٍ ❖ وَلَوْ مِنْ الْأُمِّ وَمَوْتٍ اسْتَلَبَ
٥٧٢١. لَا الْعِتْقَ وَالْوَلَا وَوَقْفَ وَنِكَاحَ ❖ وَالْمَلِكِ، وَ«الْمِنْهَاجُ» فِي الْكُلِّ أَبَاحُ
٥٧٢٢. إِنْ كَانَ قَدْ سَمِعَ مِمَّنْ أَمِنَا ❖ تَوَاطَوْا مِنْهُمْ عَلَى الْكِذْبِ هُنَا

(١) يعني ما فيها من المالية ، وأما نفس الاستيلاء المُقتَضِي لعتقها بالموت ؛ فإنما يثبت بإقراره . انظر :

تحفة المحتاج (٢٥٣/١٠) ، نهاية المحتاج (٣١٤/٨) .

(٢) صنيعة - كأصله - يُوهَمُ أَنْ الْحُرِّيَّةَ وَالنَّسَبَ لَا يَثْبُتَانِ ، وَلَيْسَ ذَلِكَ مُرَادًا ، بَلِ الْمُرَادُ : أَنَّهُمَا يَثْبُتَانِ

بِالْإِقْرَارِ ، لَا بِالشَّاهِدِ وَالْيَمِينَ . انظر : تحفة المحتاج (٢٥٣/١٠) ، ونهاية المحتاج (٣١٤/٨) .

٥٧٢٣. وَجَدَ دَارًا بِيَدٍ تَصَرَّفَنَ ❖ فِيهَا كَمَالِكُ كَبِيعٍ وَسَكَنَ
٥٧٢٤. فِي مُدَّةٍ طَوِيلَةٍ فَلْيَشْهَدْ ❖ بِأَنَّهَا مِلْكٌ لِصَاحِبِ الْيَدِ
٥٧٢٥. وَإِنْ رَأَى مَخَافَةً لِلضَّرِّ ❖ وَالضَّيْقِ فَلْيَشْهَدْ لَهُ بِالْعُسْرِ

فصل

[في تحمُّلِ الشهادة وأدائها، وفي الشهادة على الشهادة]

٥٧٢٦. كِتَابَةُ الصَّكِّ كَذَا تَحْمُلُ ❖ شَهَادَةَ النِّكَاحِ مَعَ مَا يَحْصُلُ
٥٧٢٧. مِنَ الْأَقَارِيرِ وَمِنْ تَصَرُّفٍ ❖ لِلْمَالِ فَرَضٌ لِلْكَفَايَةِ اعْرِفِ
٥٧٢٨. فَإِنْ يَكُونَا اثْنَيْنِ فَالْأَدَا لَزِمَ ❖ إِنْ يَمْتَنِعُ مِنْ ذَيْنِ وَاحِدٍ أَثِمَ
٥٧٢٩. وَإِنْ يَكُنْ لَهُ شُهُودٌ وَطَلَبَ ❖ اثْنَيْنِ فَالْأَدَا عَلَيْهِمَا وَجَبَ
٥٧٣٠. كَذَلِكَ إِنْ لَمْ يَكُ غَيْرُ وَاحِدٍ ❖ إِنْ يَثْبُتَنَّ بِقَسَمٍ وَشَاهِدٍ
٥٧٣١. إِنْ كَانَ مِنْ مَسَافَةِ الْعَدَوَى ادَّعَى ❖ ثُمَّ عَلَى فُسْطَقٍ لَهُ مَا أُجْمِعَا

فصل

[في الشهادة على الشهادة]

٥٧٣٢. وَلَمْ يَكُنْ عُدْرٌ كَسُقِمِ عَادَهُ^(١) ❖ وَقَبِلَ شَهَادَةً عَلَى شَهَادَةٍ
٥٧٣٣. لَا فِي عُقُوبَةٍ بَلَى لَلْأَدَمِيِّ ❖ إِنْ هُوَ يُسْتَرَعَى^(٢) بِقَوْلِ حَازِمٍ
٥٧٣٤. كَقَوْلِ: «إِنِّي شَاهِدٌ لِثَابِتٍ ❖ بِكَيْتٍ وَأَشْهَدَنَّ عَلَى شَهَادَتِي»

(١) هذه المسألة من تمام الفصل السابق، وهذا التبويب من (ب) فقط.

(٢) أي: يلتبس منه الأصل ضبط شهادته؛ ليوذِّبها عنه. انظر: نهاية المحتاج (٣٢٥/٨).

٥٧٣٥. أَوْ يَسْمَعْنَهُ عِنْدَ قَاضٍ يَشْهَدُ ❖ أَوْ يَقُولُ الْأَصْلُ: «إِنِّي أَشْهَدُ
 ٥٧٣٦. عَلَى فُلَانٍ بِكَذَا لِعُمَرَا ❖ عَنْ ثَمَنِ أَوْ سَبَبٍ تَقَرَّرَا»
 ٥٧٣٧. وَمَا كَفَى «إِنِّي شَاهِدٌ بِذَا» ❖ وَجِهَةُ التَّحْمَلِ الْفَرْعُ إِذَا
 ٥٧٣٨. أَدَّى يُبَيِّنُهَا، فَإِنْ لَمْ وَوَثِقْ ❖ قَاضٍ يَعْلَمُهُ فَلَا بَأْسَ يَحِقُّ
 ٥٧٣٩. وَالْأَصْلُ إِنْ فَسَقَ أَوْ عَادَى فَلَا ❖ تُقْبَلُ، فَرَعَيْنِ لِأَصْلَيْنِ اقْبَلَا
 ٥٧٤٠. وَمَرْأَةٌ مَا صَحَّ أَنْ تُحْمَلَ ❖ وَالْعَبْدُ وَالْفَاسِقُ إِنْ تَحَمَّلَا
 ٥٧٤١. وَادَّيَا حَالَ الْكَمَالِ قُبِلَتْ ❖ وَإِنَّمَا تُقْبَلُ إِنْ تَعَذَّرَتْ
 ٥٧٤٢. شَهَادَةُ الْأَصْلِ بِمَوْتٍ أَوْ مَرَضٍ ❖ أَوْ غَيْبَةِ الْعَدُوِّ أَوْ الْمَسِّ^(١) اعْتَرَضَ
 ٥٧٤٣. بِشَرْطٍ أَنْ تُسَمِّيَ الْأُصُولَا ❖ فَإِنْ يُزَكِّهِمْ غَدَا مَقْبُولَا

فصل

[في الرجوع عن الشهادة]

٥٧٤٤. إِنْ رَجَعَ الشُّهُودُ مِنْ قَبْلِ الْقَضَا ❖ لَمْ يُقْضَ، أَوْ مِنْ بَعْدِ حُكْمٍ عَرَضَا
 ٥٧٤٥. اسْتَوْفِيَ الْمَالُ وَلَا تُسْتَوْفَى ❖ عُقُوبَةٌ، وَالْحُكْمُ بَعْدَ اسْتِيفَا
 ٥٧٤٦. لَمْ يُنْقَضْ، فَإِنْ يُمُتْ أَوْ قُتِلَا ❖ بِالْحَدِّ وَالشُّهُودُ قَالُوا مَثَلَا
 ٥٧٤٧. «إِنَّا تَعَمَّدْنَا» عَلَيْهِمْ جَبَتْ ❖ قِصَاصٌ أَوْ فِدْيَةٌ قَدْ غُلْظَتْ
 ٥٧٤٨. وَإِنْ أَقَرَّ الْقَاضِي بِالتَّعْمُدِ ❖ فَإِنَّنَا نُلْزِمُهُ بِالْقَوْدِ

(١) بهامش (أ): «أي: الجنون». وفي (ب): «أو غيبة العدوئ وألس»، وبهامشها: «الألس: اختلاط

العقل».

٥٧٤٩. وَحَيْثُ يَرْجِعُ حَاكِمٌ مَعَ مَنْ شَهِدَ ❀ فَافْتَصَّ مِنْ جَمِيعِهِمْ حَيْثُ وُجِدَ
 ٥٧٥٠. إِقْرَارُهُمْ بِأَنَّهُمْ تَعَمَّدُوا ❀ فَإِنْ أَقْرَأُوا بِخَطَاهُمْ فَلْيَدُّوا
 ٥٧٥١. نِصْفًا، وَنِصْفُ دِيَّةٍ عَلَى الْحَكَمِ ❀ وَيُضْمَنُ الْمُزَكُّ إِنْ رَجَعَ ثُمَّ
 ٥٧٥٢. وَهَكَذَا الْوَلِيُّ وَخَدَهُ وَمَعَ ❀ شُهُودٍ اخْتَصَّ بِهِ حُكْمٌ وَقَعَ^(١)
 ٥٧٥٣. وَبِالطَّلَاقِ حَيْثُ يَشْهَدَا مَعًا ❀ فَفَرَّقَ الْقَاضِي وَبَعْدَ رَجَعَا
 ٥٧٥٤. دَامَ الْفِرَاقُ ثُمَّ مَهَرُ الْمِثْلِ ❀ عَلَيْهِمَا، فَإِنْ يَقُمَ بِأَصْلِ
 ٥٧٥٥. رِضَاعِهِمْ بَيِّنَةٌ لَا يُغْرَمُ^(٢) ❀ إِنْ يَرْجِعَنَّ شُهُودُ مَالٍ غَرِمُوا
 ٥٧٥٦. مُوزَعًا عَلَيْهِمْ أَوْ بَعْضُهُمْ ❀ وَبَقِيَ النِّصَابُ لَا يَلْزَمُهُمْ
 ٥٧٥٧. أَوْ نَقَصَ النِّصَابُ وَالشُّهُودُ مَا ❀ زَادُوا عَلَى النِّصَابِ قِسْطٌ لَزِمَا
 ٥٧٥٨. فَإِنْ يَزِدْ فَالْقِسْطُ مِنْ نِصَابٍ ❀ وَقِيلَ بَلْ مِنْ عَدَدِ الْأَصْحَابِ
 ٥٧٥٩. وَحَيْثُ يَشْهَدُ مَرَّتَانٍ وَذَكَرَ ❀ عَلَيْهِمَا نِصْفٌ كَمَا عَلَيْهِ قَرُّ

(١) بهامش (ب) بيت:

أَوْ كَالشَّرِيكَيْنِ حَكَمُوا وَجْهَيْنِ ❀ رُجِّحَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْ ذَيْنِ
 ومن عادة الناسخ أنه يُمَيِّزُ الأبيات المذكورة في الهوامش، فإن كانت من أصل النظم؛ أشار إليها
 بقوله: «أصل» أي: أنها من أصل النظم، وإن كانت من نظمه هو، يشير إلى أنها من نظمه، كما
 مر نظيره في باب الربا، لكنه لم يبيِّن هنا، ويغلب على الظن أنه من نظم الناسخ؛ لأنه لم يرد في
 النسخة الأخرى، ولأن في البيت ذكرًا للخلاف بين الوجه، وهذا خلاف ما نصَّ عليه الناظم في
 المقدمة، ولأنه لم يُشِرْ بعلامة اللّٰحق إلى البيت، هذا فضلا عن أنه ليس عليه سيما ألفاظ الناظم.
 والله أعلم.

(٢) أي: لا غرم على الشاهدين.



٥٧٦٠. أَوْ فِي الرِّضَاعِ رَجُلٌ وَأَرْبَعُ ❖ ثُلَثَانِ هُنَّ وَهُوَ ثُلَاثَا يَدْفَعُ
 ٥٧٦١. أَوْ أَرْبَعُ وَرَجُلٌ فِي الْمَالِ قَدْ ❖ غَرِمْنَ نِصْفًا وَهُوَ نِصْفًا فِي الْأَسَدِ
 ٥٧٦٢. أَوْ هُوَ أَوْ ثِنْتَانِ لَا غُرْمَ، وَلَنْ ❖ يُعَرِّمُوا شُهُودَ إِحْصَانٍ وَمَنْ
 ٥٧٦٣. شَهِدَ بِالصِّفَةِ أَيْ مَعَ شُهِدَا ❖ تَعْلِيْقِ عِتْقٍ وَطَلَاقٍ أَبَدًا



كتاب الدعوى والبيّنات

٥٧٦٤. لَا بُدَّ فِي عُقُوبَةٍ مِنْ رَفْعِ ❖ إِلَى الَّذِي وَلِيَ حُكْمَ الشَّرْعِ
٥٧٦٥. وَأَخْذُ عَيْنِهِ لَهُ قَدْ حُلًّا ❖ فَإِنْ يَخْفُ بِالْأَخْذِ فِتْنَةً فَلَا
٥٧٦٦. وَمَنْ لَهُ دَيْنٌ عَلَى الْمُنْكَرِ أَوْ ❖ مُمْتَنِعٍ أَخَذَ جَنْسَهُ، وَلَوْ
٥٧٦٧. فَقَدَهُ فَغَيْرَ جَنْسٍ أَخَذَا ❖ وَنَقَبَ الْجِدَارَ وَالْبَابَ إِذَا
٥٧٦٨. تَعَذَّرَ الْأَخْذُ بِغَيْرِ ذَا وَذَا ❖ وَيَتَمَلَّكُ الَّذِي قَدْ أَخَذَا
٥٧٦٩. مِنْ جَنْسِهِ وَبَاعَ غَيْرَهُ، فَإِنْ ❖ يَتَلَفُ قُبَيْلَ الْمَلِكِ وَالْبَيْعِ ضَمِنْ
٥٧٧٠. وَأَخْذُ فَوْقَ الْحَقِّ مَا لَهُ بَلَى ❖ إِنْ يَتَعَذَّرُ اقْتِصَارُ حُلًّا
٥٧٧١. مُخَالَفَ الظَّاهِرِ مُدَّعٍ، إِذَا ❖ أَسْلَمَ قَبْلَ الْوَطْءِ زَوْجَانِ وَذَا
٥٧٧٢. يَقُولُ: «أَسْلَمْنَا مَعًا فِي مَوْضِعٍ» ❖ قَالَتْ: «مُرْتَبًا» فَهَذَا مُدَّعِي
٥٧٧٣. وَمُدَّعِي النَّقْدِ يُبَيِّنُ قَدْرًا ❖ وَالْجَنْسَ وَالنَّوْعَ صَحِيحًا كَسْرًا
٥٧٧٤. إِنْ تَخْتَلَفَ قِيمَتُهُ بِمَا شَرِطَ ❖ وَمُدَّعٍ عَيْنًا وَتِيكَ تَنْضَبُطَ
٥٧٧٥. بِصِفَةٍ فَلْيَصِفْنَهَا كَالسَّلَمِ ❖ فَحَيْثُ تَتَلَفُ ذَكَرَ الْقِيَمَةِ ثُمَّ
٥٧٧٦. أَوِ النِّكَاحِ بِذَوِي عَدْلٍ ضَبِطَ ❖ وَبِوَلِيِّ وَرَضَاهَا إِنْ شَرِطَ
٥٧٧٧. وَلْيَذْكُرَنَّ فِي نِكَاحِ الْأَمَةِ ❖ الْعَجْزَ عَنْ طَوْلٍ وَخَوْفَ الْعَنْتِ
٥٧٧٨. وَأَطْلَقَ الدَّعْوَى بِعَقْدٍ مَالِيٍّ ❖ وَإِنْ تَقُمْ بَيِّنَةٌ بِالْحَالِ

- ٥٧٧٩ . فَقَالَ: «أَبْرَأَنِي» أَوْ «أَدَّيْتُ» ❀ أَوْ «بَاعَنِي ذَلِكَ فَأَشْتَرَيْتُ»
 ٥٧٨٠ . كَانَ لَهُ تَخْلِيفٌ مُدَّعٍ عَلَى ❀ نَفِي الَّذِي ادَّعَاهُ ذَا مُفَصَّلًا
 ٥٧٨١ . وَكَذِبَ الشُّهُودُ أَوْ فُسَقَهُمْ ❀ إِنْ ادَّعَى وَقَالَ: «خَصَمِي يَعْلَمُ»
 ٥٧٨٢ . حَلَفَهُ بِأَنَّهُ لَنْ يَعْلَمَا ❀ وَحَيْثُ يَسْتَمَهْلُ لِيَأْتِيهِ بِمَا
 ٥٧٨٣ . يَدْفَعُ فَلْيَمَهْلُ ثَلَاثَةً، وَلَا ❀ تَسْمَعْ دَعْوَى الدَّيْنِ إِنْ تَأَجَّلَا
 ٥٧٨٤ . وَرِقٌّ بَالِغٍ إِنْ ادَّعَى فَقَالَ ❀ ذَا: «أَنَا حُرٌّ» صَدَّقْتُهُ فِي الْمَقَالَ

فصل

[فيما يتعلق بجواب المدعى عليه]

- ٥٧٨٥ . الْمُدَّعَى عَلَيْهِ إِنْ يُضَرَّرَ عَلَى ❀ سُكُوتِهِ فَمُنْكَرٌ قَدْ نَكَلَا^(١)
 ٥٧٨٦ . إِنْ يُدَّعَى بِعَشْرَةٍ فَقَالَ: «لَا» ❀ تَلْزُمُنِي الْعَشْرَةُ» لَمْ يَكْفِ، بَلَى
 ٥٧٨٧ . إِنْ زَادَ قَوْلُهُ: «وَلَا بَعْضٌ لَهَا» ❀ وَهَكَذَا يَمِينُهُ فَصَّلَهَا
 ٥٧٨٨ . فَإِنْ نَفَى الْعَشْرَةَ فِي الْيَمِينِ لَا ❀ بَعْضًا لَهَا حَلَفَ مُدَّعٍ عَلَى
 ٥٧٨٩ . مَا دُونَهَا، وَالْمَالُ إِنْ يُسْنَدُ إِلَى ❀ سَبِيهِ كَالْقَرْضِ يَكْفِي قَوْلُ: «لَا»
 ٥٧٩٠ . تَسْتَوْجِبُنِ عَلَيَّ شَيْئًا»، وَإِذَا ❀ كَانَتْ بِشُفْعَةٍ أَجَابَ مِثْلَ ذَا
 ٥٧٩١ . ثُمَّ عَلَى وَفْقِ الْجَوَابِ حَلَفَا ❀ وَإِنْ يَكُنْ بِيَدِهِ رَهْنٌ كَفَى

(١) عبارة المحرر (١٧١٤/٢)، والمنهاج (ص: ٥٧٧): «جُعِلَ كُمُنْكَرٌ نَاكِلٌ». وانظر: الروضة

(١٢/٤٤)، وتحفة المحتاج (٣٠٣/١٠)، ونهاية المحتاج (٣٤٧/٨).

٥٧٩٢. «تَسْلِيْمُهُ إِلَيْكَ لَا يَلْزَمُنِي» ❀ إِنْ ادَّعَى عَيْنًا عَلَى مُعَيَّنٍ
٥٧٩٣. فَقَالَ: «لَيْسَتْ لِي» أَوْ «وَقُفْ كَذَا» ❀ لَمْ تَنْصَرِفْ عَنْهُ خُصُومَةً بِذَا
٥٧٩٤. وَإِنْ أَضَافَهَا إِلَى مُعَيَّنٍ ❀ خِصَامُهُ تَخْلِيْفُهُ مِنْ مُمَكِّنٍ
٥٧٩٥. يُسْأَلُ، فَإِنْ صَدَّقَهُ أَصْرِفَهَا إِلَى ❀ مُصَدَّقٍ، وَإِنْ يُكَذِّبُهُ فَلَا
٥٧٩٦. تُنْزَعُ مِنْ يَدِهِ، وَإِنْ يُضْفَ ❀ تِيكَ إِلَى الْغَائِبِ عَنْهُ تَنْصَرِفُ
٥٧٩٧. فَإِنْ يَقُمْ بَيِّنَةٌ مَنْ ادَّعَى ❀ وَحَلَفَ ادْفَعَهَا إِلَيْهِ أَجْمَعًا
٥٧٩٨. عَلَى الرَّقِيقِ ادْعَ فِيمَا قُبَلَا ❀ إِفْرَارُهُ مِثْلُ قِصَاصٍ حَصَلَا

فَصْلٌ

[في كيفية الحلف والتغليظ فيه]

٥٧٩٩. فِي غَيْرِ مَالٍ الْيَمِينُ غُلْظَتْ ❀ وَفِي نِصَابٍ لِلزَّكَاةِ شُدِّدَتْ
٥٨٠٠. ثُمَّ عَلَى الْبَتِّ لِيُحْلِفَنَّ، وَفِي ❀ نَفْيٍ لِفِعْلٍ غَيْرِهِ فَلْيُحْلِفِ
٥٨٠١. عَلَى انْتِفَاءِ عِلْمِهِ فِيمَا حَكَى ❀ كَقَوْلٍ: «أَبْرَأَنِي مُورَثٌ لَكَ»
٥٨٠٢. جِنَايَةِ الْعَبْدِ أَوْ الْبَهِيمِ مَنْ ❀ أَنْكَرَ فَلْيُحْلِفْ عَلَى الْبَتِّ إِذَنْ
٥٨٠٣. وَجَوِّزَ الْبَتِّ إِذَا أُكِّدَ ظَنُّ ❀ بَيِّنَةِ الْقَاضِي الْيَمِينِ اعْتَبِرَنَّ
٥٨٠٤. وَالْمُدَّعَى عَلَيْهِ إِنْ يُنْكَرُ حَلَفَ ❀ لَا الْقَاضِيَ أَنَّهُ يُظْلَمُ مَا اتَّصَفَ
٥٨٠٥. وَلَا الشَّهِيدُ أَنَّهُ لَمْ يَكْذِبَنَّ ❀ وَإِنْ تَقُمْ بَيِّنَةٌ مِنْ بَعْدِ أَنْ
٥٨٠٦. حَلَفَ تُسْمَعُ، وَمَتَى يَنْكُلُ حَلَفَ ❀ مَنْ ادَّعَى وَاقْضِ لَهُ بِمَا وَصَفَ

٥٨٠٧. وَقَوْلُهُ لِلْقَاضِ: «لَا أَحْلِفُ» أَوْ ❀ «إِنِّي نَاكِيلٌ» نُكُولٌ، ثُمَّ لَوْ
 ٥٨٠٨. سَكَتَ لَا يَخْلِفُ مُدَّعٍ حَصَلَ ❀ إِلَّا إِذَا قُضِيَ بِأَنَّهُ نَكَلٌ
 ٥٨٠٩. كَقَوْلِ قَاضٍ لِلَّذِي ادَّعَى: «أَحْلِفْ» ❀ وَمُدَّعِي الشَّيْءِ إِذَا لَمْ يَخْلِفِ
 ٥٨١٠. وَلَا تَعَلَّلَ بِشَيْءٍ فِيهِ قَطُّ ❀ فَحَقُّهُ مِنَ الْيَمِينِ قَدْ سَقَطَ
 ٥٨١١. وَطَلَبِ الْخَصْمِ، وَإِنْ تَعَلَّلَا ❀ كَأَنْ يُرَاجَعَ الْحِسَابُ أُمُهِلَا
 ٥٨١٢. ثَلَاثَةً، لَا الْمُدَّعَى عَلَيْهِ، بَلْ ❀ مَرْدُودُ أَيْمَانٍ كَإِفْرَارٍ حَصَلَ
 ٥٨١٣. لَوْ ادَّعَى وَلِيُّ طِفْلٍ فَنَكَلَ ❀ خَصْمٌ فَلَا تُحْلِفُ وَلِيًّا قَدْ حَصَلَ

فَصْلٌ

[في تعارض البيّنات]

٥٨١٤. مُدَّعِيَانِ فِي يَدَيَّ غَيْرِهِمَا ❀ عَيْنًا أَقَامَ كُلُّ شَخْصٍ مِنْهُمَا
 ٥٨١٥. بَيِّنَةً كِلَاهُمَا قَدْ سَقَطَتْ ❀ أَوْ فِي يَدَيْهِمَا ابْتِغَاهَا كَمَا غَدَتْ
 ٥٨١٦. وَإِنْ تَكُنْ فِي يَدِ شَخْصٍ مِنْهُمَا ❀ بَيِّنَةُ الدَّخِلِ فَلْتَقَدِّمَا
 ٥٨١٧. وَحُجَّةُ الدَّخِلِ لَنْ تُسْتَمَعَ ❀ حَتَّى تَقُومَ حُجَّةُ الَّذِي ادَّعَى
 ٥٨١٨. وَحَيْثُ قَالَ خَارِجٌ: «مِلْكِي ذَا» ❀ مِنْكَ اشْتَرَيْتُهُ» فَقَدِّمُهُ بِذَا
 ٥٨١٩. أَقَرَّ لِلْغَيْرِ بِشَيْءٍ وَادَّعَى ❀ ذَلِكَ مِنْ بَعْدُ فَلَنْ تُسْتَمَعَ
 ٥٨٢٠. إِلَّا إِذَا ذَكَرَ الْإِنْتِقَالَ ❀ ثُمَّ الَّذِي أَخَذَتْ مِنْهُ مَالًا
 ٥٨٢١. بِشَاهِدَيْنِ فَادَّعَى الْمَالَ فَلَا ❀ يُشْتَرَطُنْ ذِكْرُ انْتِقَالِ حَصَالَا

٥٨٢٢. وَالشَّاهِدَانِ رُجِّحَا عَلَى حَلْفٍ ❖ وَشَاهِدٍ، لَيْسَ عَلَى عَدْلٍ وَصِفٍ
٥٨٢٣. وَمَرَاتَيْنِ، ثُمَّ أَسْبَقُهُمَا ❖ فِي ذَلِكَ التَّارِيخِ فَلْيُقَدِّمَا
٥٨٢٤. لَكِنْ مَتَى كَانَ مَعَ الْمُسْبُوقَةِ ❖ يَدٌ فَهِيَ أَحَقُّ بِالتَّقْدِيمَةِ
٥٨٢٥. وَيَتَسَاقَطَانِ حَيْثُ أُطْلِقَتْ ❖ إِحْدَاهُمَا ثُمَّتِ الْآخَرَى أَرَّخَتْ
٥٨٢٦. لَوْ شَهِدُوا بِمِلْكِهِ أَمْسٍ فَلَا ❖ تُسْمَعُ حَتَّى أَنْ يَقُولُوا مَثَلًا
٥٨٢٧. «وَلَمْ يُزَلْ مِلْكًا لَهُ هَذَا إِلَى ❖ ذَا الْوَقْتِ» «لَمْ نَعْلَمْ مُزِيلًا حَصَلًا»
٥٨٢٨. وَجَازَ أَنْ يَشْهَدَ فِي الْآنَ بِحَقِّ ❖ مُسْتَضْحَجًا مِلْكًا لِذَاكَ قَدْ سَبَقَ
٥٨٢٩. وَلَوْ أَقَامَهَا بِمِلْكٍ شَجَرَهُ ❖ أَوْ دَابَّةٍ لَمْ يَسْتَحِقَّ ثَمَرَهُ
٥٨٣٠. مُوجُودَةً وَلَا وَلِيدًا انْفَصَلَ ❖ بَلْ يَسْتَحِقُّ حَمْلَهَا الَّذِي حَصَلَ

فصل

[في اختلاف المتداعين في العقود وغيرها، وفي شروط القائف]

٥٨٣١. «أَجَزْتُكَ الْبَيْتَ بَعَشِرٍ» قَالَ: «بَلْ ❖ بِالْعَشْرِ كُلِّ الدَّارِ إِيجَارٌ حَصَلَ»
٥٨٣٢. ثُمَّ أَقَامَ كُلُّ شَخْصٍ مِنْهُمَا ❖ بَيْنَةً فَبِالتَّعَارُضِ احْكُمَا
٥٨٣٣. مُدَّعِيَانِ فِي يَدَيَّ غَيْرِهِمَا ❖ شَيْئًا فَقَالَ كُلُّ شَخْصٍ مِنْهُمَا
٥٨٣٤. «بِعُتْكَهُ بِكَيْتٍ فَادْفَعْ ثَمَنَهُ» ❖ ثُمَّ أَقَامَ كُلُّ شَخْصٍ بَيْنَهُ
٥٨٣٥. بِالْمُدَّعَى وَاتَّحَدَ التَّارِيخُ لَا ❖ شَيْءَ، وَإِلَّا التَّمَنِّيْنَ بَذَلَا
٥٨٣٦. تَنْصُرُ مَنْ مَيِّتٍ إِنْ عُلِمَا ❖ وَإِنْهُ الْمُسْلِمُ قَالَ: «أَسْلَمَا

٥٨٣٧. ثُمَّ قَضَى «وَأَبْنَاهُ النَّصْرَانِي» ❖ أَنْكَرَ ذَا صُدَّقَ ذُو الْكُفْرَانِ
٥٨٣٨. وَإِنْ أَقَامَ كُلُّ شَخْصٍ بَيْنَهُ ❖ مُطْلَقَةً فَقَدِمَنَ الْمُؤْمِنَهُ
٥٨٣٩. فَإِنْ تَقَيَّدَ بِآخِرِ الْعُمُرِ^(١) ❖ أَوْ لَمْ يَكُنْ مَعْرُوفَ دِينٍ مِنْ ذِكْرِ
٥٨٤٠. تَعَارَضَتْ بَيْنَتَاهُمَا، وَإِنْ ❖ قَالَ ابْنُهُ الْمُسْلِمُ: «قَدْ أَسْلَمْتُ مِنْ
٥٨٤١. بَعْدِ الْفَنَاءِ» قَالَ ابْنُهُ النَّصْرَانِي ❖ «بَلْ قَبْلُ» صُدَّقَ قَسَمُ الْإِيمَانِي
٥٨٤٢. وَقُدِّمَتْ بَيْنَةُ النَّصْرَانِي ❖ وَلَوْ عَلَى تَارِيخِ ذَا الْإِيمَانِي
٥٨٤٣. اتَّفَقَا وَاخْتَلَفَا مَتَى قَضَى ❖ نَحْبًا لَهُ فَلْيَنْعَكِسْ حُكْمُ مَضَى
٥٨٤٤. وَإِنْ يَمُتْ عَنْ أَبَوَيْنِ كَافِرَيْنِ ❖ ثُمَّ عَنِ ابْنَيْنِ تَرَاهُمُ مُسْلِمَيْنِ
٥٨٤٥. فَقَالَ كُلٌّ: «مَاتَ ذَا عَنْ دِينِي» ❖ فَصَدَّقِ الْأَصْلَيْنِ بِالْيَمِينِ
٥٨٤٦. لَوْ شَهِدَتْ بِأَنَّهُ عَتَقَ فِي ❖ مَرَضِهِ زَيْدًا وَأُخْرَى الْمُعْتَفِي^(٢)
٥٨٤٧. وَكُلُّ وَاحِدٍ فُتِلَتْ حَقًّا ❖ وَاخْتَلَفَ التَّارِيخُ قَدَّمَ أَسْبَقًا
٥٨٤٨. وَحَيْثُ يَتَّحِدُ فَقَرْعُ يُضْنَعُ ❖ وَحَيْثُ تُطْلَقَانِ قِيلَ يُقْرَعُ
٥٨٤٩. وَقِيلَ نِصْفُ كُلِّ وَاحِدٍ عَتَقَ ❖ وَ«النَّوَوِي» قَالَ ذَا الْقَوْلُ أَحَقُّ
٥٨٥٠. وَأَجَنَّبَيَّانِ إِذَا مَا شَهِدَا ❖ بِأَنَّهُ أَوْصَى بِعِتْقِ أَحْمَدَا
٥٨٥١. وَوَارِثَانِ حَائِزَانِ أَنَّهُ ❖ رَجَعَ عَنْهُ وَبِعِثْقِ حَنَّةَ^(٣)

(١) أي: إن قَيَّدَتْ بَيْنَهُ الْمُسْلِمُ أَنْ آخَرَ كَلَامِهِ إِسْلَامٌ، وَعَكْسُهُ الْأُخْرَى.

(٢) بهامش (ب): «مثلاً».

(٣) اسم امرأة.



٥٨٥٢. وَصَّى وَكُلُّ وَاحِدٍ ثُلَاثًا غَدًا ❀ ثَبَتَ عِتْقُ حَنَّةٍ لَا أَحْمَدًا
٥٨٥٣. وَالْوَارِثَانِ إِنْ يَكُونَا فَسَقَهُ ❀ ثَبَتَ عِتْقُ أَحْمَدٍ وَلِيعْتَقَهُ
٥٨٥٤. مِنْ حَنَّةٍ ثُلُثُ بَاقٍ اسْتَقَرَّ ❀ وَشَرَطُ قَائِفٍ فَمُسْلِمٌ ذَكَرَ
٥٨٥٥. عَدْلٌ مُجَرَّبٌ وَحُرٌّ وَكَفَى ❀ فَرَدُّ بِغَيْرِ الْمُدْلِجِيِّ يُكْتَفَى
٥٨٥٦. يُعْرَضُ مَجْهُولٌ، كَذَا إِنْ وَطِئَا ❀ امْرَأَةٌ فِي طَهْرَهَا ثَمَّ هِيََا
٥٨٥٧. أَتَتْ بِمَنْ يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ مِنْ ❀ كِلَاهُمَا ^(١) وَادَّعَا ذَاكَ، فَإِنْ
٥٨٥٨. تَخَلَّلَتْ مَا بَيْنَ وَطْئِي ذَيْنِكَ ❀ حَيْضَتُهَا فَهُوَ لِثَانٍ تَرِكََا
٥٨٥٩. إِلَّا إِذَا أَوَّلُ ذَيْنِ أَضْحَى ❀ زَوْجًا لَيْتِكَ فِي نِكَاحٍ صَحَا



(١) جرى الناظم ﷺ هنا على لغة من يلزم المثنى الألف، وقد سبق نظيره.

كتاب العتق

٥٨٦٠. مِنْ مُطْلَقِ التَّصَرُّفِ الْإِعْتَاقُ صَحَّ ❖ صَرِيحُهُ «الْعَتَقُ» وَ«تَحْرِيرُ» وَضَحَّ
٥٨٦١. وَ«فَكَ رَقَبَةً»، وَبِالْكَنَايَةِ ❖ بَيِّنَةٌ كَقَوْلِ: «يَا مَوْلَايَه»
٥٨٦٢. «لَا مِلْكَ لِي عَلَيْكَ» «أَنْتَ سَائِبُهُ» ❖ وَبَصَرَائِحِ الطَّلَاقِ الذَّاهِبَةِ
٥٨٦٣. وَبِكَنَايَاتٍ لَهُ تُلُوحُ ❖ لِلْعَبْدِ: «أَنْتَ حُرٌّ» صَرِيحُ
٥٨٦٤. إِنْ قَالَ: «حَرَّرْنِي عَلَى أَلْفٍ إِذَنْ» ❖ عَتَقَ إِنْ أَجِيبَ وَالْأَلْفَ وَزَنَ
٥٨٦٥. أَوْ قَالَ: «قَدْ بَعْتُكَ نَفْسَكَ بِذَا» ❖ قَالَ: «اشْتَرَيْتُ» عِتْقُهُ قَدْ نَفَذَا
٥٨٦٦. وَالْبَيْعُ صَحَّ، ثُمَّ لِلْمَوْلَى الْوَلَا ❖ وَالْحَمْلُ فِي إِعْتَاقِ الْأُمِّ دَخَلَا
٥٨٦٧. إِنْ لَمْ يَكُنْ لِآخِرٍ، وَاسْتِثْنَا ❖ حَمْلٍ فَلَا يَصِحُّ أَنْ يُسْتَثْنَى
٥٨٦٨. بَيْنَهُمَا عَبْدٌ فَأَعْتَقَ أَحَدُ ❖ ذَيْنِ نَصِيبِهِ أَوْ الْكُلَّ فَقَدْ
٥٨٦٩. عَتَقَ مَا يَخُصُّهُ ثُمَّ سَرَى ❖ إِلَى الْجَمِيعِ أَوْ إِلَى مَا أَيْسَرَا
٥٨٧٠. بِهِ، وَقَدْ أُلْزِمَ ذَا فِيمَا صَنَعَ ❖ قِيمَةً ذَلِكَ يَوْمَ إِعْتَاقٍ وَقَعَ
٥٨٧١. وَبَقِيَ الْبَاقِي إِذَا مَا أَعْسَرَا ❖ مِلْكَ شَرِيكِهِ، وَإِلَادُ سَرَى
٥٨٧٢. وَقِيمَةُ النَّصِيبِ وَالْحِصَّةِ مِنْ ❖ صَدَاقٍ مِثْلٍ لِشَرِيكِهِ ضَمِنَ
٥٨٧٣. ذَيْنَ غَدَا مُسْتَعْرِقًا فَمَا مَنَعَ ❖ سِرَايَةً، لَمْ يَسِرْ تَذْيِيرٌ وَقَعَ
٥٨٧٤. وَحَيْثُ قَالَ لِشَرِيكِ اتَّقَى ❖ إِيسَارُهُ: «أَعْتَقْتَ شِقْصَكَ» عَتَقَ

٥٨٧٥. نَصِيبُ مُدْعٍ فَقَطْ فِيمَا حَكَى ❖ أَوْ «حَيْثُمَا أَعْتَقْتَ حِصَّةً لَكَ
 ٥٨٧٦. فَحِصَّتِي مِنْ بَعْدِهَا مُحَرَّرَةٌ» ❖ فَأَعْتَقَنْ شَرِيكَهُ ذُو الْمَيْسَرَةِ
 ٥٨٧٧. فَقَدْ سَرَى إِلَى نَصِيبِ الْمُعْتَقِ ❖ فَلْيَغْرِمِ الْقِيَمَةَ لِلْمُعَلَّقِ
 ٥٨٧٨. أَوْ «فَنَصِيبِي قَبْلَهَا حُرٌّ» عَتَقَ ❖ نَصِيبُ كُلِّ عَنْهُ لَا كَمَا سَبَقَ
 ٥٨٧٩. وَالْعَتَقُ لَنْ يَسْرِيَ إِلَّا إِنْ عَتَقَ ❖ مَمْلُوكُهُ عَنِ اخْتِيَارٍ اتَّفَقَ
 ٥٨٨٠. فَإِنْ يَرِثَ بَعْضُ ابْنِهِ فَمَا سَرَى ❖ كَذَا الْمَرِيضُ حَيْثُ كَانَ مُعْسِرًا
 ٥٨٨١. فِي غَيْرِ ثُلْثٍ، ثُمَّ مَيِّتٌ أَعْسَرَ ❖ أَوْصَى بِعَتَقِ شِقْصِهِ فَمَا سَرَى

فصل

[في العتق بالبعضية]

٥٨٨٢. أَهْلُ تَبَرُّعٍ مَتَى يَمْلِكُ بِحَقِّ ❖ أَصْلًا لَهُ أَوْ فَرَعَهُ فَقَدْ عَتَقَ
 ٥٨٨٣. إِنْ وَهَبَ الطِّفْلُ قَرِيبًا يَكْسِبُ ❖ قَبُولُهُ عَلَى الْوَلِيِّ يَجِبُ
 ٥٨٨٤. وَإِنْ يَكُنْ غَيْرَ كَسُوبٍ وَالصَّبِيُّ ❖ ذُو عُسْرَةٍ عَلَى الْوَلِيِّ أَوْ جِبِ
 ٥٨٨٥. قَبُولُهُ، فَحَيْثُ يَقْبَلُ عَتَقَا ❖ مِنْ بَيْتِ مَالٍ فَعَلَيْهِ أَنْفَقَا
 ٥٨٨٦. وَإِنْ يَكُنْ غَيْرَ كَسُوبٍ عِلْمًا ❖ وَالطِّفْلُ مُوسِرٌ قَبُولُ حُرْمًا
 ٥٨٨٧. وَالْمَلِكُ لَوْ فِي مَرَضٍ الْمَوْتِ اتَّفَقَ ❖ مِنْ غَيْرِ تَعْوِضٍ فَمِنْ ثُلْثِ عَتَقَ^(١)
 ٥٨٨٨. كَذَا بِتَعْوِضٍ بِهِ مَا حُوبِي ❖ نَعَمْ وَلَا إِرْثَ لِذَا الْقَرِيبِ

(١) المعتمد أنه يعتق من رأس المال. انظر: تحفة المحتاج (٣٦٨/١٠)، ونهاية المحتاج (٣٨٩/٨).

٥٨٨٩. فَإِنْ يَكُنْ عَلَيْهِ دَيْنٌ فَالْشَّرَا ❖ صَحَّ ، وَلِلدَّيْنِ لُبَيْعٌ مَا حُرِّرَا
 ٥٨٩٠. أَوْ بِمُحَابَاةٍ فَبَيْنَكَ قُدْرَتٌ ❖ كَهَبَةٍ وَالْبَاقِ مِنْ ثُلْثٍ بَبْتُ

فَصْلٌ

[في الإعتاق في مرض الموت وبيان القرعة في العتق]

٥٨٩١. أَعْتَقَ فِي مَرَضٍ مَوْتٍ مُسْتَرْقٌ ❖ وَمَا لَهُ سِوَاهُ ثُلْثُهُ عَتَقُ
 ٥٨٩٢. فَإِنْ يَكُنْ عَلَيْهِ اسْتِغْرَاقًا ❖ فَلَيْسَ شَيْءٌ مِنْ فَتَاهُ عَتَقَا
 ٥٨٩٣. وَحَيْثُ يُعْتَقَنُ ثَلَاثَةٌ حَوَى ❖ لَا يَمْلِكُنْ غَيْرُهُمْ وَهُمْ سَوَا
 ٥٨٩٤. فِي قِيمَةٍ أَوْ قَالَ: «قَدْ أَعْتَقْتُ» ❖ ثُلُثُكُمْ» أَوْ قَالَ: «قَدْ حَرَّرْتُ
 ٥٨٩٥. ثُلْثَ كُلِّ وَاحِدٍ» فليُقْرَعَنَّ ❖ و«عَتَقُ» مَنْ خَرَجَ مِنْهُمْ يُعْتَقَنُ
 ٥٨٩٦. وَإِنْ تَكُنْ قِيمَةٌ وَاحِدٍ عَشْرَ ❖ وَالثَّانِ عَشْرِينَ وَثَالِثَ حَضَرُ
 ٥٨٩٧. نَفْسَ ثَلَاثِينَ بِسَهْمِي «رِقٌّ» ❖ يُقْرَعُ بَيْنَهُمْ وَسَهْمُ «عَتَقُ»
 ٥٨٩٨. قَالَ «عَتَقُ» إِنْ يَخْرُجُ لِثَالِثِ عَتَقُ ❖ ثُلْثَاهُ، أَوْ لِلثَّانِ فَالْكُلُّ اتَّفَقُ
 ٥٨٩٩. كَذَا لِأَوَّلٍ وَسَهْمُ «عَتَقُ» ❖ بَيْنَهُمَا أَعْدُ وَسَهْمُ «رِقٌّ»
 ٥٩٠٠. وَالثُّلُثَ مِنْ خَارِجِ «عَتَقُ» تَمَّمُوا ❖ وَحَيْثُ أَعْتَقْنَا إِذَا بَعْضُهُمْ
 ٥٩٠١. بِقُرْعَةٍ ثُمَّ لَهُ مَالٌ ظَهَرَ ❖ وَخَرَجَ الْكُلُّ مِنَ الثُّلْثِ اسْتَقَرَّ
 ٥٩٠٢. عِتْقُهُمْ وَلَهُمْ كَسْبُهُمْ ❖ مِنْ يَوْمِ الْإِعْتَاكِ وَلَمْ يَلْزَمَهُمْ
 ٥٩٠٣. غَرْمُ الَّذِي أُجْرِيَ عَلَيْهِمْ مِنْ مَوْنٍ ❖ وَحَيْثُ يَخْرُجُ آخِرُ فَلْيُقْرَعَنَّ

٥٩٠٤. وَمُعْتَقٌ بِقُرْعَةٍ فَلْيُحْكَمْ ❖ بِعْتَقِهِ مِنْ يَوْمِ الْإِعْتَاكِ إِذَنْ
 ٥٩٠٥. وَاعْتَبِرْنَ قِيَمَتَهُ حِينَئِذٍ ❖ وَكَسْبُهُ لِلنَّفْسِ مِنْ يَوْمِئِذٍ
 ٥٩٠٦. لَيْسَ بِمَحْسُوبٍ مِنَ الثُّلْثِ، وَمَنْ ❖ بَقِيَ رَقِيقًا يَوْمَ مَوْتِ قَوْمٍ
 ٥٩٠٧. وَهُوَ وَكَسْبُهُ الْمُبَقَّى قَبْلًا ❖ مَوْتِ مِنَ الثُّلَاثِينَ يُحْسَبُ كُلًّا

فصل

[في الولاء]

٥٩٠٨. وَمَنْ يَزُلْ مِلْكٌ لَهُ بِنَفْسٍ ❖ حُرِّيَّةٍ لَهُ الْوَلَاءُ يُمْسِي
 ٥٩٠٩. وَبَعْدَهُ لِعَصَبَاتِ الْمُعْتَقِ ❖ وَلَا وَلَا لِمَرْأَةٍ لَمْ تُعْتَقِ
 ٥٩١٠. بَلِ الْوَلَاءُ لَهَا عَلَى مَنْ أَعْتَقَتْ ❖ وَوُلْدِهِ وَعُتْقَائِهِ ثَبَتَ
 ٥٩١١. ثُمَّ عَلَيْهَا وَالِدٌ إِذَا عَتَقَ ❖ ثُمَّتَ أَعْتَقَ أَبُوهَا مُسْتَرَقٌ
 ٥٩١٢. فَمَاتَ بَعْدَ مَوْتِ وَالِدِ بَلَا ❖ وَارِثِ الْمَالِ لَهَا مَعَ الْوَلَاءِ
 ٥٩١٣. وَالْعَبْدُ لَوْ نَكَحَ مَنْ قَدْ عَتَقَتْ ❖ فَوَلَدَتْ إِنْ بَنَى وَلَاؤُهُ ثَبَتَ
 ٥٩١٤. لِمَوْلَى الْأُمِّ، وَإِذَا الْأَبُ عَتَقَ ❖ جَرَّ لِمَوْلَاهُ وَلَاؤُهُ اتَّفَقَ
 ٥٩١٥. وَالْأَبُ إِنْ كَانَ رَقِيقًا وَعَتَقَ ❖ جَدُّ وَلَا الْإِبْنُ لِمَوْلَى الْجَدِّ حَقٌّ
 ٥٩١٦. وَالْأَبُ إِنْ عَتَقَ بَعْدَ الْجَدِّ قَدْ ❖ جَرَّ إِلَى مَوْلَى أَبِي وَلَا الْوَلَدُ



كتاب التّدير

٥٩١٧. صَرِيحُهُ كَقَوْلٍ: «قَدْ أَعْتَقْتُكَ» ❖ مِنْ بَعْدِ مَوْتِي» وَكَذَا «دَبَّرْتُكَ»
٥٩١٨. «أَنْتَ مُدَبَّرٌ»، وَبِالْمُقَيَّدِ ❖ كَقَوْلٍ: «إِنْ مِتُّ بِهَذَا الْبَلَدِ»
٥٩١٩. وَبِالْمُعَلَّقِ «كَأِنْ دَخَلْتَا» ❖ تَكُنْ عَتِيقًا بَعْدَ مَوْتِي أَنْتَا»
٥٩٢٠. وَاشْتَرِطَ الدُّخُولُ قَبْلَ الْمَوْتِ، لَا ❖ إِنْ قَالَ: «إِنْ قَضَيْتُ» ثُمَّ دَخَلَ
٥٩٢١. بَلْ بَعْدَهُ، عَلَى التَّرَاخِي، ثُمَّ لَا ❖ يُبَاعُ مِنْ قَبْلِ دُخُولِ حَصَلَا
٥٩٢٢. «إِنْ شِئْتَ أَنْتَ مُعْتَقٌ» إِنْ قِيلَ لَهُ ❖ اشْتَرِطْتَ مَشِيئَةً مُتَّصِلَةً
٥٩٢٣. تَذِيرُ ذِي الصَّبَا وَذِي الْجُنُونِ لَا ❖ يَصِحُّ، بَلْ مِنَ السَّفِيهِ حَصَلَا
٥٩٢٤. وَذِي ارْتِدَادٍ ثُمَّ قَفْهُ، وَإِذَا ❖ دَبَّرْتُمْ ارْتَدَّ لَمْ يَبْطُلْ بِذَا
٥٩٢٥. وَبِرُجُوعِ الْمَلِكِ بِالْبَيْعِ^(١) بَطُلَ ❖ وَغَيْرِهِ وَلَمْ يُعَدَّ، وَالْوَطْءُ حَلٌّ
٥٩٢٦. لَا بِرُجُوعِ بَلْ بِإِيلَادِ بَطُلَ ❖ وَإِنْ يُدَبَّرُ حَامِلًا حَمْلٌ دَخَلَ
٥٩٢٧. فَإِنْ تُمِتْ أُمُّ لَهُ مَا بَطَلَا ❖ وَالْحَمْلُ إِنْ دَبَّرَهُ لَنْ تَدْخُلَا^(٢)
٥٩٢٨. فَإِنْ يَبِيعُ أُمُّهُ مَكَّنُهُ ❖ وَكَانَ يَبِيعُهَا رُجُوعًا عَنْهُ
٥٩٢٩. وَإِنْ تَلَدَ مَنْ عَتَقَهَا قَدْ عُلِّقَا ❖ بِصِفَةٍ وَلَدَهَا لَنْ يَعْتَقَا

(١) فِي (أ): «وَالْبَيْعِ». وَبِهَامِشِهَا: «أَي: وَبِالْبَيْعِ».

(٢) فِي (أ): «يَدْخُلَا». وَهِيَ غَيْرُ مَنْقُوطَةٍ فِي (ب).

٥٩٣٠. مِنَ النِّكَاحِ أَوْ زِنًا لَوْ وَلَدَتْ ❀ مَنْ دُبِّرَتْ تَدْبِيرُ الْإِبْنِ مَا ثَبَتَ^(١)
٥٩٣١. وَاعْتَقَهُ بَعْدَ الدَّيْنِ مِنْ ثُلْثٍ، وَمَنْ ❀ عَلَّقَ عِتْقَهُ عَلَى مَا خُصِّصَ مِنْ
٥٩٣٢. بِمَرَضٍ كَ«إِنْ دَخَلْتَ فِي قَلْوٍ ❀ مَوْتِي عَتَقْتَ» فَمِنْ الثُّلْثِ عَتَقُوا
٥٩٣٣. وَإِنْ تَجَزَّ فِي صِحَّةٍ فَوُجِدَتْ ❀ فِي مَرَضٍ مِنْ رَأْسِ مَالِهِ ثَبَتَ
٥٩٣٤. وَإِنْ يُقْلَ مُدَبَّرٌ مِنْ أَعْبُدِ ❀ «كَسَبْتُ ذَا مِنْ بَعْدِ مَوْتِ سَيِّدِي»
٥٩٣٥. صَدَّقَهُ بِالْيَمِينِ، ثُمَّ قَدَّمَ ❀ حُجَّتَهُ إِنْ قِيلَ: «قَبْلَ الْعَدَمِ»



(١) هذه المسألة من زياداته على المحرر والمنهاج، وهي في الروضة (١٢/٢٠٣).

كتاب الكتابة

٥٩٣٦. ثُمَّ كِتَابَةُ تُسَنُّ بِطَلَبٍ ❖ عَبْدٌ أَمِينٌ كَاسِبٌ وَتُسْتَحَبُّ^(١)
٥٩٣٧. بِقَوْلٍ: «كَاتَبْتُ عَلَى ذَا فَإِذَا» ❖ أَدَيْتُهُ فَأَنْتَ مُعْتَقٌ بِذَا»
٥٩٣٨. وَعَدَدَ النُّجُومِ فَلْيُيَسِّنَا ❖ كَذَاكَ قِسْطَ كُلِّ نَجْمٍ بَيْنَا
٥٩٣٩. وَحَيْثُ يَتْرُكُ لَفْظَ تَعْلِيْقٍ وَلَا ❖ نَوَاهُ مَا صَحَّتْ، وَإِنْ يَنْوِ اقْبَلَا
٥٩٤٠. وَلْيَقْبَلَنَّ، وَشَرَطُوا التَّكْلِيفَ فِي ❖ ذَيْنِ كَذَا الإِطْلَاقَ فِي التَّصَرُّفِ
٥٩٤١. كِتَابَةُ الْمَرِيضِ مِنْ ثُلْثٍ فَلَوْ ❖ كَانَ لَهُ مِثْلَاهُ بِالْكُلِّ قَضَوْا
٥٩٤٢. وَحَيْثُ لَمْ يَمْلِكْ سِوَاهُ وَقَضَى ❖ ذَا مِثَّتَيْنِ قَبْلَ مَوْتٍ عَرَضَا
٥٩٤٣. وَهُوَ يُسَاوِي مِئَةً فَلْيَعْتَقِ ❖ أَوْ مِئَةً أَدَى فثَلَاثِيهِ اعْتَقِ
٥٩٤٤. وَكَوْنُهُ دَيْنًا مُوْجَلًّا وَلَوْ ❖ مَنَفَعَةً مُنْجَمًّا بِاثْنَيْنِ أَوْ
٥٩٤٥. أَكْثَرَ شَرَطَ عِوَضٍ^(٢) قَدْ جُعِلَا ❖ صَحَّتْ عَلَى خِدْمَةِ شَهْرٍ اقْبَلَا
٥٩٤٦. وَدَرَاهِمٍ عِنْدَ انْقِضَائِهِ، لَا عَلَى ❖ أَنَّ الْفَتَى يَبِيعُهُ ذَا مَثَلَا
٥٩٤٧. وَإِنْ يَقُلْ لِعَبْدِهِ: «كَاتَبْتُكَ» ❖ وَهَذِهِ الدَّارُ بِأَلْفٍ بَعْتُكَ»
٥٩٤٨. وَنَجَّمَ الْأَلْفَ وَعَتَقًا بِالْأَدَا ❖ عَلَّقَهُ صَحَّتْ وَيَبِيعُ فَسَدَا
٥٩٤٩. وَإِنْ يُكَاتِبُ بَعْضُهُ مَا صَحَّا ❖ إِنْ لَمْ يَكُنْ بَاقِيَهُ حُرًّا أَضْحَى

(١) فِي (أ): «وَيُسْتَحَبُّ».

(٢) أَي: مَا ذُكِرَ مِنْ قَوْلِهِ: «وَكُوْنُهُ دَيْنًا» وَمَا بَعْدَهُ هُوَ شَرَطُ الْعَوَضِ.

٥٩٥٠. لَوْ كَاتَبَا عَبْدًا مَعًا أَوْ وَكَلَا ❖ إِنْ تَفَفَّقَ نُجُومٌ ذَيْنِ قَبِلَا
٥٩٥١. وَجُعِلَ الْمَالُ عَلَى نِسْبَةِ مَا ❖ يَخْصُصُ مِلْكَ كُلِّ شَخْصٍ مِنْهُمَا
٥٩٥٢. وَإِنْ يُعَجِّزُهُ شَرِيكُ حَصَلَا ❖ وَالْآخَرُ اخْتَارَ الْبَقَا لَنْ يَخْصُلَا

فَصْلٌ

[فيما يلزم السيّد بعد الكتابة]

٥٩٥٣. وَيَلْزَمُ السَّيِّدَ قَبْلَ الْعِتْقِ أَنْ ❖ يَحْطَّ جُزْءًا عَنْهُ، وَالرُّبْعُ يُسَرُّ
٥٩٥٤. نَعَمْ وَإِلَّا السُّبْعُ، مَنْ قَدْ كُتِبَتْ ❖ حَرَمٌ وَطُوهَا وَلَا حَدَّثَتْ
٥٩٥٥. وَالْفَرْعُ حُرٌّ ثُمَّ الْإِيلَادُ ثَبَتَ ❖ ثُمَّ الْكِتَابَةُ عَلَيْهَا أُبْقِيَتْ
٥٩٥٦. وَإِنْ أَتَتْ بِوَلَدٍ قَدْ اتَّفَقَ ❖ مِنَ النِّكَاحِ أَوْ زِنَا مَعَهَا عَتَقَ
٥٩٥٧. وَالْحَقُّ لِلْسَّيِّدِ فِيهِ جُعِلَا ❖ قِيمَتُهُ لَهُ إِذَا مَا قُتِلَا
٥٩٥٨. وَكَسْبُهُ وَالْأَرْشُ وَالْمَهْرُ انْفَقَ ❖ عَلَيْهِ مِنْهَا، حَيْثُ يَعْتِقُ مَا بَقِيَ
٥٩٥٩. لَهُ، وَإِلَّا خُصَّ فِيهِ السَّيِّدَا ❖ وَلَمْ يَحْرَرْ مِنْهُ شَيْءٌ بِأَدَا
٥٩٦٠. بَعْضِ التُّجُومِ، وَالْمُؤَدَّى الْمُفْتَرَضُ ❖ إِنْ يَخْرُجَنَّ لِلْغَيْرِ يُرْجَعُ بِالْعَوَضِ
٥٩٦١. فَإِنْ يَكُنْ فِي نَجْمِهِ الْآخِرِ ❖ أَذَاهُ بَانَ عَدَمُ التَّخْرِيرِ
٥٩٦٢. وَإِنْ يَقُلْ عِنْدَ الْأَدَاءِ: «أَنْتَ حُرٌّ» ❖ وَلَمْ تَزُوجْهُ بِلَا إِذْنٍ يَسُرُّ
٥٩٦٣. وَمَا لَهُ أَنْ يَتَسَرَّى أَبَدًا ❖ فَإِنْ يَطَأَ أُمَّتَهُ لَنْ يُحَدِّدَا
٥٩٦٤. وَهُوَ نَسِيبٌ إِنْ تَلِدَتْهُ فِي مَحَلٍّ ❖ كِتَابَةِ أَوْ بَعْدَ عِتْقٍ لِأَقْلٍ

٥٩٦٥. مِنْ سِتِّ أَشْهُرٍ^(١) لِيَتَّبَعْنَهُ فِي ❖ عِثْقٍ وَرِقٍّ ثُمَّ الْإِلَادُ نَفْسِي
٥٩٦٦. أَوْ فَوْقَهَا وَكَانَ يَغْشَاهَا فَقَدْ ❖ صَارَ ابْنُهُ حُرًّا وَهِيَ أُمٌّ وَلَدُ
٥٩٦٧. وَلَوْ يُعْجَلُ بَعْضُهَا لَيَبْرَأَ ❖ فَالِدَفْعِ مَا صَحَّ كَذَاكَ الْإِبْرَأَ
٥٩٦٨. وَلَا يَصِحُّ بَيْعُهَا وَلَا الْعِوَضُ ❖ عَنْهَا فَلَوْ بَاعَ فَأَدَّى الْمُفْتَرَضُ
٥٩٦٩. لِلْمُشْتَرِي لَمْ يَعْتِقَنَّ وَطَالَبَا ❖ لِلْمُشْتَرِي وَالسَّيِّدُ الْمُكَاتَبُ^(٢)
٥٩٧٠. وَلَا تُصَحِّحَنَّ بَيْعَ رَقَبَةٍ ❖ مُكَاتَبٍ وَمِثْلُ بَيْعِهِ الْهَبَةُ
٥٩٧١. وَمَالُهُ بَيْعُ الَّذِي فِي يَدِهِ ❖ وَمَالُهُ إِعْتَاقُ نَفْسِ عَبْدِهِ
٥٩٧٢. وَلَمْ يُزَوِّجْ أَمَةً لَهُ، وَمَنْ ❖ قَالَ لَهُ: «مُكَاتَبًا لَكَ اعْتِقَنُ
٥٩٧٣. عَلَى كَذَا» ثُمَّ أَجَابَهُ عَتَقَ ❖ وَلَيَقْمَنَّ مُلتَزِمٌ بِمَا نَطَقَ

فَصْلٌ

[في بيان لزوم الكتابة وجوازها]

٥٩٧٤. وَلَيْسَ لِلْسَّيِّدِ فُسْخُهَا، بَلَى ❖ إِنْ عَجَزَ الْعَبْدُ لَهُ الْفُسْخُ اجْعَلَا
٥٩٧٥. وَتَرَكَ الْمُكَاتَبُ الْأَدَاءَ ❖ وَإِنْ يَكُنْ مَعَهُ الْوَفَا إِنْ شَاءَ
٥٩٧٦. فَإِنْ يُعْجِزُ نَفْسَهُ فَلْيَضْرِبَنَّ ❖ عَلَيْهِ أَوْ بِنَفْسِهِ فَلْيَفْسَخَنَّ
٥٩٧٧. وَإِنْ يَشَأْ بِحَاكِمٍ، وَفِي الْأَصَحِّ ❖ أَنَّ الْمُكَاتَبَ لَهُ الْفُسْخُ اتَّضَحَ

(١) في (ب): «ستة أشهر».

(٢) أي: يطالب المكاتب المشتري، ويطالب السيد المكاتب.

٥٩٧٨. وَحَيْثُ حَلَّ النَّجْمُ ثُمَّ اسْتَمَهَلَا ❖ مُكَاتَبٌ يُسْنُ أَنْ يَمَهَّلَا
٥٩٧٩. أَمَهَّلَهُ ثُمَّ أَرَادَ الْفُسْخَ لَهُ ❖ وَإِنْ يَكُنْ مَعَهُ عُرُوضٌ أَمَهَّلَهُ
٥٩٨٠. لِكَيْ يَبِيعَهَا، فَإِنْ تَكْسُدَ فَلَهُ ❖ أَلَّا يَرِيدَ عَنْ ثَلَاثٍ مُهْلَهُ
٥٩٨١. وَمَالُهُ إِنْ كَانَ غَائِبًا إِلَى ❖ إِخْضَارِهِ أُمُهِلَ إِنْ كَانَ عَلَى
٥٩٨٢. دُونِ مَسِيرِ الْقَصْرِ، ثُمَّ حَيْثُ حَلَّ ❖ نَجْمٌ وَغَابَ فَلكَ الْفُسْخُ حَصَلَ
٥٩٨٣. وَلَا يُؤَدِّي الْقَاضِي مِنْ مَالٍ حَصَرَ ❖ لَهُ، بَلَى إِنْ جُنَّ فَلَاذَا اسْتَقَرَّ
٥٩٨٤. وَحَيْثُ جُنَّ سَيِّدٌ فَلْيُدْفَعَنَّ ❖ مُكَاتَبٌ إِلَى وَلِيِّهِ إِذَنْ
٥٩٨٥. وَلَمْ يُحَرَّرْ إِنْ إِلَيْهِ دَفَعَا ❖ وَحَيْثُ يَقْتُلُ سَيِّدًا أَوْ قَطَعَا
٥٩٨٦. عُضْوًا لَهُ يَقْتَصُّ وَارِثٌ، فَإِنْ ❖ عَفَا عَلَى الدِّيَةِ يَأْخُذَنَّ مِنْ
٥٩٨٧. مَالٍ يَكُونُ مَعَهُ، فَحَيْثُ لَمْ ❖ يَكُنْ وَشَا تَعْجِيزُهُ مُكَّنَ ثُمَّ
٥٩٨٨. وَحَيْثُ يَقْتُلُ أَجْنَبِيًّا وَعَلَى ❖ مَالٍ عَفِيَ أَخَذَ مِمَّا حَصَلَا
٥٩٨٩. مَعَهُ وَمِمَّا سَوْفَ يَكْسِبُ الْأَقْلُ ❖ مِنْ قِيمَةٍ لَهُ وَأَرَشٍ قَدْ حَصَلَ
٥٩٩٠. فَإِنْ عَدِمَ مَالًا وَذُو الْحَقِّ سَأَلَ ❖ تَعْجِيزُهُ عَجَّزُهُ قَاضِي الْمَحَلِّ
٥٩٩١. وَبِيعَ قَدْرُ الْأَرْضِ ثُمَّ بَقِيَتْ ❖ كِتَابَةٌ فِيمَا بَقِيَ وَتَبَتَتْ
٥٩٩٢. وَكَانَ لِلْسَّيِّدِ أَنْ يَفْدِيَهُ ❖ وَأَنْ عَلَى كِتَابَةٍ يُبْقِيَهُ
٥٩٩٣. ثُمَّ إِذَا أَعْتَقَهُ مِنْ بَعْدِ مَا ❖ جَنَى لِيَعْتِقَ وَالْفِدَاءُ الْأَرْزَمَا
٥٩٩٤. وَبَطَلَتْ كِتَابَةٌ إِنْ قُتِلَا ❖ مُكَاتَبٌ، ثُمَّ الْقِصَاصُ جُعِلَا

٥٩٩٥. لَسَيِّدٍ أَوْ قِيَمَةٍ، ثُمَّ اسْتَقْلَ ❖ مُكَاتَبٌ بِكُلِّ تَصْرِيفٍ حَصَلَ
٥٩٩٦. مَا لَمْ يَكُنْ فِيهِ تَبَرُّعٌ وَلَا ❖ خَطَرَ كَالْبَيْعِ، فَإِنْ يَكُنْ فَلَا
٥٩٩٧. إِلَّا بِإِذْنِ سَيِّدٍ، حَيْثُ اشْتَرَى ❖ مَنْ يَعْتِقَنْ عَنْ سَيِّدٍ صَحَّ الشَّرَا
٥٩٩٨. وَإِنْ يَكَاتِبِ الْمُكَاتَبُ فَتَى ❖ أَوْ يُعْتِقَنْ بِإِذْنِهِ لَنْ يُجَبَّأَ

فَصْلٌ

[في مشاركة الكتابة الصحيحة الفاسدة]

٥٩٩٩. وَفَاسِدٌ مِنْهَا بِشَرْطٍ أَوْ أَجَلٍ ❖ أَوْ عَوْضٍ يَكُونُ فَاسِدًا حَصَلَ
٦٠٠٠. فَحُكْمُهُ حُكْمَ صَحِيحِهَا جُعِلَ ❖ فِي أَنَّهُ بِكُلِّ كَسْبٍ يَسْتَقِلُّ
٦٠٠١. وَأَخَذَ أَرْضَهُ وَمَهْرَ شُبْهَةٍ ❖ كَذَلِكَ فِي الْإِعْتَاقِ بِالتَّادِيَةِ
٦٠٠٢. وَالْكَسْبُ تَابِعٌ، وَكَالتَّعْلِيقِ فِي ❖ أَنْ لَيْسَ يَعْتَقُ بِإِبْرَاءٍ وَفِي
٦٠٠٣. وَبُطْلَانِهَا بِمَوْتِ سَيِّدٍ كَذَا ❖ صِحَّةُ الْإِيصَاءِ بِرَقْبَةٍ لَذَا
٦٠٠٤. وَحَرْمُ سَهْمِهِمْ^(١)، وَخَالَفَتْهُمَا ❖ يَفْسُخُهَا الْمَوْلَى وَلَا يَمْلِكُ مَا
٦٠٠٥. يَأْخُذُ بَلْ عَبْدٌ عَلَيْهِ رَجَعَا ❖ بِقِيَمَةٍ فِي يَوْمِ عِتْقٍ وَقَعَا
٦٠٠٦. فَإِنْ تَجَانَسَا تَسَاقَطَا بِلَا ❖ رِضًا عَلَى الْأَصَحِّ مِمَّا نُقِلَا
٦٠٠٧. فَإِنْ يُؤَدِّهِ فَقَالَ السَّيِّدُ ❖ «كُنْتُ فَسَخْتُ» صُدِّقَ الْمُسْتَعْبَدُ
٦٠٠٨. فَاسِدَةً أَبْطُلَ بِإِغْمَا السَّيِّدِ ❖ وَالْحَجَرِ لَا بِجَنَّةِ الْمُسْتَعْبَدِ

(١) بهامش (أ): «أي: وتحريم سهم المكاتبين».



٦٠٠٩. فِي صِفَةِ النُّجُومِ إِنْ تَخَالَفَا ❖ أَوْ قَدَرِ لِأَنْجُمٍ تَحَالَفَا
٦٠١٠. ثُمَّ إِذَا لَمْ يَكُ قَدْ قَبِضَ مَا ❖ قَدْ ادَّعَى وَلَا تَرَاضِيَا هُمَا
٦٠١١. فَسَخَّهَا الْقَاضِي، فَإِنْ كَانَ لِمَا ❖ بِهِ ادَّعَى قَبْضُهُ مُتَمِّمَا
٦٠١٢. وَقَالَ مَنْ كُوتِبَ: «بَعْضُ مَا قُبِضَ ❖ مِنِّي وَدِيْعَةٌ» فَعِتْقُهُ فُرِضَ
٦٠١٣. وَيَرْجَعُنَّ هُوَ بِمَا قَدْ أَدَّى ❖ وَسَيِّدُ بَقِيْمَةِ الْمُؤَدَّى
٦٠١٤. مَاتَ عَنِ ابْنَيْنِ وَعَبْدٍ فَادَّعَى ❖ كِتَابَةً فَحَيْثُ أَنْكَرَا مَعَا
٦٠١٥. صَدَّقَهُمَا، فَإِنْ يُصَدَّقَا فَقَدْ ❖ صَارَ مُكَاتَّبًا، فَإِنْ يُعْتَقُ أَحَدُ
٦٠١٦. ذَيْنِ نَصِيْبُهُ فَلَا يُعْتَقُ بَلْ ❖ يُوقَفُ فَإِنْ أَدَّى لِأَخَرٍ حَصَلَ
٦٠١٧. عِتْقُ جَمِيعِهِ وَلِلْأَبِ الْوَلَا ❖ فَحَيْثُ يَعْجَزُ قَوْمُ الْعَبْدِ عَلَى
٦٠١٨. مُعْتِقِهِ إِنْ كَانَ يُسْرُهُ اتَّفَقَ ❖ نَعَمْ وَإِلَّا فَنَصِيْبُهُ عِتْقُ
٦٠١٩. وَمَا بَقِيَ قَبْلَ الْآخِرِ خَلَا ❖ فِي قَوْلِ «يَحْيَى» فَعِتْقًا جُعِلَا
٦٠٢٠. فَإِنْ يُصَدَّقُ وَاحِدٌ بَقِيَ فِي ❖ نَصِيْبِهِ مُكَاتَّبًا وَيَنْتَفِي
٦٠٢١. فِي سَهْمٍ مَنْ كَذَّبَهُ، فَحَيْثُمَا ❖ أَعْتَقَ شِقْصَهُ الْمُصَدَّقُ قَوْمًا
٦٠٢٢. عَلَيْهِ بَاقِي الْعَبْدِ حَيْثُ أَيْسَرَا ❖ وَالْبَاقِ قَبْلَ أَنْ يَكُنْ قَدْ أَعْسَرَا



باب أُمَّهَاتِ الْأَوْلَادِ

٦٠٢٣. إِنْ يُحْبِلَنَّ أُمُّهُ فَوَلَدَتْ ❖ مَا تَجِبُ الْغُرَّةُ فِيهِ عَتَقَتْ
٦٠٢٤. بِمَوْتِ سَيِّدٍ، وَحَيْثُ أَحْبَلَا ❖ أُمَةٌ غَيْرُ بِنِكَاحٍ حَصَلَا
٦٠٢٥. فَالْفَرْعُ رِقٌّ، ثُمَّ الْإِلَادُ إِذَا ❖ مَلَكَهَا مِنْ بَعْدِ لَمْ يَثْبُتْ بِذَا
٦٠٢٦. أَوْ شُبْهَةٍ فَالْفَرْعُ حُرٌّ، وَمَتَّى ❖ مَلَكَهَا إِيْلَادُهَا مَا ثَبَّتَا
٦٠٢٧. وَطَيْئَهَا اسْتَخْدَمَهَا آجَرَهَا ❖ ثُمَّ عَلَى النِّكَاحِ قَدْ أَجْبَرَهَا
٦٠٢٨. وَأَرْشُ مَا جُنِيَ عَلَيْهَا يَسْتَقِرُّ ❖ لَهُ، وَبَيْعُهَا وَرَهْنُهَا حُظِرَ
٦٠٢٩. فَإِنْ تَلَدَ مِنْ زَوْجِهَا أَوْ مِنْ زَنَا ❖ فَالْفَرْعُ لِلْسَيِّدِ مَمْلُوكٌ هُنَا
٦٠٣٠. يَغْتَقُ بِالْمَوْتِ كَأُمِّهِ أَجَلَ ❖ وَفَرَعُهَا مِنْ قَبْلِ إِيْلَادٍ حَصَلَ
٦٠٣١. مِنَ الزَّانَا أَوْ مِنْ زَوَاجٍ مَا عَتَقَ ❖ بِمَوْتِ سَيِّدٍ وَيَبْعُهُ اسْتَحَقَّ
٦٠٣٢. وَجَعَلُوا إِعْتَاقَ أُمِّ الْوَلَدِ ❖ مِنْ رَأْسِ مَالِ السَّيِّدِ الْمُسْتَوْلِدِ
٦٠٣٣. ثُمَّ الْكِتَابُ وَهُوَ عَقْدٌ مُحْكَمٌ ❖ بِالنِّظْمِ وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ
٦٠٣٤. نُظِمَ مَعَ شَوَاغِلِ الْأَيَّامِ ❖ فِي سَنَتَيْنِ ثُمَّ نِصْفِ عَامٍ
٦٠٣٥. وَفِي الثَّلَاثِ وَالثَّلَاثِينَ نَجَزَ ❖ مِنْ بَعْدِ سَبْعِ مِثَّةٍ هَذَا الرَّجَزُ
٦٠٣٦. فَالْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى التَّمَامِ ❖ حَمْدًا كَثِيرًا وَافِرَ الْأَفْسَامِ
٦٠٣٧. ثُمَّ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ أَبَدًا ❖ عَلَى النَّبِيِّ الْهَاشِمِيِّ أَحْمَدًا

٦٠٣٨ . وَالْإِلَهَ وَصَحْبِهِ الْكَرَامِ ❀ أَهْلِ الثَّقَى وَالسَّادَةِ الْأَعْلَامِ
 ٦٠٣٩ . سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِكَ يَا رَبَّ الْعَالَا
 ٦٠٤٠ . بِكَ اسْتَجَرْتُ وَعَلَيْكَ الْمُتَّكِلُ ❀ أَسْأَلُكَ الْعِصْمَةَ فِي كُلِّ عَمَلٍ
 ٦٠٤١ . وَأَنْ تَقِينَا مِنْ عَذَابِ النَّارِ ❀ يَا رَبِّ وَاحْشُرْنَا مَعَ الْأَبْرَارِ
 ٦٠٤٢ . وَالْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى مَا لَطَفَا ❀ وَحَسْبُنَا اللَّهُ تَعَالَى وَكَفَى^(١)



(١) في نهاية (أ): «أكمل نسخه في يوم الخميس المبارك سابع عشرين شوال المبارك من شهور سنة ست وأربعين وثمان مئة، ونقلته من نسخة نُقِلَتْ من نسخةٍ بخطِّ المصنَّف وقُوبِلَتْ عليها؛ فصَحَّتْ، والله الحمد وهو حسينا وكفى تعالى . وكتبه: أحمد بن أبي بكر بن سراج البابي الشافعي . وبها بخطُّ مُغَايِر: [من الرجز]

عِدَّتْهَا يَا مَنْ لَهُ فِي ذَا غَرَضٍ ❀ سِتَّةُ آلَافٍ وَبَعْدَهُ طَفَضُنْ
 . (٦٨٨٩)

وبخطُّ الناسخ: [مجزوء الرجز]

قَابَلْتُهُ مُجْتَهِدًا ❀ وَلَيْسَ يَخْلُو مِنْ غَلَطٍ
 مِنَ الَّذِي مَا سَاءَ قَطُّ ❀ وَمَنْ لَهُ الْحُسْنَى فَقَطُّ
 مُحَمَّدُ الْهَادِي الَّذِي ❀ عَلَيْهِ جَنْرِيلُ هَبَطُ
 صلى الله عليه وسلم وشرف وكرم وعظم .

وبخطُّ مُغَايِر: «قوبل على نسختين حسب الإمكان، أحمد بن محمد بن إسماعيل المعري» .
 وفي نهاية النسخة (ب): «قال ناظمه: إنه فرغ من كتابته في الثاني من شهر رمضان المُعَظَّم سنة أربع وثلاثين وسبع مئة بمدينته طرابلس الشام، بالمدرسة الشرفية البرطاسية، رحم الله واقفها وغفر له ولوالديه ولجميع المسلمين . أمين . وكان الفراغ من تعليقه للشيخ الإمام العالم الرباني الأستاذ المحقق العلامة، نور الدنيا والدين، أبي الحسن علي الهيثمي المالكي الطبناوي، نفعي الله به، ونفعه والمسلمين ببركات سيد المرسلين محمد صلى الله عليه وعلى آله وصحبه أجمعين، وسلم، في الرابع عشر من شعبان المكرم سنة أربع وستين وثمان مئة أحسن الله عاقبتها أمين» .

فهرس المصادر والمراجع المطبوعة

١. أسنى المطالب في شرح روض الطالب، لذكريا بن محمد بن أحمد الأنصاري (المتوفى: ٩٢٦ هـ)، وبهامشه حاشية الرملي الكبير، الناشر: دار الكتاب الإسلامي.
٢. الأعلام، لخير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس الزركلي الدمشقي (المتوفى: ١٣٩٦ هـ)، الناشر: دار العلم للملايين، الطبعة: الخامسة عشر ٢٠٠٢ م.
٣. الاقتصاد في الاعتقاد، لأبي حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي (المتوفى: ٥٠٥ هـ)، وضع حواشيه: عبد الله محمد الخليلي، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٤ م.
٤. ألحان السواجع بين البادئ والمراجع، لصلاح الدين خليل بن أيبك بن عبد الله الصفدي (المتوفى: ٧٦٤ هـ)، عني بتحقيقه: إبراهيم صالح، الناشر: دار البشائر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م.
٥. الأم، لمحمد بن إدريس الشافعي (المتوفى: ٢٠٤ هـ)، تحقيق: رفعت فوزي عبد المطلب، الناشر: دار الوفاء المنصورة، الطبعة: الأولى ٢٠٠١ م.
٦. إنباء الغمر بأبناء العمر في التاريخ، لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢ هـ)، تحقيق: د محمد عبد المعيد خان، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الثانية ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م.
٧. بداية المحتاج في شرح المنهاج، لبدر الدين محمد بن أبي بكر الأسدي الشافعي ابن قاضي شهبة (المتوفى: ٨٧٤ هـ)، عني به: أنور بن أبي بكر الشخبي الداغستاني بمساهمة: اللجنة العلمية بمركز دار المنهاج للدراسات والتحقيق العلمي، الناشر: دار المنهاج للنشر والتوزيع، جدة - المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى ١٤٣٢ هـ - ٢٠١١ م.
٨. البداية والنهاية، لأبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي



- (المتوفى: ٧٧٤هـ)، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، الناشر: دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، الطبعة: الأولى ١٤١٨هـ - ١٩٩٧ م
٩. بدائع الزهور في وقائع الدهور، لمحمد بن أحمد بن إياس الحنفي (المتوفى: ٩٢٧هـ)، حققها وكتب لها المقدمة: محمد مصطفى، الناشر: الهيئة العامة المصرية للكتاب ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤ م.
١٠. البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير، لعمر بن علي بن أحمد الشافعي المصري (المتوفى: ٨٠٤هـ)، تحقيق: مصطفى أبو الغيط وعبد الله بن سليمان وياسر بن كمال، الناشر: دار الهجرة للنشر والتوزيع - الرياض - السعودية، الطبعة الأولى ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤ م.
١١. بغية الراوي في ترجمة الإمام النواوي، لمحمد بن محمد بن عبد الرحمن كمال الدين ابن إمام الكاملية (المتوفى: ٨٧٤هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الرؤوف بن محمد بن أحمد الكمال، الناشر: دار البشائر الإسلامية [ضمن سلسلة لقاء العشر الأواخر بالمسجد الحرام (١٤٦)]، الطبعة الأولى ١٤٣١هـ - ٢٠١٠ م.
١٢. بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الناشر: المكتبة العصرية - لبنان صيدا.
١٣. بهجة الحاوي، لأبي حفص عمر بن الردي (المتوفى: ٧٤٩هـ)، الناشر: دار الضياء - الكويت، تحقيق: أبي عمر هداية بن عبد العزيز، الطبعة: الأولى ١٤٤٣هـ - ٢٠٢٢ م.
١٤. تاج العروس من جواهر القاموس، لمحمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني الملقب بمرتضى الزبيدي (المتوفى: ١٢٠٥هـ)، تحقيق: مجموعة من الباحثين، الناشر: دار الهداية.
١٥. تاريخ ابن حجي، لأحمد بن حجي السعدي الحسباني الدمشقي (المتوفى: ٨١٦هـ)، ضبط النص وعلق عليه: أبو يحيى عبد الله الكندري، الناشر: دار ابن حزم للطباعة

- والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م.
١٦. تاريخ ابن قاضي شهبة، لأبي بكر بن أحمد بن قاضي شهبة الأسدي الدمشقي (المتوفى: ٨٥١ هـ)، تحقيق: عدنان درويش، الناشر: المعهد العلمي الفرنسي للدراسات العربية بدمشق ١٩٩٤ م.
١٧. تاريخ الأدب العربي، لكارل بروكلمان، الناشر: دار المعارف، الطبعة الخامسة.
١٨. تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، لمحمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨ هـ)، تحقيق: الدكتور بشار عواد معروف، الناشر: دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى ٢٠٠٣ م.
١٩. تحرير ألفاظ التنبيه، ليحيى بن شرف النووي (المتوفى: ٦٧٦ هـ)، تحقيق: عبد الغني الدقر، الناشر: دار القلم - دمشق، الطبعة: الأولى، ١٤٠٨ هـ.
٢٠. تحرير الفتاوى على «التنبيه» و«المنهاج» و«الحاوي» المسمى (النكت على المختصرات الثلاث)، لولي الدين أبي زرعة أحمد بن عبد الرحيم بن الحسين العراقي الكُردي المِهْراني القاهري الشافعي (المتوفى: ٨٢٦ هـ)، تحقيق: عبد الرحمن فهمي محمد الزواوي، الناشر: دار المنهاج للنشر والتوزيع، جدة - المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٣٢ هـ - ٢٠١١ م.
٢١. تحفة الطالبين في ترجمة الإمام محيي الدين، لعلي بن إبراهيم بن داود أبي الحسن علاء الدين ابن العطار (المتوفى: ٧٢٤ هـ)، ضبط نصه وعلق عليه وخرج أحاديثه: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، الناشر: الدار الأثرية، عمان - الأردن، الطبعة الأولى ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م.
٢٢. تحفة المحتاج في شرح المنهاج، لأحمد بن محمد بن علي بن حجر الهيتمي (المتوفى: ٩٧٤ هـ)، تحقيق لجنة من العلماء، الناشر: المكتبة التجارية الكبرى بمصر لصاحبها مصطفى محمد، عام النشر: ١٣٥٧ هـ - ١٩٨٣ م.
٢٣. تذكرة العلماء في أصول الحديث، لمحمد بن محمد بن محمد شمس الدين بن الجزري (المتوفى: ٨٣٣ هـ)، تحقيق ودراسة: المصطفى سليمي، الناشر: مركز الموطأ.

٢٤. التذكرة في الوعظ، لأبي الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (المتوفى: ٥٩٧هـ)، تحقيق: أحمد عبد الوهاب فتيح، الناشر: دار المعرفة - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦هـ.
٢٥. ترجمة الإمام أبي القاسم الرافعي، لمحمد بن رافع السلامي (المتوفى: ٧٧٤هـ). تحقيق: الدكتور محمد سلطان العلماء، الناشر: دار الفتح للدراسات والنشر، الطبعة الأولى ١٤٣٢هـ - ٢٠١١م.
٢٦. تصحيحات وتعليقات على طبعة الدكتور عمر أنور الزبداني لثبت شمس الدين أبي عبد الله محمد بن محمد بن يحيى بن محمد بن يوسف المغربي الندرومي المقدسي المالكي، نشر دار العصماء دمشق الطبعة الأولى ١٤٣٩هـ - ٢٠١٨م، أعده: جاسم محمد صالح حسن الكندري، منشور على الشبكة العنكبوتية.
٢٧. تعريف ذوي العلا بمن لم يذكره الذهبي في النبلا، لمحمد بن أحمد بن علي تقي الدين الفاسي المكي (المتوفى: ٨٣٢هـ)، تحقيق: محمود الأرناؤوط، وأكرم البوشي، الناشر: دار صادر للطباعة والنشر، الطبعة: الأولى: ١٩٩٨م.
٢٨. التكملة والذيل والصلة لكتاب تاج اللغة وصحاح العربية، للحسن بن محمد بن الحسن الصغاني (المتوفى: ٦٥٠هـ)، تحقيق مجموعة من المحققين، الناشر: مطبعة دار الكتب القاهرة.
٢٩. التلخيص في معرفة أسماء الأشياء، لأبي هلال الحسن بن عبد الله بن سهل العسكري (المتوفى: نحو ٣٩٥هـ)، عني بتحقيقه: الدكتور عزة حسن، الناشر: دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق الطبعة: الثانية ١٩٩٦م.
٣٠. تهذيب الأسماء واللغات، ليحيى بن شرف النووي (المتوفى: ٦٧٦هـ)، عنيت بنشره وتصحيحه والتعليق عليه ومقابلة أصوله: شركة العلماء بمساعدة إدارة الطباعة المنيرية، تصوير دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.
٣١. توضيح المشتبه في ضبط أسماء الرواة وأنسابهم وألقابهم وكناهم، لمحمد بن عبد الله بن محمد الدمشقي الشافعي، الشهير بابن ناصر الدين (المتوفى: ٨٤٢هـ)، تحقيق:

- محمد نعيم العرقسوسي ، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت ، الطبعة الأولى ١٩٩٣ م.
٣٢. جامع بيان العلم وفضله ، لأبي عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي (المتوفى: ٤٦٣ هـ) ، تحقيق: أبي الأشبال الزهيري ، الناشر: دار ابن الجوزي ، المملكة العربية السعودية ، الطبعة: الأولى ، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م.
٣٣. الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع ، لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي (المتوفى: ٤٦٣ هـ) ، تحقيق محمود الطحان ، الناشر: مكتبة المعارف - الرياض
٣٤. الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر ، شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر السخاوي (المتوفى: ٩٠٢ هـ) ، تحقيق: إبراهيم باجس عبد المجيد ، الناشر: دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع - بيروت ، الطبعة: الأولى ١٤١٩ هـ - ١٩٩٩ م.
٣٥. حاشية ابن قاسم على تحفة المحتاج ، لأحمد بن قاسم العبادي (المتوفى: ٩٩٢ هـ) ، مطبوعة بهامش تحفة المحتاج ، الناشر: المكتبة التجارية الكبرى بمصر لصاحبها مصطفى محمد ، عام النشر: ١٣٥٧ هـ - ١٩٨٣ م.
٣٦. حاشية الباجوري على شرح ابن قاسم الغزي ، لإبراهيم بن محمد بن أحمد الباجوري (المتوفى: ١٢٧٦ هـ) ، تحقيق: محمود صالح الحديدي ، الناشر: دار المنهاج - جدة ، الطبعة الأولى ١٤٣٧ هـ - ٢٠١٦ م.
٣٧. حاشية الرشدي على نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج ، لأحمد بن عبد الرزاق المعروف بالمغربي الرشدي (١٠٩٦ هـ) ، مطبوعة بهامش نهاية المحتاج ، الناشر: دار الفكر - بيروت ، الطبعة: الأخيرة ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م.
٣٨. حاشية الشبراملسي على نهاية المحتاج ، لنور الدين علي بن علي الشبراملسي (١٠٨٧ هـ) بهامش نهاية المحتاج ، الناشر: دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الثالثة - ١٤٢٤ هـ / ٢٠٠٣ م
٣٩. حاشية الشرقاوي على التحرير ، لعبد الله بن حجازي الشرقاوي (المتوفى:

١٢٢٧هـ). تحقيق: محمد قاسم، الناشر: المطبعة الميرية بالقاهرة، سنة النشر: ١٢٩٨هـ.

٤٠. حاشية الشرواني على تحفة المحتاج، لعبد الحميد الشرواني (المتوفى: بعد ١٢٨٩هـ)، مطبوعة بهامش تحفة المحتاج، الناشر: المكتبة التجارية الكبرى بمصر لصاحبها مصطفى محمد، عام النشر: ١٣٥٧ هـ - ١٩٨٣ م.

٤١. حاشيتا قليوبي، لأحمد سلامة القليوبي (المتوفى: ١٠٦٩ هـ)، وأحمد البرلسي عميرة (المتوفى: ٩٥٧ هـ) بهامش كنز الراغبين للجلال المحلي، الناشر: دار الفكر - بيروت، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م.

٤٢. الحاوي الكبير في فقه مذهب الإمام الشافعي، لأبي الحسين علي بن محمد الماوردي (المتوفى: ٤٥٠ هـ). المحقق: الشيخ علي محمد معوض، الشيخ عادل أحمد عبد الموجود. الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٩ م.

٤٣. حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، لأبي نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني (المتوفى: ٤٣٠ هـ)، الناشر: السعادة ١٣٩٤ هـ - ١٩٧٤ م.

٤٤. خطط الشام، لمحمد بن عبد الرزاق بن محمد كزذ علي (المتوفى: ١٣٧٢ هـ)، الناشر: مكتبة النوري - دمشق، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م.

٤٥. الدارس في تاريخ المدارس، لعبد القادر بن محمد النعمي الدمشقي (المتوفى: ٩٢٧ هـ)، تحقيق: إبراهيم شمس الدين، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م.

٤٦. الدر المنتخب في تكملة تاريخ حلب، لعلي بن محمد بن سعد بن محمد المعروف بابن خطيب الناصرية (المتوفى: ٨٤٣ هـ)، تحقيق: أحمد فوزي الهيب، الناشر: مؤسسة عبد العزيز سعود البابطين الثقافية، الكويت، تاريخ النشر: ٢٠١٨ م.

٤٧. الدرة المضية في عقد أهل الفرقة المرضية، لمحمد بن أحمد السفاريني (المتوفى: ١١٨٨ هـ)، اعتنى بها وزاد عليها: مبارك بن راشد الحثلان، من إصدارات: موقع



رواق الحنابلة ١٤٣٢هـ.

٤٨. درر العقود الفريدة في تراجم الأعيان المفيدة، لأحمد بن علي المقرئ (المتوفى:

٨٤٥هـ)، تحقيق: محمود الجليلي، الناشر: دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى

١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.

٤٩. الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة، لأحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر

العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)، تحقيق: محمد عبد المعيد ضان، مجلس دائرة

المعارف العثمانية - حيدر آباد - الهند، الطبعة: الثانية ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م.

٥٠. دقائق المنهاج، لأبي زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (المتوفى: ٦٧٦هـ)،

تحقيق: إيداد أحمد الغوج، الناشر: دار ابن حزم - بيروت.

٥١. الدليل الشافي على المنهل الصافي، ليوسف بن تغري بردي (المتوفى: ٨٧٤هـ)،

تحقيق: فهم محمد شلتوت، الناشر: جامعة أم القرى، مكتبة الخانجي.

٥٢. الذيل على العبر في خبر من غبر، لولي الدين أحمد بن عبد الرحيم بن الحسين ابن

العراقي (المتوفى: ٨٢٦هـ)، تحقيق: صالح مهدي عباس، الناشر: مؤسسة الرسالة

ناشرون، الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م.

٥٣. ذيل مرآة الزمان، لموسى بن محمد قطب الدين أبي الفتح اليونيني (المتوفى:

٧٢٦هـ)، بعناية: وزارة التحقيقات الحكومية والأمر الثقافية للحكومة الهندية،

الناشر: دار الكتاب الإسلامي، القاهرة الطبعة الثانية ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.

٥٤. الرد الوافر على من زعم أن من أطلق على ابن تيمية شيخ الإسلام كافر، لمحمد بن

عبد الله بن محمد الشهير بابن ناصر الدين الدمشقي (المتوفى: ٨٤٢هـ)، تحقيق:

زهير الشاويش، المكتب الإسلامي - بيروت، الطبعة: الأولى ١٣٩٣هـ.

٥٥. روضة الطالبين وعمدة المفتين، لمحيي الدين يحيى بن شرف النووي (المتوفى:

٦٧٦هـ)، تحقيق: زهير الشاويش، الناشر: المكتب الإسلامي - بيروت - دمشق -

عمان، الطبعة: الثالثة ١٤١٢هـ / ١٩٩١م.

٥٦. الزاهر في معاني كلمات الناس، لمحمد بن القاسم بن محمد بن بشار أبي بكر

- الأنباري (المتوفى: ٣٢٨هـ)، تحقيق: د حاتم صالح الضامن، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة: الأولى ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م.
٥٧. السراج الوهاج على متن المنهاج، لمحمد الزهري الغمراوي (المتوفى: بعد ١٣٣٧هـ)، الناشر: دار المعرفة للطباعة والنشر - بيروت.
٥٨. سلم المتعلم المحتاج، لأحمد ميقري شميلة الأهل (المتوفى: ١٣٩٠هـ) ملحقا بمنهاج الطالبين، تحقيق: إسماعيل عثمان زين، الناشر: دار المنهاج جدة ١٤٣٢ هـ - ٢٠١١ م.
٥٩. السلوك لمعرفة دول الملوك، لأحمد بن علي بن عبد القادر المقريري (المتوفى: ٨٤٥هـ)، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م.
٦٠. سير أعلام النبلاء، لمحمد بن أحمد بن عثمان بن قَائِمَاز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ)، تحقيق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة الثالثة ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م.
٦١. شذرات الذهب في أخبار من ذهب، لعبد الحي بن أحمد بن محمد ابن العماد العكري الحنبلي (المتوفى: ١٠٨٩هـ)، حققه: محمود الأرناؤوط، خرج أحاديثه: عبد القادر الأرناؤوط، الناشر: دار ابن كثير دمشق - بيروت، الطبعة: الأولى ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م.
٦٢. الشرح الكبير (فتح العزيز بشرح الوجيز)، لأبي القاسم عبد الكريم بن محمد الرافعي القزويني (المتوفى: ٦٢٣ هـ)، تحقيق مجموعة من الباحثين بإشراف الدكتور محمد عبد الرحيم سلطان العلماء، طبعة جائزة دبي الدولية للقرآن الكريم، الطبعة الأولى، سنة ١٤٣٧ هـ، ٢٠١٦ م.
٦٣. شرح صحيح مسلم، لأبي زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (المتوفى: ٦٧٦هـ)، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت، الطبعة: الثانية ١٣٩٢ هـ.
٦٤. الشهادة الزكية في ثناء الأئمة على ابن تيمية، لمرعي بن يوسف الكرمي الحنبلي

- (المتوفى: ١٠٣٣هـ)، تحقيق: نجم عبد الرحمن خلف، الناشر: دار الفرقان، مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة: الأولى ١٤٠٤هـ.
٦٥. الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، لأبي نصر إسماعيل بن حماد الجوهري (المتوفى: ٣٩٣هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين - بيروت، الطبعة: الرابعة ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
٦٦. صحيح البخاري (الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه)، لمحمد بن إسماعيل بن إبراهيم البخاري (المتوفى: ٢٥٦هـ)، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، الناشر: دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي)، الطبعة: الأولى ١٤٢٢هـ.
٦٧. صحيح مسلم، لأبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري (المتوفى: ٢٦١هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث، بيروت.
٦٨. صيد الخاطر، لعبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (المتوفى: ٥٩٧هـ)، طبع بعناية: حسن المساحي سويدان، الناشر: دار القلم - دمشق، الطبعة: الأولى ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.
٦٩. الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، لمحمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر السخاوي (المتوفى: ٩٠٢هـ)، منشورات دار مكتبة الحياة - بيروت.
٧٠. طبقات الشافعية الكبرى، لعبد الوهاب بن علي تاج الدين السبكي (المتوفى: ٧٧١هـ)، تحقيق: د. محمود محمد الطناحي د. عبد الفتاح محمد الحلو، الناشر: هجر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الثانية ١٤١٣هـ.
٧١. طبقات الشافعية، لأبي بكر بن أحمد بن محمد الأسدي المعروف بابن قاضي شهبة (المتوفى: ٨٥١هـ)، تحقيق: د. الحافظ عبد العليم خان، الناشر: عالم الكتب - بيروت، الطبعة: الأولى ١٤٠٧هـ.
٧٢. طبقات الشافعية، لعبد الرحيم بن الحسن بن علي الإسنوي الشافعي (المتوفى: ٧٧٢هـ)، تحقيق: كمال يوسف الحوت، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة

الأولى ٢٠٠٢ م.

٧٣. طبقات الشافعيين، لإسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (المتوفى: ٧٧٤هـ)، تحقيق: د أحمد عمر هاشم، د محمد زينهم محمد عزب، الناشر: مكتبة الثقافة الدينية، تاريخ النشر ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م.

٧٤. طبقات الفقهاء الكبرى، لمحمد بن عبد الرحمن العثماني (المتوفى: نحو ٨٠٠هـ)، تحقيق: محيي الدين علي نجيب، الناشر: دار البشائر الإسلامية، الطبعة: الأولى ٢٠١٣ م.

٧٥. طبقات المفسرين العشرين، لعبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ)، تحقيق: علي محمد عمر، الناشر: مكتبة وهبة - القاهرة، الطبعة الأولى ١٣٩٦ هـ.

٧٦. طبقات المفسرين، لمحمد بن علي بن أحمد، شمس الدين الداودي المالكي (المتوفى: ٩٤٥هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، راجع النسخة وضبط أعلامها: لجنة من العلماء بإشراف الناشر.

٧٧. طبقات علماء الحديث، لمحمد بن أحمد بن عبد الهادي الدمشقي الصالحي (المتوفى: ٧٤٤هـ)، تحقيق: أكرم البوشي، إبراهيم الزبيق، الناشر: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان، الطبعة الثانية ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م.

٧٨. العقد المذهب في طبقات حملة المذهب، لعمر بن علي بن أحمد الشافعي المصري (المتوفى: ٨٠٤هـ)، تحقيق: أيمن نصر الأزهري، وسيد مهني، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م.

٧٩. عمدة المحتاج إلى شرح المنهاج، لعمر بن علي بن أحمد المعروف بابن الملتن (المتوفى: ٨٠٤هـ)، تحقيق: دار الفلاح للبحث العلمي وتحقيق التراث، الناشر: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية قطر، الطبعة: الأولى ١٤٣٩ هـ - ٢٠١٨ م.

٨٠. الغرر البهية في شرح البهجة الوردية، لزكريا بن محمد بن أحمد الأنصاري (المتوفى: ٩٢٦هـ)، ومعه حاشية ابن قاسم، وحاشية عبد الرحمن الشرييني، الناشر: المطبعة الميمنية.

٨١. فتح الباري شرح صحيح البخاري، لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ). تحقيق: محب الدين الخطيب، الناشر: دار المعرفة بيروت. ١٣٧٩ هـ.
٨٢. فتح الجواد بشرح الإرشاد، لأحمد بن محمد بن حجر الهيتمي المكي (المتوفى: ٩٧٤هـ). تحقيق: عبد اللطيف حسن عبد الرحمن، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولى: ١٤٢٦هـ، ٢٠٠٥م.
٨٣. فتح العلي في الخلاف بين ابن حجر والرملي، لعمر بن الحبيب حامد باعلوي (المتوفى: ١٢٧٤هـ)، تحقيق: د. شفاء محمد حسن هيتو، الناشر: دار المنهاج جدة، الطبعة الأولى: ١٤٣١هـ - ٢٠١٠م.
٨٤. فتح الوهاب بشرح منهج الطلاب، لزكريا بن محمد بن أحمد الأنصاري (المتوفى: ٩٢٦هـ)، الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر، الطبعة: ١٤١٤هـ / ١٩٩٤م.
٨٥. الفرائد البهية في نظم القواعد الفقهية، لأبي بكر بن أبي القاسم الأهدل (المتوفى: ١٠٣٥هـ). تحقيق: عدي بن محمد الغباري، مرفوع على الشبكة العنكبوتية.
٨٦. الفقيه والمتفقه، لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (المتوفى: ٤٦٣هـ)، تحقيق: أبي عبد الرحمن عادل بن يوسف العزازي، الناشر: دار ابن الجوزي - السعودية، الطبعة: الثانية ١٤٢١هـ.
٨٧. فهرس الفهارس والأثبتات ومعجم المعاجم والمشينخات والمسلسلات، لمحمد عبد الحي الإدريسي، المعروف بعبد الحي الكتاني (المتوفى: ١٣٨٢هـ)، المحقق: إحسان عباس، الناشر: دار الغرب الإسلامي - بيروت، الطبعة: الثانية ١٩٨٢م.
٨٨. فوات الوفيات، لمحمد بن شاکر بن أحمد بن عبد الرحمن بن شاکر (المتوفى: ٧٦٤هـ)، تحقيق: إحسان عباس، الناشر: دار صادر - بيروت، الطبعة: الأولى ١٩٧٣م - ١٩٧٤م.
٨٩. الفوائد المدنية فيما يفتى بقوله من الشافعية، لمحمد بن سليمان الكردي المدني (المتوفى: ١١٩٤هـ)، تحقيق: محمد بن أحمد بن محمود عارف الشافعي، الناشر: دار البشائر الإسلامية، الطبعة الأولى ١٤٣٥هـ - ٢٠١٤م.

٩٠. القاموس المحيط، لمحمد بن يعقوب الفيروز آبادي (المتوفى: ٨١٧هـ)، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، بإشراف: محمد نعيم العرقسوسي، الناشر: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان، الطبعة: الثامنة، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥ م
٩١. قلادة النحر في وفيات أعيان الدهر، لأبي محمد الطيب بن عبد الله بن أحمد بن علي بامخرمة الهجراني الحضرمي الشافعي (المتوفى: ٩٤٧هـ)، عني به: بو جمعة مكري، وخالد زواري، الناشر: دار المنهاج - جدة، الطبعة: الأولى ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٨ م.
٩٢. القول المنبي عن ترجمة ابن عربي، لمحمد بن عبد الرحمن أبي الخير السخاوي (المتوفى: ٩٠٢هـ)، تحقيق: خالد بن العربي مدرك، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير بجامعة أم القرى ١٤٢١ - ١٤٢٢هـ.
٩٣. كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، لمصطفى بن عبد الله، المشهور باسم: حاجي خليفة (المتوفى: ١٠٦٧هـ)، الناشر: مكتبة المثنى - بغداد، وصورتها عدة دور لبنانية، مثل: دار إحياء التراث العربي، ودار العلوم الحديثة، ودار الكتب العلمية، تاريخ النشر: ١٩٤١ م.
٩٤. لحظ الألفاظ بذيل طبقات الحفاظ، لمحمد بن محمد بن محمد تقي الدين ابن فهد المكي (المتوفى: ٨٧١هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م.
٩٥. لسان العرب، لمحمد بن مكرم بن علي ابن منظور (المتوفى: ٧١١هـ)، الناشر: دار صادر - بيروت، الطبعة: الثالثة ١٤١٤ هـ.
٩٦. المجمع المؤسس للمعجم المفهرس، لأحمد بن علي بن محمد ابن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٢٦ هـ)، تحقيق: الدكتور يوسف عبد الرحمن المرعشلي، الناشر: دار المعرفة - بيروت، الطبعة: الأولى، (ج ١) / ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م، (ج ٢ - ٤) / ١٤١٥ هـ - ١٩٩٤ م.

٩٧. المجموع شرح المذهب ، لأبي زكريا يحيى بن شرف النووي (المتوفى: ٦٧٦ هـ) ،
الناشر: دار الفكر.
٩٨. المحرر ، لعبد الكريم بن محمد الرافعي (المتوفى: ٦٢٣ هـ). تحقيق: نشأت بن
كمال المصري ، الناشر: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة ، الطبعة
الأولى ، ١٤٣٤ هـ ، ٢٠١٣ م.
٩٩. المحكم والمحيط الأعظم ، لعلي بن إسماعيل بن سيده (المتوفى: ٤٥٨ هـ) ،
تحقق: عبد الحميد هنداوي ، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت ، الطبعة: الأولى
١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م.
١٠٠. مختار الصحاح ، لمحمد بن أبي بكر الرازي (المتوفى: ٦٦٦ هـ) ، المحقق: يوسف
الشيخ محمد ، الناشر: المكتبة العصرية - الدار النموذجية ، بيروت - صيدا ، الطبعة:
الخامسة ، ١٤٢٠ هـ / ١٩٩٩ م.
١٠١. مختصر الصواعق المرسله على الجهمية والمعتلة ، لمحمد بن محمد بن عبد الكريم
الموصللي (المتوفى: ٧٧٤ هـ) ، الناشر: مكتبة أضواء السلف ، الرياض ، الطبعة:
الأولى ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م.
١٠٢. المذكر والمؤنث ، لسعيد بن إبراهيم التستري أبي الحسين الكاتب (المتوفى:
٣٦١ هـ) ، تحقيق: د أحمد عبد المجيد هريدي ، الناشر: مطبعة الخانجي بالقاهرة ،
ودار الرفاعي بالرياض ، الطبعة: الأولى ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م.
١٠٣. المصباح المنير في غريب الشرح الكبير ، لأحمد بن محمد بن علي الفيومي
(المتوفى: ٧٧٠ هـ) ، الناشر: المكتبة العلمية بيروت ، تاريخ النشر: ١٩٨٧ م.
١٠٤. مصرع التصوف (وهو كتابان: تنبيه الغبي إلى تكفير ابن عربي ، وتحذير العباد من
أهل العناد ببدعة الاتحاد) ، لإبراهيم بن عمر بن حسن الرباط برهان الدين البقاعي
(المتوفى: ٨٨٥ هـ) ، تحقيق: عبد الرحمن الوكيل ، الناشر: عباس أحمد الباز - مكة
المكرمة.
١٠٥. مصنف ابن أبي شيبة ، لأبي بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة (المتوفى: ٢٣٥ هـ) ،

- تحقيق: سعد بن ناصر الشثري، الناشر: دار كنوز إشبيليا - الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٣٦ هـ - ٢٠١٥ م.
١٠٦. معجم المؤلفين، لعمر رضا كحالة (المتوفى: ١٤٠٨ هـ)، الناشر: مكتبة المثنى - بيروت، ودار إحياء التراث العربي - بيروت.
١٠٧. مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج، لشمس الدين، محمد بن أحمد الخطيب الشربيني الشافعي (المتوفى: ٩٧٧ هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٤ م.
١٠٨. المقفى الكبير، لأحمد بن علي المقرزي (المتوفى: ٨٤٥ هـ)، تحقيق: محمد اليعلاوي، الناشر: دار الغرب الإسلامي - بيروت، الطبعة: الثانية ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦ م.
١٠٩. مناقب الشافعي، لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي (٤٥٨ هـ)، تحقيق: السيد أحمد صقر، الناشر: مكتبة دار التراث - القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٣٩٠ هـ - ١٩٧٠ م.
١١٠. المنتقى من درة الأسلاك، في دولة ملك الأتراك، للحسن بن عمر بن حبيب الحلبي (المتوفى: ٧٧٩ هـ)، انتقاه: مؤلف مجهول من رجال القرنين الثامن والتاسع، تحقيق: عبد الجبار زكار، الناشر: دار الملاح للطباعة والنشر، الطبعة: الأولى ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م.
١١١. المنهاج السوي في ترجمة النووي، لعبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (المتوفى: ٩١١ هـ)، تحقيق: أحمد شفيق دمج، الناشر: دار ابن حزم بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.
١١٢. منهاج الطالبين وعمدة المفتين في الفقه، لمحيي الدين يحيى بن شرف النووي (المتوفى: ٦٧٦ هـ)، الناشر: دار المنهاج، الطبعة الثانية ١٤٣٢ هـ - ٢٠١١ م.
١١٣. منهاج الطالبين وعمدة المفتين في الفقه، لمحيي الدين يحيى بن شرف النووي (المتوفى: ٦٧٦ هـ)، تحقيق: د أحمد بن عبد العزيز الحداد، الناشر: دار البشائر الإسلامية، الطبعة الأولى ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م.

١١٤ . المنهل الصافي والمستوفى بعد الوافي ، ليوسف بن تغري بردي بن عبد الله الظاهري الحنفي (المتوفى: ٨٧٤هـ) ، حققه ووضع حواشيه: دكتور محمد أمين ، تقديم: دكتور سعيد عبد الفتاح عاشور ، الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب ، سنة النشر: ١٩٨٤م .

١١٥ . المنهل العذب الروي في ترجمة قطب الأولياء النووي ، لمحمد بن عبد الرحمن السخاوي (المتوفى: ٩٠٢هـ) ، عني به: عدي بن محمد الغباري ، الناشر: دار المنهاج جدة ، الطبعة الأولى ١٤٤١ هـ - ٢٠٢٠م .

١١٦ . المنهل النضاح في اختلاف الأشياخ ، لعمر الشهير بابن القره داغي ، راجعه وعلق عليه ومهده بتمهيد: أ د علي محيي الدين القره داغي ، قدّم له وعرف به وبمؤلفه: علي عمر القره داغي ، دار البشائر الإسلامية ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٢٨ هـ / ٢٠٠٧م .

١١٧ . المهمات في شرح الروضة والرافعي ، لجمال الدين عبد الرحيم الإسنوي (المتوفى: ٧٧٢هـ) ، اعتنى به: أبو الفضل الدميّاطي أحمد بن علي ، الناشر: مركز التراث الثقافي المغربي الدار البيضاء المملكة المغربية ، ودار ابن حزم - بيروت ، الطبعة: الأولى ١٤٣٠ هـ - ٢٠٠٩م .

١١٨ . النجم الوهاج في شرح المنهاج ، لمحمد بن موسى بن عيسى بن علي الدّميري الشافعي (المتوفى: ٨٠٨هـ) ، الناشر: دار المنهاج جدة ، الطبعة الأولى، ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤م .

١١٩ . نظم الفصيح (فصيح ثعلب) ، لعبد الحميد بن هبة الله بن محمد عز الدين بن أبي الحديد (المتوفى: ٦٥٦هـ) ، تحقيق وتقديم: د محمد بدوي المختون ، الناشر: مجلة معهد المخطوطات بالقاهرة .

١٢٠ . النظم المستعذب في تفسير غريب ألفاظ المذهب ، لمحمد بن أحمد بن محمد بن سليمان بن بطلال الركبي المعروف ببطلال (المتوفى: ٦٣٣هـ) ، دراسة وتحقيق وتعليق: د مصطفى عبد الحفيظ سالم ، الناشر: المكتبة التجارية ، مكة المكرمة ، عام



- النشر: ١٩٨٨ م (جزء ١)، ١٩٩١ م (جزء ٢).
١٢١. نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج، لشمس الدين محمد بن أحمد بن حمزة الرملي الشهير بالشافعي الصغير (المتوفى: ١٠٠٤هـ)، دار الفكر للطباعة، بيروت، ١٤٠٤هـ، ١٩٨٤م.
١٢٢. نهاية المطلب في دراية المذهب، لعبد الملك بن عبد الله الجويني الملقب بإمام الحرمين (المتوفى: ٤٧٨ هـ)، تحقيق: د عبد العظيم محمود الديب، الناشر: دار المنهاج جدة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م.
١٢٣. النهاية في غريب الحديث والأثر، لمجد الدين المبارك بن محمد الجزري المعروف بابن الأثير (المتوفى: ٦٠٦ هـ)، الناشر: المكتبة العلمية - بيروت، ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩م، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي - محمود محمد الطناحي.
١٢٤. نيل الأمل في ذيل الدول، لعبد الباسط بن خليل بن شاهين الظاهري الملطي (المتوفى: ٩٢٠هـ)، تحقيق: عمر عبد السلام تدمري، الناشر: المكتبة العصرية للطباعة والنشر - بيروت، الطبعة: الأولى ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠٢ م.
١٢٥. نيل السؤل شرح مرتقى الوصول، لمحمد بن يحيى بن محمد الولاتي (المتوفى: ١٣٣٠هـ)، تحقيق: بابا محمد عبد الله محمد يحيى الولاتي، الناشر: مطابع دار عالم الكتب للنشر والتوزيع، سنة النشر ١٤١٢هـ - ١٩٩٢هـ.
١٢٦. هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، لإسماعيل بن محمد أمين بن مير سليم الباباني البغدادي (المتوفى: ١٣٩٩هـ)، طبع بعناية وكالة المعارف الجليلة في مطبعتها البهية استانبول ١٩٥١، أعادت طبعه: دار إحياء التراث العربي بيروت - لبنان.
١٢٧. الوافي بالوفيات، لصلاح الدين خليل بن أيبك بن عبد الله الصفدي (المتوفى: ٧٦٤هـ)، تحقيق: أحمد الأرناؤوط، وتركي مصطفى، الناشر: دار إحياء التراث - بيروت: ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.

١٢٨. وجيز الكلام في الذيل على دول الإسلام، لمحمد بن عبد الرحمن السخاوي (المتوفى: ٩٠٢هـ)، تحقيق: الدكتور بشار عواد معروف، عصام فارس الحرستاني، الناشر: مؤسسة الرسالة.

المصادر المخطوطة

١. ثبت الندرومي، لمحمد بن محمد بن محمد الكومي الندرومي (كان حيًّا: ٧٩٤هـ)، مخطوط محفوظ بجامعة الملك سعود، ضمن مجموع برقم (٣٠٠٦/١)، ينتهي الثب عند الورقة (٣٢).
٢. عقد الجمان في تاريخ أهل الزمان، لمحمود بن أحمد بدر الدين العيني (المتوفى: ٨٥٥هـ)، مخطوط محفوظ بمكتبة المصورات الفيلمية بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، برقم (٥٢٠٦).
٣. لوامع الأنوار نظم مطالع الأنوار، لمحمد بن محمد بن عبد الكريم الموصلي (المتوفى: ٧٧٤هـ)، مخطوط محفوظ بالمكتبة الأزهرية برقم (٥٦٢٢).





فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
مقدمة أسفار.....	٥
المقدمة.....	٧
ترجمة مختصرة للإمام الرافي.....	١٥
ترجمة مختصرة للإمام النووي.....	١٨
ترجمة الناظم.....	٢١
ملاح من منهج الناظم ، وأهمية النظم ومعلومات عنه.....	٤٠
النسختان المعتمدتان في التحقيق.....	٥٠
إثبات صحة نسبة النظم للمصنف.....	٥٣
إثبات عنوان الكتاب.....	٥٤
منهج العمل.....	٥٥
نماذج من المخطوطات المعتمدة.....	٥٩
مقدمة المصنف.....	٧١
كتاب الطهارة.....	٧٣
فصل في الآنية.....	٧٤
باب أسباب الحدث.....	٧٥
باب الوضوء.....	٧٨
باب مسح الحف.....	٨٠
باب الغسل.....	٨١
باب النجاسة.....	٨٢



الموضوع	الصفحة
باب التَّيَمُّم	٨٤
فصل في شروطِ التَّيَمُّمِ وكَيْفِيَّتِهِ	٨٦
باب الْحَيْض	٨٨
كتاب الصَّلَاة	٩١
فصل فِيمَنْ تَجِبُ عَلَيْهِ الصَّلَاة	٩٢
فصل في أَحْكَامِ الْأَذَانِ وَالْإِقَامَةِ	٩٢
فصل في اسْتِقْبَالِ الْقِبْلَةِ وَأَحْكَامِهَا	٩٣
باب صِفَةِ الصَّلَاة	٩٦
باب شروطِ الصَّلَاة	١٠٢
باب سَجُودِ السَّهْو	١٠٦
باب في سَجُودِ التَّلَاوَةِ وَالشُّكْرِ	١٠٨
باب صَلَاةِ النَّفْلِ	١٠٩
باب صَلَاةِ الْجَمَاعَةِ	١١١
فصل في بَقِيَةِ أَحْكَامِ الْبَاب	١١٤
باب صَلَاةِ الْمَسَافِر	١١٩
فصل في الْجَمْعِ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ	١٢٠
باب صَلَاةِ الْجُمُعَةِ	١٢٣
فصل في بَيَانِ مَا يَحْصُلُ بِهِ إِدَارُكُ الْجُمُعَةِ	١٢٦
باب صَلَاةِ الْخَوْفِ	١٢٨
باب صَلَاةِ الْعِيدَيْنِ	١٣١
باب صَلَاةِ الْكُسُوفَيْنِ	١٣٣



الموضوع	الصفحة
باب صلاة الاستسقاء	١٣٥
باب تارك الصلاة	١٣٦
كتاب الجنائز	١٣٧
فصل في تكفين الميت	١٣٩
فصل في الصلاة على الميت ، وبيان الأولى بالصلاة	١٤٠
فصل في دفن الميت	١٤٣
كتاب الزكاة	١٤٦
باب زكاة الحيوان	١٤٦
فصل في بيان كيفية الإخراج	١٤٨
باب زكاة الثبات	١٥١
باب زكاة النقد	١٥٤
باب زكاة المعدن والركاز	١٥٦
فصل في أحكام زكاة التجارة	١٥٧
باب زكاة الفطر	١٥٩
باب من تلزمه الزكاة وما تجب فيه	١٦١
فصل في أداء الزكاة ، وتعجيلها	١٦٢
كتاب الصيام	١٦٤
فصل في أركان الصوم ، وشروط صحته من حيث الفعل والفاعل والوقت .	١٦٤
فصل شروط وجوب الصوم	١٦٧
فصل فيمن يجب عليه الفدية والكفارة	١٦٨
باب صوم التطوع	١٧٠

الموضوع	الصفحة
كتاب الاعتكاف.....	١٧١
كتاب الحجّ.....	١٧٤
باب المواقيت.....	١٧٧
باب الإحرام.....	١٧٩
فصل في ركن الإحرام.....	١٧٩
باب دخول مكة.....	١٨١
فصل في واجبات وسُنن الطواف.....	١٨١
فصل فيما يختم به الطواف ، وفي الوقوف بعرفة ، والمبيت بمُزدلفة	
والدفع منها.....	١٨٣
فصل في المبيت بمنى ليالي التشريق.....	١٨٦
فصل في بيان أركان الحجّ والعُمره.....	١٨٧
باب مُحَرَّمات الإحرام.....	١٨٩
باب الإحصار والفَوَات.....	١٩٢
كِتَابُ الْبَيْع.....	١٩٣
باب الرِّبَا.....	١٩٦
فصل في البيوع المنهي عنها ، وفي تفريق الصفقة.....	١٩٨
باب الخيار.....	٢٠٠
فصل في خيارى الشرط والنقيصة ، وفي التصريه.....	٢٠١
باب في حكم المبيع.....	٢٠٦
باب التَّوْلِيه والإشراك والمُرابَّحه.....	٢٠٩
باب بيع الأصول والثَّمار.....	٢١١



الموضوع	الصفحة
فصل في بيان بيع الثمر والزرع	٢١٣
باب اختلاف المتبايعين	٢١٦
باب في معاملة الرقيق	٢١٧
كتاب السلم	٢١٩
فصل في بقية أحكام السلم	٢٢٠
فصل في القرض	٢٢٣
كتاب الرهن	٢٢٥
فصل في شروط المرهون به ولزوم الرهن	٢٢٦
فصل في أحكام أخرى للرهن	٢٢٩
فصل في تعلق الدين بالتركة	٢٣٢
كتاب التفليس	٢٣٣
باب الحجر	٢٣٨
باب الصلح	٢٤١
باب الحوالة	٢٤٤
باب الضمان	٢٤٥
فصل في كفالة البدن، وفي صيغتي الضمان والكفالة	٢٤٥
كتاب الشراكة	٢٤٨
كتاب الوكالة	٢٥٠
فصل في بيان جواز الوكالة وما تنفسخ به	٢٥٣
كتاب الإقرار	٢٥٥
فصل في الصيغة، وشروط المقر به، وبيان أنواع الإقرار، وبيان	
الاستثناء	٢٥٥

الصفحة

الموضوع

٢٥٩	فصل في الإقرار بالنسب
٢٦١	كتاب العارية
٢٦٣	كتاب الغصب
٢٦٥	فصل في اختلاف المالك والغاصب
٢٦٦	فصل فيما يطرأ على المغصوب من زيادة ووطء وانتقال
٢٦٧	كتاب الشفعة
٢٦٧	فصل فيما يؤخذ به الشقص ، وفي الاختلاف في قدر الثمن
٢٦٩	كتاب القراض
٢٧٠	فصل في بيان الصيغة وما يشترط في العاقلين
٢٧١	فصل في جواز القراض من الطرفين ، وحكم اختلاف العاقلين
٢٧٢	كتاب المساقاة
٢٧٤	كتاب الإجارة
٢٧٥	فصل في بقية شروط المنفعة وما تُقدَّر بها
٢٧٦	فصل في الاستئجار للقرب
٢٧٦	فصل فيما يلزم المكري أو المكتري لعقار أو دابة
٢٧٧	فصل في بيان الزمن الذي تُقدَّر به المنفعة تقريباً
٢٧٨	فصل في انفساخ عقد الإجارة ، والخيار في الإجارة
٢٨٠	كتاب إحياء الموات
٢٨٢	فصل في حكم المنافع المشتركة
٢٨٢	فصل في حكم الأعيان المشتركة المُستفادَة من الأرض



الموضوع	الصفحة
كتاب الوقف	٢٨٤
فصل في أحكام الوقف اللفظية والمعنوية	٢٨٥
فصل في بيان النظر على الوقف، وشرط الناظر ووظيفته	٢٨٦
كتاب الهبة	٢٨٨
كتاب اللقطة	٢٩٠
كتاب اللقيط	٢٩٣
فصل في الحكم بإسلام اللقيط	٢٩٤
فصل في بيان حرية اللقيط ورقه واستلحاقه وتوابع ذلك	٢٩٥
كتاب الجعالة	٢٩٦
كتاب الفرائض	٢٩٨
فصل في بيان الفروض وأصحابها	٢٩٨
فصل في الحجب	٢٩٩
فصل في بيان إرث الأولاد وأولادهم انفراداً واجتماعاً	٣٠١
فصل في كيفية إرث الأصول	٣٠١
فصل في إرث الحواشي	٣٠٢
فصل في الإرث بالولاء	٣٠٤
فصل في ميراث الجد مع الإخوة والأخوات	٣٠٤
فصل في موانع الإرث	٣٠٦
فصل في اجتماع قرابتين	٣٠٧
فصل في أصول المسائل وما يعول منها وتوابع ذلك	٣٠٨



الموضوع	الصفحة
كتاب الوصايا	٣١٢
فصل في الوصية بزائد على الثلث ، والتبرعات في المرض ، والمرضى	
المخوف ونحوه	٣١٣
فصل في أحكام الوصية الصحيحة ولفظها	٣١٦
فصل في الأحكام المعنوية	٣١٨
فصل في الوصية بالحج وما يُفعل عن الميت وما ينفعه	٣١٩
فصل في الرجوع عن الوصية	٣١٩
فصل في الإيصاء وما يتبعه	٣٢٠
كتاب الوديعة	٣٢٢
كتاب قسم الفیء والغنمة	٣٢٥
كتاب قسم الصدقات	٣٢٨
فصل في القسمة بين الأصناف وما يتبعها	٣٣٠
فصل في صدقة التطوع	٣٣٠
كتاب النكاح	٣٣٢
فصل في الخطبة ، وأركان النكاح وغيرها	٣٣٣
فصل فيمن يعقد النكاح وما يتبعه	٣٣٤
فصل في موانع ولاية النكاح	٣٣٦
فصل في الكفاءة	٣٣٧
فصل في تزويج المحجور عليه	٣٣٩
باب ما يحرم من النكاح	٣٤١
فصل في حل نكاح الكافرة وتوابعه	٣٤٣



الصفحة

الموضوع

٣٤٥	باب نكاح المُشْرِك
٣٤٦	فصل في أحكام زوجات الكافر إذا أسلم على أكثر من مُباحة
٣٤٨	فصل في مؤنة المُسلمة أو المُرتدة
٣٤٩	باب الخيار والإعفاف ونكاح العبد
٣٥١	فصل في الإعفاف
٣٥٢	فصل في نكاح الرقيق
٣٥٤	كتاب الصّدّاق
٣٥٥	فصل في بيان أحكام المُسمّى الصحيح والفاسد
٣٥٦	فصل في التفويض
٣٥٧	فصل في بيان مهر المثل
٣٥٨	فصل في تشطير المهر وسقوطه
٣٦٠	فصل في المُتعة
٣٦٠	فصل في التّحالف عند التنازع في المهر المُسمّى
٣٦١	فصل في وليمة العرس
٣٦٢	باب القسّم والنّشوز
٣٦٤	فصل في بعض أحكام النّشوز وسوابقه ولواحقه
٣٦٥	كتاب الخلع
	فصل في الصيغة وما يتعلّق بها، وفي الألفاظ المُلزِمة للعوض وما
٣٦٦	يتبعها
٣٦٩	فصل في الاختلاف في الخلع أو في عوضه
٣٧٠	كتاب الطّلاق



الصفحة

الموضوع

٣٧١	فصل في تفويض الطلاق إليها
٣٧٣	فصل في بيان محل الطلاق والولاية عليه
٣٧٤	فصل في تعدد الطلاق بنية العدد فيه ، وفي تكرار لفظ الطلاق وتبعيضه
٣٧٦	فصل في الاستثناء
٣٧٧	فصل في الشك في الطلاق
٣٧٨	فصل في بيان الطلاق السنّي والبدعي
٣٧٩	فصل في تعليق الطلاق بالأزمة ونحوها
٣٨١	فصل في أنواع التعليق بالحمل والولادة والحيض وغيرها
٣٨٣	فصل في الإشارة إلى العدد وأنواع من التعليق
٣٨٤	فصل في أنواع أخرى من التعليق
٣٨٦	كتاب الرجعة
٣٨٨	كتاب الإيلاء
٣٨٩	فصل في أحكام الإيلاء من ضرب مدّة وما يتفرّع عليها
٣٩١	كتاب الظهار
٣٩١	فصل في أحكام الظهار من وجوب كفارة وغير ذلك
٣٩٣	كتاب الكفارة
٣٩٥	كتاب اللعان
٣٩٦	فصل في قذف الزوج زوجته
٣٩٧	فصل في كيفية اللعان وشرطه وثمرته ، وفي المقصود الأصلي منه
٤٠٠	كتاب العدد
٤٠٠	فصل في العدة بوضع الحمل



الموضوع	الصفحة
فصل في تداخل العِدَّتَيْن	٤٠٢
فصل في مُعَاشَرَةِ الْمُطَلَّقِ لِلْمُعْتَدَةِ ، وفي سُكْنَى الْمُعْتَدَةِ وَمَلَاذِمَتِهَا مَسْكَنَ	
فراقِها	٤٠٢
باب الاستبراء	٤٠٦
كتاب الرِّضَاع	٤٠٨
فصل في حكم الرضاع الطارئ على النكاح تحريماً وحرماً	٤٠٩
فصل في الإقرار والشهادة بالرضاع والاختلاف فيه	٤١٠
كتاب النِّفَقَات	٤١٢
فصل في مُوجِبِ الْمُؤْنِ وَمُسْقِطَاتِهَا	٤١٣
فصل في حكم الإعسار بمؤن الزوجة	٤١٥
فصل في مؤن الأقارب	٤١٦
فصل في الحضانة	٤١٨
فصل في مُؤْنَةِ الْمَمَالِكِ وتوابعها	٤٢٠
كتاب الجراح	٤٢١
فصل في اجتماع مُبَاشَرَتَيْن	٤٢٢
فصل في أركانِ القصاصِ في النفس ، وفي تغيُّرِ حالِ المجروحِ من الجرح	
إلى الموت	٤٢٣
فصل في شروطِ القصاصِ في الأطرافِ والجراحاتِ والمعاني	٤٢٦
باب كيفيةِ القصاصِ ومُستوفيهِ	٤٢٨
فصل في اختلافِ مُستحقِّ الدِّمِ والجاني ، وفي مستحقِّ القودِ ومُستوفيهِ	
وما يتعلقُ بهما	٤٢٩



الموضوع	الصفحة
فصل في موجَب العمدِ وفي العفو	٤٣٢
كتاب الدِّيَّات	٤٣٣
فصل في موجَب ما دون النفس من جرحٍ ونحوه ، وفي موجَب إزالةِ	
المنافع	٤٣٤
فَرع في اجتماعِ جنایاتٍ على شخص	٤٣٧
فصل فيما تجبُ فيه الحُكومة ، وفي الجنایةِ على الرقيق	٤٣٧
باب موجبات الدِّيةِ والعاقلةِ والكفَّارة	٤٣٩
فصل في الاصطدامِ ونحوه مما يوجب الاشتراك في الضمان وما يُذكر	
مع ذلك	٤٤١
فصل فيما تحمله العاقلةُ من الدِّية	٤٤٢
فصل في كيفية تأجيلِ الدِّية	٤٤٣
فصل في جنایةِ الرقيق	٤٤٤
فصل في الغُرَّة	٤٤٤
فصل في كفارة القتل	٤٤٥
كتابُ دعوىِ الدمِ والقَسامة	٤٤٦
فصل فيما يثبتُ به موجَب القوَد وموجَب المال	٤٤٧
كتاب البُغاة	٤٤٩
فصل في شروطِ الإمامِ الأعظم ، وبيانِ طرقِ الإمامة	٤٥٠
كتاب الرِّدَّة	٤٥٢
كتاب الزَّنا	٤٥٤
كتاب القَذف	٤٥٦



الموضوع	الصفحة
كتاب السرقة	٤٥٧
فصل فيما يَمْنَعُ القطع وما لا يَمْنَعُهُ	٤٥٩
فصل في شروط السارق الذي يُقَطَّعُ	٤٦٠
باب قاطع الطريق	٤٦٢
فصل في اجتماع عقوبات على شخص واحد	٤٦٣
كتاب الأشربة	٤٦٤
فصل في التعزير	٤٦٥
كتاب الصيال	٤٦٦
فصل في حكم إتلاف البهائم	٤٦٨
كتاب السير	٤٦٩
فصل في مكروهات ومُحَرَّمَاتٍ ومندوباتٍ في الجهاد وما يتبَعُها	٤٧٠
فصل في حكم الأسر وأموال أهل الحرب	٤٧٢
فصل في أمان الكفار	٤٧٤
كتاب الجزية	٤٧٥
فصل في مقدار الجزية	٤٧٦
فصل في أحكام عقد الجزية	٤٧٧
كتاب الهدنة	٤٧٩
كتاب الصيد والذبائح	٤٨٠
فصل في آلة الذبح والصيد	٤٨٢
فصل فيما يُملَك به الصيد وما يُذَكَّر معه	٤٨٣
كتاب الأضحية	٤٨٤

الموضوع	الصفحة
فصل في العَقِيقَة	٤٨٥
كتاب الأَطْعِمَة	٤٨٦
كتاب المُسَابَقَة والمُنَاضَلَة	٤٨٨
كتاب الأَيْمَان	٤٩١
فصل في صِفَة الكَفَّارَة	٤٩٢
فصل في الحلف على السكْنَى والأَكْل والشرب وغيرها	٤٩٣
فصل في مسائلَ منثورَة لِيُقَاسَ بها غيرُها	٤٩٥
فصل في الحلفِ على ألاَّ يفعلَ كذا	٤٩٧
كتاب النَّذْر	٤٩٨
كتابُ القِضَاء	٥٠١
فصل في آدابِ القِضَاء وغيرها	٥٠٢
فصل في التَّسْوِيَة وما يَتَّبَعُها	٥٠٤
باب القِضَاء على الغائب	٥٠٦
فصل في بيانِ الدَّعْوَى بَعَيْنِ غائِبَة	٥٠٧
فصل في بيانِ مَنْ يُحْكَمُ عليه في غَيْبَتِهِ وما يُذَكَّرُ معه	٥٠٨
باب القِسْمَة	٥٠٩
كتاب الشَّهَادَات	٥١١
فصل فيما يُعْتَبَرُ فيه شَهَادَة الرجال	٥١٣
فصل في تحمُّلِ الشَّهَادَة وأدائها ، وفي الشَّهَادَة على الشَّهَادَة	٥١٥
فصل في الشَّهَادَة على الشَّهَادَة	٥١٥
فصل في الرجوعِ عن الشَّهَادَة	٥١٦



الموضوع	الصفحة
كتاب الدَّعوى والبَيِّنات	٥١٩
فصل فيما يتعلَّق بجواب المُدَّعى عليه	٥٢٠
فصل في كيفية الحلفِ والتغليظِ فيه	٥٢١
فصل في تعارض البَيِّنَتَيْن	٥٢٢
فصل في اختلاف المُتداعِيَيْن في العقودِ وغيرها ، وفي شروطِ القائف ..	٥٢٣
كتاب العِتق	٥٢٦
فصل في العتقِ بالْبَعْضِيَّة	٥٢٧
فصل في الإعتاقِ في مرضِ الموتِ وبيانِ القُرعةِ في العِتق	٥٢٨
فصل في الولاء	٥٢٩
كتاب التَّدبير	٥٣٠
كتاب الكِتابة	٥٣٢
فصل فيما يلزُم السيّد بعد الكتابة	٥٣٣
فصل في بيانِ لزومِ الكتابةِ وجوازها	٥٣٤
فصل في مشاركةِ الكتابةِ الصحيحةِ الفاسدة	٥٣٦
باب أمّهاتِ الأولاد	٥٣٨
فهرس المصادر والمراجع المطبوعة	٥٤٠
فهرس الموضوعات	٥٥٧



اَبْنُ فَيْسَلٍ
لِنَشْرِيفِيسِ الْكُتُبِ وَالرَّسَائِلِ الْعِلْمِيَّةِ
دَوْلَةُ الْكُوَيْتِ

✿ أهداف المشروع:

(١) إصلاح المسار العلمي لطباعة الكتاب الإسلامي ، وذلك بانتقاء وانتخاب أنفس الكتب من تراثنا المعرفي العريق ، ونشرها وفق أحدث مواصفات الطباعة والتنضيد .

(٢) إيجاد الحِلَق العلمية المفقودة: وذلك بنشر المعارف الأساسية المفقودة أو المهجورة من المكتبة الإسلامية ؛ لذا فأغلب ما ينشر بمشروعنا يطبع لأول مرة ، بناء على أن التجديد المعرفي يكون بنشر الكتاب القديم المؤثر في حقله العلمي ، وقد ثبت صدق ذلك بالتجربة العملية .

(٣) استنقاذ التراث الإسلامي من الضياع ، وذلك بنشر القطع الخطية الموجودة من أي كتاب تراثي فريد في بابهِ ، ولو كان ناقصاً ؛ لأن نشرها يعتبر حفظاً لها وتشجيعاً على تحصيل تكملتها .

(٤) تغذية المعاهد والمدارس والدورات بالمقررات التعليمية والدراسية ، وهذا أحد أنماط المواد المنشورة في (أسفار): (منتج المتون التعليمية) ؛ لأن مطبوعاتها على نوعين: الأول: مناهج تأسيسية . والثاني: مصادر مرجعية .

✿ التواصل مع «أسفار»:

يمكن التواصل مع أسفار عن طريق وسائل التواصل التالية:

✉ s.faar16@gmail.com

📧 @sfaar16

قائمة إصدارات مشروع أسفار

١ - عمدة الطالب لنيل المآرب في الفقه على المذهب الأحمد الأمثل مذهب الإمام أحمد بن محمد بن حنبل ، تأليف: العلامة منصور بن يونس بن إدريس البهوتي الحنبلي (ت ١٠٥١) ، تحقيق: د. مطلق بن جاسر الجاسر . سنة النشر: ١٤٣٧هـ ، ٢٠١٦م .

٢ - المنهج الصحيح في الجمع بين ما في المقنع والتنقيح ، تأليف: العلامة شهاب الدين أبي العباس أحمد بن عبد الله العسكري الحنبلي (ت ٩١٠) ، تحقيق: د. عبد الكريم بن محمد العميريني (رسالة علمية) . سنة النشر: ١٤٣٧هـ ، ٢٠١٦م .

٣ - شرح القصيدة الثائية في القدر لشيخ الإسلام ابن تيمية ، تأليف: العلامة نجم الدين أبي الربيع سليمان بن عبد القوي الطوفي (ت ٧١٦) ، مع تحقيق نص القصيدة الثائية ، تحقيق: د. محمد نور الإحسان بن علي يعقوب (رسالة علمية) . سنة النشر: ١٤٣٨هـ ، ٢٠١٧م .

٤ - رسالتان في مسألة القولين (وهي مسألة أصولية مذهبية مشهورة):

أ - نصره القولين للإمام الشافعي ، تأليف: العلامة أبي العباس أحمد بن أبي أحمد الطبري المعروف بابن القاص (ت ٣٣٥) ، تحقيق: أ. د. جميل بن عبدالمحسن الخلف (بحث محكم) .

ب - حقيقة القولين ، تأليف: العلامة أبي حامد محمد بن محمد الغزالي (ت ٥٠٥) ، تحقيق: د. مسلم بن محمد الدوسري (بحث محكم) . سنة النشر: ١٤٣٨هـ ، ٢٠١٧م .

٥ - إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام ، إملاء: الحافظ المجتهد تقي الدين محمد بن علي القشيري المعروف بابن دقيق العيد المالكي ثم الشافعي (ت ٧٠٢) ، تحقيق: عبد المجيد بن خليل العمري ، إمها حسن آية الله ، يونس الوالدي ، أحمد عبد الرحمن حيفو (رسائل علمية) . سنة النشر: ١٤٣٨هـ ، ٢٠١٧م .

٦ - الحواشي السابغات على أخصر المختصرات ، تأليف الشيخ أحمد بن ناصر القعيمي ، سنة النشر: ١٤٣٩هـ ، ٢٠١٨م .

٧ - بلغة الوصول إلى علم الأصول ، تأليف: عز الدين أحمد بن إبراهيم الكناني الحنبلي (ت ٨٧٦) ، تحقيق: محمد بن طارق بن علي الفوزان . سنة النشر: ١٤٣٩هـ ، ٢٠١٨م .

٨ - تحصين المآخذ ، تأليف: العلامة أبي حامد الغزالي (ت ٥٠٥) ، تحقيق: د. عبد الحميد بن عبد الله المجلي ، د. محمد بن علي مسفر (رسائل علمية) . سنة النشر: ١٤٣٩هـ ، ٢٠١٨م .

٩ - النكت في المختلف (في الخلاف بين الشافعية والحنفية) ، تأليف: العلامة أبي القاسم أحمد بن منصور السمعاني الشافعي (ت ٥٣٤) ابن أبي المظفر السمعاني ، تحقيق: د. حسن بن عون العرياني ، د. عبد الله بن محمد المعثق (رسائل علمية) . سنة النشر: ١٤٣٩هـ ، ٢٠١٨م .

١٠ - المسائل المولدرات (المشهور بفروع ابن الحداد) ، تأليف: العلامة أبي بكر محمد بن أحمد الحداد الكناني المصري الشافعي (ت ٣٤٤) ، تحقيق: د. عبد الرحمن بن محمد الدارقي (رسالة علمية) . سنة النشر: ١٤٣٩هـ ، ٢٠١٨م .

١١ - حواشي ابن نصر الله على الفروع لابن مفلح ، تأليف: محب الدين أحمد بن نصر الله التستري الحنبلي (ت ٨٤٤) ، تحقيق: د. عبد الوهاب بن حميد ، د. حسين بن حميد ، د. ضيف الله الشهري (رسائل علمية) . سنة النشر: ١٤٤٠هـ ، ٢٠١٨م .

١٢ - البدرانية شرح المنظومة الفارضية ، ويليها: كفاية المرتقي إلى معرفة فرائض الخرفي ، تأليف: عبد القادر بن أحمد بن بدران الدومي الحنبلي (ت ١٣٤٦) ، تحقيق: سامح جابر الحداد ، مراجعة: د. منصور بن عدنان العتيقي . سنة النشر: ١٤٤٠هـ ، ٢٠١٨م .

١٣ - الممهد (شرح مختصر المدونة لابن أبي زيد القيرواني) ، تأليف: القاضي عبد الوهاب بن علي المالكي (ت ٤٢٢) ، تحقيق: د. عبد المجيد خلادي . سنة النشر: ١٤٤٠هـ ، ٢٠١٩م .

١٤ - المنتخب من المحصول ، تأليف: محمد بن عمر الرازي (ت ٦٠٦) ، تحقيق: عدنان العبيات . سنة النشر: ١٤٤٠هـ ، ٢٠١٩م .

١٥ - غرر المحصول ، تأليف: عبد الله بن أبي منصور الواسطي البُرْزي (ت ٦٥٧) ، تحقيق: عدنان العبيات . سنة النشر: ١٤٤٠هـ ، ٢٠١٩م .

١٦ - فصل: المقال في هدايا العمال ، تأليف: تقي الدين علي بن عبد الكافي السبكي الشافعي (ت ٧٥٦) ، تحقيق: أنور بن عوض العنزي . سنة النشر: ١٤٤٠هـ ، ٢٠١٩م .

١٧ - الأوسط في أصول الفقه ، تأليف: أحمد بن علي بن برهان الشافعي (ت ٥١٨) ، تحقيق: عدنان بن فهد العبيات . سنة النشر: ١٤٤٠هـ ، ٢٠١٩م .

١٨ - بغية أولي النهى في شرح غاية المنتهى ، تأليف: ابن العماد الحنبلي (ت ١٠٨٩) ، ويليها: تكملة لإسماعيل الجراعي (ت ١٢٠٢) ، تحقيق: عبد الله بن سعد الطُّخَيْس ، كريم فؤاد محمد اللُّمعي . سنة النشر: ١٤٤٠هـ ، ٢٠١٩م .

- ١٩ - مسائل الخلاف، تأليف: القاضي الحسين بن علي الصِّمري الحنفي (ت ٤٣٦)، تحقيق: مقصد فكرت أوغلو كريموف. سنة النشر: ١٤٤٠هـ، ٢٠١٩م.
- ٢٠ - تنقيح الفصول في علم الأصول، تأليف: شهاب الدين أحمد بن إدريس القرافي، تحقيق: سعد بن عدنان الخضاري. سنة النشر: ١٤٤٠هـ، ٢٠١٩م.
- ٢١ - المحصول في علم الأصول (تعليقة على مستصفى الغزالي على رسم الفقهاء)، تأليف: محمد بن سعد الخواري (من فقهاء القرن السادس)، تحقيق: عدنان بن فهد العبيات. سنة النشر: ١٤٤١هـ، ٢٠١٩م.
- ٢٢ - عيون الأدلة في مسائل الخلاف بين علماء الأمصار، تأليف: ابن القصار المالكي (ت ٣٩٧)، تحقيق: د. أحمد مغراوي (رسالة علمية). سنة النشر: ١٤٤١هـ، ٢٠١٩م.
- ٢٣ - مختصر كتاب المحصول في علم الأصول، تأليف: تاج الدين عبد الرحيم بن محمد بن يونس الموصلي الشافعي (ت ٦٧١)، ويليهِ: غاية السؤل في علم الأصول، تأليف: علاء الدين علي بن محمد الباجي الشافعي (ت ٧١٤)، تحقيق: حسن معلم داود حاج محمد. سنة النشر: ١٤٤١هـ، ٢٠١٩م.
- ٢٤ - عيار النظر في علم الجدل، تأليف: أبي منصور عبد القاهر البغدادي (ت ٤٢٩)، تحقيق: أحمد عروبي. سنة النشر: ١٤٤١هـ، ٢٠٢٠م.
- ٢٥ - الإخلال بالنقل في مسائل أصول الفقه - الاجتهاد والتقليد والفتيا والتعارض والترجيح - دراسة استقرائية تحليلية، تأليف: محمد بن طارق بن علي الفوزان (رسالة دكتوراه حاصلة على التوصية بطبعتها). سنة النشر: ١٤٤١هـ، ٢٠٢٠م.
- ٢٦ - شرح المنتخَب من المحصول، تأليف: شهاب الدين القرافي (ت ٦٨٤)، تحقيق: عدنان العبيات. سنة النشر: ١٤٤١هـ، ٢٠٢٠م.
- ٢٧ - المفهم لصحيح مسلم، تأليف: أبي الحسن عبد الغافر بن إسماعيل الفاسي (ت ٥٢٩)، تحقيق: د. مشهور بن مرزوق الحرازي. سنة النشر: ١٤٤١هـ، ٢٠٢٠م.
- ٢٨ - التوضيح في شرح التنقيح (شرح تنقيح فصول القرافي)، تأليف: حلولو المالكي، أبي العباس أحمد بن عبد الرحمن الزليطني، تحقيق: أ. د. غازي بن مرشد العتيبي، د. بلقاسم بن ذاكر الزبيدي، د. عبد الوهاب بن عايد الأحمدي. سنة النشر: ١٤٤١هـ، ٢٠٢٠م.
- ٢٩ - الإبرازات المتعددة للكتاب، دراسة في مفهوم الإبراز، وتعددده، وتأسيس لمنهج الحُكم على الكتاب بتعدد الإبراز، وطريقة تحقيقه، تأليف: أ. د. حاتم باي، سنة النشر: ١٤٤١هـ، ٢٠٢٠م.

- ٣٠ - مختصر الروضة (البلبل في أصول الفقه) [نسخة مجردة عن حواشي التحقيق] ،
تأليف: سليمان بن عبد القوي الطوفي الحنبلي (ت ٧١٦) ، تحقيق: محمد بن طارق بن علي
الفوزان ، سنة النشر: ١٤٤٢هـ ، ٢٠٢٠م .
- ٣١ - مختصر الترمذي ، تأليف: سليمان بن عبد القوي الطوفي الحنبلي (ت ٧١٦) ،
تحقيق: د. حسام الدين بن أمين حمدان ، سنة النشر: ١٤٤٢هـ ، ٢٠٢٠م .
- ٣٢ - الإحكام في اختصار أصول الأحكام (المختصر في أصول الفقه) ، تأليف: ابن اللحام
الحنبلي ، سنة النشر: ١٤٤٢هـ ، ٢٠٢٠م .
- ٣٣ - إيضاح المشكل من أحكام الخنثى المشكل ، تأليف: جمال الدين الإسنوي
(ت ٧٧٢) ، تحقيق: أنور بن عوض العنزي ، سنة النشر: ١٤٤٢هـ ، ٢٠٢٠م .
- ٣٤ - الكفيل بالوصول إلى ثمرات الأصول (مختصر برهان الجويني) ، تأليف: ابن المنير
المالكي (ت ٦٨٣) ، تحقيق: مقصد فكرت أوغلو كريموف ، سنة النشر: ١٤٤٢هـ ، ٢٠٢٠م .
- ٣٥ - الاصطلام في الخلاف بين الإمامين الشافعي وأبي حنيفة ، تأليف: أبي المظفر
السمعاني (ت ٤٨٩) ، تحقيق: د. نايف بن نافع العمري ، سنة النشر: ١٤٤٢هـ ، ٢٠٢٠م .
- ٣٦ - نهاية الإقدام في مآخذ الأحكام ، تأليف: القاضي شهاب الدين الزنجاني
(ت ٦٥٦) ، تحقيق: حمود بن عبد الله المسعر ، سنة النشر: ١٤٤٢هـ ، ٢٠٢٠م .
- ٣٧ - الطريق السالم إلى الله ، تأليف: أبي نصر عبد السيد بن محمد البغدادي ، المعروف
بابن الصباغ (ت ٤٧٧) ، تحقيق: محمد خير رمضان يوسف ، سنة النشر: ١٤٤٢هـ ، ٢٠٢١م .
- ٣٨ - الغاية في شرح الهداية ، تأليف: شمس الدين السروجي الحنفي (ت ٧١٤) ، أربع
عشرة رسالة دكتوراه ، ١٤٤٢هـ ، ٢٠٢١م .
- ٣٩ - تعليقة في أصول الفقه ، تأليف: عماد الدين الطبري المعروف بـ (إلكيا الهراسي) (ت
٥٠٤) ، تحقيق: مقصد فكرت أوغلو كريموف ، والمثنى بن عبد العزيز الجرباء ، سنة النشر:
١٤٤٢هـ ، ٢٠٢٠م .
- ٤٠ - شرح صحيح البخاري ، تأليف: قوام السنّة إسماعيل التيمي الأصبهاني (ت ٥٣٥) ،
تحقيق: د. عبد الرحيم بن محمد العزاوي ، سنة النشر: ١٤٤٢هـ ، ٢٠٢١م .
- ٤١ - التحرير في شرح مسلم ، تأليف: قوام السنّة إسماعيل التيمي الأصبهاني (ت ٥٣٥) ،

تحقيق: إبراهيم آيت باخة، سنة النشر: ١٤٤٢هـ، ٢٠٢١م.

٤٢ - مختصر الروضة (البلبل في أصول الفقه) ط. الموسعة ذات الحواشي. تحقيق:

محمد بن طارق بن علي الفوزان، سنة النشر: ١٤٤٣هـ، ٢٠٢١م.

٤٣ - شرح مختصر الكرخي، تأليف: أبي الحسن القُدوري (ت ٤٢٨)، تحقيق:

أ.د. عبد الله نذير أحمد عبد الرحمن، سنة النشر: ١٤٤٣هـ، ٢٠٢١م.

٤٤ - النكت على كتاب البرهان، تأليف: أبي العزّتي الدين المقترح (ت ٦١٢)، تحقيق:

د. علي بن عبد الرحمن بسام، راجعه: إبراهيم بن صالح الخزّي، سنة النشر: ١٤٤٣هـ،

٢٠٢١م.

٤٥ - نظم الوجيز، تأليف: أبي الفتح نصر الله التستري البغدادي الحنبلي (ت ٨١٢)،

تحقيق: طارق بن سعيد آل عبد الحميد الدوسري، سنة النشر: ١٤٤٣هـ، ٢٠٢١م.

٤٦ - مجموعة التصحيح السبكي، تأليف: تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي

(ت ٧٧١)، ويتضمن ثلاثة مصنفات؛ توشيح التصحيح، تحقيق: د. عبد الله الطخيس وكريم

اللمعي. تصحيح ترجيح الخلاف، تحقيق: محمد بن أحمد آل رحاب. ترشيح التوشيح وتوضيح

الترجيح، تحقيق: د. حسن أبو ستّة وعبد الصمد البلوشي، بإشراف ومراجعة: حذيفة بن فهد

كعك، سنة النشر: ١٤٤٣هـ، ٢٠٢١م.

٤٧ - شرح المقترح في المصطلح، تأليف: تقي الدين المقترح الشافعي (ت ٦١٢)،

تحقيق: أحمد محمد عرّوبي، سنة النشر: ١٤٤٣هـ، ٢٠٢١م.

٤٨ - نهاية السؤل في دراية المحصول، تأليف: القاضي المفّضل بن سلطان الحموي،

المعروف بابن حاذور (ت ٦٦٠)، تحقيق: د. محمد بن عبد الله العثمان، سنة النشر: ١٤٤٣هـ،

٢٠٢١م.

٤٩ - المسكت، تأليف: الزبير بن أحمد الزبيري (٣١٧هـ)، تحقيق: عبد الله الثلاج.

الأقسام والخصال، تأليف: أحمد بن عمر الخفاف (٣٦٢هـ)، تحقيق: حذيفة كعك. شرائط

الأحكام، تأليف: عبد الله بن عبدان الهمداني (٤٣٣هـ)، تحقيق: عبد الصمد النذير، سنة النشر:

١٤٤٣هـ، ٢٠٢٢م.

٥٠ - جزء من التقريب والإرشاد، تأليف: أبي بكر الباقلاني (ت ٤٠٣هـ)، تحقيق: عدنان

العييات، تاريخ النشر: ١٤٤٣هـ، ٢٠٢٢م.

٥١ - أصول السرخسي (المسمى: تمهيد الفصول في الأصول)، تأليف: شمس الدين السرخسي (ت٤٨٨هـ)، تحقيق: د. عبدالله السيّد، د. رائد العصيمي، د. عسكر بن طعيان، سنة النشر: ١٤٤٣هـ، ٢٠٢٢م.

٥٢ - غاية الأمل في شرح الجمل، تأليف: عبد العزيز بن إبراهيم؛ الشهير بابن بريزة المالكي (ت٦٦٢هـ)، تحقيق: إبراهيم بلفقيه اليوسفي، سنة النشر: ١٤٤٣هـ، ٢٠٢٢م.

٥٣ - كفاية اللبيب في شرح التهذيب؛ تأليف: شهاب الدين القرافي (٦٨٤هـ)، تحقيق: د. وديع أكونين، سنة النشر: ١٤٤٣هـ، ٢٠٢٢م.

٥٤ - تقرير الحكم الشرعي في تنفيذ الطلاق البدعي، تأليف: صلاح الدين العلائي (٧٦١هـ)، ملحق به: فصل في عدم وقوع طلاق الحائض، تأليف: شيخ الإسلام ابن تيمية (٧٢٨هـ)، تحقيق: عبد القادر محمد السقي، سنة النشر: ١٤٤٣هـ، ٢٠٢٢م.

٥٥ - شرح التفريع، تأليف: شهاب الدين القرافي (٦٨٤هـ)، تحقيق: د. خالد اللوزي، وإبراهيم باخة، سنة النشر: ١٤٤٤هـ، ٢٠٢٢م.

